

الشرح والإبانة على أصول السيرة والديانة

ومجانبة المخالفين ومباينة أهل الأهواء المارقين
وهو المشهور بـ (الإبانة الصغرى)

للإمام أبي عبد الله ابن بطيعة العُلمري
المتوفى سنة (٣٨٧) هـ - رحمه الله

تحقيق وتعليق

محمد بن نصر أبي جبل



دار التوفيقية للكتاب
طبع - نشر - توزيع

الشرح والإبانة

على أصول السنة والديانة

ومجانبه المخالفين ومبانيه أهل الأهواء المارقين
وهو المشهور بـ (الإبانة الصغرى)

للإمام أبي عبد الله بن بطّة العُبري

المتوفى سنة (٣٨٧) هـ - رحمه الله

تحقيق وتعليق

محمد بن نصر أبي جبل



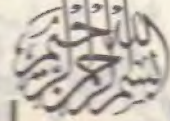
حَقُوقُ الصَّبِّ مَحْفُوظَةٌ

الطبعة الأولى

١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م

رقم الإيداع

٢٠٠٥/٧٨٨٦



دار الإكتفاء
للنشر والتوزيع

28 شارع منسية التحرير متفرع من جسر السويس عين شمس الشرقية القاهرة

هاتف وفاكس: 0020226363786 - 0020226422323

جوال: 00201001220837 - 00201001050602

E.mail : tarek-tttt@hotmail.com

d_alathar@hotmail.com

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾ [النساء: ٧٠]. يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧١، ٧٠].

أما بعد : فإن كتاب الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة للإمام ابن بطة - رحمه الله - قد كتب الله له القبول بين العلماء وطلاب العلم ونفع الله به الكثير، وذلك والله أعلم لحسن قصد المصنف أولاً، وثانياً: لأن الكتاب من كتب العقيدة السلفية المهمة ومؤلفه من العلماء المحققين السائرين على منهج السلف الصالح الذين فهموا دعوة الرسل وحقيقة العقيدة على وفق مذهب أهل السنة والجماعة أهل الحديث والأثر.

وقد من الله عليّ بوضع تعليق على كتاب الشرح والإبانة يعين الناظر فيه والدارس. وكان عملي فيه ما يلي:

* قمت بتخريج أحاديثه، وتبيين درجة كل حديث من حيث الصحة والضعف فإذا كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما أكتفي بالعزو إليهما إذ هما معدن الحديث الصحيح وأصله.

أما إذا كان الحديث خارج الصحيحين فأقوم بتخريجه وعزوه إلى مصادره من دواوين الإسلام بدون استقصاء خشية الإطالة ثم أبين درجته من حيث الصحة والضعف بنقل أقوال الأئمة المعتمدين في هذا الفن.

* وقمت أيضاً بتوضيح المباحث الواردة في الكتاب مستعيناً بأقول أئمة السنة من العصر الأول حتى اليوم.

فما كان فيه من حق وصواب فمن الله وحده ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، ﴿وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ﴾ [النساء: ١١٣] وما كان فيه من تقصير وخطأ فمن نفسي والشيطان، وأستغفر الله.

فلله الحمد والشكر والمنّة، والثناء الحسن، على فضله، وتيسيره، وإعانتته، وتوفيقه

والحمد لله أولاً وآخراً

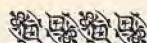


إن تجدد عيًّا فسدَّ الخلا جَلَّ مَنْ لَا عَيْبَ فِيهِ وَعَلَا
فَأَسْأَلُكَ اللَّهُمَّ أَنْ تَجْعَلَ عَمَلِي فِي هَذَا الْكِتَابِ مِنَ الْجِهَادِ فِي سَبِيلِكَ، وَأَنْ تَجْعَلَ مِنْ مَوَازِينِي
وَصَحَائِفِي يَوْمَ الْعَرْضِ عَلَيْكَ، وَيُبَيِّضَ بِهِ وَجْهِي يَوْمَ تَبْيِضُ وَجُوهُ أَهْلِ السَّنَةِ وَالْإِتِّلَافِ وَتَسْوَدُ وَجُوهُ أَهْلِ
الْفِرْقَةِ وَالْإِخْتِلَافِ.

وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّم عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ.

كتبه

محمد بن نصر أبي جبل





ترجمة المصنف

لقد نشأ ابن بطة في حجر والده وكان والده محباً للعلم والعلماء فاعتنى بولده منذ الصغر، وابن بطة قريب العهد من الإمام أحمد وهو على مذهبه في الأصول كما كانت إقامته في عكبرا التي لا تبعد سوى عدة فراسخ عن بغداد موطن الإمام أحمد وابن بطة روى عن تلامذة أحمد.

اسمه:

عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان ابن بطة العكبري البطني، وقد أجمع الذين ترجموا لابن بطة على أن اسمه: عبيد الله. إلا أن العليمي صاحب كتاب «المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد» أطلق عليه اسم «عبد الله» وهذا خطأ ويكفي لردّه معرفة أن كل من ترجم لابن بطة ذكر أن اسمه «عبيد الله»، كما أجمعوا أيضاً على أن كنيته هي «أبو عبد الله»، وقد وافقهم على هذا مؤلف «المنهج الأحمد» ويستبعد أن يتكنى الرجل باسمه، كما أن «العليمي» لم يأت بأي دليل على صحة دعواه هذه، وهذا يدفعنا إلى القول بأن هذا خطأ من النساخ لوجود التشابه الكبير بين الاسمين «عبد الله وعبيد الله».

كنيته:

ويكنى ابن بطة بأبي عبد الله، وعلى هذا الإجماع في كل من نسبه وترجم له وروى عنه، وإن لم يذكر واحد منهم سبباً لهذه التكنية وما إذا كان عبد الله الذي يكنى به أكبر أبنائه أم لا. أما لقبه، فهو يلقب بابن بطة والإمام، وبطة بفتح الباء لا بضمها كما نص على ذلك ابن الأثير في اللباب، وذكر السيوطي في طبقات المفسرين قول ابن أبي طي ما زال الناس يحلب لا يعرفون الفرق بين ابن بطة الشيعي بضم الباء، وابن بطة الحنبلي بفتح الباء حتى قدم الرشيد فقال: ابن بطة الحنبلي بالفتح والشيعي بالضم.

مولده:

لا خلاف بين كتب التراجم في أن ولادة ابن بطة كانت في سنة أربع وثلاثمائة من الهجرة النبوية، ولكن بعض كتب التراجم اقتضرت على تعيين سنة ولادته فقط، وبعضها نص على أن مولده إنما كان في شهر شوال من سنة أربع وثلاثمائة، كما ذكر ذلك ابن الأثير في الكامل كما في أسد الغابة وبعض هذه المراجع قد زادت على ما تقدم فنصت على اليوم الذي كانت فيه ولادته، قال ابن الجوزي في «المنتظم» ولد - ابن بطة - يوم الاثنين لأربع خلون من شوال سنة أربع وثلاثمائة. كما ذكر ابن أبي يعلى في طبقاته نصاً عن ابن بطة نفسه يذكر فيه أنه ولد يوم الاثنين لأربع خلون من شوال، يقول فيه: وقرأت بخط أخي عبيد الله قال: نقلت من خط أبي القاسم الدمياني في آخر الجزء الأول من المعجم، قال الشيخ أبو عبد الله: ولدت يوم الاثنين لأربع خلون من شوال سنة أربع وثلاثمائة، وأبو عبد الله في هذا النص هي كنية ابن بطة، وهو راوي كتاب معجم الصحابة عن البغوي.

موطنه:

وموطن ابن بطة قرية يقال لها عُكْبَرَاء، وهي بليدة على دجلة فوق بغداد بخمس فراسخ، والنسبة إلى عُكْبَرَاء عُكْبَرِيٌّ، ويقال: عُكْبَرَاء، والنسبة إليها عُكْبَرَاوِي، ولم ترد نسبة ابن بطة إلا على النحو الأول.

كلام أهل العلم عنه:

وصفه اليافعي بأنه «الفقيه الإمام» ووصفه الذهبي في كتابه العلو بقوله: «وكان ابن بطة من كبار الأئمة» وقال عنه ابن العماد في الشذرات: «الإمام الكبير الحافظ».

وقال العتيقي وكان معاصراً لابن بطة: «وكان شيخاً صالحاً مستجاب الدعوة» وقال ابن ماكولا عنه «إنه أحد الزهاد العباد» ووصفه ابن العماد بأنه «العبد الصالح».

وذكر ابن الجوزي بسنده أن أحمد بن محمد الدلوي قال لما رجع أبو عبد الله بن بطة من الرحلة لازم بيته أربعين سنة فلم ير خارجاً في سوق ولا رأي موطراً إلا في يومي الأضحي والفطر: «وكان قيام الليل أمراً عادياً بالنسبة للشيخ فكأنه جبل على ذلك، فقد ذكر ابن العماد عنه أنه كان يقوم الليل كله فكان يجعل عشاءه قبل الفجر ببسير ولا ينام حتى يصبح».

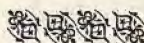
وقال ابن الأثير متحدثاً عن الخلال الحسنة التي كان ابن بطة يتمتع بها ... وكان زاهداً عابداً عالماً «وذكر ابن العماد قول ابن ناصر الدين فيه: «كان أحد المحدثين الزهاد العباد» وقال ابن أبي يعلى: «وسمعت نصر بن الفرج يقول: دخلت على أبي عبد الله بن بطة وهو صائم في يوم شديد الحر فرأيت أنه قد وضع يده على صدره على طوابق مغسولة يتبرد بذلك». وقال عنه ابن الجوزي: وكان له الحظ الوافر من العلم والعبادة».

ورغم اتفاقهم على صلاح ابن بطة وتقواه كما ذكرنا إلا أنهم تكلموا في قلة إتيانهم وسوء حفظه وكثرة أوهامهم ولم يتهم عندهم بسوء أو وضع أو كذب، بل هو صدوق في نفسه، وهذه بعض أقوال أئمة الجرح والتعديل فيه، قال ابن الأثير: «كان ضعيفاً في الرواية» وقال الذهبي: «ضعيف من قبل حفظه». وقال في «الميزان»: «إمام لكنه صاحب أوهام». وقال في كتابه «العلو»: «صدوق تكلموا في إتيانهم». وقال ابن حجر: «إمام لكنه ذو أوهام» وقال ابن العماد فيه: «لكنه ضعيف من قبل حفظه».

وفاته:

أجمع كل من ترجم لابن بطة على أن وفاته كانت سنة سبع وثمانين وثلاثمائة إلا أن الذهبي ذكر في كتابه «المغني» أن وفاته كانت سنة ثمانين وثلاثمائة، وما ذكره الذهبي لا يخالف ما قاله المؤرخون قبله، لأنه اكتفى بذكر العقد الثامن الذي كانت وفاة ابن بطة خلاله، ومما يؤكد أن مراد الذهبي هذا، ما ذكره في كتابه «العبر» أن ابن بطة توفي وله ثلاث وثمانون سنة، مع إجماعهم على أن ولادته كانت في سنة أربع وثلاثمائة، وكانت وفاته رحمه الله تعالى في شهر المحرم، كما ذكر ذلك ابن عساكر وابن أبي يعلى وابن الجوزي وابن الأثير وابن العماد ونقل الخطيب نصين في ذلك عن عاصر ابن بطة فقال أخبرني الأزهرى قال: مات ابن بطة في المحرم سنة سبع وثمانين وثلاثمائة، وقال أيضاً: أخبرنا العتيقي قال: سنة سبع وثمانين وثلاثمائة فيها توفي بعكبرا أبو عبد الله بن بطة في المحرم، وقد تعرضت بعض كتب التراجم لذكر اليوم الذي كانت وفاته فيه فذكر الخطيب أنه سمع من أحد تلامذة ابن بطة أن وفاته كانت في يوم عاشوراء حيث قال: وسألت عبد الواحد بن علي العكبري عن وفاة ابن بطة فقال: توفي ... ودفناه يوم عاشوراء وقد ذكر ابن عساكر قول عبد الواحد العكبري هذا في تاريخه.

فرحم الله الإمام وتجاوز عنا وعننا آمين





القسم الأول

الأخاديث والآثار التي تدل على وجوب التمسك بالسنة وحب الصحابة

وذكر البدع والافتراق فليح الدين

رب يسر وأعن ولك الحمد:

قال الشيخ الإمام أبو عبد الله عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان بن بطة العكبري رحمه الله: الحمد لله الذي أسبغ علينا نعمه وظاهر لدينا مننه، وجعل من أجلها قدرًا وأعظمها خطرًا^(١) أن هدانا لمعرفته والإقرار بربوبيته، وجعلنا من أتباع دين الحق وأشياح ملة الصدق.

فله الحمد نحمده ونثني عليه بما اصطنع عندنا أن هدانا للإسلام وعلمنا ووفقنا للسنة وألهمناها وعلمنا ما لم نكن نعلم، وكان فضل الله علينا كبيرًا.

وصلى الله على محمد نبيه المرتضى ورسوله المصطفى أرسله لإقامة حجته، وإثبات وحدانيته، والدعاء إليه بالحكمة والموعظة الحسنة.

والحمد لله على الشرائع الظاهرة والسنن الزاكية والأخلاق الفاضلة وسلم تسليمًا.

ونستوفي الله لصواب القول، وصالح العمل، ونسأله أن يجعل غرضنا فيما نتكلفه من ذلك ابتغاء وجهه، وإيثار رضاه ومحبته، ليكون سعينا عنده مشكورًا، وثوابنا لديه موفورًا.

أما بعد: فإني أسأل الله أن يحضرنا وإياك توفيقًا لنا ولك به أبواب الصدق، ويقض لنا به العصمة من هفوات الخطأ، وفلتات الآراء، إنه رحيم ودود، فعّال لما يريد.

— إني لما رأيت ما قد عمّ الناس وأظهروه، وغلب عليهم فاستحسنوه من فظائع الأهواء وقذائع^(٢) الآراء وتحريف سنتهم، وتبديل دينهم، حتى صار ذلك سببًا لفرقتهم وفتح باب البلية والعمى على أفئدتهم وتشيت ألفتهم، وتفريق جماعتهم، فنبذوا الكتاب وراء ظهورهم، واتخذوا الجهال والضلال أربابًا في أمورهم من بعد ما جاءهم العلم من ربهم، واستعملوا الخصومات فيما يدعون، وقطعوا الشهادات عليها بالظنون، واحتجوا بالبهتان فيما ينتحلون، وقلدوا في دينهم الذين لا يعلمون فيما لا برهان لهم به في الكتاب، ولا حجة عندهم فيه من الإجماع، وإيم الله لكثير مما ألقى الشياطين على أفواه إخوانهم الملحدين من أقاويل الضلال وزخرف المقال من محدثات البدع بالقول المخترع، بدع تشتبه على العقول، وفتن تتلجلج^(٣) في الصدور فلا يقوم لتعرضها بشر، ولا يثبت لتلجلجها قدم إلا من عصم الله بالعلم، وأيده بالتثبت والحلم، جمعت في هذا الكتاب طرقًا مما سمعناه، وجمالًا مما نقلناه، عن أئمة الدين وأعلام المسلمين، مما نقلوه لنا عن رسول رب العالمين، مما حصّ عليه من اتبعه من المؤمنين، وما أمر به من التمسك بسنته، وسلوك طريقته، والافتداء بهديه، والافتقار لأثره، وقدمت بين يدي ذلك التحذير من الشذوذ، والتخويف من الندود^(٤)، وما أمر الله — عَزَّجَلَّ — به رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من لزوم الجماعة، ومباينة أهل الزيغ والافتراق والشناعة، وما يلزم أهل السنة من المجانية والمباينة لمن خالف

(١) أي: أعظمها مكانة ومنزلة، والخطر ارتفاع المكانة والمنزلة والمال والشرف. تهذيب اللغة (١/١٠٥٤).

(٢) القذع: سوء القول من الفحش ونحوه. العين (١/١٤٨).

(٣) اللجلج: المختلط الذي ليس بمستقيم. تهذيب اللغة (٤/٣٢٣٧).

(٤) أي: النفور والشرود. تاج العروس (٩/٢٥١).



عَقَدَهُم، وَنَكَثَ عَهْدَهُم، وَقَدَحَ فِي دِينِهِمْ، وَقَصَدَ لِفَرِيقٍ جَمَاعَتَهُمْ.

ثم على أثر ذلك شرح السنة من إجماع الأئمة، واتفاق الأمة، وتطابق أهل الملة، فجمعت من ذلك ما لا يسع المسلمين جهله، ولا يعذر الله تبارك اسمه من أضاعه، ولا ينظر إلى من خالفه، وطعن عليه ممن دحضت حجته لما استهزأ بالدين، وزلت قدمه لما ثلب أئمة المسلمين، وعمي عن رشده حين خالف سنة المصطفى، والراشدين المهديين صلى الله على نبيه وآله الطاهرين الطيبين، وعلى أصحابه المنتخبين، وأزواجه أمهات المؤمنين، وعلى التابعين بإحسان، وتابعي التابعين من الأولين والآخرين إلى يوم الدين وبالله نستعين.

ثم إني أثبت في كتابي هذا - يا أخي وفقك الله بقبوله والعمل به - متوناً تركت أسانيداً طلباً للاختصار وعدولاً عن الإطالة والإكثار ليسهل على من قرأه ولا يمل من استمع إليه ووعاه والله وليّ توفيقنا، والأخذ بأدينا، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

فأول ما نبدأ بذكره من ذلك ما أمر الله - عَزَّوَجَلَّ - به وذكره في كتابه من لزوم الجماعة والنهي عن الفرقة^(١) قال - عَزَّوَجَلَّ - ﴿وَأَعِصُوا مَا يَحْبِلُ اللَّهُ جَمِيعاً﴾ [آل عمران: ١٠٣] ثم تهدد بالوعيد من فارق جماعة

(١) غرض المصنف كما هو بين الحث على لزوم الجماعة، والحذر من الفرقة، ولفظ الجماعة استعمله طائفة من أئمة السنة المتقدمين من طبقة مشايخ أحمد وطبقة الإمام أحمد ومن بعدهم وقد جاء في الأحاديث الصحيحة أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ استعمل لفظ الجماعة فمنها أنه ذكر أن الفرقة الناجية في حديث الافتراق المشهور حيث قال - بعدما ساق الافتراق - قال: «كلها في النار إلا واحدة وهي الجماعة». وفي لفظ آخر: «كلها في النار إلا واحدة» قالوا: من هي يا رسول الله؟ قال: «من كان على مثل ما أنا عليه وأصحابي» وفي رواية أخرى زاد لفظ: «اليوم» بقوله: «من كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي».

فهذا اللفظ - لفظ الجماعة - قد جاء الحث بالتمسك به، بالتمسك بالجماعة ولزوم الجماعة في أحاديث كثيرة والآيات التي فيها النهي عن التفرق فيها الأمر بلزوم الجماعة بالمفهوم. وقد جاء في الحديث الصحيح أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «الجماعة رحمة والفرقة عذاب» والنصوص كثيرة في ذكر الجماعة، والحث عليها، والحض على لزومها، والتحذير من مخالفة الجماعة.

وقد اختلف أهل العلم من المتقدمين في معنى الجماعة وفي تفسير الجماعة:

١- ففسرها طائفة بأن الجماعة هي السواد الأعظم، وهذا التفسير منقول عن ابن مسعود الهذلي الصحابي المعروف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وعن أبي مسعود الأنصاري البصري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ساق ذلك عنهما جمعٌ منهم اللالكائي في كتابه (شرح اعتقاد أهل السنة والجماعة) قال: إن الجماعة هي السواد الأعظم، وقد جاء في بعض الأحاديث - وفي إسنادها من لا يحتج به - أنه قال عليه الصلاة والسلام: «عليكم بالسواد الأعظم» فأخذوا أن الجماعة هي السواد الأعظم ويعنون به (السواد الأعظم) السواد الأعظم في وقتها وذلك أنه في وقت ابن مسعود في أواخره بدأ ظهور الذين ينقمون على عثمان من الخوارج ومن شابههم، وحشوا على لزوم السواد الأعظم، وهو سواد عامة صحابة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

٢- وفسر طائفة الجماعة - وهذا هو التفسير الثاني - بأن الجماعة هم جماعة أهل العلم والسنة والأثر والحديث، سواء كانوا من أهل الحديث تعلمًا وتعليمًا، أو كانوا من أهل الفقه تعلمًا أو تعليمًا، أو كانوا من أهل اللغة تعلمًا وتعليمًا فأهل الجماعة هم أهل العلم والفقه والحديث والأثر، هؤلاء هم الجماعة.

هذا القول هو مجموع أقوال عددٍ من الأئمة حيث قالوا: إن الجماعة والفرقة الناجية هم أهل الحديث كما ذكر ذلك الإمام أحمد بقوله: إن لم يكنوا أهل الحديث فلا أدري من هم، وذكر ذلك أيضًا عبد الله بن المبارك ويزيد بن هارون وجماعة من أهل العلم، وقال آخرون هم أهل العلم كما رواه البخاري. محصل هذا القول أن الجماعة هم أهل العلم وأهل الحديث وأهل الأثر، وساق تلك الأقوال الخطيب البغدادي في كتابه «شرف أصحاب الحديث بأسانيدهم إلى من قالها» وهذا هو الذي اشتهر عند العلماء بل غُدَّ إجماعًا أن المعنى بالجماعة وبالفرقة الناجية أنهم هم أهل الحديث والأثر، يعني في زمن الإمام أحمد وما قاربه؛ لأنهم هم الذين نفوا عن دين الله تحريف الغالين وانتحال المبطلين، وهم الذين نصروا السنة ونصروا العقيدة الحقّة وبينوها وردوا على من خالفها، وأعلوا عليه التكبر من كل جهة.

٣- القول الثالث أن الجماعة هم أصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهذا القول منسوبٌ إلى الخليفة عمر ابن عبد العزيز الأموي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ورحمة واسعة. وهذا القول دليله واضح وهو أن النبي عليه الصلاة والسلام قال في بعض ألفاظ



= حديث الافتراق: «هي الجماعة» وقال في ألفاظ أخر: «ما كان على مثل ما أنا عليه وأصحابي» ومعنى ذلك أن الجماعة هي الصحابة.

٤- القول الرابع وهو قول نذكره، ولكن لا دليل عليه أنَّ الجماعة هم أمة الإسلام بعامه، لكن هذا باطل؛ لأن هذا يناقض حديث الافتراق فإن حديث الافتراق يبين أن أمة الإسلام - يعني أمة الإجابة - تفترق إلى ثلاث وسبعين فرقة، وعد الجماعة هي أمة الإسلام يناقض هذا الحديث مناقضة واضحة صريحة.

٥- القول الأخير أن الجماعة يراد بها عصبة المؤمنين الذين يجتمعون على الإمام الحق؛ فيدينون له بالسمع والطاعة ويعقدون له البيعة الشرعية، واختار هذا القول ابن جرير الطبري رحمه الله تعالى وجماعة كثيرون من أهل العلم، قالوا: لأنه بهذا يحصل الاجتماع والائتلاف إذا كان على إمام حق.

إذا كان كذلك فهذه الأقوال كما ترى متباينة، ولكن في هذا القول وهو تحديد من هم أهل السنة والجماعة نحتاج إلى أن نعلم هذه الأوصاف التي ذكرت في هذه الأقوال وتحقيق المقام أن الأقوال الثلاثة الأول:

* وهي القول بأن الجماعة هم السواد الأعظم.

* أو أن الجماعة هم أهل العلم والحديث والأثر.

* أو أن الجماعة هم صحابة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

هذه الأقوال متقاربة وهي من اختلاف التنوع؛ لأن الجماعة الذين هم السواد الأعظم - كما فسرها ابن مسعود وأبو مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - يعنون به صحابة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. ومن فسرها - وهم أكثر أهل العلم - بأن الجماعة هم أهل العلم والأثر والحديث؛ لأنهم تمسكوا بما كانت عليه الجماعة قبل أن تفسد، والجماعة المراد بها أصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

فتحصل إذن أن هذه الأقوال الثلاثة ترجع إلى معنى واحد وأن أهل السنة والجماعة هم الذين تابعوا صحابة رسول الله صلى عليه وسلم وتابعوا أهل العلم والحديث والأثر في أمورهم.

- قال شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى (٣/٣٤٦): إن أهل الحق والسنة لا يكون متبوعهم إلا رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الذي لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى، فهو الذي يجب تصديقه في كل ما أخبر؛ وطاعته في كل ما أمر وليست هذه المنزلة لغيره من الأئمة، بل كل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. فمن جعل شخصاً من الأشخاص غير رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، من أحبه ووافقه كان من أهل السنة والجماعة، ومن خالفه كان من أهل البدعة والفرقة - كما يوجد ذلك في الطوائف من اتباع أئمة الكلام في الدين وغير ذلك - كان من أهل البدع والضلال والتفرق. وبهذا يتبين أن أحق الناس بأن تكون هي الفرقة الناجية أهل الحديث والسنة؛ الذين ليس لهم متبوع يتعصبون له إلا رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهم أعلم الناس بأقواله وأحواله وأعظمهم تمييزاً بين صحيحها وسقيمها، وأئمتهم فقهاء فيها، وأهل معرفة بمعانيها وأتباعاً لها: تصديقاً وعملاً وحباً، وموالاتاً لمن والها ومعاداة لمن عادها؛ الذين يروون المقالات المجملة إلى ما جاء به من الكتاب والحكمة؛ فلا ينصبون مقالة ويجعلونها من أصول دينهم، وجل كلامهم إن لم تكن ثابتة فيما جاء به الرسول بل يجعلون ما بعث به الرسول من الكتاب والحكمة هو الأصل الذي يعتقدهونه ويعتمدونه. وما تنازع فيه الناس من مسائل الصفات والقدر والوعيد والأسماء والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وغير ذلك يردونه إلى الله ورسوله، ويفسرون الألفاظ المجملة التي تنازع فيها أهل التفرق والاختلاف؛ فما كان من معانيها موافقاً للكتاب والسنة أثبتوه، وما كان منها مخالفاً للكتاب والسنة أبطلوه، ولا يتبعون الظن وما تهوى الأنفس فإن أتباع الظن جهل واتباع هوى النفس بغير هدى من الله ظلم. اهـ.

أما قول ابن جرير الطبري رحمه الله تعالى، فهذا صحيح وهو أن الجماعة هم عصبة المؤمنين الذين اجتمعوا على الإمام الحق، وتبين ذلك - مما يبين حصيلة هذا الكلام ويقرره أتم تقرير وأوضح تقرير - أن الجماعة مقابلة للفرقة والافتراق يقابله الاجتماع. وقد ذكر الخطابي رحمه الله تعالى في كتابه (العزلة) كلمة فائقة فيها تحرير هذا المقام، قال: إن الافتراق ينقسم إلى افتراق في الآراء والأديان.

وافتراق في الاجتماع والأبدان أو بالأشخاص والأديان. افتراق تارة يكون في الآراء والأديان، وتارة يكون في الأشخاص والأبدان.

هكذا قال، وهذا كلامٌ دقيقٌ متين. قال والاجتماع يكون اجتماع بمقابل ذلك بالآراء والأديان، ويكون اجتماع بالأشخاص الأبدان. والاجتماع في الأشخاص والأبدان هذا ينقسم إلى آخر ما يحصله كلامه رحمه الله. نأخذ من هذا أنه لفهم معنى



الشيخ والإمامة

= الجماعة فهمًا دقيقًا؛ لأنه ينبي على هذا فهم معنى أهل السنة والجماعة حتى لا يُدخل فيهم من ليس منهم .
تحريره أن الجماعة تطلق باعتبارين:

- جماعة باعتبار العقائد والآراء والأديان .

فإذا نظرت إلى هذا المعنى في الاجتماع فإنه مأمور به .

والاجتماع على الآراء والأديان، الأقوال في الدين وعلى الأحكام وعلى العقائد وعلى المنهج ونحو ذلك فهذا لا بد أن يكون له مرجع، ومرجعه في فهم نصوص الكتاب والسنة هم صحابة رسول الله ﷺ.

وبهذا يلتقي هذا الفهم مع أقوال أهل العلم الذين قالوا: إن الجماعة هم صحابة رسول الله ﷺ. وعلى هذا فالذين أخذوا بما قالته الصحابة وما بينته الصحابة من أحكام الشرع من الأحكام الخيرية - يعني من العقائد - فإنه على الحق، وهو الذي لم

يكن مع الفرق التي فارتقت الجماعة. وهؤلاء الذين هم مع صحابة رسول الله ﷺ هم مع السواد الأعظم قبل أن يفسد السواد الأعظم .

ومعلوم أنه لا يحتاج بالسواد الأعظم في كل حال وإنما السواد الأعظم الذي يحتاج به هو السواد الأعظم لصحابة رسول الله ﷺ. هذه مسألة في غاية الأهمية إذ الاحتجاج بالسواد الأعظم إنما يراد به السواد الأعظم للمهتدين وهم صحابة رسول الله ﷺ ومن تابعهم في أمور الدين. فصار إذن هاهنا قولان رجعا إلى هذا المعنى .

كذلك من قال إن الجماعة هم أهل العلم والحديث والأثر ومن سار على نهجهم من الفقهاء وأهل اللغة ونحو ذلك هؤلاء إنما أخذوا بأقوال الصحابة رضوان الله عليهم وساروا على ما قرروه فإذا هم مع الجماعة قبل أن تفسد الجماعة ومع السواد الأعظم قبل أن يتفرق الناس عنه. لهذا جاء ما جاء في أن الجماعة ما كان على الحق وإن كنت وحدك .

الجماعة ما كانت عليه الجماعة قبل أن تفسد الجماعة كما قاله طائفة من علماء السلف وهذا يريدون به ما كان عليه صحابة رسول الله ﷺ قبل أن يفسد الناس؛ لأنه حصلت فتن وحصلت للناس أمور منكرة وافترأ في الدين .

فكيف تُضبط هذه المسألة وهي أعظم المسائل التي هي مسألة الاعتقاد وما يجب اعتقاده وما ينهج بالحياة .

قال أهل العلم إن الجماعة يعني التي من تسك بها فهو على الجماعة ومن حاد عنها فهو من أهل الفرقة. قالوا هم صحابة رسول الله صلى عليه وسلم وهذا ظاهر كما ترى .

- المعنى الثاني للاجتماع اجتماع بالأبدان - اجتماع في الأشخاص والأبدان - كما عُبر عنه وهذا هو الذي فهمه ابن جرير الطبري رحمه الله تعالى. ولا شك أن هذا مأمور به في نصوص كثيرة: النبي ﷺ أمر بالجماعة بهذا المعنى -

الاجتماع على الإمام - وعدم التفرق عليه وترك الخروج عليه والبعد عن الفتن التي تفرق المؤمنين، وهذا مما تميز به صحابة رسول الله ﷺ وتميز به أهل السنة في كل عصر. فنظر ابن جرير رحمه الله تعالى في هذا المعنى إلى ما فعله

الإمام أحمد رحمه الله تعالى مع ما حصل من المأمون والمتوكل والوائق فإنه لم ينزع يدًا من طاعة؛ لأنه رأى أن الاجتماع إنما يحصل بذلك فأخذ بما جاء في النصوص بهذا المعنى وهكذا أهل السنة والجماعة هم على هذين الأمرين . فإذا هم أهل السنة

والجماعة تحصل على أن معنى الجماعة - وإن تعددت الأقوال - فإن هذه الأقوال كاختلاف التنوع؛ لأن جميعها صحيح دلت عليه نصوص الشرع .

فباجتماع هذه الأقوال يحصل لنا المعنى الصحيح لأهل السنة والجماعة .

فغلط من غلط في معنى أهل السنة والجماعة فأدخل في أهل السنة والجماعة بعض الفرق الضالة كالأشاعرة والماتريدية . ومن أمثال من غلط من المتقدمين السَّقَارِينِي في شرحه (لوامع الأنوار البهية) فقال أهل السنة والجماعة ثلاث فرق:

* الأولى: الأثرية أتباع الأثر .

* والثانية: الأشعرية أتباع أبي الحسن الأشعري .

* والثالثة: الماتريدية أتباع أبي منصور الماتريدي .

وإذا كان كذلك فإنه على هذا الكلام فإن الأشعرية والماتريدية وأهل الأثر هم جميعًا من الجماعة.

وهذا باطل؛ لأن أهل الأثر هم الذين تمسكوا بما كانت عليه الجماعة، وأما الأشاعرة والماتريدية فإنهم يقولون قولتهم المشهورة: يقولون: كلام السلف أسلم ولكن كلام الخلف أعلم وأحكم. وهذا لا شك أنه فيه افتراق وفرقة وخلاف واختلاف عما

كانت عليه الجماعة قبل أن يذير نجم الابتداع في هذه الأمة.

فإذا هم هذا الكلام من الكلام الذي هو غلط على أهل السنة والجماعة ولم يقل به أحد أئمة أهل السنة الذين يفهمون كلام أهل السنة وكلام المخالفين .

فإذا هم أهل السنة والجماعة فرقة واحدة، طائفة واحدة لا غير وهم الذين يعتقدون هذا الاعتقاد الذي سببته المصنف رحمه الله



المسلمين فقال: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٠٥] فأمر الله تبارك وتعالى بالاجتماع على دينه، وطاعته. وقال - عز وجل -: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ رِبْنُ الْقِيَمَةِ﴾ [البينة: ٥] وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًا كَانَهُمْ بُلَيْنٌ مَرْصُوصٌ﴾ [الصف: ٤] وما أمر به المؤمنين من مباينة من خالف عقدهم ونكث عهدهم وطعن في دينهم من محابنتهم وترك مجالستهم والاستماع لخطاهم وخطاهم^(١) فقال تبارك وتعالى: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتَ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَعْبُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِذْ أَنْذَرْتُمُوهُمْ أَنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا﴾ [النساء: ١٤٠] (٢).

[١] - وَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «الثَّلَاثَةَ الَّذِينَ تَخَلَّفُوا عَنْهُ بِهَجْرَانِهِمْ وَمُبَايَنَتِهِمْ وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَغْتَرِلُوا نِسَاءَهُمْ حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ - عز وجل - تَوْبَتَهُمْ» (٣).

[٢] وَقَالَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «إِنَّ أَوَّلَ مَا دَخَلَ النَّفْسُ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ كَانَ الرَّجُلُ يَلْقَى الرَّجُلَ فَيَقُولُ: يَا هَذَا اتَّقِ اللَّهَ وَدَعْ مَا تَصْنَعُ فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ لَكَ ثُمَّ يَلْقَاهُ مِنَ الْقَدِّ فَلَا يَمْنَعُهُ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ أَكْبَلَهُ وَشَرِيئَهُ وَقَعِيدَهُ، فَلَمَّا فَعَلُوا ذَلِكَ ضَرَبَ اللَّهُ قُلُوبَ بَعْضِهِمْ بِبَعْضٍ» ثُمَّ قَالَ: ﴿لِعِبَادِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ نَحْنُ إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: ٧٨] إلى قوله: «وَلَكِنْ كَثِيرًا مِنْهُمْ فَسَقُوا» [المائدة: ٨١] (٤).

[٣] وقال - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «مِثْلُ الْقَائِمِ عَلَى حُدُودِ اللَّهِ وَالْوَاقِعِ فِيهَا كَمِثْلِ قَوْمٍ اسْتَهْمُوا عَلَى سَفِينَةٍ فِي الْبَحْرِ فَأَصَابَ بَعْضُهُمْ أَسْفَلُهَا وَبَعْضُهُمْ أَعْلَاهَا فَكَانَ الَّذِينَ فِي أَسْفَلِهَا يُخْرِجُونَ وَيَسْتَقُونَ الْمَاءَ وَيَصُبُّونَ عَلَى الَّذِينَ أَعْلَاهَا فَقَالُوا: لَا تَدْعُكُمْ تَمُرُونَ عَلَيْنَا فَتَوَدُّونَنَا فَقَالَ الَّذِينَ فِي أَسْفَلِهَا: أَمَا إِذْ

= تعالى في هذا الكتاب. اهـ. من شرح الواسطية للعلامة صالح آل الشيخ (ص ٣٢ وما بعدها).

(١) سنورد في آخر الباب تعليقا يوضح ويجلي هذه المسألة.

(٢) قال السعدي في تفسيره (ص ٢١٠) أي: وقد بين الله لكم فيما أنزل عليكم حكمه الشرعي عند حضور مجالس الكفر والمعاصي ﴿أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتَ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا﴾ أي: يستهان بها، وذلك أن الواجب على كل مكلف في آيات الله الإيمان بها وتعظيمها وإجلالها وتفخيمها، وهذا المقصود بإنزالها، وهو الذي خلق الله الخلق لأجله، ففسد الإيمان الكفر بها، وضد تعظيمها الاستهزاء بها واحتقارها، ويدخل في ذلك مجادلة الكفار والمنافقين لإبطال آيات الله ونصر كفرهم. وكذلك المبتدعون على اختلاف أنواعهم، فإن احتجاجهم على باطلهم يتضمن الاستهانة بآيات الله؛ لأنها لا تدل إلا على حق، ولا تستلزم إلا صداقا، بل وكذلك يدخل فيه حضور مجالس المعاصي والفسوق التي يستهان فيها بأوامر الله ونواهيه، وتقسم حدوده التي حدها لعباده ومنتهى هذا النهي عن القعود معهم ﴿حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾ أي: غير الكفر بآيات الله والاستهزاء بها.

﴿إِنْ كُنْزُوا﴾ أي: إن قعدتم معهم في الحال المذكورة ﴿وَيَسْتَهْزَأُوا﴾ لأنكم رضيتم بكفرهم واستهزائهم، والراضي بالمعصية كالفاعل لها، والحاصل أن من حضر مجلسا يعصى الله به، فإنه يتعين عليه الإنكار عليهم مع القدرة، أو القيام مع عدمها.

(٣) أخرجه البخاري (٤٤١٨)، ومسلم (٢٧٦٩).

(٤) أخرجه بنحوه أحمد (٣٩١/١)، وأبو داود (٤٣٦٦)، وابن ماجه (٤٠٠٦)، والطبراني في الكبير (١٠/رقم ١٠٢٦٥)، والشجري في الأمالي (٢٣١/٢)، والطحاوي في المشكل (٦١/٢ - ٦٢)، والبيهقي (٩٣/١٠)، رقم ١٩٩٨٣ من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، والحديث ضعفه ابن مفلح في الآداب الشرعية (١٩٤/١) بقوله: إسناده ثقات، وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه عندهم، وضعفه العلامة الألباني في الضعيفة (١١٠٥)، وضعفه الوادعي في أحاديث معللة ظاهرها الصحة (٢٩٤)، وضعفه الحويني في النافلة (رقم ٦)، وضعفه الأرناؤوط ومن معه في تحقيق المسند (٢٥١/٦).



مَنْعْتُمُونَا فَنَنْقُبُ السَّفِينَةَ مِنْ أَسْفَلِهَا فَنَسْتَقِي، قَالَ: فَإِنْ أَخَذُوا عَلَى أَيْدِيهِمْ فَمَنْعُوهُمْ نَحْنُ جَمِيعًا وَإِنْ تَرَكُوهُمْ هَلَكُوا جَمِيعًا^(١).

[٤] وَقَالَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «افْتَرَقَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ عَلَى ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً وَاسْتَفْتَرَقُوا أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً: فِرْقَةً نَاجِيَةً وَثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِي النَّارِ»^(٢).

(١) أخرجه بنحو البخاري (٢٤٩٣) من حديث النعمان بن بشير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) روي عن عدة من الصحابة والحديث قال عنه الترمذي: حسن صحيح، وصححه الحاكم وأقره الذهبي، وقال الجورقاني في الأباثل (٣٠٢/١): هذا حديث عزيز حسن مشهور ورواته كلهم ثقات أثبات كأنهم بدور وأقمار، وقال ابن العربي في أحكام القرآن (٤٣٢/٣): ثابت، وقال شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى (٣٤٥/٣): صحيح مشهور في السنن والمسانيد، وصححه العراقي في الباعث على الخلاص (١٦)، وقال ابن كثير في نهاية البداية (٢٧/١): إسناده جيد قوي على شرط الصحيح، وصححه السيوطي في الجامع الصغير (٣٢٤١)، وصححه العلامة الألباني في الصحيحة (٢٠٣، ٢٠٤)، وصححه الشيخ أحمد شاكر في تحقيق المسند (١٦٩/١٦)، وحسنه الوادعي في الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين (١٣٣٣) وحسنه الأرناؤوط ومن معه في تحقيق المسند (١٢٤/٤).

(تنبيه) قال العلامة الألباني في الصحيحة تحت الحديث رقم (٢٠٤): وقد حاول بعض ذوي الأهواء من المعاصرين تضعيف هذا الحديث الصحيح، والغرض الآن إتمام الكلام على هذا اللفظ الصحيح، فقد تبين بوضوح أن الحديث ثابت لا شك فيه، ولذلك تتابع العلماء خلفا عن سلف على الاحتجاج به حتى قال الحاكم في أول كتابه «المستدرک»: «إنه حديث كبير في الأصول» ولا أعلم أحداً قد طعن فيه، إلا بعض من لا يعتد بتفرده وشدوذه أمثال الكوثري الذي سبق أن أشرنا إلى شيء من تنطعه وتعامله على الطريق الأولى لهذا الحديث، التي ليس فيها الزيادة المتقدمة: «كلها في النار»، جاهلاً بل متجاهلاً حديث معاوية وأنس على كثرة طرقه عن أنس كما رأيت. وليته لم يقتصر على ذلك إذ لما التفتنا إليه كثيراً، ولكنه دعم رأيه بالنقل عن بعض الأفاضل، ألا وهو العلامة ابن الوزير البني، وذكر أنه قال في كتابه: «العواصم والقواصم» ما نصه: «إياك أن تغتر بزيادة «كلها في النار» واحدة» فإنها زيادة فاسدة، ولا يبعد أن تكون من دسيس الملاحدة. وقد قال ابن حزم: إن هذا الحديث لا يصح. وقد وقفت على هذا التضعيف منذ سنوات. ثم أوقفني بعض الطلاب في «الجامعة الإسلامية» على قول الشوكاني في تفسيره فتح القدير (٥٦/٢): «قال ابن كثير في «تفسيره»: رحديث افتراق الأمم إلى بضعة وسبعين، مروى من طرق عديدة، قد ذكرناها في موضع آخر. انتهى. قلت: أما زيادة «كلها في النار» واحدة فقد ضعفها جماعة من المحدثين (١)، بل قال ابن حزم: إنها موضوعة». ولا أدري من الذين أشار إليهم بقوله: «جماعة..» فيأني لا أعلم أحداً من المحدثين المتقدمين ضعف هذه الزيادة، بل إن الجماعة قد صححوها وقد سبق ذكر أسانئهم، وأما ابن حزم فلا أدري أين ذكر ذلك، وأول ما يتبادر للذهن أنه في كتابه «الفصل في الملل والنحل» وقد رجعت إليه، وقلبت مظانه فلم أعثر عليه ثم إن النقل عنه مختلف، فابن الوزير قال عنه: «لا يصح»، والشوكاني قال عنه: «إنها موضوعة»، وشتان بين النقلين كما لا يخفى، فإن صح ذلك عن ابن حزم، فهو مردود من وجهين:

الأول: أن النقد العلمي الحديثي قد دلَّ على صحة هذه الزيادة، فلا عبرة بقول من ضعفها.

والآخر: أن الذين صححوها أكثر وأعلم بالحديث من ابن حزم، لاسيما وهو معروف عند أهل العلم بتشدده في النقد، فلا ينبغي أن يحتج به إذا تفرّد عند عدم المخالفة فكيف إذا خالف ١٩؟ وأما ابن الوزير، فكلامه الذي نقله الكوثري يشعر بأنه لم يطن في الزيادة من جهة إسناده، بل من حيث معناها، وما كان كذلك فلا ينبغي الجزم بفساد المعنى لإمكان توجيهه وجهة صالحة ينتفي به الفساد الذي ادعاه. وكيف يستطيع الجزم بفساد معنى حديث تلقاه كبار الأئمة والعلماء من مختلف الطبقات بالقبول وصرحوا بصحته، هذا يكاد يكون مستحيلاً! وإن مما يؤيد ما ذكرته أمرين:

الأول: أن ابن الوزير في كتاب آخر له قد صحح حديث معاوية هذا، ألا وهو كتابه القيم: «الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم» فقد عقد فيه فصلاً خاصاً في الصحابة الذين طعن فيهم الشيعة وردوا أحاديثهم، ومنهم معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فسرّد ما له من الأحاديث في كتب السنة مع الشواهد من طريق جماعة آخرين من الصحابة لم تطعن فيه الشيعة، فكان هذا الحديث منها!

الأمر الآخر: أن بعض المحققين من العلماء اليمانيين ممن تقطع أنه وقف على كتب ابن الوزير، ألا وهو الشيخ صالح المقبلي، قد تكلم على هذا الحديث بكلام جيد من جهة ثبوته ومعناه، وقد ذكر فيه أن بعضهم ضعف هذا الحديث فكأنه يشير بذلك إلى ابن الوزير. وأنت إذا تأملت كلامه وجدته يشير إلى أن التضعيف لم يكن من جهة السند، وإنما من قبل استشكل معناه، وأرى أن أنقل خلاصة كلامه المشار إليه لما فيه من الفوائد. قال رحمه الله تعالى: «العلم الشامخ في إثارة

= الحق على الآباء والمشايع» (ص ١٤٤): «حديث افتراق الأمة إلى ثلاث وسبعين فرقة»، رواياته كثيرة يشد بعضها بعضاً بحيث لا يبقى ريب في حصول معناها. ثم ذكر حديث معاوية هذا، وحديث ابن عمرو بن العاص الذي أشار إليه الحافظ العراقي وحسنه الترمذي ثم قال: (والإشكال في قوله: «كلها في النار إلا ملة»، فمن المعلوم أنهم خير الأمم، وأن المرجو أن يكونوا نصف أهل الجنة، مع أنهم في سائر الأمم كالشجرة البيضاء في الثور الأسود حسبما صرح به الأحاديث، فكيف يتمشى هذا؟ فبعض الناس تكلم في ضعف هذه الجملة، وقال: هي زيادة غير ثابتة. وبعضهم تأول الكلام. قال: ومن المعلوم أنه ليس المراد من الفرقة الناجية ألا يقع منها أدنى اختلاف، فإن ذلك قد كان في فضلاء الصحابة. إنما الكلام في مخالفة تصوير صاحبها فرقة مستقلة ابتدعها، وإذا حققت ذلك فهذه البدع الواقعة في مهمات المسائل، وفيما يترتب عليه عظام المفاسد لا تكاد تنحصر، ولكنها لم تخص معناها من هذه الفرق التي قد تحزبت والتأم بعضهم إلى قوم وخالف آخرون بحسب مسائل عديدة.

ثم أجاب عن الإشكال بما خلاصته: «إن الناس عامة وخاصة، فالعامة آخرهم كأولهم، كالنساء والعبيد والفلاحين والسوقة ونحوهم ممن ليس من أمر الخاصة في شيء، فلا شك في براءة آخرهم من الابتداع كأولهم، وأما الخاصة، فمنهم مبتدع اخترع البدعة وجعلها نصب عينيه، وبلغ في تقويتها كل مبلغ، وجعلها أصلاً يرد إليها صرائح الكتاب والسنة، ثم تبعه أقوام من نمطه في الفقه والتعصب، وربما جددوا بدعته وفرعوا عليها وخملوه ما لم يتحملوه، ولكنه إمامهم المقدم وهؤلاء هم المبتدعة حقاً، وهو شيء كبير ﴿تَكَادُ السَّنَوَاتُ يَنْقُطْنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَذَا﴾»، كفي حكمة الله تعالى، ونفي إقداره المكلف، وككونه يكلف ما لا يطاق، ويفعل سائر القبائح ولا تقبح منه، وأخواتهن! ومنها ما هو دون ذلك، وحقائقها جميعها عند الله تعالى، ولا ندري بأيها يصير صاحبها من إحدى الثلاث وسبعين فرقة. ومن الناس من تبع هؤلاء وناصرهم وقوى سوادهم بالتدريس والتصنيف، ولكنه عند نفسه راجع إلى الحق، وقد دس في تلك الأبحاث نقوضها في مواضع لكن على وجه خفي، ولعله تحيل مصلحة دينية، أو عظم عليه انحطاط نفسه وإيذاؤهم له في عرضه وربما بلغت الأذية إلى نفسه، وعلى الجملة فالرجل قد عرف الحق من الباطل، وتخطى في تصرفاته، وحسابه على الله سبحانه، إما أن يحشره مع من أحب بظاهر حاله، أو يقبل عذره، وما تكاد تجد أحداً من هؤلاء النظار إلا قد فعل ذلك، لكن شرهم والله كثير، فلربما لم يقع خبرهم بمكان، وذلك؛ لأنه لا يفتن لتلك اللوحة الخفية التي دسوها إلا الأذكى المحيطن بالبحث، وقد أغناهم الله بعلمهم عن تلك اللوحة، وليس بكبير فائدة أن يعلموا أن الرجل كان يعلم الحق ويخفيه. والله المستعان. ومن الناس من ليس من أهل التحقيق، ولا فهمي للهجوم على الحقائق، وقد تدرب في كلام الناس، وعرف أوائل الأبحاث، وحفظ كثيراً من غشاء ما حصلوه ولكن أرواح الأبحاث بينه وبينها حائل. وقد يكون ذلك لقصور الهمة والاكتفاء الرضا عن السلف لوقعهم في النفوس. وهؤلاء هم الأكثر عدداً، والأرذلون قدراً، فإنهم لم يحظوا بخصيصة الخاصة، ولا أدركوا سلامة العامة. فالقسم الأول من الخاصة مبتدعة قطعاً. والثاني ظاهرة الابتداع، والثالث له حكم الابتداع.

ومن الخاصة قسم رابع ثلثه من الأولين، وقليل من الآخرين، أقبلوا على الكتاب والسنة وساروا بسيرها، وسكتوا عما سكتا عنه، وأقدموا وأحجموا بهما وتركوا تكلف ما لا يعنيهم، وكان تهمهم السلامة، وحياة السنة أثر عندهم من حياة نفوسهم، وقرة عين أحدهم تلاوة كتاب الله تعالى، وفهم معانيه على السليقة العربية والتفسيرات المروية، ومعرفة ثبوت حديث نبوي لفظاً وحكماً.

فهؤلاء هم السنية حقاً، وهم الفرقة الناجية، وإليهم العامة بأسرهم، ومن شاء ربك من أقسام الخاصة الثلاثة المذكورين، بحسب علمه بقدر بدعتهم ونياتهم، إذا حققت جميع ما ذكرنا لك، لم يلزمك السؤال المحذور وهو الهلاك على معظم الأمة؛ لأن الأكثر عدداً هم العامة قديماً وحديثاً، وكذلك الخاصة في الأعصار المتقدمة، ولعل القسمين الأرسطين، وكذا من خفت بدعته من الأول، تنقذهم رحمة ربك من النظام في سلك الابتداع بحسب المجازاة الأخروية، ورحمة ربك أوسع لكل مسلم، لكننا تكلمنا على مقتضى الحديث ومصادقة، وأن أفراد الفرق المبتدعة وإن كثرت الفرق فلعله لا يكون مجموع أفرادهم جزءاً من ألف جزء من سائر المسلمين: فتأمل هذا تسلم من اعتقاد مناقضة الحديث لأحاديث فضائل الأمة المرحومة». قلت: وهذا آخر كلام الشيخ القليل رحمه الله، وهو كلام متين يدل على علم الرجل وفضله ودقة نظره، ومنه تعلم سلامة الحديث من الإشكال الذي أظن أنه عمدة ابن الوزير رحمه الله في إعلاله إياه. والحمد لله على أن وفقنا للإبانة عن صحة هذا الحديث من حيث إسناده، وإزالة الشبهة عنه من حيث متنه. وهو الموفق لا إله إلا هو. ثم وقفت على كلام لأحد الكتاب في العصر الحاضر ينكر في كتابه أدب الجاحظ (ص ٩٠) صحة هذا الحديث للدفاع عن شيخه الجاحظ! فهو يقول: «ولو صح هذا الحديث لكان نكبة كبرى على جمهور الأمة الإسلامية. إذ يسجل على أغليبتها الخلود في الجحيم ولو

[٥] وَقَالَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «عَلَيْكُمْ بِسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ مِنْ بَعْدِي، عَصُوا عَلَيْهَا بِالتَّوَاجِدِ» (١).

[٦] وَقَالَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «لَقَدْ جِئْتُكُمْ بِهَا بَيِّضَاءَ نَقِيَّةٍ فَلَا تَخْتَلِفُوا بَعْدِي» (٢).

[٧] وَقَالَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «قَدْ تَرَكْتُكُمْ عَلَى الْوَاضِحَةِ فَلَا تَذْهَبُوا يَمِينًا وَلَا شِمَالًا» (٣).

[٨] وَقَالَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «إِنَّ اللَّهَ لَيَدْخِلُ الْعَبْدَ الْجَنَّةَ بِالسُّنَّةِ يَتَمَسَّكُ بِهَا» (٤).

= صح هذا الحديث لما قام أبو بكر في وجه مانعي الزكاة معتبرا إياهم في حالة ردة .. إلى آخر كلامه الذي يغني حكايته عن تكلف الرد عليه، لوضوح بطلانه لاسيما بعد قراءة كلام الشيخ القبلي المتقدم .
على أن قوله: «الخلود في الجحيم» ليس له أصل في الحديث، وإنما أورده الكاتب المشار إليه من عند نفسه ليتخذ ذلك ذريعة للطعن في الحديث . وهو سالم من ذلك كله كما بينا والحمد لله على توفيقه .

(١) أخرجه أحمد (١٢٦/٤)، وأبو داود (٤٦٠٧)، والترمذي (٢٦٧٦)، وابن ماجة (٤٢)، والدارمي (٩٥)، واللالكافي في شرح أصول الاعتقاد: (١/٧٤ - ٧٥)، وابن أبي عاصم في السنة (١٧/١٩)، وأبو عبيد في الخطب والمواعظ (٢)، والحاكم: (٩٥/١)، والبيهقي في شرح السنة (١/٢٥٥)، وابن وضاح في البديع (ص ٤٣، ٤٤)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٥/٢٢١، ٢٢٢، ١٠/١١٤، ١١٥)، والطحاوي في مشكل الآثار (٦٩/٢) وغيرهم، والحديث صححه الترمذي، وصححه البزار كما في جامع بيان العلم وفضله (٢/٩٢٤)، وحسنه البيهقي في شرح السنة، وقال أبو نعيم في المستخرج على صحيح مسلم: حديث جيد من صحيح حديث الشاميين كما في جامع العلوم والحكم (ص ٢٢٦)، وصححه ابن حبان والحاكم، وقال الجورقاني في الأباطل والمناكير (١/٤٧٢): صحيح ثابت مشهور، وقال ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (٢/١١٦٤): ثابت صحيح، وقال شيخ الإسلام الانصاري هو أجد حديث في أهل الشام وأحسنه كما في تحفة الطالب (٤٦)، وصححه الضياء المقدسي في جزءه في اتباع السنن واجتنب البدع (رقم ٢)، وصححه شيخ الإسلام في الاقتضاء (٣/٨٣)، وحسنه ابن القيم في أعلام الموقعين (٤/١١٩)، وجوده ابن رجب في جامع العلوم والحكم (ص ٣١٣)، وقال العراقي في الباعث على الخلاص (رقم ١): صحيح مشهور، وصححه الألباني في صحيح ابن ماجة وانظر الصحيحة (٩٣٧)، وحسنه الشيخ مقبل في الجامع الصحيح مما ليس في الصحيحين (٥/٢٤ - ٢٥)، وصححه الحويني في تخريج فضائل القرآن (ص ٦٩)، وقال الأرئوط ومن معه في تحقيق المسند: حديث صحيح ورجاله ثقات.

(٢) أخرجه أحمد (٣٨٧/٣)، رقم ١٥١٩٥، وابن أبي شيبة في المصنف (٢٦٤٢١)، وأبو عبيد في غريب الحديث (٢٨٠/٣)، والدارمي (٤٣٥)، وابن أبي عاصم في السنة (٢/٥)، والبزار (١٤٤ - كشف الأستار)، والبيهقي في شعب الإيمان (١٧٧)، والبيهقي في شرح السنة (١٢٦)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم (٤٢/٢)، والهروري في ذم الكلام (٤/٦٧ - ٢)، والضياء المقدسي في المنتقى من مسموعات بيسرو (٢/٣٣) وفيه (...أمتهم كون فيها يا ابن الخطاب والذي نفسى بيده لقد جئْتُكُمْ بِهَا بَيِّضَاءَ نَقِيَّةٍ ...) وليس فيه قوله (فلا تختلفوا بعدي) ولم أقف عليها، والحديث صححه ابن الجوزي في الموضوعات (١/٣٢٢)، وقال عنه ابن كثير في البداية والنهاية (٢/٢٧٦): إسناده على شرط مسلم، وقال المعلمي في الأنوار الكاشفة (١٢٢) هذا من رواية مجاهد عن الشعبي عن جابر ومجاهد ليس بالقوي، وقال العلامة الألباني في الإرواء (١٥٨٩) وهذا سند فيه ضعف من أجل مجاهد وهو ابن سعيد الهمداني قال الحافظ في التقریب: ليس بالقوي وقد تغير في آخر عمره، وقال الحافظ في الفتح (١٣/٢٨٤) : رواه أحمد وابن أبي شيبة والبزار ورجاله موثقون إلا أن في مجاهد ضعفا، قلت (الكلام للألباني): لكن الحديث قوي فإن له شواهد كثيرة أذكر بعضها، ثم ذكر الشيخ رحمه الله بعض شواهد، وقال الأرئوط ومن معه في تحقيق المسند: إسناده ضعيف لضعف مجاهد: وهو ابن سعيد، ونقل ابن حجر في ترجمة عبد الله بن ثابت من الإصابة (٣/٣٠٤) عن البخاري أنه قال: قال مجاهد عن الشعبي عن جابر: إن عمر أتى بكتاب، ولا يصح قلنا: وقوله: «ولا يصح» لم يرد في المطبوع من التاريخ الكبير للبخاري (٣٩/٥).

(٣) لم أجده مرفوعاً، نعم ورد من قول عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «...وتركتكم على الواضحة، ثم صفق يمينه على شماله، إلا أن تضلوا بالناس يميناً وشمالاً...» أخرجه مالك في الموطأ (٢٣٨٣)، وابن سعد في الطبقات (٣/٣٣٤)، والحاكم في المستدرک (١٣/٩١)،

٩٢ وصححه ابن عبد البر في التمهيد (٢٣/٩٢)، وقال البوصيري في إنحاف الخيرة (٤/٢٥٠): إسناده رجاله رجال الصحيح، قلت هو من رواية سعيد بن المسيب عن عمر وقد اختلفوا في سماع سعيد بن المسيب رحمه الله من عمر، والخلاف في مسألة سماع سعيد بن المسيب من عمر تجدها في غوث المكودود (٣/٢٢٩) للحويني وقد رجح صحة السماع.

(٤) أخرجه ابن بطة في الإبانة الكبرى (١/٣٤٣)، رقم ٢١٥، عن عبد الملك بن مسلم اللخمي بلاغا عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وإسناده ضعيف مع انقطاعه، وانظر الضعيفة للعلامة الألباني (٢٧٢٧).



- [٩] وَقَالَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «وَاللَّهِ لَوْ أَنَّ مُوسَى وَعِيسَى حَيَّانَ لَمَا حَلَّ لِهَمَّا إِلَّا أَنْ يَتَّبِعَانِي»^(١).
- [١٠] - وَخَرَجَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : وَهُمْ يَتَنَازَعُونَ فِي الْقَدْرِ فَقَالَ «أَبْهَذَا أَمَرْتُمْ؟ أَوْ لَيْسَ عَنْ هَذَا نَهَيْتُمْ إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِتَمَارِيهِمْ فِي دِينِهِمْ»^(٢).
- [١١] - وَخَرَجَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَوْمًا عَلَى أَصْحَابِهِ وَهُمْ يَقُولُونَ: أَلَمْ يَقُلِ اللَّهُ كَذَا وَكَذَا يَرُدُّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ فَكَأَنَّمَا فُقِيَ فِي وَجْهِهِ حُبُّ الرِّمَانِ فَقَالَ: «إِنَّمَا أَفْسَدَ عَلَى الْأَمِيمِ هَذَا، فَلَا تَضْرِبُوا كِتَابَ اللَّهِ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ فَإِنَّ ذَلِكَ يُوَقِّعُ الشَّكَّ فِي قُلُوبِكُمْ»^(٣).
- [١٢] وَقَالَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «لَا تُجَالِسُوا أَهْلَ الْقَدْرِ فَإِنَّهُمْ الَّذِينَ يُخَوِّضُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ - عَزَّوَجَلَّ»^(٤).
- [١٣] وَقَالَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «المرءُ في القرآن كُفْرًا»^(٥).
- [١٤] وَقَالَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «إِنَّكُمْ لَا تَرْجِعُونَ إِلَى اللَّهِ بِشَيْءٍ أَفْضَلَ مِمَّا خَرَجَ مِنْهُ - يَعْنِي الْقُرْآنَ -»^(٦).

- (١) لم أقف عليه بهذا اللفظ، وورد في الحديث عند أحمد عن جابر: «لو كان موسى حيًا بين أظهركم ما حل له إلا أن يتبعني ..» وهو جزء من الحديث المتقدم (برقم ٦) وقد تقدم تخريجه .
- (٢) أخرجه أحمد (١٨١/٢)، وابن سعد في الطبقات الكبرى (١٩٢/٤)، وعبد الرزاق (٢٠٣٦٧)، والبخاري في خلق أفعال العباد (ص ٤٣)، والبيهقي في الشعب (٢٢٥٨)، وفي القضاء والقدر (٣٥٥، ٣٥٦)، وابن ماجه (٨٥)، وابن الضريس في فضائله، وابن مردويه كما في الدر المنثور (٦/٢) من طرق عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «خرج على أصحابه وهم يتنازعون في القدر فكأنما فُقِيَ في وجهه حب الرمان فقال: «أبْهَذَا أَمَرْتُمْ؟ أَوْ لَيْسَ عَنْ هَذَا وَكَلِمَتُمْ؟ انظروا ما أَمَرْتُمْ بِهِ فَاتَّبِعُوهُ وَمَا نَهَيْتُمْ عَنْهُ فَاجْتَنِبُوهُ» والحديث قال عنه البيهقي: إسناده حسن، وقال العراقي في المغني (٤٥٢/٢): إسناده حسن، وقال البوصيري في مصباح الزجاجة (٥٨/١): إسناده صحيح رجاله ثقات، وصححه العلامة الألباني في صحيح ابن ماجه، وصححه الشيخ أحمد شاكر في تحقيقه للمسنَد، وكذا صححه الأرئوط ومن معه في نفس المصدر، وحسن إسناده الشيخ مشهور في تعليقه على الموافقات (١٤٤/٥) .
- (٣) ورد هذا المعنى في أحاديث عن عدة من الصحابة، ومنها الحديث المتقدم في التعليق السابق .
- (٤) لم أقف عليه بهذا اللفظ، وأخرجه أحمد (٣٠/١)، رقم ٢٠٦، وأبو داود (٢٢٨/٤)، رقم ٤٧١٠، وأبو يعلى (٢١٢/١)، رقم ٢٤٥، وابن أبي عاصم في السنة (١٤٥/١)، رقم ٣٣٠، وعبد الله بن أحمد في السنة (٣٨٧/٢)، وابن حبان (٢٨٠/١)، رقم ٧٩، والبخاري معلقًا في التاريخ الكبير (١٥٠/٣)، والحاكم (١٥٩/١)، رقم ٢٨٧، والبيهقي (٢٠٤/١٠)، رقم ٢٠٦٦٢، واللالكائي (١١٨/١)، وابن بطة في الكبرى (٦٢/١)، والضياء (٤٢٣/١)، رقم ٣٠١، عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا بلفظ: «لا تجالسوا أهل القدر ولا تفاتحوهم» والحديث قال عنه الضياء: إسناده ضعيف، وقال الذهبي في المذهب (٤٢١٢/٨): فيه حكيمة لا يعرف، وضعفه ابن كثير في مسند الفاروق (٦٣٥/٢) بقوله: غريب، وضعفه العلامة الألباني في ضعيف الجامع (٦١٩٣)، وقال الأرئوط ومن معه في تحقيق المسند (٣٣٣/١): إسناده ضعيف لجهالة حكيم بن شريك الهذلي.
- (٥) تنبيه) قول ابن مفلح في الآداب الشرعية (٢٥٠/١): إسناده جيد، غير جيد، وتصحيح السيوطي للحديث في الجامع الصغير (٩٧٤١)، ومثله الحكيم في معارج القبول (٩٥٧/٣)، ومثله الشيخ أحمد شاكر في تحقيق المسند (١١٢/١)، غير صحيح .
- (٥) أخرجه أحمد (٢٥٨/٢)، رقم ٢٨٦، و٢٤٦، و٤٧٨، و٤٩٤، و٥٠٣، وأبو داود (١٩٩/٤)، رقم ٤٦٠٣، والحاكم (٤٤٣/٢)، رقم ٢٨٨٣، والداري في الرد على الجهمية (رقم ١٦)، وابن جرير في تفسيره (١١/١)، وأبو يعلى في المسند (٣٠٣/١)، وابن حبان (٣٤٤/٤)، رقم ١٤٦٤، والطبراني في الأوسط (٦١/٣)، رقم ٢٤٧٨، وفي الصغير (٢٩٩/١)، رقم ٤٩٦، وفي الشاميين (٢٦٣/٢)، رقم ١٣٠٥، وأبو نعيم في الحلية (١٣٤/٦)، والبيهقي في شعب الإيمان (٤١٦/٢)، رقم ٢٢٥٥، والحديث صححه الحاكم وأقره الذهبي، وصححه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (٩٢٨/٢)، وصححه ابن العربي في العارضة (٣٥٢/٤)، وصححه النووي في التبيين (٢٠٦)، وحسنه ابن القيم في تهذيب السنن (٣٥٣/١٢)، وقال ابن كثير في تفسيره (٩/٢): إسناده صحيح، وصححه العلامة الألباني في صحيح سنن أبي داود، وصححه الشيخ أحمد شاكر في تحقيقه للمسنَد، وكذا صححه الأرئوط ومن معه في نفس المصدر، وصححه الشيخ مشهور في تعليقه على الموافقات (٤٠/٣)، وحسن إسناده الحويني في فضائل القرآن (ص ١١٥) .
- (٦) روي هذا الحديث موصولًا ومرسلًا فأخرجه موصولًا الحاكم (٥٥٥/١) وعنه البيهقي في الأسماء والصفات (٢٣٦) قال



التبصرة والإبانة

- [١٥] وَقَالَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «إِنَّ قُرَيْشًا مَنَعْنِي أَنْ أُبْلِغَ كَلَامَ رَبِّي»^(١).
- [١٦] وَقَالَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لجابر: «أَعْلِمْتَ أَنَّ اللَّهَ أَحْيَا أَبَاكَ فَكَلِمَهُ كِفَاحًا»^(٢).
- [١٧] وَقَالَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «يَكُونُ بَعْدِي فِتْنَةٌ يُصْبِحُ الرَّجُلُ فِيهَا مُؤْمِنًا وَيُمِيسِي كَافِرًا وَيُمِيسِي مُؤْمِنًا وَيُصْبِحُ كَافِرًا إِلَّا مَنْ أَحْيَاهُ اللَّهُ بِالْعِلْمِ»^(٣).
- [١٨] وَقَالَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «اقتدُوا بِاللَّذِينَ مِنْ بَعْدِي أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ»^(٤).
- [١٩] وَقَالَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «لَمْ يَزَلْ أَمْرُ بَنِي إِسْرَائِيلَ مُعْتَدِلًا حَتَّى نَشَأَ فِيهِمُ الْمُؤَلَّدُونَ أَبْنَاءُ سَبَايَا الْأُمَمِ فَأَخَذُوا بِالرَّأْيِ وَتَرَكُوا السُّنَنَ»^(٥).

= الحاكم: صحيح الإسناد وأقره البيهقي، وكذا الذهبي، وصححه العلامة الألباني في الصحيحة (٩٦١)، ثم عاد وضعفه في الضعيفة (١٩٥٧)، وضعيف الترغيب (٨٦٦)، وضعيف الجامع (٢٠٤٢)، قلت: وهو الصواب لقول ولي الله أبي عبد الله البخاري في أفعال العباد (ص ٩١): هذا الخبر لا يصح لإرساله وانقطاعه.

(١) أخرجه أحمد (٣/٣٩٠)، وابن أبي شيبة (١٤/٣١٠)، والداري (٣٥٤/٣)، والبخاري في خلق أفعال العباد (ص ٧٧)، وأبو داود (٤٧٣٤)، وابن ماجه (٢٠١)، والترمذي (٢٩٢٥)، والنسائي في الكبرى (٧٧٢٧)، والبيهقي في الدلائل (٤١٣/٢) عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، والحديث قال عنه الترمذي غريب صحيح وقال شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى (٥٣/١٢): ثابت، وقال في المجموع (٣٥/٦) رواه أحمد ورجاله ثقات وقال العلامة الألباني في الصحيحة (١٩٤٧) هو على شرط البخاري، وصححه الوادعي في الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين (٢٤٤، ٢٦٤)، وقال الأرنؤوط ومن معه في تحقيق المسند: إسناده صحيح على شرط البخاري رجاله ثقات رجال الشيخين غير عثمان بن المغيرة فمن رجال البخاري.

(٢) أخرجه الترمذي (٥/٢٣٠) رقم ٣٠١٠، وابن ماجه (١/٦٨) رقم ١٩٠، وابن أبي عاصم (١/٢٦٧) رقم ٦٠٢، وابن خزيمة في التوحيد (٢/٨٩٠)، وابن حبان (١٥/٩٠) رقم ٧٠٢٢، والحاكم (٣/٢٢٣) رقم ٤٩١٤، والبيهقي في الدلائل (٣/٢٩٨ - ٢٩٩) والحديث حسنه الترمذي، وصححه ابن خزيمة وابن حبان، وصححه الحاكم وأقره الذهبي، وقال ابن العربي في العارضة (١١٩/٦): حسن لم يصح، وحسنه المنذري في الترغيب، وقال ابن القيم في حادي الأرواح (ص ٢٢٦): إسناده صحيح، وصححه العلامة الألباني في صحيح الجامع (٧٩٠)، وحسنه الوادعي في الصحيح المسند من أسباب النزول (ص ٦٤)، وقال الأرنؤوط في تحقيق صحيح ابن حبان: إسناده جيد.

ومعنى «كلمه كفاحًا» أي: مواجهة ليس بينهما حجاب ولا رسول.

(٣) أخرجه ابن ماجه (٤/١٣٠) رقم ٣٩٥٤، والداري (١/١٠٩) رقم ٣٣٨، والرويان (٢/٤٨٠) رقم ١٢٠٢، والطبراني (٨/٢٣٣)، رقم ٧٩١٠، وابن بطة في الإبانة الكبرى (٣٥٠)، والفريابي في صفة المناقب (ص ٧٩)، والهروري في ذم الكلام (١٤٨٢)، وابن عساكر (١٧/١١٣) من حديث أبي أمامة رضي الله عنه، والحديث قال عنه البوصيري في مصباح الزجاجة (٤/١٧٠): هذا إسناده ضعيف، وقال العلامة الألباني في الضعيفة (٣٦٩٦): وهذا إسناده ضعيف جدا، علي بن يزيد - وهو الألهاني - متروك؛ كما قال الدارقطني، وقال البخاري: «منكر الحديث»، وقال الشيخ في ضعيف ابن ماجه: ضعيف جدا - وهو صحيح دون جملة العلم بقصد قوله في الحديث (إلا من أحياه الله بالعلم).

(٤) أخرجه أحمد (٥/٣٨٢) والترمذي (٣٦٦٢) وابن ماجه (٩٧) والحاكم (٤٤٥٣) والبيهقي في الكبرى (١٦٣٦٧) قال الحافظ في التلخيص (٤٩٨/٥): أعلمه ابن أبي حاتم، عن أبيه، وقال العقيلي بعد أن أخرجه من حديث مالك، عن نافع عن ابن عمر: لا أصل له من حديث مالك، وهو يروى عن حذيفة بأسانيد جياد تثبت، وقال البزار وابن حزم: لا يصح. أه. وقال الخليلي في الإرشاد (٣٧٨/١) صحيح معلول، وصححه الجوزقاني في الأباطل والمناكير (١/٢٨٨)، وقال المزي في تهذيب الكمال (١٣/٤٤٧) له متابعة، وقال ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (٢/١١٦٥): حسن، وصححه ابن العربي في العواصم (ص ٢٥٢)، وقال الحافظ ابن حجر في موافقة الخبر الخبر (١/١٤٣): مثله حسن، وصححه الشوكاني في إرشاد الفحول (١/٢٩٣) وقال الألباني في الصحيحة (١٢٣٣): روي من حديث عبد الله بن مسعود وحذيفة بن اليمان وأنس بن مالك وعبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ثم صحح الشيخ الحديث بجموع طرقه، وقال الشيخ مقبل في أحاديث معلقة ظاهرها الصحة (١١٨): منقطع.

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة (٧/٥٠٦) رقم ٣٧٥٩٢، وابن ماجه (١/١٠١) رقم ٥٦، والبزار (٢٤٤٤)، وأبو نعيم في المعرفة (٤٣٥٧) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا، والحديث قال عنه ابن كثير في جامع المسانيد والسنة (٣٨/٢٦): عبدة بن أبي لبابة أبو القاسم الكوفي عن عبد الله بن عمرو ولم يلقه فهذا الإسناد منقطع والله أعلم، وضعفه العلامة الألباني في الضعيفة (٤٣٣٦).



- [٢٠] وَقَالَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «إِنَّ اللَّهَ لَا يَنْزِعُ الْعِلْمَ إِنْتِزَاعًا مِنْ صُدُورِ الرِّجَالِ وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعِلْمَ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ فَإِذَا لَمْ يَبْقَ عَالِمٌ أَخَذَ النَّاسُ زُيُوسًا جُهَالًا فَاسْتُلُوا فَأَقْتُوا بِغَيْرِ عِلْمٍ فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا»^(١).
- [٢١] وَنَهَى - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «عَنْ قِيلٍ وَقَالَ وَإِضَاعَةِ الْمَالِ وَكَثْرَةِ السُّؤَالِ»^(٢).
- [٢٢] وَكَانَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «يَكْثُرُ كَثْرَةُ الْمَسَائِلِ»^(٣) وَنَهَى - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «عَنِ الْغُلُوطَاتِ»^(٤) وَقِيلَ: هِيَ شِدَادُ الْمَسَائِلِ وَصَعَابُهَا.
- [٢٣] وَقَالَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «اتْرُكُونِي مَا تَرَكْتُكُمْ»^(٥).
- [٢٤] وَقَالَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «أَعْظَمُ الْمُسْلِمِينَ جُرْمًا، مَنْ سَأَلَ عَنْ شَيْءٍ لَمْ يُحَرِّمْ فَحَرَّمَ مِنْ أَجْلِ مَسْأَلَتِهِ»^(٦).

[٢٥] وَقَالَ: «مَنْ أَحَدَثَ حَدِيثًا أَوْ آوَى مُحَدِّثًا فَلَعْنَةُ اللَّهِ وَلَعْنَةُ اللَّاعِنِينَ وَالْمَلَائِكَةُ وَالنَّاسُ أَجْمَعِينَ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ صَرْفًا وَلَا عَدْلًا»^(٧) فَقَالُوا لِلْحَسَنِ: مَا الْحَدِيثُ؟ فَقَالَ: «أَصْحَابُ الْفِتَنِ كُلُّهُمْ مُحَدِّثُونَ، وَأَهْلُ الْأَهْوَاءِ كُلُّهُمْ مُحَدِّثُونَ».

- (١) أخرجه البخاري (١٠٠)، ومسلم (٢٦٧٣) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.
- (٢) أخرجه البخاري (١٤٧٧)، ومسلم (١٧١٥) من حديث المغيرة بن شعبة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
- (٣) جزء من حديث أخرجه البخاري (٤٧٤٥) عن سهل بن سعد رضي الله عنه وفيه (أَن عُوَيْرًا أَى عَاصِمَ بْنَ عَدِي وَكَانَ سَيِّدَ بَنِي عَجْلَانَ فَقَالَ كَيْفَ تَقُولُونَ فِي رَجُلٍ وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا أَيْقَلْتُهُ فَتَقْتُلُونَهُ أَمْ كَيْفَ يَصْنَعُ سَلُّ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ ذَلِكَ فَأَتَى عَاصِمَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَكَّرَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَسَائِلَ فَسَأَلَهُ عُوَيْرٌ فَقَالَ إِنْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَرِهَ الْمَسَائِلَ وَعَابَهَا ...).
- (٤) أخرجه أحمد (٤٣٥/٥)، وسعيد بن منصور (١١٧٩)، والبخاري في التاريخ الكبير (١٠٦/٥)، وأبو داود (٣٦٥٦)، ويعقوب بن سفيان في المعرفة والتاريخ (٣٥٠/١)، والمصنف في أخلاق العلماء (ص ١١٦-١١٧)، والطبراني في الكبير (١٩/رقم ٨٩٢)، والخطابي في غريب الحديث (٣٥٤/١)، وتام في الفوائد (١١٤) و (١١٥) و (١١٦)، والبيهقي في المدخل (٣٠٥)، والخطيب في الفقيه والمتفقه (١١/٢)، وابن عبد البر في الاستذكار (٣٦٦-٣٦٥/٢٧)، وفي جامع بيان العلم وفضله (ص ٤٢٤-٤٢٥-٤٢٥)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٥٣-٣٥٢/٩)، والمزي في ترجمة عبد الله ابن سعد من تهذيب الكمال (٢١/١٥) والحديث ضعفه ابن القطان في الوهم والإيهام (٦٦/٤) بقوله: لا أعلم أن أحدا من المحدثين يقول فيه صحيح، وضعفه العلامة الألباني في ضعيف الجامع (٦٠٣٥)، وضعفه الشيخ مشهور في تعليقه على الموافقات (٣٧٩/٥)، وضعفه الأرئوط ومن معه في تحقيق المسند (٩٢/٣٩).
- قال الخطابي في «غريب الحديث» ٣٥٤/١: الغلوطات، وهي المسألة التي يعيا بها المسئول، فيغلط فيها، كره صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يعترض بها العلماء، فيغالطوا، ليستزلوا ويستسقط رأيهم فيها، يقال: مسألة غلوط، إذا كان يغلط فيها، كما يقال: شاة حلوب وفرس ركوب، إذا كانت تركب وتحلب، فإذا جعلتها اسما زدت فيها الهاء فقلت: غلوط، كما يقال: ركوبة وحلوبة، وتجمع على الغلوطات كما تجمع الحلوبة على الحلويات، قال الشاعر:

أودى الزمان حلوبياتي وما جمعت
كفاي من سبب الأموال واللبد

- والأغلوطة: أفعولة، من الغلط، كالأحدوفة والأحموقة ونحوهما.
- وقال الهروي كما في «النهاية» لابن الأثير: الغلوطات الأصل فيه «الأغلوطات» ثم تركت الهزمة، كما تقول جاء الأحمر، وجاء الحمر بطرح الهزمة، وقد غلط من قال: إنها جمع غلوطه.
- (٥) أخرجه بهذا اللفظ الترمذي (٢٦٧٩) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهو عند البخاري (٧٢٨٨) بلفظ: «دعوني ما تركتكم...»، وعند مسلم (١٣٣٧) «أذروني ما تركتكم...».
- (٦) أخرجه البخاري (٧٢٨٩)، ومسلم (٢٣٥٨) من حديث سعد بن أبي وقاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
- (٧) أخرجه أحمد (٢٨٦/٢-الرسالة)، وأبو داود (٤٥٣٠)، والنسائي (٦٩١١)، والبيهقي (١٣٣٧-١٣٤) وغيرهم وهو حديث صحيح، وأصله في البخاري (١٨٧٠)، ومسلم (٢٣٥٨) من حديث علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

[٢٦] وَقَالَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «كَلَابُ النَّارِ أَهْلُ الْبَدَعِ»^(١).

[٢٧] وَقَالَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «مَنْ وَقَّرَ صَاحِبَ بَدْعَةٍ فَقَدْ أَعَانَ عَلَى هَدْمِ الْإِسْلَامِ»^(٢).

[٢٨] وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ: حَظَّ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَوْمًا حَظًّا فَقَالَ: «هَذَا سَبِيلُ اللَّهِ، ثُمَّ حَظَّ خُطُوطًا عَنْ يَمِينِ الْخَطِّ وَبَسَّارُهُ وَقَالَ: «هَذِهِ سُبُلٌ عَلَى كُلِّ سَبِيلٍ مِنْهَا شَيْطَانٌ يَدْعُو إِلَيْهِ» ثُمَّ تَبَيَّنَ: «وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ» ﴿[الأنعام: ١٥٣] يَعْني: الْخُطُوطُ الَّتِي عَنْ يَمِينِهِ وَبَسَّارِهِ»^(٣).

[٢٩] وَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَأَرْضَاهَا: تَبَيَّنَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : ﴿هُوَ الَّذِي أُنْزِلَ عَلَيْهِ الْكِتَابُ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَبِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾ ﴿[آل عمران: ٧] قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ يَقُولُ: «إِذَا رَأَيْتُمْ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِيهِ فَهُمْ الَّذِينَ عَنِ اللَّهِ فَأَحْذَرُوهُمْ»^(٤).

[٣٠] وَقَالَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «مَا ضَلَّ قَوْمٌ بَعْدَ هُدًى كَانُوا عَلَيْهِ إِلَّا أُوْتُوا الْجِدَلَ» ثُمَّ قَرَأَ: ﴿مَا صَرَّفُوهُ لَكَ إِلَّا جِدَلًا بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾ ﴿[الزخرف: ٥٨] (٥).

(١) أخرجه ابن البناء في الرد على المبتدعة (١/٣)، وأبو حاتم الخزازي في جزئه كما الجامع الصغير (١٠٨٠)، والرافعي (٤٥٨/٢) عن أبي أمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ والحديث أورده ابن الجوزي في العلل المتناهية (١/١٦٩)، رقم (٢٦٢)، وقال: قال الدارقطني: فيه إسحاق بن أبيان ليس بشيء، قال أحمد: حدث بأحاديث موضوعة، وقال ابن حبان: يضع على الثقات، وضعفه السيوطي في الجامع الصغير (١٠٨٠)، وضعفه العلامة الألباني في الضعيفة (٢٧٩٢). وقد صح الحديث بلفظ: «الخوارج كلاب النار».

(٢) أخرجه ابن عدي (٣٢٤/٢)، ترجمة ٤٥٦ الحسن بن يحيى أبو عبد الملك، وابن حبان في المجروحين (٢٣٥/١)، والطبراني في الأوسط (٣٥٧/٧)، رقم (٦٧٧٢)، وابن عساکر (٤/١٤) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، والحديث قال عنه ابن حبان في المجروحين (٢٣٥/١)، ترجمة (٢١) الحسن ابن يحيى الحشني: الحديث باطل موضوع، وقال ابن عدي عن هذا الحديث وغيره: وهي أنكر ما رأيت له، وهذا لا يعرف إلا به، وأقره الذهبي في الميزان (٥٥٥/١)، وقال شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى (١٨/٣٤٦): هذا الكلام معروف عن الفضيل بن عياض، وضعفه الألباني في الضعيفة (١٨٦٢)، والحديث في تذكرة الموضوعات (ص ٦٦)، والفوائد المجموعة (ص ٢١)، ومعرفة التذكرة (رقم ٨٩٩). وللحديث شاهد من حديث ابن عباس مرفوعاً، أخرجه ابن عدي في «الكامل» من طريق بهلول بن عبيد، عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس به. ولكن فيه بهلول بن عبيد وهو ضعيف جداً، وضعفه أبو حاتم وأبو زرعة جداً، وقال: ابن حبان: يسرق الحديث، وقال ابن عدي: بصري ليس بذلك، انظر اللسان (٦٧/٢).

وله شاهد ثان من حديث عبد الله بن بسر به مرفوعاً، أخرجه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٢١٨/٥) من طريق عيسى بن يونس، عن ثور بن يزيد، عن خالد بن معدان، عن عبد الله بن بسر به. قلت: هذا الإسناد ضعيف أيضاً من أجل إرسال خالد بن معدان. قال أبو نعيم: «غريب من حديث خالد، تفرد به عيسى عن ثور».

وروى البيهقي في «شعب الإيمان» (٦١/٧) من طريق محمد بن مسلم الطائفي، عن إبراهيم بن ميسرة رفعه. وهو مرسل، وقد قال العراقي في المغني: رواه ابن عدي من حديث عائشة، والطبراني في الأوسط، وأبو نعيم في الحلية من حديث عبد الله بن بسر بأسانيد ضعيفة، قال ابن الجوزي: كلها موضوعة.

(٣) أخرجه الطيالسي (٤٤٤)، وأحمد (٢٠٧/٧)، رقم ٤١٤٤، الرسالة، والداري (٦٧/١)، وابن أبي عاصم في السنة (١٧)، والنسائي في الكبرى (١١١٧٤)، وفي التفسير (١٩٤)، والبخاري (٢٢١٠) كشف، والطبري في تفسيره (١٤٦٨)، والشاشي (٥٣٦) و (٥٣٧)، وابن حبان (٦) و (٧)، والحاكم (٣١٨/٢)، وأبو نعيم في الحلية (٢٦٣/٦) والحديث صححه ابن حبان، والحاكم وأقره الذهبي، وقال ابن القيم في طريق المجريتين (١٥٢): ثابت، وحسنه الألباني في المشكاة (١٦٦)، وقال الشيخ أحمد شاکر في تحقيق المسند: إسناده صحيح، وصححه العلامة ابن باز في مجموع الفتاوى (٢٨١/٤)، وحسنه الوادعي في الصحيح المسند كما ليس في الصحيحين (٨٤٨)، وقال الأرئوط ومن معه في تحقيق المسند: إسناده حسن.

(٤) أخرجه البخاري (٤٥٤٧)، ومسلم (٢٦٦٥).

(٥) أخرجه أحمد (٥٥٢/٥)، رقم ٢٢٢١٨، والترمذي (٣٧٨/٥)، رقم ٣٢٥٣، وابن ماجه (١٩/١)، رقم ٤٨، والطبراني (٢٧٧/٨)، رقم ٢٧٧٨.



- [٣١] وَقَالَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «الْمُتَمَسِّكُ بِسُنَّتِي عِنْدَ فَسَادِ أُمَّتِي لَهُ أَجْرُ خَمْسِينَ شَهِيدًا»^(١).
- [٣٢] وَقَالَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «الْمُتَمَسِّكُ بِيَدَيْهِ عِنْدَ فَسَادِ النَّاسِ كَالْقَابِضِ عَلَى الْحُمْرِ»^(٢).
- [٣٣] وَقَالَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «الْمُتَمَسِّكُ بِيَدَيْهِ فِي الْهَرَجِ كَالْمُهَاجِرِ إِلَى»^(٣).
- [٣٤] وَقَالَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «بَدَأَ الْإِسْلَامُ غَرِيبًا وَسَيَعُودُ غَرِيبًا كَمَا بَدَأَ قَطُوفِي لِلْغُرَبَاءِ» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَنْ الْغُرَبَاءُ قَالَ: «الَّذِينَ إِذَا فَسَدَ النَّاسُ صَلَحُوا»^(٤).
- [٣٥] وَقَالَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «اللَّهُ اللَّهُ فِي أَصْحَابِي لَا تَتَّخِذُوهُمْ غَرَضًا بَعْدِي فَمَنْ أَحَبَّهُمْ فَيُحِبِّي أَحَبَّهُمْ وَمَنْ أَبْغَضَهُمْ فَيُبْغِضِي أَبْغَضَهُمْ وَمَنْ آذَاهُمْ فَقَدْ آذَانِي وَمَنْ آذَانِي فَقَدْ آذَى اللَّهَ وَمَنْ آذَى اللَّهَ فَيُوشِكُ أَنْ يَأْخُذَهُ»^(٥).
- [٣٦] وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي فَوَ الَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَوْ أَنْفَقَ أَحَدُكُمْ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ»^(٦).

= (٨٠٦٧)، والحاكم (٤٨٦/٢)، رقم (٣٦٧٤)، والعقيلي في الضعفاء (٢٨٦/١) ترجمة ٣٤٧ حجاج بن دينار الواسطي)، وابن عدي (١٦١٣/٤)، والسهمي في تاريخ جرجان (ص ٧٤)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (١١٤/١)، وابن أبي عاصم في السنة (٤٨/١) وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (٩٦/٢-٩٧) وغيرهم والحديث ضعفه العقيلي، وقال الترمذي: حسن صحيح، إنما نعرفه من حديث حجاج بن دينار، وحجاج ثقة مقارب الحديث، وأبو غالب اسمه حزور، وقال الحاكم: «حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ووافقه الذهبي، وحسنه ابن القطان في بيان الوهم والإيهام (٦٥٤/٥)، وحسنه ابن مفلح في الآداب الشرعية (٢٢٣/١)، وحسنه العلامة الألباني في صحيح الجامع (٥٦٣٣)، وقال الوادعي في الجامع الصحيح مما ليس في الصحيحين (١٠٦/١): حسن صحيح، وقال الحويني في تحقيق كتاب الصمت (١٠٣/١٣٥): إسناده ضعيف وهو حديث حسن، وقال الأرناؤوط في تحقيق المسند: حديث حسن بطرقه وشواهد.

(١) أخرجه بهذا اللفظ المصنف في الإبانة الكبرى (٣٤٤/١)، رقم (٢١٦) وإسناده ضعيف، وورد بلفظ «..قله أجر مائة شهيد» وهو ضعيف جدًا كما في الضعيفة (٣٢٦)، وورد بلفظ «له أجر شهيد» وهو ضعيف كما في الضعيفة (٣٢٧)، ويغني عنه حديث: «إن من ورائكم أيام الصبر للمتمسك فيهن يومئذ بما أنتم عليه أجر خمسين منكم..» الحديث، وهو مخرج في «الصحيحة» (٤٩٤)، ويغني عنه أيضًا حديث (إن من ورائكم زمان صبر للمتمسك فيه أجر خمسين شهيدًا منكم» أخرجه الطبراني (١٨٢/١٠)، رقم (١٠٣٩٤)، والبخاري (١٧٨/٥)، رقم (١٧٧٦) وقال عنه الهيثمي (٢٨٢/٧): رواه البزار والطبراني ورجال البزار رجال الصحيح غير سهل بن عامر البجلي وثقه ابن حبان، وصححه العلامة الألباني في صحيح الجامع (٢٢٣٤).

(٢) ورد هذا المعنى عن عدة من الصحابة وهو صحيح بجموع طرقه وشواهد كما في الصحيحة (٩٥٧).

(٣) ورد الحديث بلفظ: «العبادة في الهرج كهجرة إلي» أخرجه مسلم (٢٩٤٨) عن معقل بن يسار رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ والمراد بالهرج هنا الفتنة واختلاط أمور الناس، وسبب كثرة فضل العبادة فيه أنَّ الناس يغفلون عنها ويشغلون عنها، ولا يتفرغ لها إلا الأفراد.

(٤) أخرجه مسلم (١٤٥) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بدون قوله: «قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ: مَنْ الْغُرَبَاءُ قَالَ: «الَّذِينَ إِذَا فَسَدَ النَّاسُ صَلَحُوا»، وأخرجه بهذه الزيادة الداني في السنن الواردة في الفتن (رقم ٢٨٨)، والأجري في «الغرائب» (رقم ١) من حديث ابن مسعود بإسناد صحيح، كما قال الشيخ مشهور في تعليقه على المواقفات (١٥١/١).

(٥) أخرجه أحمد (٨٧/٤)، رقم (١٦٨٤٩)، والبخاري في التاريخ الكبير (١٣١/٥)، والترمذي (٦٩٦/٥)، رقم (٣٨٦٢)، وأبو نعيم في الحلية (٢٨٧/٨)، وابن حبان (٤٤٤/١٦)، رقم (٧٢٥٦)، والعقيلي (٢٧٢/٢)، وابن عدي (١٦٧/٤)، والبيهقي في الشعب (٩١/٢)، رقم (١٥١١)، والديلمي في مسند الفردوس (١٤٦/١)، رقم (٥٢٥)، وابن أبي عاصم في السنة (٩٩٢/٤٧٩/٢)، وأبو نعيم في الحلية (٢٨٧/٨)، والخطيب في تاريخ بغداد (١٢٣/٩) والحديث ضعفه البخاري بقوله: في إسناده نظر، وقال الترمذي: غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وضعفه ابن القيسراني في الذخيرة (٤٥٧/١)، وكذا الذهبي في الميزان (٤٥٢/٢)، وقال المناوي في الفيض: قال الصدر المناوي: وفيه عبد الرحمن بن زياد قال الذهبي لا يعرف وفي الميزان: في الحديث اضطراب، وضعفه العلامة الألباني في الضعيفة (٢٩٠١)، وقال الأرناؤوط ومن معه في تحقيق المسند: إسناده ضعيف عبد الله بن عبد الرحمن يختلف في اسمه.

(٦) أخرجه البخاري (٣٦٧٣)، ومسلم (٢٥٤٠)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.



الشيخ وأصحابه

[٣٧] وَقَالَ مُعَاذٌ: قَالَ لِي النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «يَا مُعَاذُ أَطْعَمَ كُلَّ أَمِيرٍ وَصَلَّيَ خَلْفَ كُلِّ إِمَامٍ وَلَا تَسْبَنَ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِي»^(١).

[٣٨] - وَوَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَدَهُ عَلَى لِحْيَةِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - ثُمَّ قَالَ: «يَا عُمَرُ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ» قَالَ عُمَرُ: قُلْتُ نَعَمْ يَا بَنِي وَأُمِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ: إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ، فَمَا ذَاكَ؟ قَالَ: «إِنْ جِيرِيلٌ أَتَانِي أَنِفًا فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ إِنْ أَمَّتْكَ مَقْتُونَةٌ بَعْدَكَ بِقَلِيلٍ غَيْرِ كَثِيرٍ قُلْتُ: يَا جِيرِيلُ أَفْتَنَتْهُ ضَلَالٌ أَمْ فِتْنَتْهُ كُفْرٌ؟ قَالَ: كُلٌّ سَيَكُونُ قُلْتُ: كَيْفَ يَضِلُّونَ أَوْ يَكْفُرُونَ وَأَنَا مُخْلَفٌ بَيْنَ أَظْهُرِهِمْ كِتَابَ اللَّهِ، قَالَ: بِكِتَابِ اللَّهِ يَضِلُّونَ يَتَأَوَّلُهُ كُلُّ قَوْمٍ عَلَى مَا يَهُوونَ فَيَضِلُّونَ بِهِ»^(٢).

[٣٩] وَقَالَ الْحَسَنُ: قَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «مَثَلُ أَصْحَابِي مَثَلُ الْمِلْحِ فِي الطَّعَامِ - ثُمَّ قَالَ -: هَبَّاتٌ ذَهَبَ مِلْحُ الْقَوْمِ»^(٣).

[٤٠] - وَذَخَلَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - الْمَسْجِدَ وَمَعَهُ أَبُو بَكْرٍ عَنْ يَمِينِهِ وَعُمَرُ عَنْ يَسَارِهِ فَقَالَ: «هَكَذَا نُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَهَكَذَا نَدْخُلُ الْجَنَّةَ»^(٤).

[٤١] وَقَالَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «مَا مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا وَلَّهُ وَزِيرَانِ مِنْ أَهْلِ السَّمَاءِ وَوَزِيرَانِ مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ فَأَمَّا وَزِيرَايَ مِنْ أَهْلِ السَّمَاءِ فَجِيرِيلٌ وَمِيكَائِيلُ وَأَمَّا وَزِيرَايَ مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ فَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ»^(٥).

(١) أخرجه أحمد في فضائل الصحابة (٥٣/١)، رقم ٩، وابن عدي (٢/٢٧٩)، ترجمة ٤٤٣، حميد بن مالك اللخمي، والطبراني في الكبير (٢٠/١٧٣)، والبيهقي (٨/١٨٥)، رقم ١٦٥٤٦، والحديث قال عنه ابن عدي: منكر، وقال البيهقي: منقطع، وقال ابن القيسراني في الذخيرة (٥/٢٧٦٣): منكر، وضعفه العلامة الألباني في الضعيفة (٢٧٩٥).

(٢) أخرجه الفسوي في المعرفة والتاريخ (٢/٣٠٨)، وابن أبي عاصم في السنة (٣١١)، وابن وضاح في البدع (٢٧٩) والحديث وضعفه الفسوي بقوله: «ومحمد بن حمير هذا حصي ليس بالقوي». ومسلمة بن علي دمشقي ضعيف الحديث، وعمر بن ذر هذا أظنه غير الحمداني، وهو عندي شيخ مجهول، ولا يصح هذا الحديث، وضعفه ابن الجوزي في العلل المتناهية (٢/٣٦٨ - ٣٦٩)، وضعفه الذهبي في تلخيص العلل المتناهية (٣١٣) بقوله: فيه مسلمة بن علي ليس بثقة، وضعفه ابن كثير في مستدرك الفاروق (٢/٦٥٩) بقوله: غريب من هذا الوجه فإن مسلمة بن علي الخثني ضعيف، وقال العلامة الألباني في الضعيفة (٥٤٩٨، ٦٣٨١): ضعيف جداً.

(٣) أخرجه عبد الرزاق (٢٠٣٧٧)، وأحمد في فضائل الصحابة (١٦/١٧٣٠)، هكذا مرسلًا، وأخرجه موصولًا من طريق الحسن عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ابن المبارك في الزهد (١٠٠/١)، رقم ٥٧٢، وأبو يعلى في مسنده (٥/١٥١)، رقم ٢٧٦٢، والبيهقي في مسنده (٣/٢٩١ - ٢٩٢)، رقم ٢٧٧١، زوائد، والديلمي في الفردوس (٤/١٢٩)، رقم ٦٤٠٠، والقضاعي (٢/٢٧٥)، رقم ١٣٤٧، والأجري في الشريعة (٤/٦٣٠)، رقم ١٢١٦، والبغوي في شرح السنة (١٤/٧٢ - ٧٣)، رقم ٣٨٦٣، وأبو القاسم الحلبي في حديثه (١/٣) وإسناده ضعيف لضعف إسماعيل بن مسلم المكي، والحسن مدلس وقد عنعن، والحديث عده الذهبي في الميزان (١/٢٥٠) من مناكير إسماعيل بن مسلم المكي، وضعفه العلامة الألباني في الضعيفة (١٧٦٢)، وضعفه تلميذه الشيخ مشهور في الموافقات (٤/٤٥٠).

(٤) أخرجه الترمذي (٣٦٦٩)، وأحمد في فضائل الصحابة (١٦/١)، وابن ماجه في المقدمة (١/٣٨)، رقم ٩٩، وابن أبي عاصم في السنة (١٤٥٥)، وابن حبان في المجروحين (١/٣٢٧)، والحاكم (٤٤٢٨) و (٧٧٤٦)، وأبو العباس الكندي في حديثه (١/ب)، وأبو طاهر المخلص في فوائده (٥/٩ب)، وابن عساکر (١٤/١٨٧)، وعبد الغني بن عبد الواحد المقدسي في فضائل عمر (٢/١٣)، وعلي بن بلبان في تحفة الصديق (ص/٤٩٥٥)، رقم ١٣، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُما، والحديث مداره على سعيد بن مسلمة وهو ضعيف، وبسببه ضعف الحديث كل من الترمذي في سننه، وقال أبو حاتم الرازي كما في العلل لابن أبي حاتم (٢/٣٨١): هذا حديث منكر، وضعفه ابن عدي في الكامل (٣/٣٧٩)، والدارقطني كما في ذيل ميزان الاعتدال للعراقي (ص ٧٣)، وضعفه أيضًا ابن حبان في المجروحين (١/٤٠٣)، وابن القيسراني في التذكرة (١٨٥)، والذهبي في الميزان (٢/١٥٨) والعلامة الألباني في المشكاة (٦٠٥٤).

(٥) أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (١/١٥٩)، والترمذي (١٦/١)، رقم ٣٦٨٠، وأحمد في فضائل الصحابة (١/١٣٤)، رقم ١٦٤، وعلي بن الجعد في مسنده (٢/٧٨٩)، والبالذري في أنساب الأشراف (ص ٢٥٤)، والطبراني في الكبير (١١/٧٩)، وبحشل في تاريخ واسط (ص ٢٣١، ٢٣٢) من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُما والحديث قال عنه الترمذي: حسن غريب، قلت: هذا التحسين هو الغريب، لأن الحديث ضعيف فيه علل، لنا وضعفه ابن عدي في الكامل (٢٢٨٥)، وضعفه العلامة الألباني في ضعيف الجامع (٥٢٢٣).



- [٤٢] وَقَالَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «لَا تَسْتَقِرُّ حَبَّةُ الْأَرْبَعَةِ إِلَّا فِي قَلْبِ مُؤْمِنٍ تَقِي أَيْ بَكَرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ وَعَلِيٌّ»^(١)
- [٤٣] وَقَالَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «إِنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْكُمْ حَبَّ أَيْ بَكَرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ وَعَلِيٌّ؛ كَمَا افْتَرَضَ عَلَيْكُمْ الصَّلَاةَ وَالصِّيَامَ وَالْحَجَّ فَمَنْ أَبْغَضَ وَاحِدًا مِنْهُمْ أَدْخَلَهُ اللَّهُ النَّارَ»^(٢).
- [٤٤] وَقَالَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «مِنْ سَبِّ أَصْحَابِي فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَلَعْنَةُ اللَّاعِنِينَ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ»^(٣).
- [٤٥] وَقَالَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي فَإِنَّهُ يَجِيءُ قَوْمٌ فِي آخِرِ الزَّمَانِ يَسُبُّونَ أَصْحَابِي فَلَا تَصَلُّوا عَلَيْهِمْ وَلَا تَصَلُّوا مَعَهُمْ وَلَا تَنَاجِحُوهُمْ وَلَا تَجَالِسُوهُمْ وَإِنْ مَرَّضُوا فَلَا تَعُدُّوهُمْ»^(٤).
- [٤٦] وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : «لَا تَسُبُّوا أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ أَمَرَنَا بِالِاسْتِغْفَارِ لَهُمْ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُمْ سَيَقْتُلُونَ»^(٥).
- [٤٧] وَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَمُرُوا بِالِاسْتِغْفَارِ لِأَصْحَابِ مُحَمَّدٍ فَسَبُّوهُمْ^(٦).
- [٤٨] وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : أَيْ سَمَاءٌ تُظِلُّنِي وَأَيُّ أَرْضٍ تُقِلُّنِي إِذَا قُلْتُ فِي كِتَابِ اللَّهِ مَا لَا أَعْلَمُ^(٧).
- [٤٩] وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : السُّنَّةُ حَبْلُ اللَّهِ الْمَتِينِ فَمَنْ تَرَكَهَا فَقَدْ قَطَعَ حَبْلَهُ مِنْ

- (١) أخرجه عبد بن حميد (ص ٤٢٦، رقم ١٤٦٤)، وأحمد في الورع (ص ٨١)، وفي فضائل الصحابة (٤٢٧/١)، اللالكائي في شرح أصول الإعتقاد (١٣١٥/٧، ٢٣٣٢)، وابن البخري في أماليه (٢٢٥/١)، وأبو نعيم في فضائل الخلفاء الأربعة (ص ١٧٦، رقم ٢٣١)، والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٣٣٢/٤)، وابن عساکر (٢٥٠/٣٩)، والسلفي في الوجيز في ذكر المجاز والمجيز (٤) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وإسناده ضعيف فيه يزيد بن حبان النبطي البلخي صدوق يخطئ، وهو أيضًا منقطع، عطاء بن أبي مسلم الحراساني، صدوق يهم كثيرًا من الخامسة، روايته عن أبي هريرة رضي الله عنده منقطع، لذا قال الحافظ في المطالب العالية (٢٧٦/١٦): هذا منقطع، وقال العدوي في تعليقه على المنتخب (٣٥٤/٢): إسناده ضعيف.
- (٢) قال صاحب كتاب محض الصواب في فضائل أمير المؤمنين عمر بن الخطاب (٩٣١/٣) وروى الشيخ موفق الدين عن عائشة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قالت: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ افْتَرَضَ عَلَيْكُمْ حَبَّ أَيْ بَكَرٍ» .. الحديث.
- وهو ضعيف لأجل إسحاق بن إبراهيم بن عباد الديري، قال الذهبي: «أما كان الرجل صاحب حديث، إنما أسمعه أبوه واعتنى به، سمع من عبد الرزاق تصانيفه وهو ابن سبع سنين أو نحوها، وسماعه من عبد الرزاق متأخر جدًا بعدما تغير. (ميزان الاعتدال ١٨١/١). وهذا الحديث من رواية إسحاق بن إبراهيم عن عبد الرزاق انتهى. قلت: وأخرجه ابن عساکر في تاريخ دمشق (١٢٧/٣٩-١٢٨) عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وإسناده ضعيف جدًا، وعزه محب الدين الطبري في الرياض النضرة (٥٠/١) إلى أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بدون إسناد.
- (٣) روي عن عدة من الصحابة، وقال عنه العلامة الألباني في الصحيحة (٢٣٤١٠): وبالجمل، فالحديث بجموع طرقه حسن عندي على أقل الدرجات. والله أعلم.
- (٤) أخرجه بنحوه الحلال في السنة (٧٦٩)، والخطيب في الكفاية (١٠٣) من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وإسناده ضعيف.
- (٥) أخرجه عبد الله بن أحمد في زوائده على فضائل الصحابة (٦٩١/١)، (١١٥٢/٢)، واللالكائي في شرح أصول السنة (١٢٤٥/٧)، والأجري في الشريعة (٤٤٧/٣)، رقم ١٧١٩، عن رجل عن مجاهد عن ابن عباس، وأخرجه ابن بطه كما في الصارم المسلول (١٠٧١/٣) وفيه: حدثنا رجاء عن مجاهد، بدل رجل عن مجاهد، فإذا كان رجاء هو الصواب فيكون الإسناد صحيحًا، وإن كان الصواب رجل فيكون الإسناد ضعيفًا.
- (٦) أخرجه مسلم (٣٠٢٢).
- (٧) له طرق كثيرة عن أبي بكر بالفاظ متعددة، وهي لا تخلو من كلام أو انقطاع، ولكنه بجموعها يصل إلى درجة الحسن إن شاء الله تعالى، كما قال الحافظ ابن حجر وغيره.



[٥٠] وَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: أَصْحَابُ الرَّأْيِ أَعْدَاءُ السُّنَنِ أَعْيَتْهُمْ الْأَحَادِيثُ أَنْ يَحْفَظُوهَا وَتَقَلَّتْ مِنْهُمْ فَلَمْ يَعْهَدُوا فَقَالُوا بِالرَّأْيِ فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا^(٣).

[٥١] وَقَالَ عُمَرُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - الْقُرْآنُ كَلَامُ اللَّهِ - عَزَّجَلْ - فَلَا تُحَرِّفُوهُ إِلَى غَيْرِهِ^(٣).

[٥٢] وَقَالَ عُمَرُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ اللَّهَ - عَزَّجَلْ - لَمْ يَأْمُرْ عِبَادَهُ إِلَّا بِمَا يَنْفَعُهُمْ وَلَمْ يَنْهَهُمْ إِلَّا عَمَّا يَضُرُّهُمْ.

[٥٣] وَقَالَ عُثْمَانُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - الْبَاطِلُ فِيمَا وَافَقَ النَّفْسُ وَإِنْ رَأَيْتَ أَنَّ اللَّهَ - عَزَّجَلْ - فِيهِ طَاعَةٌ.

[٥٤] وَقَالَ عَلِيٌّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - الْهَوَى يَصُدُّ عَنِ الْحَقِّ.

[٥٥] وَقَالَ عَلِيٌّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ^(٤): الْهَوَى عِنْدَ مَنْ خَالَفَ السُّنَّةَ حَقٌّ وَإِنْ ضَرَبَتْ فِيهِ عُنُقُهُ.

(١) لم أجده مسنداً.

(٢) أخرجه الدارقطني في السنن (٤٢٨٠)، واللالكائي في أصول السنة (٢٠١)، والهروري في ذم الكلام (٢٦٨) والأثر صححه الإمام ابن القيم في إعلام الموقعين (٦٤/١)، وقال العلامة الألباني في النصيحة (١٩٩): روي من طرق عن عمر بعضها منقطع وبعضها متصل، لكن مجموعها يدل على ثبوته عن عمر.

(٣) أخرجه الدارقي في سننه (٣١٧/٢)، رقم (٣٣٥٨)، وفي الرد على الجهمية (ص ٣٣٠)، وعبد الله بن أحمد في السنة (١٤٤/١-١٤٥)، رقم (١١٧، ١١٨)، والآجري في الشريعة (٢٩٢/١)، رقم (١٦٨)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٣٧٨/١) ولفظه (القرآن كلام الله فلا تصرفوه على آرائكم) وإسناده ضعيف من أجل ليث بن أبي سليم.

(٤) (تنبيه) اتفق أهل العلم على أن آل النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يصلي عليهم بغير خلاف بين الأمة كما قال العلامة ابن القيم في جلاء الأفهام في الصلاة والسلام على خير الأنام (ص ٢٥٩) والمسلمون يصلون على النبي وآله في صلواتهم، وأما أفراد علي بن أبي طالب - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - بالسلام فهو تخصيص بدون تخصيص، وهو من فعل الشيعة وتأثر بهم بعض نساخ الكتب الدينية على مر العصور والأزمان.

قال القسطلاني في المواهب الدنية (٣/٣٥٥): وقد جرت عادة بعض النساخ أن يفرّدوا علياً وفاطمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بالسلام فيقولوا عليه أو عليها السلام من دون سائر الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ في ذلك. وهذا وإن كان معناه صحيحاً لكن ينبغي أن يساوى بين الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ في ذلك فإن هذا من باب التعظيم والتكريم والشيخان وعثمان أولى بذلك منها. اهـ

وقال الإمام النووي في الأذكار (ص ١٠٠): وأما السلام فقال الشيخ أبو محمد الجويني من أصحابنا هو في معنى الصلاة فلا يستعمل في الغائب فلا يفرّد به غير الأنبياء، فلا يقال علي عَلَيْهِ السَّلَامُ وسواء في هذا الأحياء والأموات. اهـ

وعلى الحافظ ابن حجر المنع من ذلك لكونه صار شعاراً للرافضة كما في فتح الباري (١٣/٤٤٤)، وما يحسن التنبيه عليه هنا أيضاً عبارة دارجة ومستعملة أيضاً في حق علي بن أبي طالب - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - حيث يقولون عند ذكر علي: كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ، فاستعمال هذه العبارة من غلو الشيعة في علي بن أبي طالب - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وليس لتخصيصه بذلك أي دليل شرعي فلا ينبغي استعمالها أيضاً، قال الدكتور بكر بن عبد الله أبو زيد في معجم المناهي اللفظية: قال السقاري في غذاء الألباب: قد ذاع ذلك وشاع، وملأ الطروس والأسماع، قال الأشياخ: وإنما حُصَّ علي - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - بقول: كرم الله وجهه؛ لأنه ما سجد إلى صنم قط، وهذا إن شاء الله لا بأس به، والله الموفق) اهـ قلت (الكلام للدكتور بكر بن عبد الله): أما وقد اتخذته الرافضة أعداء علي - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - والعرة الطاهرة - فلا؛ منعاً لمجاراة أهل البدع. والله أعلم.

ولهم في ذلك تعليقات لا يصح منها شيء ومنه: لأنه لم يطلع على عورة أحد أصلاً، ومنها: لأنه لم يسجد لصنم قط. وهذا يشاركه فيه من ولد في الإسلام من الصحابة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - علماً أن القول بأي تعليل لا بد له من ذكر طريق الإثبات.

وما يحسن التنبيه عليه هنا أيضاً عبارة دارجة، ومستعملة أيضاً في حق علي بن أبي طالب - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - حيث يقولون عند ذكره الإمام علي ويخصونه بذلك. قال العلامة العثيمين في فتاوى نور على الدرب: وهنا نقطة عبر بها السائل وهو قوله الإمام علي بن أبي طالب، ولا ريب أن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إمام من الأئمة كغيره من الخلفاء الراشدين، فأبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إمام وعمر إمام وعثمان إمام وعلي إمام؛ لأنهم من الخلفاء الراشدين حيث قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي» وهذا الوصف ينطبق على أبي بكر وعمر وعثمان وعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أجمعين فليست الإمامة خاصة بعلي ابن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بل هي وصف لكل من يقتدى به؛ ولهذا يقال لإمام الصلاة إمام الجماعة في الصلاة إنه =

[٥٦] وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - لَا تَضْرِبُوا كِتَابَ اللَّهِ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ.

[٥٧] وَجَلَدَ عُمَرُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - صَبِيغًا التَّمِيمِي فِي مُسَاعَلَتِهِ فِي حُرُوفٍ مِنَ الْقُرْآنِ^(١).

[٥٨] وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ إِذَا سَمِعْتَ اللَّهَ - عَزَّجَلْ - يَقُولُ كَذَا وَكَذَا فَأَصْغِ لَهَا سَمْعَكَ فَإِنَّمَا هُوَ خَيْرٌ تَوَمُّرٍ بِهِ أَوْ شَرِّ تَنْهِي عَنْهُ.

[۵۹] وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: الْقُرْآنُ كَلَامُ اللَّهِ - عَزَّوَجَلَّ - فَمَنْ قَالَ فِيهِ شَيْئًا فَإِنَّمَا يَتَقَوْلُهُ عَلَى اللَّهِ - عَزَّوَجَلَّ - .

[٦٠] وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: مَنْ تَرَكَ السُّنَّةَ كَفَرَ.

[٦١] وَقَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: السُّنَّةُ إِنَّمَا سَنَّهَا مَنْ عَلِمَ مَا جَاءَ فِي خِلَافِهَا مِنَ الزَّلَلِ، وَلَهُمْ كَانُوا عَلَى الْمُنَازَعَةِ وَالْجِدَلِ أَقْدَرُ مِنْكُمْ^(٢).

[٦٢] وَقَالَ رَجُلٌ لِابْنِ عَبَّاسٍ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَ هَوَانًا عَلَى هَوَاكُمُ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ، إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَجْعَلْ فِي هَذِهِ الْأَهْوَاءِ شَيْئًا مِنَ الْخَيْرِ، وَإِنَّمَا سُمِّيَ هَوًى لِأَنَّهُ يَهْوِي بِصَاحِبِهِ فِي النَّارِ.

[٦٣] وَقَالَ الْحَسَنُ وَجْهًا هَدًى وَأَبُو الْعَالِيَةِ: إِنَّمَا سُمِّيَ هَوًى؛ لِأَنَّهُ يَهْوِي بِصَاحِبِهِ فِي الثَّارِ.

[٦٤] وَقَالَ الْحَسَنُ: مَا مِنْ دَاءٍ أَشَدَّ مِنْ هَوَى خَالِطٍ قَلْبًا.

[٦٥] وَقَالَ أَبُو قَلَابَةَ: إِيَّاكُمْ وَأَصْحَابَ الْخُصُومَاتِ فَإِنِّي لَا آمَنُ أَنْ يَغْمِسُوكُمْ فِي ضَلَالَتِهِمْ، أَوْ يَلْبِسُوا عَلَيْكُمْ بَعْضَ مَا تَعْرِفُونَ.

= إمام، ويقال لمن يتولى أمور المسلمين إنه إمام؛ لأنه محل قدوة يقتدى به، وإن بعض الناس قد يقصد من كلمة الإمام أنه معصوم من الخطأ، وهذا خطأ منهم وذلك أنه ليس أحد من الخلق معصوماً إلا من عصمه الله عَزَّوَجَلَّ والأولياء كغيرهم يخطئون ويتوبون إلى الله عَزَّوَجَلَّ من خطأهم، فإن كل بني آدم خطاء، وخير الخطائين التوابون ١. هـ

وسئل العلامة العثيمين في لقاءات الباب المفتوح: هل يجوز أن نقول: علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، أو الإمام علي بن أبي طالب، أو علي بن أبي طالب بيض الله وجهه، وما الأفضل أن نقول؟

فأجاب: علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أحد الخلفاء الراشدين، أحسن ما نلقبه به أن نقول: الخليفة الراشد علي بن أبي طالب، هذا أحسن شيء، ولا شك أن علي بن أبي طالب وعثمان وعمر وأبا بكر كلهم أئمة؛ لأن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أمرنا أن نقتدي بهم، فقال: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ» وأعلامه قدراً ومرتبة وإمامة أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي. أما أيهما أفضل: أن نقول: كرم الله وجهه أو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؟ فإن رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أفضل، وهو الحكم الذي ارتضاه الله للمهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان، فقال عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَئِكَ الْمُقَدَّمُونَ وَالْآخِرُونَ وَالَّذِينَ تَبِعُواهُم بِإِحْسَنِ مَا كُنُوا فِيهَا وَرَضُوا عَلَيْهِ﴾ [التوبة: ١٠٠] إذاً: أحسن ما نقول: الخليفة الراشد علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(١) أخرج هذه القصة ابن أبي شيبعة في المصنف (١١/ ٤٢٦)، والداري في السنن (١/ ٥٥ - ٥٦)، وعبد الله بن أحمد في فضائل الصحابة (١/ رقم ٧١٧)، واللائكاني في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٤/ رقم ١١٣٦)، والحلال - كما قال أبو يعلى في الأمر المعروف والنهي عن المنكر (ق ١٢٢ - ١٢٣)، وابن بطة في الإبانة (رقم ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣٢، ٣٣٣، ٧٨٩)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٣/ ص ٤١٢)، وابن الأنباري في المصاحف ذكره بسنده المصنف هنا في التفسير (١٧/ ص ٢٩) وغيرهم، والقصة صحيحة مشهورة، قال شيخ الإسلام كما في مجموع الفتاوى (١٣/ ٣١١): وقصة صبيغ بن عسل مع عمر بن الخطاب من أشهر القضايا، وقال ابن كثير في مسند الفاروق (٢/ ٦٠٦) بعد عزوه للبخاري: قصة صبيغ بن عسل التميمي مع عمر مشهورة وكأنه - والله أعلم - إنما ضربه لما ظهر له من حاله أن سؤاله سؤال استشكل، لا سؤال استرشاد واستدلال، كما قد يفعله كثير من المتفلسفة الجهال، والمبتدعة الضلال؛ فنسأل الله العافية في هذه الحياة الدنيا وفي المآل.

(٢) ثبت هذا مرفوعاً عن عدة من الصحابة، منها حديث أبي ذر رضي الله عنه أخرجه أحمد (١٨٠/٥)، رقم (٢١٦٠)، وأبو داود (٤١/٤)، رقم (٤٧٥٨)، والحاكم (٢٠٣/١)، رقم (٤٠٢)، البزار (٤٤٥/٩)، رقم (٤٥٠٨)، والبيهقي (١٥٧/٨)، رقم (١٦٣٩١) والحديث صححه ابن الملقن في البدر المنير (٥٢٧/٨)، وصححه العلامة الألباني في صحيح أبي داود، وصححه الأرنؤوط ومن معه في تحقيق المسند (٤٤٥/٣٥).



[٦٦] وَكَرَّةَ عَطَاءٍ وَطَاوُسٍ وَمُجَاهِدٍ وَالشَّعْبِيَّ وَإِبْرَاهِيمَ أَنْ يُفْتُوا فِي شَيْءٍ مِنَ الْخُصُومَاتِ، وَقَالُوا: الْخُصُومَاتُ تَحْتَى الدِّينَ، وَقَالُوا: مَا خَاصَمَ وَرَعٌ قَطُّ ^(١).

[٦٧] وَقَالَ عِمْرَانُ بْنُ الْحُصَيْنِ: الْحَيَاءُ مِنَ الْإِيمَانِ، فَقَالَ رَجُلٌ عِنْدَهُ: فِي الْحِكْمَةِ مَكْتُوبٌ، إِنَّ مِنَ الْحَيَاءِ ضَعْفًا وَمِنْهُ وَقَارٌ. فَقَالَ عِمْرَانُ: أَحَدْتُكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَتَحَدَّثَنِي عَنْ صَحِيفَتِكَ، لَا أَكَلِمَتِكَ أَبَدًا.

[٦٨] وَذُكِرَ عِنْدَ عِمْرَانَ بْنِ الْحُصَيْنِ الْحَدِيثُ فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: لَوْ قَرَأْتُمْ سُورَةَ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ كَانَ أَفْضَلَ مِنْ حَدِيثِكُمْ، فَقَالَ عِمْرَانُ: إِنَّكَ لَا أَحَقُّ أَنْ تُجِدَ الصَّلَاةُ فِي كِتَابِ اللَّهِ مَفْسَرَةً! أَلَمْ تُجِدِ الزَّكَاةَ فِي كِتَابِ اللَّهِ مَفْسَرَةً! إِنْ التَّرَانَ حِكْمَةٌ وَإِنْ السُّنَّةُ فَسَرَتُهُ.

[٦٩] وَقَالَ الْمَقْدَامُ بْنُ مَعْدِي كَرِبَ: حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَوْمَ خَيْبَرَ أَشْيَاءَ فَقَالَ: «يُوشِكُ رَجُلٌ عَلَى أَرْبَعَتِهِ يَأْتِيهِ مِمَّا أَمَرْتُ أَوْ تَهَيَّئْتُ عَنْهُ فَيَقُولُ: دَعُونَا مِنْ هَذَا مَا نَدْرِي مَا هَذَا عَلَيْكُمْ بِكِتَابِ اللَّهِ فَلَا عَرَفْنَ الرَّجُلَ مِنْكُمْ...» ^(٢).

[٧٠] وَقَالَ رَجُلٌ لَابْنِ عُمَرَ: أَرَأَيْتَ أَرَأَيْتَ! فَقَالَ: اجْعَلْ أَرَأَيْتَ بِالْيَمَنِ، إِنَّمَا هِيَ السُّنَنُ.

[٧١] وَقَالَ الشَّعْبِيُّ: مَا قَضَيْتُ لِي رَأْيًا قَطُّ.

[٧٢] وَقَالَ قَتَادَةُ: لَمْ أَفِتْ بِرَأْيٍ مُنْذُ ثَلَاثِينَ سَنَةً.

[٧٣] وَقَالَ الْحَسَنُ: شَرَّ أَرْبَابِ اللَّهِ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ شَرَّ أَرْبَابِ الْمَسَائِلِ؛ لِيَعْمُوا بِهَا عِبَادَ اللَّهِ.

[٧٤] وَقَالَ مَيْمُونُ بْنُ مِهْرَانَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ نَزَعْنَاهُ مِنْ شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩] قَالَ: الرَّدُّ إِلَى اللَّهِ كِتَابُهُ، وَالرَّدُّ إِلَى الرَّسُولِ - إِذَا قُبِضَ - إِلَى سُنَّتِهِ.

[٧٥] وَقَالَ عِكْرِمَةُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأَطِيعُوا أَوْلِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩] قَالَ: أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(١) والدليل حديث مسلم (٢٦٨٩) عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إن لله تبارك وتعالى ملائكة سيارة فضلاً يتبعون مجالس الذكر فإذا وجدوا مجلساً فيه ذكر قعدوا معهم وحف بعضهم بعضاً بأجنتهم حتى يملؤا ما بينهم وبين السماء الدنيا فإذا تفرقوا عرجوا وصعدوا إلى السماء قال فيسألهم الله عز وجل وهو أعلم بهم من أين جئتم؟ فيقولون جئنا من عند عباد لك في الأرض يسبحونك ويكبرونك ويهللونك ويحمدونك ويسألونك قال: وماذا يسألوني؟ قالوا: يسألونك جنتك قال: وهل رأوا جنتي؟ قالوا: لا، أي رب قال: فكيف لو رأوا جنتي؟ قالوا: ويستجبرونك قال: ومم يستجبروني؟ قالوا: من نارك يا رب، قال: وهل رأوا ناري؟ قالوا: لا، قال: فكيف لو رأوا ناري؟ قالوا: ويستغفرونك، قال: فيقول: قد غفرت لهم فاعطيهم ما سألوا وأجرتهم مما استجاروا قال: فيقولون رب فيهم فلان عبد خطاء إنما مر فجلس معهم قال: فيقول وله غفرت، هم القوم لا يشقى بهم جليهم».

(٢) أخرجه أحمد (١٣٠/٤)، رقم (١٧٢١٣)، وأبو داود (٢٠٠/٤)، رقم (٤٦٠٤)، والترمذي (٢٦٦٤)، وابن زنجويه في الأموال (٦٢٠)، والطحاوي في المشكل (٢٠٩/٤)، وابن حبان (١٢)، والدارقطني (٢٨٧/٤)، والبيهقي في الكبرى (٣٣٢/٩)، وفي الدلائل (٥٤٩/٦)، والطبراني (٤٨٣/٢٠)، رقم (٦٧٠)، والخطيب في الفقيه والمتفقه (٨٩/١)، وابن عبد البر في التمهيد (١٥٠/١) والحديث صحيحه ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى، وصححه الفيروزآبادي في سفر السعادة (ص ٣٥٥)، وقال الذهبي في المذهب: إسناده قوي، وقال ابن حجر في موافقة الخبر الخبر: حسن صحيح، وصححه العلامة الألباني في المشكاة (١٦٣)، وفي صحيح أبي داود، وقال الشيخ مقبل في رسالة ردود أهل العلم على الطاعنين في حديث السحر (ص ٣٤): حسن لغيره، وصححه الحويني في تحقيق تفسير ابن كثير (١١١-١١٢)، وقال الأرنؤوط في تحقيق المسند: إسناده صحيح رجاله ثقات رجال الصحيح غير عبد الرحمن بن أبي عروف الجرشى فمن رجال أبي داود والنسائي وهو ثقة.

[٧٦] وَقَالَ يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ: السُّنَّةُ قَاضِيَةٌ عَلَى الْكِتَابِ وَلَيْسَ الْكِتَابُ قَاضِيًا عَلَى السُّنَّةِ.
[٧٧] وَقَالَ حَسَّانُ بْنُ عَطِيَّةٍ: كَانَ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَنْزِلُ عَلَى النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِالسُّنَّةِ كَمَا يَنْزِلُ عَلَيْهِ بِالْقُرْآنِ وَيُعَلِّمُهُ إِيَّاهَا كَمَا يُعَلِّمُهُ الْقُرْآنَ ^(١).
[٧٨] وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى﴾ [طه: ٨٢]، قَالَ: لَزُومُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ.

[٧٩] حَدَّثَنَا عُبيدُ اللَّهِ قَالَ لَنَا أَبُو عَاصِمٍ - إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّقَّارُ قَالَ: نَا أَحْمَدُ بْنُ مَنْصُورِ الرَّمَادِيِّ، قَالَ: نَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: نَا مَعْمَرٌ عَنْ قَتَادَةَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَذْكُرُكَ مَا تَتْلُو فِي بَيْتِكَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ﴾ [الأحزاب: ٣٤] قَالَ: الْقُرْآنُ وَالسُّنَّةُ.

[٨٠] قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ عَلَاءٍ الْحُزْرَجَانِيُّ قَالَ: نَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الزُّرَّاقِيُّ - الشَّيْخُ الصَّالِحُ - قَالَ: نَا أَبُو مُعَاوِيَةَ الْأَعْمَشِيُّ عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: أَفْضَلُ السَّعَادَةِ حُسْنُ الرَّأْيِ - يَعْنِي: السُّنَّةُ -.

[٨١] وَقَالَ إِسْحَاقُ بْنُ عِيسَى: سَمِعْتُ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ يَعْجِبُ الْجِدَالَ فِي الدِّينِ وَيَقُولُ: كُلَّمَا جَاءَنَا رَجُلٌ هُوَ أَجْدَلُ مِنْ رَجُلٍ أَرَدْنَا أَنْ نَتْرَكَ مَا جَاءَ بِهِ جَبْرِيلُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

[٨٢] وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ: مَا أَخَذَ رَجُلٌ بِذَعَةِ قَرَجَةٍ سُنَّةً.

[٨٣] وَقَالَ غَامِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: مَا ابْتَدَعَ رَجُلٌ بِذَعَةٍ إِلَّا أَتَى عَدَا بِمَا كَانَ يُنْكِرُهُ الْيَوْمَ.

[٨٤] وَقَالَ ابْنُ عَوْنٍ: إِذْ غَلَبَ الْهَوَى عَلَى الْقَلْبِ اسْتَحْسَنَ الرَّجُلُ مَا كَانَ يَسْتَقْبِئُهُ.

[٨٥] وَقَالَ الْفَضِيلُ: لَا يَزَالُ الْعَبْدُ مَسْتَوْرًا حَتَّى يَرَى قَبِيحَهُ حَسَنًا.

[٨٦] وَقَالَ أَبُو الْعَالِيَةِ: آيَتَانِ فِي كِتَابِ اللَّهِ مَا أَشَدَّهُمَا عَلَى الَّذِينَ يَجَادِلُونَ فِي الْقُرْآنِ: ﴿مَا يُجَادِلُ فِي آيَاتِ اللَّهِ إِلَّا الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [غافر: ٤]، ﴿وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِي الْكِتَابِ لِيُشَاقِقِيَ بَعِيدٌ﴾ [البقرة: ١٧٦].

[٨٧] وَقَالَ أَرْطَاةُ بْنُ الْمُنْذِرِ: لَنْ يَكُونَ إِنِّي قَاسِمًا مِنَ الْفَسَاقِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ صَاحِبُ هَوَى.

[٨٨] وَقَالَ أَبُو إِسْحَاقَ الْقَزَّازِيُّ: لَنْ أَجْلِسَ إِلَى النَّصَارَى فِي بَيْعِهِمْ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ الْجُلُوسِ فِي حَلَقَةٍ يَتَخَاصَمُ فِيهَا النَّاسُ فِي دِينِهِمْ.

[٨٩] وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ: لَنْ يَصْحَبَ إِنِّي قَاسِمًا شَاطِرًا سُنِّيًّا أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يَصْحَبَ عَابِدًا مُبْتَدِعًا.

[٩٠] وَقِيلَ لِمَالِكِ بْنِ مَعْمَرٍ: رَأَيْنَا ابْنَكَ يَلْعَبُ بِالطُّيُورِ فَقَالَ: حَبْدًا إِنَّ شَعْلَتَهُ عَنْ صُحْبَةِ مُبْتَدِعٍ.

[٩١] وَقَالَ ابْنُ شَوْذَبٍ: مِنْ نِعْمَةِ اللَّهِ عَلَى الشَّابِّ وَالْأَعْجَمِيِّ إِذَا تَنَسَّكَ أَنْ يُوقَفَا لِصَاحِبِ سُنَّةٍ

(١) أَخْرَجَهُ بَنُو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ فِي زَوَائِدِهِ عَلَى الْمُسْنَدِ (١٠٣/١)، وَرَقْمُ (٨٠)، وَابْنُ خَرِيفٍ فِي التَّارِيخِ (٢٧٩/١) - (٢٨٠ - تَعْلِيْقًا)، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ بِرَقْمِ (٩٧٨)، وَابْنُ الْبَرَزِيِّ فِي مُسْنَدِهِ (٤٩٩/١٣٨/٢)، وَابْنُ عَدِيٍّ فِي الْكَامِلِ (٦٦/٦)، وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ فِي الدَّلَالِ الْبُيُوتِ (٥٤٧/٦)، وَابْنُ الْحُرَيْرِيِّ فِي الْعِلَلِ الْمُتَنَاهِيَةِ (١٦٣/١) وَالحديث قال عنه العلامة الألباني في الضعيفة (٦٢٦٧): قال ابن الجوزي: لا يصح، يحيى بن المتوكل قال فيه أحمد: - واهي الحديث. وقال ابن معين: ليس بشيء. وكثير النوء ضعفه النسائي «قلت: وفي ترجمته أورده ابن عدي، وروى عن السعدي أنه قال: «كثير النوء متروك» وبه أعلمه الهيثمي فقال في «المجموع» (٢٢/١٠): «رواه عبد الله، والبرز، وفيه كثير بن إسماعيل النوء؛ وهو ضعيف» قلت: وهذا تقصير؛ لأنه يؤهم أنه ليس فيه من هو أولى بالإعلال به منه، وليس كذلك، فإن فيه عندهما أيضًا يحيى بن المتوكل - كما رأيت في التخريج - وهو أشد ضعفًا من كثير؛ كما يشعر به قول أحمد المذكور، ومثله قول ابن حبان في «الضعفاء» (١١٦/٣): «منكر الحديث؛ ينفرد بأشياء ليس لها أصول، لا يرتاب المعنى في الصناعة أنها معسولة»، وقال الأرناؤوط ومن معه في تحقيق المسند: (١٨٧/٢): إسناده ضعيف جدًا لضعف يحيى بن المتوكل وكثير النوء.

يَحْمِلُهُمَا عَلَيْهِمَا؛ لِأَنَّ الشَّابَّ وَالْأَعْجَمِيَّ يَأْخُذُ فِيهِمَا مَا سَبَقَ إِلَيْهِمَا.

[٩٢] وَقَالَ عَمْرُو بْنُ قَيْسٍ الْمَلَابِي: إِذَا رَأَيْتَ الشَّابَّ أَوَّلَ مَا يَنْشَأُ مَعَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فَارْجُهُ وَإِذَا رَأَيْتَهُ مَعَ أَهْلِ الْبِدْعِ فَايَأْسْ مِنْهُ؛ فَإِنَّ الشَّابَّ عَلَى أَوَّلِ نُشُوءِهِ.

[٩٣] وَقَالَ عَمْرُو بْنُ قَيْسٍ: إِنَّ الشَّابَّ لَيَنْشَأُ فَإِنْ أَثَرَأَنْ يُجَالِسَ أَهْلَ الْعِلْمِ كَادَ يَسْلُمُ وَإِنْ مَالَ إِلَى عَمْرِهِمْ كَادَ يَعْطَبُ.

[٩٤] وَقَالَ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ: قَالَ لِي يُونُسُ: يَا حَمَّادُ إِنِّي لَأَرَى الشَّابَّ عَلَى كُلِّ حَالَةٍ مُنْكَرَةٍ فَلَا أُيَسُّ مِنْ خَيْرِهِ حَتَّى أَرَاهُ يُصَاحِبُ صَاحِبَ بَدْعَةٍ، فَعِنْدَهَا أَعْلَمُ أَنَّهُ قَدْ عَطِبَ.

[٩٥] وَقَالَ أَحْسَنُ: مَا إِزْدَادَ صَاحِبُ بَدْعَةِ عِبَادَةٍ إِلَّا إِزْدَادَ مِنَ اللَّهِ بُعْدًا.

[٩٦] وَقَالَ ابْنُ عَوْنٍ: الْمُجْتَهِدُ فِي الْعِبَادَةِ مَعَ الْهَوَى يَتَّصِلُ جُهِدُهُ بِعَذَابِ الْآخِرَةِ.

[٩٧] وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: قَالَ إِبْلِيسُ لِأَوْلِيَائِهِ: مِنْ أَيْنَ تَأْتُونَ بَنِي آدَمَ؟ قَالُوا: مِنْ كُلِّ بَابٍ قَالَ: فَهَلْ تَأْتُونَهُمْ مِنْ قِبَلِ الْإِسْتِغْقَارِ؟ قَالُوا: إِنَّ ذَلِكَ شَيْءٌ لَا نَطِيقُهُ، إِنَّهُمْ لَمُفْرُونَ بِالْوَحِيدِ، قَالَ: لَا يَتَّبِعُهُمْ مِنْ بَابٍ لَا يَسْتَفْهِرُونَ اللَّهَ مِنْهُ، قَالَ: فَبَيْتٌ فِيهِمُ الْأَهْوَاءُ وَالْبِدْعُ.

[٩٨] قَالَ سَعِيدُ بْنُ عَنَبَسَةَ: مَا ابْتَدَعَ رَجُلٌ بِدْعَةً إِلَّا غَلَّ صَدْرُهُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ وَاخْتَلَجَتْ مِنْهُ الْأَمَانَةُ.

[٩٩] وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: مَا ابْتَدَعَ رَجُلٌ بَدْعَهُ إِلَّا سُلِبَ وَرَعُهُ.

[١٠٠] وَقَالَ الْحَسَنُ: مَا ابْتَدَعَ رَجُلٌ بَدْعَةً إِلَّا تَبَرَّأَ الْإِيمَانُ مِنْهُ.

[١٠١] قَالَ ابْنُ عَوْنٍ: مَا ابْتَدَعَ رَجُلٌ بَدْعَةً إِلَّا أَخَذَ اللَّهُ مِنْهُ الْحَيَاءَ وَرَكَّبَ فِيهِ الْجَفَاءَ.

١٠٢] وَقَالَ عُثْمَانُ بْنُ حَاضِرٍ الْأَزْدِيُّ: دَخَلْتُ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ فَقُلْتُ: أَوْصِنِي فَقَالَ: عَلَيْكَ بِالِاسْتِقَامَةِ إِنَّمَع وَلَا تَبْتَدِعْ.

[١٠٣] وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: اتَّبِعُوا وَلَا تَبْتَدِعُوا فَقَدْ كُفَيْتُمْ فَإِنَّ كُلَّ مُحَدِّثَةٍ بِدْعَةٍ وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ.

[١٠٤] وَقَالَ طَلْحَةُ بْنُ مَرْصَفٍ: لَا تُحَدِّثْ بِكُلِّ مَا سَمِعْتَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الَّذِي حَدَّثْتُمْ عَلَى السُّنَّةِ.

[١٠٥] وَقَالَ أَبُو إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيُّ: لَمَّا أَرَى فِي الْمَسْجِدِ نَارًا تَضْطَرِمُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَرَى فِيهِ بِدْعَةً لَا تُغَيَّرُ.

[١٠٦] وَقَالَ عَطَاءٌ: مَا يَكَادُ اللَّهُ يَأْذَنُ لِصَاحِبِ بَدْعَةٍ بِتَوْبَةٍ.

[١٠٧] وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: مَنْ أَقَرَّ بِاسْمِ مِنْ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ الْمُحَدَّثَةِ فَقَدْ خَلَعَ رِبْعَةَ الْإِسْلَامِ مِنْ عُنُقِهِ.

[١٠٨] وَقَالَ مَيْمُونُ بْنُ مِهْرَانَ: إِنِّي أَكُفُّمُ وَكُلَّ إِسْمٍ يُسَمَّى بِغَيْرِ الْإِسْلَامِ.

[١٠٩] وَقَالَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ: لَمْ يَكُنْ مِنْ هَذِهِ الْأَهْوَاءِ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَلَا أَبِي بَكْرٍ وَلَا عُمَرَوُلا عُثْمَانُ.

[١١٠] وَقَالَ مَالِكُ بْنُ مِغْوَلٍ: إِذَا تَسَمَّى الرَّجُلُ بغيرِ الْإِسْلَامِ وَالسُّنَّةِ فَأَلْحَقَهُ بِأَيِّ دِينٍ شِئَتْ.

[١١١] وَقَالَ عِزَّةٌ: إِنَّ فِيمَا أُنْزِلَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى عَلَى مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا تُجَالِسْ أَهْلَ الْأَهْوَاءِ فَيُحَدِّثُوا فِي قَلْبِكَ مَا لَمْ يَكُنْ.

[١١٢] وَقَالَ أَبُو قِلَابَةَ: مَا ابْتَدَعَ قَوْمٌ بَدْعَةً إِلَّا اسْتَحَلُّوا فِيهَا السِّيفَ.

[١١٣] وَقَالَ أَبُو قِلَابَةَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ أَخَذُوا الْعَهْلَ سَيَنَالُهُمْ غَضَبٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَذَلِكَ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُفْتَرِينَ﴾ (١١٣) وَقَالَ أَبُو قِلَابَةَ: فَهِيَ جَزَاءُ كُلِّ مُفْتَرٍ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ.

[١١٤] وَقَالَ أَبُو قِلَابَةَ: إِنَّ أَهْلَ الْأَهْوَاءِ أَهْلَ ضَلَالَةٍ وَلَا أَرَى مَصِيرَهُمْ إِلَّا إِلَى النَّارِ فَجَرَّيْنَهُمْ، فَلَيْسَ أَحَدٌ مِنْهُمْ يَنْتَحِلُ رَأْيًا - أَوْ قَالَ قَوْلًا - فَيَتَنَاهَى دُونَ السَّيْفِ، وَإِنَّ التَّفَاقُ كَانَ ضَرْوبًا ثَمًّا تَلَا: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ عَاهَدَ اللَّهَ﴾ (التوبة: ٧٥).

[١١٥] وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ شِبْرًا فَقَدْ خَلَعَ رِبْقَةَ الْإِسْلَامِ مِنْ عُنُقِهِ (١).

[١١٦] وَقَالَ مُحَمَّدُ ابْنُ الْحَنَفِيَّةِ: لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَكُونَ خُصُومَةُ النَّاسِ فِي رَبِّهِمْ.

[١١٧] وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو: يُوشِكُ أَنْ تَظْهَرَ شَيَاطِينُ مِمَّا أَوْثَقَ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يُفَقِّهُونَ النَّاسَ.

[١١٨] وَقَالَ أَيُّوبُ السَّخِينِيُّ: قَالَ لِي أَبُو قِلَابَةَ: يَا أَيُّوبُ احْفَظْ عَنِّي أَرْبَعًا: لَا تَقُلْ فِي الْقُرْآنِ بِرَأْيِكَ وَإِيَّاكَ وَالْقَدَرَ وَإِذَا ذُكِرَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَأَمْسِكْ وَلَا تُكَنَّ أَصْحَابَ الْأَهْوَاءِ مِنْ سَمْعِكَ فَيُنْفِدُوا فِيهِ مَا شَاءُوا.

[١١٩] وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَالْقَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعِدَّةَ وَالْبَعْثَةَ﴾ قَالَ: هُمْ أَصْحَابُ الْأَهْوَاءِ.

[١٢٠] وَقَالَ مُعَاوِيَةُ بْنُ قُرَّةٍ: الْخُصُومَاتُ فِي الدِّينِ تَمْحَقُ الْأَعْمَالَ.

[١٢١] وَقَالَ يُوسُفُ بْنُ أَسْبَاطٍ: االنَّظَرُ إِلَى صَاحِبِ بِدْعَةٍ يُظْفِي نُورَ الْحَقِّ مِنَ الْقَلْبِ.

[١٢٢] وَقَالَ يَشْرُ بْنُ الْحَارِثِ: إِذَا كَانَ طَرِيقُكَ عَلَى صَاحِبِ بِدْعَةٍ فَعَمَّضْ عَيْنَيْكَ قَبْلَ أَنْ تَبْلُغَ إِلَيْهِ.

[١٢٣] وَقَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ الْخَطَّابُ: إِذَا خَرَجْتَ مِنْ بَيْتِكَ فَلَقَيْكَ صَاحِبُ بِدْعَةٍ فَارْجِعْ فَإِنَّ الشَّيَاطِينَ مُحِيطَةٌ بِهِ.

[١٢٤] وَقَالَ مُسْلِمُ بْنُ يَسَارٍ: إِيَّاكُمْ وَالْجِدَالَ فَإِنَّهَا سَاعَةُ جَهْلِ الْعَالَمِ وَفِيهَا يَبْتَغِي الشَّيْطَانُ رِثَتَهُ.

[١٢٥] وَقَالَ الْحَسَنُ: إِنَّ صَاحِبَ الْبِدْعَةِ لَا يَقْبَلُ لَهُ صَوْمٌ وَلَا صَلَاةٌ وَلَا حَجٌّ وَلَا عُمْرَةٌ وَلَا صَدَقَةٌ وَلَا جِهَادٌ وَلَا صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ. - يَحْمَدُ عَلَى الْبِرَّةِ الْمَكْرُمَةِ

[١٢٦] وَقَالَ الزُّهْرِيُّ: الْإِعْتِصَامُ بِالسُّنَنِ نَجَاةٌ وَالْعِلْمُ يُقْبِضُ قَبْضًا سَرِيعًا فَتَنْعَشُ الْعِلْمُ ثَبَاتُ الدِّينِ وَالْدُّنْيَا وَذَهَابُ ذَلِكَ كُلُّهُ ذَهَابُ الْعُلَمَاءِ.

[١٢٧] وَقَالَ عَمْرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: مَنْ جَعَلَ دِينَهُ غَرَضًا لِلْخُصُومَاتِ أَكْثَرَ التَّنَقُّلِ.

[١٢٨] وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ: لَا تَجَالِسُوا أَصْحَابَ الْخُصُومَاتِ فَإِنَّهُمْ الَّذِينَ يُخَوِّصُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ.

[١٢٩] وَقَالَ غُضَيْفُ بْنُ الْحَارِثِ: لَا تَظْهَرُ بِدْعَةٌ إِلَّا تُرِكَ مِثْلُهَا مِنَ السُّنَّةِ.

[١٣٠] وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ: مَا كَانَ الرَّجُلُ مَعَ الْأَكْثَرِ فَهُوَ عَلَى الطَّرِيقِ.

[١٣١] وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ: لَوْ بَلَغَنِي عَنْهُمْ - يَعْنِي الصَّحَابَةَ - أَنَّهُمْ لَمْ يَجَاوِزُوا بِالْوُضُوءِ ظَفْرًا مَا جَاوَزْتُهُ،

(١) ثبت هذا مرفوعًا عن عدة من الصحابة، منها حديث أبي ذر رضي الله عنه، أخرجه أحمد (١٨٠/٥)، رقم (٢١٦٠)، وأبو داود (٢٤١/٤)، رقم (٤٧٥٨)، والحاكم (٢٠٣/١)، رقم (٤٠٢)، البزار (٤٤٥/٩)، رقم (٤٥٨)، والبيهقي (١٥٧/٨)، رقم (١٦٣٩١) والحديث صححه ابن الملقن في البدر المنير (٥٢٧/٨)، وصححه العلامة الألباني في صحيح أبي داود، وصححه الأرناؤوط ومن معه في تحقيق المسند (٤٤٥/٣٥).

وَكُنِيَ عَلَى قَوْمٍ إِذْ رَأَى أَنَّ مُحَالِفَ أَعْمَالِهِمْ.

[١٣٢] وَقَالَ شَرِيحٌ: إِنَّمَا أَقْتَفِي الْأَثَرُ، فَمَا وَجَدْتُ قَدْ سَبَقَنِي إِلَيْهِ حَدَّثْتُكُمْ بِهِ.

[١٣٣] وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: وَلِدْتُ قَبْلَ الْأَعْتَرَالِ.

[١٣٤] وَقَالَ الشَّعْبِيُّ: كُنْتُ وَلَا رَفُضَ فِي الدُّنْيَا.

[١٣٥] وَذَكَرَ الْقَدَرُ عِنْدَ مُجَاهِدٍ فَقَالَ: كَفَرْتُ بِدِينٍ وَلِدْتُ قَبْلَهُ.

[١٣٦] وَقَالَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ: قِيلَ لِرَجُلٍ عِنْدَ الْمَوْتِ: عَلَى أَيِّ دِينٍ تَمُوتُ؟ فَقَالَ: عَلَى دِينِ أَبِي عُمَارَةَ - وَكَانَ رَجُلًا يَتَوَلَّاهُ مِنْ بَعْضِ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ -، فَقَالَ: مَالِكُ رَحِمَهُ اللَّهُ: يَدْعُ دِينَ أَبِي الْقَاسِمِ وَيَمُوتُ عَلَى دِينِ أَبِي عُمَارَةَ.

[١٣٧] قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْفَضْلِ شُعَيْبُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الرَّاجِحَانِ الْكُفَيْ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَرْبٍ، قَالَ لَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ ابْنِ طَاوُوسٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ لِي مُعَاوِيَةُ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ: أَنْتَ عَلَى مِلَّةِ عَلِيٍّ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ؟ قُلْتُ: لَا وَلَا عَلَى مِلَّةِ عُثْمَانَ أَنَا عَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

[١٣٨] قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: مَا اجْتَمَعَ رَجُلَانِ يَخْتَصِمَانِ فِي الدِّينِ فَافْتَرَقَا حَتَّى يَفْتَرِيَا عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

[١٣٩] وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ: مَا خَاصَصْتُ قَطُّ.

[١٤٠] وَقَالَ مُعَاذُ: يَدُ اللَّهِ قَوْقُ الْجَمَاعَةِ، وَمَنْ شَدَّ لَمْ يُبَالِ اللَّهُ بِشُدُّوهِ.

[١٤١] وَقَالَ مُصْعَبٌ: لَا تَجَالِسْ مَفْتُونًا فَإِنَّهُ لَنْ يُخْطِطَكَ إِحْدَى اثْنَتَيْنِ: إِمَّا أَنْ يَفْتِنَكَ فَتَتَابِعَهُ، أَوْ يُؤْذِيكَ قَبْلَ أَنْ تُفَارِقَهُ.

[١٤٢] وَقَالَ عَلِيٌّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ فَقَدْ خَلَعَ رِبْقَةَ الْإِسْلَامِ مِنْ عُنُقِهِ.

[١٤٣] وَقَالَ أَبُو الزُّبَيْرِ: دَخَلْتُ مَعَ طَاوُوسٍ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، فَقَالَ لَهُ طَاوُوسٌ: يَا ابْنَ عَبَّاسٍ مَا تَقُولُ فِي الَّذِينَ يَزِدُّونَ الْقَدْرَ؟ قَالَ: أَرُونِي بَعْضَهُمْ قُلْنَا: صَانِعٌ مَاذَا؟ قَالَ: أَنَا أَجْعَلُ يَدِي فِي رَأْسِهِ ثُمَّ أَدُقُّ عُنُقَهُ حَتَّى أَقْتُلَهُ.

[١٤٤] وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ فَمَاتَ مَاتَ مَيِّتَةً جَاهِلِيَّةً^(١).

[١٤٥] وَقَالَ مُجَاهِدٌ فِي قَوْلِهِ: ﴿يُخَوِّصُونَ فِيهِ آبَانَا﴾ قَالَ: يُكَدِّبُونَ بِآبَانَا.

[١٤٦] وَقَالَ الْحَسَنُ: وَاللَّهِ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْ مُبْتَدِعٍ عَمَلًا يَتَقَرَّبُ بِهِ إِلَيْهِ أَبَدًا، لَا صَلَاةَ وَلَا صِيَامًا وَلَا زَكَاةَ وَلَا حَجًّا وَلَا جِهَادًا وَلَا صَدَقَةً، حَتَّى ذَكَرَ أَنْوَاعًا مِنَ الْبِرِّ وَقَالَ: إِنَّمَا مَثَلُ أَحَدِهِمْ كَمَثَلِ رَجُلٍ أَرَادَ سَفَرًا هَاهُنَا فَهَلْ يَزِدُّهُ مِنْ وَجْهِهِ الَّذِي أَرَادَهُ إِلَّا بُعْدًا، وَكَذَلِكَ الْمُبْتَدِعُ إِذَا لَا يَزِدُّهُ إِلَّا بُعْدًا.

[١٤٧] وَقَالَ مَرْءُ الطَّيِّبِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَقْبَضَتْهُمْ وَهَاءُ﴾^(٢) قَالَ: مُنْحَرَفَةٌ عَنِ الْحَقِّ لَا تَبْعِي شَيْئًا.

[١٤٨] وَقَالَ أَبُو حَمزة: سَأَلْتُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ هَذِهِ الْأَهْوَاءِ، أَيُّهَا أَعْجَبُ إِلَيْكَ فَإِنِّي أُحِبُّ أَنْ أَخَذَ بِرَأْسِكَ؟ فَقَالَ: مَا جَعَلَ اللَّهُ فِي شَيْءٍ مِنْهَا مِثْقَالَ ذَرَّةٍ مِنْ خَيْرٍ وَمَا هِيَ إِلَّا زِينَةٌ مِنَ الشَّيْطَانِ، وَمَا الْأَمْرُ إِلَّا الْأَمْرُ الْأَوَّلُ.

[١٤٩] وَقَالَ أَبُو الْعَالِيَةِ: نِعْمَتَانِ لِلَّهِ عَلَيَّ لَا أَدْرِي أَيُّهُمَا أَفْضَلُ - أَوْ قَالَ أَعْظَمُ -: أَنْ هَدَانِي لِلْإِسْلَامِ، وَالْأُخْرَى أَنْ عَصَمَنِي مِنَ الرَّافِضَةِ.

(١) ثبت هذا مرفوعاً عند البخاري برقم (٧٠٥٤)، ومسلم برقم (١٨٤٩) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وأخرجه مسلم برقم (١٨٤٨) من حديث ابن أبي هريرة رضي الله عنه.



[١٥٠] وَقَالَ الْحَسَنُ بْنُ شَقِيقٍ: كُنَّا عِنْدَ ابْنِ الْمُبَارَكِ إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ لَهُ: أَنْتَ ذَلِكَ الْجَهْمِيُّ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: إِذَا خَرَجْتَ مِنْ عِنْدِي فَلَا تُعَدُّ، إِلَيَّ قَالَ الرَّجُلُ: فَأَنَا تَائِبٌ قَالَ: لَا حَتَّى يَظْهَرَ مِنْ تَوْبَتِكَ مِثْلُ الَّذِي ظَهَرَ مِنْ بَدْعَتِكَ.

[١٥١] وَقَالَ بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ: قَالَ لِي تَائِبٌ بْنُ عَجَلَانَ أَذْرَكْتُ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ وَسَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ وَعَامِرًا الشَّعْبِيَّ وَسَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ وَالْحَكَمَ بْنَ عُثَيْبَةَ وَحَمَّادَ بْنَ أَبِي سُلَيْمَانَ وَعَطَاءَ وَطَاوُوسًا وَمُجَاهِدًا وَابْنَ أَبِي مُلَيْكَةَ وَمَكْحُولًا وَسُلَيْمَانَ بْنَ مُوسَى وَالْحَسَنَ وَابْنَ سِيرِينَ وَأَبَا عَامِرٍ - وَأَبُو عَامِرٍ أَدْرَكَ أَبَا بَكْرٍ الصَّدِيقَ - مَعَ غَيْرِهِمْ قَدْ سَمَّاهُمْ فَكُلُّهُمْ يَأْمُرُنِي بِالصَّلَاةِ فِي جَمَاعَةٍ، وَيَنْهَانِي عَنِ الْأَهْوَاءِ وَالْبِدْعِ، حَتَّى قَالَ: وَقَالَ لِي: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ وَاللَّهِ مَا مِنْ عَمَلٍ شَيْءٍ أَوْثَقُ فِي نَفْسِي مِنْ مِشْيَتِي إِلَى هَذَا الْمَسْجِدِ، وَلَوْ يَمَّا كَانَ عَلَيْهِ الْوَالِي كَمَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَكُونَ قَدْ عَرَفْنَا ذَلِكَ مِنْهُ وَرَأَيْنَاهُ، فَلَا تَدْعُ الصَّلَاةَ خَلْفَهُ.

[١٥٢] وَقَالَ ابْنُ وَهْبٍ: سُئِلَ مَالِكٌ عَنْ أَهْلِ الْقَدَرِ أَيْكَفَ عَنْ كَلَامِهِمْ، أَوْ خُصُومَتِهِمْ أَفْضَلُ؟ قَالَ: نَعَمْ إِذَا كَانَ غَارًا يَمَّا هُوَ عَلَيْهِ قَالَ: وَتَأْمُرُهُ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَاهُ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَتُخَيِّرُهُمْ بَيْنَ خِلَافِهِمْ، وَلَا يُرَاضِعُوا وَلَا تُصَلِّيَ خَلْفَهُمْ، قَالَ مَالِكٌ: وَلَا أَرَى أَنْ يُنَاكَحُوا.

[١٥٣] قَالَ: وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنْ تَزْوِيجِ الْقَدَرِيِّ؟ فَقَالَ: ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾ [البقرة: ١٢٩].

[١٥٤] قَالَ: وَسَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ: كَانَ ذَلِكَ الرَّجُلُ إِذَا جَاءَهُ بَعْضُ هَؤُلَاءِ أَصْحَابِ الْأَهْوَاءِ قَالَ: أَمَّا أَنَا فَعَلَى بَيْتَةٍ مِنْ رَبِّي، وَأَمَّا أَنْتَ فَشَاكٌ فَادْهَبْ إِلَى شَاكٍ مِثْلِكَ فَخَاصِمُهُ.

[١٥٥] قَالَ: وَقَالَ مَالِكٌ: يَلْبِسُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ، وَيَطْلُبُونَ مَنْ يَغَيِّرُهُمْ.

[١٥٦] وَقَالَ مَالِكٌ: قَالَ لِي رَجُلٌ لَقَدْ دَخَلْتُ فِي هَذِهِ الْأَذْيَانِ كُلِّهَا، فَلَمْ أَرْ شَيْئًا مُسْتَقِيمًا، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ: فَأَنَا أَخْبِرُكَ لِمَ ذَلِكَ؟ قَالَ قُلْتُ: لِأَنَّكَ لَا تَتَّقِي اللَّهَ، وَلَوْ كُنْتَ تَتَّقِي اللَّهَ لَجَعَلَ لَكَ مِنْ أَمْرِكَ مَخْرَجًا.

[١٥٧] وَقَالَ أَبُو سَهْلٍ عَمَّ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: شَاوَرَنِي عُمرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ فِي الْقَدَرِيَّةِ، فَقُلْتُ: أَرَى أَنْ تَسْتَبِيَهُمْ، فَإِنْ تَابُوا وَإِلَّا ضَرَبْتَهُمْ بِالسَّيْفِ، فَقَالَ عُمرُ: ذَلِكَ رَأْيِي وَكَذَلِكَ كَانَ يَرَى مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَالْحَسَنُ فِيهِمْ.

[١٥٨] وَكَانَ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ لَا يَرَاهُمْ مُسْلِمِينَ وَكَذَلِكَ الْخَوَارِجُ.

[١٥٩] وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: مَنْ تَعَاظَى الْكَلَامَ تَزَنَّقَ.

[١٦٠] وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: إِنَّ اللَّهَ مَلَائِكَةً يَطْلُبُونَ جَلْقَ الذَّكَرِ^(١) فَانْظُرْ مَعَ مَنْ يَكُونُ مَجْلِسُكَ، لَا يَكُونُ مَعَ صَاحِبٍ بِدْعَةٍ، فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ وَعَلَامَتُهُ التَّفَاقُ أَنْ يَقُومَ الرَّجُلُ وَيَقْعُدَ مَعَ صَاحِبٍ بِدْعَةٍ.

[١٦١] وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ النَّضْرِ الْحَارِثِيُّ: مَنْ أَضْعَى بِسَمْعِهِ إِلَى صَاحِبٍ بِدْعَةٍ نَزَعَتْ مِنْهُ الْعِصْمَةَ وَوَكِّلَ

(١) والدليل حديث مسلم (٦٦٨٩) عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إن الله تبارك وتعالى ملائكة سيارة فضلا يتبعون مجالس الذكر فإذا وجدوا مجلسا فيه ذكر قعدوا معهم وحف بعضهم بعضا بأجنتهم حتى يملأوا ما بينهم وبين السماء الدنيا فإذا تفرقوا عرجوا وصعدوا إلى السماء قال فيسألهم الله عز وجل وهو أعلم بهم من أين جئتم؟ فيقولون جئنا من عند عبادك في الأرض يسبحونك ويكبرونك ويهللونك ويحمدونك ويسألونك قال وماذا يسألوني؟ قالوا يسألونك جنتك قال وهل رأوا جنتي؟ قالوا لا أي رب قال فكيف لو رأوا جنتي؟ قالوا ويستجبرونك قال وهم يستجبرونني؟ قالوا من نارك يا رب قال وهل رأوا ناري؟ قالوا لا قال فكيف لو رأوا ناري؟ قالوا ويستغفرونك قال فيقول قد غفرت لهم فأعطيتهم ما سألوا وأجرتهم مما استجاروا قال فيقولون رب فيهم فلان عبد خطاء إنما مرفلس معهم قال فيقول وله غفرت هم القوم لا يشقى بهم جليسهم».



الشريعة والإيمان

إِلَى نَفْسِهِ.

[١٦٢] وَقَالَ الْفُضَيْلُ بْنُ عِيَّاضٍ: أَدْرَكْتُ خِيَارَ النَّاسِ، كُلُّهُمْ أَصْحَابُ سُنَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ أَصْحَابِ الْبِدْعِ، وَأَصْحَابُ سُنَّةٍ وَإِنْ قَلَّ عَمَلُهُ فَإِنِّي أَرْجُو لَهُ، وَأَصْحَابُ بِدْعَةٍ لَا يَرْفَعُ اللَّهُ لَهُ عَمَلًا وَإِنْ كَثُرَ.

[١٦٣] وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ السَّرْحَسِيُّ - عَالِمُ الْحَرَنِ صَاحِبُ ابْنِ الْمُبَارَكِ -: أَكَلْتُ عِنْدَ صَاحِبِ بِدْعَةٍ أَكَلَةً، فَبَلَغَ ابْنُ الْمُبَارَكِ فَقَالَ: لَا أَكُلْكَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا.

[١٦٤] وَقَالَ إِسْمَاعِيلُ الطُّوسِيُّ: قَالَ لِي ابْنُ الْمُبَارَكِ: يَكُونُ مَجْلِسُكَ مَعَ الْمَسَاكِينِ، وَإِيَّاكَ أَنْ يَكُونُ مَجْلِسُكَ مَعَ صَاحِبِ بِدْعَةٍ، فَإِنِّي أَخْشَى عَلَيْكَ مَقَتَ اللَّهِ عَزَّجَلَّ.

[١٦٥] وَقَالَ الْفُضَيْلُ: إِيَّاكَ أَنْ تَجْلِسَ مَعَ صَاحِبِ بِدْعَةٍ فَإِنِّي أَخْشَى عَلَيْكَ مَقَتَ اللَّهِ عَزَّجَلَّ.

[١٦٦] وَقَالَ مَنْصُورُ بْنُ الْمُعْتَمِرِ: بَعَثَ اللَّهُ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالشَّرِيعَةِ، فَكَانَ النَّاسُ عَلَى شَرِيعَةِ آدَمَ حَتَّى ظَهَرَتِ الزُّنْدَقَةُ، فَذَهَبَتْ شَرِيعَةُ آدَمَ ثُمَّ بَعَثَ اللَّهُ نُوحًا عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالشَّرِيعَةِ، فَكَانَ النَّاسُ عَلَى شَرِيعَةِ نُوحٍ فَمَا أَذْهَبَهَا إِلَّا الزُّنْدَقَةُ، ثُمَّ بَعَثَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَكَانَ النَّاسُ عَلَى شَرِيعَةِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ حَتَّى ظَهَرَتِ الزُّنْدَقَةُ فَذَهَبَتْ شَرِيعَةُ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، ثُمَّ بَعَثَ اللَّهُ - عَزَّجَلَّ - مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَكَانَ النَّاسُ عَلَى شَرِيعَةِ مُوسَى حَتَّى ظَهَرَتِ الزُّنْدَقَةُ فَذَهَبَتْ شَرِيعَةُ مُوسَى، ثُمَّ بَعَثَ اللَّهُ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ فَكَانَ النَّاسُ عَلَى شَرِيعَةِ عِيسَى، حَتَّى ظَهَرَتِ الزُّنْدَقَةُ، فَذَهَبَتْ شَرِيعَةُ عِيسَى، ثُمَّ بَعَثَ اللَّهُ - عَزَّجَلَّ - مُحَمَّدًا - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِالشَّرِيعَةِ فَلَا يَخَافُ عَلَى ذَهَابِ هَذَا الدِّينِ إِلَّا بِالزُّنْدَقَةِ.

[١٦٧] وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ: لَا تُطِيعُوا رُؤَسَاءَ الدُّنْيَا، فَيَنْسَخَ الدِّينَ مِنْ قُلُوبِكُمْ.

[١٦٨] وَقَالَ الشَّعْبِيُّ: إِذَا أَطَاعَ النَّاسُ سُلْطَانَهُمْ فِيمَا يَبْتَدِغُ لَهُمْ، أَخْرَجَ اللَّهُ مِنْ قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَسْكَنَهَا الرُّعْبَ.

[١٦٩] وَقَالَ الْحَسَنُ: سَيَأْتِي أُمَرَاءُ يَدْعُونَ النَّاسَ إِلَى مُحَالَفَةِ السُّنَّةِ، فَتُطِيعُهُمُ الرَّعِيَّةُ خَوْفًا عَلَى ذَهَابِ دُنْيَاهُمْ، فَعِنْدَهَا سَلَبُهُمُ الْإِيمَانَ، وَأُورِثَهُمُ الْفَقْرُ وَنَزَعَ مِنْهُمْ الصَّبْرَ وَلَمْ يَأْجِرْهُمْ عَلَيْهِ.

[١٧٠] وَقَالَ يُونُسُ بْنُ عُبَيْدٍ: إِذَا خَالَفَ السُّلْطَانُ السُّنَّةَ، وَقَالَتِ الرَّعِيَّةُ: قَدْ أَمَرْنَا بِطَاعَتِهِ، أَسْكَنَ اللَّهُ قُلُوبَهُمُ الشَّكَّ وَأُورِثَهُمُ التَّطَاعُنَ.

[١٧١] وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «دَيْنُ أَلَمْرِ عَلَى دِينِ خَلِيلِهِ، فَلْيَنْظُرْ أَحَدُكُمْ مِنْ خِلَالِ»^(١).

[٢/١٧١] - وَقَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ: لَا تَحْكُمُوا عَلَى أَحَدٍ بِشَيْءٍ حَتَّى تَنْظُرُوا مَنْ يُخَادِنُ.

[١٧٢] وَأَوْحَى اللَّهُ إِلَى مُوسَى: يَا مُوسَى، كُنْ بِقَطَّانًا، وَارْتَدِّ لِنَفْسِكَ إِخْوَانًا وَكُلَّ خِدْنٍ لَا يُؤَاتِيكَ عَلَى

(١) أخرجه بنحوه أحمد (٣٠٣/٢)، وأبو داود (٢٥٩/٤)، رقم (٤٨٣٣)، وعبد بن حميد (ص ٤١٨، رقم ١٤٣١)، والترمذي (٥٨٩/٤)، رقم (٢٣٧٨)، والطيالسي (٢١٠٧)، والقضاعي (١٨٧)، والحاكم (١٧١/٤)، والبيهقي في الأدب (٢٨٥)، والبغوي في شرح السنة (١٣/٧)، والحديث حسنه الترمذي، وصححه الحاكم وأقره الذهبي، وقال النووي في الرياض (ص ٢٣٧): إسناده صحيح، وحسنه العلامة الألباني بطرقه في الصحيحة (٩٢٧)، وقال الأرئوط ومن معه في تحقيق المسند (١٤٢/١٤): إسناده جيد، رجاله ثقات رجال الشيخين غير موسى بن وردان، فقد روى له البخاري في «الأدب»، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه، والنسائي في «عمل اليوم والليلة»، وهو صدوق.

(تنبيه) قول المنذري في تهذيب السنن: «وفي إسناده موسى بن وردان، وقد ضعفه بعضهم، وقال بعضهم: لا بأس به، ورجح بعضهم في هذا الحديث الإرسال» متعقب بما تقدم ..



مَسَرَّتِي، فَاحْذَرُهُ فَإِنَّهُ لَكَ عَدُوٌّ وَأَنَا مِنْهُ بَرِيءٌ^(١).

[١٧٣] وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: مَنْ خَفِيَثَ عَلَيْنَا بِدَعْتِهِ لَمْ نَخَفْ عَلَيْنَا أَسَافَتَهُ.

[١٧٤] وَقِيلَ: إِنَّهُ كَانَ لِلْمَجُوسِ دِينٌ وَكِتَابٌ فَوَقَعَ مَلِكٌ مِنْهُمْ عَلَى أُخْتِهِ، وَقَدْ كَانَ هَوِيَهَا فَخَافَ رَعِيَّتَهُ فَقَالَ: إِنَّ الَّذِي صَنَعْتُ حَلَالَ ثُمَّ قَتَلْتُهُمْ عَلَى ذَلِكَ، فَظَهَرَ عَلَيْهِمْ حَتَّى بَقِيَ فِي الْمَجُوسِ نِكَاحُ الْأَخْوَاتِ وَالْأُمَّهَاتِ، وَبَطَلَتْ شَرِيعَتُهُنَّ الْأُولَى.

[١٧٥] وَقَالَ الْحَسَنُ: لَا يَزَالُ هَذَا الدِّينُ مَتِينًا مَا لَمْ تَفْعَ الْأَهْوَاءُ فِي السُّلْطَانِ هُمَ الَّذِينَ يَدِينُونَ النَّاسَ فَإِذَا وَقَعَ فِيهِمْ فَمَنْ يَدِينُهُمْ؟

[١٧٦] وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: إِذَا وَقَعَ النَّاسُ فِي الشَّرِّ فَقُلْ: لَا أُسَوِّدُ لِي فِي الشَّرِّ لِيُوطِّنَ الْمَرْءُ نَفْسَهُ عَلَى أَنَّهُ إِنْ كَفَرَ النَّاسُ كُلُّهُمْ لَمْ يَكْفُرْ.

[١٧٧] وَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ لِسُوَيْدِ بْنِ غَفَلَةَ: إِنَّكَ لَعَلَّكَ أَنْ تَخْلَفَ بَعْدِي فَأُطْعِمَ الْأَمِيرَ وَإِنْ كَانَ عَبْدًا مُجْدَعًا إِنْ ظَلَمَكَ فَاصْبِرْ وَإِنْ حَرَمَكَ فَاصْبِرْ، وَإِنْ أَرَادَكَ عَلَى أَمْرٍ يَنْقُضُ دِينَكَ فَقُلْ: دِينِي دُونِي.

[١٧٨] وَقَالَ مُظَرَّفُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ دُونَ مَا لِهَ أَوْرَثَهُ اللَّهُ الْفَقْرَ وَحَشَرَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَنْ يَحْمِلُ الرَّايَةَ بَيْنَ يَدَيِ إِبْلِيسَ إِلَى جَهَنَّمَ.

[١٧٩] وَقَالَ الْفُضَيْلُ بْنُ عِيَّاضٍ: أَوْثَقُ غُرَى الْإِسْلَامِ الْحُبُّ فِي اللَّهِ وَالْبُغْضُ فِي اللَّهِ.

[١٨٠] وَقَالَ الْفُضَيْلُ: صَاحِبُ بَدْعَةٍ لَا تَأْمَنُهُ عَلَى دِينِكَ، وَلَا تُشَاوِرُهُ فِي أَمْرِكَ، وَلَا تَجْلِسَ إِلَيْهِ، فَإِنَّهُ مَنْ جَلَسَ إِلَى صَاحِبِ بَدْعَةٍ وَرَّثَهُ اللَّهُ الْعَمَى.

[١٨١] وَقَالَ الْفُضَيْلُ: نَظَرُ الْمُؤْمِنِ إِلَى الْمُؤْمِنِ جَلَاءُ الْقُلُوبِ، وَنَظَرُ الرَّجُلِ إِلَى صَاحِبِ الْبَدْعَةِ يَوْرَثُهُ الْعَمَى، يَعْنِي: فِي قَلْبِهِ.

[١٨٢] وَكَانَ الْفُضَيْلُ يَقُولُ: أَسْلُكْ حَيَاةَ طَيِّبَةِ الْإِسْلَامِ وَالسُّنَّةِ.

[١٨٣] وَقَالَ مُجَاهِدٌ فِي قَوْلِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ -: ﴿فَلَنَحْيِيَنَّاهُ حَيَاةً طَيِّبَةً﴾ [النحل: ٩٧] قَالَ: حُسْنُ الرَّأْيِ، يَعْنِي: السُّنَّةُ.

[١٨٤] وَقَالَ الْفُضَيْلُ: طُوبَى لِمَنْ مَاتَ عَلَى الْإِسْلَامِ وَالسُّنَّةِ ثُمَّ بَكَى الْفُضَيْلُ عَلَى زَمَانٍ تَظْهَرُ فِيهِ الْبَدْعَةُ، فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ فَأَكْثَرُوا مِنْ قَوْلِ مَا شَاءَ اللَّهُ.

[١٨٥] وَقَالَ الْفُضَيْلُ: مَنْ جَلَسَ مَعَ صَاحِبِ بَدْعَةٍ، لَمْ يُعْطِ الْحِكْمَةَ.

[١٨٦] وَقَالَ الْفُضَيْلُ: لَا تَجْلِسْ مَعَ صَاحِبِ بَدْعَةٍ فَإِنِّي أَخْشَى عَلَيْكَ اللَّعْنَةَ.

[١٨٧] وَقَالَ الْفُضَيْلُ: مَنْ وَقَرَ صَاحِبُ بَدْعَةٍ فَقَدْ أَغَانَ عَلَى هَذَا الْإِسْلَامِ.

[١٨٨] وَقَالَ الْفُضَيْلُ: إِنَّ اللَّهَ عِبَادًا تَحْيَا بِهِمُ الْبِلَادُ وَهُمْ أَصْحَابُ السُّنَّةِ، مَنْ كَانَ مِنْهُمْ يَعْقِلُ مَا يَدْخُلُ جَوْفَهُ، وَمَنْ كَانَ كَذَلِكَ كَانَ فِي حِزْبِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ -.

[١٨٩] وَقَالَ الْفُضَيْلُ: مَنْ تَبَعَ جَنَازَةَ مُبْتَدِعٍ لَمْ يَزَلْ فِي سُخْطِ اللَّهِ حَتَّى يَرْجِعَ.

[١٩٠] وَقَالَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ لِرَجُلٍ: مِنْ أَيْنَ جِئْتَ؟ قَالَ: مِنْ جَنَازَةِ فُلَانٍ بَنِ فُلَانٍ قَالَ: لَا

(١) أخرجه المصنف في الإبانة الكبرى (٣٦٦)، وأخرجه أيضا ابن أبي الدنيا في الشكر (١٦٤) وهو ضعيف لا يثبت.



التَّبَيُّحُ وَالْإِبَاهَةِ

حَدَّثَنكَ بِحَدِيثِ اسْتِغْفِرَ اللَّهُ وَلَا تَعُدُّ نَظَرْتُ إِلَى رَجُلٍ يُبْغِضُ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَاتَّبَعَتْ جَنَازَتَهُ.

[١٩١] وَقَالَ هَارُونُ بْنُ زِيَادٍ: سَمِعْتُ الْفِرْيَابِيَّ وَرَجُلٌ يَسْأَلُهُ عَنْ مَنْ شَتَمَ أَبَا بَكْرٍ، قَالَ: كَافِرٌ، قَالَ: فَتُصَلَّى عَلَيْهِ، قَالَ: لَا فَسَأَلْتُهُ: كَيْفَ تَصْنَعُ بِهِ وَهُوَ يَقُولُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؟ قَالَ: لَا تَمْسُوهُ بِأَيْدِيكُمْ إِذْ قَعُوهُ بِالْحَسْبِ حَتَّى تُوَارُوهُ فِي حُفْرَتِهِ.

[١٩٢] وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قُلْتُ لِعَبِيدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ: أَحْضَرُ جَنَازَةَ مَنْ سَبَّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَقَالَ: لَوْ كَانَ مِنْ عَصَبَتِي مَا وَرَّثْتُهُ.

[١٩٣] وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ عَيَّاشٍ: لَا أَصَلِّي عَلَى رَافِضِيٍّ وَلَا حَرْوَرِيٍّ؛ لِأَنَّ الرَّافِضِيَّ يَجْعَلُ عَمَرَ كَافِرًا، وَالْحَرْوَرِيَّ يَجْعَلُ عَلِيًّا كَافِرًا.

[١٩٤] وَقَالَ طَلْحَةُ بْنُ مُصَرِّفٍ: الرَّافِضَةُ لَا تُنْكَحُ نِسَاؤُهُمْ، وَلَا تُؤْكَلُ ذَبَابُحُهُمْ لِأَنَّهُمْ أَهْلُ رِدْوَةٍ.

[١٩٥] وَقِيلَ لِلْحَسَنِ: إِنَّ فُلَانًا غَسَلَ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ، فَقَالَ: عَرَّفُوهُ أَنَّهُ إِنْ مَاتَ لَمْ نُصَلِّ عَلَيْهِ.

[١٩٦] وَنَظَرَ ابْنُ سِيرِينَ إِلَى رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِهِ فِي بَعْضِ تَحَالٍ الْبَصْرَةِ، فَقَالَ لَهُ: يَا فُلَانُ مَا تَصْنَعُ هَا هُنَا، فَقَالَ: عُدْتُ فُلَانًا مِنْ عِلَّةٍ يَغْنِي رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ - فَقَالَ لَهُ ابْنُ سِيرِينَ: إِنْ مَرِضْتَ لَمْ تَعُدْكَ وَإِنْ مِتَّ لَمْ نُصَلِّ عَلَيْكَ إِلَّا أَنْ تُتُوبَ قَالَ: ثُبْتُ.

[١٩٧] وَقَالَ الْفُضَيْلُ: أَكُلْ طَعَامَ الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ، وَلَا أَكُلْ طَعَامَ صَاحِبِ بِدْعَةٍ.

[١٩٨] وَكَانَ يَقُولُ: اَللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْ لِصَاحِبِ بِدْعَةٍ عِنْدِي يَدًا فَيُحِبُّهُ قَلْبِي.

[١٩٩] قَالَ الْفُضَيْلُ: إِذَا عَلِمَ اللَّهُ مِنْ رَجُلٍ أَنَّهُ مُبْغِضٌ لِصَاحِبِ بِدْعَةٍ، رَجَوْتُ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُ، وَإِنْ قَلَّ عَمَلُهُ.

[٢٠٠] وَقَالَ: الْمُرُودِيُّ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَمَّنْ شَتَمَ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ وَعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فَقَالَ: مَا أَرَاهُ عَلَى الْإِسْلَامِ.

[٢٠١] وَقَالَ بِشْرُ بْنُ الْخَارِثِ: مَنْ شَتَمَ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَهُوَ كَافِرٌ وَإِنْ صَامَ وَصَلَّى وَزَعَمَ أَنَّهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ.

[٢٠٢] وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: مَنْ شَتَمَ أَبَا بَكْرٍ الصَّدِيقَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فَقَدْ إِرْتَدَّ عَنْ دِينِهِ وَأَبَاحَ دَمَهُ.

[٢٠٣] وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ الْقَاسِمُ بْنُ سَلَامٍ: لَا حَظَّ لِلرَّافِضِيِّ فِي الْفَنَاءِ وَالْعَنِيمَةِ لِقَوْلِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ -: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ﴾ [الْحَشْرِ: ٩].

[٢٠٤] وَقَالَ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ: كُنْتُ مَعَ أَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَابْنِ عَوْنٍ فَمَرَّ بِهِمْ عَمْرُو بْنُ عُبَيْدٍ فَسَلَّمَ عَلَيْهِمْ وَوَقَّفَ فَلَمْ يَرُدُّوا عَلَيْهِ ثُمَّ جَازَ... فَمَا ذَكَرُوهُ.

[٢٠٥] وَقَالَ الْفُضَيْلُ: يَدُ اللَّهِ عَلَى الْجَمَاعَةِ، وَلَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى صَاحِبِ بِدْعَةٍ.

[٢٠٦] وَقَالَ زَائِدَةُ: قُلْتُ لِمَنْصُورٍ يَا أَبَا عَتَّابِ الْيَوْمَ الَّذِي يَصُومُ فِيهِ أَحَدُنَا يَنْتَقِصُ فِيهِ الدِّينَ يَنْتَقِصُونَ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: نَعَمْ.

[٢٠٧] وَكَانَ الْحَسَنُ يَقُولُ: لَيْسَ لِأَصْحَابِ الْبِدْعَةِ غَيْبَةٌ.

[٢٠٩] وَقَالَ عَطَاءٌ: مَا أَذِنَ اللَّهُ لِصَاحِبٍ بِدْعَةٍ فِي تَوْبَةٍ.

[٢١٠] وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: عَاشَرْتُ النَّاسَ، وَكَلَّمْتُ أَهْلَ الْكَلَامِ، فَمَا رَأَيْتُ قَوْمًا أَوْسَحَ وَسَخًا، وَلَا أَقْدَرَ قَدَرًا، وَلَا أضعَفَ حُجَّةً، وَلَا أَحقَّ مِنَ الرَّافِضَةِ.

[٢١١] وَذَكَرْتُ الْأَهْوَاءَ عِنْدَ رَقَبَةٍ بِنِ مِصْقَلَةٍ فَقَالَ: أَمَّا الرَّافِضَةُ فَإِنَّهُمْ اتَّخَذُوا الْبُهْتَانَ حُجَّةً، وَأَمَّا الْمُرْجِئَةُ فَعَلَى دِينِ الْمُلُوكِ، وَأَمَّا الزَّيْدِيَّةُ فَأَحْسَبُ أَنَّ الَّذِي وَضَعَ لَهُمْ رَأْيَهُمْ امْرَأَةً، وَأَمَّا الْمُعْتَزِلَةُ فَوَاللَّهِ مَا خَرَجْتُ إِلَى صِيعَتِي، فَظَنَنْتُ أَنِّي أَرْجِعُ إِلَّا وَهُمْ قَدْ رَجَعُوا عَنْ رَأْيِهِمْ.

[٢١٢] وَقَالَ طَلْحَةُ بْنُ مُصَرِّفٍ: لَوْلَا أَنِّي عَلَى وَضْعٍ لَأَخْبَرْتُكُمْ بِمَا تَقُولُ الرَّافِضَةُ.

[٢١٣] وَقَالَ مُغِيرَةُ: خَرَجَ جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَعَدِيُّ بْنُ حَاتِمٍ وَحَنَظَلَةُ الْكَاتِبُ مِنَ الْكُوفَةِ حَتَّى نَزَلُوا فَرَقِيسًا، وَقَالُوا: لَا نُقِيمُ بِبَلَدَةٍ يُشْتَمُ فِيهَا عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ.

[٢١٤] وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ: تَبَاغَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الشَّيْبِيُّ دَارَهُ، وَقَالَ: لَا أَقِيمُ بِالْكُوفَةِ، بَلَدَةٍ يُشْتَمُ فِيهَا أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -.

[٢١٥] وَقَالَ الْعَوَّامُ بْنُ حَوْشِبٍ: أَذْرَكْتُ مَنْ أَذْرَكْتُ مِنْ صَدْرِ هَذِهِ الْأُمَّةِ بَعْضُهُمْ يَقُولُ لِبَعْضٍ: اذْكُرُوا تَحَاسِنَ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لِتَأْتِلَفَ عَلَيْهِ الْقُلُوبُ وَلَا تَذْكُرُوا مَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ؛ فَتَحَرَّشُوا النَّاسَ عَلَيْهِمْ.

[٢١٦] وَقَالَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ: لَا يُعَلِّ قَلْبُ أَحَدٍ عَلَى أَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إِلَّا كَانَ قَلْبُهُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَعْلَى.

[٢١٧] وَقَالَ سُفْيَانُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ﴾ [البقرة: ١٣٤] وَقَالَ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -.

[٢١٨] وَقَالَ الشَّعْبِيُّ: نَظَرْتُ فِي الْأَهْوَاءِ، وَكَلَّمْتُ أَهْلَهَا، فَلَمْ أَرِ قَوْمًا أَقَلَّ عَقْلًا مِنَ الْحَشِيبَةِ.

[٢١٩] وَقَالَ عَاصِمُ بْنُ ضُمَرَ: قُلْتُ لِلْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ: إِنَّ الشَّيْعَةَ يَزْعُمُونَ أَنَّ عَلِيًّا يَرْجِعُ، فَقَالَ: كَذَبُوا لَوْ عَلِمْنَا ذَلِكَ مَا تَزَوَّجَ نِسَاؤُهُ وَلَا قَسَمْنَا مَالَهُ.

[٢٢٠] وَقَالَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ: مَنْ فَضَّلَ عَلِيًّا عَلَى أَبِي بَكْرٍ وَعَمَرَ فَقَدْ غَابَ عَنْهُمَا وَمَنْ فَضَّلَهُ عَلَيْهِمَا.

[٢٢١] وَقَالَ جَابِرُ بْنُ يَزِيدَ الْجُعْفِيُّ: قَالَ لِي مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ: يَا جَابِرُ بَلِّغْنِي أَنَّ أَقْوَامًا بِالْعِرَاقِ يَتَنَاولُونَ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ، وَيَزْعُمُونَ أَنََّّهُمْ يُحِبُّونَنَا، وَيَزْعُمُونَ أَنِّي أَمَرْتُهُمْ بِذَلِكَ، فَأَبْلِغُهُمْ أَنِّي إِلَى اللَّهِ مِنْهُمْ بَرِيءٌ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ وَلِيتُ لَتَقَرَّبْتُ بِدِمَائِهِمْ إِلَى اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ، إِنَّ أَعْدَاءَ الْإِسْلَامِ ... لَعَافِلُونَ عَنْهُمَا بِقَلَّةٍ جَزَاءَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -.

[٢٢٢] وَقَالَ جَابِرٌ: جَاءَ نَفَرٌ مِنَ النَّاسِ إِلَى عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ، فَأَثْنُوا عَلَيْهِ، فَقَالَ: مَا أَكْذَبَكُمْ وَأَجْرَأَكُمْ عَلَى اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ، نَحْنُ مِنْ صَالِحِي قَوْمِنَا، وَبِحَسْبِنَا أَنْ نَكُونَ مِنْ صَالِحِي قَوْمِنَا.

[٢٢٣] وَقَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ قُرَيْمٍ الصَّبِيُّ: كُنْتُ عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْحَسَنِ فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: أَصْلَحَكَ اللَّهُ، مِنْ أَهْلِ قَبِيلَتِنَا أَحَدٌ يَنْبَغِي أَنْ تُشْهَدَ عَلَيْهِ بِشْرِكٍ؟ قَالَ: نَعَمْ الرَّافِضَةُ، أَشْهَدُ أَنَّهُمْ لَمْشَرِكُونَ، وَكَيْفَ لَا يَكُونُونَ مُشْرِكِينَ وَلَوْ سَأَلْتُهُمْ أَذْنَبَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ لَقَالُوا: نَعَمْ، وَقَدْ عَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ وَلَوْ قُلْتُ لَهُمْ: أَذْنَبَ عَلِيٌّ؟ لَقَالُوا: لَا، وَمَنْ قَالَ ذَلِكَ فَقَدْ كَفَرَ.



التَّشْرِيحُ وَالْإِبَانَةُ

[٢٢٤] حَدَّثَنَا أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ إِسْحَاقَ الْمُرُوزِيُّ قَالَ: نَا عَبَّاسُ الدُّورِيُّ، قَالَ نَا جَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ عَنْ فَضِيلِ بْنِ مَرْزُوقٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ حَسَنٍ بْنِ حُسَيْنٍ، يَقُولُ لِرَجُلٍ مِنَ الرَّافِضَةِ: وَاللَّهِ إِنَّ قَتْلَكَ لَقَرَبَةٌ لَوْلَا حَقُّ الْجَوَارِ.

[٢٢٥] وَقَالَ جَابِرُ بْنُ رَفَاعَةَ: سَأَلْتُ جَعْفَرَ بْنَ مُحَمَّدٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَقَالَ: لَا أَتَالِي اللَّهَ شَفَاعَةَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنْ لَمْ أَتَقَرَّبْ إِلَى اللَّهِ بِحُبِّهِمَا وَالصَّلَاةِ عَلَيْهِمَا.

[٢٢٦] وَقَالَ الْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ: سَأَلْتُ جَعْفَرَ بْنَ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ فَقَالَ: أَبْرَأُ مِنْ كُلِّ مَنْ ذَكَرَهُمَا إِلَّا بِخَيْرٍ، فُلْتُ لَعَلَّكَ تَقُولُ ذَلِكَ تَقِيَّةً، فَقَالَ: أَنَا إِذَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ، وَلَا نَأْتِي شَفَاعَةَ مُحَمَّدٍ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إِنْ لَمْ أَتَقَرَّبْ إِلَى اللَّهِ - عَزَّجَلَّ - بِحُبِّهِمَا، وَلَكِنْ قَوْمًا يَتَأَكَّلُونَ بَنَاتِ النَّاسِ.

[٢٢٧] وَقَالَ أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ: سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ حَسَنٍ بْنَ الْحُسَيْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَقَالَ: صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِمَا وَلَا صَلَّى عَلَى مَنْ لَا يُصَلِّي عَلَيْهِمَا، وَتَحَنُّنًا غَدَا بَرَاءً مِمَّنْ جَعَلْنَا طُعْمَتَهُ.

[٢٢٨] قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ: مَنْ فَضَّلَنَا عَلَى أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ فَقَدْ بَرِئَ مِنْ سُنَّةِ جَدِّنَا - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَتَحَنُّنًا غَدَا عِنْدَ اللَّهِ عَزَّجَلَّ.

[٢/٢٢٨] وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: قَالَ لِي النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «سَيَأْتِي قَوْمٌ لَهُمْ نَبْرٌ يُقَالُ لَهُمُ الرَّافِضَةُ أَيْنَ لِقِيَّتُهُمْ فَاقْتُلُهُمْ فَإِنَّهُمْ مُشْرِكُونَ» فُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا الْعَلَامَةُ فِيهِمْ؟ قَالَ: «يَمُرُّ طَوْنُكَ بِمَا لَيْسَ فِيكَ وَيَطْعَنُونَ عَلَى السَّلَفِ»^(١).

[٢٢٩] وَقَالَ عَلِيُّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: تَفْتَرِقُ هَذِهِ الْأُمَّةُ عَلَى ثَلَاثِ سَبْعِينَ فِرْقَةً شَرُّهَا فِرْقَةُ تَنْتَحِلُ حُبَّنَا وَتُخَالِفُ أَمْرَنَا.

[٢٣٠] وَقَالَ عَلِيُّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: يَهْلِكُ فِي رَجُلَانِ حُبُّ مُفَرِّطٍ وَمُبْغِضٍ مُفْتَرٍ.

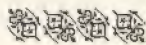
[٢٣١] قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ - عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ زِيَادٍ النَّيْسَابُورِيُّ - قَالَ: نَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْمَيْمُونِيُّ: قَالَ لِي أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ: يَا أَبَا الْحَسَنِ إِذَا رَأَيْتَ رَجُلًا يَذْكُرُ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِسُوءٍ فَاتَّهَمُهُ عَلَى الْإِسْلَامِ.

[٢٣٢] وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ: قَالَ لِي النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «يَخْرُجُ قَبْلَ قِيَامِ السَّاعَةِ قَوْمٌ يُقَالُ لَهُمُ الرَّافِضَةُ بَرَاءً مِنَ الْإِسْلَامِ»^(٢).

(١) روي بنحوه عن عدة من الصحابة كما في الشريعة (٤٨١/٣ - ٤٨٣، رقم ١٧٤٤ - ١٧٥٠) ولا يصح شيئا منها كما في الضعيفة (٦٥٤١، ٥٥٩٠)، وظلال الجنة (٩٧٩، ٩٨٠).

(٢) أخرجه بنحوه عبد الله بن أحمد في زوائده على المسند (١٠٣/١، رقم ٨٠٨)، والبخاري في التاريخ (٢٧٩/١/١ - ٢٨٠، تعليقا)، وابن أبي عاصم برقم (٩٧٨)، والبخاري في مسنده (٤٩٩/١٣٨/٢)، وابن عدي في الكامل (٦٦/٦)، والبيهقي في دلائل النبوة (٥٤٧/٦)، وابن الجوزي في العلل المتناهية (١٦٣/١) والحديث قال عنه العلامة الألباني في الضعيفة (٦٢٦٧): قال ابن الجوزي: لا يصح، يحيى بن المتوكل قال فيه أحمد: - وأهمل الحديث. وقال ابن معين: ليس بشيء. وكثير النوء ضعفه النسائي، قلت: وفي ترجمته أورده ابن عدي، وروى عن السعدي أنه قال: «كثير النوء متروك». وبه أعلمه الهيثمي فقال في «المجمع» (٢٢/١٠): «رواه عبد الله، والبخاري، وفيه كثير بن إسحاق النوء؛ وهو ضعيف»، قلت: وهذا تقصير؛ لأنه يوهم أنه ليس فيه من هو أولى بالإعلال به منه، وليس كذلك، فإن فيه عندهما أيضا يحيى بن المتوكل - كما رأيت في التخريج -، وهو أشد ضعفا من كثير؛ كما يشعر به قول أحمد المذكور، ومثله قول ابن حبان في «الضعفاء» (١١٦/٣): «منكر الحديث؛ ينفرد بأشياء ليس لها أصول، لا يرتاب المعنى في الصناعة أنها معمولة»، وقال الأرناؤوط ومن معه في تحقيق المسند: (١٨٧/٢)؛ إسناده =

[٢٣٣] قَالَ حَدَّثَنَا الْقَاضِي ابْنُ مُطَرِّفٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ لَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ خَالِدٍ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْمُؤَدَّبُ - الْمَعْرُوفُ بِابْنِ شَاخِيلٍ - قَالَ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الثَّقَفِيُّ قَالَ: نَا حَسَّانُ لِنُؤُفِ الْبِكَالِيِّ وَهُوَ مَعَهُ فَالَسَّطُحُ يَأْتُؤُفُ - تَذْرِي مَنْ شِيعَتِي؟ قَالَ: لَا وَاللَّهِ، قَالَ: شِيعَتِي الذَّبْلُ الشَّقَاؤُ الْحُمُصُ الْبُطُونُ تَعْرِفُ الرَّهْبَانِيَّةَ وَالرَّيَانِيَّةَ فِي وُجُوهِهِمْ، رَهْبَانٌ بِاللَّيْلِ أَسَدٌ بِالنَّهَارِ، إِذَا جَنَّهُمُ اللَّيْلُ انْتَرَزُوا عَلَى أَوْسَاطِهِمْ وَارْتَدُّوا عَلَى أَظْرَافِهِمْ، يَخُورُونَ كَمَا تَخُورُ الشَّيْرَانُ فِي فِكَالِكَ رِقَابِهِمْ شِيعَتِي الَّذِينَ إِذَا شَهِدُوا لَمْ يَعْرِفُوا، وَإِذَا خَطَبُوا لَمْ يَزُوجُوا، وَإِذَا مَرَضُوا لَمْ يُعَادُوا، وَإِذَا غَابُوا لَمْ يُقْتَدُوا، شِيعَتِي الَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ يَتَوَاسُونَ، وَفِي اللَّهِ يَتَبَاذَلُونَ دِرْهَمٌ وَقَلَسٌ وَقَلَسٌ وَتَوْبٌ وَتَوْبٌ، وَإِلَّا فَلَا شِيعَتِي مَنْ لَمْ يَهْرِ هَرِيرَ الْكِلَابِ، وَلَمْ يَطْمَعْ طَمَعَ الْغَرَابِ، لَا يَسْأَلُ النَّاسَ، وَإِنْ مَاتَ جُوعًا إِنْ رَأَى مُؤْمِنًا أَكْرَمَهُ، وَإِنْ رَأَى فَاسِقًا هَجَرَهُ هَوْلًا وَاللَّهِ يَأْتُؤُفُ شِيعَتِي، شُرُورُهُمْ مَأْمُونَةٌ، وَقُلُوبُهُمْ مَحْزُونَةٌ، وَحَوَائِجُهُمْ خَفِيفَةٌ وَأَنْفُسُهُمْ غَفِيفَةٌ، إِنْ اخْتَلَفَتْ بِهِمُ الْبُلْدَانُ لَمْ تَخْتَلِفْ قُلُوبُهُمْ، أَمَّا اللَّيْلُ فَصَافُونَ أَقْدَامُهُمْ يَقْتَرُسُونَ جِبَاهَهُمْ، تَجْرِي دُمُوعُهُمْ عَلَى خُدُودِهِمْ، يَجَارُونَ فِي فِكَالِكَ رِقَابِهِمْ وَأَمَّا النَّهَارُ فَحُلَمَاءُ عُلَمَاءُ نُجَبَاءُ كِرَامُ أَبْرَارٍ أَتْقِيَاءُ، يَأْتُؤُفُ شِيعَتِي الَّذِينَ اخْتَدُوا الْأَرْضَ بِسَاطًا، وَالْمَاءَ طِيبًا، وَالْقُرْآنَ شِعَارًا، وَالِدُّعَاءَ دِتَارًا، قَرَضُوا الدُّنْيَا قَرْضًا عَلَى دِينٍ مِنْهَا جَ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ^(١).



= ضعيف جدا لضعف يحيى بن المتوكل وكثير النواة.
(١) أخرجه ابن مخلد البزار في جزئه (٢٦٩)، وأبو نعيم في الحلية (٧٩/١)، (٥٣/٦)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٠٦/٦٢) وإسناده ضعيف.



القسم الثاني

أصول السنة فلاح العقيدة

قال الشيخ: قد أتينا يا أخي - رحمك الله، ونفعنا وإياك بالعلم واستعملنا به ووقفنا للسنة، وأماتنا عليها - بجمل من أقاويل العلماء وأخبار المصطفى صلى الله عليه وسلم في التحذير والتخويف، والإعذار والإيذار من الوقوع في البدعة وما أمروا به من التمسك بالسنة، والحفظ لها، والإقبال عليها ومحاربة من خالفها، ومباينة من خرج عليها، بما إنجته لنا رسمه، وسهل علينا ذكره مما في بعضه كفاية، وغنى لمن أحب الله - عز وجل - خيره، وكان بقلبه أدب وحياء^(١).

- (١) اعلم رحمي الله وإياك أن فوائد الحجر للمتبدع التي قصدها الشرع كثيرة، منها ما يعود إلى الهاجرين القائمين بهذه الوظيفة الشرعية العقدية، ومنها ما يعود إلى المهجور وإلى عامة المسلمين، وإلى حماية السنن من البدع والأهواء، فالهجر الشرعي ومنه (هجر المتبدع): عقوبة زجرية متعددة الغايات والمقاصد الشرعية المحمودة، وهي على ما يلي:
- ١ - أن (الزجر بالهجر) عقوبة شرعية للمهجور، فهي من جنس الجهاد في سبيل الله لتكون كلمة الله هي العليا، وأداء لواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، تقرئنا إلى الله تعالى بواجب الحب والبغض فيه سبحانه وتعالى.
- ٢ - بعث اليقظة في نفوس المسلمين من الوقوع في هذه البدعة وتحذيرهم.
- ٣ - تحجيم انتشار البدعة.
- ٤ - قمع المتبدع وزجره، ليضعف عن نشر بدعته، فإنه إذا حصلت مقاطعته والنفرة منه بات كالثعلب في جحره.

أما معاشرته ومخالطته، وترك تحسيسه بدعته: فهذا تركية له، وتنشيط وتفريغ بالعمامة، إذ العامي مشتق من العبي، فهو بيد من يقوده غالباً، فلا بد إذاً من الحجر على المتبدع استصلاحاً للديانة وأحوال الجماعة، وهو أكرم من الحجر الصحي لاستصلاح الأبدان.

وبعد أن نقل الشاطبي - رحمه الله تعالى - بعض الآثار في النهي عن توقير المتبدع، قال: (فإن الإيواء بمجامع التوقير، ووجه ذلك ظاهر؛ لأن المشي إليه والتوقير له تعظيم له لأجل بدعته، وقد علمنا أن الشرع يأمر بزجره وإهانته وإذلاله بما هو أشد من هذا، كالضرب والقتل، فصار توقيره صدوداً عن العمل بشرع الإسلام، وإقبالاً على ما يضاده وينافيه، والإسلام لا ينهدم إلا بترك العمل به والعمل بما ينافيه).

وأيضاً فإن توقير صاحب البدعة مظنة لمفسدتين تعودان بالهدم على الإسلام: أحدهما: النفث العامة والجهال إلى ذلك التوقير، فيعتقدون في المتبدع أنه أفضل الناس، وأن ما هو عليه خير مما عليه غيره، فيؤدي ذلك إلى اتباعه على بدعته دون اتباع أهل السنة على سنتهم.

والثانية: أنه إذا قر من أجل بدعته صار ذلك كالحادي المحرض له على انتشار الابتداع في كل شيء.

وعلى كل حال فتحيا البدع وتموت السنن، وهو هدم الإسلام بعينه اهـ.

٥ - إعطاء ضمانة للسنة من شائبة البدع ومدخلتها لصفاء السنن. والله أعلم.

* أنواع الهجر: وهي ثلاثة:

الأول: الهجر ديانة أي: (الهجر لحق الله تعالى) وهو من عمل أهل التقوى، في: هجر السيئة، وهجر فاعلها، مبتدعاً أو عاصياً.

وهذا النوع من الهجر للفجار على قسمين:

- ١ - هجر ترك: بمعنى هجر السيئات، وهجر قراءه سوء الذين تضره صحبتهم إلا الحاجة أو مصلحة راجحة.
- قال الله تعالى: ﴿وَالْزَّكَاتُ فَافْعَرْ﴾، وقال سبحانه: ﴿وَأَهْجِرْهُمْ هَجْرًا جَبِيلًا﴾^(١). وقال تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ وَإِمَّا يُبْسِتْ لَكَ الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرِىٰ مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾^(٢).
- وقال تعالى: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتَ اللَّهِ يَكْفُرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾، وفي الحديث أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «المهاجر من هجر ما نهى الله عنه».

- ٢ - هجر تعزير: وهذا من العقوبات الشرعية التبصيرية التي يوقعها المسلم على الفجار كالمبتدع، على وجه التأديب، في دائرة الضوابط الشرعية للهجر،

حتى يتوب المتبدع ويغيء.



= وهذا القسم هو الذي يدور عليه البحث.

وهذا النوع بقسميه من أصول الاعتقاد، والأمر فيه أمر إيجاب في أصل الشرع، ومباحثه في كتب السنن والتوحيد والاعتقاد وغيرها.

تنبية: في هجر الكافر: قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - : قال الطبري: قصة كعب بن مالك أصل في هجران أهل المعاصي، وقد استشكل كون هجران الفاسق أو المبتدع مشروعاً ولا يشرع هجران الكافر، وهو أشد جرمًا منهما لكونهم من أهل التوحيد في الجملة.

وأجاب ابن بطلال: بأن لله أحكاماً فيها مصالح للعباد وهو أعلم بشأنها وعليهم التسليم لأمره فيها، فجنح إلى أنه تعبد لا يعقل معناه.

وأجاب غيره: بأن الهجران على مرتبتين: الهجران بالقلب، والهجران باللسان، فهجران الكافر بالقلب وبترك التودد والتعاون والتناصر لا سيما إذا كان حربياً، وإنما لم يشرع هجرانه بالكلام لعدم ارتداعه بذلك عن كفره، بخلاف المعاصي المسلم فإنه ينجز بذلك غالباً، ويترك كل من الكافر والمعاصي في مشروعية مكالمته بالدعاء إلى الطاعة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإنما المشروع ترك المكلمة بالمواصلة ونحوها اهـ.

والظاهر ما قاله النووي - رحمه الله تعالى - من أن للمسلم هجر الكافر من غير تقييد، لما هو معلوم من الأصل الشرعي العام من تحريم موالاة الكفار، والتحذير من موادتهم وتعظيم ما يؤدي إلى ذلك، ونصب الأسباب الموصلة إلى ظهور المسلم عليهم كما في حديث أبي هريرة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : أن رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قال: «لا تبعدوا اليهود والنصارى بالسلام، فإذا لقيتم أحدهم في طريق فاضطروهم إلى أضيقه» رواه أحمد ومسلم وغيرهما. والنصوص في تحريم موالاة الكافرين من الكتاب والسنة وأثار السلف كثيرة مشهورة، والله أعلم.

الثاني: الهجر لاستصلاح أمر ديني، أي (الهجر لحق العبد): وفيه جاءت أحاديث الهجر بما دون ثلاث ليال، رواها جماعة من الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، بأسانيد في الصحيحين وغيرها، وجميعها تفيد أن الشرع لم يرخس بهذا النوع من الهجر بين المسلمين إلا بما دون ثلاث ليال، كما لم يرخس في إحداد غير الزوجة أكثر من ثلاث.

ومن الهجر هنا: هجر الوالد لولده، والزوج لزوجته، وقد هجر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نساءه شهراً، عن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لا تناجشوا ولا تباغضوا ولا تحاسدوا ولا تدابروا، وكونوا عباد الله إخواناً، ولا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث ليال».

وبعد أن بين الخطابي رحمه الله تعالى: أن ما وراء الثلاث على المنع قال: «فأما هجران الوالد ولده والزوج لزوجته، ومن كان في معناه فلا يضيّق أكثر من ثلاث، وقد هجر رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - نساءه شهراً» اهـ.

وهذا النوع من الهجر من مباحث الرقاق والآداب.

النوع الثالث: الهجر قضاء، وهو من العقوبات التعزيرية للمعتدين، وهذا يباحثه الفقهاء في باب التعزير.

* المبحث الثالث شروط الهجر:

الهجر الشرعي للمفجار من المبتدعين، والفاسق (عبادة)، والعبادة لا بد من توفر ركنيها: الإخلاص، وهو ميزان الأعمال في باطنها، والمتابعة، وهو ميزان الأعمال في ظاهرها.

فلا بد من أن يكون الهجر: خالصاً صواباً، فالهجر لهُوى النفس: ينقض الإخلاص، والهجر على خلاف الأمر: ينقض المتابعة. والله أعلم.

* المبحث الرابع صفات الهجر: الأصل في الهجر هو الإعراض بالكلية عن المبتدع والبراء منه.

ومن مفرداته: عدم محالسته. الابتعاد عن مجاورته. ترك توقيره.

ترك مكالمته. ترك السلام عليه. ترك التسمية له. عدم بسط الوجه له مع عدم هجر السلام والكلام. عدم سماع كلامه وقراءته. عدم مشاورته. وهكذا من الصفات التي يتأدى بها الجزر بالهجر، وتحصل مقاصد الشرع.

* المبحث الخامس منزلة الهجر من الاعتقاد: يؤصل علماء الإسلام (هجر المبتدع ديانة) تحت القاعدة العقدية الكبرى (قاعدة الولاء والبراء) وهذه القاعدة مشتركة لفظاً بين أهل السنة والجماعة وحقيقتها لديهم كما علمت، وبين الخوارج (لا ولاء إلا ببراء) أي لا موالاة لأبي بكر وعمر رضي الله عنهما إلا بالبراءة من أميري المؤمنين عثمان وعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُما وبين الشيعة (لا ولاء إلا ببراء) أي لا ولاء لعلّي وآل البيت إلا بالبراءة من أبي بكر وعمر وعثمان وسائر الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ومعتقد أهل السنة والجماعة موالاة جميع الصحابة رضي الله عنهم بتزكية الله لهم.

ولدى أهل السنة والجماعة كذلك (بدعية الولاء والبراء) من وجه: بمعنى أن يتبرأ من قوم هم على دين الإسلام والسنة، ويتولى

= من ليسوا كذلك، كما ذكره ابن بطة رحمه الله تعالى في: الشرح والإبانة، (ص ٣٤١ رقم / ٤٧٢).
ومفهوم هذه القاعدة الشريفة لدى أهل السنة والجماعة هو: الحب والبغض في الله، فهم يوالون أولياء الرحمن، ويعادون أولياء الشيطان، وكل بحسب ما فيه من الخير والشر، وفي حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: (ثَلَاثٌ مَنْ كُنَ فِيهِ وَجَدَ حَلَاوةَ الْإِيمَانِ: أَنْ يَكُونَ اللَّهُ وَرَسُولَهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا، وَأَنْ يُحِبَّ الْمَرْءَ لَا يُحِبُّهُ إِلَّا لِلَّهِ، وَأَنْ يَكْرَهُ الْمَرْءَ أَنْ يَعُودَ فِي الْكُفْرِ كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يَقْذِفَ فِي النَّارِ) متفق عليه.
وعن أبي إمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: «مَنْ أَحَبَّ لِلَّهِ، وَأَبْغَضَ لِلَّهِ، وَأَعْطَى لِلَّهِ، فَقَدْ اسْتَكْمَلَ الْإِيمَانَ» رواه أبو داود والضياء.

وقال يحيى بن معاذ: «حقيقة الحب في الله ألا يزيد بالبر، ولا ينقص بالجفاء». وهذه القاعدة من مسلمات الاعتقاد في الإسلام، لكثرة النصوص عليها من الكتاب والسنة والأثر.

ومن أولى مقتضياتها - التي يثاب فاعلها ويعاقب تاركها - البراءة من أهل البدع والأهواء، ومعاداتهم، وزجرهم بالهجر ونحوه، على التأييد حتى يفثوا، وهذا موفور في عامة كتب اعتقاد أهل السنة والجماعة.

واكتفى بما أصله الإمام أبو إسماعيل الصابوني م سنة ٤٤٩ هـ رحمه الله تعالى إذ قال: «ويبغضون أهل البدع الذين أحدثوا في الدين ما ليس منه، ولا يحبونهم ولا يصحبونهم، ولا يسمعون كلامهم، ولا يجالسونهم ولا يجادلونهم في الدين، ولا يناظرهم، ولا يذنبون أذانهم عن سماع أباطيلهم التي إذا مرت بالأذان قُرت بالأذان وقرت بالقلوب ضرت وجرت إليها من الوسواس والحسرات الفاسدة ما جرت، وفيه أنزل الله عَزَّ وَجَلَّ قوله: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾. ثم ذكر علامات أهل البدع، وعلامات أهل السنة، ثم قال: «واتفقوا مع ذلك على القول بقهر أهل البدع وإذلالهم وإخراجهم وإبعادهم وإقصائهم، والتباعد منهم ومن مصاحبتهم ومعاشرتهم والتقرب إلى الله عَزَّ وَجَلَّ بمجانبتهم ومهاجرتهم...» اهـ.

والعقوبة بالهجر للمبتدع إحدى العقوبات الشرعية التي ينزلها أهل السنة بالمبتدعة، حسب البدع والأهواء التي يتلبسون، بها، ومنها ما تقدمت الإشارة إليه والله أعلم.

* الضوابط الشرعية للهجر: هذا بيان (الميزان الشرع في الهجر) وهو من أهم أبحاث هذا الواجب الشرعي، وعليه: فإذا علمنا أن الزجر بالهجر للمبتدع حتى يتوب إلى الله تعالى، قد قامت عليه أدلة بخصوصه، وأنه من أولى مقررات قاعدة الشريعة المطردة (الولاء والبراء) أي الحب والبغض في الله تعالى.

وعلمنا أيضاً: أن المقصود بالهجر: زجر المهجور، وتأديبه ورجوع العامة عن مثل حاله، إلى آخر مقاصد الإسلام من مشروعية الهجر كما تقدم، وأن الهجر الشرعي لحق الله تعالى (عبادة) من جنس الجهاد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والعبادة لا بد من توفر ركنيها: الإخلاص، والمتابعة، أي بأن يكون الهجر (خالصاً صواباً) خالصاً لله، صواباً وفق السنة، وأن (هوى النفس) ينقض ركنية (الإخلاص)، كما أن ركن المتابعة ينقضه (عدم موافقة المهجر للأمر به). إذا تقرر جميع ذلك: فليعلم أن الشرع الشريف يزن الوقائع والأحوال الداخلة تحت قاعدته العامة (الولاء والبراء) بميزان قسط، وقسطاس مستقيم، وسطاً عدلاً بين جانبي الإفراط والتفريط، فلا يزيد عن حدها ولا تنقص عنه، فتلتقي العقوبة للمبتدع بالهجر مع مقدار بدعته باعتبارات مختلفة، وما يحف بذلك من أحوال تنزل على قاعدة رعاية المصالح وتكثيرها، ودرء المفسد وتقليلها، فنقول إذاً: الأصل في الشرع هو: هجر المبتدع لكن ليس عاماً في كل حال ومن كل إنسان ولكل مبتدع. وترك الهجر والإعراض عنه بالكلية، تفريط على أي حال، وهجر لهذا الواجب الشرعي المعلوم وجوبه بالنص، والإجماع، وأن مشروعية الهجر هي في دائرة ضوابطه الشرعية المبينة على رعاية المصالح ودرء المفسد، وهذا مما يختلف باختلاف البدعة نفسها واختلاف مبتدعها واختلاف أحوال المهاجرين، واختلاف المكان والقوة والضعف، والقلة والكثرة، وهكذا من وجوه الاختلاف والاعتبار التي يراها الشرع وميزانها للمسلم الذي به تنضبط المشروعية هو: مدى تحقق المقاصد الشرعية من الهجر: من الزجر، والتأديب، ورجوع العامة، وتحجيم المبتدع وبدعته وضمان السنة من شائبة البدعة.

هذا يحصل الضوابط الشرعية للهجر، لكن ليحذر كل مسلم من توظيف (هوى نفسه) وتأمير (حظوظها) على نفسه، فإن هذا هلكة في الحق، وهو شر ممن يترك الهجر عصبياً؛ لأنه يعصي الله تعالى بترك الهجر الشرعي للمبتدع، وإظهاره ترك الهجر باسم الشرع تحت غطاء وهمي باسم (المصلحة) و(تأليف القلوب) وهكذا، فالإزام الهجر الشرعي للمبتدع بضوابطه الشرعية لاغير. وعلى هذا التأصيل تنتزل كلمات الأئمة كالإمام أحمد وغيره.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - في المسلك الحق في الهجر: (فإن أقوماً جعلوا ذلك عاماً، فاستعملوا من الهجر والإنكار ما لم يؤمروا به، فلا يجب ولا يستحب، وربما تركوا به واجبات أو

= مستحبات وفعلوا به محرمات. وآخرون أعرضوا عن ذلك بالكلية فلم يهجروا ما أمروا بهجروه من السيئات البدعية، بل تركوها ترك المعرض لترك المنتهي الكاره، أو وقعوا فيها، وقد يتركونها ترك المنتهي الكاره، ولا ينهون عنها غيرهم، ولا يعاقبون بالهجرة ونحوها من يستحق العقوبة عليها، فيكونون قد ضيعوا من النهي عن المنكر ما أمروا به إيجاباً أو استحباباً، فهم بين فعل المنكر أو ترك المنتهي عنه، وذلك فعل ما نهوا عنه وترك ما أمروا به، فهذا هذا، ودين الله وسط بين المغالي فيه والجافي عنه، والله سبحانه أعلم). فاعتبار اختلاف مرتبة البدعة من الإثم هو من عدة جهات:

* من جهة كونها كفرًا أو غير كفر: فالمكفرة مثل: البابية، والبهائية، والقاديانية، وغلاة البريلوية. وغير المكفرة مثل عامة البدع في العبادات حقيقية كانت أو إضافية.

ومن جهة كون صاحبها مستترا بها أو معلناً لها ففرق بين المعلن لبدعته الداعي لها، وبين الكاتم لها؛ لأن الداعية، والمعلن لها، أظهرها فاستحق العقوبة بخلاف الكاتم فإنه ليس شراً من المتأففين الذين كان النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يقبل علانيتهم ويكفل سرائرهم إلى الله تعالى، هذا وهم في الدرك الأسفل من النار.

* ومن جهة كونها حقيقية أو إضافية: فالبدعة الحقيقية هي: البدعة التعبدية المحدثه استقلالاً كصلاة الرغائب، وليست بدعة إضافية، ومثل القول بالقدر، وصلاة الألفية ليلة النصف من شعبان، وبدعة الموالد، والأعياد الحكومية، وعيد غدِير خم لدى الشيعة، وهكذا.

والبدعة الإضافية: هي الأمر المبتدع مضافاً إلى ما هو مشروع أصلاً بزيادة أو نقص، مثاله: الدعاء الجماعي بعد الصلاة، فالدعاء مشروع وجعله جماعياً بدعة مضافة لم يرد بها النص، وبناء العبادات على التوقيف، وسجود الشكر جماعة، واتخاذ التبليغ خلف الإمام سنة راتبة مع عدم الحاجة إليه، وهكذا.

ومن جهة كونها بينة أو مشككة: أي: كونها ظاهرة المأخذ فهي بدعة متمحضة كبدع المآثم والموالد، وصلاة الرغائب، أو بدعة فيها احتمال لاستشابه مأخذها، مثاله: القنوت في صلاتي العشاء والصبح فإنه كان ثم نسخ وبقي المشروع فيها عند التنازل، وشبهة الخلاف لا تصيره مشروعاً راتباً.

والحقيقة أن هذا الوجه: صوري لا حقيقي إذ البدع مشكلة المأخذ يلحق بها من الإشاعة والتعصب ما يجعلها بينة، والله أعلم. * ومن جهة اجتتهادها فيها أو كونه مقلداً: فالمجتهد مخترع للبدعة، فالزيف أمكن في قلبه من المقلد، وإن كان كل منهما موزوراً لكن أثم من سن سنة سيئة أعظم وزراً، والله أعلم.

* ومن جهة الإصرار عليها أو عدمه: أما الإصرار عليها فيجعلها من باب: الدعوة إليها فيكون داعية معلناً لها، وأما عدم الإصرار فهو من باب كونها: فلتة، وزلة عالم، إذا كانت منه ثم لم يعاودها.

* ويختلف باختلاف حال المبتدع وما فيه من خير وشر: «إذا اجتمع في الرجل الواحد خير وشر، وفجور وطاعة، ومعصية وسنة وبدعة: استحق من الموالات والنواب بقدر ما فيه من الخير، واستحق من المعادات والعقاب بحسب ما فيه من الشر، فيجتمع في الشخص الواحد موجبات الإكرام والإهانة، فيجتمع له من هذا وهذا، كاللص الفقير تقطع يده لسرقته، ويعطى من بيت المال ما يكفيه لحاجته، هذا هو الأصل الذي اتفق عليه أهل السنة والجماعة..».

وفرق بين عالم تشربت نفسه بالبدع، لكنه لم يختلط بعلماء أهل السنة ولم يتلق عنهم، وبين عالم تلقى عن المبتدعة فالت منه مثلاً، ثم خالط أهل السنة وعلماءهم وجاورهم مدة بمثلها يحصل برد اليقين بل يكون عاشرهم عشرات السنين، ثم هو يبقى على مشاربه البدعية يعملها، ويدعو إليها، ويصر عليها، فهذا قامت عليه الحجة أكثر، واستبانة له المحجة فما أبصر. فهو من أعظم خلق الله فجوراً، وغيضاً على أهل السنة، فالأول في تأليف قلبه وتودده للرجوع إلى السنة محال، أما الثاني: فلا والله، بل يتعين هجره، ومناذته وإبعاده، وإنزال العقوبات الشرعية للمبتدعة عليه، وأن يهجر ميتاً كما هجر حياً فلا يصلي أهل الخير عليه، ولا يشيعون جنازته.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - في حق بعض العصاة المظهرين لفجورهم: «وأما إذا أظهر الرجل المنكرات، وحب الإنكار عليه علانية، ولم يبق له غيبة، ووجب أن يعاقب علانية بما يردعه عن ذلك من هجر وغيره، فلا يسلم عليه، ولا يرد عليه السلام، إذا كان الفاعل لذلك متمكناً من ذلك من غير مفسدة راجحة.

وينبغي لأهل الخير والدين أن يهجروه ميتاً، كما هجروه حياً، إذا كان في ذلك كف لأمثاله من المجرمين فيكون تشييع جنازته، كما ترك النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - على غير واحد من أهل الجرائم، وكما قيل لسمرة بن جندب: إن ابنك مات البارحة، فقال: لو مات لم أصل عليه، يعني: لأنه أعان على قتل نفسه، فيكون كقاتل نفسه، وقد ترك النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - الصلاة على قاتل نفسه. وكذلك هجر الصحابة الثلاثة الذين ظهر ذنبهم في ترك الجهاد الواجب حتى تاب الله عليهم، فإذا أظهر التوبة أظهر له الخير...».



١- تمهيد:

وَنَحْنُ الْآنَ ذَاكِرُونَ شَرَحَ السُّنَّةَ وَوَصَفَهَا، وَمَا هِيَ فِي نَفْسِهَا، وَمَا الَّذِي إِذَا تَمَسَّكَ بِهِ الْعَبْدُ، وَدَانَ اللَّهُ بِهِ سُمِّيَ بِهَا وَاسْتَحَقَّ الدُّخُولَ فِي جُمْلَةِ أَهْلِهَا، وَمَا إِنْ خَالَفَهُ أَوْ شَيْئًا مِنْهُ، دَخَلَ فِي جُمْلَةِ مَنْ عَيْنَاهُ وَذَكَرْنَاهُ وَحَدَرْنَا مِنْهُ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ وَالزَّيْغِ مِمَّا أَجْمَعَ عَلَى شَرْحِنَا لَهُ أَهْلُ الْإِسْلَامِ، وَسَائِرُ الْأُمَّةِ مِمَّنْ بَعَثَ اللَّهُ نَبِيَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى وَقْتِنَا هَذَا.

٢- الإيمان:

أَوَّلُ مَا نَبْدَأُ بِذِكْرِهِ مِنْ ذَلِكَ: ذِكْرُ مَا اقْتَرَضَ اللَّهُ - عَزَّوَجَلَّ - عَلَى عِبَادِهِ، وَبَعَثَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَأَنْزَلَ فِيهِ كِتَابُهُ وَهُوَ الْإِيمَانُ بِاللَّهِ - عَزَّوَجَلَّ - وَمَعْنَاهُ التَّصَدِيقُ بِمَا قَالَهُ، وَأَمَرَ بِهِ وَاقْتَرَضَهُ، وَنَهَى عَنْهُ مِنْ كُلِّ مَا جَاءَتْ بِهِ الرُّسُلُ مِنْ عِنْدِهِ وَتَزَلَّتْ فِيهِ الْكُتُبُ، وَبِذَلِكَ أَرْسَلَ الْمُرْسَلِينَ فَقَالَ: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ: لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ (٢٥) [الأنبياء: ٢٥] وَالتَّصَدِيقُ بِذَلِكَ قَوْلٌ بِاللِّسَانِ وَتَّصَدِيقٌ بِالْجَنَانِ وَعَمَلٌ بِالْأَرْكَانِ. (١) يَزِيدُهُ كَثْرَةُ الْعَمَلِ، وَالْقَوْلُ بِالْإِحْسَانِ، وَيُنْقِصُهُ

= وُفِرَ فِي حَالِ الْمُهْجُورِ: بَيْنَ الْقَوِيِّ فِي الدِّينِ وَبَيْنَ الضَّعِيفِ فِيهِ، فَإِنَّ الْقَوِيَّ يُؤَاخِذُ بِأَشَدِّ مَا يُؤَاخِذُ بِهِ الضَّعِيفُ فِي الدِّينِ كَمَا فِي قِصَّةِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ وَصَاحِبِيهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ -.

* وَكَذَلِكَ بِالنِّسْبَةِ لِلْأَمَّاكِنِ: فَفَرَّقَ بَيْنَ الْأَمَّاكِنِ الَّتِي كَثُرَتْ فِيهَا الْبِدْعُ، كَمَا كَثُرَ الْقَدَرُ بِالْبَصْرَةِ، وَالتَّنْجِيمُ بِمَخْرَاسَانَ، وَالتَّشْيِيعُ بِالْكُوفَةِ، وَبَيْنَ مَا لَيْسَ كَذَلِكَ.

وَهَذَا عَلَى مَا أَفْقَى بِهِ الْأُتَمَّةُ أَحْمَدَ وَغَيْرَهُ بِنَاءً عَلَى هَذَا الْأَصْلِ: رِعَايَةُ الْمَصَالِحِ الشَّرْعِيَّةِ.

* وَيَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْهَاجِرِينَ أَنْفُسَهُمْ فِي قُوَّتِهِمْ وَضَعْفِهِمْ وَقِلَّتِهِمْ وَكَثْرَتِهِمْ.

فَإِذَا كَانَتْ الْغَلْبَةُ وَالظُّهُورُ لِأَهْلِ السَّنَةِ كَانَتْ مَشْرُوعِيَّةُ هَجْرِ الْمُبْتَدِعِ قَائِمَةً عَلَى أَصْلِهَا، وَإِنْ كَانَتْ الْقُوَّةُ وَالْكَثْرَةُ لِلْمُبْتَدِعِ - وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ - فَلَا الْمُبْتَدِعَ وَلَا غَيْرَهُ يَرْتَدِعُ بِالْهَجْرِ وَلَا يَحْصُلُ الْمَقْصُودُ الشَّرْعِيُّ، لَمْ يَشْرَعْ الْهَجْرُ وَكَانَ مَسْلُوكُ التَّالِيفِ، خَشْيَةُ زِيَادَةِ الشَّرِّ.

وَهَذَا كَحَالِ الْمَشْرُوعِ مَعَ الْعَدُوِّ «الْقِتَالُ تَارَةً، وَالْمُهَادَنَةُ تَارَةً، وَأَخَذَ الْحِزْبِيَّةُ تَارَةً، كُلُّ ذَلِكَ بِحَسَبِ الْأَحْوَالِ وَالْمَصَالِحِ». وَمِنْ أَهَمِّ الْمَهَامَاتِ هُنَا: إِذَا كَانَتْ الْوَاجِبَاتُ لَدَى أَهْلِ السَّنَةِ مِثْلُ: التَّعْلِيمِ، وَالْجِهَادِ، وَالطَّبِّ، وَالْمُهَنْدَسَةِ، وَنَحْوِهَا مُتَعَدِّدَةً إِذَا بَوَاسِطَتِهِمْ، فَإِنَّهُ يَفْعَلُ عَلَى تَحْصِيلِ مَصْلَحَةِ الْجِهَادِ، وَمَصْلَحَةِ التَّعْلِيمِ وَهَكَذَا، مَعَ الْحَذَرِ مِنْ بَدْعَتِهِ، وَاتِّقَاءِ الْفِتْنَةِ بِهِ وَبِهَا مَا أَمْكَنُ، وَبِقَدْرِ الضَّرُورَةِ، فَإِذَا زَالَتْ عَادَ أَهْلُ السَّنَةِ إِلَى الْأَصْلِ فِي الْهَجْرِ. قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فِي جَوَابِهِ الْمَحْرُورِ فِي الْهَجْرِ الْمَشْرُوعِ: «فَإِذَا تَعَذَّرَ إِقَامَةُ الْوَاجِبَاتِ مِنَ الْعِلْمِ وَالْجِهَادِ وَغَيْرِ ذَلِكَ إِلَّا بِمَنْ فِيهِ بَدْعَةٌ مُضَرَّتْهَا دُونَ مُضَرَّةِ تَرْكِ ذَلِكَ الْوَاجِبِ: كَانَ تَحْصِيلُ مَصْلَحَةِ الْوَاجِبِ مَعَ مَقْصُودَةٍ مَرْجُوحَةٍ مَعَ خَيْرٍ مِنَ الْعَكْسِ، وَلِهَذَا كَانَ الْكَلَامُ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ فِيهِ تَفْصِيلٌ». هَذَا وَإِنْ نَظَرْنَا فِي أَحْوَالِ الْمُبْتَدِعِ مِنْ وَجْهِ مَا هُمْ عَلَيْهِ مِنَ الشَّنَاعَاتِ، وَإِمَاتَةِ السِّنَنِ، وَالنَّشَاطِ فِي غَيْرِ هَدْيِ وَالنَّصْرَةِ لِغَيْرِ حَقٍّ، وَأَنَّهُمْ يَفْسُدُونَ عَلَى أَهْلِ السَّنَةِ صَفَاءَ الْإِسْلَامِ، وَأَهْمُ مُسْتَحْقِّينَ لِمَا قَالَهُ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فِي أَهْلِ الْكَلَامِ: «حَكَمِي فِي أَهْلِ الْكَلَامِ أَنْ يَضْرِبُوا بِالْجَرِيدِ وَالنَّعَالِ، وَيَطَافُ بِهِمْ فِي الْقَبَائِلِ وَالْعِشَائِرِ، وَيَقَالُ: هَذَا جَزَاءُ مَنْ أَعْرَضَ عَنِ الْكِتَابِ وَالسَّنَةِ وَأَقْبَلَ عَلَى الْكَلَامِ»، وَإِذَا نَظَرْنَا إِلَى الْمُبْتَدِعِ بِعَيْنِ الْقَدْرِ، وَالْحَيْرَةِ مُسْتَوَلِيَةٍ عَلَيْهِمْ، وَالشَّيْطَانِ مُسْتَحْذِرٍ عَلَيْهِمْ رَحْمَتَهُمْ، وَتَرَفَّقَتْ بِهِمْ، أَوْتَوْا ذِكَاةً وَمَا أَوْتَوْا زَكَاةً، وَأَعْطَوْا فَهْوَةً وَمَا أَعْطَوْا عِلْمًا، وَأَعْطَوْا سَمْعًا وَأَبْصَارًا وَأَفْسَدُوا: ﴿فَمَا أَغْنَى عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَا أَبْصَرُهُمْ وَلَا اقْوَاهُمْ مِنْ شَيْءٍ إِذْ كَانُوا يَجْحَدُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا يَكْفُرُونَ﴾ (٢٦).

وَحَتَاتًا: أَحْذَرِ الْمُبْتَدِعَ، وَأَحْذَرِ بَدْعَتَهُ، وَأَعْمَلِ الْوَلَاءَ وَالْبِرَاءَ مَعَهُ، وَتَقَرَّبْ إِلَى اللَّهِ بِذَلِكَ، وَبِهَجْرِهِ الْهَجْرَ الشَّرْعِيَّ مُتَزَلًّا لَهُ عَلَى قَوَاعِدِ الشَّرِيعَةِ وَأَصُولِهَا فِي رِعَايَةِ الْمَصَالِحِ وَدَفْعِ الْمَفَاسِدِ، وَإِيَّاكَ ثُمَّ إِيَّاكَ مِنْ تَأْمِيرِ الْهَوَى هَجْرًا أَوْ تَرْكًا. انْظُرْ هَجْرَ الْمُبْتَدِعِ لِلدَّكْتُورِ بِكَرِ أَبُو زَيْدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ.

(١) هَذَا هُوَ قَوْلُ أَهْلِ الْحَقِّ أَهْلِ السَّنَةِ وَالْجَمَاعَةِ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ فِي تَعْرِيفِ الْإِيمَانِ، وَالْإِيمَانُ لَفْظٌ: مُصَدَّرٌ مِنْ يَأْمُنُ بِإِيمَانًا فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَأَصْلُ يَأْمُنُ بِمَهْرَتَيْنِ لَيْسَتْ الثَّانِيَّةُ، وَهُوَ مِنَ الْأَمْنِ ضِدُّ الْخَوْفِ.

قَالَ الرَّاعِبِيُّ فِي الْمَفْرَدَاتِ (ص ٣٥): أَصْلُ الْأَمْنِ طَمَآنِينَةُ النَّفْسِ وَزَوَالُ الْخَوْفِ.



= وقال شيخ الإسلام في الصارم المسلول (ص ٥١٩): «فإن اشتقاقه من الأمن الذي هو القرار والطمأنينة، وذلك إنما يحصل إذا استقر في القلب التصديق والإنقياد. اهـ»

وقد عرف الإيمان في اللغة بعدة تعريفات: فقول هو التصديق، وقيل: هو الثقة، وقيل هو الطمأنينة، وقيل: هو الإقرار. وقد اختار شيخ الإسلام في تعريف الإيمان اللغوي أنه بمعنى الإقرار؛ لأنه رأى لفظة أقر أصدق في الدلالة على معنى الإيمان من غيرها من الألفاظ التي فسر بها الإيمان، لأمر وأسباب ذكرها رحمه الله، ثم إنه ناقش باستفاضة وأفية وبتحقيق متين قول من ادعى أن الإيمان مرادف للتصديق، وذكر فروقاً بين التصديق والإيمان تمنع دعوى الترادف بينهما، ثم خلاص من ذلك إلى أن أولى تفسير لغوي للإيمان هو الإقرار. الفتاوى (٧/ ٢٩٠ - ٢٩٣) و (٧/ ٥٢٩ - ٥٣٤). فالمختار أن لفظة آمن لغة بمعنى أقر، والإيمان لغة هو الإقرار القلبي، وهذا الإقرار مشتمل على أمرين: ١- اعتقاد القلب وهو تصديقه بالأخبار.

٢- عمل القلب وهو إذعانه وانقياده للأوامر. هذا من جهة اللغة. أما شرعاً: فهو كما عرفه المصنف، وهو مجمع عليه بين أهل السنة قال الآجري في الشريعة (ص ١١٩): «اعلموا رحمنا الله وإياكم أن الذي عليه علماء المسلمين أن الإيمان واجب على جميع الخلق، وهو تصديق بالقلب وإقرار باللسان وعمل بالجوارح. ثم اعلّموا أنه لا تجزئ المعرفة بالقلب والتصديق إلا أن يكون معه الإيمان باللسان نطقاً، ولا تجزئ معرفة القلب ونطق اللسان حتى يكون عمل بالجوارح، فإذا كملت فيه هذه الثلاث الخصال كان مؤمناً، دل على ذلك الكتاب والسنة وقول علماء المسلمين. اهـ»

وقد خالف أهل السنة في تعريف الإيمان فرقان: المرجئة والوعيدية. أولاً: المرجئة: المرجئة: وصف أطلق على كل من آخر العمل عن الإيمان ولم يدخله في مسماه. وكلمة المرجئة مشتقة من الإرجاء وهو على معنيين:

المعنى الأول: الإرجاء بمعنى التأخير، والمعنى الثاني: الإرجاء بمعنى إعطاء الرجاء، ويصدق هذا الوصف على المرجئة بكلا المعنيين؛ لأنهم أخرّوا العمل عن الإيمان، كما أنهم يعطون الرجاء للفاسق، وفي هذا الأخير يتفق من لم يكن غالباً منهم مع السلف الذين يقولون إن الفاسق تحت المشيئة.

والمرجئة عموماً أخرّجوا العمل عن مسمى الإيمان ولهم في تعريف الإيمان أقوال هي:

١ - الجهمية: أتباع الجهم بن صفوان ومن وافقهم من القدرية وغيرهم الذي كان يزعم أن الإيمان هو معرفة القلب، وأنه لا يتبعض ولا يتفاضل فيه أهله، فالإيمان عندهم هو المعرفة بالله، والكفر الجهل به، وفساد هذا القول بيّن ظاهر جداً، فإن لازم هذا القول أن يكون إبليس وفرعون وغيرهما من رؤوس الضلال مؤمنين كاملي الإيمان.

٢ - الأشاعرة قالوا: إن الإيمان هو تصديق القلب فقط، وربما جنح متكلموهم فيه إلى قول الجهمية بأنه معرفة القلب، ومنهم من قال: إنه لا يزيد ولا ينقص كالباقلي والجويني والرازي وعليه أكثر الماتريدية.

ومنهم من قال: إن التصديق القلبي يقبل الزيادة والنقصان من حيث القوة والضعف لوضوح الأدلة والبراهين عليه وقال بهذا الإيجي والغزالي.

٣ - الماتريدية ورواية عن أبي حنيفة: بأن الإيمان تصديق القلب، أما الإقرار باللسان فركن زائد فيه ليس بأصلي، حيث يسقط بالإكراه ونحوه.

٤ - مرجئة الفقهاء أبو حنيفة وأصحابه: قالوا الإيمان هو الإقرار باللسان والتصديق بالجنان وهو لا يزيد ولا ينقص، وهو قول الشمرية والنجارية والغيلانية، ووافقهم في هذا بعض الماتريدية.

٥ - الكرامية وهو قول ابن كلاب والرقاشي: بأن الإيمان الإقرار باللسان فحسب. ومن لوازمه الباطلة اعتبار المنافقين مؤمنين!؟ فهذه الأقوال المشهورة في الإيمان وزيادته ونقصانه.

فجميع هذه الطوائف أخرّجت العمل من مسمى الإيمان، فبالتالي أنكروا زيادة الإيمان ونقصانه، ومن قال بالزيادة والنقصان فإنما نظر إلى أن تصديق القلب يقوى ويضعف بقوة الأدلة ووضوح البراهين، وهذا وإن كان وجهاً في الزيادة والنقصان في الإيمان إلا أنه ليس هو المقصود فقط في كلام السلف بل الزيادة والنقصان في كلامهم تقع على ما في القلب والجوارح.

ثانياً: الوعيدية والمراد بهم: هم من قطع بإنفاذ الوعيد في أهل الإيمان والإسلام، ولم ير لأهل الفسق في الرحمة نصيب ولا رجاء، والمراد بهم هنا: المعتزلة والخوارج.

والخوارج والمعتزلة قالوا: إن الإيمان هو جميع الطاعات الواجبة وهو لا يزيد ولا ينقص، ومن أخل بشيء من الواجبات أو ارتكب شيئاً من المنهيات، فقد خرج من الإسلام ودخل في الكفر عند الخوارج، أما المعتزلة فعندهم أنه خرج من

العَصِيَّانَ . وَلَهُ أَوَّلٌ وَبِدَايَةٌ ثُمَّ ارْتِقَاءٌ وَزِيَادَةٌ بِلَا نِهَآيَةٍ^(١) . قَالَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - : ﴿الَّذِينَ قَالُوا لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ [آل عمران: ١٧٣] ، وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿وَزَادَ الَّذِينَ آمَنُوا إِيمَانًا﴾ [المدثر: ٣١] ، وَقَالَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : ﴿لِيَزَادُوا إِيمَانًا مَعَ إِيمَانِهِمْ﴾ [الفتح: ٤] .
[٢٣٤] وَقَالَ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ لِرَجُلٍ : إَجْلِسْ بِنَا نُؤْمِنُ سَاعَةً ، يَعْني تَذْكُرُ اللَّهَ فَتَزْدَادُ إِيمَانًا ، وَكُلُّ شَيْءٍ يَزِيدُ فَهُوَ يَنْقُصُ^(٢) .

= الإسلام ولم يدخل في الكفر فهو في منزلة بين المنزلتين ، والخوارج والمعتزلة وافقوا السلف في تعريف الإيمان بإدخال الأعمال في معنى الإيمان إلا أنهم خالفوا السلف بأن جعلوا الأعمال شرطًا في صحة الإيمان ، فمن أدخل بشيء من الواجبات أو ارتكب شيئًا من المنهيات عند الخوارج خرج من الإيمان ودخل في الكفر ، وعند المعتزلة هو في منزلة بين المنزلتين لا مؤمن ولا كافر . أما عند السلف فإن الأعمال من الإيمان ، فمن أدخل بشيء من الواجبات أو ارتكب شيئًا من المنهيات نقص إيمانه عن القدر الواجب ، وعرض نفسه للعقوبة ولم يستحق اسم الإيمان المطلق إلا أنه لا يخرج من الإيمان إلا بارتكاب عمل كفري .

قال شيخ الإسلام في المجموع (٥١٠/٧) : وأصل نزاع هذه الفرق في الإيمان من الخوارج والمرجئة والمعتزلة والجهمية وغيرهم أنهم جعلوا الإيمان شيئًا واحدًا ، إذا زال بعضه زال جميعه ، وإذا ثبت بعضه ثبت جميعه فلم يقولوا بذهاب بعض وبقاء بعض ، كما قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «يُخْرَجُ مِنَ النَّارِ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنَ الْإِيمَانِ» .

وقال في شرح الأصفهانية (١٣٧-١٣٨) : وأصل هؤلاء أنهم ظنوا أن الشخص الواحد لا يكون مُسْتَحَقًّا لِلثَّوَابِ وَالْعِقَابِ ، وَالْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ ، وَالْحَمْدِ وَالذَّمِّ ، بَلْ إِمَّا لِهَذَا وَإِمَّا لِهَذَا ، فَأَحْبَطُوا جَمِيعَ حَسَنَاتِهِ بِالْكَبِيرَةِ الَّتِي فَعَلَهَا .

وأصل ذلك أن طريقة أهل البدع في تلقي النصوص سواء كانوا من الوعيدية من الخوارج والمعتزلة ، أو من المرجئة على تنوع مراتبهم وأصنافهم ، فهم لا يجمعون بين نصوص الوعد والوعيد ؛ بَلْ لَانَّهُمْ - فِي اسْتِدْلَالِهِمْ ، يَنْفَرِدُونَ فِيهِمَا بِمَا يُؤَيِّدُ مَذَاهِبَهُمْ .

أ- فالوعيدية يستدلون بنصوص الوعيد ، ويهملون نصوص الوعد ، أو لا يجمعونها مع نصوص الوعيد في التلقي والاستدلال .
ب- وكذلك المرجئة يعولون على نصوص الوعد ، دون اعتبار للنصوص الواردة في الوعيد ، وجمعها في التلقي والاستدلال مع نصوص الوعد . فكلّهما آمنوا ببعض الكتاب وكفروا ببعض .

أما أهل السنة والجماعة فآمنوا بالكتاب كله ، وعولوا على النصوص جميعها ، فنظروا إلى نصوص الوعيد مع نصوص الوعد ، فلم يضطربوا ولم يفرقوا بين المتأثرات وإنما كانوا الأمة الوسط ، وأسعد الفريقين بالمذهب الحق .

(١) قال الوليد بن مسلم كما في السنة لعبد الله بن أحمد (٣٢٤/١) ، رقم ٦٨٧) سمعت الأوزاعي ، ومالك ابن أنس ، وسعيد بن عبد العزيز يقولون : «ليس للإيمان منتهى هو في زيادة أبدًا ، وينكرون على من يقول : إنه مستكمل الإيمان ، وإن إيمانه كإيمان جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ» .

وسئل أحمد رحمه الله كما في طبقات الحنابلة (١/٥٩٩) : عن زيادة الإيمان ونقصانه فقال : «يزيد حتى يبلغ أعلى السموات السبع ، وينقص حتى يصير إلى أسفل السافلين السبع» .

(٢) أجمع أهل السنة على أن الإيمان قول وعمل ويزيد وينقص .

قال يحيى بن سعيد القطان كما في مسائل الإمام أحمد لابن هانئ (١٦٤/٢) : «ما أدركت أحدًا من أصحابنا ، إلا على سنتنا في الإيمان ، ويقولون : الإيمان يزيد وينقص» .

وقال عبد الرزاق الصنعاني كما في شرح أصول الاعتقاد (٥/٩٥٨) : «لقيت اثنين وستين شيخًا ، فذكر عددا منهم ثم قال : كلهم يقولون : الإيمان قول وعمل ، يزيد وينقص» .

وقال الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام كما في كتاب الإيمان لابن تيمية (ص: ٢٩٣) : «هلم تسمية من كان يقول الإيمان قول وعمل ، يزيد وينقص ، فسمى أكثر من مائة وثلاثين رجلًا من أهل العلم من الصحابة وغيرهم . ثم قال : هؤلاء كلهم يقولون :

الإيمان قول وعمل ، يزيد وينقص ، وهو قول أهل السنة ، والمعول به عندنا» .

وقال إمام أهل السنة والجماعة أحمد بن حنبل رحمه الله كما في طبقات الحنابلة (١/١٣٠) : (أجمع تسعون رجلًا من التابعين وأئمة المسلمين وفقهاء الأمصار على أن السنة التي توفي عليها رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .. فذكر أمورًا منها : الإيمان قول وعمل ، يزيد بالطاعة ، وينقص بالمعصية) .

وقال أمير المؤمنين في الحديث أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري رحمه الله كما في الفتح (١/٤٧) : «لقيت أكثر من ألف



التَّائِبُ وَالْمُتَّابُ

ثُمَّ اِِسْتِثْنَاءٌ فِي الْاِيْمَانِ وَهُوَ اَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ: اَنَا مُؤْمِنٌ اِنْ شَاءَ اللّٰهُ، كَذَا كَانَ يَقُولُ عَبْدُ اللّٰهِ بِنُ مَسْعُودٍ، وَبِهِ اَخَذَتِ الْعُلَمَاءُ مِنْ بَعْدِهِ، مِثْلُ: عَلْقَمَةُ وَالْأَسْوَدُ وَأَبِي وَائِلٍ وَمَسْرُوقٍ، وَمَنْصُورٍ، وَمُغِيرَةَ، وَابْرَاهِيْمَ التَّخَفِيُّ، وَالْأَعْمَشُ، وَحَمَّادُ بْنُ يَزِيدَ، وَيَزِيدُ بْنُ زُرَيْجٍ، وَبِشْرِ بْنُ الْمُفَضَّلِ، وَمُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ، وَسُقْيَانُ بْنُ حَبِيبٍ، وَسُقْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَابْنُ الْمُبَارَكِ، وَالْفَضِيلُ بْنُ عِيَّاضٍ، فِي جَمَاعَةٍ يَسَوَاهُمْ يُطَوَّلُ الْكِتَابُ بِذِكْرِهِمْ. وَهَذَا اِسْتِثْنَاءٌ عَلَى يَقِينٍ، قَالَ اللّٰهُ - عَزَّوَجَلَّ - ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ اِنْ شَاءَ اللّٰهُ عَامِرِينَ﴾ [الفتح: ٢٧].

[٢٣٥] وَقَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللّٰهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَتَقَاكُمْ لِلّٰهِ»^(١).

[٢٣٦] وَقَالَ وَقَدْ اجْتَارَ الْبَقِيعُ: «وَإِنَّا اِنْ شَاءَ اللّٰهُ بِكُمْ لِأَحْقُونَ»^(٢). فَهَذَا كُلُّهُ اِسْتِثْنَاءٌ عَلَى يَقِينٍ، وَلَكِنْ يَجِبُ أَنْ يُعْلَمَ كَيْفَ يُسْتَنْتَى، وَلَا يَتَّبَعُ سَبَبٍ وَقَعَ اِلِاِسْتِثْنَاءٌ لِكُلِّ مَنْ يَظُنُّ اَلْمُخَالَفَ أَنْ اِسْتِثْنَاءَهُ مِنْ قَبْلِ اَلشَّكِّ.

[٢٣٧] فَقَدْ كَانَ سَفِيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَابْنُ الْمُبَارَكِ يَقُولَانِ: النَّاسُ عِنْدَنَا مُؤْمِنُونَ بِالْمَوَارِيثِ وَالْأَحْكَامِ، وَلَا نَدْرِي كَيْفَ هُمْ عِنْدَ اللّٰهِ عَزَّوَجَلَّ؟ وَلَا نَدْرِي عَلَى أَيِّ دِينٍ يَمُوتُونَ؟! لِأَنَّ اِلِاِسْتِثْنَاءَهُ وَقَعَ عَلَى مَا يَسْتَقْبَلُ، لِأَنَّ قَوْلَ الْعَبْدِ: اَنَا مُؤْمِنٌ اِنْ شَاءَ اللّٰهُ، مَعْنَاهُ: اِنْ قَبِلَ اللّٰهُ اِيْمَانِي، وَأَمَاتَنِي عَلَيْهِ، بِمَنْزِلَةِ رَجُلٍ صَلَّى صَلَاةً، فَقَالَ: قَدْ صَلَّيْتُ وَعَلَى اللّٰهِ الْقَبُولُ، وَكَذَلِكَ الْحَجُّ، وَكَذَلِكَ إِذَا صَامَ، أَوْ عَمَلَ عَمَلًا، فَإِنَّمَا يَقَعُ اِسْتِثْنَاؤُهُ فِيهِ عَلَى الْخَاتَمَةِ، وَقَبُولُ اللّٰهِ إِيَّاهُ، لَا أَنَّهُ شَاكَ فِي مَا قَالَهُ وَعَمَلَهُ، وَقَدْ يُرَى الرَّجُلُ يَصِلُ،

=السبب الأول: معرفة الله - تعالى - بأسمائه وصفاته، فإن الإنسان كلما ازداد معرفة باللّٰه، وبأسمائه وصفاته ازداد إيمانا بلا شك؛ ولهذا تجد أهل العلم الذين يعلمون من أسماء الله وصفاته ما لا يعلمه غيرهم تجدهم أقوى إيمانا من الآخرين من هذا الوجه.

السبب الثاني: النظر في آيات الله الكونية، والشرعية؛ فإن الإنسان كلما نظر في الآيات الكونية التي هي المخلوقات ازداد إيمانا قال - تعالى -: ﴿وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾^(١) وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ^(٢). والآيات الدالة على هذا كثيرة، أعني الآيات الدالة على أن الإنسان يتدبره وتأمله في هذا الكون يزداد إيمانه.

السبب الثالث: كثرة الطاعات، فإن الإنسان كلما كثرت طاعاته ازداد بذلك إيمانا سواء كانت هذه الطاعات قولية، أم فعلية، فالذكر يزيد الإيمان كمية وكيفية، والصلاة والصوم، والحج تزيد الإيمان أيضًا كمية وكيفية. أما أسباب النقصان فهي على العكس من ذلك:

فالسبب الأول: الجهل بأسماء الله وصفاته يوجب نقص الإيمان؛ لأن الإنسان إذا نقصت معرفته بأسماء الله وصفاته نقص إيمانه.

السبب الثاني: الإعراض عن التفكير في آيات الله الكونية والشرعية، فإن هذا يسبب نقص الإيمان، أو على الأقل ركوده وعدم نموه.

السبب الثالث: فعل المعصية فإن للمعصية آثارا عظيمة على القلب وعلى الإيمان ولذلك قال النبي، صَلَّى اللّٰهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا يَزِيْزِي الزَّانِي حِينَ يَزِيْزِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ». الحديث.

السبب الرابع: ترك الطاعة، فإن ترك الطاعة سبب لنقص الإيمان، لكن إن كانت الطاعة واجبة وتركها بلا عذر، فهو نقص يلام عليه ويعاقب، وإن كانت الطاعة غير واجبة، أو واجبة لكن تركها بعذر فإنه نقص لا يلام عليه؛ ولهذا جعل النبي، صَلَّى اللّٰهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ النساء ناقصات عقل ودين وعلل نقصان دينها بأنها إذا حاضت لم تصل ولم تصم، مع أنها لا تلام على ترك الصلاة والصيام في حال الحيض بل هي مأمورة بذلك، لكن لما فاتها الفعل الذي يقوم به الرجل صارت ناقصة عنه من هذا الوجه.

(١) ورد هذا المعنى في عدة أحاديث صحيحة.

(٢) أخرجه مسلم (٢٤٩).

= وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله كما في مجموع الفتاوى (٤٤٦/٧): «إن الإيمان المطلق؛ يتضمن فعل ما أمر الله به عبده كله، وترك المحرمات كلها؛ فإذا قال الرجل: أنا مؤمن بهذا الاعتبار فقد شهد لنفسه بأنه من الأبرار المتقين القانتين بفعل جميع ما أمروا به، وترك كل ما نهوا عنه؛ فيكون من أولياء الله، وهذا من تزكية الإنسان لنفسه، وشهادته لنفسه بما لا يعلم، ولو كانت هذه الشهادة صحيحة؛ لكان ينبغي له أن يشهد لنفسه بالجنة إذا مات على هذه الحال، ولا أحد يشهد لنفسه بالجنة؛ فشهادته لنفسه بالإيمان؛ كشهادته لنفسه بالجنة إذا مات على هذه الحال، وهذا مأخذ عامة السلف الذين كانوا يستثنون، وإن جوزوا ترك الاستثناء بمعنى آخر»، وقال: «والمأثور عن الصحابة، وأئمة التابعين، وجمهور السلف، وهو مذهب أهل الحديث، وهو المنسب إلى أهل السنة: أن الإيمان قول وعمل؛ يزيد وينقص، يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية، وأنه يجوز الاستثناء فيه».

(تنبيه) جمهور أهل السنة والجماعة؛ لا يرون الاستثناء في الإسلام كما يرونه في الإيمان؛ لأن الإسلام غير الإيمان كما علمنا سابقاً، فالإيمان درجات، والناس فيه طبقات: منهم المحسن، ومنهم المؤمن، ومنهم المسلم؛ فالإسلام هو أقل هذه الدرجات، وليس وراءه إلا الكفر؛ فمن لم يكن مسلماً كان كافراً، وأما من لم يكن مؤمناً فقد يكون مسلماً؛ لأن من نطق بالشهادتين أصبح مسلماً، وتميز عن غيره من الكفار، فتجري عليه أحكام الإسلام. انظر كتاب الإيمان حقيقته، خوارمه (ص ٥٣-٥٨).

وهذا القول تعقبه الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ في شرح الطحاوية فقال: هل الإسلام مثل الإيمان يزيد وينقص؟ أم أن الإسلام شيء واحد، والإيمان هو الذي يزيد وينقص؟

وهذا بحثه أهل العلم واختلفوا فيه، هل الإسلام مثل الإيمان يزيد وينقص؟ أم أن الإسلام شيء واحد، والإيمان هو الذي يزيد وينقص؟ أم أن كلا منهما شيء واحد؟ أم العكس؟ على أقوال متنوعة، والذي ينطبق على طريقة أهل السنة والجماعة، وإن لم يُصرَّح به الأوائل؛ لكن صرَّح به المتأخرون مثل ابن تيمية ونحوه من أهل العلم، أن الإسلام يزيد وينقص باعتبار الاستسلام، وأن الإسلام له كمال وله نقص، وهذا ظاهر باعتبار الاستسلام. فإذا نظرنا إلى إسلام الوجه والعقل والقلب أو القصد لله، فالناس في ذلك متباينون تبايناً شديداً.

وإذا نظرنا إلى التقسيم السالف وهو أن الإسلام ينقسم إلى إسلام وإيمان وإحسان، والناس في الصلاة يختلفون المراتب وفي الصدقة الواجبة - الزكاة - يختلفون المراتب، وأن الناس في الصيام يختلفون المراتب، وفي الحج يختلفون المراتب، ثم في الإيمان أيضاً يختلفون المراتب، فلا بد أن يكون ما تَكُونُ من هذه مُتَقَابِلًا. ولذلك ليس كل من كان وصفه الإسلام على مرتبة واحدة.

كذلك ليس كل مؤمن على مرتبة واحدة. فأهل الإيمان في الإيمان متفاوتو المراتب، وكذلك أهل الإسلام في الإسلام متفاوتو المراتب؛ لأن الإسلام الذي هو الاستسلام يقبل التفاوت ويقبل الزيادة والنقص.

مسألة: هل الإيمان مخلوق: هذه المسألة تفرعت عن مسألة خلق القرآن، زمن محنة الجهمية والفتنة المشهورة، فهي وليدة هذه الفتنة ومنها نشأ النزاع فيها هل الإيمان مخلوق أم لا؟ قال شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٦٥٥/٧) لما سئل: هل الإيمان مخلوق أم غير مخلوق؟

فأجاب: إن هذه المسألة نشأ النزاع فيها لما ظهرت محنة الجهمية في القرآن هل هو مخلوق أم غير مخلوق؟ وهي محنة الإمام أحمد وغيره من علماء المسلمين، وقد جرت بها أمور يطول وصفها هنا، لكن لما ظهر القول بأن القرآن كلام الله غير مخلوق، وأطلق الله نار الجهمية المعطلة، صارت طائفة يقولون إن كلام الله الذي أنزله مخلوق، ويعبرون عن ذلك باللفظ، فصاروا يقولون ألفاظنا بالقرآن مخلوقة، أو تلاوتنا أو قراءتنا مخلوقة، وليس مقصودهم مجرد كلامهم وحركاتهم بل يدخلون فيه نفس كلام الله الذي نقرؤه بأصواتنا وحركاتنا، وعارضهم طائفة أخرى فقالوا: ألفاظنا بالقرآن غير مخلوقة. فرد الإمام أحمد على الطائفتين وقال: من قال: لفظي بالقرآن مخلوق فهو جهمي ومن قال غير مخلوق فهو مبتدع. وتكلم الناس حينئذ بالإيمان فقالت طائفة: الإيمان مخلوق وأدركوا في ذلك ما تكلم الله به من الإيمان مثل: «قول لا إله إلا الله»، فصار مقتضى قوله إن هذه الكلمة مخلوقة، ولم يتكلم الله بها، فبدع الإمام أحمد هؤلاء، وقال: قال النبي ﷺ: «الإيمان بضعة وسبعون شعبة أعلاها: قول لا إله إلا الله» أفيدون قول لا إله إلا الله مخلوقاً؟ ومراده أن من قال: إن ألفاظنا وتلاوتنا وقراءتنا للقرآن مخلوقة، كان مقتضى كلامه أن الله لم يتكلم بالقرآن الذي أنزله، وأن القرآن المنزل ليس هو كلام الله ..

وقال رحمه الله في مجموع الفتاوى (٦٦٤/٧): وإذا قال: الإيمان مخلوق أو غير مخلوق؟ قيل له: ما تريد «بالإيمان»؟ أتريد شيئاً من صفات الله وكلامه، كقول: «لا إله إلا الله» و«إيمانه» الذي دل عليه اسمه المؤمن، فهو غير مخلوق. أو تريد شيئاً من أفعال العباد وصفاتهم فالعباد كلهم مخلوقون، وجميع أفعالهم وصفاتهم مخلوقة، ولا يكون للعبد المحدث المخلوق صفة قديمة غير

٣- الإسلام وعلاقته بالإيمان؛

ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ الْإِسْلَامَ مَعْنَاهُ غَيْرُ الْإِيمَانِ؛ فَالْإِسْلَامُ إِسْمٌ وَمَعْنَاهُ الْمِلَّةُ وَالْإِيمَانُ إِسْمٌ وَمَعْنَاهُ التَّصَدِيقُ.

قال الله عَزَّجَلْ: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا﴾ [يوسف: ١٧]؛ يُرِيدُ بِمُصَدِّقٍ لَنَا، وَالْآيَةُ فِي صِحَّةِ مَا قُلْنَا كَثِيرٌ وَمِنْهُ: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تَزِمُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات: ١٤].

وَيُخْرِجُ الرَّجُلَ مِنَ الْإِيمَانِ إِلَى الْإِسْلَامِ، وَلَا يُخْرِجُهُ مِنَ الْإِسْلَامِ إِلَّا الشَّرْكُ بِاللَّهِ أَوْ بَرْدٌ قَرِيبَةٌ مِنَ قَرَائِصِ اللَّهِ - عَزَّجَلْ - جَاحِدًا بِهَا، فَإِنْ تَرَكَهَا تَهَاوُنًا وَكَسَلًا كَانَ فِي مَشِيئَةِ اللَّهِ - عَزَّجَلْ - إِنْ شَاءَ عَذِّبُهُ وَإِنْ شَاءَ عَفَّرَ لَهُ (١).

= مخلوقة، ولا يقول هذا من يتصور ما يقول، فإذا حصل الاستفسار والتفصيل ظهر الهدى وبان السبيل، وقد قيل: أكثر اختلاف العقلاء من جهة اشتراك الأسماء، وأمثالها مما كثرت فيه تنازع الناس بالنفي والإثبات إذا فصل فيها الخطاب، ظهر الخطأ من الصواب. والواجب على الخلق أن ما أثبتته الكتاب والسنة أثبتوه، وما نفاه الكتاب والسنة نفوه، وما لم ينطق به الكتاب والسنة لا ينفي ولا إثبات استعملوا فيه قول القائل: فمن أثبت ما أثبتته الله ورسوله، فقد أصاب، ومن نفى ما نفاه الله ورسوله فقد أصاب، ومن أثبت ما نفاه الله أو نفى ما أثبتته الله فقد لبس دين الحق بالباطل، فيجب أن يفصل ما في كلامه من حق أو باطل، فيتبع الحق ويترك الباطل، وكل من خالف الكتاب والسنة فإنه مخالف أيضًا لصريح المعقول، فإن العقل الصريح لا يخالف النقل الصحيح، كما أن المنقول عن الأنبياء عليهم السلام لا يخالف بعضه بعضًا، ولكن كثيرًا من الناس يظن تناقض ذلك، وهؤلاء من الذين اختلفوا في الكتاب ﴿ذَلِكَ يَأْتِي اللَّهُ سَرًّا لَكُنْزٍ بِالْغَيْبِ﴾ وَإِنَّ الَّذِينَ ائْتَمَرُوا فِي الْكُتُبِ لِيُشَاقِقُوا بَعْدَ (١٧) [البقرة: ١٧٦]، ونسأل الله أن يهدينا الصراط المستقيم، صراط الذين أنعم عليهم من الأنبياء والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقًا.

قال الإمام أحمد - رَحِمَهُ اللَّهُ عَزَّجَلْ -: من قال: الإيمان مخلوق ككفر، ومن قال: غير مخلوق ابتدع، فقيل: بالوقف مطلقًا، وقيل: أقواله قديمة وأفعاله مخلوقة. قال ابن حمدان في نهاية المبتدئين: وهو أصح، ونقله عن ابن أبي موسى وغيره. ونقل الإمام الحافظ ابن رجب في طبقات الأصحاب في ترجمة الحافظ عبد الغني المقدسي - قدس الله روحه - ما لفظه قال: روي عن إمامنا أحمد - رَحِمَهُ اللَّهُ عَزَّجَلْ - أنه قال: من قال: الإيمان مخلوق فهو كافر، ومن قال: قديم فهو مبتدع. قال الحافظ عبد الغني: وإنما كفر من قال بخلقه؛ لأن الصلاة من الإيمان، وهي تشتمل على قراءة وتسيب وذكور الله - عَزَّجَلْ - ومن قال بخلق ذلك كفر، وتشتمل على قيام وقعود وحركة وسكون ومن قال بقدم ذلك ابتدع. انتهى بحروفه، والله - تعالى - الموفق لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لمحمد بن أحمد السقاري - ٤٤٦/١.

(١) لقد اختلف السلف في حقيقة الإيمان والإسلام، هل هما متغايران؟ أو إنهما مترادفان؟ وقد تنوعت أقوالهم في ذلك على النحو التالي:

١ - أن الإسلام والإيمان مترادفان لا فرق بينهما، وهذا قول البخاري، ومحمد بن نصر المروزي، والمزني، وابن منده، والمروزي، وابن عبد البر، والبخاري، وابن أبي يعلى.

٢ - أن الإسلام هو الكلمة، والإيمان هو العمل. وهذا قول الزهري.

٣ - أن كلا منهما يعرف بما عرف به النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في حديث جبريل. وقد ذكره ابن أبي العز ولم ينسبه إلى أحد.

٤ - أن الإسلام اسم لما ظهر من الأعمال، والإيمان اسم لما بطن من الاعتقاد. وهو قول الخطابي.

٥ - أنهما إذا اجتمعا أريد بالإسلام الأعمال الظاهرة، وبالإيمان الاعتقادات والأعمال الباطنة، وأما إذا افترقا فإن كلا منهما يدل على ما يدل عليه الآخر. وهذا قول الإسماعيلي، وابن الصلاح، وابن تيمية، وابن رجب، وابن أبي العز.

والقول الأخير هو القول الراجح، قال شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى (٣٥٨/٧-٣٥٩): وقال أبو سليمان الخطابي: مما أكثر ما يغلط الناس في «هذه المسألة» فأما الزهري فقال: الإسلام الكلمة والإيمان العمل واحتج بالآية وذهب غيره إلى أن الإسلام والإيمان شيء واحد. فاحتج بقوله: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ ﴿فَأَمْحَدْنَا فِيهَا عَدِيْبَتَيْنِ مِنَ السَّالِفِينَ﴾ (٢١) قال الخطابي: وقد تكلم رجلا من أهل العلم وصار كل واحد منهما إلى قول واحد من هذين ورد الآخر منهما على المتقدم، وصنف عليه كتابًا يبلغ عدد أوراقه المائتين. قال الخطابي: والصحيح من ذلك أن يقيد الكلام في هذا ولا يطلق؛ وذلك أن المسلم قد

= يكون مؤمنًا في بعض الأحوال، ولا يكون مؤمنًا في بعضها والمؤمن مسلم في جميع الأحوال، فكل مؤمن مسلم وليس كل مسلم مؤمنًا، وإذا حملت الأمر على هذا استقام لك تأويل الآيات، واعتدل القول فيها ولم يختلف شيء منها. «قلت»: الرجلان اللذان أشار إليهما الخطابي أظن أحدهما - وهو السابق - محمد بن نصر فإنه الذي علمته بسط الكلام في أن الإسلام والإيمان شيء واحد من أهل السنة والحديث وما علمت لغيره قبله بسطًا في هذا. والآخر الذي رد عليه أظنه - (رباض بالأصل) - لكن لم أقف على رده؛ والذي اختاره الخطابي هو قول من فرق بينهما كأبي جعفر وحماد بن زيد وعبد الرحمن بن مهدي وهو قول أحمد بن حنبل وغيره؛ ولا علمت أحدًا من المتقدمين خالف هؤلاء فجعل نفس الإسلام نفس الإيمان؛ ولهذا كان عامة أهل السنة على هذا الذي قاله هؤلاء كما ذكره الخطابي.

وقال العلامة العثيمين في شرح السفارينية (٣٩٣/١): إذا ذكر الإيمان والإسلام في سياق واحد فالإيمان غير الإسلام، وإن أفرد أحدهما عن الآخر صار بمعنى واحد، فهما من باب إذا اجتماعا افترقا، وإذا افتقرا اجتماعا، إذا لا نقول: الإيمان غير الإسلام، ولا نقول: الإيمان هو الإسلام؛ لأننا إذا أطلقنا أخطأنا، فلا بد من التفصيل على النحو التالي:

فإن ذكرنا في سياق واحد فالإيمان غير الإسلام، والدليل: حديث عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في قصة جبريل، حين أتى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقال: أخبرني عن الإيمان، فأخبره بما يخالف ما أخبره به عن الإسلام؛ لأنهما ذكرا في سياق واحد، فجعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم الإسلام الأعمال الظاهرة، وجعل الإيمان الأعمال الباطنة، فقال: «الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصوم رمضان، وتحج البيت» وقال في الإيمان: «أن تؤمن بالله وملائكته، وكتبه، ورسوله، واليوم الآخر، والقدر خيره وشره».

وإن ذكر أحدهما منفردًا عن الآخر دخل هذا في هذا، مثاله: قوله تعالى: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]، فالإسلام هنا يشمل الإسلام والإيمان.

فإذا قال قائل: من قال إن الإيمان دين؟ فنقول: قاله النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فإن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حين قال: «أتدرون من السائل؟» قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: «فإنه جبريل أتاكم يعلمكم دينكم»، وما علمهم الإيمان، إذا ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ يشمل الإيمان والإسلام؛ لأنه أفرد أحدهما عن الآخر، وقال تعالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ [آل عمران: ٨٥]، وهنا يدخل الإيمان؛ لأن الإيمان من الدين ولا شك.

فإن قال قائل: قال الله تعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ مَآ أَقْبَلُ لَمْ تُوَيْدُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِسْلَامُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤] فما الجواب عن هذه الآية؟

فالجواب: إنها هنا ذكرا في سياق واحد ففرق الله بينهما، وقد اختلف المفسرون رحمهم الله في هؤلاء الأعراب؛ هل هم مؤمنون ضعيفو الإيمان، أو هم منافقون؟ فمن المفسرين من قال: إنهم منافقون، وقالوا: إن قوله: ﴿وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا﴾ يعني: الإسلام الظاهر، فإن المنافقين مسلمون ظاهرًا.

ومنهم من قال: بل هم مسلمون حقيقة لكن إيمانهم ليس تامًا، لم يتعمق في قلوبهم، بدليل قوله: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِسْلَامُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ و﴿وَلَمَّا﴾ هذه تدل على قرب الشيء، كما قال تعالى: ﴿بَلْ لَمَّا يَدْخُلِ الْإِسْلَامُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [ن: ٨] وكون الإيمان قريبًا من دخول قلوبهم يدل على انتفاء النفاق عنهم؛ لأن المنافقين نفى الله عنهم الإيمان نهائيًا، فقال: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيَحِبُّونَ النَّبِيَّ مَا ظَهَرَ مِنْهُ وَلَكِنْ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ لَئِنْ مَنَعَهُمْ رَبُّهُمُ عَنْهُمُ الرِّزْقَ ذَرْبًا لَّيَخْلَعْنَ عَنْ أَسْفَلِ أَعْيُنِهِمْ فَهُمْ لَا يَصِفُونَ﴾ [البقرة: ٨]، وهؤلاء لم ينف الله الإيمان عنهم، بل قال: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِسْلَامُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤].

وهذا القول الثاني أقرب من الأول وإن كان الأول محتملًا، إذا هنا فرق بين الإسلام والإيمان.

وقال الله تعالى: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الذاريات: ٢٥] ﴿فَمَا وَدَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الذاريات: ٢٦] هذه الآية استدل بها بعض العلماء ممن يقولون: إن الإسلام هو الإيمان مطلقًا؛ لأن الله قال: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الذاريات: ٢٥] ﴿فَمَا وَدَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الذاريات: ٢٦]، والحقيقة أن هذه الآية دليل عليهم وليست دليلًا لهم؛ لأن الله قال: ﴿فَمَا وَدَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾، والبيت هو بيت لوط، ومن بينهم امرأته، وامراته ليست مؤمنة ولكنها مسلمة؛ ولهذا قال الله تعالى: ﴿مَرْكَبَ اللَّهِ مُثَلَّيْنِ كَفَرُوا أَمْرًا تَوْحِيدًا وَامْرَأَتَا لُوطٍ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحِينَ فَخَنَأْنَاهُمَا﴾ [التحريم: ١٠]، أي أظهرتا الإسلام وهما كافرتان، فامرأة لوط كانت كافرة هلكت مع قومها، فالآية فيها أن البيت مسلم، لكن ليس فيها أن من في البيت مسلمون.

وعلى ذلك فليس في الآية دليل على ما ذهبوا إليه، بل نقول: إن الآية تدل على أن الإيمان غير الإسلام؛ لأن الله أخرج من كان فيها من المؤمنين وبين أنه لم يسلم أحد في هذه القرية بأكملها - ورسولهم بينهم يدعوه.

ثم من بعد ذلك: أن يعلم بغير شك ولا مرية ولا وقوف أن القرآن كلام الله ووحيه، وتنزيله، فيه معاني توجيده، ومعرفة آياته وصفاته وأسمائه، وهو علم من علمه غير مخلوق، وكيف فُرى، وكيف في اللوح المحفوظ، وفي المصاحف، وفي ألواح الصبيان مرسومًا، أو في حجر منقوشًا، وعلى كل الحالات، وفي كل الجهات فهو كلام الله غير مخلوق.

ومن قال: مخلوق، أو قال: كلام الله، ووقف، أو شك، أو قال بلسانه وأضمرة في نفسه؛ فهو بالله كافر حلال الدم، بريء من الله، والله منه بريء، ومن شك في كُفْرِهِ وَوَقَفَ عَنْ تَكْفِيرِهِ فَهُوَ كَافِرٌ يَقُولُ اللَّهُ - عَزَّجَلْ - ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ (١) فِي لَوْحٍ مَحْفُوظٍ (٢)﴾ [البرج: ٢١، ٢٢] وَقَالَ تَعَالَى: ﴿حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ (٣)﴾ [التوبة: ٦] وَقَوْلُهُ (تعالى): ﴿ذَلِكَ أَمْرُ اللَّهِ أَنْزَلَهُ إِلَيْنَا (٤)﴾ [الطلاق: ٥] فَمَنْ زَعَمَ أَنَّ حَرْفًا وَاحِدًا مِنْهُ مَخْلُوقٌ فَقَدْ كَفَرَ لَا حَالَةَ قَالَايَ فِي ذَلِكَ مِنَ الْقُرْآنِ وَالْحَقِّ عَنْ الْمُصْطَفَى - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَكْثَرُ مِنْ أَنْ تُخَصِّي وَأُظْهَرُ مِنْ أَنْ تُخْفَى (١).

(١) هذا هو القول الحق في القرآن، قول أهل السنة والجماعة، أهل الحديث والأثر، والمخالفون لأهل السنة من أهل البدع في القرآن سبع طوائف ذكرهم شيخ الإسلام ابن تيمية في المنهاج، وابن القيم في الصواعق.

مسألة: الحرف والصوت: قال شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى (١٢/ ٥٧٩): فصل الكلام في «القرآن والكلام» هل هو حرف وصوت أم ليس بحرف وصوت محدث: حدث في حدود المائة الثالثة وانتشر في المائة الرابعة، فإن أبا سعيد بن كلاب ثم أبا الحسن الأشعري ونحوهما لما ناظرُوا المعتزلة في إثبات الصفات وأن القرآن ليس بمخلوق ورأوا أن ذلك لا يتم إلا إذا كان القرآن قديماً وأنه لا يمكن أن يكون قديماً إلا أن يكون معنى قائماً بنفس الله كعلمه، وزادوا أن الله لا يتكلم بصوت ولا لغة لا قديم ولا غير قديم لما رأوه من امتناع قيام أمر حادث به، وخالفوا في ذلك جمهور المسلمين: من أهل الحديث والفقه والكلام والتصوف، وإن تنوعت مآخذهم فإن الآثار شاهدة بأن الله يتكلم بصوت. ولهذا جهّم الإمام أحمد وغيره من أنكر ذلك. قال عبد الله بن أحمد: قلت لأبي: إن أقواماً يقولون: إن الله لا يتكلم بصوت، فقال: هؤلاء جهمية، إنسا يدورون على التعطيل وذكر حديث ابن مسعود وكذلك رواه غير واحد عن أحمد. وكذلك البخاري ترجم في صحيحه باباً في قوله: ﴿حَتَّى إِذَا فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ﴾ بين فيه الحجة على أن الله يتكلم بصوت. وكذلك المصنفون في السنة من أئمة الحديث وهم كثير وكذلك أئمة الصوفية كالحارث المحاسبي وأبي الحسن بن سالم وغيرهما وكذلك الفقهاء من جميع الطوائف: المالكية والشافعية والحنفية والحنبلية المصنفون في أصول الفقه. اهـ.

وقال الشيخ الغنيمان في شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري (٣٠٨/٢): ثبت في الصحيح قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فيناذهبهم بصوت» والنداء لا يكون إلا بصوت، ولا يعرف الناس نداء بدون صوت، فذكر الصوت هنا لتأكيد النداء، وهذا في غاية الصراحة والوضوح في أن الله يتكلم بكلام يسمع منه تعالى، وأن له صوتاً، ولكن صوته لا يشبه أصوات خلقه، ولهذا قال: «يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب» فهذه الصفة تختص بصوته تعالى، وأما أصوات خلقه فيسمعها القريب منها فقط، حسب قوة الصوت وضعفه، وقد كثرت النصوص المثبتة لذلك، منها ما ذكره البخاري - رحمه الله - في هذا الباب، ومنها ما ذكره الله - تعالى - في كتابه في أكثر من عشرة مواضع، بلفظ النداء الذي لا يكون إلا بصوت.

منها قوله تعالى: ﴿وَنَادَيْنَاهُمَا رَجِعَا﴾. وقوله: ﴿وَنَدَيْتُهُ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ وَرَفَعْتُ بِيَمِينِي﴾. وقوله: ﴿وَإِذْ نَادَى رَبُّكَ مُوسَى أَنْ أَنْتَ الْقَوْمُ الظَّالِمِينَ﴾. وقوله سبحانه وتعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَهَا نُورِيَ أَنْ بُورِكَ مَنَ فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا وَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (٨) يُمَوِّسُ إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ (٩) يعني: أن المنادي هو الله العزيز الحكيم.

وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَتَاهَا نُورِيَ مِنْ شَاطِئِ الْوَادِ الْأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ أَنْ يَمْشِيَ إِبْرَاهِيمُ أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ (٣٠)﴾ أي: ناداه تعالى بهذا القول: ﴿يَمْشِيَ إِبْرَاهِيمُ أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾. ومنها: قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ (٦٦)﴾. وقوله في السورة أيضاً: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ (٦٦)﴾. وقوله: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَا أَجَبْتُمُ الْمُرْسَلِينَ (٦٦)﴾.



= وقوله: ﴿يَنَادِيهِمْ أَنْ شَرِكَايَ قَالُوا أَدْنَاكَ مَا مِنَّا مِنْ شَرِيكَ ۖ﴾ (١٧)
وقوله: ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَى ۖ إِذْ نَادَاهُ رَبُّهُ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى ۖ﴾ (١٨).

فهذه عشرة مواضع كلها صريحة في أن الله ينادي، منها ما وقع في الدنيا، ومنها ما سيقع يوم القيامة. وليس مع من ينكر نداء الله، وأنه تعالى يسمع من يشاء من خلقه نداءه، إلا مجرد الوهم والقياس الفاسد، الناتج عن الأفكار المضللة..

قال الخلال: وأخبرنا المروزي: سمعت أبا عبد الله، وقيل له: إن عبد الوهاب قد تكلم، وقال: من زعم أن الله كلم موسى بلا صوت فهو جهمي عدو الله، وعدو للإسلام: فتبسم أبو عبد الله، وقال: ما أحسن هذا، عافاه الله. وقال الخلال في السنة: أخبرنا علي بن عيسى أن حنبلاً حدثهم، قال: إن أبا عبد الله يقول: من زعم أن الله لم يكلم موسى، فقد كفر بالله، وكذب القرآن ورد على رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أمره، يستتاب من هذه المقالة، فإن تاب وإلا ضربت عنقه. قال: وسمعت أبا عبد الله قال: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ۝﴾ فأنثب الكلام لموسى كرامة منه لموسى، ثم قال يؤكد كلامه: ﴿تَكْلِيمًا ۝﴾ (١٩).

قلت لأبي عبد الله: الله - عز وجل - يكلم عبده يوم القيامة؟ قال: نعم، فمن يقضي بين الخلائق إلا الله - عز وجل -؟ يكلم عبده، ويسأله.

الله متكلم لم يزل يأمر بما يشاء، ويحكم، وليس له عدل ولا مثيل، كيف شاء، وأنى شاء. أخبرنا محمد بن علي بن بحر، أن يعقوب بن يحنان حدثهم، أن أبا عبد الله سئل عن زعم أن الله لم يتكلم بصوت، فقال: بلى، تكلم بصوت، وهذه الأحاديث كما جاءت نرويهما، لكل حديث وجه، يريدون أن يموهوا على الناس، من زعم أن الله لم يكلم موسى فهو كافر.

مسألة: اللفظية: وهم الذين يقولون ألفاظنا بالقرآن مخلوقة، أو لفظي بالقرآن مخلوق، وهؤلاء قسم من الجهمية ويقصدون بقولهم ألفاظنا مخلوقة يقصدون باللفظ الملفوظ أي القرآن ويقصدون باللفظ كلمات الالفاظ أو المتكلم وهذه الطائفة نشأت في عصر المتوكل، لما انتهز الجهمية وأخذت نارهم وانكسروا بعدما كانوا أعزة في عصر المأمون والوائق والمعتصم، فلما جاء المتوكل وبدأ يحارب الجهمية فبدعوا يتسترون بهذا القول، فيدل أن يقولوا القرآن مخلوق كما كانوا يصرحون في وقت عزتهم استبدلوا بعبارة لا تثير الناس وهي عبارة ملبسة وتحتمل حقاً وباطلاً، فقالوا: ألفاظنا مخلوقة ويريدون بذلك القرآن. قال الإمام أحمد رحمه الله: «افترقت الجهمية على ثلاث فرق: الذين يقولون: مخلوق، والذين شكوا، والذين قالوا: ألفاظنا بالقرآن مخلوقة». اهـ.

وقال أبو زرعة، وأبو حاتم الرازيان كما في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (١٧٩/١): «من قال لفظي بالقرآن مخلوق، فهو جهمي، أو القرآن بلفظي مخلوق فهو جهمي». اهـ.

وقال حرب بن إسماعيل الكرماني كما في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٣٥٣/٢): «أن الحق والصواب الواضح المستقيم الذي أدركنا عليه أهل العلم: أن من زعم أن ألفاظنا بالقرآن وتلاوتنا مخلوقة، فهو جهمي مبتدع خبيث». اهـ.

قال الإمام ابن بطه كما في بيان المحجة (٣٨٧/١-٣٩٠): «واعلموا - رحمكم الله أن صنفاً من الجهمية اعتقدوا بمكر قلوبهم وخبت آرائهم وقبح أهوائهم أن القرآن مخلوق، فكثروا عن ذلك بدعة اخترعوها تمويهاً وبهجة على العامة؛ ليخفي كفرهم، ويستغضب إلحادهم على من قل علمه وضعفت تحيزته، فقالوا: إن القرآن الذي تكلم الله به وقاله، فهو كلام الله غير مخلوق، وهذا الذي نزلوه ونقرؤهُ بالسنتنا ونكتبه في مصاحفنا ليس هو القرآن الذي هو كلام الله، هذا حكاية لذلك، فما نقرؤهُ نحن حكاية لذلك القرآن بألفاظنا نحن، وألفاظنا به مخلوقة، فدققوا في كفرهم، واحتالوا لإدخال الكفر على العامة بأععض مسلک، وأدق مذهب، وأخفى وجه، فلم يخف ذلك بحمد الله ومنه وحسن توفيقه على جهابذة العلماء والنقاد والعقلاء، حتى بهرجوا ما دلسوا، وكشفوا». اهـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٤٢١/١٢): فقد أنكر بدعة اللفظية الذين يقولون: إن تلاوة القرآن وقراءته واللفظ به مخلوق أئمة زمانهم، جعلوهم من الجهمية وبينوا أن قولهم يقتضي القول بخلق القرآن، وفي كثير من كلامهم تكفيرهم، وكذلك من يقول: إن هذا القرآن ليس هو كلام الله وإنما هو حكاية عنه أو عبارة عنه، أو أنه ليس في المصحف والصدور إلا كما أن الله ورسوله في المصاحف والصدور ونحو ذلك، وهذا محفوظ عن الإمام أحمد، وإسحاق، وأبي عبيد، وأبي مصعب الزهري، وأبي ثور، وأبي الوليد الجارودي، ومحمد بن بشار، ويعقوب بن إبراهيم الدوري، ومحمد بن يحيى بن أبي عمرو العدني، ومحمد بن يحيى الذهلي، ومحمد بن أسلم الطوسي، وعدد كثير لا يحصيه إلا الله من أئمة الإسلام وهداته».

مسألة: الواقعة سموها بذلك لوقوفهم وإسماهم عن إطلاق القول بخلق القرآن أو عدم خلقه. وهم ثلاثة أصناف: ١- صنف وقفوا شكاً ولم يتبين لهم الأمر بزعمهم ويطلق عليهم شكاً، وبعضهم بدع من خالفه. وقد أنكر السلف على هذا

٥- صفات الله تعالى؛

ثُمَّ الْإِيمَانُ بِصِفَاتِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى بِأَنَّ اللَّهَ حَيٌّ نَاطِقٌ سَمِيعٌ بَصِيرٌ يَعْلَمُ الْبُيُوتَ وَأَخْفَى ﴿٧﴾ وَمَا فِي الْأَرْضِ، وَالسَّمَاءِ، وَمَا ظَهَرَ، وَمَا تَحْتَ الْأَرْضِ وَأَنَّهُ حَكِيمٌ عَلِيمٌ غَزِيرٌ قَدِيرٌ وَدُورٌ رُؤُوفٌ رَحِيمٌ. يَسْمَعُ وَيَرَى وَهُوَ بِالْمَنْظَرِ الْأَعْلَى، وَيَقْبِضُ وَيَبْسُطُ، وَيَأْخُذُ وَيُعْطِي، وَهُوَ عَلَى عَرْشِهِ بَاطِنٌ مِنْ خَلْقِهِ يُمِيتُ وَيُحْيِي، وَيُفْقِرُ وَيُغْنِي، وَيَغْضَبُ وَيَرْضَى، وَيَتَكَلَّمُ وَيَضْحَكُ ﴿٨﴾ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ ﴿٩﴾ [البقرة: ٢٥]، ﴿وَمَا نَسْفُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا أَلَا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةَ فِي ظُلْمَتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ ﴿١٠﴾ [الأنعام: ٥٩].

= الصنف أشد النكير، وعدوهم من الجهمية، فهذا إمام أهل السنة الإمام أحمد ابن حنبل يقول وقد سئل عن الواقعة: «من كان منهم يخاصم ويعرف بالكلام فهو جهمي». انظر: السنة لعبد الله بن أحمد ص: ٣٦. ويقول في كتاب السنة له ص: ٥١، ضمن مجموعة شذرات البلاطين: «وهم شر الأصناف وأخبثها، وقد عقد الإمام الدارمي باباً في الاحتجاج عليهم في كتابه الرد على الجهمية ص: ١٠٢-١٠٥، وقد نقل الإمام اللالكائي في (شرح اعتقاد أصول أهل السنة ص: ٣٢١) عن جماعة من أهل العلم كابن الماجشون وغيره أنهم قالوا: من وقف في القرآن بالشك فهو كافر.

٢- وصنف: سكتوا عن الحوض في ذلك مع اعتقادهم بأن القرآن كلام الله غير مخلوق تورعاً، ورأوا أن من كان قبلهم من السلف لم يتكلموا في ذلك. ومثل هؤلاء يقول الإمام أحمد وقد سئل هل لهم رخصة أن يقول الرجل: كلام الله ثم يسكت فقال: ولم يسكت؟ لولا ما وقع فيه الناس كان يسعه السكوت لكن حيث تكلموا فيما تكلموا لأي شيء لا يتكلمون. انظر: مسائل أحمد لأبي داود ٢٦٤، فكان الأولي أن يبينوا للناس ولا سيما إذا كانوا من أهل العلم والحديث؛ لأن الناس بهم يقتدون واليهيم ينظرون.

٣- وصنف جاهل: «وهذا عليه أن يسأل ليتعلم»، ويجمع كل هذه الأصناف ما رواه عبد الله بن أحمد في كتاب السنة ص: ٣٦: «سمعت أبي سئل عن الواقعة فقال أبي: «من كان منهم يخاصم ويعرف بالكلام فهو جهمي، ومن لم يكن يعرف بالكلام يجانب حتى يرجع، ومن لم يكن له علم يسأل حتى يتعلم».

(١) من المعلوم أنه قد ورد في القرآن الكريم آيات قرآنية تثبت صفات الله تعالى، وكذا في الأحاديث النبوية الصحيحة، كصفة القدرة، والعلم والإرادة، وغيرها وكل اسم من أسمائه تعالى يدل على صفة من صفاته، وقد كان الصحابة ومن أتى بعدهم يعتقدون هذه الصفات من غير أن يسألوا عن كنهها أو كيفيتها، ودليل ذلك: أنه لم يرد من طريق صحيح ولا سقيم عن أحد من الصحابة على اختلاف طبقاتهم وكثرة عددهم أنهم سألوا الرسول - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عن معنى شيء مما وصف الرب به نفسه في كتابه، وعلى لسان نبيه - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بل كلهم فهموا معنى ذلك وسكتوا. وأما حديث أبي رزين عنه عن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أنه قال: «ضحك ربنا من قنوط عباده، وقرب غيره، قال: قلت: يا رسول الله أو يضحك الرب عَرَجِيْلًا؟ قال: نعم، قال: لن نعدم من رب يضحك خيراً» فليس سؤال عن معنى الصفة بل سؤال عن ثبوت الصفة، لذا لما تأكد من ثبوتها قال: (لن نعدم من رب يضحك خيراً) وهي جملة تؤكد أنه فهم معناها الذي يفهمه أي عربي على السليقة مع رسوخ هذه الآية في قلوبهم «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ» ﴿١١﴾ [الشورى: ١١] وقد سئل أبو عمر الزاهد غلام تغلب - الذي ألف كتاباً في غريب مسند الإمام أحمد كما في تاريخ بغداد (٢/ ٣٥٨) عن معنى الضحك في هذا الحديث، فقال: الحديث معروف، وروايته سنة، والاعتراض بالطعن عليه بدعة، وتفسير الضحك تكلف والحاد.

يريد أبو عمر بذلك أن معنى الضحك في الحديث واضح، لا خفاء به، فمن ترك المعنى المتبادر، والمفهوم الظاهر منه، ولجأ إلى تفسيره بما لا يلائم الظاهر فقد تكلف في التأويل وألحد في صفة من صفات الله تعالى.

فإذا كان السلف لم يبحثوا في الصفات ولم يقولوا فيها شيئاً، فكيف نشأت هذه المشكلة؟

إن أول من تكلم في الصفات في الإسلام الجعد بن درهم فإنه نفاها وقال بخلق القرآن، ومن الجعد أخذ الجهم بن صفوان هذه المقالة ونشرها في خراسان. وقد أنكر المسلمون هذا القول، ونظروا إليه كبدعة، فضللوا الجهمية، وحذروا الناس منهم، ودموا من جالسهم وكتبوا في الرد عليهم، ثم إن المعتزلة لما ظهروا أخذوا من جملة ما أخذوه من الجهمية القول بنفي الصفات على اختلاف بينهم في طريقة نفيها. ثم إن الأشاعرة، وكذا الماتريدية لما ظهروا أخذوا من جملة ما أخذوه من الجهمية والمعتزلة القول بنفي الصفات ماعدا الصفات السبع عند الأشاعرة، والصفات الثمان عند الماتريدية.

وأما قول أهل السنة في الصفات، فمعلوم كما تقدم قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - في مجموع الفتاوى (٦/ ٧): «فذهب السلف - رضوان الله عليهم - إثبات الصفات وإجراؤها على ظاهرها ونفي الكيفية عنها؛ لأن الكلام في الصفات

٦- رُؤْيَا اللَّهِ تَعَالَى:

وَيُعْلَمُ بَعْدَ ذَلِكَ: أَنَّهُ يَتَجَلَّى لِعِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؛ فَيَرَوْنَهُ وَيَرَاهُمْ وَيُكَلِّمُهُمْ وَيُكَلِّمُونَهُ، وَتُسَلِّمُ عَلَيْهِمْ، وَيُصْحَكُ إِلَيْهِمْ، لَا يَضَامُونَ فِي ذَلِكَ، وَلَا يَرْتَابُونَ وَلَا يَشْكُونَ، فَمَنْ كَذَّبَ بِهَذَا أَوْ رَدَّهُ أَوْ شَكَّ فِيهِ، أَوْ طَعَنَ عَلَى رِوَايَةٍ، فَقَدْ أَعْظَمَ الْفِرْيَةَ عَلَى اللَّهِ - عَزَّجَلْ - وَقَدْ بَرَّئَ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنْهُ تَرِيَانٍ كَذَلِكَ قَالَتْ الْعُلَمَاءُ، وَحَلَفَ عَلَيْهِ بَعْضُهُمْ^(١).

قال تعالى: ﴿اعلموا أن الله لا يهدي القوم الظالمين﴾ (١)

= فرع عن الكلام في الذات، وإثبات الذات إثبات وجود لا إثبات كيفية، وكذلك إثبات الصفات، وعلى هذا مضى السلف^(١). هـ وقال في موضع آخر مجموع الفتاوى (٣/ ٣ - ٤): فالأصل في هذا الباب أن يوصف الله بما وصف به نفسه وبما وصفه به رسوله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - نفياً وإثباتاً، فيثبت لله ما أثبتته لنفسه وينفي عنه ما نفاه عن نفسه، ثم قال: وقد علم أن طريقة سلف الأمة وأئمتها إثبات ما أثبتته من الصفات من غير تكيف ولا تمثيل، ومن غير تحريف ولا تعطيل، وكذلك ينفون عنه ما نفاه عن نفسه مع إثبات ما أثبتته من الصفات من غير الحاد لا في أسائه ولا في آياته، فإن الله تعالى ذم الذين يلحدون في أسائه وآياته كما قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَمْعَلُونَ﴾ (٢)، وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي آيَاتِنَا لَا يَحْكُمُونَنَا وَلَكِنَّا نَقُولُ فِي النَّارِ خَيْرًا مِّنْ بَاقِي الْأَيَّامِ الْقِيَمَةِ أَعْمَلُوا مَا تَشَاءُوا إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ (٣)، الآية فطريقتهم تتضمن إثبات الأسماء والصفات مع نفي مماثلة المخلوقات إثباتاً بلا تشبيه، وتنزيهاً بلا تعطيل كما قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (٤)، ففي قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ رد للتشبيه والتمثيل، وفي قوله تعالى: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (٥) رد للإلحاد والتعطيل. هذا موجز رأي أهل السنة والجماعة في الصفات. والله أعلم.

(١) اعلم رحماني الله وإياك أنه قد انعقد إجماع أهل السنة والجماعة - رحمهم الله تعالى - على أنه جل وعلا يرى رؤية حقيقية في الآخرة على ما يريده جل وعلا من كيفيتها، فالرؤية في الآخرة من المسائل المتفق عليها ومستند هذا الإجماع القرآن والسنة، قال تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا لَأُحْسِنَنَّ وَرِثَةً﴾ (٦) وقد ورد في تفسيرها أنها رؤية الله تبارك وتعالى، وقال تعالى: ﴿وَيُجَوِّدُونَ نَاصِرَةً﴾ (٧) إِلَى رَبِّهَا نَاطِقَةً (٨) وقد تواترت أدلة السنة في ذلك، فالأدلة في إثبات الرؤية محكمة متواترة قطعية الدلالة قطعية الثبوت، لا ينافر فيها أحد من أهل السنة، ولكن أبي ذلك أهل البدع والضلال، وردوه وحاربوه، ووصفوا من أثبتته بأنه مجسم حشوي، ولم يأبهوا بتلك الأدلة المتواترة، ولم ينظروا فيها، بل حرقوها وأخرجوها عن دلائلها الصحيحة، وحملوها من المعاني الباطلة الغريبة عن لسان العرب، وكل ذلك بسبب شبهة وقعت لهم وهي أنه يلزم من إثبات الرؤية أن يكون الله في جهة، والله عندهم ليس في جهة، وهو عندهم لا داخل العالم ولا خارجه، ولا فوق ولا تحت، ولا يسنة ولا يسرة، ليس في جهة، وهذا معناه أنه معدوم، تعالى الله عما يقولون، فنفاؤ الرؤية من أجل هذا الرأي الباطل، وأيضاً يحتجون بالدلالة المتشابهة في قوله تعالى: ﴿لَنُتَرِّبَنِي﴾ وقوله تعالى: ﴿لَا تُذَرِكُهُمُ الْآبُصَرُ﴾ ففهموا من هاتين الآيتين بأنه تعالى لا يمكن أن يرى، فجعلوا تلك الدلالة المتشابهة هي الأصل، وحققوا الاعتماد، وأما الأدلة المتواترة في إثبات الرؤية فحقها التحريف والتعطيل والجحد والإنكار، فأدى بهم ذلك إلى إنكار رؤية الرب جل وعلا يوم القيامة، فانظر كيف وصلت بهم الحال إلى تعطيل عشرات النصوص المتواترة بسبب تقديم المحتمل المتشابه على الدلالة المحكمة القطعية، وأما أهل السنة فإنهم قد اعتمدوا على المحكم وردوا المتشابه إلى المحكم فانفقت الأدلة وتآلفت، وقال أهل السنة: - إن نفي الرؤية في قوله ﴿لَنُتَرِّبَنِي﴾ إنما هو نفي لها في الدنيا فقط، ونحن نقول بذلك فالله تعالى لا يرى ولن يرى في الدنيا، والخلاف الآن إنما هو في الرؤية يوم القيامة، وأما قوله تعالى: ﴿لَا تُذَرِكُهُمُ الْآبُصَرُ﴾ فإنه ليس نفي للرؤية، وإنما هو نفي للإدراك فقط، فالأعين إذا رأت ربها تعالى يوم القيامة، فإنها لا تحيط به رؤية، فالرؤية شيء والإدراك شيء آخر، فأنت ترى السماء لكن هل تحيط برؤيتها كلها؟ وأنت ترى الأرض لكن هل تحيط برؤيتها كلها؟ بالطبع: - لا فالسما ترى ولا يحاط بها، والأرض ترى ولا يحاط بها، فالله تعالى يرى في الآخرة ولا يحاط به فقوله تعالى: ﴿لَا تُذَرِكُهُمُ الْآبُصَرُ﴾ إنما هو نفي للإدراك وليس نفياً للرؤية، بل إن نفي الإدراك يتضمن إثبات الرؤية، ولو تدبرت ذلك لرأيت به صريحاً، والمراد: - أن أهل البدع قدموا دلالة المتشابه على المحكم، فوقعوا في رد الأدلة الصحيحة المتواترة القطعية، وأما أهل السنة فإنهم قدموا المحكم على المحتمل، فاتزن قولهم، وصار وسطاً بين طرفين وهدى بين ضلالتين، ذلك؛ لأن الصوفية الغلاة يعتقدون أن الله تعالى يرى في الدنيا رؤية حقيقية فضلاً عن رؤيته في الآخرة، بينما ذهب أهل البدع من المعتزلة والجهمية والأشاعرة ومن نحا نحوهم إلى أنه - جل وعلا - لا يرى لا في الدنيا ولا في الآخرة، وأما أهل الحق فإنهم توسطوا بين المذهبين فقالوا: إنه - جل وعلا - لا يرى في الدنيا، وإنما يرى في الآخرة، فالحق معهم، ولا يخرج البتة عنهم، ونحن نقول بما قالوا: والله ربنا يتولانا وإياك لما فيه

٧- الْقَضَاءُ وَالْقَدَرُ:

ثُمَّ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ الْإِيمَانُ بِالْقَدَرِ خَيْرٌ وَشَرُّهُ ^(١) وَحُلُوهُ وَمُرُّهُ وَقَلِيلُهُ وكثيره، مَقْدُورٌ وَأَقْعٌ مِنَ اللَّهِ -

= صلاح الدين والدنيا.

(١) مذهب أهل الحق أهل السنة والجماعة أن كل المحدثات فعل الله تعالى وخلقه، سواء خيرها وشرها، رقد أخرج الإمام مسلم (٧٧١) حديث عن علي بن أبي طالب - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عن رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أنه كان إذا قام إلى الصلاة قال: «وجهي للذي فطر..» وفيه «والخير كله في يديك والشر ليس إليك» قال الإمام النووي رحمه الله على الحديث: «والخير كله في يديك والشر ليس إليك» قال الخطابي وغيره فيه الإرشاد إلى الأدب في الشناء على الله تعالى ومدحه بأن تضاف إليه محاسن الأمور دون مساوئها على جهة الأدب، وأما قوله: «والشر ليس إليك» فله معنى؛ لأن مذهب أهل الحق أن كل المحدثات فعل الله تعالى وخلقه، سواء خيرها وشرها، ووجه هذا الحديث، خمسة أقوال:

أحدها: معناه لا يتقرب به إليك، قاله الخليل بن أحمد والنضر بن شميل وإسحاق بن راهويه، ويحيى بن معين، وأبو بكر بن خزيمة، والأزهري وغيرهم.

والثاني: حكاه الشيخ أبو حامد عن المزني وقاله غيره أيضاً؛ معناه لا يضاف إليك على انفراده، لا يقال يا خالق القردة والخنازير، ويا رب الشر، ونحو هذا، وإن كان خالق كل شيء، ورب كل شيء، وحينئذ يدخل الشر في العموم.

والثالث: معناه والشر لا يصعد إليك، إنما يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح.

والرابع: معناه والشر ليس شراً بالنسبة إليك، فإنك خلقتة بحكمة بالغة، وإنما هو شر بالنسبة إلى المخلوقين.

والخامس: حكاه الخطابي أنه كقولك فلان إلى بني فلان إذا كان عداؤه فيهم أو صفوه إليهم.

والقول الرابع هو القول الحق؛ لأن الله سبحانه وتعالى منزّه عن الشر، ولا يفعل إلا الخير، والقدر من حيث نسبته إلى الله لا شر فيه بوجه من الوجوه؛ فإنه علم الله، وكتابتُهُ، ومشيتُهُ، وخلقه، وذلك خير محض، وكمال من كل وجه، فالشر ليس إلى الرب بوجه من الوجوه، لا في ذاته، ولا في أسائه ولا صفاته، ولا في أفعاله.

ولو فَعَلَ الشر سبحانه لاشتق له منه اسم، ولم تكن أساؤه كلها حسنى، ولعاد إليه من الشر حكمٌ تعالى وتقدس. وإنما الشر يدخل في مخلوقاته، ومفعولاته، فالشر في المقضي، لا في القضاء، ويكون شراً بالنسبة إلى محل، وخيراً بالنسبة إلى محل آخر، وقد يكون خيراً بالنسبة إلى المحل القائم به من وجه، كما هو شر من وجه آخر، بل هو الغالب، وهذا كالتقصاص، وإقامة الحدود، وقتل الكفار؛ فإنه شرٌ بالنسبة إليهم لا من كل وجه، بل من وجه دون وجه، وخير بالنسبة إلى غيرهم لما فيه من مصلحة الزجر، والنكال، ودفع الناس بعضهم ببعض.

وكذلك الأمراض وإن كانت شروراً من وجه فهي خيرٌ من وجوه عديدة.

والحاصل أن الشر لا يُنسب إلى الله - تعالى - ولهذا ثبت في صحيح مسلم أن النبي «كان يثني على ربه بتزييه عن الشر بدعاء الاستفتاح في قوله: «لبيك وسعديك، والخير كله في يديك، والشر ليس إليك، أنا بك وإليك، تباركت وتعاليت».

قال الإمام الصابوني في عقيدة السلف وأصحاب الحديث (ص ٢٨٥) في معنى هذا الحديث: ومعناه والله أعلم والشر ليس مما يُضاف إلى الله إفراداً أو قصداً حتى يُقال: يا خالق الشر، ويا مقدر الشر وإن كان الخالق والمقدر لهما جميعاً؛ لذلك أضاف الخضر عَلَيْهِ السَّلَامُ إرادة العيب إلى نفسه فقال فيما أخبر الله عنه في قوله: ﴿أَمَّا السَّيْفَةُ فَكَانَتْ لِمَسْكَيْنٍ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ فَأَرْدَتْ أَنْ أُغِيَّبَا﴾ [الكهف: ٧٩]. ولما ذكر الخير والبر والرحمة أضاف إرادتها إلى الله عَزَّ وَجَلَّ فقال: ﴿فَأَرَادَ رَبُّكَ أَنْ يَبْلُغَا أَشُدَّهُمَا وَيَسْتَخْرِجَا كَنْزَهُمَا رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ﴾ [الكهف: ٨٢].

ولذلك قال مخبراً عن إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ أنه قال: ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾ (الشعراء: ٨٠). فأضاف المرض إلى نفسه، والشفاء إلى ربه، وإن كان الجميع منه.

وقال ابن القيم في شفاء العليل (ص ٣٦٤-٣٦٥) تعليقاً على هذا الحديث: فتبارك وتعالى عن نسبة الشر إليه، بل كل ما نسب إليه فهو خير، والشر إنما صار شراً؛ لانقطاع نسبته وإضافته إليه؛ فلو أضيف إليه لم يكن شراً، وهو سبحانه خالق الخير والشر، فالشر في بعض مخلوقاته، لا في خلقه وفعله.

وخلقه، وفعله، وقضاؤه، وقدره خيرٌ كله؛ ولهذا تنزه سبحانه عن الظلم، الذي حقيقته وضع الشيء في غير موضعه، فلا يضع الأشياء إلا في مواضعها اللائقة بها، وذلك خير كله، والشر وضع الشيء في غير محله، فإذا وُضِعَ في محله لم يكن شراً، فَعَلِمَ أن الشر ليس إليه، وأسماؤه الحسنى تشهد بذلك.

وقال أيضاً: فأسماؤه الحسنى تمنع نسبة الشر، والسوء، والظلم إليه، مع أنه سبحانه الخالق لكل شيء؛ فهو الخالق للعباد، وأعماهم،



الشَّرْحُ وَالْإِبَانَةُ

عَزَّجَل - عَلَى الْعِبَادِ، فِي الْوَقْتِ الَّذِي أَرَادَ أَنْ يَقَعَ، لَا يَتَقَدَّمُ الْوَقْتُ، وَلَا يَتَأَخَّرُ، عَلَى مَا سَبَقَ بِذَلِكَ عِلْمُ اللَّهِ، وَأَنْ مَا أَصَابَ الْعَبْدَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَهُ، وَمَا أَخْطَأَهُ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَهُ، وَمَا تَقَدَّمَ لَمْ يَكُنْ لِيَتَأَخَّرَ، وَمَا تَأَخَّرَ لَمْ يَكُنْ لِيَتَقَدَّمَ.

وَفِي هَذَا مِنْ صِحَّةِ الدَّلَالِ وَثُبُوتِ الْحُجَّةِ فِي جَمِيعِ الْقُرْآنِ وَأَخْبَارِ الْمُصْطَفَى - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مَا لَا يُمَكِّنُ رَفْعَهُ وَلَا يَقْدِرُ عَلَى رَدِّهِ إِلَّا بِالْإِفْتِرَاءِ عَلَى اللَّهِ - عَزَّجَل - وَمُنَازَعَتِهِ فِي قُدْرِهِ. وَإِلَى مَا وَصَفْنَاهُ دَعَتِ الرُّسُلُ وَأُنْزِلَتْ الْكُتُبُ وَعَلَيْهِ اتَّفَقَ أَهْلُ التَّوْحِيدِ مِمَّنْ أَقَرَّ لِلَّهِ بِالرُّبُوبِيَّةِ وَعَلَى نَفْسِهِ بِالْعُبُودِيَّةِ مِنْ مَلِكٍ مُقَرَّبٍ وَنَبِيِّ مُرْسَلٍ مُنْذُ كَانَ الْخَلْقُ إِلَى انْقِضَائِهِ مُجْمِعُونَ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ كَانَ وَلَا شَيْءٌ يَكُونُ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَا أَرَادَهُ اللَّهُ - عَزَّجَل - وَشَاءَهُ وَقَضَاهُ، وَالْخَلْقُ كُلُّهُمْ أَضْعَفُ فِي قُوَّتِهِمْ، وَأَعْجَزُ فِي أَنْفُسِهِمْ، مِنْ أَنْ يُحَدِّثُوا فِي سُلْطَانِ اللَّهِ - عَزَّجَل - شَيْئًا يُخَالِفُونَ فِيهِ مُرَادَهُ وَيَغْلِبُونَ مَشِيتَتَهُ وَيَرُدُّونَ قَضَاءَهُ.

فَالْإِيمَانُ بِهَذَا حَقٌّ لَا رَيْبَ، قَرِيبَةٌ مِنَ اللَّهِ - عَزَّجَل - عَلَى خَلْقِهِ، فَمَنْ خَالَفَ ذَلِكَ أَوْ خَرَجَ عَنْهُ أَوْ طَعَنَ فِيهِ، وَلَمْ يُثَبِّتِ الْمَقَادِيرَ لِلَّهِ - عَزَّجَل - وَيُضِفْهَا وَيُضِفِ الْمَشِيتَةَ إِلَيْهِ؛ فَهُوَ أَوَّلُ الزَّنْدَقَةِ؛ لِأَنَّهُ جَاءَتْ الْأَخْبَارُ أَنَّ الْقَدَرَ أَبُو جَادَ الزَّنْدَقَةِ^(١).

= وحركاتهم، وأقوالهم، والعبد إذا فعل القبيح المنعَى عنه، كان قد فعل الشرَّ والسوء. والربُّ سبحانه هو الذي جعله فاعلاً لذلك، وهذا الجعل منه عدلٌ وحكمة، وصوابٌ، فجعله فاعلاً خيراً، والمفعول شرٌّ قبيح؛ فهو - سبحانه - بهذا الجعل قد وضع الشيء في موضعه؛ لما له في ذلك من الحكمة البالغة التي يحمدها عليها، فهو خير وحكمة، ومصلحة، وإن كان وقوعه من العبد عيباً، ونقصاً، وشرّاً.

والحاصل أن الله تعالى لا ينسب إليه الشر؛ لأنه إن أريد بالشر وضع الشيء في غير موضعه - فهو الظلم، ومقابله العدل، والله منزّه عن الظلم.

وإن أريد به الأذى اللاحق بالمحل بسبب ذنب ارتكبه - فإيجاد الله للعقوبة على ذنب لا يُعدُّ شرّاً له؛ بل ذلك عدلٌ منه تعالى. وإن أريد به عدم الخير، وأسبابه الموصلة إليه فالعَدَمُ ليس فعلاً حتى ينسب إلى الله، وليس للعبد على الله أن يوفقه، فهذا فضل الله يؤتیه من يشاء، ومنع الفضل ليس بظلم ولا شر.

ثم إن على العبد إذا عرف ما يضره وينفعه أن يَدُلَّ اللَّهُ - عَزَّجَل - حتى يعينه على فعل ما ينفعه، ولا يقول: أنا لا أفعل حتى يخلق الله في الفعل، كما أنه لو هجم عليه عدو أو سبَّ فإنه يهرب ويفر ولا يقول: سأنتظر حتى يخلق الله في الحرب. ومن هنا يتبين لنا أن الشر لا ينسب إلى الله عَزَّجَل.

وقال في حادي الأرواح (ص ٢٦٤): الوجه الثالث عشر: وهو قول أعلم خلقه به وأعرفهم بأسمائه وصفاته «والشر ليس إليك» ولم يقف على المعنى المقصود من قال: الشر لا يتقرب به إليك بل الشر لا يضاف إليه سبحانه بوجه لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله ولا في أسائه فإن ذاته لها الكمال المطلق من جميع الوجوه وصفاته كلها صفات كمال، ويحمد عليها ويشئى عليه بها وأفعاله كلها خير ورحمة وعدل وحكمة لا شر فيها بوجه ما وأسمائه كلها حسنى فكيف يضاف الشر إليه بل الشر في مفعولاته ومخلوقاته، وهو منفصل عنه إذ فعله غير مفعول ففعله خير كله، وأما المخلوق المفعول ففيه الخير والشر وإذا كان الشر مخلوقاً منفصلاً غير قائم بالرب سبحانه فهو لا يضاف إليه وهو لم يقل أنت لا تخلق الشر حتى يطلب تأويل قوله وإنما نفى إضافته إليه وصفاً وفعلاً واسماً وإذا عرف هذا فالشر ليس إلا الذنوب وموجباتها وأما الآخر فهو الإيمان والطاعات وموجباتها والإيمان والطاعات متعلقة به سبحانه ولأجلها خلق الله خلقه وأرسل رسله وأنزل كتبه وهي ثناء على الرب تبارك وتعالى وإجلاله وتعظيمه وعبرديته وهذه لها آثار تطلبها وتقتضيها فتدوم آثارها بدوام متعلقها وأما الشرور فليس مقصودة لذاتها ولا هي الغاية التي خلق لها الخلق فهي مفعولات قدرت لأمر محبوب وجعلت وسيلة إليه فإذا حصل ما قدرت له اضمحلت وتلاشت وعاد الأمر إلى الخير المحض.

(١) أي أن أول الطرق لتعلم الزندقة والكفر هو الخوض في القدر، كما أن أول طرق تعلم اللغة، تعلم الحروف الأبجدية - أجمد هوز -



[٢٣٨] وَقَالَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «لُعِنَتِ الْقَدَرَةُ عَلَى لِسَانِ سَعِيدِ بْنِ نُبَيْيَا وَأَنَا آخِرُهُمْ»^(١).
[٢٣٩] وَقَالَ : «كَتَبَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - عَلَى كُلِّ نَفْسٍ حَظَّهَا مِنَ الزَّانِ»^(٢).

= وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى أنَّ نفي الحكمة هو أصل حجة الفلاسفة على نفي الصانع، فقال في بيان تلبيس الجهمية (٤٧٩/١-٤٨٠) : «هذه الحجة لما كان أصلها هو البحث عن حكمة الإرادة، ولم فعل ما فعل؛ وهي مسألة القدر، ظهر بها ما كان السلف يقولونه: إن الكلام في القدر هو أبو جاد الزندقة. وعلم بذلك حكمة نهيهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لما رآهم يتنازعون في القدر عن مثل ما هلك به الأمم، قال لهم: بهذا هلكت الأمم قبلكم أن تضربوا كتاب الله بعضه ببعض. وعن هذا نشأ مذهب المجوس القدرية، مجوس هذه الأمة، حيث خاضوا في التعديل والتجوير بما هو من فروع هذه الحجة، كما أن التجهم من فروع تلك الحجة».

(١) أخرجه الأجرى في الشريعة (٣٠٨)، وابن بطة في الإبانة الكبرى (ص ٧٦٨)، وابن الجوزي في العلل المتناهية (١٥٦/١) وقال: هذا حديث لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه، ورمز السيوطي لضعفه في الجامع الصغير (٧٢٨٥)، ونقل المناوي في الفيض (٢٦٧/٥): تضعيف ابن المديني له، وقال: أورده الذهبي من عدة طرق ثم قال: هذه أحاديث لا تثبت لضعف روايتها، وكذا قال العراقي في ذيل الميزان (١١٦/١)، والحديث جاء من عدة طرق أخرى عن بعض الصحابة ولكن كل طريقه ضعيفة وانظر تفصيل ذلك في الضعيفة للعلامة الألباني (٥٥٨١).

(٢) أخرجه بنحو البخاري (٦٤٣، ٦٦١٢)، ومسلم (٢٦٥٧).

مسألة: الإيمان بالقضاء والقدر الركن السادس من أركان الإيمان ولا يصح الإيمان إلا به .
والقضاء لغة: الحكم والفصل .

وشرعا: هو ما قضى به الله سبحانه وتعالى في خلقه من إيجاد أو إعدام أو تغيير
والقدر: مصدر قدرت الشيء أقدره إذا أحطت بمقداره .

والقدر في الشرع: هو ما قدره الله تعالى في الأزل، أن يكون في خلقه بناء على علمه السابق بذلك .

الفرق بين القضاء والقدر: ذكر العلماء في التفريق بين القضاء والقدر . أن القدر: هو تقدير لشيء قبل قضائه . والقضاء هو الفراغ من الشيء، ومن الشواهد التي ذكرها أبو حاتم للتفريق بين القضاء والقدر أن القدر منزلة تقدير الخياط للثوب فهو قبل أن يفصله بقدره فيزيد وينقص فإذا فصله فقد قضاء وفرغ منه وفاته التقدير . وعلى هذا يكون القدر سابقا للقضاء . قال ابن الأثير: (فالقضاء والقدر أمران متلازمان لا ينفك أحدهما عن الآخر؛ لأن أحدهما بمنزلة الأساس وهو القدر، والآخر بمنزلة البناء وهو القضاء فمن رام الفصل بينهما فقد رام هدم البناء ونقضه) .

والقضاء والقدر إذا اجتمعا في الذكر افترقا في المعنى فأصبح لكل منهما معنى يخصه، وإذا افترقا في الذكر دخل أحدهما في معنى الآخر . ذكر ذلك بعض أهل العلم .

الأدلة على إثبات القدر: الإيمان بالقدر ركن من أركان الإيمان وقد دلت الأدلة من الكتاب والسنة على إثباته وتقديره .

فمن الكتاب قول الله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القدر: ١٩]، وقوله تعالى: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَقْدُورًا﴾ [الأحزاب: ٣٨]، وقوله تعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ بِقَدَرٍ مُقَدَّرٍ﴾ [الفرقان: ٢] .

وأما السنة فقد دلت كذلك على إثبات القدر في أحاديث كثيرة منها حديث جبريل وسؤاله للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن أركان الإيمان فذكر منها: «الإيمان بالقدر خيره وشره» وقدم تقدم الحديث بنصه في مبحث الملائكة . وروى مسلم في صحيحه عن عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: سمعت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: «كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بمئتين ألف سنة وقال: وكان عرشه على الماء» .

والإيمان بالقدر محل إجماع الأمة من الصحابة ومن بعدهم . أخرج مسلم في صحيحه عن طاوس أنه قال: (أدركت ناساً من أصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقولون كل شيء بقدر) . قال: وسمعت عبد الله ابن عمر يقول: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كل شيء بقدر حتى العجز والكيس أو الكيس والعجز»، والكيس: ضد العجز وهو النشاط والحذق بالأمور . قال الإمام النووي: اظهرت الأدلة القطعية من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة وأهل الحل والعقد من السلف والخلف على إثبات قدر الله سبحانه وتعالى» .

وللقدر أربع مراتب دلت عليها النصوص وقررها أهل العلم، وهي:

المرتبة الأولى: علم الله بكل شيء من الموجودات والمعدومات والممكنات والمستحيلات وإحاطته بذلك علماً، فعلم ما كان وما يكون وما لم يكن لو كان كيف يكون، وقد دلَّ على ذلك قوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ أَنْتُمْ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرُونَ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ

= علمًا ﴿١٢﴾ [الطلاق: ١٢].

وفي «الصحيحين» من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: «سئل النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن أولاد المشركين فقال: «اللَّهُ أعلم بما كانوا عاملين»».

المرتبة الثانية: كتابة الله تعالى لكل شيء مما هو كائن إلى قيام الساعة. قال تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَبْلُغُ مَا فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحج: ٧٠]. وقال تعالى: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ﴾ [يس: ١٢]. ومن السنة حديث عبد الله بن عمرو بن العاص المتقدم في كتابة الله مقادير الخلائق قبل خلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة.

المرتبة الثالثة: المشيئة فإن ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن. قال تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]. وقال تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٩]. وأخرج الشيخان من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «لا يقول أحدكم اللهم اغفر لي إن شئت! اللهم ارحمني إن شئت! ليعزم في الدعاء فإن الله صانع ما شاء لا مكره له».

المرتبة الرابعة: خلق الله تعالى للأشياء وإيجادها وقدرته الكاملة على ذلك فهو سبحانه خالق لكل عامل وعمله وكل متحرك وحركته وكل ساكن وسكونه. قال تعالى: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾ [الزمر: ٦٢]. وقال تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦]. وروى البخاري في صحيحه من حديث عمران بن حصين عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كان الله ولم يكن شيء غيره وكان عرشه على الماء وكتب في الذكر كل شيء وخلق السماوات والأرض». فيجب الإيمان بهذه المراتب الأربع؛ لتحقيق الإيمان بالقدر، ومن أنكر شيئاً منها لم يحقق الإيمان بالقدر.

(شبهة) ضل فريق آخر في باب القدر فقالوا: إذا كان الله عالماً بكل شيء نفعله، وعالماً بصيرنا إلى الجنة أو النار، وكان هو الخالق لأفعالنا، فلماذا نعمل وننصب؟ ولماذا لا نترك الأقدار تجري في أعينها، وسيأتينا ما قدر لنا شئنا أم أبينا.

وقد تعمقت هذه الضلالة عند طوائف من العباد والزهاد وأهل التصوف، ولم تقله طائفة واحدة بعينها من طوائف أهل المقالات، وكان ولا يزال هذا القول على ألسنة كثير من جهال المسلمين وأهل الزيغ والزندقة. وهذا الفريق يؤمن بالقدر، وأن الله عالم بكل شيء، وخالق لكل شيء، ومريد لجميع الكائنات، ولكنهم زعموا أن كل ما خلقه الله وشاء فقد رضىه وأحبه، وزعموا أنه لا حاجة بالعباد إلى العمل والأخذ بالأسباب، فما قدر لهم سيأتهم، وزعموا أن العباد مجبورون على أفعالهم، فالإنسان عندهم ليس له قدرة تؤثر في الفعل، بل هو مع القدر كالريشة في مهب الريح، وكالساقد من قمة جبل شامخ إلى واد بعيد غوره، سحيق قعره، لا يملك وهو يتردى فيه من أمره شيئاً. لقد ترك هؤلاء العمل احتجاجاً بالقدر قبل وقوعه، واحتجوا بالقدر على ما يقع منهم من أعمال مخالفة للشرع، ووصل بهم الحال إلى عدم التفريق بين الكفر والإيمان، وأهل الهدى والضلال؛ لأن جميع ذلك خلق الله، فلم التفريق؟ إن هذه العقيدة المنحرفة أضلت عقولاً كثيرة وانحرف مسارها عن جادة الحق والصواب، فاضطربت عندها موازين العدل والحق، وعطلت هذه العقيدة المنحرفة طاقات هائلة في العالم الإسلامي، أفعدتها عن العمل، بل جعلت أفعالها لمصلحة أعداء الإسلام في بعض الأحيان. لقد كان من آثار هذه العقيدة الزعم بأن الله أحب الكفر والشرك والقتل والزنا والسرقة وعقوق الوالدين وغير ذلك من الذنوب والمعاصي؛ لأنهم يزعمون أن كل شيء خلقه الله وأوجده فهو يحبه ويرضاه. ومن آثارها أن أصحابها تركوا الأعمال الصالحة الحسنة التي توصلهم إلى الجنة وتنجيهم من النار، وأرتكبوا كثيراً من الموبقات بدعوى أن القدر آت، وكل ما قدر للعبد سيصيبه، فلماذا العمل والتعب والنصب. لقد ترك هؤلاء الأخذ بالأسباب، فتركوا الصلاة والصيام، كما تركوا الدعاء والاستعانة بالله والتوكل عليه؛ لأنه لا فائدة منها، فالذي يريد الله ماض قادم لا ينفع معه دعاء ولا عمل. ورضي كثير من هؤلاء بظلم الظالمين وإفساد المفسدين؛ لأن ما يفعله قدر الله وإرادته. وتركوا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولم يهتموا بإقامة الحدود والقصاص؛ لأن ما وقع من المفاسد والجرائم مقدر لا بد منه. وقد عرض شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - لهذا الفريق ومعتقداته وحاله في مواضع من كتبه، فقال: الذين اعترفوا بالقضاء والقدر، وزعموا أن ذلك يوافق الأمر والنهي، فهؤلاء يؤول أمرهم إلى تعطيل الشرائع والأمر والنهي، مع الاعتراف بالربوبية العامة لكل مخلوق، وأنه ما من دابة إلا ربي أخذ بناصيتها، وهذا هو الذي يُبتلى به كثيراً - إما اعتقاداً وإما حالاً - طوائف من الصوفية والفقراء حتى يخرج من يخرج منهم إلى الإباحة للمحرمات، وإسقاط الواجبات، ورفع العقوبات. وقال أيضاً فيهم: «هؤلاء رأوا أن الله خالق المخلوقات كلها، فهو خالق أفعال العباد، ومريد الكائنات، ولم يميزوا بعد ذلك بين إيمان وكفر، ولا عرفان ولا نكر، ولا حق ولا باطل، ولا مهتدي ولا ضال، ولا راشد ولا غوي، ولا نبي ولا متنبئ، ولا ولي لله ولا عدو، ولا مرضي لله ولا مسخوط، ولا محبوب لله ولا ممقوت، ولا بين العدل والظلم، ولا بين البر والعقوق، ولا بين أعمال أهل الجنة وأعمال أهل النار، ولا بين الأبرار والفجار»



= حيث شهدوا ما تجتمع فيه الكائنات من القضاء السابق والمشيئة النافذة والقدرة الشاملة والخلق العام، فشهدوا المشترك بين المخلوقات، وعموا عن الفارق بينهما. وقد يغلو أصحاب هذا الطريق حتى يجعلوا عين الموجودات هي الله، ويمسكون بموافقة الإرادة القدرية في السيئات الواقعة منهم، كقول الحريري: أنا كافر برب يعصى، وقول بني إسرائيل:

أَصْبَحْتُ مَنفَعَلًا لِمَا يَخْتَارُهُ مَنِي ففَعَلِي كُلُّهُ طَاعَات

وقد يسمون هذا حقيقة باعتبار أنه حقيقة الربوبية، وعرض ابن القيم لهذه الفارقة وضلالاتها في كتابه القيم (شفاء العليل) فقال: ثم نبغت طائفة أخرى زعمت أن حركة الإنسان الاختيارية - ولا اختيار - كحركة الأشجار عند هبوب الرياح، وكحركات الأمواج، وأنه على الطاعة مجبور، وأنه غير ميسر لما خلق له، بل هو عليه مجبور ومقصور. ثم تلاهم أتباعهم على آثارهم مقتدين، ولمنهاجهم مقتفين، فقرروا هذا المذهب وانتصروا إليه، وحققوه، وزادوا عليه أن تكاليف الرب تعالى لعباده كلها تكليف مالا يطاق، وأنها في الحقيقة كتكليف المقعد أن يرقى إلى السبع الطابق، فالتكليف بالإيمان وشرائعه تكليف بما ليس من فعل العبد، ولا هو بمقدوره، وإنما هو تكليف بفعل من هو منفرد بالخلق، وهو على كل شيء قدير، فكلف عباده بأفعاله، وليسوا عليها قادرين، ثم عاقبهم عليها، وليسوا في الحقيقة لها فاعلين. ثم تلاهم على آثارهم محققوهم من العباد، فقالوا: ليس في الكون معصية البتة، إذ الفاعل مطيع للإرادة موافق للسراد، كما قيل:

أَصْبَحْتُ مَنفَعَلًا لِمَا يَخْتَارُهُ مَنِي ففَعَلِي كُلُّهُ طَاعَات

ولأما بعض هؤلاء على فعله فقال: إن كنت عصيت أمره، فقد أطعت إرادته، ومطيع الإرادة غير ملوم، وهو في الحقيقة غير مذموم، وقرر محققوهم من المتكلمين في هذا المذهب بأن الإرادة والمشيئة والمحبة في حق الرب سبحانه هي واحدة، فمحبه هي نفس مشيئته، وكل ما في الكون فقد أَرَادَهُ وشَاءَهُ، وكل ما شَاءَهُ فقد أَحَبَّهُ.

ولقد ظننت هذه الفارقة بالله أسوأ الظنون، ونسبته إلى أقبح الظلم، وقالوا: إن أوامر الرب ونواهيه كتكليف العبد أن يرقى فوق السماوات، وكتكليف الميت إحياء الأموات، والله يعذب عباده أشدَّ التعذيب على فعل مالا يقدرون على تركه، وعلى ترك مالا يقدرون على فعله، بل يعاقبهم على نفس فعله الذي هو لهم غير مقدور، وليس أحد ميسر له، بل هو عليه مقهور، ونرى العارف منهم ينشد مترنماً، ومن ربه متشكياً ومتظلاً:

أَلْقَاهُ فِي الْيَمِّ مَكْتُوقًا وَقَالَ لَهُ: إِيَّاكَ إِيَّاكَ أَنْ تَبْتَلِ بِالْمَاءِ

وقد تنبه ابن القيم إلى أن هذا الصنف من البشر قصدوا تحميل ذنوبهم على الأقدار، وتبرئها من الذنوب والأوزار، وقالوا: إنها في الحقيقة فعل الخلاق العليم. وتنبه المقدم لكتاب (الشفاء) إلى أن هذا السبب هو الذي جعل الاتجاه السائد في كل العصور هو الجبر فقال: عقيدة الجبر تحمل عن الإنسان تبعاته، وتضع عنه أوزار ما اقتترف من الإثم، وتلقي التبعة على القوة التي حركت الإنسان، ودفعت رغبته وقادته في تصرفاته، فكاد السواد الأعظم من الناس يدين بالجبر، فمن كان وثيقاً اعتقد بأن أمره بيد الألهة التي يعبدونها، يلقي التبعة على الدهر، ويعتقد أن المرء طوع تقلب الحداث. ومن يقول أنه مؤمن بالله يعتقد أن الأقدار تُسَرِّهُ كيف تشاء، وأنه مسلوب الإرادة عديم الاختيار، حتى اتخذ هذا البحث مظهرًا جديدًا في العصور الحديثة، حيث قال المجبرة منهم: إن إرادة الإنسان مقيدة بالغرائز والوراثة والبيئة، وليس للإنسان يد في إحداث هذه الأمور، وإذن فليس له اختيار فيما يقتطف من ذنب وإثم؛ لأن الإرادة لا أثر لها في البواعث النفسية، بل هي ثمرة هذه البواعث، وهي خاضعة لمؤثرات نفسية أو خارجية خضوعاً لا محيص عنه. ولما انتشرت فكرة الجبر بين المسلمين في العصور المتأخرة عن طريق الطرق الزائفة والمتصوفة أضرت ضرراً عظيماً سيما مع ترك الأسباب.

قال بعضهم:

جَرَى قَلَمُ الْقَضَاءِ بِمَا يَكُونُ فَسَيَانُ التَّحَرُّكِ وَالسَّكُونِ

جَنُونَ مِنْكَ أَنْ تَسْعَى لِرِزْقٍ وَيَرْزُقُ فِي غِيَابَتِهِ الْجَنِينِ

ومقالة هذا الفريق تؤدي إلى الكفر بالله، والتكذيب بما جاء في كتبه، وأخبرت به رسله، يقول ابن تيمية رحمه الله تعالى: فمن أثبت القدر واحتج به على إبطال الأمر والنهي فهو شر من أثبت الأمر والنهي، ولم يثبت القدر، وهذا متفق عليه بين المسلمين وغيرهم من أهل الملل بين جميع الخلق، فإن من احتج بالقدر وشهود الربوبية العامة لجميع المخلوقات، ولم يفرق بين المأمور والمحذور والمؤمنين والكفار، وأهل الطاعة وأهل العصية لم يؤمن بأحد من الرسل، ولا بشيء من الكتب، وكان عنده آدم وإبليس سواء، ونوح وقومه سواء، وموسى وفرعون سواء، والسابقون الأولون والكفار سواء. وقال فيهم أيضاً: من يقر بتقدم علم الله وكتابه، ولكن يزعم أن ذلك يعني عن الأمر والنهي والعمل، وأنه لا يحتاج إلى العمل، بل من قضى بالسعادة دخل الجنة، بلا عمل أصلاً، ومن قضى بالشقاوة شقي بلا عمل، فهؤلاء أكثر من أولئك (يعني المكذبين بالقدر) =

٨- عَذَابُ الْقَبْرِ:

ثُمَّ الْإِيمَانُ بِعَذَابِ الْقَبْرِ وَبِمُنْكَرٍ وَنَكِيرٍ^(١).

[٢٤٠] قَالَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِيمَا رَوَى عَنْهُ الْبَرَاءُ: «اسْتَعِيدُوا بِاللَّهِ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ»^(٢)

= وأضل سبيلاً، ومضمون قول هؤلاء أكفر من اليهود والنصارى بكثير. وقال أيضاً: هؤلاء القوم إذا أصرروا على هذا الاعتقاد كانوا أكفر من اليهود والنصارى، فإن اليهود والنصارى يؤمنون بالأمر والنهي، والوعد والوعيد، والثواب والعقاب، لكن حرفوا وبدلوا وآمنوا ببعض وكفروا ببعض. الإيمان بالقضاء والقدر لعمر بن سليمان الأشقر (ص ٧٢).

(١) أخرج الترمذي (٢٨٣/٣)، رقم (١٠٧١)، وابن حبان (٣٨٦/٧)، رقم (٣١١٧)، وابن أبي عاصم (٤١٦/٢)، رقم (٨٦٤)، والرافعي في تاريخ قزوين (٢٤٧/٣) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إذا قبر الميت أو قال: أحدكم أتاه ملكان أسودان أزرقان، يقال لأحدهما المنكر والآخ النكير، فيقولان: ما كنت تقول في هذا الرجل».. الحديث والحديث قال عنه الترمذي: حسن غريب، وصححه ابن حبان، وقال النووي في الخلاصة (١٠٤١/٢): إسناده حسن، وحسنه العلامة الألباني في الصحيحة (١٣٩١).

مسألة: هذا الحديث وغيره يفيد أن الملكين الموكلين بالسؤال في القبر اسمهما منكر ونكير، ونص على ذلك الإمام أحمد رحمه الله، قال الحكيم الترمذي: وإنما سميا فتاني القبر؛ لأن في سؤالهما انتهازاً وفي خلقهما صعوبة قال: وسميًا منكرًا ونكيرًا؛ لأن خلقهما لا يشبه خلق آدميين، ولا خلق الملائكة ولا خلق الهوام بل هما خلق بديع وليس في خلقهما أنس للنظرين إليهما جعلهما الله تكملة للمؤمن لتثبته وتصبره وهتكاً لستر المنافق في البرزخ من قبل أن يبعث. قال جلال الدين السيوطي: وهذا يدل على أن الاسم منكر بفتح الكاف وهو المجزوم به في القاموس. قلت: وكذا في نهاية ابن الأثير قال: ومنكر ونكير اسما الملكين مفعول وفعل.

وذكر ابن يونس من الشافعية أن اسم ملكي المؤمن مبشر وبشير قلت: وهذا يحتاج إلى دليل مأثور وأتى به فإن الأحاديث ليس فيها سوى منكر ونكير وقد أشار إلى ذلك السيوطي في أرجوزته بقوله:

وضبط منكر بففتح كاف فلست أدري فيه من خلاف

وذكر ابن يونس من أصحابنا أن اللذين يأتيان المؤمنا

اسمهما البشير والمبشر ولم أقف في ذا على ما يؤثر

وقال الإمام المحقق ابن القيم في كتاب الروح: قال كثير من المعتزلة: لا يجوز تسمية ملائكة الله بمنكر ونكير وإنما المنكر ما يبدو من تلجلجه إذا سئل والنكير تقرير الملكين له، قال الإمام أحمد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: نؤمن بعذاب القبر وبمنكر ونكير. وروجه في منكر ونكير فقال هكذا هو. يعني أنهما منكر ونكير. لواضع الأنوار البهية (٨/٢).

وقال الشيخ صالح آل الشيخ في شرح الطحاوية: جاء في ذكر الملكين عدة أحاديث وهي حسنة أو صحيحة في التنصيص على اسميهما أنهما منكر ونكير، أو الأول المنكر والثاني النكير، وقد قال بعض العلماء إن الأول اسمه المنكر - على اسم الفاعل - والثاني النكير، وهذا ليس بصحيح بل هو منكر ونكير يعني أيضاً منكور، منكر في شكله وهيبته، ونكير أيضاً في شكله وهيبته، وذلك لأنهما من صفتيهما كما جاء في الحديث أنهما شديدان أزرقان يأتيان في صورة لم يألفها الميت.

(٢) جزء من حديث أخرجه الطيالسي (ص ١٠٢، رقم ٧٥٣)، وأحمد (٢٨٧/٤)، رقم ١٨٥٥٧، وأبو داود (٢٣٩/٤)، رقم ٤٧٥٣، والرويان (٢٦٣/١)، رقم ٣٩٢، وهناد (١٠٥/١)، رقم ٣٣٩، وابن خزيمة في التوحيد (ص ١١٩)، وابن منده (٩٦٢/٢)، رقم ١٠٦٤، والحاكم (٩٨ ٩٣/١)، رقم ١٠٧، ١١٧، والبيهقي في الشعب (٣٥٥/١)، رقم ٣٩٥، والحديث قال عنه الطبري في مسند عمر (٤٩٤/٢): إسناده صحيح، وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين، وقال البيهقي: صحيح الإسناد، وقال ابن منده في الإيمان (٣٩٨): هذا إسناد متصل مشهور رواه جماعة عن البراء وهو ثابت على رسم الجماعة، وصححه الإمام ابن القيم ونقل تصحيح أبي نعيم والحاكم له في تهذيب السنن (١٤٠/٧)، وقال الهيثمي (٥٠/٣): رجاله رجال الصحيح، وقال السيوطي في شرح الصدور (٩١): له طرق صحيحة، وصححه العلامة الألباني في المشكاة (١٦٣٠)، وصححه الأرئوط ومن معه في تحقيق المسند، وحسنه الوداعي في الجامع الصحيح مما ليس في الصحيحين (٢٧٤/٢-٢٧٤)، وصححه العدوي في صحيح تفسير ابن كثير (١٩٨/٣).

وَقَالَ - عَزَّوَجَلَّ - : ﴿فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا﴾ [طه: ١٢٤].

[٢٤١] وقال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يُقْعَدُ الْمَيِّتُ فِي قَبْرِهِ»^(١)

[٢٤٢] وَقَالَ: «لَوْ تَجَا أَحَدٌ مِنْ ضَمَّةِ الْقَبْرِ لَتَجَا سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ»^(٢) وَقَالَ اللَّهُ: ﴿فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا﴾ قَالَ أَصْحَابُ التَّفْسِيرِ: عَذَابُ الْقَبْرِ^(٣).

(١) أخرجه بنحو البخاري (١٣٣٨)، ومسلم (٢٨٧٠) من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه أحمد (٥٥/٦)، والبخاري في حديث علي بن الجعد (١٨٤٥)، والطحاوي في مشكل الآثار (١٠٧/١)، وإسحاق بن راهويه في مسنده (١١١٤) وغيرهم والحديث قال عنه الحافظ في القول المسدود (٨١) والحديث صححه الطبري في مسند عمر (٥٩٩/٢)، وقال الحافظ العراقي: إسناده جيد وقال الحافظ أبو الحسن الهيثمي رجاله رجال الصحيح، ورواه أحمد أيضًا عن محمد بن جعفر عن شعبة عن سعد بن إبراهيم عن نافع مولى ابن عمر عن إنسان عن عائشة نحوه وهذه الرواية تدل على أن نافعًا لم يسمعه من عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وما رواه يعقوب ويحيى هو الراجح ويمكن أن يكون نافع سمعه عن إنسان عن عائشة ثم سمعه عنها أيضًا فرواه بالوجهين. هـ وقال العلامة الألباني في الصحيحة (١٦٩٥) وجملته القول أن الحديث بمجموع طرقه وشواهده صحيح بلا ريب، فنسأل الله تعالى أن يهون علينا ضغطة القبر إنه نعم المجير.

(فائدة) قال الذهبي في السير (٢٩٠/١): هذه الضمة ليست من عذاب القبر في شيء، بل هو أمر مجده المؤمن، كما يجد ألم فقد ولده وحميمه في الدنيا، وكما يجد من ألم مرضه، وألم خروج نفسه، وألم سؤاله في قبره وامتناعه، وألم تأثره ببكاء أهله عليه، وألم قيامه من قبره، وألم الموقف وهوله، وألم الورود على النار، ونحو ذلك، فهذه الأراجيف كلها قد تنال العبد، وما هي من عذاب القبر، ولا من عذاب جهنم قط، ولكن العبد التقي يرفق الله به في بعض ذلك أو كله، ولا راحة للمؤمن دون لقاء ربه. قال الله -تعالى-: ﴿وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ﴾، وقال: ﴿وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْآزِفَةِ إِذِ الْقُلُوبُ لَدَى الْحَنَاجِرِ كَظِيمِينَ مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَسَبٍ وَلَا سَفِيحٍ يُطَاعُ﴾^(١). فنسأل الله -تعالى- العفو واللطف الخفي، ومع هذه الهزات، فسعد ممن نعلم أنه من أهل الجنة، وأنه من أرفع الشهداء -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، كأنك يا هذا تظن أن الفائز لا يناله هول في الدارين، ولا روع، ولا ألم، ولا خوف، سل ربك العافية، وأن يحشرنا في زمرة سعد.

(٣) قال ابن أبي العز في شرح الطحاوية (ص: ٢٧٦): وقد تواترت الأخبار عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في ثبوت عذاب القبر ونعيمه لمن كان لذلك أهلاً، وسؤال الملكين، فيجب اعتقاد ثبوت ذلك والإيمان به، ولا تنكلم في كَيْفِيَّتِهِ، إذ ليس للعقل وقوف على كَيْفِيَّتِهِ، لكونه لا عهد له به في هذه الدار، والشرع لا يأتي بما تخيله العقول، بل إن الشرع قد يأتي بما تحار فيه العقول، فإن عودة الروح إلى الجسد ليس على الوجه المعهود في الدنيا، بل تعاد إليه إعادة غير المألوفة في الدنيا. وقال في موضع آخر (ص: ٢٦٨): واعلم أن عذاب القبر هو عذاب البرزخ، فكل من مات وهو مستحق للعذاب ناله نصيبه منه، فغير أولم يقبر، أكلته السباع أو احترق حتى صار رمادًا ونسف في الهواء، أو صلب أو غرق في البحر، وصل إلى روحه وبدنه من العذاب ما يصل إلى المقبور، وما ورد من إجلالته، واختلاف أضلاله ونحو ذلك، فيجب أن يفهم عن الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مراده من غير غلو ولا تقصير.

وأنكرت الملاحدة ومن تمذهب بذهب الفلاسفة من الإسلاميين عذاب القبر، وقالوا: ليس له حقيقة، واحتجوا لذلك بأنهم يفتحون القبور فلا يرون شيئًا مما أخبرت به النصوص، وأنكره أيضًا الخوارج وبعض المعتزلة كضرار بن عمرو وبشر المريسي، وخالفهم جميع أهل السنة، وأكثر المعتزلة.

وهؤلاء كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه، وقد ظن هؤلاء أن أبصارهم يمكن أن ترى كل شيء، وأن أساعاهم يمكن أن تسمع كل شيء، ونحن اليوم نعلم من أسرار الكون ما كانت أساعا وأبصارنا عاجزة عن سماعه ورؤيته، ومن آمن بالله صدق خبره. وقد وردت إشارات في القرآن تدل على عذاب القبر، وقد ترجم البخاري في كتاب الجنائز لعذاب القبر، فقال: باب ما جاء في عذاب القبر، وساق في الترجمة قوله تعالى: ﴿إِذِ الظَّالِمُونَ فِي ظَمَرَاتِ الْأَوْتَارِ وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُوا أَيْدِيَهُمْ آخِرُ مَا أَخْبَرَكُمْ أَنَّكُمْ الْيَوْمَ تُجْرَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ﴾ [الأنعام: ٩٣]، وقوله تعالى: ﴿سَمِعْتَهُمْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَى عَذَابٍ عَظِيمٍ﴾^(١) [التوبة: ١٠١]. وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَنْقِلُ عَنْ عَذَابِ سَوْءِ الْعَذَابِ﴾^(٢) [الأنعام: ٩٣]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَنْقِلُ عَنْ عَذَابِ سَوْءِ الْعَذَابِ﴾^(٣) [الأنعام: ٩٣].

[غافر: ٤٥ - ٤٦].

والآية الأولى التي ساقها البخاري إنسا هي في تعذيب الملائكة الكفار في حال الاحتضار، والآية الثانية تدل على أن هناك عذابين سيصيبان المنافقين قبل عذاب يوم القيامة، العذاب الأول ما يصيبهم الله به في الدنيا إما بعقاب من عنده وإما بأيدي المؤمنين، والعذاب الثاني عذاب القبر، قال الحسن البصري: ﴿سَمِعْتُهُمْ مَرَّتَيْنِ﴾ [التوبة: ١٠١]: «عذاب الدنيا، وعذاب القبر»



الشَّهَادَةُ وَالْإِيمَانُ

= وقال الطبري في تفسيره (٤٤٢/١٤): والأغلب أن إحدى المرتين عذاب القبر، والأخرى تحتل أحد ما تقدم ذكره من الجوع أو السبي أو القتل والإذلال أو غير ذلك.

والآية الثالثة حجة واضحة لأهل السنة الذين أثبتوا عذاب القبر، فإن الحق تبارك وتعالى قرر أن آل فرعون يعرضون على النار غدواً وعشيا، وهذا قبل يوم القيامة؛ لأنه قال بعد ذلك: ﴿وَيَوْمَ نَقُومُ السَّاعَةَ أَذْجُلَاءُ مَلْ فَرَعُونَ أَشَدَّ الْعَذَابِ ۖ﴾ [غافر: ٤٦] قال القرطبي كما في الفتح (٢٣٣/٣): الجمهور على أن هذا العرض يكون في البرزخ، وهو حجة في تثبيت عذاب القبر. ومن الإشارات القرآنية الواضحة الدالة على فتنة القبر وعذابه قوله تبارك وتعالى: ﴿يُنَبِّئُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ﴾ [إبراهيم: ٢٧] ففي الحديث الصحيح الذي يرويه البراء بن عازب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «إذا أقعد المؤمن في قبره أتى ثم شهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله فذلك قوله: ﴿يُنَبِّئُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ﴾»، وفي رواية أخرى: وزاد: ﴿يُنَبِّئُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ نزلت في عذاب القبر» رواه البخاري (١٣٦٩).

وفي الحديث عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أن اليهودية دخلت عليها فذكرت عذاب القبر، فقالت لها: أعاذك الله من عذاب القبر، فسألت عائشة الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن عذاب القبر، فقال: «نعم، عذاب القبر». قالت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: فما رأيت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بعد صلي إلا تعوذ من عذاب القبر» رواه البخاري (١٣٧٢). زاد غندر: «عذاب القبر حق» رواه البخاري (١٣٧٣). وفي صحيح مسلم عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قالت: «دخلت عليَّ عجوزان من عُجْز يهود المدينة، فقالتا: إن أهل القبور يعذبون في قبورهم، قالت: فكذبتهما، ولم أنعم أن أصدقهما، فخرجتا، ودخل رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقلت له: يا رسول الله إن عجوزين من عجز يهود المدينة دخلتا عليَّ، فرعمتا أن أهل القبور يعذبون في قبورهم، فقال: «صدقتا، إنهم يعذبون عذاباً تسمعه البهائم» قالت: فما رأيته بعد في صلاة إلا يتعوذ من عذاب القبر» رواه البخاري (٦٣٦٦)، ومسلم (٥٨٦). ولعظم هذا الأمر وخطورته كان الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يعلمه لأصحابه، بل وخطب فيهم مرة به، ففي صحيح البخاري عن أسماء بنت أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قالت: «قام رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خطيباً فذكر فتنة القبر التي يفتن فيها المرء، فلما ذكر ذلك ضج المسلمون ضجة» رواه البخاري (١٣٧٣). والنسائي، وزاد النسائي (١٠٣/٤): «حالت بيني وبين أن أفهم كلام رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فلما سكنت ضجتهم، قلت لرجل قريب مني: أي بارك الله لك، ماذا قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ آخر قوله؟ قال: «قد أوحى إلي أنكم تقتنون في القبور قريباً من فتنة الدجال» وصححه العلامة الألباني في صحيح سنن النسائي.

وقد سمع الرسول الكريم صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بعض المعذبين في قبورهم، ففي الحديث الذي يرويه مسلم في صحيحه (٢٨٦٧) عن زيد بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «بينما النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في حائط لبني النجار، على بقعة له، ونحن معه، إذ حادت به، فكادت تلقى، وإذا أقبر ستة أو خمسة أو أربعة، فقال: من يعرف أصحاب هذه الأقبر؟ فقال رجل: أنا، قال: فمتى مات هؤلاء؟ قال: ماتوا في الإصرار، فقال: إن هذه الأمة تبتلى في قبورها، فلولا ألا تدافنوا، لدعوت الله أن يسمعكم من عذاب القبر الذي أسمع منه».

وفي صحيح البخاري (١٣٧٥)، ومسلم (٢٨٦٩)، عن أبي أيوب الأنصاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «خرج رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بعدما غربت الشمس، فسمع صوتاً، فقال: «يهود تعذب في قبورها».

ويدل على سماع الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ للمعذبين في قبورهم الحديث الذي يرويه البخاري (٦٠٥٥)، ومسلم (٢٩٢) في صحيحهما عن ابن عباس، وفيه أن الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مرّ بقرين، فقال: «إنهما ليعذبان وما يعذبان في كبير» الحديث.

مسألة: عذاب القبر مسلط على الإنسان المكلف، والإنسان المكلف اسم لروحه وجسده؛ ولذلك الأدلة التي دللت على حصول عذاب القبر تتناول الروح والجسد معاً، فالعذاب والنعيم يقع على الروح ويقع على الجسد، يقع على الروح متصلة بالجسد بنوع من الاتصال الذي يصلح للحياة البرزخية، ويقع على الروح مجردة، وربما على البدن مجرداً، يعني على البدن وحده ونحو ذلك، ذكر هذا طائفة من العلماء لأجل دلالة النصوص على هذا وهذا.

والظاهر أن العذاب والنعيم وما يحصل في البرزخ يقع على الإنسان بروحه وجسده؛ لكن تعلق الروح بالجسد هنا يختلف؛ لهذا صار قول أهل السنة والجماعة أن العذاب يقع على الروح وعلى الجسد، وأن النعيم أيضاً في المقابل للروح وللجسد.

والمخالف في تعلق الروح بالبدن هنا ربما كان من المنتسبين للسنة، فمن المنتسبين للسنة من يقول العذاب على الروح والنعيم للروح وأما البدن فإنه لا يعذب ولا ينعم كما ذكرنا؛ ولهذا صارت أقوال أهل السنة في هذه المسألة؛ يعني المنتسبين للسنة ثلاثة أقوال:

القول الأول: قول أهل السنة الذي دونوه في عقائدهم وقرره أئمتنا أن العذاب - كما ذكرنا - والنعيم يقع على الروح والجسد معاً على هذا وهذا.



= القول الثاني: أنه على الروح فقط دون الجسد، وهذا قول طائفة منهم ابن حزم، وطائفة من المعتزلة والأشاعرة وجماعة.
القول الثالث: أن العذاب والنعيم يكون للروح والبدن ما دام باقيًا، وأما إذا تحلل فإنه يكون العذاب والنعيم للروح فقط.
وظاهر الأدلة كما ذكرنا هو الأول وهو الذي قرره الأئمة والمسألة تفصيل وردود على ابن حزم وعلى غيره تطلب من المطولات.
شرح الطحاوية للشيخ صالح آل الشيخ.

مسألة: من لم يدفن من مصلوب ونحوه يناله نصيبه من فتنة السؤال وضغطة القبر. قال الإمام المحقق ابن القيم في كتاب الروح (ص ٥٨): مما ينبغي أن يعلم أن عذاب القبر هو عذاب البرزخ فكل من مات وهو مستحق للعذاب يناله نصيبه منه قبر أم لم يقبر، فلو أكلته السباع أو حرق حتى صار رماداً أو نسف في الهواء أو غرق في البحر وصل إلى روحه وبدنه من العذاب ما يصل من المقبور. اهـ

وقال الشيخ صالح آل الشيخ في شرح الطحاوية: عذاب القبر اسم لما بعد الموت، وقيل: عنه عذاب القبر تغليبا، وقد يكون عذابا في القبر وقد يكون عذابا في غير القبر، يعني أن من فارقت روحه جسده فإنه إما أن ينعم وإما أن يعذب، وغالب الناس من جميع الملل والنحل والديانات يقبرون، فذلك صارت سمة للمسألة اسم نعيم القبر أو عذاب القبر، وإلا فحقيقتها عذاب البرزخ ونعيم البرزخ؛ لأن الحياة المقصود بالتنعم أو العذاب فيها هي الحياة الثانية وهي الحياة البرزخية.
فالحياة ثلاث: الحياة الدنيا، والحياة البرزخية، والحياة الآخرة.

والمقصود هنا الحياة البرزخية ولذلك من دفن أو من لم يدفن وأحرق وذروا من أكل فتفرقت أجزأؤه أو من ري في البحر ولم يقبر أو إلى آخره، أو من رفع في مكان ولم يجعل تحت الأرض في قبر، فالجميع صاروا إلى حياة برزخية.
فإذا قول العلماء عذاب القبر أو ما جاء في الدليل في بعض النصوص من تسميته عذاب القبر هذا من باب التغليب؛ لأن غالب الناس يدفنون.

مسألة: قال ابن عبد البر: لا يكون السؤال إلا للمؤمن أو منافق كان منسوباً إلى دين الإسلام بظاهر الشهادة بخلاف الكافر. كذا قال وخالفه في ذلك الجمهور، وقال الإمام المحقق ابن القيم رحمه الله تعالى في الروح: القرآن والسنة تدل على خلاف هذا القول بل السؤال للكافر والمسلم، قال الله تعالى: ﴿يُنَبِّئُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّانِي﴾ [إبراهيم: ٢٧] وقد ثبت في الصحيحين وغيرهما أنها نزلت في عذاب القبر كما تقدم فإن في الأحاديث الكافر والفاجر واسم الفاجر في عرف القرآن والسنة يتناول الكافر قطعاً ومنه قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْفَجَارِ لَفِي سِجِّينٍ﴾ [المطففين: ٤٧]. ونحو هذا في كتاب العاقبة للحافظ عبد الحق الإشبيلي وصوبه القرطبي في التذكرة، وانتصر الجلال السيوطي لابن عبد البر وفيما قاله نظر.

ومثل هذا ما اختاره المحقق ابن القيم والحافظ عبد الحق الإشبيلي وغيرهما من أن سؤال القبر ليس بخاص بهذه الأمة بل غيرها تساويها في ذلك وحزم به أيضاً القرطبي في التذكرة، وقال الحكيم الترمذي: إنه خاص بهذه الأمة، وتوقف ابن عبد البر وانتصر السيوطي في هذا للحكيم الترمذي، قال الإمام المحقق ابن القيم في الروح بعد ذكره الأقوال الثلاثة: والظاهر - والله أعلم - أن كل نبي مع أمته كذلك - يعني يسأل عنه كنبينا صلى الله عليه وسلم مع أمته - وأنهم يعذبون في القبور بعد السؤال وإقامة الحجة عليهم كما يعذبون في الآخرة بعد السؤال وإقامة الحجة.

واستدل الحكيم الترمذي على عدم السؤال أن الأمم قبل هذه الأمة كانت الرسل تأتيهم بالرسالة فإذا أبوا كفت الرسل واعتزلوهم وعوجلوا بالعذاب. قال فلما بعث الله محمداً صلى الله عليه وسلم بالرحمة أمسك عنهم العذاب وأعطى السيف حتى يدخل في دين الإسلام من دخل لمهاية السيف ثم يرسخ الإيمان في قلبه، فمن هنا ظهر النفاق فكانوا يسرون بالكفر ويعلمون الإيمان وكانوا بين المؤمنين في ستر فلما ماتوا قضى الله لهم فتاني القبر ليستخرج أمرهم بالسؤال وليميز الله الخبيث من الطيب.

وفيما قاله مقال من عدة أوجه نهبت على بعضها في البحور الزاخرة منها ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية روح الله روحه في كتابه الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح أن المعروف عند أهل العلم أنه بعد نزول التوراة لم يهلك تعالى مكذبي الأمم بعذاب ساوي يعصمهم كما أهلك قوم نوح وعاد وثمود وقوم لوط وغيرهم بل أمر المؤمنين بجهاد الكفار كما أمر بني إسرائيل على لسان موسى بقتال الجبابرة، وقول يوشع للكفار مشهور وكذا داود وسليمان وغيرهم من الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين. لوامع الأنوار البهية (١/٢).

مسألة: ورد في صحيح الأخبار أن بعض الناس من الموق لا تنالهم فتنة القبر ولا يأتيهم الفتانان وذلك على ثلاثة أنحاء - مضاف إلى عمل ومضاف إلى حال ابتلاء نزل بالميت ومضاف إلى زمان كالشهداء ومن لقي العدو قصير حتى يقتل أو يغلب والمرابطين في سبيل الله، والمراد أن من مات مرابطاً لم يفتن في قبره.

"وروي أن سورة تبارك من قرأها كل ليلة عصم من فتنة القبر"، «ومن مات يوم الجمعة أو ليلة الجمعة كفي فتنة القبر».. ومن لا يسأل الملائكة والأنبياء عليهم الصلاة والسلام. وأما الجن فالأدلة تعصمهم ويسألون؛ لأنهم مكلفون في الجملة كما نص عليه

٩- صِيحَةُ النَّشُورِ:

ثُمَّ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ الْإِيمَانُ بِالصَّيْحَةِ لِلنَّشُورِ بِصَوْتِ إِسْرَافِيلَ لِلْقِيَامِ مِنَ الْقُبُورِ
فَيَلْزَمُ الْقَلْبَ أَنَّكَ مَيِّتٌ، وَمَضْعُوطٌ فِي الْقَبْرِ، وَمُسَاءَلٌ فِي قَبْرِكَ وَمَبْعُوثٌ مِنْ بَعْدِ الْمَوْتِ قَرِيبَةً
لَا رَيْبَ مِنْ أَنَّكَ ذَلِكَ كَانَ بِهِ كَافِرًا^(١).

[٢٤٣] قَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «إِنَّكُمْ تُخْشَرُونَ مِنْ قُبُورِكُمْ حَفَاةَ عَرَاءَ عُرُلًا»^(٢).

وَقَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿يَوْمَ نَخْرُجُ مِنْ الْأَجْدَاثِ سِرَاعًا﴾ فَمَنْ كَذَبَ بِآيَةٍ أَوْ يَحْرِفِ مِنَ الْقُرْآنِ أَوْ رَدَّ شَيْئًا
مِمَّا جَاءَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَهُوَ كَافِرٌ.

١٠- الْبُعْثُ وَالصِّرَاطُ:

ثُمَّ الْإِيمَانُ بِالْبُعْثِ وَالصِّرَاطِ وَشِعَارُ الْمُؤْمِنِينَ يَوْمَئِذٍ: سَلَّمَ سَلَّمَ^(٣)، وَالصِّرَاطُ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ:

= علماؤنا وغيرهم وبالله التوفيق. لوامع الأنوار البهية (١٢/٢).

مسألة: هل يستحق الأطفال في قبورهم؟ اختلف أهل العلم في ذلك على قولين:

فقيل: إن الأطفال يسألون في قبورهم كغيرهم من الكبار العقلاء، وهو قول بعض المالكية وبعض الحنابلة، واختاره القرطبي،
واختاره أيضًا شيخ الإسلام ابن تيمية كما نقله عنه في الفروع (٢١٦/٢).

قالوا: لأن الأطفال تشرع الصلاة عليهم، والدعاء لهم، وسؤال الله أن يقيهم عذاب القبر وفتنته، لما روي عن أنس رضي الله عنه
أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صلى على صبي أو صبوية، فقال: «لو كان نجا أحد من ضمة القبر لنجا هذا الصبي» رواه الطبراني في
الأوسط، وقال عنه الذهبي في الميزان (٣٧٢/١): منكر، وقال الحافظ في المطالب العالية (٣٦٣/٤): إسناده صحيح، وقال
البوصيري في تحف الخيرة (١٩٥٩): رجاله ثقات، وصححه الألباني في صحيح الجامع (٥٣٠٧).

وعن حماد بن سلمة، عن ثمامة بن عبد الله بن أنس، عن البراء بن عازب، عن أبي أيوب الأنصاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أن صبيا دفن،
فقال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لو أفلت أحد من ضمة القبر لأفلت هذا الصبي» رواه الطبراني في الكبير، وصححه الألباني
في الصحيحة (١٩٥/٥) رقم (٢١٦٤).

وروي عن سعيد بن المسيب أنه قال: (صليت وراء أبي هريرة على صبي لم يعمل خطيئة قط، فسمعتة يقول: (اللَّهُمَّ أعذه من
عذاب القبر) رواه مالك (١٩٦/٢) برقم (٤٨٠)، والبيهقي (٩/٤)، وعبد الرزاق (٥٣٣/٣).

قال هؤلاء: والله يكمل لهم عقولهم ليعرفوا بذلك منزلتهم ويلهمون الجواب عما يسألون عنه، وقد دلت الأحاديث الكثيرة أنهم
يستحقون في الآخرة، فذلك في القبر، فلا فرق بين الامتحنين.

وقال آخرون وهو قول الشافعية، وبعض المالكية والحنابلة قال ابن مفلح في الفروع (٢١٦/٢) وهو قول القاضي، وابن عقيل: بل
السؤال خاص بالكبار الذين عقّلوا الرسائل والرسول فهم الذين يسألون هل أطاعوا هذا النبي أم لا؟ أما الصغار فلا معنى
لسؤالهم؛ لأنهم لم يتمكنوا من معرفة الرسول، فكيف يسألون عن ذلك؟ إذ لا فائدة في هذا السؤال، بخلاف السؤال في
الآخرة، فאלله يرسل لهم رسولا ويأمرهم بطاعة أمره، وعقوبهم معهم، فمن أطاعه منهم نجا، ومن عصاه أدخله النار.

فهذا السؤال عن أمر في ذلك الوقت لا أنه سؤال عما مضى كسؤال الملوك.

وأما ما ورد من الدعاء له فهذا لا يراد به العقوبة للطفل على فعل فعله، بل يراد به الألم الذي يحصل للبيت فيتوجع ويتألم منه،
وإن لم يكن عقوبة له، مثل قول الرسول: «السفر قطعة من العذاب» رواه البخاري ومسلم.

قال ابن القيم في الروح (ص ٣٦٨، ٣٦٩): ولا ريب أن في القبر من الآلام، والهجوم، والحشرات ما قد يسري أثره إلى الطفل، فيتألم
به، فيشرع للمصلي عليه أن يسأل الله تعالى له أن يقيه ذلك العذاب.

(١) هذه الصيحة تكون بالنفخ في الصور، وسيأتي فيها بحث إن شاء الله. ص

(٢) أخرجه البخاري (٣٤٤٧)، ومسلم (٢٨٥٩).

(٣) يشير المصنف إلى حديث المغيرة بن شعبة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ المرفوع: «شعار المؤمنين على الصراط يوم القيامة: رَبِّ سَلِّمْ سَلِّمْ» أخرجه
الترمذي (٦٢١/٤)، رقم (٢٤٣٢)، وعبد بن حميد في المنتخب من المسند (١/٥٠)، والحري في الغري (١/٣٠/٥)، والحاكم (٤٠٧/٢)،
رقم (٣٤٢٢)، والخطيب في تاريخه (٤/٢٢٣/١١)، وابن الجوزي في الواهيات (٩١٦/٢) والحديث صححه الحاكم وأقره
الذهبي، وصححه السيوطي في الجامع الصغير (٤٨٨٤) وفي هذا التصحيح نظراً، فقد ضعفه الترمذي بقوله: هذا حديث



«أَنَّهُ أَحَدٌ مِنَ السَّيْفِ وَأَدَقُّ مِنَ الشَّعْرَةِ»^(١).

= غريب، لا تعرفه إلا من حديث عبد الرحمن بن إسحاق، وضعفه ابن الجوزي، وضعفه ابن القيسراني في معرفة التنزيه (١٦١)، وضعفه ابن رجب في التخریف من النار (٢٢٥)، وضعفه العلامة الألباني في السلسلة الضعيفة (١٩٧٣)، وضعفه الحويني في النافلة (رقم ١١٨)، وضعفه العدوي في تعليقه على المنتخب (٣١٨/١-٣١٩).

والثابت في الروايات الصحيحة في البخاري وغيره: «ودعاء الرسل يومئذ: اللَّهُمَّ سلم سلم». وقد تكلم الحافظ ابن حجر على هذا في الفتح (٤٥٢/١): قوله: «ودعاء الرسل يومئذ: اللَّهُمَّ سلم سلم» وفي رواية شعيب: «ولا يتكلم يومئذ أحد إلا بالرسول»، وفي رواية إبراهيم بن سعد: «ولا يكلمه إلا الأنبياء، ودعوى الرسل يومئذ: اللَّهُمَّ سلم سلم»، ووقع في رواية العلاء: «وقولهم: اللَّهُمَّ سلم سلم»، وللترمذي من حديث المغيرة بن شعبه: «شعار المؤمن على الصراط: رب سلم سلم».

والضمير في الأول للرسل، ولا يلزم من كون هذا الكلام شعار المؤمنين أن ينطقوا به، بل تنطق به الرسل يدعون للمؤمنين بالسلام، فسي ذلك شعارا لهم، فهذا تجتمع الأخبار. اهـ.

قلت: حديث المغيرة ضعيف كما ترى، والجمع فرع على صحة النصوص المراد الجمع بينها فتنبه.

(١) يشير المصنف إلى حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وفيه (...ولجهنم جسر أدق من الشعر وأحد من السيف عليه كلاليب وحسك...) أخرجه أحمد (١١٠/٦، رقم ٢٤٨٣٧) قال الهيثمي (٣٥٩/١٠): فيه ابن لهيعة وهو ضعيف وقد وثق وبقية رجاله رجال الصحيح، وقال الأرئوط ومن معه في تحقيق المسند (٣٠٣/٤١): إسناده ضعيف بهذه السياقة.

وفي صحيح مسلم (١٨٣) عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: بلغني أن الجسر أدق من الشعرة وأحد من السيف.

مسألة: الإيمان بالبعث من أعظم أصول الإيمان، والبعث في كلام العرب يأتي على وجهين: أحدهما: الإرسال، ومنه قوله تعالى: ﴿تُدْعَانِ مِنَ بَعْدِهِمْ مُؤَيِّنٌ﴾ [الأعراف: ١٠٣]، أي: أرسلنا.

والثاني: الإثارة والتحريك، تقول بعثت البعير فانبعث أي أرتبه فثار، ومنه بعث الموتى وذلك بإحيائهم وإخراجهم من قبورهم. قال تعالى: ﴿ثُمَّ يَبْعَثُكُم مِّنْ بُيُوتِكُمْ لَمْ يُبَدِّلْكُمْ مِّنْ أَدْنَىٰ أَعْيُنِكُمْ﴾ [البقرة: ٥٦]، أي: أحييناكم.

والبعث في الشرع: هو إحياء الله للموتى وإخراجهم من قبورهم.

وحقيقة البعث: أن الله تعالى يجمع أجساد المقبورين التي تحللت ويعيدها بقدرته كما كانت ثم يعيد الأرواح إليها ويسوقهم إلى محشرهم لفصل القضاء. قال تعالى: ﴿وَصَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ. قَالَ مَنِ يُبْئِي الْعِظَمَ رَبِّيَ رَبِّمِ﴾ [٧٨] قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ [٧٩] [يس: ٧٨، ٧٩].

قال ابن أبي العز في شرح الطحاوية (٥٨٩/٢): الإيمان بالمعاد مما دل عليه الكتاب والسنة، والعقل والفطرة السليمة. فأخبر الله سبحانه عنه في كتابه العزيز، وأقام الدليل عليه، ورد على منكره في غالب سور القرآن. وذلك: أن الأنبياء عليهم السلام كلهم متفقون على الإيمان بالله، فإن الإقرار بالرب عام في بني آدم، وهو فطري، كلهم يقر بالرب، إلا من عاند، كفرعون، بخلاف الإيمان باليوم الآخر، فإن منكره كثير، ومحمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لما كان خاتم الأنبياء، وكان قد بعث هو والساعة كهاتين، وكان هو الحاشر المقي - بين تفصيل الآخرة بيانا لا يوجد في شيء من كتب الأنبياء، ولهذا ظنت طائفة من المتفلسفة ونحوهم، أنه لم يفصح بمعاد الأبدان إلا محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وجعلوا هذه حجة لهم في أنه من باب التخيل والخطاب الجمهوري. والقرآن بيّن معاد النفس عند الموت، ومعاد البدن عند القيامة الكبرى في غير موضع. وهؤلاء ينكرون القيامة الكبرى، وينكرون معاد الأبدان، ويقولون من يقول منهم: إنه لم يخبر به إلا محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على طريق التخيل! وهذا كذب، فإن القيامة الكبرى هي معروفة عند الأنبياء، من آدم إلى نوح، إلى إبراهيم وموسى وعيسى وغيرهم عليهم السلام.

مسألة: يؤمن أهل السنة والجماعة بالصراط، وهو جسر على جهنم، إذا انتهى الناس بعد مفارقتهم مكان الموقف إلى الظلمة التي دون الصراط، كما قالت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «إن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سئل: «أين الناس يوم تبدل الأرض غير الأرض والسموات؟ فقال: هم في الظلمة دون الجسر» رواه مسلم (٣١٥). وقد بيّن السفاريني رحمه الله تعالى: - موقف الفرق من الصراط، وهل هو صراط مجازي أم حقيقي؟ ثم قرر مذهب أهل الحق الذي دلت عليه النصوص فيه، فقال: اتفقت الكلمة على إثبات الصراط في الجملة، لكن أهل الحق يشتبهون على ظاهره من كونه جسرا ممدودا على متن جهنم، أحد من السيف وأدق من الشعر، وأنكر هذا الظاهر القاضي عبد الجبار المعتزلي، وكثير من أتباعه زعموا منهم أنه لا يمكن عبوره، وإن أمكن ففيه تعذيب، ولا عذاب على المؤمنين والصلحاء يوم القيامة، وإنما المراد طريق الجنة المشار إليه بقوله تعالى: ﴿سَبِيلِهِمْ وَيُصِيبُ بَالَهُمْ﴾ [محمد: ٥]، وطريق النار المشار إليه بقوله تعالى: ﴿فَأَقْذُفُوهُمْ إِلَىٰ صُرَاطِ الْجَحِيمِ﴾ [الصافات: ٢٣]، ومنهم من حمله على الأدلة الواضحة والمباحث والأعمال الرديئة التي يسأل عنها ويؤاخذ بها، وكل هذا باطل وخرافات لوجوب حمل

= النصوص على حقائقها، وليس العبور على الصراط بأعجب من المشي على الماء أو الطيران في الهواء، أو الوقوف فيه، وقد أجاب صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن سؤال حشر الكافر على وجهه بأن القدرة صالحة لذلك. وأنكر العلامة القرافي كون الصراط أدق من الشعر وأحد من السيف، وسبقه إلى ذلك شيخه العز بن عبد السلام، والحق أن الصراط وردت به الأخبار الصحيحة، وهو محمول على ظاهره بغير تأويل كما ثبت في (الصحيحين) و (المسانيد) و (السنن الصحاح) مما لا يحصى إلا بكلفة من أنه جسر مضروب على متن جهنم يمر عليه جميع الخلائق، وهم في جواره متفاوتون. وذكر القرطبي مذهب القائلين بسجارية الصراط، المأولين للنصوص المصرحة به، فقال: ذهب بعض من تكلم على أحاديث وصف الصراط بأنه أدق من الشعر، وأحد من السيف أن ذلك راجع إلى يسره وعسره على قدر الطاعات والمعاصي، ولا يعلم حدود ذلك إلا الله تعالى لحفاؤها وغبوضها، وقد جرت العادة بتسمية الغامض الخفي دقيق، فضرب المثل بدقة الشعر، فهذا من هذا الباب، ومعنى قوله: أحد من السيف أن الأمر الدقيق الذي يصعد من عند الله تعالى إلى الملائكة في إجازة الناس على الصراط يكون في نفاذ حد السيف ومضيه إسراراً منهم إلى طاعته وامتناله، ولا يكون له مرد كما أن السيف إذا نفذ بجده وقوة ضاربه في شيء لم يكن له بعد ذلك مرد، وأما أن يقال: إن الصراط نفسه أحد من السيف وأدق من الشعر فذلك مدفوع بما وصف من أن الملائكة يقومون بجنبه، وأن فيه كلاليب وحسكاً، أي أن من يمر عليه يقطع على بطنه، ومنهم من يزل ثم يقوم، وفيه أن من الذين يمرّون عليه من يعطى النور بقدر موضع قدميه، وفي ذلك إشارة إلى أن للمارين عليه مواضع للأقدام، ومعلوم أن دقة الشعر لا يحتمل هذا كله. ثم رد عليهم مقالهم، فقال: ما ذكره هذا القائل مردود بما ذكرنا من الأخبار وأن الإيمان يجب بذلك، وأن القادر على إمساك الطير في الهواء قادر على أن يمسك عليه المؤمن، فيجربه أو يمشيه، ولا يعدل عن الحقيقة إلى المجاز إلا عند الاستحالة، ولا استحالة في ذلك للأثار المروية في ذلك، وبما أنها بنقل الأئمة العدول، ومن لم يجعل الله له نوراً فما له من نور.

مسألة: صفة الصراط: وردت في السنة أحاديث صحيحة في صفة الصراط، ووصفته وصفاً جلياً فينبغي على المسلم أن يعرف هذه الصفات ويستشعرها في فؤاده حتى ينجو من عذاب الجبار سبحانه وتعالى وذلك بالوقوف عند أوامره، واجتناب سخطه وغضبه، وهذه الصفات هي:

١ - الصراط زلق: وذلك من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «قلنا: ما الجسر يا رسول الله قال: مدحضة مزلّة» رواه البخاري (٧٤٣٩) واللفظ له، ومسلم (١٨٣)، قال أبو إسحاق الحربي في غريب الحديث (٣/١): الجسر والجسر: ما عبر عليه من قنطرة وغورها.

وقال العيني في عمدة القاري (٣٢٠/٢٠): مدحضة من دحضت رجله دحضا زلقت، ودحضت الشمس عند كبد السماء: زالت، ودحضت حاجته بطلت.

مزلّة: من زلت الأقدام سقطت، وقال الكرماني: بكسر الزاي وفتحها.

٢ - وله جنبتان أو حافتان: كما في حديث أبي بكرة أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «يحمل الناس على الصراط يوم القيامة فتتقاع بهم جنبتا الصراط تقادع الفراش في النار» أخرجه أحمد (٤٣/٥ رقم ٢٠٤٥٧)، وابن أبي شيبة (٥٩/٧)، رقم ٣٤١٩٣، وابن أبي عاصم (٤٠٣/٢)، رقم ٨٣٧، والبيهقي (١٢٤/٩)، رقم ٣٦٧١، والطبراني في الصغير (١٤٢/٢)، رقم ٩٢٩، والحديث قال عنه الهيثمي (٣٥٩/١٠): رجاله رجال الصحيح، وقال السيوطي في البدور السافرة (٢٥١): إسناده صحيح، وحسنه العلامة الألباني في تخريج كتاب السنة (٨٣٧، ٨٣٨)، وحسنه الوادعي في الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين (١١٨٣)، وقال الأرئوط ومن معه في تحقيق المسند (٩١/٣٤): إسناده حسن.

قال ابن الأثير في (النهاية) (٤/٢٤): قوله: «فتتقاع بهم جنبتا الصراط تقادع الفراش في النار» أي: تسقطهم فيها بعضهم فوق بعض. وتقادع القوم: إذا مات بعضهم إثر بعض. اهـ.

٣ - ولحافتي الصراط كلاليب: وذلك من حديث أبي هريرة وحذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عند مسلم (١٩٥) عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وفي حافتي الصراط كلاليب معلقة مأمورة بأخذ من أمرت به».

ومن حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (قلنا يا رسول الله ما الجسر؟ قال: «مدحضة مزلّة، عليه خطاطيف، وكلاليب، وحسكة مفلطحة لها شوكة عقيقة تكون بنجد يقال لها السعدان» رواه البخاري (٧٤٣٩) واللفظ له، ومسلم (١٨٣).

ومن حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وبه كلاليب مثل شوك السعدان أما رأيتم شوك السعدان؟ قالوا: بلى يا رسول الله قال: فإنها مثل شوك السعدان، غير أن لا يعلم قدر عظمتها إلا الله» رواه البخاري (٧٤٣٧)، ومسلم (١٨٢).

قال العيني في عمدة القاري (٣١٦/٢٠): (كلاليب جمع: كلوب بفتح الكاف، وهو حديدة معطوفة الرأس يعلق عليها اللحم. وقيل: الكلوب الذي يتناول به الحداد الحديد من النار. كذا في كتاب ابن بطال). اهـ.

١١- الْمِيزَانُ:

ثُمَّ الْإِيمَانُ بِالْمَوَازِينِ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾ [الأنبياء: ٤٧].
[٢٤٥] وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ: يُؤْتَى بِالثَّائِسِ إِلَى الْمِيزَانِ فَيَتَجَادَلُونَ عِنْدَهُ أَشَدَّ الْجِدَالِ..
[٢٤٦] وَقَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «الْمِيزَانُ بَيْدُ الرَّحْمَنِ يَخْفِضُهُ وَيَرْفَعُهُ» (١).
فَمَنْ شَكَّ فِي ذَلِكَ أَوْ كَذَّبَ فَقَدْ أَعْظَمَ الْإِلْحَادَ - وَقَدْ اتَّفَقَ أَهْلُ الْعِلْمِ بِالْأَخْبَارِ وَالْعُلَمَاءُ وَالزُّهَادُ

= وقال أيضاً (٢٠/٣٢٠): خطاطيف: جمع خطاف بالضم وهو الحديد المعوجة كالكلوب يختطف بها الشيء.
وقوله: حسكة: بفتحات وهي شوكة صلبة معروفة وقال صاحب التهذيب: الحسك نبات له ثمر خشن يتعلق بأصواف الغنم، وربما اتخذ مثله من حديد وهو من آلات الحرب. مغلطحة: أي عريضة. عقيفاء: معوجة.
وقوله شوك السعدان قال الحافظ في الفتح (١١/٤٥٣): جمع سعدانة وهو نبات ذو شوك يضرب به المثل في طيب مرعاه قالوا: مرعى ولا كالسعدان. وقوله: أما رأيتم شوك السعدان: هو استفهام تقرير لاستحضار الصورة المذكورة.
مسألة: أول من يميز الصراط هو نبينا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثم أمته أول من يميز الصراط: يدل على ذلك حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ المتفق عليه الذي فيه يقول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ويضرب الصراط بين ظهري جهنم، فأكون أنا وأمتي أول من يجيزها» [وهذا لفظ البخاري].

وكذلك رواية أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في كتاب الأذان من صحيح البخاري وفيها يقول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فيضرب الصراط بين ظهري جهنم فأكون أول من يجوز من الرسل بأمته، ولا يتكلم يومئذ أحد إلا الرسل، وكلام الرسل يومئذ: اللَّهُمَّ سلم سلم». قلت: ورواية أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند مسلم توضح مكان النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى أن تمر أمته كلها - وهو على الصراط صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وذلك لقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيها بعد أن ذكر صفات الذين يسمون على الصراط: «ونبيكم قائم على الصراط يقول: رب سلم سلم».

وكذلك الأنبياء عليهم السلام كما في رواية أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند مسلم عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «والأنبياء مجنبتي الصراط وأكثر قولهم: اللَّهُمَّ سلم سلم».

مسألة: قال ابن رجب في التخويف من النار (ص ٢٣٤): وأعلم أن الناس منقسمون إلى مؤمن يعبد الله وحده لا يشرك به شيئاً، ومشرك يعبد مع الله غيره، فأما المشركون، فإنهم لا يسمون على الصراط، وإنما يقعون في النار قبل وضع الصراط. وقد ساق بعض الأحاديث التي سقتها، ومنها حديث أبي سعيد الخدري الذي في (الصحيحين)، ثم قال: فهذا الحديث صريح في أن كل من أظهر عبادة شيء سوى الله كالسيح والعزير من أهل الكتاب، فإنه يلحق بالمشركين في الوقوع في النار قبل نصب الصراط، إلا أن عباد الأصنام والشمس والقمر وغير ذلك من المشركين تتبع كل فرقة منهم ما كانت تعبد في الدنيا، فترد النار مع معبودها أولاً، وقد دل القرآن على هذا المعنى في قوله تعالى: في شأن فرعون: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ وَيُقَرَّرُ الْوَرْدُ الْمَوْرَدُ﴾ [هود: ٩٨] وأما من عبد المسيح والعزير من أهل الكتاب، فإنهم يتخلفون مع أهل الملل المنتسبين إلى الأنبياء، ثم يردون النار بعد ذلك. وقد ورد في حديث آخر أن من كان يعبد المسيح يمثل له شيطان المسيح فيتعونه، وكذلك من كان يعبد العزير، وفي حديث الصور أنه يمثل لهم ملك على صورة المسيح، وملك على صورة العزير، ولا يبقى بعد ذلك إلا من كان يعبد الله وحده في الظاهر سواء كان صادقاً أو منافقاً من هذه الأمة وغيرها، ثم يتميز المنافقون عن المؤمنين بامتناعهم عن السجود، وكذلك يمتازون عنهم بالنور الذي يقسم للمؤمنين. اهـ وبذلك قال ابن بربان في الإرشاد كما في الحاوي للسيوطي (١٨٥/٢)، وابن الوزير اليماني في العواصم والقواصم (٣٠٣/٩)، وابن عثيمين في شرح لمعة الاعتقاد (ص ١٥٠).

(١) أخرجه أحمد (١٨٤/٤) رقم ١٧٦٦٧، وابن ماجه (٧٢/١) رقم ١٩٩، والبخاري في التاريخ الكبير (١٢٦/٨)، وابن خزيمة في التوحيد (ص ٨٠)، وابن أبي عاصم في: (السنه ٩٨/١) رقم ٢١٩، وابن حبان في صحيحه (٢٢٢/٣) رقم ٩٤٣، والنسائي في الكبرى (٤١٤/٤) رقم ٧٧٣٨، والطبراني في الشاميين (٣٣٠/١) ترجمة ٥٨٢، وفي الدعاء (١٢٦٢)، والطبري في تفسيره (٦٦٥٥)، والحاكم (٧٠٦/١) رقم ١٩٢٦، والبغوي في شرح السنه (٨٩)، والبيهقي في الأسماء والصفات (ص ٣٤١)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (١٥٧/١٠) والحديث صححه الحاكم وأقره الذهبي، وقال البوصيري في مصباح الزجاجة (٢٧/١): هذا إسناد صحيح، وصححه العلامة الألباني في صحيح الجامع (٥٧٤٧)، وقال الأرئوط ومن معه في تحقيق المسند (١٧٨/٩٩): إسناد صحيح على شرط الشيخين..

وَالْعِبَادُ فِي جَمِيعِ الْأُمُصَارِ أَنَّ الْإِيمَانَ يَذَلُّكَ وَاجِبٌ لَا رَيْمٌ^(١).

(١) تعريف الميزان في اللغة: قال الليث: الوزن ثقل شيء بشيء مثله. وقد أطلقت لفظة الوزن والميزان على عدة معان، فهو يطلق ويراد به بيان قدر الشيء وقيمته، أو خسة الشيء وسقوطه.

وفي الاصطلاح: هو ميزان عظيم ينصب في ختام يوم الحساب لوزن أعمال العباد؛ لأن الوزن للجزاء، وهو بعد المحاسبة، فالمحاسبة لتقدير الأعمال، والوزن لإظهار مقاديرها ليكون الجزاء بحسبها. تهذيب اللغة (٣٧٩/٤).

وهو ميزان حقيقي حسي لا يقدر قدره إلا الله، وهو ميزان دقيق لا يزيد ولا ينقص، قال تعالى: ﴿وَنُصِّعُ الْمَوْزِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَإِنْ كَانَ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكُنْ بِهَا حَسِيرًا^(٢)﴾.

وقال تعالى: ﴿وَالْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ^(٣)﴾ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ يَمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ^(٤)﴾، وقال تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ^(٥)﴾ فُهِوْ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ^(٦)﴾ وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ^(٧)﴾ فَأَمَّهُمْ كَسَاوِيَةٌ^(٨)﴾. وقد اختلف أهل العلم في وحدة الميزان وتعددته:

فذهب بعضهم: إلى أن لكل شخص ميزانًا خاصًا، وقيل: لكل عمل ميزان.

وقال بعضهم: بل الميزان واحد، والجمع في الآية باعتبار تعدد الأعمال والأشخاص.

قال شارح الطحاوية: والذي دلت عليه السنة أن ميزان الأعمال له كفتان حسيتان مشاهدتان، ودليله حديث البطاقة حين ترجح لا إله إلا الله بجميع أعماله فيدخل الجنة.

مسألة: حقيقة الميزان: والمراد به عند أهل السنة ميزان حقيقي توزن به أعمال العباد، وخالف في ذلك المعتزلة، وبعض الطوائف. وقد نقل ابن حجر وغيره إجماع أهل السنة على الإيمان بالميزان، وأن أعمال العباد توزن به يوم القيامة، وأن الميزان له كفتان ولسان، ويميل بالأعمال.

وقال السفاريني في لوامع الأنوار (١٨٤/٢): والحاصل: أن الإيمان بالميزان ثابت بالكتاب والسنة والإجماع.

وقال البرديسي في تكملة شرح الصدور (ص ١٥): اعلم أن الموازين حق ثابت بالكتاب والسنة وإجماع الأمة.

وقال سفيان بن عيينة كما في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١٥٥/١): السنة عشرة، فمن كن فيه فقد استكمل السنة، ومن ترك منها شيئًا فقد ترك السنة؛ إثبات القدر، وتقديم أبي بكر وعمر، والحوض، والشفاعة، والميزان، والصراف.

وقال الإمام أحمد كما في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١٥٨/١): أصول السنة عندنا: التسلسل بما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ والافتداء بهم. إلى أن يقول: والإيمان بالميزان.

وأنكرت المعتزلة الميزان وقالوا: هو عبارة عن العدل، فخالفوا الكتاب والسنة، وقد رد عليهم علماء أهل السنة كشيخ الإسلام ابن تيمية وغيره.

وقد استدل ابن تيمية بالكتاب والسنة على أن الميزان غير العدل، وأنه ميزان حقيقي توزن به الأعمال، فقال: الميزان: هو ما يوزن به الأعمال، وهو غير العدل، كما دل على ذلك الكتاب والسنة، مثل قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ^(٩)﴾، ﴿وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ^(١٠)﴾، وقوله: ﴿وَنُصِّعُ الْمَوْزِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَمَةِ^(١١)﴾.

وفي الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: «كِلِمَتَانِ خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ ثَقِيلَتَانِ فِي الْمِيزَانِ حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ».

وروى الترمذي وغيره حديث البطاقة، وصححه الترمذي والحاكم وغيرهما في الرجل الذي يؤتى به، فينشر له تسعة وتسعون سجلًا، كل سجل منها مد البصر، فيوضع في كفة، ويؤتى ببطاقة فيها شهادة أن لا إله إلا الله فتوضع في الكفة الأخرى، فتثقل الشهادة.

فعن عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: «سبعت رسول الله يقول: «إِنَّ اللَّهَ سَيُخَلِّصُ رَجُلًا مِنْ أُمَّتِي عَلَى رُءُوسِ الْخَلَائِقِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَنْشُرُ عَلَيْهِ تِسْعَةَ وَتِسْعِينَ سَجَلًا كُلُّ سَجَلٍ مِثْلُ مَدِّ الْبَصَرِ ثُمَّ يَقُولُ أَتَنْكِرُ مِنْ هَذَا شَيْئًا أَظَلَمَكَ كَتَبْتِى الْحَافِظُونَ فَيَقُولُ لَا يَا رَبِّ فَيَقُولُ أَفَلَمْ عُدُّ فَيَقُولُ لَا يَا رَبِّ فَيَقُولُ بَلَى إِنَّ لَكَ عِنْدَنَا حَسَنَةً فَإِنَّهُ لَا ظُلْمَ عَلَيْكَ الْيَوْمَ فَيَخْرُجُ بِطَاقَةٍ فِيهَا أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ فَيَقُولُ اخْضُرْ وَرَنُوكَ فَيَقُولُ يَا رَبِّ مَا هَذِهِ الْبِطَاقَةُ مَعَ هَذِهِ السَّجَلَاتِ فَقَالَ إِنَّكَ لَا تُظْلَمُ قَالَ فَتُوضَعُ السَّجَلَاتُ فِي كِفَّةٍ وَالْبِطَاقَةُ فِي كِفَّةٍ فَطَاشَتِ السَّجَلَاتُ وَثَقُلَتِ الْبِطَاقَةُ فَلَا يَثْقُلُ مَعَ اسْمِ اللَّهِ شَيْءٌ» وهو حديث صحيح.

وهذا وأمثاله مما يبين أن الأعمال توزن بموازين يتبين بها رجحان الحسنات على السيئات وبالعكس، فهو ما به يتبين العدل. والمقصود بالوزن العدل كموازين الدنيا. وأما كيفية تلك الموازين فهي بمنزلة كيفية سائر ما أخبرنا به من الغيب. مجموع فتاوى شيخ الإسلام (٣٠٢/٤).



= مسألة: ما الذي يوزن في الميزان: اختلف أهل العلم في الذي يوزن في ذلك اليوم على أقوال:

الأول: أن الذي يوزن في ذلك اليوم الأعمال نفسها، وأنها تجسم فتوضع في الميزان: وقد جاءت نصوص كثيرة في ذلك، فسبحان الله وبحمده وسبحان الله العظيم ثقيلتان في الميزان، كما ورد ذلك عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كِلِمَتَانِ خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ ثَقِيلَتَانِ فِي الْمِيزَانِ حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ».

وعن أبي مالك الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الطُّهُورُ شَطْرُ الْإِيمَانِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ تَمْلَأُ الْمِيزَانَ وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ تَمْلَأُنَّ أَوْ تَمْلَأُ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَالصَّلَاةُ نُورٌ وَالصَّدَقَةُ بُرْهَانٌ وَالصَّبْرُ ضِيَاءٌ وَالْقُرْآنُ حُجَّةٌ لَكَ أَوْ عَلَيْكَ كُلُّ النَّاسِ يَغْدُو فَبَايَعَ نَفْسَهُ فَمَعْتَفًا أَوْ مُؤَبِّقًا» أخرجه مسلم.

وهذا القول رجحه ابن حجر ونصره، فقال: والصحيح أن الأعمال هي التي توزن، وقد أخرج الترمذي عن أبي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَا شَيْءٌ أَثْقَلُ فِي مِيزَانِ الْمُؤْمِنِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ خُلُقٍ حَسَنٍ وَإِنَّ اللَّهَ لَيُبْغِضُ الْفَاحِشَ الْبِذِيءَ».

وقد جاءت بعض النصوص الدالة على أن الأعمال تأتي يوم القيامة بصور متعددة، كما ورد ذلك في السنة المطهرة.

فعن أبي أمامة الباهلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «اقْرَءُوا الْقُرْآنَ فَإِنَّهُ يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ شَفِيعًا لِأَصْحَابِهِ اقْرَءُوا الزَّهْرَ وَبَيْنَ الثَّغْرَةِ وَسُورَةَ آلِ عِمْرَانَ فَإِنَّهُمَا تَأْتِيَانِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَأَنَّهُمَا غَمَامَتَانِ أَوْ كَأَنَّهُمَا غَيَّاتَانِ أَوْ كَأَنَّهُمَا فِرْقَانِ مِنَ طَلْحٍ صَوَّافٍ تَحْجَايَانِ عَنْ أَصْحَابِيهِمَا اقْرَءُوا سُورَةَ الثَّغْرَةِ فَإِنَّ أَخْذَهَا بَرَكَهٌ وَتَرْكُهَا حَسْرَةٌ وَلَا تَسْتَطِيعُهَا الْبَطَلَةُ» أخرجه مسلم.

وعن ابن بريده عن أبيه قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَبْجِي الْقُرْآنُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَالرَّجُلِ السَّاجِدِ قَبْلُ أَنَا الَّذِي أَسْهَرْتُ لَيْلِكَ وَأَطَمْتُ نَهْرَكَ» رواه ابن ماجه، وضعفه الألباني في سنن ابن ماجه (١٢٤٢/٢) رقم (٣٧٨١)، وصححه في السلسلة الصحيحة بلفظ (يقول لصحابه هل تعرفني؟ أنا الذي كنت أسهر ليلك وأظمي هواجرك).

ومن ذلك ما جاء في حديث البراء في قصة سؤال القبر وفيه أن المؤمن يمثل له عمله في صورة رَجُلٍ حَسَنٍ الْوُجْهِ حَسَنٍ الْقِيَابِ طَلِبُ الرِّيحِ قَبْلُ يَقُولُ أَتُبَشِّرُ بِالَّذِي يُسْرِّكَ هَذَا يَوْمُكَ الَّذِي كُنْتَ تُوعَدُ قَبْلُ لَمْ تَنْتَ فَوْجُكَ الْوَجْهَ يَبْجِي بِالْخَيْرِ قَبْلُ أَنَا عَمَلُكَ الصَّالِحِ قَبْلُ رَبِّ أَقِمِ السَّاعَةَ حَتَّى أَرْجِعَ إِلَى أَهْلِ وَمَالِي، وكذلك الكافر؛ فإنه يمثل له عمله في صورة رجل قبيح الوجه قبيح الشباب منتن الريح، فيقول: أَتُبَشِّرُ بِالَّذِي يُسْوءُكَ هَذَا يَوْمُكَ الَّذِي كُنْتَ تُوعَدُ قَبْلُ لَمْ تَنْتَ فَوْجُكَ الْوَجْهَ يَبْجِي بِالشَّرِّ قَبْلُ أَنَا عَمَلُكَ الْحَبِيثِ قَبْلُ رَبِّ لَا تُقِمِ السَّاعَةَ» صحيح.

الثاني: أن الذي يوزن هو العامل نفسه: فقد جاءت النصوص دالة على أن العباد يوزنون في يوم القيامة فيثقلون في الميزان أو يخفون بمقدار إيمانهم لا بضخامة أجسامهم، فقد جاء في بعض النصوص أن الرجل السمين لا يزن عند الله جناح بعوضة، فعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّهُ لَيَأْتِي الرَّجُلَ الْعَظِيمُ السَّمِينُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا يَزِنُ عِنْدَ اللَّهِ جَنَاحُ بَعُوضَةٍ وَقَالَ اقْرَءُوا: ﴿فَلَا تَزِينُ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزِينًا﴾» رواه البخاري.

وقد يكون الرجل النحيف أثقل من الجبال، فعن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَحْتَسِنُ سِوَاكَ مِنَ الْأَزَاكِ وَكَانَ ذَقِيقَ السَّاقَيْنِ فَجَعَلَتْ الرِّيحُ تَكْفُؤُهُ، فَضَحِكَ الْقَوْمُ مِنْهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مِمَّ تَضَحِكُونَ، قَالُوا: يَا نَبِيَّ اللَّهِ مِنْ دِقَّةِ سَاقِيهِ، فَقَالَ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَهُمَا أَثْقَلُ فِي الْمِيزَانِ مِنْ أَحَدٍ) رواه أحمد، وحسنه الألباني في تخريج الطحاوية رقم (٤٧٣)، وصححه آخره في السلسلة الصحيحة (ج ٧ رقم ٣١٩٦).

وما أحسن ما قال الشاعر:

نرى الرجل النحيل فتزدريه وفي أثوابه أسود هـ صور

ويعجبك الطريق رفقتيليه فيخلف ظنك الرجل الطريق

الثالث: أن الذي يوزن إنما هو صحائف الأعمال: ويدل على ذلك حديث البطاقة المتقدم، حينما تزن شهادة أن لا إله إلا الله بجميع السجلات والذنوب المسجلة على العبد.

قال شارح الطحاوية: فثبت وزن الأعمال والعامل وصحائف الأعمال، وثبت أن الميزان له كفتان، والله تعالى أعلم بما وراء ذلك من الكيفيات.

والذي يظهر والله أعلم أن الذي يوزن هو العامل وعمله وصحف أعماله، وهذا هو مقتضى دلالة النصوص جميعاً.

مسألة: ذكر بعض الأعمال التي تثقل في الميزان: إن الله تبارك وتعالى من رحمته بعباده، وخاصة بأمة محمد ﷺ: «أَنْ فَضَّلَهَا بِأَعْمَالٍ كَثِيرَةٍ تَثْقُلُ بِهَا مُوَارِثَتُهُمْ، وَيَحْصُلُ لَهُمْ بِهَا الثَّوَابُ الْعَظِيمُ، وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَأْتِي هَذِهِ الْأَعْمَالُ فَتُوضَعُ فِي الْمِيزَانِ فَيَكُونُ لَهَا وَزْنٌ وَتُثْقَلُ تَرْجَحُ بِهِ كِفَّةُ حَسَنَاتِ الْعَبْدِ بَيْنَ يَدَيْ رَبِّهِ تَعَالَى وَمِنْ الْأَعْمَالِ الَّتِي وَرَدَتْ بِهَا النُّصُوصُ:

١٢- الْحَوْضُ وَالشَّقَاعَةُ؛

ثُمَّ الْإِيمَانُ بِالْحَوْضِ وَالشَّقَاعَةِ.

[٢٤٧] وقال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ لِي حَوْضًا مَا بَيْنَ أَيْلَةٍ وَعَدَن» (١) يُرِيدُ أَنْ قُدْرَةُ مَا بَيْنَ أَيْلَةٍ وَعَدَن «بَارِقُهُ بَعْدَ نَجْمِ السَّمَاءِ» (٢)

[٢٤٨] وَقَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: - مَنْ كَذَّبَ بِالْحَوْضِ فَقَدْ كَذَّبَ بِالْحَقِّ.

[٢٤٩] وَجَاءَ فِي الْحَدِيثِ: - «مَنْ كَذَّبَ بِالْحَوْضِ لَمْ يَشْرَبْ مِنْهُ» (٣)

= أولاً: قول: لا إله إلا الله: كما تقدم في حديث البطاقة.

ثانياً: حسن الخلق: فأقول ما يوضع في ميزان العبد المسلم يوم القيامة حسن خلقه، كما تقدم في حديث أبي الدرداء.

ثالثاً: قول: سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم: كما تقدم في حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

رابعاً: قول: الحمد لله: كما تقدم في حديث أبي مالك الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

خامساً: من احتبس فرساً في سبيل الله: فعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «مَنْ احْتَبَسَ فَرَسًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ إِيْمَانًا بِاللَّهِ وَتَصَدِيقًا بِوَعْدِهِ فَإِنَّ شِبَعَهُ وَرِيَهُ وَزَوَّجَهُ وَتَوَلَّاهُ فِي مِيزَانِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» رواه البخاري.

مسألة: اختلف أهل العلم هل هو ميزان واحد توزن به أعمال العباد أم أن الموازين متعددة ولكل شخص ميزانه الخاص، فمن قال بالتعدد استدلووا بأن الميزان قد ورد في بعض الآيات بصيغة الجمع، مثل قوله تعالى: ﴿وَنُفَعُ الْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَإِنْ كَانَ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكُنْ بِرَأْسِ عَرْشٍ﴾ [الأنبياء: ٤٧]. ومن قال بأنه واحد استدلووا بمثل قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يُوضَعُ الْمِيزَانُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَمَنْ وَزَنَ فِيهِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ لَوْسَعَتْ، فَتَقُولُ الْمَلَائِكَةُ: يَا رَبِّ لِمَنْ يَزَنُ هَذَا؟» فيقول الله تعالى: «لِمَنْ شِئْتُ مِنْ خَلْقِي...» السلسلة الصحيحة (٩٤١). وحملوا الآية التي ورد فيها الميزان بصيغة الجمع على تعدد الموزونات من الأعمال والأقوال والأشخاص. فقالوا: إنه جمع الأشياء التي توزن فيه.

(١) أَيْلَة: مدينة على ساحل بحر القلزم مما يلي الشام وقيل هي آخر الحجاز وأول الشام بها زرع يسير وهي مدينة اليهود الذين حرم الله عليهم صيد السمك يوم السبت فمسخوا قردة، وخنازير، وقيل في سبب تسميتها غير ذلك. معجم البلدان (٢٩٢/١). وعدن: بالتحريك وأخره نون وهو من قولهم عدم بالمكان إذا أقام به وبذلك سميت عدن وبين عدن وصنعاء ثمانية وستون فرسخاً. معجم البلدان (٨٩/٤).

(٢) أخرجه البخاري (٦٥٨٠) من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأخرجه مسلم (٢٣٠٠) من حديث أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) لعل المصنف يشير إلى حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ كَذَّبَ بَعْدَ الْقَبْرِ عَذِبَهُ اللَّهُ، وَمَنْ كَذَّبَ بِالْحَوْضِ فَلَا سَقَاهُ اللَّهُ مِنْهُ، وَمَنْ كَذَّبَ بِشَقَاعَتِي فَلَا أَدْخَلَهُ اللَّهُ فِيهَا» أخرجه الحري في فوائده (٦١)، والشجري في أماليه (٣٠٢/٢). وإسناده ضعيف.

مسألة: الإجماع على ثبوت الحوض: قال السقاري: والحوض والكوثر ثابت بالنص وإجماع أهل السنة والجماعة حتى عده أهل السنة في العقائد الدينية لأجل الرد على أهل البدع والضلال.

وقد ذكر ابن كثير - رحمه الله - عدداً من الصحابة الذين رووا أحاديث الحوض، فقال: ذكر ما ورد في الحوض النبوي المحمدي - سقانا الله منه يوم القيامة - من الأحاديث المتواترة المتعددة من الطرق الكثيرة المتضاربة؛ وإن رغبت أنوف كثيرة من المبتدعة المعاندة المكابرة، القائلين بجموده، المنكرين لوجوده، وأخلق بهم أن يحال بينهم وبين وروده، كما قال بعض السلف: (من كذب بكمرة لم ينلها) ثم شرع في ذكر أسماء الصحابة الذين رووا أحاديث الحوض.

قال شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى (١١/٤٨٦): اللجنة والنار والبعث.. والحوض.. فإن هذه الأصول كلها متفق عليها بين أهل السنة والجماعة.

وقال أبو الحسن الأشعري في رسالة إلى أهل الثغر (ص: ٢٨٩): وأجمعوا... وعلى أن لرسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَوْضًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ تردده أمتة لا يظلم من شرب منه.

وقال الإمام سفيان بن عيينة كما في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للدلائلي (١/١٧٥): السنة عشرة فمن كن فيه فقد استكمل السنة ومن ترك شيئاً فقد ترك السنة، إثبات القدر.. والحوض.

وقال الإمام أحمد كما في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للدلائلي (١/١٧٥): ومن السنة اللازمة التي من ترك منها



= خصلة لم يقلها ويؤمن بها لم يكن من أهلها .. والإيمان بالحوض وأن لرسول الله ﷺ حوضاً يوم القيامة ترد عليه أمته .

مسألة: أن الحوض دلّ عليه القرآن باحتمال، ودلّت عليه السنة بقطع: أما القرآن فدلّل الحوض فيه قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْعَمْنَا عَلَى الْكَوْثَرِ ۖ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ ۚ﴾ (١) ﴿إِنَّا شَاقَمْنَا هُوَ الْأَنْزَارُ ۚ﴾ (٢) [الكوثر]، وقد ثبت في الصحيح أن النبي ﷺ فسّر الكوثر بأنه «حوض أعطاه الله إياه»، وهناك عدة تفاسير للكوثر منها أنه نهر في الجنة، وقد جاء أيضاً أن الحوض يُسكّب فيه من الكوثر ميزابان يعني يغذونه بماء الكوثر. وأما من السنة فقد تواترت الأحاديث عن النبي ﷺ في وجود الحوض وفي صفته، وقد رواها عنه ﷺ أكثر من خمسين صحابياً، ولهذا نقول: هي متواترة نقلاً ومتواترة تواتراً معنوياً، فجمعت بين نوعي التواتر، وهذا النقل جاء عن أفاضل الصحابة وعن أكمل الصحابة.

فمرويات الحوض ثابتة عن الصحابة عن أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وعن عمر وعن عثمان وعن علي وعن فقهاء الصحابة كابن مسعود وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وأبي ذر إلى غير هؤلاء، فجُلّة الصحابة رَوَوْا أحاديث الحوض على خلاف بينهم في ألفاظها، والتي ﷺ كان يكرّر الكلام عن أحاديث الحوض كما روى أبو داود في سننه عن أحد الصحابة أنه قال: «سمعتُه مراراً لا أقول مرة أو مرتين» يعني عن النبي ﷺ، فكان يكرّر الأحاديث في الحوض فلذلك حصل فيها بعض الاختلاف كما سيأتي فيما نستقبل.

مسألة: صفة الحوض التي دل عليها الدليل من صحيح السنة. أولاً: من حيث شكله: هو مربع زواياه سواء وأضلاعه متساوية، وقد ثبت في الصحيح أن النبي ﷺ قال: «طوله شهر وعرضه شهر زواياه سواء» فهذا يدل على أن شكل الحوض مربع، وأن زواياه قائمة، وأن طوله وعرضه واحد وهو شهر. واختلفت الروايات كثيراً في طوله وعرضه، ومُخَصِّلُهَا ما ذُكِرَ لك من أنه شهر في شهر، وقد جاء في بعض الروايات قال «هو كما بين المدينة وبيت المقدس»، وفي رواية قال «هو كما بين المدينة وعُثْمَانَ» أو قال «عُثْمَانَ»، وفي رواية قال «هو كما بين المدينة إلى صنعاء»، وفي رواية قال «هو كما بين أيلة إلى صنعاء» وثُمَّ غير ذلك.

وإذا قلنا مسيرة شهر في شهر، فالمراد بالشهر بيسر الجبال السير المعتاد؛ لأنه هو الفصل في التقدير. هذا من حيث طوله وعرضه وشكله، شكله مربع وطوله وعرضه شهر في شهر.

ثانياً: من حيث مكانه: مكانه هو في الأرض المُبَدَّلَة، يعني يوم يبذل الله الأرض غير الأرض والسماوات، هو في الأرض المُبَدَّلَة. ثالثاً: من حيث أنيته: آتيته وصفها ﷺ كما في حديث عبد الله بن عمر بن العاص وغيره قال «آتيته كنجوم السماء» وهذا التشبيه بقوله (كنجوم السماء) نفهم منه صفتين:

الصفة الأولى: الكثرة: في أن كثرتها كثرة نجوم السماء، وهذا يدل على مزيد راحة وطمأنينة في الشرب منه وتناولها، وألا يكون هناك تراحم على كيزانه، أو أن الناس يشربون بأيديهم.

والصفة الثانية: أن كيزانه أو كيسانه أو أباريقه أو نحو ذلك كنجوم السماء في الإشراق والبهاء والنور، فنجوم السماء فيها صفة الكثرة وفيها صفة النور والبهاء.

هذا من جهة وصف كيزانه من حيث العدد ومن حيث الشكل.

رابعاً: من حيث مائه: ماءه من حيث اللون أشد بياضاً من اللبن، كما ثبت في الحديث قال «حوضي طوله شهر وعرضه شهر ماءه أشد بياضاً من اللبن وأحلى من العسل»، وقد جاء في رواية قال «ماءه أشد بياضاً من الورق» يعني من الفضة. ورأحة مائه قال «رائحته كرائحة المسك».

ومصدر مائه من الكوثر: النهر الذي في الجنة، قال ﷺ «الكوثر نهر أعطانيه الله في الجنة». وقد جاء في صفة الحوض: «يشخب فيه من الكوثر ميزابان».

مسألة: مكان الحوض: اختلف العلماء أين يكون الحوض؟ هل هو قبل الصراط أم بعد الصراط؟ على قولين: القول الأول: وهو قول جمهور أهل العلم على أنه قبل الصراط وليس بعد الصراط؛ لأن الأحاديث التي فيها صفة الحوض فيها ذكر أن أناساً يذادون عنه وَيَذْفَعُونَ وَيُؤَخَذُ بِهِمْ إِلَى النَّارِ، فيقول النبي ﷺ: «ربي أصيحابي أصيحابي»، أو قال: «أصيحابي أصيحابي فيقول: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك».

القول الثاني: وبه قال طائفة من أهل العلم إن الحوض حوضان حوض قبل الصراط وحوض بعد الصراط، فمن لم يشرب منه قبل الصراط بأن أخذ للعذاب من هذه الأمة ثم تبي بعد ذلك، قَمَّ حوض آخر بعد الصراط يشرب منه.

ولكن الذي تدل عليه الأحاديث بظهور وكثرة أن الحوض يكون قبل الصراط لا بعده.



التَّشْهِيحُ وَالْإِبَانَةُ

= ثُمَّ الْقَائِلُونَ بِأَنَّهُ قَبْلَ الصَّرَاطِ أَيْضًا اخْتَلَفُوا: هَلْ هُوَ قَبْلَ الْمِيزَانِ أَمْ بَعْدَ الْمِيزَانِ؟
عَلَى قَوْلَيْنِ لِأَهْلِ الْعِلْمِ، وَالْأَكْثَرُ أَيْضًا أَنَّهُ قَبْلَ الْمِيزَانِ، وَأَنَّهُ فِي الْعُرْصَاتِ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لِفَصْلِ الْقَضَاءِ وَقَبْلَ أَنْ تَنْطَاطِرَ الصُّحُفَ وَإِلَى آخِرِ ذَلِكَ.

وَلَشِدَّةُ طَوْلِ هَذَا الْيَوْمِ فَإِنَّ اللَّهَ يَكْرَهُ نَبِيَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِهَذَا الْحَوْضِ حَتَّى يَشْرَبَ مِنْهُ الْمُؤْمِنُونَ فَلَا يَظْمَؤُونَ وَلَا يَقْلِقُونَ فِي شِدَّةِ هَوْلِ الْمَوْقِفِ.

فَإِذَا نَقُولُ الصَّوَابُ أَنَّهُ قَبْلَ الصَّرَاطِ وَأَيْضًا أَنَّهُ قَبْلَ الْمِيزَانِ.

قَالَ الْقُرْطُبِيُّ صَاحِبُ كِتَابِ التَّذَكُّرَةِ فِي الْكَلَامِ الْمَشْهُورِ عَنْهُ يَتَنَاقَلُهُ الْعُلَمَاءُ قَالَ: وَالْمَعْنَى يَقْتَضِي هَذَا؛ لِأَنَّ النَّاسَ يُخْرَجُونَ مِنْ قُبُورِهِمْ عَطَاشًا فَإِذَا وَافَقُوا الْمَوْقِفَ فَإِنَّهُمْ يَحْتَاجُونَ مَعَ طَوْلِ الْمَوْقِفِ إِلَى مَا بِهِ ذَهَابَ ظَمْئُهُمْ وَصُدُورُهُمْ، وَهَذَا يَنْسَبُ أَنْ يَكُونَ لِإِكْرَامِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْحَوْضِ قَبْلَ الْمِيزَانِ.

مَسْأَلَةٌ: الَّذِينَ يَزَادُونَ عَنِ الْحَوْضِ: جَاءَ فِي الْأَحَادِيثِ أَنَّ الْحَوْضَ يُدَادُ عَنْهُ، فَقَدْ جَاءَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَذُودُ أَنْاسًا عَنِ الْحَوْضِ.

وَجَاءَ فِي أَحَادِيثٍ أُخْرَى أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْتِيهِ قَوْمٌ فَيَعْرِفُهُمْ فَيُذَادُونَ عَنِ الْحَوْضِ؛ يَعْنِي يَذُودُهُمْ غَيْرَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَيَقُولُ: «يَا رِبِّي أَصِيحَابِي أَصِيحَابِي» إِلَى آخِرِ الْأَحَادِيثِ الَّتِي سَأَتِي تَوْجِيهَهَا.

وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ عِنْدَ التَّحْقِيقِ أَنَّ الذُّودَ عَنِ الْحَوْضِ نَوْعَانِ:

الْأَوَّلُ ذُودٌ عَامٌّ: وَهُوَ ذُودُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَيْرِ أَمَّتِهِ أَنْ يَسْتَقُوا مِنَ الْحَوْضِ فَيَدْفَعُهُمْ أَوْ يَمْنَعُهُمْ وَيَذُودُهُمْ عَنِ الْحَوْضِ الْخَاصِّ بِأَمَّتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَهَذَا الذُّودُ الْعَامُّ مِنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَإِعَادِ النَّاسِ عَنْ حَوْضِهِ إِلَّا أَمَّتَهُ يَفِيدُ فَائِدَتَيْنِ:

الْفَائِدَةُ الْأُولَى: أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلْمُؤْمِنِينَ بِهِ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ رُؤُوفٌ رَحِيمٌ؛ فَيُرِيدُ أَنْ تَخْتَصَّ أَمَّتُهُ بِحَوْضِهِ، وَذَلِكَ فِيهِ إِكْرَامٌ لَهُمْ وَمَزِيدٌ عَنَانِيَّةٌ بِهَذِهِ الْأُمَّةِ.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَّةُ: أَنَّهُ قَدْ جَاءَ - كَمَا ذَكَرْنَا - أَنَّ لِكُلِّ نَبِيٍّ حَوْضًا، وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُرِيدُ مِنْ كُلِّ تَابِعٍ لِنَبِيٍّ وَمُؤْمِنٍ بَنِيٍّ مِنْ إِخْوَانِهِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ، يُرِيدُهُ أَنْ يَذْهَبَ إِلَى النَّبِيِّ الَّذِي يَتَّبِعُهُ لِيَكُونَ أَبْلَغُ فِي ظُهُورِ عَظَمِ الرِّسَالَةِ - رِسَالَةِ النَّبِيِّ إِلَى قَوْمِهِ - وَرَأْفَةً قَوْمِهِ بِهِ، وَإِظْهَارًا لِمَنْ آمَنَ بِكُلِّ نَبِيٍّ عَلَى مَنْ لَمْ يَزَلْ بِذَلِكَ النَّبِيِّ.

وَهَذَا تَوْجِيهِ جِيدِ أَفَادِهِ عِدَدٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْهُمْ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ وَمَنْ تَبِعَهُ.

الثَّانِي ذُودٌ خَاصٌّ: فَهَذَا يُدَادُ - فِيهِ - عَنِ الْحَوْضِ طَائِفَةٌ قَلِيلَةٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى كَثْرَةِ مَنْ يَرُدُّهُ، وَقَدْ جَاءَ فِيهِ أَحَادِيثٌ كَثِيرَةٌ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُتَعَدَّةٌ: أَنَّهُ إِذَا وَرَدَ الْحَوْضَ وَرَدَ عَلَيْهِ أَنْاسٌ يَعْرِفُهُمْ وَيَعْرِفُونَهُ ثُمَّ يُذَادُونَ عَنِ الْحَوْضِ؛ يَعْنِي يُدْفَعُونَ بِشِدَّةِ فَيَقُولُ: «يَا رِبِّي قَوْمِي قَوْمِي» فِي رِوَايَةٍ: «أَصْحَابِي»، وَفِي رِوَايَةٍ لِأَنْسٍ فِي الصَّحِيحِ: «أَصِيحَابِي أَصِيحَابِي»، فَيُنَادِي الْمُنَادِي: «إِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا أَحْدَثُوا بَعْدَكَ»، فِي رِوَايَةٍ: «إِنَّهُمْ لَمْ يَزَالُوا مُرْتَدِّينَ عَلَى أَدْبَارِهِمْ مَذْكَرَتِهِمْ»، فَهَذَا دَفْعٌ بِشِدَّةٍ عَنِ الْحَوْضِ لَطَائِفَةٌ مِنَ الْمُرْتَدِّينَ وَمَنْ التَّخْذِيبِينَ.

وَلِهَذَا اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يُدْفَعُونَ عَنِ الْحَوْضِ مَنْ هُمْ؟ عَلَى أَقْوَالٍ:

الْقَوْلُ الْأَوَّلُ: أَنَّ الَّذِينَ يُذَادُونَ عَنِ الْحَوْضِ هُمُ الَّذِينَ ارْتَدَوْا مِنَ الصَّحَابَةِ بَعْدَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كَالَّذِينَ تَبِعُوا مَسِيلَةَ الْكَذَابِ أَوْ سَجَاحَ أَوْ كَفَرُوا وَارْتَدُّوا بَعْدَ ذَلِكَ، وَهَمُ قَلِيلٌ.

وَيَدُلُّ عَلَى قَلْتِهِمْ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «يُذَادُ قَوْمٌ» أَوْ يُوْتَى كَمَا فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى، قَالَ: «فَيَأْتِيَنِي قَوْمٌ فَيُذَادُونَ عَنِ الْحَوْضِ» وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى قَلْتِهِمْ. وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُهُ: «يَا رِبِّي أَصِيحَابِي أَصِيحَابِي». فَقَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ إِنَّ كَلِمَةَ «قَوْمٌ» وَ«أَصِيحَابِي» وَنَحْوَهَا، يَدُلُّ عَلَى قَلَّةِ الْعِدَدِ لَا عَلَى كَثَرَتِهِمْ.

وَهَذَا يَنْسَبُ هَذَا الْقَوْلُ؛ لِأَنَّ عِدَدَ الَّذِينَ ارْتَدَوْا بَعْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ صَحْبِهِ أَوْ حُجَّوْا مَعَهُ حِجَّةَ الْوَدَاعِ قَلِيلٌ مِنْ شَرْمَةِ مِنَ الْأَعْرَابِ الَّذِينَ لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ حَقَّ الْإِيمَانِ.

الْقَوْلُ الثَّانِي: أَنَّ الَّذِينَ يُذَادُونَ عَنِ الْحَوْضِ هُمُ الْمَنَافِقُونَ.

وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَعْرِفِ الْمَنَافِقِينَ جَمِيعًا فَقَدْ قَالَ اللَّهُ لَهُ: ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَأَرَيْنَاكَهُمْ فَاعْرِفَهُمْ بِسِيمَاهُمْ وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ﴾ [محمد: ٣٠] فَيَأْتُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَعَلَيْهِمْ سِيمَا أَهْلِ الْإِيمَانِ أَوْ أَنْهُمْ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ فَيُظَنُّهُمْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ بِهِ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا، ثُمَّ يُذَادُونَ فَيُذَفَعُونَ عَنِ الْحَوْضِ بِشِدَّةٍ، وَيَسَاقُونَ إِلَى النَّارِ فَيَقُولُ: «أَصْحَابِي أَصْحَابِي» بِاعْتِبَارِ مَا كَانَ عَلَيْهِ ظَاهِرُ أَمْرِهِمْ، فَيَقَالَ لَهُ: «إِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا أَحْدَثُوا بَعْدَكَ»، أَوْ إِنَّهُمْ لَمْ يَزَالُوا مُرْتَدِّينَ عَلَى أَدْبَارِهِمْ مَذْكَرَتِهِمْ.

يَعْنِي ظَهَرَ نِفَاقِهِمْ وَاسْتِبَانِ بَعْدَ وَفَاتِهِ؟.

الْقَوْلُ الثَّالِثُ: أَنَّ الَّذِينَ يُذَادُونَ هُمُ كُلُّ مَنْ أَحْدَثَ بَعْدَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدَثًا فَغَيَّرَ فِي دِينِهِ إِمَّا بِالْإِسْلَامِ عَنِ الْإِسْلَامِ إِلَى الْكُفْرِ



= أو بما هو دون ذلك من المحدثات من أنواع البدع المضلة كبدعة الرِّفْض والسَّبِيَّة والخَوَارِج والتَّصَبُّب والاعتزال، وكل هذه من أنواع المحدثات.

والنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال في وصف من يُذَاد: «فيقال: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك»، وهذه من جملة أنواع المحدثات. وهذا القول الثالث هو أظهر الأقوال لشموله للقولين السابقين، فنقول:

* أولاً: الذين يُذَادون كما جاء في بعض الأحاديث الذين ارتدوا ممن شارك في حجة الوداع أو صحب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولم يؤمن به إيماناً حقيقياً، فهؤلاء يذادون.

* ثانياً: وأيضاً يذاد المنافقون.

* ثالثاً: وأيضاً يذاد كل أصحاب الفرق الضالة كالخوارج والمعتزلة والرافضة، وأشباه هؤلاء من الفرق الذين ضلوا وأحدثوا في الدين وأبتدعوا في الدين ما لم يأذن به الله، قال بعض أهل العلم: وَيُحَقِّقُ بِذَلِكَ أَيْضًا مَنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ فِي دِينِهِ؛ بِعَنِي كَذَبَ فِي أَمْرِ الدِّينِ، ويدل على ذلك ما رواه مسلم في صحيحه والإمام أحمد في مسنده ونحو ذلك باللفاظ متقاربة من أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «سيكون بعدي أمراء فمن صدَّقهم بكذبهم وأعانهم على ظلمهم فليس مني ولست منه ولن يرد عليَّ الحوض».

قال في وصف هؤلاء: «فمن صدَّقهم بكذبهم وأعانهم على ظلمهم» يعني يكذبون على الدين وهذا يُصَدِّقُهُمْ عَلَى ذَلِكَ وَيَعِينُهُمْ عَلَى الكذب على الدين ويعينهم على الظلم، فهذا مُحَدِّثٌ؛ ولهذا ألحق بتلك الفئات بقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فليس مني ولست منه ولن يرد عليَّ الحوض».

مسألة: خالف في الحوض طوائف من أهل البدع، خالف فيه المعتزلة والخوارج والرافضة.

أما المعتزلة فخالفوا بإنكاره أصلاً فأنكروا الحوض، وقالوا هذه الصفة التي وردت لا يُعَقَّلُ، فردُّوا الأحاديث المتواترة المتطابقة المتتابعة لفظاً ومعنى، ردُّوها بالعقل فقالوا: «الحوض لا يُعَقَّلُ وإنما له معنى يتوَلَّى إليه».

فليس عندهم حوض موجود يوم القيامة وإنما هو معنى من المعاني. قالوا: فكيف يكون الحوض قبل الصراط وبين الناس وبين الجنة جهنم الكبيرة، ويكون الحوض يُغْدَى من الجنة، والصراط على جهنم؟

يعني أنهم تخيَّلوا ما ورد في صفة يوم القيامة بعقولهم، ثم بعد ذلك ردُّوا ذلك، ردُّوا بعض الأحاديث مما لا يتناسب مع الوصف العام الذي تخيَّلوه.

ومن المعلوم أَنَّ السَّنة إذا ثبتت ولو بالأحاد، فلا يجوز أن يُسَلِّطَ عَلَيْهَا الْعَقْلُ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ أَمْرٌ غَيْبِي. فكيف إذا كانت بالتواتر اللفظي والمعنوي،

والمعتزلة كما هو معلوم في قاعدتهم يثولون الغيبات: فأنكروا الصراط وأولوا الميزان وأولوا الصحف وأولوا الحوض إلى غير ذلك، على أساس قاعدتهم من تسليط العقل على الثقل. فإذا مخالفتهم مردودة.

وقال بعض أهل العلم: من أنكر الحوض بعد علمه بالتواتر فإنه يكفر.

ولكن هذا فيه نظر من جهة تطبيقه؛ لِأَنَّ التَّوَاتُرَ قِسْمَانِ: تَوَاتُرٌ لَفْظِي وَتَوَاتُرٌ مَعْنَوِي، وَقَدْ يُسَلِّمُونَ بِصِحَّةِ النُّقْلِ لَكِنْ لَا يُسَلِّمُونَ بِصِحَّةِ الدَّلَالَةِ.

أما الخوارج والرافضة: فمخالفتهم ليست في إثبات الحوض، ولكن في أنهم جعلوا أحاديث الحوض على غير ما هي عليه من جهة الصحابة رضوان الله عليهم.

فقال الخوارج والرافضة: إِنَّ الَّذِينَ ارْتَدُّوا فَلَمْ يَرُدُّوا عَلَى الْحَوْضِ هُمُ الصَّحَابَةُ، وَأَوَّلُكَ جَمْعٌ كَبِيرٌ مِنَ الصَّحَابَةِ.

فيؤمن الخوارج والرافضة بالحوض لكن يقولون هؤلاء الذين ردُّوا هم الصحابة ويحتجون بأحاديث الحوض على تكفير الصحابة.

فيقول الرافضة مثلاً: إِنَّ هَؤُلَاءِ هُمُ أَصْحَابُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَإِنَّهُ لَمْ يُسَلِّمْ أَوْ لَمْ يَبْقَ عَلَى الْإِيمَانِ بَعْدَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الصَّحَابَةِ إِلَّا نَفَرٌ قَلِيلٌ وَالْأَكْثَرُونَ كَفَرُوا وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ. وَالرَّدُّ عَلَى هَذِهِ الْفِرَّةِ مِنْ أَوْجِهٍ:

الرد الأول: الألفاظ المختلفة تدلُّ على تقليل العدد، فقال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «(فَيُذَادُ قَوْمٌ عَنْ حَوْضِي)» هذا في لفظ. والثاني: «فَيُذَادُ أَنَاسٌ عَنْ حَوْضِي».

وفي الثالث قال: «فَأَقُولُ يَا رَبِّي أَصْحَابِي». وفي الرابع قال: «فَأَقُولُ يَا رَبِّي أَصْحَابِي».

فدل ذلك بمقتضى اللغة على أَنَّ قَوْلَهُ: «يُذَادُ أَنَاسٌ فَأَقُولُ يَا رَبِّي أَصْحَابِي» عَلَى أَنَّ الْعَدَدَ قَلِيلٌ كَمَا يَقُولُ الْقَائِلُ فِي اللُّغَةِ: «أَتَانِي بَنُو تَمِيمٍ، إِلَّا قَوْمٌ مِنْهُمْ لَمْ يَأْتُوا»، يَعْنِي إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ.

١٣- الْحَسَابُ:

ثُمَّ الْإِيمَانُ بِالنِّسَاءَةِ أَنَّ اللَّهَ - عَزَّجَلَّ - يَسْأَلُ الْعِبَادَ عَنْ كُلِّ قَلِيلٍ وَكَثِيرٍ فِي الْمَوْقِفِ وَعَنْ كُلِّ مَا اجْتَرَمُوا: ﴿لَنَسْأَلَنَّ الصَّادِقِينَ عَنْ صِدْقِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٨] وَقَالَ اللَّهُ - عَزَّجَلَّ -: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ ① عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ ② ﴿[الحجر: ٩٢، ٩٣].

وَيَأْخُذُ لِلْمَظْلُومِينَ مِنَ الظَّالِمِينَ، حَتَّى الْجَمَاءِ مِنَ الْقُرْنَاءِ ③ وَلِلضَّعِيفِ مِنَ الْقَوِيِّ.

= فإذا أتت الجملة الكثيرة ثم أُسْتُغْنِي قوم دَلَّ على قلة أولئك، كيف وقد جاء الحديث فيه ذكر التقليل لقوله «أصبحاني أصبحاني». الرد الثاني: أَنَّ الذين نقلوا أحاديث الحوض عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هم الذين زعمت الرافضة أنهم كَفَرُوا، وهم جمع كبير أكثر من خمسين صاحبياً يقول الرافضة إِنَّ هؤلاء كفروا، وهم الذين نقلوا أحاديث الحوض.

فنقول: إن كنتم صدقتم بأن ما نقله هؤلاء من صفة الحوض وأحاديث الحوض وأنها صحيحة، فكيف تقبلون أحاديث من كفر عندكم؟

وإن كان النقل عندكم إنما هو للتكاثر، فكيف يَنْقُلُ هؤلاء الجلة من الصحابة والعدد الفقير أحاديث فيها تكفيرهم؟ لا شك أَنَّ فهم الجمع الغفير، بل عامة الصحابة، بل كل الصحابة لأحاديث الحوض، وكونهم رَوَوْهَا وَتَنَاقَلُوهَا جميعاً - جميع الصحابة وجميع التابعين - نَقَلُوهَا وَتَنَاقَلُوهَا مع تَرْصِيهِمْ عن الخلفاء الأربعة جميعاً وعن العشرة المبشرين بالجنة ما يَدُلُّ دَلَالَةً قاطعة على أَنَّ هذا الفهم لتلك الأحاديث لم يكن معروفاً عند الصحابة ولا التابعين ولا تبع التابعين.

وكون فهم في الأحاديث يكون غائباً عن الصحابة جميعاً وعن التابعين وعن تبع التابعين ولا يظهر هذا الفهم إلا بعد مائتي سنة يدل على أَنَّ هذا الفهم مردود؛ لأنه لم يفهمه أجيال من المسلمين.

وإذا كان كذلك فالقاعدة المتفق عليها: أَنَّ الفهم إذا كان مُخَدَّعًا وغاب عن القرون المفضلة ولم تُفْهَمْ هذا الفهم، فإنَّ معنى ذلك أَنَّ هذا الفهم غير صحيح.

وهذا هو الذي يلاحظ في الواقع، فإنَّ الذين ارتدوا من أصحاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ممن لم يدخل الإيمان في قلوبهم نفر قليل ممن قاتلوا مع مسيلمة أو كَفَرُوا بعد إسلامهم من شذاذ الأعراب وطوائف ممن قال الله فيهم: ﴿وَمِنَ حَوْلِكَ مِنَ الْأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُّوا عَلَى أَلْبَانِهِمْ لَا يَعْلَمُونَ نَحْمًا تَعْلَمُهُمْ﴾ [التوبة: ١٠١]، وكلام الرافضة كلام طويل في الاستدلال بأحاديث الحوض على مسألة تكفير الصحابة ليس هذا محل بسطها وبيانها. شرح الطحاوية للشيخ صالح آل الشيخ (١٢٥/٢).

(١) الحديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند مسلم (٢٥٨٢)، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لَتُؤَدَّ الْحَقُوقُ إِلَى أَهْلِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّى يَقَادَ لِلشَّاةِ الْجُلُحاءُ مِنَ الشَّاةِ الْقُرْنَاءُ» والجُلُحاءُ هي الجماء التي لا قرن لها.

مسألة: الحساب هو تعريف الله سبحانه مقادير الخلائق مقادير الجزاء على أعمالهم، وتذكيره إياهم بما قد نَسُوهُ؛ قال تعالى: ﴿يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُهُمْ بِمَا عَمِلُوا أَحْصَاهُ اللَّهُ وَسُوهُ﴾، ﴿وَيَقُولُونَ بَلْئَئِنَّا مَالِ هَذَا الْكِتَابِ لَا يَقَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِرًا وَلَا يَظُنُّرُوكَ أَحَدًا﴾ ④، ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ ⑤ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ⑥.

ومن الحساب إجراء القصاص بين العباد؛ فيقتص للمظلوم من الظالم؛ كما في «صحيح مسلم»، و«سنن الترمذي» من حديث أبي هريرة: أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «لَتُؤَدَّ الْحَقُوقُ إِلَى أَهْلِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، حَتَّى يَقَادَ لِلشَّاةِ الْجُلُحاءُ مِنَ الشَّاةِ الْقُرْنَاءُ».

والحساب متفاوت؛ فمنه الحساب العسير، ومنه الحساب اليسير.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «يحاسب الله تعالى الخلق، ويخلو بعبده المؤمن، ويقرره بذنوبه؛ كما وصف ذلك في الكتاب والسنة، وأما الكفار؛ فلا يحاسبون محاسبة من توزن حسناته وسيئاته؛ فإنهم لا حسنات لهم، ولكن تعد أعمالهم وتحصى، فيوقفون عليها، ويقررون بها» انتهى.

وأول ما يحاسب عنه العبد صلاته، وأول ما يقضى بين الناس في الدماء؛ كما في الحديث الذي رواه الترمذي وحسنه وأبو داود والحاكم وصححه عن أبي هريرة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ أنه قال: «أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة الصلاة؛ يقول الله تعالى لملائكته: انظروا لصلاة عبدي؛ أتمها أم نقصها؟ فإن كانت تامة؛ كتبت له تامة، وإن كانت نقصت منها شيئاً؛ قال الله: انظروا: هل لعبدي من تطوع؟ فإن كان له تطوع؛ قال: أتموا لعبدي فريضته من تطوعه، ثم تؤخذ الأعمال على ذلك».

١٤- نَعِيمُ الْجَنَّةِ وَعَذَابُ النَّارِ:

ثُمَّ الْإِيمَانُ بِأَنَّ اللَّهَ - عَزَّوَجَلَّ - خَلَقَ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ قَبْلَ خَلْقِ الْخَلْقِ وَنَعِيمُ الْجَنَّةِ لَا يَزُولُ دَائِمٌ أَبَدًا فِي النَّصْرَةِ، وَالنَّعِيمِ، وَالْأَزْوَاجِ مِنَ الْخُورِ الْعَيْنِ، لَا يَمُتُّ وَلَا يَنْقُصُن وَلَا يَهْرَمُنْ، وَلَا يَنْقُطِعُ ثِمَارُهَا وَنَعِيمُهَا كَمَا قَالَ - عَزَّوَجَلَّ - ﴿أَكُلْهَا دَائِمًا وَظِلُّهَا﴾ [الرعد: ٣٥] وَأَمَّا عَذَابُ النَّارِ فَدَائِمٌ أَبَدًا يَدْوَامُ اللَّهُ، وَأَهْلُهَا فِيهَا مَخْلُودُونَ خَالِدُونَ، مَنْ خَرَجَ مِنَ الدُّنْيَا غَيْرَ مُعْتَقِدٍ لِلتَّوْحِيدِ، وَلَا مَتَمَسِّكٍ بِالسُّنَّةِ (١).

= وأخرج النسائي، عن ابن مسعود - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أنه قال: «أول ما يحاسب عليه العبد صلاته». الإرشاد إلى صحيح الاعتقاد (ص ٢٨٨).

(١) الجنة هي دار الثواب لمن أطاع الله وموضعها في السماء السابعة عند سدة المنتهى. قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ رَءَا نَزْلَةً أُخْرَىٰ (١٣) عِنْدَٰ يَدْرِءَ النَّاسِ (١٤) عِنْدَٰهَا جَنَّةُ الْمَأْوَىٰ (١٥)﴾ [النجم: ١٣ - ١٥]، وفي الجنة مائة درجة بين كل درجة والأخرى كما بين السماء والأرض كما جاء في صحيح البخاري (٢٧٩٠) من حديث أبي هريرة عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «إن في الجنة مائة درجة أعدّها الله للمجاهدين في سبيل الله، ما بين الدرجتين كما بين السماء والأرض». وأعلى الجنة الفردوس الأعلى وفوقه العرش ومنه تفجر أنهار الجنة كما جاء في حديث أبي هريرة السابق عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «إذا سألت الله فسلوه الفردوس فإنه أوسط الجنة وأعلى الجنة وفوقه عرش الرحمن ومنه تفجر أنهار الجنة». وللجنة ثمانية أبواب كما جاء في حديث سهل بن سعد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في صحيح البخاري (٣٢٥٧) عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «في الجنة ثمانية أبواب فيها باب يسمى الريان لا يدخله إلا الصائمون» وقد أعد الله لأهل الجنة فيها من النعيم ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر.

وأما النار فهي دار العقاب الأبدى للكافرين والمشركين والمنافقين النفاق الاعتقادي، ولمن شاء الله من عصاة الموحدين بقدر ذنوبهم ثم ما لهم إلى الجنة. كما قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨] وموضعها في الأرض السابعة، كذا نقل عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. وللنار دركات بعضها أسفل من بعض، قال عبد الرحمن بن أسلم: «درجات الجنة تذهب علواً ودرجات النار تذهب سفولاً، وأسفل الدرجات هي دار المنافقين كما قال تعالى: ﴿إِنَّ الْكَافِرِينَ فِي أَذَلِّ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَنْ يَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا﴾ (١٥)» [النساء: ١٥] الآية، وللنار سبعة أبواب، قال تعالى: ﴿لَهَا سَبْعُ أَبْوَابٍ كُلُّ بَابٍ يُنْهَضُ مِنْ جُزْءٍ مَقْسُومٍ﴾ [الحجر: ٤٤]، ونار الدنيا جزء من سبعين جزءاً من نار جهنم على ما جاء في حديث أبي هريرة الذي أخرجه الشيخان البخاري (٣٢٦٥)، ومسلم (٨٧١) عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «فأركم جزء من سبعين جزءاً من نار جهنم».

والإيمان بالجنة والنار يتحقق بثلاثة أمور:

الأول: الاعتقاد الجازم بأنهما حق وأن الجنة دار المتقين والنار دار الكافرين والمنافقين. قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِنَا سَوْفَ نُصْلِيهِمْ نَارًا كَمَا نُصْلِيهِمْ جُلُودُهُمْ بِجُلُودٍ أُخْرَىٰ وَعَظُّهَا يُؤْكَلُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ (١) وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا لَمْ يَكُنْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ وَدَخَلُوهُمْ ظِلًّا ظَلِيلًا (٢)» [النساء: ٥٦ - ٥٧].

الثاني: اعتقاد وجودهما الآن. قال تعالى في الجنة: ﴿أَعَدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ (٣) [آل عمران: ١٣٣]، وقال تعالى في النار: ﴿أَعَدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ (٤) [البقرة: ٢٤]، وجاء في الصحيحين البخاري (٣٢٤١)، ومسلم (٢٧٣٨) من حديث عمران بن حصين عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «اطلعت في الجنة فرأيت أكثر أهلها الفقراء، واطلعت في النار فرأيت أكثر أهلها النساء».

الثالث: اعتقاد دوامهما وبقائهما وأنهما لا تقنيان ولا يفنى من فيهما. قال تعالى في الجنة: ﴿ذَلِكَ الْقَرَارُ الْعَظِيمُ﴾ (٥) [التوبة: ٨٩]، وقال تعالى عن النار: ﴿وَمَنْ يَصِرْ لِلَّهِ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا أَبَدًا﴾ (٦) [الحج: ٢٣]، والمقصود من المعصية هنا الكفر، لتأكيد الخلود في النار بالتأبيد، قال القرطبي قوله: «أبداً» دليل على أن العصيان هنا هو الشرك. وروى الشيخان البخاري (٦٥٤٤)، ومسلم (٢٨٥٠) من حديث عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «يدخل الله أهل الجنة الجنة، وأهل النار النار، ثم يقوم مؤذن بينهم فيقول: يا أهل الجنة لا موت ويا أهل النار لا موت كل خالده فيما هو فيه» كتاب أصول الإيمان (ص ٢٤٠).

مسألة: بعد أن يجتاز المؤمنون الصراط يوقفون على قنطرة بين الجنة والنار، ثم يهذبون وينقون، وذلك بأن يقتصد لبعضهم من بعض إذا كانت بينهم مظالم في الدنيا، حتى إذا دخلوا الجنة كانوا أطهاراً أبراراً، ليس لأحد عند الآخر مظلمة، ولا يطالب



قَامَا الْمُوَحِّدُونَ قَائِنُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنْهَا بِالشَّعَاعَةِ.

[٢٥٠] وَقَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «شَفَاعَتِي لِأَهْلِ الْكِبَائِرِ مِنْ أُمَّتِي»^(١).

= بعضهم بعضاً بشيء. روى البخاري في (صحيحه) عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «يخلص المؤمنون من النار، فيحبسون على قنطرة بين الجنة والنار، فيقتص لبعضهم من بعض مظالم كانت بينهم في الدنيا، حتى إذا هذبوا ونقوا أذن لهم في دخول الجنة، فوالذي نفس محمد بيده لأحدهم أهدى بمنزله في الجنة منه بمنزله كان في الدنيا» رواه البخاري (٦٥٣٥).

مسألة: رسولنا - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - هو أول من يستفتح الجنة بعد أن يأتى أبو البشر آدم وأولو العزم من المرسل التعرض لهذه المهمة لحديث حذيفة بن اليمان وأبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عند مسلم (١٩٥) قالوا قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «يجمع الله تبارك وتعالى الناس، فيقوم المؤمنون، حتى تزلف لهم الجنة، فيأتون آدم، فيقولون: يا أبانا، استفتح لنا الجنة، فيقول: وهل أخرجكم من الجنة إلا خطيئة أبيكم، لست بصاحب ذلك».

ولحديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند مسلم (١٩٧)، قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «آتى باب الجنة يوم القيامة فأستفتح، فيقول الحازن: من أنت؟ فأقول: محمد، فيقول: بك أمرت لا أفتح لأحد قبلك».

(١) ورد من حديث أنس وجابر وابن عباس وابن عمر وكعب بن عجرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ جميعاً والحديث صححه ابن خزيمة وابن حبان، والحاكم، وقال عنه الترمذي: حسن صحيح، وقال البيهقي إسناده صحيح، وصححه ابن كثير في تفسيره (٤٨٧/١)، وصححه العلامة الألباني في صحيح الجامع (٣٧١٤)، وحسنه الشيخ مقبل في كتاب الشفاعة، وصححه الأرئوط ومن معه في تحقيق المسند.

مسألة: الشفاعة أنكرها كثير من أهل البدع من الخوارج والمعتزلة والزيدية، وقال هؤلاء: من يدخل النار لا يخرج منها لا بشفاعة ولا غيرها، وعند هؤلاء ما ثم إلا من يدخل الجنة فلا يدخل النار، ومن يدخل النار فلا يدخل الجنة، ولا يجتمع عندهم في الشخص الواحد ثواب وعقاب. وأما الصحابة والتابعون لهم بإحسان وسائر الأئمة كالأربعة وغيرهم فيقولون بما تواترت به الأحاديث الصحيحة عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن الله يخرج من النار قوماً بعد أن يعذبهم الله ما شاء أن يعذبهم، يخرجهم بشفاعة محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ويخرج آخرين بشفاعة غيره، ويخرج قوماً بلا شفاعة. واحتج هؤلاء المنكرون للشفاعة بقوله تعالى: ﴿وَأَنفِقُوا يَوْمَ لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يَقُولُ لِلَّذِي لَا يُؤْتِيهِمْ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُعْصُونَ﴾^(١٨) [البقرة: ٢٥٤] ويقولون: ﴿وَأَنفِقُوا يَوْمَ لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يَقُولُ لِلَّذِي لَا يُؤْتِيهِمْ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُعْصُونَ﴾^(١٩) [البقرة: ٢٥٤] ويقولون: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنفِقُوا إِنَّمَا زُفِّقْتُمْ مِن قَبْلُ أَن يَأْتِي يَوْمَ لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفِيعَةٌ وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾^(٢٠) [البقرة: ٢٥٤] ويقولون: ﴿مَا لِلظَّالِمِينَ مِن حَسِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾^(٢١) [غافر: ١٨] ويقولون: ﴿فَمَا نَنفَعُهُمْ شَفِيعَةُ الثَّانِينَ﴾^(٢٢) [المدثر: ٤٨] وجواب أهل السنة أن هذا يراد به شيان: أحدهما: أنها لا تنفع المشركين، كما قال تعالى في نعمتهم: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ﴾^(٢٣) قالوا لَرَّكَ مِنَّا الصَّالِحِينَ^(٢٤) لَرَّكَ نَفْعُكَ لِمَنِ كُنْتَ^(٢٥) وَكُنَّا نَحْوُكَ مَعَ الْفَاطِيئِينَ^(٢٦) وَكُنَّا نَكْذِبُ يَوْمَ الَّذِينَ^(٢٧) حَقَّ أَننَا أَلْفِينُ^(٢٨) فَمَا نَنفَعُهُمْ شَفِيعَةُ الثَّانِينَ^(٢٩) [المدثر: ٤٨-٤٩]، فهؤلاء نفى عنهم نفع شفاعة الشافعين؛ لأنهم كانوا كفاراً. والثاني: أنه يراد بذلك نفى الشفاعة التي أثبتها أهل الشرك، ومن شابههم من أهل البدع، من أهل الكتاب والمسلمين، الذين يظنون أن للخلق عند الله من القدر أن يشفعوا عنده بغير إذنه، كما يشفع الناس بعضهم عند بعض فيقبل المشفوع إليه شفاعة الشافع لحاجته إليه رغبة ورهبة، كما يعامل المخلوق المخلوق بالمعاوضة. فالمشركون كانوا يتخذون من دون الله شفعاء من الملائكة والأنبياء والصالحين، ويصورون تماثيلهم فيستشفعون بها ويقولون: هؤلاء خواص الله، فنحن نتوسل إلى الله بدعائهم وعبادتهم ليشفعوا لنا، كما يتوسل إلى الملوك بخواصهم لكونهم أقرب إلى الملوك من غيرهم، فيشفعون عند الملوك بغير إذن الملوك، وقد يشفع أحدهم عند الملك فيما لا يختاره فيحتاج إلى إجابة شفاعته رغبة ورهبة، فأنكر الله هذه الشفاعة فقال تعالى: ﴿مَن ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾^(٣٠) [البقرة: ٢٥٥] وقال: ﴿وَكَمْ مِّن مَّلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ لَا تُفْقِي شَفَاعَتَهُمْ شَيْئًا إِلَّا بِأَن يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَن يَشَاءُ وَرَضَ﴾^(٣١) [النجم: ١٦] وقال عن الملائكة: ﴿وَقَالُوا أَتَعْذِلُ الرَّحْمَنَ وَلَكَا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾^(٣٢) لَا يَسْقُونَهُ وَأَقْبَلُوا وَهُمْ يَأْمُرُهُ بِصَلْوَتِكَ^(٣٣) يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَن ارْضَىٰ وَهُمْ مِن حَشِينٍ مَّشْفِقُونَ﴾^(٣٤) [الأنبياء: ٢٦-٢٨] وقال: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ رَضَعْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُوكَ شَيْئًا ذَرُّوا فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍَ وَمَا لَهُ مِنْهُمْ مِّن ظَهِيرٍ﴾^(٣٥) وَلَا تَنفَعُ الشَّفَعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَن أَذِنَ لَهُ. حَقَّ إِذَا فَرَعْنَا عَنْ قُلُوبِهِمْ قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقُّ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾^(٣٦) [سبا: ٢٢-٢٣]، وقال تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شَفَعْنَاهُ عِنْدَ اللَّهِ

= قُلْ أَتُشْكِرُونَ اللَّهَ يَسَاءَ لَا يَشْكُرُ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ سُبْحَنَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿١٨﴾ [يوسف: ١٨]، وقال تعالى: ﴿وَأَنْذِرْ بِهِ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْ يُجْعَلُوا إِلَىٰ ذَٰلِكُم مِّنْ دُونِهِ وَلَٰكِنْ لَا تُنْفِعُ لَهُمْ أَلْفٌ مِّنْ ذَٰلِكُمْ أَشْفَعًا وَلَا تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الْبَشَرِ﴾ [الأنعام: ٥١] وقال تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ مَا لَكُمْ مِّنْ دُونِهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا مُنْفِعٍ﴾ [الأنعام: ١٠٢] وقال تعالى: ﴿وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ الشَّفَعَةَ إِلَّا مَن شَاءَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَسْمَعُونَ﴾ [الرغف: ٢١] وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَىٰ كَمَا خَلَقْتَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرْكُم مَّا خَوَّلْتُمْ وَرَاءَ ظُهُورِكُمْ وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُم الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنْكُمْ مَا كُنتُمْ زَعُمُونَ﴾ [الأنعام: ٩٤] وقال تعالى: ﴿أَمْ أَخَذُوا مِن دُونِ اللَّهِ شُفَعَاءَ قُلْ أُولَٰئِكَ لَا يَمْلِكُونَ شَيْئًا وَلَا يَعْقِلُونَ﴾ [الزمر: ٢٥] وقال تعالى: ﴿يَوْمَ يَدْعُوتُ الدَّاعِيَ لَا عِوَجَ لَهُ وَخَشَعَتِ الْأَصْوَاتُ لِلرَّحْمَنِ فَلَا تَسْمَعُ إِلَّا هَمْسًا﴾ [الزمر: ٢٣] وقال تعالى: ﴿وَمَا لِيَ لَا أَعْبُدَ الَّذِي فَطَرَنِي وَالَّذِي تُرْجِعُونِ﴾ [الزمر: ٢٢] وقال تعالى: ﴿إِنِّي إِذَا لَبِيتُ ضَلُّلًا تَتَّبِعُونَ﴾ [الزمر: ٢١] وقال تعالى: ﴿إِنِّي إِذَا لَبِيتُ ضَلُّلًا تَتَّبِعُونَ﴾ [الزمر: ٢٠] وقال تعالى: ﴿إِنِّي إِذَا لَبِيتُ ضَلُّلًا تَتَّبِعُونَ﴾ [الزمر: ١٩] وقال تعالى: ﴿إِنِّي إِذَا لَبِيتُ ضَلُّلًا تَتَّبِعُونَ﴾ [الزمر: ١٨] وقال تعالى: ﴿إِنِّي إِذَا لَبِيتُ ضَلُّلًا تَتَّبِعُونَ﴾ [الزمر: ١٧] وقال تعالى: ﴿إِنِّي إِذَا لَبِيتُ ضَلُّلًا تَتَّبِعُونَ﴾ [الزمر: ١٦] وقال تعالى: ﴿إِنِّي إِذَا لَبِيتُ ضَلُّلًا تَتَّبِعُونَ﴾ [الزمر: ١٥] وقال تعالى: ﴿إِنِّي إِذَا لَبِيتُ ضَلُّلًا تَتَّبِعُونَ﴾ [الزمر: ١٤] وقال تعالى: ﴿إِنِّي إِذَا لَبِيتُ ضَلُّلًا تَتَّبِعُونَ﴾ [الزمر: ١٣] وقال تعالى: ﴿إِنِّي إِذَا لَبِيتُ ضَلُّلًا تَتَّبِعُونَ﴾ [الزمر: ١٢] وقال تعالى: ﴿إِنِّي إِذَا لَبِيتُ ضَلُّلًا تَتَّبِعُونَ﴾ [الزمر: ١١] وقال تعالى: ﴿إِنِّي إِذَا لَبِيتُ ضَلُّلًا تَتَّبِعُونَ﴾ [الزمر: ١٠] وقال تعالى: ﴿إِنِّي إِذَا لَبِيتُ ضَلُّلًا تَتَّبِعُونَ﴾ [الزمر: ٩] وقال تعالى: ﴿إِنِّي إِذَا لَبِيتُ ضَلُّلًا تَتَّبِعُونَ﴾ [الزمر: ٨] وقال تعالى: ﴿إِنِّي إِذَا لَبِيتُ ضَلُّلًا تَتَّبِعُونَ﴾ [الزمر: ٧] وقال تعالى: ﴿إِنِّي إِذَا لَبِيتُ ضَلُّلًا تَتَّبِعُونَ﴾ [الزمر: ٦] وقال تعالى: ﴿إِنِّي إِذَا لَبِيتُ ضَلُّلًا تَتَّبِعُونَ﴾ [الزمر: ٥] وقال تعالى: ﴿إِنِّي إِذَا لَبِيتُ ضَلُّلًا تَتَّبِعُونَ﴾ [الزمر: ٤] وقال تعالى: ﴿إِنِّي إِذَا لَبِيتُ ضَلُّلًا تَتَّبِعُونَ﴾ [الزمر: ٣] وقال تعالى: ﴿إِنِّي إِذَا لَبِيتُ ضَلُّلًا تَتَّبِعُونَ﴾ [الزمر: ٢] وقال تعالى: ﴿إِنِّي إِذَا لَبِيتُ ضَلُّلًا تَتَّبِعُونَ﴾ [الزمر: ١].

فحقيقة الشفاعة أذن أن الله تعالى يلطفه وكرمه بإذن يوم القيامة لبعض الصالحين من خلقه من الملائكة والمرسلين والمؤمنين أن يشفعوا عنده في بعض أصحاب الذنوب من أهل التوحيد إظهاراً لكرامة الشافعين عنده ورحمة بالمشفوع فيهم.

ولا تصح الشفاعة عند الله تعالى إلا بشرطين كما تقدم: أحدهما: إذن الله تعالى للشافع أن يشفع، وقد دل على هذا الشرط قوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ﴾ [سبا: ٢٣].

الثاني: رضا الله عن المشفوع له أن يشفع فيه، وقد دل على هذا الشرط قوله تعالى: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَىٰ﴾ [الأنبياء: ٢٨]، وقد دلت النصوص أن الله لا يرضى أن يشفع إلا في أهل التوحيد لما ثبت في صحيح مسلم عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كُلُّ نَبِيٍّ دَعَا مُسْتَجَابَةً فَتَجْعَلَ كُلُّ نَبِيٍّ دَعْوَتَهُ وَإِنِ اخْتَبَأَتْ دَعْوَتِي شَفَاعَةً لَّامْتَنِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيهِ نَائِلَةٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنْ مَاتَ مِنْ أُمَّي لَا يَشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا». وقال تعالى في الكفار: ﴿فَمَا تَعْمَهُمْ شَفَعَةُ الشَّافِعِينَ﴾ [المدثر: ٤٨].

وقد دلت الأدلة من الكتاب والسنة على إثبات الشفاعة عند الله يوم القيامة: أما الكتاب فقد تقدم ذكر بعضها، وأما من السنة فالأحاديث في إثبات الشفاعة كثيرة منها حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «فَيَقُولُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى شَفَعَتِ الْمَلَائِكَةُ وَشَفَعَ النَّبِيُّونَ وَشَفَعَ الْمُؤْمِنُونَ وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ فَيَقْبِضُ قَبْضَةً مِنَ النَّارِ فَيُخْرِجُ مِنْهَا قَوْمًا لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قط».

والأحاديث في إثبات الشفاعة كثيرة جداً وقد صرح الأئمة المحققون بتواترها واشتهارها في كتب الصحاح والمسانيد، ففي الصحيحين: «يُخْرِجُ مِنَ النَّارِ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ حَبَّةٌ مِنْ خِرْدٍ مِنْ إِيْمَانٍ».

أقسام الشفاعة: والشفاعة تنقسم من حيث القبول والرد إلى قسمين: مردودة وهي ما فقدت أحد شروط الشفاعة السابقة، ومقبولة وهي ما تحققت فيها شروط الشفاعة. وقد ثبت لدينا محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ منها ثمانية أنواع على ما ذكر أهل العلم، وهي:

- ١ - الشفاعة العظمى وهي شفاعته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في أهل الموقف أن يقضي الله بينهم وهي المقام المحمود وهذه الشفاعة مما اقتص بها نبينا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على غيره من الرسل صلوات الله عليهم أجمعين.
- ٢ - شفاعته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في قوم تساوت حسناتهم وسيئاتهم فيشفع فيهم أن يدخلوا الجنة، وهذا النوع من الشفاعة في ثبوته نظر لعدم وجود دليل صحيح يشته، والراجح عدم ثبوته.
- ٣ - شفاعته في أقوام استحقوا النار أن لا يدخلوها.
- ٤ - شفاعته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في رفع درجات أهل الجنة في الجنة.
- ٥ - شفاعته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في أقوام أن يدخلوا الجنة بغير حساب.
- ٦ - شفاعته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في تخفيف العذاب عن من كان يستحقه كشفاعته في عمه أبي طالب.
- ٧ - شفاعته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في أهل الجنة أن يؤذن لهم بدخول الجنة.
- ٨ - شفاعته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في أهل الكباير من أمته ممن دخل النار أن يخرج منها.

وقد دلت النصوص الصحيحة على هذه الأنواع كلها وهي مبسطة في مواضعها من كتب السنة والاعتقاد. وهذه الأنواع منها ما هو خاص بالنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كالشفاعة العظمى وشفاعته في عمه أبي طالب وشفاعته في أهل الجنة أن يدخلوها ومنها ما يشاركه فيها غيره من الأنبياء والصالحين كالشفاعة في أهل الكباير وغيرها من الأنواع الأخرى على اختلاف بين أهل العلم



ثُمَّ الْإِيمَانُ بِالْمَلَائِكَةِ وَأَنَّ جِبْرِيلَ أَمِينُ اللَّهِ إِلَى الرُّسُلِ وَالْإِيمَانُ بِالْمَلَائِكَةِ وَاجِبٌ مُفْتَرَضٌ (١).

= في اختصاصه ببعضها من عدمه، والله تعالى أعلم.

(١) الإيمان بالملائكة هو الركن الثاني من أركان الإيمان، والذي لا يصح إيمان عبد حتى يقربه، فيؤمن بوجودهم، وبما ورد في الكتاب والسنة من صفاتهم وأفعالهم.

قال الله تعالى: ﴿إِذَا نَزَلَ بِرُوحِنَا وَبُشِّرَكُنَا بِبَشِيرٍ أَوْ نَذِيرٍ أَوْ تَذَكُّرٍ أَوْ تَنْذِيرٍ أَوْ تَذَكُّرٍ أَوْ تَنْذِيرٍ أَوْ تَذَكُّرٍ أَوْ تَنْذِيرٍ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، وقال تعالى: ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٩٨].

وقد حكم الله عز وجل بالكفر على من أنكر وجود الملائكة، ولم يؤمن بهم، فقال تبارك وتعالى: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ [النساء: ١٣٦]، والملائكة خلق من خلق الله تعالى، خلقهم الله عز وجل من نور، مربيون مسخرون، عباد مكرمون، لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون، لا يأكلون ولا يشربون، ولا يملون ولا يتعبون ولا يتناكحون ولا يعلم عددهم إلا الله.

مسألة: وظائف الملائكة: الملائكة جند من جنود الله تعالى، أسند الله إليهم كثيرًا من الأعمال الجليلة، والوظائف الكبيرة، وأعطاهم القدرة على تأديتها على أكل وجههم بحسب ما هيأهم الله تعالى له، وكلهم به على أقسام: فمنهم الموكل بالوحي من الله تعالى إلى رسله عليهم الصلاة والسلام وهو جبريل عليه السلام، قال تعالى: ﴿نَزَّلَ بِهِ الرُّوحَ الْأَمِينَ﴾ [الشعراء: ١٩٣-١٩٥]، وقد تقدم أنه أفضل الملائكة وأكرمهم على الله، وقد وصفه الله بالقوة والأمانة على تأدية مهمته.

ولم يره النبي صلى الله عليه وسلم في صورته التي خلق عليها إلا مرتين، وبقية الأوقات يأتيه في صورة رجل، رآه مرة بالأفق من ناحية المشرق وفي ذلك يقول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ رَآهُ بِالْأَفْقِ الْأَيْمَنِ﴾ [الزكوى: ٢٣]. ورآه مرة ثانية ليلة الإسراء في السماء وهذا ما أخبر الله عنه بقوله: ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ﴾ [الزكوى: ٢٣]، عندهما جنة المأوى [النجم: ١٣-١٥]. وفي صحيح مسلم من حديث عائشة رضي الله عنها أنها سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن تفسير الآيتين المتقدمتين فقال: «إنما هو جبريل لم أره على صورته التي خلق عليها غير هاتين المرتين. رأيته منهبطًا من السماء سادًا عظيمًا خلقه ما بين السماء إلى الأرض».

ومنهم الموكل بالقطر والنبات قيل: هو ميكائيل عليه السلام وقد ورد ذكره في القرآن. قال تعالى: ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٩٨] وهو ذو مكانة عالية، ومنزلة رفيعة عند ربه، ولذا خصه الله هنا بالذكر مع جبريل، وعطفهما على الملائكة، مع أنهما من جنسهما لشرفهما، من قبيل عطف الخاص على العام. وكذا ورد ذكره في السنة على ما تقدم في دعاء النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة الليل أنه يقول: «اللَّهُمَّ رَبَّ جِبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ وَإِسْرَافِيلَ». ولذا قال العلماء إن هؤلاء الثلاثة المذكورين هم أفضل الملائكة.

ومنهم الموكل بالصُّور وهو إسرئيل عليه السلام: وهو ثالث الملائكة المفضلين المتقدم ذكرهم. وهو أحد حملة العرش. والصُّور: قرن عظيم ينفخ فيه. روى الإمام أحمد في المسند عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال: «جاء أعرابي إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: «ما الصُّور؟ فقال: قرن ينفخ فيه» وهو حديث ثابت، وأخرج الإمام أحمد والترمذي من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «كيف أنعم وقد اتقم صاحب القرن والقرن وحيي جبهته وأصغى سمعه ينظر متى يؤمر، قال المسلمون: يا رسول الله فما نقول؟ قال: قولوا حسبنا الله ونعم الوكيل على الله توكلنا» وهو حديث صحيح.

وينفخ إسرئيل في الصور ثلاث نفخات، وقيل نفختان وهو الصواب: نفخة الصعق، ونفخة البعث. قال تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصُيِّرَ مِنَ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنْظُرُونَ﴾ [الزمر: ٦٨]. ومنهم الموكل بقبض الأرواح وهو ملك الموت: قال تعالى: ﴿قُلْ بَلَّوْكُمْ تِلْكَ الْمَوْتَ الَّذِي تَدْعُونَ لَكُمْ ثُمَّ إِنْ رَبُّكُمْ يُرْجِعُكُمْ﴾ [السجدة: ١١].

ولملك الموت أعوان من الملائكة، يأتون العبد بحسب عمله، وإن كان محسنًا ففي أحسن هيئة، وإن كان مسيئًا ففي أشنع هيئة، قال تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمْ الْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفْرَكُونَ﴾ [الأنعام: ٦١].

ومنهم الموكل بالجبال وهو ملك الجبال: وقد ورد ذكره في حديث خروج النبي صلى الله عليه وسلم إلى أهل الطائف في بداية البعثة ودعوته إياهم وعدم استجابتهم له وفيه يقول النبي صلى الله عليه وسلم: «إذا أنا بسحابة قد أظلنتي، فنظرت فإذا فيها جبريل، فناداني فقال: إن الله قد سمع قول قومك لك وما ردوا عليك، وقد بعث الله إليك ملك الجبال لتأمره بما شئت فيهم».

= فناداني ملك الجبال. فسلم عليّ ثم قال: يا محمد. فقال: ذلك فيما شئت، إن شئت أن أطبق عليهم الأخشبين. فقال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بل أرجو أن يخرج الله من أصلابهم من يعبد الله وحده لا يشرك به شيئا. والأخشبان: هما جبلا مكة: أبو قبيس والذي يقابله.

ومنهم الملك الموكل بالرحم: على ما دل عليه حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «إن الله عز وجل وكل ملكا يقول: يا رب! نطفة. يا رب! علقة. يا رب! مضغة. فإذا أراد أن يقضي خلقه، قال: أذكر أم أنثى؟ شقي أم سعيد؟ فما الرزق والأجل؟ فيكتب في بطن أمه».

ومنهم حملة العرش قال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾ [غافر: ٧]. وقال تعالى: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَنِيَّةٌ﴾ [الحاقة: ١٧].

ومنهم خزنة الجنة. قال تعالى: ﴿وَبِشْرِيقِ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّى إِذَا جَاءَهَا وَقُلْتُمْ بِأَنفُسِكُمْ أَنَّهَا مِلَّةُ اللَّهِ فَخَرَجْنَا عَنْكُمْ يُتَرَكًا فَأَدْخَلُوهَا خَائِدِينَ﴾ [الزمر: ٧٢]. وقال تعالى: ﴿حَتَّىٰ تَبْطُلَوا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ وَذُئِبَتْكُمْ وَأَلْمِنْتُمْ كَذِبًا فَدَخَلُوهَا مِنْ كُلِّ بَابٍ﴾ [الرعد: ٢٣].

ومنهم خزنة النار عبادا بالله منها وهم الزبانية ورؤساؤهم تسعة عشر. قال تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ فِي النَّارِ لِخَزَنَةِ جَهَنَّمَ ادْعُوا رَبَّكُمْ يُخَفِّفْ عَنَّا يَوْمًا مِّنَ الْعَذَابِ﴾ [غافر: ٤١]. وقال تعالى: ﴿فَلْيَنصُرْ لِدَافِعِهِ ﴿١٧﴾ سَنَعُ الزَّائِنَةِ ﴿١٨﴾﴾ [العلق: ١٧ - ١٨]. وقال تعالى: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةُ عَشْرَ ﴿٢٠﴾ وَمَا جَعَلْنَا أَحْسَبَ الْكَافِرِ إِلَّا الْمَلَائِكَةَ وَمَا جَعَلْنَا عَدُوَّكُمْ إِلَّا بَشَرًا مِّنَ الْإِنسَانِ لَلَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الدحر: ٣٠ - ٣١]. وقال تعالى: ﴿وَنَادُوا رَبَّنَا لِنُقْضِ عَذَابَنَا رَبَّنَا قَالَ إِنَّكَ تُنْكَرُونَ ﴿٧٧﴾﴾ [الرعد: ٧٧]. وقد جاء في السنة ذكر مالك وأنه خازن النار ورؤية النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ له، ففي صحيح البخاري من حديث سُرَّة بن جندب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «رأيت الليلة رجلين أتياني فقالا: الذي يوقد النار مالك خازن النار، وأنا جبريل، وهذا ميكائيل».

ومنهم زوار البيت المعمور: يدخل في كل يوم منهم البيت المعمور سبعون ألف ملك ثم لا يعودون إليه على ما ثبت من حديث مالك بن صعصعة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «... ثم رفع لي البيت المعمور، فقلت: يا جبريل! ما هذا؟ قال: هذا البيت المعمور. يدخله كل يوم سبعون ألف ملك، إذا خرجوا منه لم يعودوا فيه آخر ما عليهم».

ومنهم ملائكة سياحون يتبعون مجالس الذكر فقد روى الشيخان من حديث أبي هريرة عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «إن لله ملائكة يطوفون في الطرق يلتمسون أهل الذكر فإذا وجدوا قوما يذكرون الله تنادوا هلموا إلى حاجتكم قال فيحفونهم بأجنحتهم إلى السماء الدنيا» قال العلماء: وهؤلاء الملائكة زائدون عن الحفظة وغيرهم من المرتبين مع الخلائق. وقد ثبت أيضا أنهم يبلغون النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من أمته السلام لما روى أحمد والنسائي بإسناد صحيح عن عبد الله بن مسعود قال، قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إن لله عز وجل ملائكة سياحين في الأرض يبلغوني من أمي السلام».

ومنهم الكرام الكاتبون وعملهم كتابة أعمال الخلق وإحصاؤها عليهم، قال تعالى: ﴿وَأَن عَلَيْكُمْ لِحُفَظِينَ ﴿١٦﴾ كِرَامًا كَاتِبِينَ ﴿١٧﴾ يَتْلُونَ مَا تُقَالُونَ ﴿١٨﴾﴾ [الانفطار: ١٦ - ١٨]. وقال تعالى: ﴿إِن يَشَاءُ لَنُفِثَنَّ أَشْيَاءَ لِّقَابِ قَبِيذٍ ﴿١٧﴾ نَأْكُلُ مِنْ قُلُوبِهِمْ وَلَا نَلْمِزُهُمْ عَبْدٌ ﴿١٨﴾﴾ [لق: ١٧ - ١٨]. قال مجاهد في تفسير الآية: ملك عن يمينه وآخر عن يساره فأما الذي عن يمينه فيكتب الخير، وأما الذي عن شماله فيكتب الشر.

ومنهم الموكلون بفتنة القبر وسؤال العباد في قبورهم وهما مُنْكَرٌ وَنَكِيرٌ. وقد دلت على ذلك الأحاديث الصحيحة. أخرج الشيخان من حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «إن العبد إذا وضع في قبره وتولى عنه أصحابه، وإنه ليسمع قرع نعالهم أتاه ملكان، فيقعدانه فيقولان: ما كنت تقول في هذا الرجل لمحمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فأما المؤمن فيقول أشهد أنه عبد الله ورسوله فيقال له: انظر إلى مقعدك من النار قد أبدلك الله به مقعدا من الجنة فإرأهما جميعا». وأخرج الترمذي وابن حبان عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إذا قبر الميت أو قال أحداكم - أتاه ملكان أسودان أزرقان يقال لأحدهما المنكر والآخر النكير فيقولان: ما كنت تقول في هذا الرجل» وهو حديث حسن.

فهؤلاء هم أشهر من جاءت النصوص بذكر وظائفهم وأسمائهم من الملائكة ممن يتعين على العبد الإيمان بهم والتصديق بمدلولات النصوص في حقهم والله تعالى أعلم.

مسألة: الملائكة هل هم ذكور؟ قال كثير من العلماء: الملائكة لا يوصفون بذكورة ولا أنوثة، ومن قال هم إناث فقد كفر لمخالفته كتاب الله، ولا يقال إنهم ذكور؛ إذ لم يرد في ذلك نص صحيح.

سئل العلامة العثيمين كما في لقاءات الباب المفتوح: هل الملائكة فيهم ذكور وإناث أم ذكور فقط، أم إناث فقط؟ فأجاب: هناك قاعدة للمؤمن الذي يريد أن يرتاح ويريح، ويتأدب مع الله ورسوله ألا يسأل عن شيء من أمور الغيب، نؤمن بها كما جاءت، ولذلك لو كان هذا السؤال فيه خير لكان أول من يسأل عنه الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وإن شاء الله سؤالك جيد؛ لأننا

= استفدنا هذه النصيحة، إن أمور الغيب لا تسأل عنها، لما قال رجل للإمام مالك بن أنس رحمه الله: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى أَعْرَافِ أَسْتَوَى﴾ [طه: ٥] غضب، كيف تسأل كيف استوى؟ وقال له: ما أراك إلا مبتدعاً، وأمر به أن يخرج من مسجد الرسول عليه الصلاة والسلام من المسجد النبوي.

وأما العلامة ابن باز فمثل كما في فتاواه (٤٢٣/٨): نقرأ ونسمع كثيراً من عامة الناس وكتابهم وشعرائهم من يصف في كتابه أو شعره الأمراض بأنهم ملائكة الرحمة؟ هل يجوز ذلك؟

فأجاب: هذا الوصف لا يجوز إطلاقه على المرضى؛ لأن الملائكة ذكور وليسوا إناثاً، وقد أنكر الله سبحانه على المشركين وصفهم الملائكة بالأنثوية؛ ولأن ملائكة الرحمة لهم وصف خاص لا ينطبق على المرضى؛ ولأن المرضى فيهن الطيب والحديث، فلا يجوز إطلاق هذا الوصف عليهن. والله الموفق. اهـ. ولعل مستند العلامة ابن باز في ذلك بعض سياقات الأدلة من القرآن والسنة فجيريل عَلَيْهِ السَّلَام لما قدم إلى نبينا محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وضيوف إبراهيم والملائكة في بدر وغيرها من الغزوات كلهم على صفة ذكور.

وقال القرطبي في تفسير قوله تعالى: ﴿لَهُ مُعَقِّبَاتٌ مِّنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِمَّنْ أَمَرَّ اللَّهُ﴾ قوله تعالى: ﴿لَهُ مُعَقِّبَاتٌ﴾ أي: لله ملائكة يتعاقبون بالليل والنهار؛ فإذا صعدت ملائكة الليل أعقبتها ملائكة النهار. وقال: ﴿لَهُ مُعَقِّبَاتٌ﴾ والملائكة ذكور؛ لأنه جمع معقبة.

وقال ابن كثير: وقال ابن جرير: حدثنا يعقوب بن إبراهيم حدثنا ابن عثية عن سليمان التيمي عن أبي مجلز في قوله تعالى: ﴿وَبَيْنَهُمَا جَبَابٌ وَعَلَى الْأَعْرَافِ رِجَالٌ يَّرْقُوبُونَ كُلَّ مَيْسَرَةٍ﴾ قال: هم رجال من الملائكة يعرفون أهل الجنة وأهل النار قال: ﴿وَرَأَوْا أَصْحَابَ الْجَنَّةِ أَن سَكَنَ عَلَيْهِمْ لَمْ يَدْخُلُوا وَمَنْ يَلْمُزُونَ﴾ ﴿١٥﴾ وَإِذَا صُرِفَتْ أَبْصَارُهُمْ تِلْقَاءَ أَصْحَابِ النَّارِ قَالُوا رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴿١٦﴾ وَنَادَى أَصْحَابُ الْأَعْرَافِ رِجَالًا لَا يَعْرِفُونَهُمْ بِسْمِهِمْ قَالُوا مَا أَغْنَى عَنْكُمْ جَمْعُكُمْ وَمَا كُنْتُمْ تَسْتَكْبِرُونَ ﴿١٧﴾ أَهْوَاءَ الَّذِينَ أَقْسَمْتُمْ لَا يَنَالُهُمُ اللَّهُ بِرَحْمَةٍ قَال: فيقال: حين يدخل أهل الجنة الجنة لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا أَشْدُّ مَحْزَنُونَ ﴿١٨﴾. وهذا صحيح إلى أبي مجلز لاحق بن حميد أحد التابعين وهو غريب من قوله وخلاف الظاهر من السياق، وقول الجمهور مقدم على قوله، بدلالة الآية على ما ذهبوا إليه وكذا قول مجاهد إنهم قوم صالحون علماء فقهاء فيه غرابة أيضاً والله أعلم. ولم يعقب ابن كثير على قوله: إنهم ذكور بل تعقبه في تفسيره للآية. والمسألة كما هو واضح اجتهادية.

مسألة: هل الملائكة يموتون؟ ورد في الحديث عند البخاري (٧٣٨٣) ومسلم (٢٧١٧) عن ابن عباس أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يقول: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِعِزَّتِكَ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ أَنْ تَضِلَّنِي، أَنْتَ الْحَيُّ الَّذِي لَا يَمُوتُ، وَالْجَنُّ وَالْإِنْسُ يَمُوتُونَ»، وقد سئل شيخ الإسلام ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى (٢٥٩/٤) هل جميع الخلق حتى الملائكة يموتون؟

فأجاب: «الذي عليه أكثر الناس أن جميع الخلق يموتون حتى الملائكة، وحتى ملك الموت، وروي في ذلك حديث مرفوع إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ».

والمسلمون واليهود والنصارى متفقون على إمكان ذلك وقدرة الله عليه، وإنما يخالف في ذلك طوائف من المتفلسفة أتباع أرسطو وأمثالهم، ومن دخل معهم من المنتسبين إلى الإسلام أو اليهود والنصارى، كأصحاب رسائل الإخوان الصفا وأمثالهم ممن زعم أن الملائكة هي العقول والنفوس، وأنه لا يمكن موتها بحال، بل هي عندهم آلهة وأرباب لهذا العالم.

والقرآن وسائر الكتب تنطق بأن الملائكة عبيد مديرون كما قال سبحانه: ﴿لَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ وَمَنْ يَسْتَنْكِفْ عَنْ عِبَادَتِي وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْمِلُهُ إِلَهُ جَمِيعًا﴾ ﴿١٧٢﴾ وقال تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَنَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴿١٦﴾ لَا يَسْأَلُونَهُ بِالْقَوْلِ وَمَنْ يَأْمُرُهُمْ يُفْعَلُونَ ﴿١٧﴾ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنْ ارْتَضَى﴾ وقال: ﴿وَمَنْ مِّنْ مَّلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ لَا يَقْبِضُ شَفَعَتَهُمْ شَيْئًا إِلَّا بِأَمْرِ اللَّهِ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَرْضَى﴾ ﴿٢١﴾. والله سبحانه قادر على أن يبيتهم ثم يحييهم، كما هو قادر على إماتة البشر والجن ثم إحيائهم، وقد قال سبحانه: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَىٰ إِلَيْهِ﴾.

وقد ثبت في الحديث الصحيح عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من غير وجه، وعن غير واحد من الصحابة أنه قال: «إن الله إذا تكلم بالوحي أخذ الملائكة مثل الغشي» وفي رواية: «إذا سمعت الملائكة كلامه صعقوا» وفي رواية: «سمعت الملائكة كجر السلسلة على الصفوان فيصعقون فإذا فرغ عن قلوبهم أي أزيل الفرغ عن قلوبهم: «قالوا ماذا قال ربكم قالوا الحق فينادون الحق الحق».

فقد أخبر في هذه الأحاديث الصحيحة أنهم يصعقون صعق الغشي، فإذا جاز عليهم صعق الغشي جاز صعق الموت، وأما الاستثناء [أي قوله سبحانه: ﴿لَا مَنَاسِكَةَ لِلَّهِ﴾] فهو متناول لمن دخل في الجنة من الجور العين، فإن الجنة ليس فيها موت، ومتناول لغيرهم، ولا يمكن الجزم بكل من استثناء الله، فإن الله أطلق في كتابه، وقد ثبت في الصحيح أن النبي قال: «إن الناس



١٧- الإِيْمَانُ بِجَمِيعِ مَا جَاءَتْ بِهِ الرُّسُلُ:

وَكَذَلِكَ وَجُوبُ الإِيْمَانِ، وَالتَّصَدِيقُ بِجَمِيعِ مَا جَاءَتْ بِهِ الرُّسُلُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَجَمِيعِ مَا قَالَ اللَّهُ - عَزَّجَلْ - فَهُوَ حَقٌّ لَا زَمَّ قُلُوبَ أَنْ رَجُلًا آمَنَ بِجَمِيعِ مَا جَاءَتْ بِهِ الرُّسُلُ إِلَّا شَيْئًا وَاحِدًا؛ كَانَ بَرْدُ ذَلِكَ الشَّيْءِ كَافِرًا عِنْدَ جَمِيعِ الْعُلَمَاءِ ^(١).

= يصعقون يوم القيامة فأكون أول من يفيق فأجد موسى أخذًا بساق العرش فلا أدري هل أفاق قبلي أم كان ممن استثناه الله؛ فإذا كان النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يخبر بكل من استثنى الله لم يمكننا نحن أن نجزم بذلك، وصار هذا مثل العلم بوقت الساعة وأعيان الأنبياء، وأمثال مما لم يخبر به، وهذا العلم لا ينال إلا بالخبر، والله أعلم.

مسألة: هل ثبت شيء في الملائكة الكروبيين؟
والجواب: أن ما يطلق عليه «الملائكة الكروبيون» ليس له أصل في الأحاديث النبوية الصحيحة - فيما نعلم - وغاية ما جاء ذكرهم فيه: أحاديث ضعيفة جدًا، وموضوعة، وأثار عن السلف، وطائفة من المفسرين، وقد ذكر بعض العلماء أن الكروبيين هم:

من يكونون حول عرش الرحمن، أو هم حملة العرش أنفسهم.

وقال آخرون: هم سادة الملائكة وعظماؤهم.

وقال فريق ثالث: هم ملائكة العذاب.

ومثل هذا الأمر هو من الغيب الذي لا يجوز إثباته إلا بوحى من الله، ولم يثبت في ذلك شيء.

(١) الإِيْمَانُ برسل الله تعالى واجب من واجبات هذا الدين وركن عظيم من أركان الإِيْمَانِ، والإِيْمَانُ بالرسل هو اعتقاد ما أخبر الله به عنهم في كتابه وأخبر به النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في سنته إجمالاً وتفصيلاً.

ومن الإِيْمَانِ بالرسل تصديقهم جميعاً فيما جاءوا به، والتصديق الحازم بأن الله تعالى بعث في كل أمة رسولا منهم يدعوهم إلى عبادة الله وحده والكفر بما يعبد من دونه، وأنهم جميعاً صادقون مصدقون بارون راشدون أتقياء أمناء، وأنهم بلغوا جميع ما أرسلهم الله به، لم يكتموا ولم يغيروا، ولم يزيديا فيه من عند أنفسهم حرفاً ولم ينقصوه: ﴿فَهَلْ عَلَى الرُّسُلِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ [النحل: ٣٥].

وعدم التفريق بينهم في ذلك. قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رُسُلٍ إِلَّا لِيُطَاعَ﴾ [النساء: ٦٤]. وقال تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرُّسُلَ وَاحْذَرُوا فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّمَا عَلَى رُسُلِنَا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ [المائدة: ٩٢]. وقال عَزَّجَلْ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِمْ وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيَقُولُوا نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا﴾ [١٥] أُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا [١٦]. [النساء: ١٥٠ - ١٥١]. فيجب تصديق الرسل فيما جاءوا به من الرسالات وهذا مقتضى الإِيْمَانِ بهم.

الاعتقاد بالرسول

ومما يجب معرفته أنه لا يجوز لأحد من الثقلين متابعة أحد من الرسل السابقين بعد مبعث محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ المبعوث للناس كافة، إذ أن شريعته جاءت ناسخة لجميع شرائع الأنبياء قبله فلا دين إلا ما بعثه الله به ولا متابعة إلا لهذا النبي الكريم.

قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [آل عمران: ٨٥].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في الصفدية (٣١٦/٢): «والمسلمون آمنوا بالأنبياء كلهم، ولم يفرقوا بين أحد منهم، فإن الإِيْمَانِ بجميع النبيين فرض واجب، ومن كفر بواحد منهم فقد كفر بهم كلهم، ومن سب نبياً من الأنبياء فهو كافر يجب قتله باتفاق العلماء انتهى».

وقال العلامة السعدي في تفسيره (ص/٦٧): «فيه الإِيْمَانُ بجميع الكتب المنزلة على جميع الأنبياء، والإِيْمَانُ بالأنبياء عموماً وخصوصاً، ما نص عليه في الآية لشرفهم، ولإتيانهم بالشرائع الكبار، فالواجب في الإِيْمَانِ بالأنبياء والكتب أن يؤمن بهم على وجه العموم والشمول، ثم ما عرف منهم بالتفصيل وجب الإِيْمَانُ به مفصلاً».

مسألة: الأنبياء تنام أعينهم ولا تنام قلوبهم، فمن أنس في حديث الإسراء: «والنبي نائمة عيناه، ولا ينام قلبه، وكذلك الأنبياء تنام أعينهم ولا تنام قلوبهم» رواه البخاري في صحيحه (٣٥٧٠)، وهذا وإن كان من قول أنس إلا أن مثله لا يقال من قبل الرأي كما يقول الحافظ في الفتح (٥٧٩/٦)، وقد ورد هذا من قول الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقد صرخ عنه أنه قال: «إنا معاشر الأنبياء تنام أعيننا ولا تنام قلوبنا» وصححه الألباني في صحيح الجامع (٢٢٨٧)، وقال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن نفسه: «إِنَّ عَيْنِي تَنَامُ وَلَا يَنَامُ قَلْبِي» رواه البخاري (١١٤٧)، ومسلم (٧٣٨).

وما تفرد به الأنبياء أنهم يخبرون بين الدنيا والآخرة، فعن عائشة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قالت: سمعت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: «ما

= من نبي يمرض إلا خَيْر بين الدنيا والآخرة، وكان في شكواه الذي قبض فيه أخذته بحة شديدة، فسمعتة يقول: ﴿مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ﴾ [النساء: ٦٩] فعلمت أنه خَيْرٌ رواه البخاري (٤٥٨٦).

ومما خص به الأنبياء بعد موتهم أمور تتعلق بهم في القبر، منها: الأول: أنه لا يقبر نبي إلا في الموضع الذي مات فيه، ففي الحديث: «لم يقبر نبي إلا حيث يموت» صححه الألباني في صحيح الجامع (٥٢٠١). ولهذا فإن الصحابة - رضوان الله عليهم - دفنوا الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في حجرة عائشة حيث قبض.

ومن إكرام الله؛ لأنبيائه ورسله أن الأرض لا تأكل أجسادهم، فمهما طال الزمان وتقدم العهد تبقى أجسادهم محفوظة من البل، ففي الحديث: «إن الله حَرَّمَ عَلَى الْأَرْضِ أَنْ تَأْكُلَ أَجْسَادَ الْأَنْبِيَاءِ» وهو حديث صحيح.

مسألة: اختلف أهل العلم في عدد الأنبياء والمرسلين، وذلك بحسب ما ثبت عندهم من الأحاديث الواردة فيها ذكر عددهم، فمن حسنها أو صحيحها فقد قال بمقتضاها، ومن ضعفها فقد قال بأن العدد لا يعرف إلا بالوحي فيتوقف في إثبات العدد، وأشهر هذه الأحاديث حديث أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفيه أن عدد الأنبياء مائة ألف وأربعة وعشرون ألفاً، والرسول منهم: ثلاثمائة وخمسة عشر.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٧ / ٤٠٩): «وهذا الذي ذكره أحمد، وذكره محمد بن نصر، وغيرهما، يبين أنهم لم يعلموا عدد الكتب والرسول، وأن حديث أبي ذر في ذلك لم يثبت عندهم». اهـ. والظاهر أن شيخ الإسلام رحمه الله يؤيدهم في ذلك، وقد أشار إلى حديث أبي ذر بصيغة التضعيف فقال: «وقد روي في حديث أبي ذر أن عددهم ثلاثمائة وثلاثة عشر» ولم يستدل به، بل استدل بالآيات الدالة على كثرتهم.

وقال ابن عطية - رحمه الله - في تفسير آية النساء -: «وقوله تعالى: ﴿وَرُسُلًا لَمْ تَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ﴾ [النساء: ١٦٤] يقتضي كثرة الأنبياء، دون تحديد بعده، وقد قال تعالى: ﴿وَرَأَى مِنْ آيَاتِهِ الْإِعْلَافَ فِيهَا نَذِيرٌ﴾ [فاطر: ٢٤]، وقال تعالى: ﴿وَقُرُونًا بَيْنَ ذَلِكَ كَثِيرًا﴾ [الفرقان: ٢٨]، وما يذكر من عدد الأنبياء فقير صحيح، الله أعلم بعدتهم، صلى الله عليهم. انتهى.

وسئل علماء اللجنة الدائمة (٣ / ٢٥٦): «كم عدد الأنبياء والرسول عليهم الصلاة والسلام؟». فأجابوا: لا يعلم عددهم إلا الله؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِنْ قَبْلِكَ مِنْهُمْ مَنْ قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ﴾ [غافر: ٨٧]، والمعروف منهم من ذكروا في القرآن أو صحت بخبره السنة.

وقال العلامة ابن باز في مجموع فتاواه (٢ / ٦٦، ٦٧): وجاء في حديث أبي ذر عند أبي حاتم بن حبان وغيره أنه سأل النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن الرسول وعن الأنبياء فقال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الأنبياء مائة وأربعة وعشرون ألفاً والرسول ثلاثمائة وثلاثة عشر». وفي رواية أبي أمامة: «ثلاثمائة وخمسة عشر»، ولكنهما حديثان ضعيفان عند أهل العلم، ولهما شواهد ولكنها ضعيفة أيضاً، كما ذكرنا آنفاً، وفي بعضها أنه قال عليه الصلاة والسلام ألف نبي فأكثر، وفي بعضها أن الأنبياء ثلاثة آلاف وجميع الأحاديث في هذا الباب ضعيفة، بل عد ابن الجوزي حديث أبي ذر من الموضوعات. والمقصود أنه ليس في عدد الأنبياء والرسول خبر يعتمد عليه، فلا يعلم عددهم إلا الله سبحانه وتعالى، لكنهم جم غفيرة، قص الله علينا أخبار بعضهم ولم يقص علينا أخبار البعض الآخر، لحكمته البالغة جل وعلا.

مسألة: لم يرد في السنة النبوية ما يدل على مكان دفن المسيح عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ في آخر الزمان، وأما الحديث الذي يروى في ذلك فضعيف جداً لا يثبت، وهذا بيانه: عن عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ينزل عيسى ابن مريم إلى الأرض، فيتزوج، ويولد له، ويمكث خمسا وأربعين سنة، ثم يموت فيدفن معي في قبري، فأقوم أنا وعيسى ابن مريم من قبر واحد بين أبي بكر وعمر». أخرجه ابن أبي الدنيا كما عزاه إليه الذهبي في ميزان الاعتدال (٤ / ٥٦٢)، وابن الجوزي في العلل المتناهية (٢ / ٩١٥)، وفي المنتظم (١٦٦ / ١)، وفي الوفا (٢ / ٧١٤) من طريق عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي، قال ابن الجوزي: هذا حديث لا يصح، والإفريقي ضعيف بمره، وقال الذهبي في الميزان (٢ / ٥٦٢): منكرو، وقال العلامة الألباني في الضعيفة (٦٥٦٢): «منكر». انتهى، ووردت بعض الآثار في هذا الشأن عن بعض الصحابة والتابعين ممن قرءوا التوراة وعرفوا ما فيها وهي أيضاً ضعيفة لا تثبت.

مسألة: سئل شيخ الإسلام ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى (٢٧ / ٣٨): عن رجلين تجادلا، فقال أحدهما: إن تربة محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أفضل من السماوات والأرض. وقال الآخر: الكعبة أفضل، فمع من الصواب؟

فأجاب: «الحمد لله، أما نفس محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فما خلق الله خلقاً أكرم عليه منه، وأما نفس التراب فليس هو أفضل من الكعبة البيت الحرام، بل الكعبة أفضل منه، ولا يعرف أحد من العلماء فضل تراب القبر على الكعبة إلا القاضي عياض، ولم يسبقه أحد إليه، ولا وافقه أحد عليه، والله أعلم» انتهى.

مسألة: ذهب بعض العلماء إلى أن الله أنعم على بعض النساء بالنبوة، فمن هؤلاء أبو الحسن الأشعري والقرطبي وابن حزم،

= والذين يقولون بنبوة النساء متفقون على نبوة مريم، ومنهم من ينسب النبوة إلى غيرها، ويعتدون من النساء النبيات: حواء وسارة وأم موسى وهاجر وآسية. وهؤلاء عندما اعترض عليهم بالآية التي تحصر الرسالة في الرجال دون النساء، قالوا: نحن لا نخالف في ذلك، فالرسالة للرجال، أما النبوة فلا يشملها النص القرآني، وليس في نبوة النساء تلك المحذورات التي عدها فيها لو كان من النساء رسول، لأن النبوة قد تكون قاصرة على صاحبها، يعمل بها، ولا يحتاج إلى أن يبلغها إلى الآخرين.

وحجة هؤلاء أن القرآن أخبر بأن الله تعالى أوحى إلى بعض النساء، فمن ذلك أنه أوحى إلى أم موسى: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أُمُّ مُوسَىٰ أَنْ أَرْضِعِيهِ ۖ فَإِذَا خَشِيَ عَلَيْهِ قُلُوبُهُمْ قُلْ لَا تُخَافُوا وَلَا يَغْوِي فِ الْبَيْتِ وَجَعَلُوهُ مِنَ الْمَرْضِيِّينَ ۖ﴾ [القصص: ٢٧]، وأرسل جبريل إلى مريم فخطبها: ﴿فَإَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ۖ﴾ [آل عمران: ٤٦]، وقالت: إِنِّي أَعُوذُ بِالرَّحْمَنِ مِنْكَ إِن كُنْتُ نَبِيًّا ﴿١٨﴾ قَالَ إِنَّمَا أَنَا رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ غُلَامًا زَكِيًّا ﴿١٩﴾ [مريم: ١٧-١٩]، وخطبتها الملائكة قائلة: ﴿يَتَرَمَّزُكَ إِنَّا اللَّهُ أَصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ وَطَهَّرَكِ وَأَمْطَلَكِ عَلَىٰ يَسْتِكَ الْغُلَامَ ۖ﴾ [مريم: ٢٠]، يَتَرَمَّزُ أَقْبَىٰ لَيْكِ وَأَسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ ﴿٢١﴾ [آل عمران: ٤٢-٤٣].

فأبو الحسن الأشعري يرى أن كل من جاءه الملك عن الله - تعالى - بحكم من أمر أو نهى أو بإعلام فهو نبي، وقد تحقق في أم موسى ومريم شيء من هذا، وفي غيرها أيضًا، فقد تحقق في حواء وسارة وهاجر وآسية بنص القرآن، واستدلوا أيضًا باصطفاء الله لمريم على العالمين: ﴿وَأَمْطَلَكِ عَلَىٰ يَسْتِكَ الْغُلَامَ ۖ﴾ [آل عمران: ٤٢]، ويقولون صلى الله عليه وآله وسلم: «أكمل من الرجال كثير، ولم يكمل من النساء إلا مريم ابنة عمران، وآسية امرأة فرعون» رواه البخاري (٣٧٦٩)، ومسلم (٢٤٣١) قالوا: الذي يبلغ مرتبة الكمال هم الأنبياء.

وهذا الذي ذكروه لا ينهض لإثبات نبوة النساء، والرد عليهم من وجوه:
الأول: أننا لا نسلم لهم أن النبي غير مأمور بالتبليغ والتوجيه ومخالطة الناس، والذي اخترناه أن لا فرق بين النبي والرسول في هذا، وأن الفرق في غير ذلك.

وإذا كان الأمر كذلك فالمحذورات التي قيلت في إرسال رسول من النساء قائمة في بعث نبي من النساء، وهي محذورات كثيرة تجعل المرأة لا تستطيع القيام بحق النبوة.

الثاني: قد يكون وحي الله إلى هؤلاء النسوة أم موسى وآسية. إنما وقع مناهما، فقد علمنا أن من الوحي ما يكون مناهما، وهذا يقع لغير الأنبياء.

الثالث: لا نسلم لهم قولهم: إن كل من خاطبته الملائكة فهو نبي، ففي الحديث أن الله أرسل ملكًا لرجل يزور أخاه في الله في قرية أخرى، فسأله عن سبب زيارته له، فلما أخبره أنه يحبّه في الله، أعلمه أن الله قد بعثه إليه ليخبره أنه يحبّه، وقصة الأقرع والأبرص والأعشى معروفة، وقد جاء جبريل يعلم الصحابة أمر دينهم يسؤال الرسول صلى الله عليه وآله وسلم والصحابة يشاهدونه ويسمعونه.

الرابع: أن الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم - توقف في نبوة ذي القرنين مع إخبار القرآن بأن الله أوحى إليه: ﴿فَلَنَاجِدَ الْفَرَّتَيْنِ إِنَّمَا أَنْ نَعْبُدَ وَإِنَّمَا أَنْ نُنَجِّدَ فِيهِمْ حَسَنًا ۖ﴾ [الكهف: ٨٦].

الخامس: لا حجة لهم في النصوص الدالة على اصطفاء الله لمريم، فإله قد صرح بأنه اصطفى غير الأنبياء: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ﴾ [فاطر: ٢٢]، واصطفى آل إبراهيم وآل عمران على العالمين، ومن أهلها من ليس بنبي جزمًا ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ ۖ﴾ [آل عمران: ٣٣].

السادس: لا يلزم من لفظ الكمال الوارد في الحديث الذي احتجوا به النبوة؛ لأنه يطلق لتعام الشيء، وتناهيه في بابه، فالمراد بلوغ النساء الكمالات النهائية في جميع الفضائل التي للنساء، وعلى ذلك فالكمال هنا غير كمال الأنبياء.

السابع: ورد في بعض الأحاديث النص على أن خديجة من الكمالات وهذا يبين أن الكمال هنا ليس كمال النبوة.
الثامن: ورد في بعض الأحاديث أن فاطمة سيدة نساء أهل الجنة إلا ما كان من مريم ابنة عمران، وهذا يبطل القول بنبوة من عدا مريم كأم موسى وآسية؛ لأن فاطمة ليست بنبيّة جزمًا وقد نص الحديث على أنها أفضل من غيرها، فلو كانت أم موسى وآسية نبيتان لكانتا أفضل من فاطمة.

التاسع: وصف مريم بأنها صديقة في مقام الثناء عليها والإخبار بفضلها، قال تعالى: ﴿مَّا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ كَنَّاكَ نَاكِسًا لَّنِ أَنْ أَطْعَمَكَ﴾ [التائدة: ٧٥]، فلو كان هناك وصفًا أعلى من ذلك لوصفها به، ولم يأت في نص قرآني ولا في حديث نبوي صحيح إخبار بنبوة واحدة من النساء. وقد نقل القاضي عياض عن جمهور الفقهاء أن مريم ليست بنبيّة، وذكر النووي في (الأذكار) عن إمام الحرمين أنه نقل الإجماع على أن مريم ليست بنبيّة، ونسبه في

= (شرح المذهب) لجماعة، وجاء عن الحسن البصري: ليس في النساء نبية ولا في الجن، وقال شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى (٣٩٦/٤) وأبو محمد (يقصد شيخ الإسلام الإمام ابن حزم) مع كثرة علمه وتبحره وما يأتي به من الفوائد العظيمة: له من الأقوال المنكرة الشاذة ما يعجب منه كما يعجب مما يأتي به من الأقوال الحسنة الفائقة وهذا كقوله: إن مريم نبيه وإن آسية نبيه وإن أم موسى نبيه. وقد ذكر القاضي أبو بكر والقاضي أبو يعلى وأبو المعالي وغيرهم: الإجماع على أنه ليس في النساء نبيه والقرآن والسنة دلا على ذلك: كما في قوله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رَجُلًا نُوحِيَ إِلَيْهِمْ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى﴾ وقوله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رَسُولًا قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأَنْتَ صِدْقُهُ﴾ ذكر أن غاية ما انتهت إليه أمه: الصديقية وهذا مبسوط في غير هذا الموضع.

مسألة: لقد جاءت أحاديث فيها النهي عن التفضيل بين الأنبياء، ومن ذلك ما جاء في البخاري رقم (٤٦٣٨) ومسلم (١٨٤٤/٤) من حديث أبي هريرة وأبي سعيد الخدري - رضي الله عنهما - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لا تخيروني على الأنبياء» وفي لفظ لمسلم: «لا تفضلوا بين أنبياء الله» وفي لفظ للبخاري: «لا تخيروني على موسى» ومن حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لا ينبغي لعبد أن يقول أنا خير من يونس بن متى» متفق عليه. وللعلماء كلام كثير في توجيه هذا النهي والجمع بينه وبين الآيات والأحاديث التي قد نصت على التفاضل بين أنبياء الله، ونصت على أفضلية محمد بن عبد الله على سائر الأنبياء والمرسلين كقوله: «أنا سيد ولد آدم ولا فخر» رواه مسلم وغيره عن أبي هريرة.

وأحسن ما قيل في توجيه النهي المذكور ما يلي:

١- أن التفضيل بين الأنبياء إذا كان يؤدي إلى التخاصم والتشاحن والعصبية فيترك، ودل على هذا سبب قوله صلى الله عليه وسلم: «لا تخيروني على موسى» فقد حصل بين مسلم ويهودي أن كل واحد يفضل نبيه مما أدى إلى أن المسلم لطم اليهودي واختصما بعد ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: «لا تخيروني على موسى».

٢- أن التفضيل إذا كان فيه تنقص وازدراء بالمفضول فهذا منهي عنه، وعلى هذا فلا محذور في إثبات التفاضل بين الأنبياء إذا كان خالياً مما ذكر قبل، والله أعلم.

مسألة: الفرق بين النبي والمحدث - الملهم -

المحدث هو الرجل الصادق الظن الذي يلقي الشيء في روعه فيجري على لسانه الصواب، ويقال له الملهم. وقد دلت الأدلة الثابتة في السنة أنه يوجد في هذه الأمة محدثون - بفتح الدال وتشديدها - روى البخاري (٢١١/٤) عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إنه كان فيمن قبلكم محدثون وإنه إن يكن في أمتي هذه منهم فإنه عمر بن الخطاب» وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «قد كان يكون في الأمم قبلكم محدثون فإن يكن في أمتي منهم أحد فعمر بن الخطاب» رواه مسلم (١٨٦٤/٤) وقد قال الرسول - صلى الله عليه وسلم - في عمر: «إن الله جعل الحق على لسان عمر وقلبه» عن ابن عمر وأبي ذر وأبي هريرة ومعاوية وبلال وهو صحيح، ومرتبة المحدث بعد مرتبة الصديقية. قال ابن القيم - رحمه الله - في «مدارج السالكين» (٣٩/١) وهو يتكلم عن مراتب الهداية للإنسان: (المرتبة الرابعة: مرتبة التحديث، وهذه دون مرتبة الرحي الخاص وتكون دون مرتبة الصديقين كما كانت لعمر بن الخطاب - رضي الله عنه - وعلى هذا المحدثون ليسوا بأنبياء فضلاً عن أن يكونوا رسلاً ولكنهم من أتباع الأنبياء والمرسلين إن وجدوا، وهم قليلون في هذه الأمة، ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم: «فإن يكن منهم أحد في أمتي فعمر بن الخطاب» والأحاديث المذكورة لا تؤكد وجودهم بل جاءت بطريق التردد وعدم الحزم في كون عمر منهم.

والفوارق بين المحدثين والأنبياء كثيرة والفوارق بين النبي والمحدث هي الفوارق بين النبي والولي وسأني ذكرها في المسألة القادمة، وخلاصة القول: أنه لا بد من عرض أقوال وأفعال المحدث والولي على كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم على فهم سلف الأمة.

مسألة: الفرق بين النبي والولي.

الولي هو: المؤمن التقي، قال تعالى: ﴿أَلَمْ يَكُنْ أَوَّلِيَّاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ (١٢) الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ (١٢) [يونس: ٦٢ - ٦٣].

والفرق بين النبي والولي كثيرة عند أهل السنة والجماعة أذكر بعضاً منها وهي كالآتي:

١- اختص الله الأنبياء بالوحي التكليفي، قال تعالى: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ﴾ [النساء: ١٦٣] ولا وحي للأولياء من قبل الله.

٢- اختص الله الأنبياء بالعصمة. فلا عصمة إلا للأنبياء والرسول، أما الأولياء فلا عصمة لهم بل أفرادهم معرضون للكفر

١٨- خَلَقَ الْجَنَّ:

ثُمَّ الْإِيمَانُ بِأَنَّ اللَّهَ - عَزَّوَجَلَّ - خَلَقَ الْجَنَّ، وَهُمْ خَلْقٌ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ خَلَقَهُمْ كَمَا شَاءَ وَلَمْ يَشَأْ وَفِيهِمْ مُؤْمِنُونَ وَكَافِرُونَ وَبِذَلِكَ تَنَقَّى الْكِتَابُ وَجَاءَتْ بِهِ الرُّسُلُ، وَخُلِقَ إِبْلِيسُ وَهُوَ رَأْسُ جُنُودِ الشَّيَاطِينِ وَهُوَ يَغْوِي بَنِي آدَمَ وَيُوسِسُ فِي صُدُورِهِمْ، وَيَفْتَنُهُمْ وَيَحْسِنُ عِنْدَهُم الْقَبِيحَ، وَيَدْعُوهُمْ إِلَى مَخَالَفَةِ رَبِّهِمْ - عَزَّوَجَلَّ -.

وهو عدوهم:

[٢٥١] يجري منهم مجرى الدم، لا يضر المعتصمين بالله كيده. والآي في كتاب الله - عَزَّوَجَلَّ - يذكِّره وأخباره أكثر من أن تُحصى. فَمَنْ أَنْكَرَ أَمْرَ الْجَنِّ وَكَوَّنَ إِبْلِيسَ وَالشَّيَاطِينَ وَالرَّدَّةَ وَاعْتَوَاهُمْ بَنِي آدَمَ فَهُوَ كَافِرٌ بِاللَّهِ جَاوِدٌ بِآيَاتِهِ مُكَذِّبٌ بِكِتَابِهِ^(١).

= والردة عن الإسلام إذا لم يشتهم الله عليه. قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَطِيعُوا فِرْقَانِ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ يَرُدُّوكُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ كُفْرِينَ﴾ (١١٠) وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُنْكِرُ عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللَّهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُ وَمَنْ يَعْتَصِمْ بِاللَّهِ فَقَدْ هُدِيَ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ (١١١) ﴿آل عمران: ١٠١، ١٠٢﴾ وهذا الخطاب موجه للصحابية ومن بعدهم من أهل الإيمان.

٣- اختص الله الأنبياء بالآيات وهي المعجزات، وأما الأولياء فلا معجزة لأحد منهم، وغاية ما أعطاهم الله الكرامات، وأعظم كرامة لهم ملازمة تقوى الله. ولهذا قال بعض العلماء: «كن باحثاً عن الاستقامة ولا تكن باحثاً عن الكرامة» وإثبات كرامات الأولياء عند أهل السنة لا خلاف فيه.

٤- الإيمان والتصديق بنبوة الأنبياء ركن من أركان الإيمان من أنكر ذلك من أولياء الله وغيرهم فقد كفر.
٥- طاعة الأنبياء واجبة على الأولياء، ولا عكس، فالأولياء أتباع للأنبياء يقتدون بهم ويقتفون آثارهم ومن خرج عن ذلك فليس بولي الرحمن بل هو من أولياء الشيطان. قال تعالى: ﴿وَأَتَّبِعُوا هَذَا صِرَاطَ مُسْتَقِيمٍ﴾ (١١٠) وَلَا يَصُدُّكُمْ الشَّيْطَانُ إِنَّهُ لَكَوْنُ عَدُوٍّ مُبِينٍ (١١١) ﴿الزخرف: ٦١، ٦٢﴾.

٦- أعلى درجة يصل إليها بعض أفراد الأولياء هي درجة الصديقية. قال تعالى: ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ﴾ [النساء: ٦٩]، فلا يمكن أن يكون أحد الأولياء يوماً من الدهر نبياً قط، ومن ادعى ذلك فهو كذاب زنديق.

٧- انقطعت النبوة بموت نبينا محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وختمت به النبوة، فلا نبوة لأحد بعده قط، ومن ادعى النبوة في هذه الأمة فهو كذاب زنديق، وأما الولاية فتستمر إلى قيام الساعة.

٨- أولياء الله أفعالهم وأعمالهم معروضة على كتاب الله وسنة رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فما قبل منها فهو المقبول وما رد فهو المردود بخلاف أنبياء الله فإنهم يوحى إليهم.

وعلى كل هذه بعض الفوارق الشرعية بين أنبياء الله وأولياء الله وهي واضحة جداً، فالحمد لله.
(١) انقسم الناس قديماً وحديثاً في أمر الجن إلى مذاهب شتى، فما بين مثبت لوجودهم، أو منكر، أو منول لهم بشتى التأويلات الفاسدة، أو مغالٍ في قدرتهم وسلطانهم في الأرض، إلى غير ذلك من المذاهب والتصنيفات المختلفة في شأن هذا المخلوق، ويمكن إجمال هذه المذاهب فيما يلي:

١ - مذهب أهل السنة والجماعة: الذي عليه أهل السنة والجماعة من المسلمين وهو إثبات وجود مخلوقات غائبة عن حواسنا تسمى الجن، وأنها لا تظهر إلا إذا تشككت في صور غير صورها في بعض الأحوال وللبعض الناس، وأنها مخلوقات عاقلة مكلفة بالتكاليف الشرعية على نحو ما عليه البشر، وأنهم يأكلون، ويشربون، ويتكاخون ولهم ذرية، قال ابن حزم في الفصل في الملل والأهواء والنحل (١٢/٥): لكن لما أخبرت الرسل الذين شهد الله عَزَّوَجَلَّ بصدقهم بما أبدى على أيديهم من المعجزات المحلية للطبائع بنص الله عَزَّوَجَلَّ وعلى وجود الجن في العالم، وجب ضرورة العلم بخلقهم ووجودهم، وقد جاء النص بذلك وبأنهم أمة عاقلة مميزة، متعبدة، موعودة متنوعة، متناسلة، يموتون. وأجمع المسلمون كلهم على ذلك اهـ.

وقال ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٩/١٩): لم يخالف أحد من طوائف المسلمين في وجود الجن ولا في أن الله أرسل محمداً صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إليهم. إلى أن يقول: وهذا؛ لأن وجود الجن تواترت به أخبار الأنبياء تواتراً معلوماً بالاضطرار، ومعلوم بالاضطرار أنهم أحياء عقلاء فاعلون بالإرادة، بل مأمورون منهيون، ليسوا صفات وأعراضاً قائمة بالإنسان أو غيره كما

= يزعم بعض الملاحدة اهـ.

وقال ابن حجر الهيتمي في الفتاوى الحديثة (ص: ١٢٣): وأما الجان فأهل السنة والجماعة يؤمنون بوجودهم اهـ.
٢ - مذهب جمهور الكفار كعامة أهل الكتاب والمجوس، وجمهور الكنعانيين، واليونانيين، والرومان، والهنود القدماء، وعامة مشركي العرب: الإقرار بوجود الجن، مع انحراف في تصوراتهم عن هذا المخلوق.

هذه الطوائف المختلفة أقرت بوجود الجن، ولكن إقرارهم هذا صاحبه تصورات فاسدة ومنحرفة، فمنهم من اعتبر أن الجن شركاء لله في الخلق والتدبير، ومنهم من اعتبر أن للجن سلطاناً في الأرض، وأنهم يعلمون الغيب، ومنهم من أثبت أخوة بين الله وإبليس - تعالى الله عن ذلك - إلى غير ذلك من التصورات المنحرفة.

٣ - مذهب أكثر الفلاسفة وجماعة من القدرية والمعتزلة والجهمية، وكافة الزنادقة قديماً وحديثاً: إنكار الجن، بالإضافة إلى نفر قد أولوا النصوص الدالة على وجود الجن تأويلاً يدل على إنكارهم، كما سيأتي.

قال الإمام القرطبي في تفسيره (٦/١٩): وقد أنكر جماعة من كفرة الأطباء والفلاسفة الجن، وقالوا: إنهم بسائط، ولا يصح طعمهم، اجترأ على الله وافتراء، والقرآن والسنة ترد عليهم اهـ. وقال ابن تيسية في مجموع الفتاوى (١٩/١٠): وجمهور طوائف الكفار على إثبات الجن، أما أهل الكتاب من اليهود والنصارى فهم مقرون بهم كإقرار المسلمين، وإن وجد فيهم من ينكر ذلك، وكما يوجد في المسلمين من ينكر ذلك، كما يوجد في طوائف المسلمين كالجهمية والمعتزلة من ينكر ذلك، وإن كان جمهور الطائفة وأئمتها مقرين بذلك اهـ.

والملاحدة والمتفلسفة يجعلون الملائكة قوى النفس الصالحة، والشياطين قوى النفس الخبيثة كما في مجموع الفتاوى (٤/٣٤٦). وقد أنكرت جماهير القدرية وكافة الزنادقة الجن، قال إمام الحرمين كما في أيضاً الدلالة في عموم الرسالة (ص: ٤): وكثير من الفلاسفة، وجماهير القدرية، وكافة الزنادقة أنكروا الجن والشياطين رأساً، ولا يبعد لو أنكروا ذلك من لا يتدبر ولا يتشبع بالشرعية، وإنما العجب من إنكار القدرية مع نصوص القرآن وتواتر الأخبار واستفاضة الآثار اهـ. والذي يظهر أن المتأخرين من القدرية هم الذين ينكرون وجود الجن مع اعتراف متقدميهم بذلك، قال أبو بكر الباقلاني كما في أيضاً الدلالة في عموم الرسالة (ص: ٥): وكثير من القدرية يثبتون وجود الجن قديماً وينفون وجودهم الآن، ومنهم من يزعم أنهم لا يرون لركة أجسامهم ونفوذ الشعاع فيها، ومنهم من قال: إنما لا يرون؛ لأنهم لا ألوان لهم اهـ.

وأما المعتزلة فالمشهور عن أكثر العلماء أن الكثيرين منهم ينكرون وجود الجن، يقول الجويني كما في كتاب الإرشاد إلى قواطع الأدلة (٣٢٣): وقد أنكرهم معظم المعتزلة، ودل إنكارهم إياهم على قلة مبالاتهم، وركاكة ديانتهم، فليس في إثباتهم مستحيل عقلي، وقد نصت نصوص الكتاب والسنة على إثباتهم، وحق على اللبيب المعتصم بحبل الدين أن يثبت ما قضى العقل بجوازه، ونص الشرع على ثبوته اهـ. وقال ابن حجر الهيتمي في الفتاوى الحديثة (ص: ١٢٣): وإنكار المعتزلة لوجودهم فيه مخالفة للكتاب والسنة والإجماع، بل ألزموا به كفراً؛ لأن فيه تكذيب النصوص القطعية بوجودهم. وقال الدميري في حياة الحيوان الكبرى (١/٢٠٦): فلذا قيل: ما تقول فيما حكي عن بعض المعتزلة أنه ينكر وجود الجن؟ قلنا: عجيب أن يثبت ذلك عن يصدق بالقرآن وهو ناطق بوجودهم اهـ.

وقد ذكر محمد رشيد رضا في تفسير المنار (٧/٥٢٨) أن الزنجشيري وشيعته لم يكونوا من المنكرين لوجود الجن، وإنما الجن - كما يقولون - من عالم الغيب، لا تصدق من خبرهم إلا ما أثبتته الشرع، أو ما هو في قوته من دليل الحس أو العقل، ولم يثبت شرعاً، ولا عقلاً، ولا اختصاراً، أن شياطين الجن تأكل الناس، ولا أنها تظهر لهم في الفياقي كما كانت تزعم العرب، وغير ذلك في طور الجهل والخرافات اهـ.

أما الزنادقة قديماً وحديثاً كالدهرية والملاحدين من الشيوعيين وغيرهم فإنهم ينكرون الغيبيات بشكل عام، ويعتبرون أن الكون وجد هكذا صدفة، وعلى هذا فهم يجاريون الأديان ويعتبرونها آفئون الشعوب، وذلك كما تفعل الشيوعية في الوقت الحاضر، وليس هؤلاء حجة في إنكار الغيبيات - والجن من بينهم - إلا عدم الإيمان بما لا يقع عليه الحس، ولا يعرف بالتجربة والملاحظة، وهي حجة ساقطة من أساسها، لا تقوى على الوقوف أمام الأدلة الكثيرة الناطقة بوجودهم.

شبه المنكرين لوجود الجن والرد عليها: وجملة شبه التي يتمسك بها المنكرون للجن تتلخص فيما يلي:

١ - أن الجن لو كانوا موجودين لوجب أن يكونوا أجساماً كثيفة أو لطيفة، ولو كانوا أجساماً كثيفة لرآهم كل إنسان سليم الحس، ولو كانوا أجساماً لطيفة لتزقوا عند هبوب الرياح والعواصف، ولزم أن لا يكون لهم قدرة على الأعمال الشاقة كما يقول مثبتو الجن على حد قولهم.

والجواب على هذه الشبهة: أن الجن مجردون عن المادة والجسمية التي نشاهدها في الأمور المحسوسة أمامنا كالشجر، والدواب، والأشجار وغير ذلك، ولكن هذا لا يمنع أن يجعل الله فيهم خاصية القدرة على التشكل بالأشكال المختلفة: ﴿وَأَمَّا أَمْرُهُ إِذَا

= أَرَادَ سَيِّئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ: كُنْ فَبَكَوَتْ ﴿٨٢﴾ [يس: ٨٢]، وقد وردت الأحاديث الصحيحة في تشكيلهم بمختلف الصور، فمعارضة هذه النصوص بالظن إنما هو تحكم بالباطل.

أما قولهم: إنهم لو كانوا أجسامًا لطيفة لمتزقوا عند هبوب الرياح والعواصف فتجابه: لقد ثبت عند الفلاسفة أن النار التي تنفصل عن الصواعق تنفذ في اللحظة اللطيفة في بواطن الأحجار والحديد وتخرج من الجانب الآخر، فلم لا يعقل مثله في هذه الصورة؟، وعلى هذا التقدير فإن الجن تكون قادرة على النفوذ في بواطن الناس وعلى التصرف فيها، وأنها تبقى حية فعالة مصونة عن الفساد إلى الأجل المعين والوقت المعلوم، فكل هذه الأحوال احتمالات ظاهرة، والدليل لم يبق على إبطالها، فلم يجوز المصير إلى القول بإبطالها وقد ثبت تسخيرهم للنبي سليمان عَلَيْهِ السَّلَامُ بصريح القرآن، وقد كان يراهم على صورهم الأصلية كما دل عليه ظاهر القرآن.

٢ - أن هذه الأشخاص المسماة بالجن لو كانوا حاضرين في هذا العالم، لمخالطين للبشر، فالظاهر الغالب أن يحصل لهم بسبب طول المخالطة والمصاحبة إما صداقة، وإما عداوة، فإن حصلت الصداقة وجب ظهور المنافع بسبب تلك الصداقة، وإن حصلت العداوة وجب ظهور المضاد بسبب تلك العداوة، إلا أننا لا نرى أثرًا لا من تلك الصداقة ولا من تلك العداوة.

والجواب على هذه الشبهة: أنه لا يشترط أن يحصل للإنسان من مصاحبة أحد صداقة أو عداوة يترتب عليهما المنافع والمضار، ومع ذلك فإن الوقائع الصحيحة التي وردت في السنة تدل على أن بعض الجن قد حصل منهم إيذاء لبعض من يكرهونه من الأنس، وقد ثبت علاج الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لبعض من صرعتهم الجن، وقد ثبت كذلك نفع الجن لبعض الإنس كما حصل مع أبي هريرة عندما جاءه الشيطان فجعل يحثو من الطعام وقد تكرر بحجته ثلاث مرات، وكان يزعم أنه لا يعود، حتى هم أبو هريرة أن يرفع أمره للرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقال الشيطان عند ذلك: دعني أعلمك كلمات ينفعك الله بها، فعلمه آية الكرسي وقال له: «اقرأها فإنه لا يقربك شيطان»، وغير ذلك مما قد ثبت في نفع الجن لبعض الناس وإضرارهم لبعض منهم.

٣ - إن الطريق إلى معرفة الجن إما الحس وإما المشاهدة وإما الدليل، ولم يثبت لنا بالحس وجودهم ورؤيتهم، والذين يقولون: إنما أبصرناهم وسمعنا أصواتهم طائفة من المجانين يتخيلون ذلك، وليست في الحقيقة كذلك، وأما الخبر بواسطة الأنبياء عليهم السلام فباطل؛ لأن ذلك يؤدي إلى إبطال نبوتهم، ولجاز أن يقال: إن كل ما أتى به الأنبياء من المعجزات إنما هو بإعانة الجن والشياطين، فإذا جوزنا نفوذ الجن في بواطن الإنسان فلم لا يجوز أن يقال: إن حنين الجذع إنما كان؛ لأن الشيطان نفذ في ذلك الجذع ثم أظهر الحنين! ولم لا يجوز أن يقال: إن الناقة تكلمت مع الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لأن الشيطان دخل في باطنها فتكلمت؟! وأما الدليل والنظر فهو متعذر؛ لأننا لا نعرف دليلًا عقليًا يدل على وجود الجن والشياطين.

والجواب على هذه الشبهة: أن الدليل الحسي قد دل على وجود الجن، حيث رآهم الرسول عليه الصلاة والسلام وهو نبي معصوم من الخطأ والكذب، ورآهم ابن مسعود عندما ذهب معه ليلة تكليم الجن، ورآهم أبو هريرة عندما جاءه الشيطان في صورة رجل فقير، فأخذ يحثو من مال الصداقة، وقد حدث مثل ذلك لغير من الصحابة، وغير ذلك من الوقائع التي تدل على رؤية الجن من قبل هؤلاء، وهم صحابة أجلة وليسوا من المجانين كما يزعم المنكرون لوجود الجن، بل هم من العقلاء الموثوق بهم.

وأما الخبر فقد جاءت نصوص القرآن مخيرة عن أحوال الجن في مواضع متعددة من القرآن، وليس هناك من سبيل للطعن بكتاب الله - المنقول بالتواتر - بأي حال من الأحوال، ودل على وجودهم السنة المتواترة التي تقطع الشك وترفع العذر في إنكار وجودهم أو تأويلهم.

والقول أن في الاعتراف بهم إبطالاً لنبوة الأنبياء غير صحيح؛ لأنه قد ثبت لنا وجودهم عن طريق هؤلاء الأنبياء كذلك، فالشك في وجودهم يوجب الطعن في نبوتهم أيضًا.

وأما أن الإقرار بوجودهم يوجب إنكار معجزات الأنبياء فغير مُسَلَّم؛ لأن المعجزة إنما هي تأييد من الله؛ لأنبيائه حتى يظهر للناس صدق نبوتهم، والرسول معصومون من تلبيس الجن والشياطين، فلا يمكن أن يكون حنين الجذع وتكليم الناقة للرسول عَلَيْهِ السَّلَامُ من قبيل هذه التلبسات.

أما الذين ينكرون وجود الجن بحجة عدم رؤيتهم، أمثال الزنادقة والماديين، فهؤلاء ينكرون كل ما لا يقع عليه الحس، وأنه لم يدل دليل عقلي على نفي وجودهم، ولا يمنع العقل من وجودهم، في الوقت الذي دل فيه العقل على وجود أشياء كثيرة غائبة عن الحس، وهو أمر لا تحيله الطباع ولا تنكره العقول، ثم إن العقل لم يدع أنه توصل إلى معرفة جميع الأشياء، وأن ما وصل إليه علم الإنسان غيض من فيض. فثبت بهذا بطلان شبهات منكري الجن.

موقف المنكرين لوجود الجن من النصوص الدالة على إثبات وجودهم:

= وفي الوقت الذي يقرر الإسلام وجود الجن وأنهم مخلوقات عاقلة مكلفة خلقوا من النار، يأتي المنكرون للجن من الملاحدة والفلاسفة وغيرهم فيقولون النصوص الدالة على وجود الجن والملائكة تأويل لا يبعد عن مقصد القرآن والسنة، وهو تأويل لا يعتمد على دليل يؤيده بل هو من تحريف الكلم عن مواضعه، تضليلاً للناس وصدا لهم عن سبيل الله، وهي تأويلات معلومة الفساد بالضرورة من دين الإسلام، وقد أدى تأويل هذا النفر من الناس إلى إنكار الجن بالكلية، وبهذا يتفقون مع المنكرين في الغاية والهدف. وقد تجلّت هذه النظرة عند القداي والمحدثين:

أما عند القداي فيقول ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٤/ ٣٤٦): وقد زعم الملاحدة والمتفلسفة بأن الملائكة هم قوى النفس الصالحة، والشياطين هم قوى النفس الخبيثة، ويجعلون سجود الملائكة طاعة القوى للعقل، وامتناع الشياطين عصيان القوى الخبيثة للعقل، ونحو ذلك من المقالات التي يقوها أصحاب رسائل إخوان الصفا وأمثالهم من القرامطة الباطنية، ومن سلك سبيلهم من ضلال المتكلمة والمتعبد، وقد يوجد نحو هذه الأقوال في أقوال المفسرين التي لا إسناد لها يعتمد عليه. اهـ. ويوضح هذه النظرة التي ذكرها ابن تيمية عن هذه الطوائف فخر الدين الرازي في تفسيره (١/ ٧٨): حيث يبين موقف الطوائف المختلفة من الجن، وقد ذكر عن هؤلاء الفلاسفة قولهم: النفوس الناطقة البشرية المفارقة للأبدان قد تكون خيرة وقد تكون شريرة، فإن كانت خيرة فهي الملائكة الأرضية، وإن كانت شريرة فهي الشياطين الأرضية، ثم إذا حدث بدن شديد المشابهة ببدن تلك النفس المفارقة ضرب تعلق بهذا البدن الحادث، وتصير تلك النفس المفارقة، معارضة لهذه النفس المتعلقة بهذا البدن على الأعمال اللائقة بها، فإن كانت النفوس من النفوس الطاهرة المشرقة الخيرة، كانت تلك المعاونة والمعاضة إلهاماً، وإن كانتا من النفوس الخبيثة الشريرة، كانت تلك المعاونة والمناصرة وسوسة.

وقال ابن حزم في الفصل في الملل والأهواء والنحل (١/ ٩٠): وذهب القائلون بتناسخ الأرواح أمثال أحمد بن حنبل، وأبو مسلم الحراساني، والرازي الطيب المعروف وغيرهم أن الشياطين هي أرواح الشريرين من الناس، والملائكة هي أرواح الخيرين منهم. اهـ.

وذكر نحو هذا البغدادي في كتابه الفرق بين الفرق (ص ٢٧٩) حيث يقول: والباطنية يتأولون الملائكة على دعائهم إلى بدعتهم، ويتأولون الشياطين والأبالسة على مخالفيهم. اهـ.

وما تقدم من تأويل الجن والملائكة هذا التأويل الفاسد إنما سببه الانحراف والزيغ عن منهج الحق، حيث ضلّت هذه الفرق عن الإسلام، وتأولت آيات القرآن تأويلاً باطلاً يوافق أهواءهم وما انتحلوه من إنكار هذه العوالم، فجمعوا بين إنكار الحق الثابت وتحريف النصوص.

وتأويل بعض هؤلاء الجن، والملائكة، بالأرواح المفارقة للأبدان هو من القول بالتناسخ أو يشابهه، ولا شك أن مذهب التناسخ مذهب باطل كما هو مقرر في الإسلام، فإن الأرواح لا تنتقل إلى أبدان آخر بعد الموت، بل تبقى في مستقرها في دار البرزخ منعمة أو معذبة. عالم الجن في ضوء الكتاب والسنة لعبد الكريم عبيدات - بتصرف.

مسألة: قد دل كتاب الله عز وجل وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وإجماع الأمة على جواز دخول الجني بالإنسي وصرعه إياه وأنا أذكر لك أيها القارئ ما تيسر من كلام أهل العلم في ذلك إن شاء الله. بيان كلام المفسرين رحمهم الله في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾ [البقرة: ٢٧٥] قال أبو جعفر بن جرير رحمه الله في تفسيره ما نصه:

يعني بذلك يخله الشيطان في الدنيا وهو الذي يخنقه فيصرعه من المس يعني: من الجنون. وقال البغوي رحمه الله في تفسير الآية المذكورة ما نصه: ﴿لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾، «أي: الجنون. يقال: مَسَّ الرجل فهو ممسوس إذا كان مجنوناً» اهـ.

وقال ابن كثير رحمه الله في تفسير الآية المذكورة ما نصه: أي: لا يقومون من قبورهم يوم القيامة إلا كما يقوم المصروع حال صرعه وتخبط الشيطان له، وذلك أنه يقوم قياماً منكراً. اهـ.

وقال ابن عباس رضي الله عنهما: «أكل الربا يبعث يوم القيامة مجنوناً يخنق» رواه ابن أبي حاتم.

وروي عن عوف ابن مالك وسعيد بن جبيرة والسدي والربيع بن أنس وقتادة ومقاتل بن حيان نحو ذلك. وقال القرطبي رحمه الله في تفسيره: في هذه الآية دليل على فساد إنكار من أنكر الصرع من جهة الجن وزعم أنه من فعل الطبايع وأن الشيطان لا يسلك في الإنسان ولا يكون منه مس اهـ وكلام المفسرين في هذا المعنى كثير من أرادته وجده.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في كتابه أيضاً الدلالة في عموم الرسالة للتقليد الموجود في مجموع الفتاوى (٩/ ١٩ - ٦٥) ما نصه بعد كلام سبق: ولهذا أنكر طائفة من المعتزلة كالجبائي وأبي بكر الرازي وغيرها دخول الجن في بدن المصروع ولم ينكروا وجود الجن، إذ لم يكن ظهور هذا في المنقول عن الرسول كظهور هذا وإن كانوا مخطئين في ذلك، ولهذا ذكر الأشعري

= في مقالات أهل السنة والجماعة أنهم يقولون: إن الجني يدخل في بدن المصروع، كما قال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: قلت لأبي إن قوما يزعمون أن الجني لا يدخل في بدن الإنسي، فقال: يا بني يكذبون هو ذا يتكلم على لسانه وهذا مبسوط في موضعه اهـ.

وقال أيضاً رحمه الله في (٢٤/ من الفتاوى ص ٢٧٦ - ٢٧٧) ما نصه: وجود الجن ثابت بكتاب الله وسنة رسوله واتفاق سلف الأمة وأئمتها، وكذلك دخول الجني في بدن الإنسان ثابت باتفاق أئمة أهل السنة والجماعة، قال الله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، وفي الصحيح عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «إن الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم»، وقال عبد الله ابن الإمام أحمد بن حنبل: قلت لأبي: إن أقواماً يقولون: إن الجني لا يدخل بدن المصروع، فقال: يا بني يكذبون هو ذا يتكلم على لسانه، وهذا الذي قاله أمر مشهور، فإنه بصرع الرجل فيتكلم بلسان لا يعرف معناه، ويضرب على بدنه ضرباً عظيماً لو ضرب به جمل لأثر به أثراً عظيماً، والمصروع مع هذا لا يحس بالضرب ولا بالكلام الذي يقوله، وقد يجر المصروع غير المصروع ويجر البساط الذي يجلس عليه ويحول الآلات ويتقل من مكان إلى مكان، ويجري غير ذلك من الأمور من شاهدها أفادته علماً ضرورياً بأن الناطق على لسان الإنسي والمحرك لهذه الأجسام جنس آخر غير الإنسان، وليس في أئمة المسلمين من ينكر دخول الجني في بدن المصروع، ومن أنكر ذلك وادعى أن الشرع يكذب ذلك فقد كذب على الشرع، وليس في الأدلة الشرعية ما ينفي ذلك. اهـ.

وقال الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى في كتابه زاد المعاد (٦٦/٤ - ٦٩) ما نصه: الصرع صرعان: صرع من الأرواح الخبيثة الأرضية، وصرع من الأخلاط الرديئة، والثاني: هو الذي يتكلم فيه الأطباء في سببه وعلاجه.

وأما صرع الأرواح فاشتبهت وعلاؤها يعترفون به ولا يدفعونه، ويعترفون بأن علاجه بمقابلة الأرواح الشريفة الخيرة العلوية لتلك الأرواح الشريرة الخبيثة، فتدافع آثارها، وتعارض أفعالها وتبطلها، وقد نص على ذلك بقراط في بعض كتبه، فذكر بعض علاج الصرع وقال: هذا إنما ينفع من الصرع الذي سببه الأخلاط والمادة، وأما الصرع الذي يكون من الأرواح فلا ينفع فيه هذا العلاج.

وأما جهلة الأطباء وسقطهم وسفلتهم ومن يعتقد بالزندقة فضيلة فأولئك ينكرون صرع الأرواح، ولا يقرون بأنها تؤثر في بدن المصروع، وليس معهم إلا الجهل، والافليس في الصناعة الطبية ما يدفع ذلك، والحس والوجود شاهد به، وإحالتهم ذلك على غلبة بعض الأخلاط هو صادق في بعض أقسامه لا في كلها.

إلى أن قال: وجاءت زنادقة الأطباء فلم يثبتوا إلا صرع الأخلاط وحده، ومن له عقل ومعرفة بهذه الأرواح وتأثيراتها يضحك من جهل هؤلاء وضعف عقولهم.

وعلاج هذا النوع يكون بأمرين: أمر من جهة المصروع، وأمر من جهة المعالج، فالذي من جهة المصروع: يكون بقوة نفسه وصدق توجهه إلى فاطر هذه الأرواح وبارئها، والتعوذ الصحيح الذي قد تواطأ عليه القلب واللسان، فإن هذا نوع محاربة، والمحارب لا يتم له الانتصاف من عدوه بالسلاح إلا بأمرين: أن يكون السلاح صحيحاً في نفسه جيداً، وأن يكون الساعد قوياً فتمت تخلف أحدهما لم يغن السلاح كثير طائل، فكيف إذا عدم الأمران جميعاً! ويكون القلب خراباً من التوحيد والتوكل والتقوى والتوجه، ولا سلاح له.

والثاني من جهة المعالج: بأن يكون فيه هذان الأمران أيضاً، حتى أن من المعالجين من يكتفي بقوله: «أخرج منه» أو يقول: «بسم الله» أو يقول: «لا حول ولا قوة إلا بالله»، والنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يقول: «أخرج عدو الله أنا رسول الله».

وشاهدت شيخنا يرسل إلى المصروع من مخاطب الروح التي فيه، ويقول قال لك الشيخ: اخرجي، فإن هذا لا يحل لك، فيفيق المصروع، وربما خاطبها بنفسه وربما كانت الروح ماردة فيخرجها بالضرب. فيفيق المصروع ولا يحس بألم، وقد شاهدنا نحن وغيرنا منه ذلك مراراً.. إلى أن قال: وبالحيلة فهذا النوع من الصرع وعلاجه لا ينكره إلا قليل الحظ من العلم والعقل والمعرفة، وأكثر تسلط الأرواح الخبيثة على أهله تكون من جهة قلة دينهم وخراب قلوبهم وألستهم من حقائق الذكر والتعاويد والتحصينات النبوية والإيمانية، فتلقى الروح الخبيثة الرجل أعزل لا سلاح معه، وربما كان غريباً فيؤثر فيه هذا.

(١). انتهى المقصود من كلامه رحمه الله. وبما ذكرناه من الأدلة الشرعية وإجماع أهل العلم من أهل السنة والجماعة على جواز دخول الجني بالإنسي، يتبين للقراء بطلان قول من أنكروا ذلك، وخطأ فضيلة الشيخ علي الطنطاوي في إنكاره ذلك، وقد وعد في كلمته أنه يرجع إلى الحق متى أرشد إليه فلعله يرجع إلى الصواب بعد قراءته ما ذكرناه، نسأل الله لنا وله الهداية والتوفيق، وبما ذكرناه أيضاً يعلم أن ما نقلته صحيفة (الندوة) في عددها الصادر في (١٤/ ١٠/ ١٤٠٧ هـ) (ص: ٨) عن الدكتور محمد عرفان من أن كلمة جنون اختفت من القاموس الطبي، وزعمه أن دخول الجني في الإنسي ونطقه على لسانه أنه مفهوم علمي خاطئ مائة في المائة. كل ذلك باطل نشأ عن قلة العلم بالأمور الشرعية وبما قرره أهل العلم من أهل السنة والجماعة،



١٩- بَعْضُ الصِّفَاتِ الْخَبَرِيَّةِ:

ثُمَّ الْإِيمَانُ وَالْقَبُولُ وَالتَّصَدِيقُ بِكُلِّ مَا رَوَتْهُ الْعُلَمَاءُ، وَثَقَلَهُ الثَّقَاتُ أَهْلُ الْأَثَارِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَيَقْلَقُهَا بِالْقَبُولِ وَلَا تُرَدُّ بِالْمَعَارِضِ وَلَا يُقَالُ لِمَ وَكَيْفَ، وَلَا تُحْمَلُ عَلَى الْمَعْقُولِ، وَلَا تُضَرَّبُ لَهَا الْمَقَابِيسُ، وَلَا يُعْمَلُ لَهَا التَّفَاسِيرُ، إِلَّا مَا قَسَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَوْ رَجُلٌ مِنْ عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ مِمَّنْ قَوْلُهُ شِفَاءٌ وَحُجَّةٌ مِثْلُ أَحَادِيثِ الصِّفَاتِ وَالرُّؤْيَةِ.

[٢٥٢] وَمِثْلُ مَا رَوَى أَنَّ اللَّهَ - عَزَّجَلَّ - يَضَعُ السَّمَوَاتِ عَلَى إصْبِغٍ وَالْأَرْضِينَ عَلَى إصْبِغٍ^(١).

[٢٥٣] وَأَنَّ اللَّهَ - عَزَّجَلَّ - يَضَعُ قَدَمَهُ فِي النَّارِ فَتَقُولُ: قَطُّ قَطُّ.^(٢)

= وإذا خفي هذا الأمر على كثير من الأطباء لم يكن ذلك حجة على عدم وجوده، بل يدل ذلك على جهلهم العظيم بما علمه غيرهم من العلماء المعروفين بالصدق والأمانة والبصيرة بأمر الدين، بل هو إجماع من أهل السنة والجماعة، كما نقل ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية عن جميع أهل العلم، ونقل عن أبي الحسن الأشعري أنه نقل ذلك عن أهل السنة والجماعة، ونقل ذلك أيضاً عن أبي الحسن الأشعري العلامة أبو عبد الله محمد بن عبد الله الشبلي الحنفي المتوفى سنة (٧٩٩ هـ) في كتابه (أكام المرجان في غرائب الأخبار وأحكام الجان) في الباب الحادي والخمسين من كتابه المذكور.

وقد سبق في كلام ابن القيم رحمه الله أن أئمة الأطباء وعقلاءهم يعترفون به ولا يدفعونه، وإننا أنكر ذلك جهلة الأطباء وسقطهم وسفلتهم وزنادقتهم. فاعلم ذلك أيها القارئ وتمسك بما ذكرناه من الحق ولا تغتر بجهلة الأطباء وغيرهم، ولا بمن يتكلم في هذا الأمر بغير علم ولا بصيرة، بل بالتقليد لجهلة الأطباء وبعض أهل البدع من المعتزلة وغيرهم، والله المستعان.

مجموع فتاوى ومقالات متنوعة لابن باز (٣٠٢/٣).

مسألة: حكم الزواج والنكاح بين الجن والإنس قد اختلف العلماء فيه إلى ثلاثة أقوال:

القول الأول: التحريم، وهو قول الإمام أحمد.

والقول الثاني: الكراهة، ومن كرهه: الإمام مالك، وكذا كرهه الحكم بن عتيبة، وقتادة، والحسن، وعقبة الأصم، والحجاج بن أرطاة، وإسحاق بن راهويه - وقد يكون معنى «الكراهة» عند بعضهم: التحريم - وهو قول أكثر أهل العلم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٤٠ / ١٩): وكره أكثر العلماء مناكحة الجن.

والقول الثالث: الإباحة، وهو قول لبعض الشافعية.

قال الشنقيطي في أضواء البيان (٤٣ / ٣): اختلف العلماء في جواز المناكحة بين بني آدم والجن، فمنعها جماعة من أهل العلم، وأباحها بعضهم.

قال المناري في «شرح الجامع الصغير»: ففي «الفتاوى السراجية» للحنفية: لا تجوز المناكحة بين الإنس والجن وإنسان الماء؛ لاختلاف الجنس، وفي «فتاوى البارزي» من الشافعية: لا يجوز التناكح بينهما، ورجح ابن العماد جوازه.

وقال الماوردي: وهذا مستنكر للعقول، لتباين الجنسين، واختلاف الطبعين، إذ الآدي جسماني، والجنى روحاني، وهذا من صلصال كالفخار، وذلك من مارج من نار، والامتزاج مع هذا التباين مدفوع، والتناسل مع هذا الاختلاف ممنوع اه. وقال ابن العربي المالكي: نكاحهم جائز عقلاً، فإن صح نقلاً: فيها ونعمت. قال مقبده عفا الله عنه: لا أعلم في كتاب الله ولا في سنة نبيه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نصاً يدل على جواز مناكحة الإنس الجن، بل الذي يستروح من ظواهر الآيات عدم جوازه، فقوله في هذه الآية الكريمة: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا﴾ [النحل: ٧٢] بمنى على بني آدم بأن أزواجهم من نوعهم وجنسهم: يفهم منه أنه ما جعل لهم أزواجاً تتباينهم كمباينة الإنس والجن، وهو ظاهر، ويؤيده قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾ [الروم: ٢١].

فقوله: (أن خلق لكم من أنفسكم أزواجاً) في معرض الامتنان: يدل على أنه ما خلق لهم أزواجاً من غير أنفسهم.

(١) أخرجه البخاري (٤٨١١)، ومسلم (٢٧٨٦) من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه بنحوه البخاري (٤٨٤٨)، ومسلم (٢٨٤٦) من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قال العلامة العثيمين في مجموع فتاواه (٤١٣ / ٨): قوله: «حتى يضع رب العزة فيها رجله» وفي رواية: «عليها قدمه» في هذا الحديث أن لله تعالى رجلاً وقدماً حقيقية، لا تماثل أرجل المخلوقين، ويسمى أهل السنة هذه الصفة: الصفة الذاتية الخبرية؛ لأنها لم تعلم إلا بالخبر، ولأن مسماها أبعاض لنا وأجزاء، لكن لا نقول بالنسبة لله: إنها أبعاض وأجزاء؛ لأن هذا ممنوع على الله عَزَّجَلَّ.



[٢٥٤] «وَقُلُوبُ الْعِبَادِ بَيْنَ إصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ»^(١).

[٢٥٥] «وَأَنَّ اللَّهَ - عَزَّجَلَّ - عَلَى الْعَرْشِ».

[٢٥٦] «وَالْعَرْشُ أَطْيَطُ كَأَطْيَطِ الرَّحْلِ الْجَدِيدِ»^(٢).

=وخالف الأشاعرة وأهل التحريف في ذلك، فقالوا: «يضع عليها رجله»، يعني: طائفة من عباده مستحقين للدخول، والرجل تأتي بمعنى الطائفة؛ كما في حديث أبيوب عليه الصلاة والسلام: «أرسل الله إليه رجل جراد من ذهب» يعني: طائفة من جراد، وهذا تحريف باطل؛ لأن قوله: «عليها»: يمنع ذلك.

وأيضاً لا يمكن أن يضيف الله عزَّجَلَّ أهل النار إلى نفسه؛ لأن إضافة الشيء إلى الله تكريم وتشريف. وقالوا في القدم: قدم؛ بمعنى: مقدم؛ أي: يضع الله تعالى عليها مقدمه؛ أي: من يقدمهم إلى النار. وهذا باطل أيضاً؛ فإن أهل النار لا يقدمهم الباري عزَّجَلَّ، ولكنهم ﴿يَوْمَ يَدْعُوكَ إِلَى تَارِجِهِمْ دَعَا﴾ [الطور: ١٣]، ويلقون فيها إلقاء، فهؤلاء المحرفون فروا من شيء ووقعوا في شر منه؛ فروا من تنزيه الله عن القدم والرجل، لكنهم وقعوا في السفه ومجانبة الحكمة في أفعال الله عزَّجَلَّ.

والحاصل أنه يجب علينا أن نؤمن بأن الله تعالى قديم، وإن شئنا قلنا: رجلاً؛ على سبيل الحقيقة؛ مع عدم المماثلة، ولا نكيف الرجل؛ لأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أخبرنا بأن الله تعالى رجلاً أو قديماً، ولم يخبرنا كيف هذه الرجل أو القدم، وقد قال الله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُزَلِّ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣]. اهـ.

قال الشيخ عبد الله الغنيمان في شرحه لكتاب التوحيد من صحيح البخاري (١/ ١٥٦): بعد ذكر روايات صفة القدم والرجل: ففي مجموع هذه الروايات البيان الواضح بأن القدم والرجل - وكلاهما عبارة عن شيء واحد - صفة لله تعالى حقيقة على ما يليق بعظمته.

(١) أخرجه مسلم (٢٦٥٤) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

اعلم رحمي الله وإياك أن الأصابع صفة ذاتية خبرية ثابتة لله عزَّجَلَّ بالسنة الصحيحة.

قال البغوي في شرح السنة (١/ ١٦٨) بعد ذكر الحديث السابق: والإصبع المذكورة في الحديث صفة من صفات الله عزَّجَلَّ، وكذلك كل ما جاء به الكتاب أو السنة من هذا القبيل من صفات الله تعالى؛ كالنفس، والوجه، والعين، واليد، والرجل، والإتيان، والمجيء، والنزول إلى السماء الدنيا، والاستواء على العرش، والضحك، والفرح، اهـ.

وقال ابن قتيبة في تأويل مختلف الحديث (ص ٢٤٥): ونحن نقول: إنَّ هذا الحديث صحيح، وإن الذي ذهبوا إليه في تأويل الإصبع لا يشبه الحديث؛ لأنه عليه الصلاة والسلام قال في دعائه: «يا مقلب القلوب ثبت قلبي على دينك». فقالت له إحدى أزواجه: أو تخاف يا رسول الله على نفسك؟ فقال: «إنَّ قلب المؤمن بين أصبعين من أصابع الله عزَّجَلَّ»، فإن كان القلب عندهم بين نعمتين من نعم الله تعالى؛ فهو محفوظ بتينك النعمتين؛ فلا شيء دعا بالتثبيت؟ ولم احتج على المرأة التي قالت له: أخاف على نفسك؟ بما يؤكد قولها؟ وكان ينبغي ألا يخاف إذا كان القلب محروساً بنعمتين. فإن قال لنا: ما الإصبع عندك ها هنا؟ قلنا: هو مثل قوله في الحديث الآخر: «يحمل الأرض على إصبع»، وكذا على إصبعين، ولا يجوز أن تكون الإصبع ها هنا نعمة، وكقوله: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾. ولم يجوز ذلك. ولا نقول: إصبع كأصابعنا، ولا يد كأيدينا، ولا قبضة كقبضاتنا؛ لأن كل شيء منه عزَّجَلَّ لا يشبه شيئاً منا. اهـ.

وقال العلامة العثيمين في مجموع فتاواه (١/ ١١٩): وأما حديث: «إن قلوب بني آدم كلها بين أصبعين من أصابع الرحمن كقلب واحد يصفه حيث يشاء». فقد رواه مسلم في صحيحه في كتاب القدر في الباب الثالث منه، وليس فيه تأويل عند أهل السنة والجماعة حيث يؤمنون بما دل عليه من إثبات الأصابع لله تعالى على الوجه اللائق به، ولا يلزم من كون قلوبنا بين أصبعين منها أن تماس القلب، فإن السحاب مسخر بين السماء والأرض ولا يمس السماء ولا الأرض، فكذلك قلوب بني آدم بين أصبعين من أصابع الرحمن ولا يستلزم ذلك المماس.

(٢) أخرجه أبو داود (٤/ ٣٣٢)، رقم (٤٧٢٦)، وابن خزيمة في التوحيد (١٠٣ - ١٠٤)، والدارمي في الرد على الجهمية (ص ٢٧٢)، وفي الرد على المريسي (ص ٤٤٧)، والدارقطني في الصفات (١/ ٣١، رقم ٣٨)، والطبراني (٢/ ١٢٨، رقم ١٥٤٧)، وابن منده في التوحيد (١١٧ - ١ - ٢)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٢/ ١٥٩)، والبغوي في شرح السنة (١/ ١٧٥) والحديث قال عنه ابن منده: إسناده صحيح متصل وقال شيخ الإسلام في تلبيس الجهمية (١/ ٥٦٩) هذا الحديث وأمثاله وفيما يشبهه في اللفظ والمعنى لم يزل متداولاً بين أهل العلم، خالفاً عن سالف، ولم يزل سلف الأمة وأئمتها يروون ذلك رواية مصدق به، وحسنه ابن القيم في

= تهذيب السنن (١١/١٣) وفي مختصر الصواعق (٤٣٤)، والصواب ضعف الحديث قال الذهبي في العلو (٤٤) غريب جداً فرد، وابن إسحاق حجة في المغازي إذا أسند، وله مناكير وعجائب، وضعفه العلامة الألباني في الضعيفة (٢٦٣٩) وضعفه الوادعي في كتاب الشفاعة (١٩١).

مسألة: أجمع أهل السنة والجماعة وسلف هذه الأمة على أن الله عز وجل مستو على عرشه استواء يليق بجلاله من غير تكيف ولا تمثيل، نقل إجماعهم على ذلك كثير من الأئمة الأعلام، كالإمام الأوزاعي كما في الأسماء والصفات للبيهقي (٤٠٨) حيث يقول: «كنا والتابعون متوافرون نقول: إن الله تعالى ذكره فوق عرشه، وتؤمن بما وردت السنة به من صفات الله جل وعلا» اهـ.

كما نقل ذلك ابن أبي حاتم وأبو زرعة الرازي كما في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (رقم ٣٢١): قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سألت أبي وأبا زرعة عن مذاهب أهل السنة في أصول الدين وما أدركا عليه العلماء في جميع الأمصار وما يعتقدان من ذلك؟ فقالا: أدركنا العلماء من جميع الأمصار حجازاً وعراقاً وشاماً وميتاً فكان من مذهبهم: الإيمان قول وعمل يزيد وينقص... وأن الله عز وجل على عرشه بائن من خلقه كما وصف نفسه في كتابه وعلى لسان رسوله صلى الله عليه وسلم بلا كيف أحاط بكل شيء علماً ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (١١) اهـ.

ومنهم الإمام أبو عمر الطلمنكي إذ يقول في كتاب الوصول إلى معرفة الأصول كما في العلو للذهبي (١٧٨): أجمع المسلمون من أهل السنة على أن معنى قوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ ونحو ذلك من القرآن أنه علمه، وأن الله تعالى فوق السماوات بذاته مستو على عرشه كيف شاء اهـ.

ومنهم الحافظ ابن عبد البر حيث قال في التمهيد (١٢٩/٧) بعد إيراده لحديث النزول «وفيه دليل على أن الله عز وجل في السماء على العرش من فوق سبع سماوات كما قالت الجماعة وهو من حجته على المعتزلة في قولهم إن الله عز وجل في كل مكان وليس على العرش، والدليل على صحة ما قاله أهل الحق قول الله عز وجل: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ (٥) اهـ.

وقال في نفس المصدر (١٣٨/٧ - ١٣٩) في الرد على استدلال أهل التأويل بقول الله عز وجل: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَاقِعُهُمْ﴾ قال: فلا حجة لهم في ظاهر هذه الآية؛ لأن علماء الصحابة والتابعين الذين حملت عنهم التأويل في القرآن قالوا في تأويل هذه الآية: «هو على العرش وعلمه في كل مكان وما خالفهم في ذلك أحد محتج بقوله» اهـ.

فبان بهذه النقول عن هؤلاء الأئمة الفحول أن القول باستواء الله على عرشه حقيقة هو قول سلف هذه الأمة من التابعين وأتباعهم أهل القرون المفصلة وهم القوم. والذين حكوا الإجماع على ذلك كثير.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في بيان تلبيس الجهمية (٥٣١/٢) بعد أن نقل أقوال عدد من أهل العلم في حكاية الإجماع على استواء الله على عرشه: «هذا باب واسع لا يحصى إلا الله تعالى، فإن الذين نقلوا إجماع أهل السنة أو إجماع الصحابة والتابعين على أن الله فوق العرش بائن من خلقه لا يحصيهم إلا الله» اهـ.

وأما إطلاق لفظ «بذاته» فلم يعرف قبل القرن الثالث: وأول من نقل عنه إطلاقها ابن أبي شيبه في كتاب العرش له (ص ٥١)، ثم أطلق ذلك بعده ابن أبي زيد القيرواني، وأبو عمر الطلمنكي، وأبو نصر السجزي، وابن عبد البر وغيرهم، وأوما الإمام الذهبي إلى أن ذلك من فضول الكلام الذي يحسن تركه، وأنكر على السجزي نسبة ذلك للأئمة كسفيان الثوري والإمام مالك وغيرهما، والحق أنه لم يثبت عن سفيان وطبقته إطلاق ذلك كما في العلو (١٧١، ١٨٠)، ولعل السجزي نسبها إليهم بالمعنى وأنهم يثبتون الاستواء على الحقيقة.

والذي دعا هؤلاء إلى إطلاق لفظ «بذاته» هو أن الجهمية لما قالوا: إن الاستواء مجاز صرح أهل السنة بأنه مستو بذاته مبالغة في إثبات استواء المولى عز وجل على عرشه على الحقيقة.

وذلك مثل إطلاقهم في القرآن: أنه كلام الله غير مخلوق. فإن الصحابة لم يصرحوا بلفظ «غير مخلوق» وإنما كانوا يقولون القرآن كلام الله. فلما ظهر من يقول إنه مخلوق دعا ذلك الأئمة إلى أن يصرحوا بأنه غير مخلوق وأنكر الإمام أحمد كما في مسائل أبي داود (ص ٢٦٣ - ٢٦٤) على من يقول: كلام الله ويسكت، فقال ولم يسكت؟ لولا ما وقع فيه الناس كان يسعه السكوت ولكن حيث تكلموا لأي شيء لا يتكلمون اهـ.

وقال ابن أبي العز في شرح الطحاوية (١٩٢١/١): وكلام السلف في إثبات صفة العلو كثير جداً: فمنه ما روى شيخ الإسلام أبو إسماعيل الأنصاري في كتابه الفاروق، بسنده إلى مطيع البلخي: أنه سأل أبا حنيفة عن قال: لا أعرف ربي في السماء أم في الأرض؟ فقال: قد كفر؛ لأن الله يقول: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ (٥) وعرشه فوق سبع سماوات، قلت: فإن قال: إنه على العرش، ولكن يقول: لا أدري العرش في السماء أم في الأرض؟ قال: هو كافر؛ لأنه أنكر أنه في السماء، فمن أنكر أنه في السماء فقد كفر. وزاد غيره: لأن الله في أعلى عليين، وهو يدعى من أعلى، لا من أسفل. انتهى.



=ولا يلتفت إلى من أنكر ذلك ممن ينتسب إلى مذهب أبي حنيفة، فقد انتسب إليه طوائف معتزلة وغيرهم، يخالفون له في كثير من اعتقاداته. وقد ينتسب إلى مالك والشافعي وأحمد من يخالفهم في بعض اعتقاداتهم. وقصة أبي يوسف في استتابة بشر المريسي، لما أنكر أن يكون الله عز وجل فوق العرش - مشهورة، رواها عبد الرحمن بن أبي حاتم وغيره. ومن تأول «فوق»، بأنه خير من عبادته وأفضل منهم، وأنه خير من العرش وأفضل منه، كما يقال: الأمير فوق الوزير، والدينار فوق الدرهم -: فذلك مما تنفر عنه العقول السليمة، وتشتت من القلوب الصحيحة؛ فإن قول القائل ابتداء: الله خير من عبادته، وخير من عرشه - من جنس قوله: الخلق بارد، والنار حارة، والشمس أضوأ من السراج، والسماء أعلى من سقف الدار، والجبل أثقل من الحصى، ورسول الله أفضل من اليهود، والسماء فوق الأرض!! وليس في ذلك تمجيد ولا تعظيم ولا مدح، بل هو من أرذل الكلام وأسمجه وأهجنه! فكيف يليق بكلام الله، الذي لو اجتمع الإنس والجن على أن يأتوا بمثله لما أتوا بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا؟! بل في ذلك تنقص، كما قيل في المثل السائر:

ألم تر أن السيف ينقص قدره إذا قيل إن السيف أمضى من العصا

ولو قال قائل: الجوهر فوق قشر البصل وقشر السمك! لضحك منه العقلاء، للفتاوت الذي بينهما، فإن الفتاوت الذي بين الخالق والمخلوق أعظم وأعظم. بخلاف ما إذا كان المقام يقتضي ذلك، بأن كان احتجاجا على مبطل، كما في قول يوسف الصديق عليه السلام: «أَرَأَيْتَ مَتَرَفُوتٌ خَيْرٌ أَمْ اللَّهُ الْوَحِيدُ الْقَهَّارُ» (٢١)، وقوله تعالى: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ خَيْرٌ أَمْ يَشْرِكُونَ» (٢٢)، «وَاللَّهُ خَيْرٌ وَأَبْغَى» (٢٣).

وإنما ثبت هذا المعنى من الفوقية في ضمن ثبوت «الفوقية» المطلقة من كل وجه، فله سبحانه وتعالى فوقية القهر، وفوقية القدر، وفوقية الذات. ومن أثبت البعض ونفى البعض فقد تنقص. وعلوه تعالى مطلق من كل الوجوه. اهـ

وقال الشيخ محمد خليل هراس في شرح العقيدة الواسطية (ص ١٦٤ - ١٦٦): فأهل السنة والجماعة يؤمنون بما أخبر به سبحانه عن نفسه من أنه مستور على عرشه، بائن من خلقه بالكيفية التي يعلمها هو جل شأنه؛ كما قال مالك وغيره: (الاستواء معلوم، والكيف مجهول). وأما ما يشغب به أهل التعطيل من إيراد اللوازم الفاسدة على تقرير الاستواء؛ فهي لا تلزمنا؛ لأننا لا نقول بأن فوقيته على العرش كفوقية المخلوق على المخلوق. وأما ما يحاولون به صرف هذه الآيات الصريحة عن ظواهرها بالتأويلات الفاسدة التي تدل على حيرتهم واضطرابهم؛ كتفسيرهم: (استوى) ب (استولى)، أو حملهم (على) على معنى (إلى)، و (استوى) بمعنى: (قصد). إلى آخر ما نقله عنهم حامل لواء التجهم والتعطيل زاهد الكوثري؛ فكلها تشغيب بالباطل، وتغيير في وجه الحق لا يغني عنهم في قليل ولا كثير. وليت شعري! ماذا يريد هؤلاء المعطلة أن يقولوا؟! يريدون أن يقولوا: ليس في السماء رب يقصد، ولا فوق العرش إله يعبد؟! فأين يكون إذن؟! ولعلمهم يضحكون منا حين نسأل عنه بـ (أين)؟! ونسوا أن أكمل الخلق وأعلمهم بربهم صلوات الله عليه وسلامه قد سأل عنه بـ (أين) حين قال للجارية: «أين الله؟» ورضي جوابها حين قالت: في السماء. وقد أجاب كذلك من سأل به: «أين كان ربنا قبل أن يخلق السماوات والأرض؟» بأنه كان في عمامة. الحديث. ولم يرو عنه أنه زجر السائل، ولا قال له: إنك غلطت في السؤال. إن قصارى ما يقوله المتحذلق منهم في هذا الباب: إن الله تعالى كان ولا مكان، ثم خلق المكان، وهو الآن على ما كان قبل خلق المكان.

فماذا يعني هذا المخرف بالمكان الذي كان الله ولم يكن؟! هل يعني به تلك الأمكنة الوجودية التي هي داخل محيط العالم؟! فهذه أمكنة حادثة، ونحن لا نقول بوجود الله في شيء منها؛ إذ لا يحصره ولا يحيط به شيء من مخلوقاته، وأما إذا أراد بها المكان العدي الذي هو خلاء محض لا وجود فيه؛ فهذا لا يقال: إنه لم يكن ثم خلق؛ إذ لا يتعلق به الخلق، فإنه أمر عدي، فإذا قيل: إن الله في مكان بهذا المعنى؛ كما دلت عليه الآيات والأحاديث؛ فأى محذور في هذا؟! بل الحق أن يقال: كان الله ولم يكن شيء قبله، ثم خلق السماوات والأرض في ستة أيام، وكان عرشه على الماء، ثم استوى على العرش، وثم هنا للترتيب الزماني لا للمجرد العطف. اهـ

وقال صديق حسن خان رحمه الله في قطف الثمر في بيان عقيدة أهل الأثر (ص ٥٤ - ٥٥): والأصل في هذا الباب أن كل ما ثبت في كتاب الله أو سنة رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وجب التصديق به، مثل علو الرب، واستوائه على عرشه، ونحو ذلك. وأما الألفاظ المبتدعة في النفي والإثبات مثل قول القائل في جهة، وهو متحيز، أو ليس بمتحيز، ونحوها من الألفاظ التي تتنازع فيها الناس، فليس مع أحدهما نص لا عن الرسول ولا عن الصحابة والتابعين لهم بإحسان، ولا أئمة المسلمين. فإن هؤلاء لم يقل أحد منهم إن الله في جهة، ولا قال ليس هو في جهة، ولا قال هو متحيز، بل ولا قال هو جسم، أو جوهر. ولا قال ليس بجسم ولا جوهر، فهذه الألفاظ ليست منصوبة في الكتاب ولا السنة ولا الإجماع، والناطقون بها قد يريدون معنى صحيحاً وقد يريدون معنى فاسداً، فمن أراد معنى صحيحاً موافق الكتاب والسنة كان ذلك مقبولا منه، وإن أراد معنى فاسداً مخالف الكتاب والسنة، كان ذلك المعنى مردودا عليه.



[٢٥٧] وَأَنَّ اللَّهَ - عَزَّوَجَلَّ - أَخَذَ الذُّرِّيَّةَ مِنْ ظَهْرِ آدَمَ بِيَدِهِ الْيُمْنَى، وَكَلَّمَا يَدَيْهِ يَمِينٌ مُبَارَكَةً، فَقَالَ: هَذِهِ لِهَذِهِ وَلَا أَبَالِي. (١)

= فإذا قال القائل: إن الله في جهة، قيل له: ما تريد بذلك؟ أتريد أنه سبحانه في جهة موجودة تحصره وتحيط به مثل أن يكون في جوف السماوات أم تريد بالجهة أمراً عديمًا وهو ما فوق العالم فإنه ليس فوق العالم شيء من المخلوقات، فإن أردت الجهة الوجودية، وجعلت الله محصوراً في المخلوقات، فهذا باطل، وإن أردت الجهة العدمية، وأردت أن الله وحده فوق المخلوقات بائن عنها فهذا حق، وليس في ذلك أن شيئاً من المخلوقات حصره ولا أحاط به ولا علا عليه العالي بل هو العالي المحيط بها وقد قال تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧] وقد ثبت في الصحيح «عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إن الله يقبض الأرض يوم القيامة ويطوي السماوات بيمينه ثم يهزهن فيقول: أنا الملك أين ملوك الأرض؟» وقد قال ابن عباس: «ما السماوات والأرضون السبع وما فيهن في يد الرحمن إلا كخردلة في يد أحدكم».

وفي حديث آخر: أنه يرميها كما ترمي الصبيان الكرة» فمن يكون جميع المخلوقات بالنسبة إلى قبضته تعالى مع هذا الصغر والحقارة كيف تحيط به وتحصره؟.

(١) أخرج أحمد (١٧٦/٤)، رقم (١٧٦٢٩) عن رجل من الصحابة حديث: «إن الله قبض بيمينه قبضة، وأخرى باليد الأخرى، وقال: هذه لهذه، وهذه لهذه، ولا أبالي»، قال الهيثمي (١٨٦/٧): رجاله رجال الصحيح، وصححه العلامة الألباني في الصحيحة (٥١)، وقال الأرنؤوط من معه في تحقيق المسند (١٣٤/٢٩): إسناده صحيح، وقال العدوي في صحيح تفسير ابن كثير (١٢٥/٤): إسناده صحيح.

مسألة: يؤمن أهل السنة والجماعة أن الله عَزَّوَجَلَّ يدين، وأنَّ إحدى يديه يمين، فهل الأخرى توصف بالشمال؟ أم أنَّ كلتا يديه يمين؟.

هذه مسألة خلافية وإذا كانت المسألة خلافية فلا ينبغي أن تكون المخالفة فيها مثاراً للزجاج والدجاج ومن أثبت الشمال للإمام عثمان بن سعيد الدارمي، وأبو يعلى الفراء، ومحمد بن عبد الوهاب، وصديق حسن خان، ومحمد خليل هراس، وعبدالله الغنيان وغيرهم ومن قال كلتا يديه يمين الإمام أحمد وابن خزيمة، والبيهقي، والألباني وغيرهم وقد سئل العلامة الألباني - رحمه الله - في مجلة الأصالة (٤٤، ص ٦٨): كيف نوفق بين رواية: «بشماله» الواردة في حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في صحيح مسلم وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وكلتا يديه يمين»؟

فأجاب: لا تعارض بين الحديثين بادئ بدء؛ فقلوه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «... وكلتا يديه يمين»: تأكيد لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (١١).

فهذا الوصف الذي أخبر به رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تأكيداً للتثنية، فيد الله ليست كيد البشر: شمال ويمين، ولكن كلتا يديه سبحانه يمين.

وأمر آخر: أنَّ رواية: «بشماله»: شاذة؛ كما بينتها في تخريج المصطلحات الأربعة الواردة في القرآن (رقم ١) للمودودي. ويؤكد هذا أنَّ أبا داود رواه وقال: «بيده الأخرى»، بدل: «بشماله»، وهو الموافق لقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وكلتا يديه يمين»، والله أعلم.

وسئل أيضاً العلامة العثيمين كما في مجموع فتاواه عن: كيف نجتمع بين قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «المقسطون على منابر من نور على يمين الرحمن وكلتا يديه يمين» وبين قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ثم يطوي الأرضين السبع ثم يأخذهن بشماله»؟

فأجاب: كلمة «بشماله» اختلف فيها الرواة: فمنهم من أثبتها، ومنهم من أنكرها وقال لا تصح عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأصل هذه التخطئة هو ما ثبت في صحيح مسلم أن الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «المقسطون على منابر من نور على يمين الرحمن وكلتا يديه يمين». وهذا يقتضي أنه ليس هناك يد يمين ويد شمال. ولكن قد روى مسلم في صحيحه إثبات الشمال لله تعالى فإذا كانت محفوظة فهي عندي لا تنافي «كلتا يديه يمين» لأن المعنى أن اليد الأخرى ليست كيد الشمال بالنسبة للمخلوق ناقصة عن اليد اليمنى، فقال: «كلتا يديه يمين» أي ليس فيها نقص. فلما كان الوهم ربما يذهب إلى أن إثبات الشمال يعني النقص في هذه اليد دون الأخرى قال: «كلتا يديه يمين» ويؤيده قوله: «المقسطون على منابر من نور على يمين الرحمن» فإن المقصود بيان فضلهم ومرتبتهم وأنهم على يمين الرحمن سبحانه. وعلى كل فإن يديه سبحانه اثنتان بلا شك، وكل واحدة غير الأخرى وإذا وصفنا اليد الأخرى بالشمال فليس المراد أنها أنقص من اليد اليمنى بل كلتا يديه يمين. والواجب علينا أن نقول: إن ثبتت عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نؤمن بها، وإن لم تثبت فنقول: كلتا يديه يمين.

[٢٥٨] وَلَا يُقَبِّحُ وَجْهَهُ فَإِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ (١).

(١) أخرجه مسلم (٢٦١٢).

مسألة: اعلم رحماني الله وإياك أن الصورة: صفة ذاتية خبرية ثابتة لله عز وجل بالأحاديث الصحيحة، مثل حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه الطويل في رؤية المؤمنين لربهم يوم القيامة، وفيه: «فَيَأْتِيهِمُ الْجَبَّارُ فِي صُورَتِهِ الَّتِي رَأَوْهُ فِيهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ، فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ، فَيَقُولُونَ: أَنْتَ رَبُّنَا...» أخرجه البخاري (٧٤٣٩)، ومسلم (١٨٣).

وحديث معاذ في الرؤية الثمانية: «رَأَيْتُ رَبِّي فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ...» أخرجه أحمد (٢٤٣/٥)، رقم (٢٢١٦٢)، والترمذي (٣٦٨/٥)، رقم (٣٢٣٥)، والبخاري (١١٠/٧)، رقم (٢٦٦٨)، والطبراني في الكبير (١٠٩/٢٠)، رقم (٢١٦) عن معاذ رضي الله عنه وروى أيضًا عن غيره من الصحابة رضي الله عنهم وهذا الحديث اختلف في صحته الجاهذة فقال البخاري: حسن صحيح كما نقل ذلك عنه تلميذه الترمذي، وقال الترمذي حسن صحيح، وقال البزار في مسنده (١٠٩/١٠) روى من وجوه، وقال ابن عدي في الكامل (٦١/٨) له طرق، وكذا قال ابن القيسراني في الذخيرة (٢٤٠/١)، وحسنه ابن عبد البر في التمهيد (٣٢٢/٢)، وصححه ابن العربي في أحكام القرآن (٧٣/٤)، وحسنه الحافظ في نتائج الأفكار (٣١٧/٢)، وصححه الشيخ شاكِر في تحقيق المسند، وصححه الشيخ الألباني في الصحيحة (٣١٦٩)، وقال الشيخ مصطفى العدوي في صحيح تفسير ابن كثير (٢٥٠/٣): إسناده صحيح، ثم قال في موضع ثاني في نفس المصدر أظهر أنه معلول، وضعفه بعض الحفاظ منهم محمد بن نصر في قيام الليل (ص ١٨) فقال: هذا حديث اضطرب الرواة في إسناده وليس يثبت عند أهل المعرفة بالحديث وقال ابن خزيمة في (التوحيد) (١٤٠ - ١٤٥): إنه خير يتوهم كثير من طلاب العلم أنه خبر صحيح وليس كذلك وقال الدارقطني في العلل (٧٥/٦) بعد ذكر أوجه الخلاف في الحديث: وليس فيها صحيح وكلها مضطربة وقال البيهقي في الأسماء والصفات (ص ٣٩٣) وفي ثبوت هذا الحديث نظر وقال الأناؤوط ومن معه في تحقيق المسند: ضعيف لاضطرابه ومداره على عبد الرحمن بن عائش وقد اختلف فيه عليه والله أعلم.

قال أبو محمد ابن قتيبة في تأويل مختلف الحديث (ص ٢٦١): والذي عندي - والله تعالى أعلم - أن الصورة ليست بأعجب من اليدين والأصابع والعين، وإنما وقع الالف لتلك لمجيئها في القرآن، ووقعت الوحشة من هذه؛ لأنها لم تأت في القرآن، ونحن نؤمن بالجميع، ولا نقول في شيء منه بكيفية ولا حداً.

وقال أبو يعلى الفراء في إبطال التأويلات (١/١٢٦) في التعليق على حديث: «رَأَيْتُ رَبِّي فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ» قال: اعلم أن الكلام في هذا الخبر يتعلق به فصول: أحدها جواز إطلاق الصورة عليه.

وقال شيخ الإسلام في نقض تأسيس الرازي (ص ٤٥٥): الوجه الخامس: أن الأحاديث مع آيات القرآن أخبرت بأنه يأتي عباده يوم القيامة على الوجه الذي وصف، وعند هؤلاء هو كل آت، وما في الدنيا والآخرة، وأما أهل الإلحاد والحلول الخاص، كالذين يقولون بالاتحاد أو الحلول في المسيح أو علي أو بعض المشايخ أو بعض الملوك أو غير ذلك مما قد بسطنا القول عليهم في غير هذا الموضوع؛ فقد يؤولون أيضًا هذا الحديث كما تأوله أهل الاتحاد والحلول المطلق؛ لكونه قال: «فَيَأْتِيهِمُ اللَّهُ فِي صُورَةٍ» لكن يقال لهم: لفظ: «الصورة» في الحديث: «يعني رحمه الله» حديث أبي سعيد كسائر ما ورد من الأسماء والصفات التي قد يسمى المخلوق بها على وجه التقييد، وإذا أطلقت على الله مختصة به؛ مثل العلم والقدير والرحيم والسميع والبصير، ومثل خلقه بيديه واستوائه على العرش ونحو ذلك.

وقال شيخ الإسلام أيضًا: وكما أنه لا بد لكل موجود من صفات تقوم به، فلا بد لكل قائم بنفسه من صورة يكون عليها، ويمتنع أن يكون في الوجود قائم بنفسه ليس له صورة يكون عليها.

أما حديث: «خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ» المتقدم في التعليق السابق؛ فلم أورد في الأدلة؛ للاختلاف القائم بين أهل العلم من أهل السنة؛ هل الضمير في «صورته» عائد على آدم أم على الله سبحانه وتعالى مع اتفاق الكل على إثبات الصورة للرحمن وقد اختلف في عود الضمير في هذا الحديث على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أن الضمير يعود على المضروب.

قال ابن خزيمة رحمه الله في كتاب التوحيد (١/٨٤ - ٨٥): توهم بعض من لم يتحر العلم أن قوله: «على صورته» يريد صورة الرحمن عز ربنا وجل عن أن يكون هذا معنى الخبر، بل معنى قوله: «خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ» الهاء في هذا الموضع كناية عن اسم المضروب والمشتوم، أراد صلى الله عليه وسلم أن الله خلق آدم على صورة هذا المضروب، الذي أمر الضارب باجتناب وجهه بالضرب، والذي قبح وجهه، فزجر صلى الله عليه وسلم أن يقول: وجه من أشبه وجهك، لأن وجه آدم شبيه وجهه بنيه، فإذا قال الشاتم لبعض بني آدم: قبح الله وجهك ووجه من أشبه وجهك، كان مقبحاً وجه آدم - صلوات الله عليه وسلامه - الذي وجهه بنيه شبيهه بوجه أبيهم، فتفهموا رحمكم الله معنى الخبر، لا تغلطوا فتضلوا عن سواء السبيل، وتحملوا على القول



= بالتشبيه الذي هو ضلال اهـ

وقال ابن حبان بعد تخريج هذا الحديث (١٤/ ٤٢٠ الإحسان): يريد به صورة المضروب، لأن الضارب إذا ضرب وجه أخيه المسلم ضرب وجهه خلق الله آدم على صورته اهـ.

وقال الحافظ في الفتح (٥/ ١٨٣): واختلف في الضمير على من يعود؟ فالأكثر على أنه يعود على المضروب لما تقدم من الأمر بآكرام وجهه، ولولا أن المراد التعليل بذلك لم يكن لهذه الجملة ارتباط بما قبلها، وهذا القول قد تعقب.

قال ابن قتيبة في تأويل مختلف الحديث (ص ٣٨٩): في سرد لأقوال الأئمة في تأويل هذا الحديث - ومنها «أن المراد أن الله خلق آدم على صورة الوجه، قال: وهذا لا فائدة فيه، والناس يعلمون أن الله تبارك وتعالى خلق آدم على خلق ولده، وجهه على وجوههم، وزاد قوم في الحديث أنه عليه الصلاة والسلام من برجل يضرب وجه رجل آخر، فقال (لا تضربه، فإن الله تعالى خلق آدم عليه الصلاة والسلام على صورته» أي: صورة المضروب، وفي هذا القول من الخلل ما في الأول، وهو هذه الزيادة التي ذكرها ابن قتيبة في حديث الصورة وهي أن النبي ﷺ من برجل يضرب رجل آخر، فقال (لا تضربه) قال عنها شيخ الإسلام ابن تيمية في نقض التأسيس: هذا شيء لا أصل له، ولا يعرف في شيء من كتب الحديث اهـ.

وقال الذهبي في ميزان الاعتدال (١/ ٦٠٣) في ترجمة حمدان بن الهيثم: روى عنه أبو الشيخ ووثقه، لكنه أتى بشع منكر، عن أحمد بن حنبل في معنى قوله عَلَيْهِ السَّلَام: إن الله خلق آدم على صورته. زعم أنه قال: صور الله صورة آدم قبل خلقه، ثم خلقه على تلك الصورة، فأما أن يكون خلق الله آدم على صورته فلا، فقد قال تعالى: «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ». قال يحيى بن مندة في مناقب أحمد: قال المظفر بن أحمد الخياط في كتاب السنة: وحمدان بن الهيثم يزعم أن أحمد قال: صور الله صورة آدم قبل خلقه... ويدل على بطلان روايته ما رواه حمدان بن علي الوراق - الذي هو أشهر من حمدان بن الهيثم - وأقدم. أنه سمع أحمد بن حنبل، وسأله رجل عن حديث خلق آدم على صورته على صورة آدم، فقال أحمد: فأين الذي يروى عن النبي ﷺ أن الله خلق آدم على صورة الرحمن. ثم قال أحمد: وأي صورة لأدم قبل أن يخلق.

الطبراني، سمعت عبد الله بن أحمد يقول: قال رجل لابي: إن فلانا يقول في حديث رسول الله: إن الله خلق آدم على صورته. فقال: على صورة الرجل. فقال أبي: كذب، هذا قول الجهمية. وأي فائدة في هذا. وقيل: إن أبا عمر ابن عبد الوهاب هجر أبا الشيخ لمكان حكاية حمدان، وقال: إن أردت أن أسلم عليك فأخرج من كتابك حكاية حمدان بن الهيثم اهـ.

وقال رحمه الله في سير أعلام النبلاء (١٤/ ٣٧٤) في ترجمة محمد بن إسحاق بن خزيمة - «وكتابه في التوحيد مجلد كبير، وقد تأول في ذلك حديث الصورة، فليعذر من تأول بعض الصفات، وأما السلف فما خاضوا في التأويل بل آمنوا وكفوا، وفوضوا علم ذلك إلى الله ورسوله، ولو أن كل من أخطأ في اجتهاده - مع صحة إيمانه وتوحيه لاتباع الحق - أهدرناه، وبدعناه، وقل من يسلم من الأئمة معنا، رحم الله الجميع بمنه وكرمه اهـ.

وقد نقل شيخ الإسلام ابن تيمية في نقض التأسيس: عن الشيخ محمد الكرخي الشافعي أنه قال في كتابه «الفصول في الأصول عن الأئمة الفحول إلزاماً لنوي البدع والفضول» ما نصه: «فأما تأويل من لم يتابعه عليه الأئمة فغير مقبول، وإن صدر ذلك عن إمام معروف غير مجهول، نحو ما ينسب إلى أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة في تأويل الحديث: «خلق آدم على صورته» فإنه يفسر ذلك بذلك التأويل، ولم يتابعه عليه من قبله من أئمة الحديث، لما روينا عن أحمد رحمه الله، ولم يتابعه أيضاً من بعد..» ثم قال شيخ الإسلام قلت: فقد ذكر الحافظ أبو موسى المديني فيما جمعه من مناقب الإمام الملقب بقوام السنة أبي التماس إسماعيل بن محمد التميمي صاحب كتاب الترغيب والترهيب، قال: سمعته يقول: أخطأ محمد بن إسحاق بن خزيمة في حديث الصورة، ولا يطعن عليه بذلك بل لا يؤخذ عنه فحسب. قال أبو موسى: أشار بذلك إلى أنه قل من إمام إلا وله زلة، فإذا ترك ذلك الإمام لأجل زلته، ترك كثير من الأئمة، وهذا لا ينبغي أن يفعل» وقد تعقب هذا القول شيخ الإسلام ابن تيمية في نقض التأسيس وساق ثلاثة عشر وجهاً لإبطال هذا القول:

منها: أنه في مثل هذا لا يصلح إفراد الضمير، فإن الله خلق آدم على صورة بنه كلهم فتخصيص واحد لم يتقدم له ذكر بأن الله خلق آدم على صورته في غاية البعد، لا سيما وقوله: «وإذا قاتل أحدكم. وإذا ضرب أحدكم» عام في كل مضروب، والله خلق آدم على صورهم جميعهم، فلا معنى لإفراد الضمير، وكذلك قوله: «لا يقولن أحدكم قبح الله وجهك ووجه من أشبه وجهك» عام في كل مخاطب، والله قد خلقهم كلهم على صورة آدم.

ومنها: أن ذرية آدم خلقوا على صورة آدم، لم يخلق آدم على صورهم، فإن مثل هذا الخطاب إنما يقال فيه: خلق الثاني المتأخر في الوجود على صورة الأول المتقدم وجوده، لا يقال: إنه خلق الأول على صورة الثاني المتأخر في الوجود، كما يقال: خلق الخلق على غير مثال أو نسيج هذا على منوال هذا.

ومنها: أنه إذا أريد مجرد المشابهة لأدم وذريته لم يحتاج إلى لفظ خلق على كذا، فإذا هذه العبارة إنما تستعمل فيما فطر على مثال



= غيره ، بل يقال إن وجهه يشبه وجه آدم ، أو فإن صورته تشبه صورة آدم .
القول الثاني: أن الضمير يعود إلى آدم عليه السلام .

وهذا القول مروى عن أبي ثور إبراهيم بن خالد الكلبي ، ذكره القاضي أبو الحسين في طبقات الحنابلة (١/ ٣٠٩) في ترجمة محمد بن علي الجرجاني ، المعروف بمحمدان أنه قال: سألت أبا ثور عن قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إن الله خلق آدم على صورته» فقال: على صورة آدم .اهـ

ونقله الإمام أحمد عن بعض محدثي البصرة ، كما في نقض التأسيس لشيخ الإسلام ابن تيمية .
وذكره البيهقي في الأسماء والصفات (٢/ ٦١ - ٦٢) عن أبي سليمان الخطابي وأقره .

ونسبه ابن قتيبة في تأويل مختلف الحديث (ص ٣١٨) إلى أهل الكلام ، فقال قوم من أصحاب الكلام: أراد خلق آدم على صورة آدم لم يزد على ذلك اهـ وإلى ذهب العراقي في طرح التثريب (٨/ ١٠٤) .

وقد تعقب هذا القول أيضًا: فقال الإمام أحمد - لما ذكر له قول أبي ثور المتقدم - : «من قال: إن الله خلق آدم على صورة آدم فهو جهمي ، وأي صورة كانت لأدم قبل أن يخلقه؟» اهـ

وقال ابن قتيبة - بعد ذكره لهذا القول: «ولو كان المراد هذا ، ما كان في الكلام فائدة ، ومن يشك في أن الله تعالى خلق الإنسان على صورته ، والسباع على صورها ، والأنعام على صورها» اهـ

وقد ساق شيخ الإسلام ابن تيمية لفساد هذا القول تسعة أوجه في كتابه نقض التأسيس .

منها: أنه إذا قيل: إذا قاتل أحدكم فليجنب الوجه فإن الله خلق آدم على صورة آدم ، أولاً تقبحوا الوجه ، ولا يقل أحدكم قبح الله وجهك ووجه من أشبه وجهك ، فإن الله خلق آدم على صورة آدم ، كان هذا من أفسد الكلام ، فإنه لا يكون بين العلة والحكم مناسبة أصلاً ، فإن كون آدم مخلوقاً على صورة آدم ، فأي تفسير فسر به فليس في ذلك مناسبة للنهي عن ضرب وجهه بنية ، ولا عن تقبيحها وتقبيح ما يشبهها ، وإنما دخل التلبس بهذا التأويل حيث فرق الحديث المروي: «إذا قاتل أحدكم فليقتل الوجه» مفرداً ، وروي قوله: «إن الله خلق آدم على صورته» مفرداً ، أما مع أداء الحديث على وجهه فإن عود الضمير إلى آدم يمنع فيه ، وذلك أن خلق آدم على صورة آدم سواء كان فيه تشريف لأدم أو كان فيه إخبار بمجرد بالواقع فلا يناسب هذا الحكم .

ومنها: أن الله خلق سائر أعضاء آدم على صورة آدم ، فلو كان مانعاً من ضرب الوجه أو تقبيحه لوجب أن يكون مانعاً من ضرب سائر الوجوه وتقبيح سائر الصور ، وهذا معلوم الفساد في العقل والدين ، وتعليل الحكم الخاص بالعلة المشتركة من أقبح الكلام ، وإضافة ذلك إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لا يصدر إلا عن جهل عظيم أو نفاق شديد ، إذ لا خلاف في علمه وحكمته وحسن كلامه وبيانه .

ومنها: أن هذا تعليل للحكم بما يوجب نفيه ، وهذا من أعظم التناقض ، وذلك أنهم تأولوا الحديث على أن آدم لم يخلق من نقطة وعلقة ومضغة ، وعلى أنه لم يتكون في مدة طويلة بواسطة العناصر ، بنوه قد خلقوا من نقطة ثم من علقة ثم من مضغة ، وخلقوا في مدة عناصر الأرض ، فإن كانت العلة المانعة من ضرب الوجه وتقبيحه كونه خلق على ذلك الوجه ، وهذه العلة منتفية في بنيه ، فينبغي أن يجوز ضرب وجهه بنيه وتقبيحها؛ لا انتفاء العلة فيها وهي أن آدم هو الذي خلق على صورته دونهم ، إذ هم لم يخلقوا كما خلق آدم على صورهم التي هم عليها بل نقلوا من نقطة إلى علقة إلى مضغة .

القول الثالث: أن الضمير يعود على الله جل جلاله .

وقد ذكر الإمام أحمد هذا القول فيما أملاه على بعض أصحابه من أقوال أهل السنة والجماعة ، قال القاضي أبو الحسين في طبقات الحنابلة (١/ ٣١٣) في ترجمة أبي جعفر محمد بن عوف بن سفيان الطائي الحمصي - (نقلت من خط أحمد الشنقي بإسناده قال: سمعت محمد بن عوف يقول: أُملي عليَّ أحمد بن حنبل - فذكر جملة من المسائل التي أملاها عليه مما يعتقده أهل السنة والجماعة ، ومنها - وأن آدم صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خلق على صورة الرحمن كما جاء الخبر عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اهـ

وقال ابن تيمية في نقض التأسيس (٣/ ٢٠٢): لم يكن بين السلف من القرون الثلاثة نزاع في أن الضمير في الحديث عائد إلى الله تعالى ، فإنه مستفيض من طرق متعددة ، عن عدد من الصحابة ، وسياق الأحاديث كلها تدل على ذلك .. ولكن لما انتشرت الجهمية في المائة الثالثة جعل طائفة الضمير فيه عائداً إلى غير الله تعالى ، حتى نقل ذلك عن طائفة من العلماء المعروفين بالعلم والسنة في عامة أمورهم ، كأبي ثور وابن خزيمة وأبي الشيخ الأصفهاني وغيرهم ، ولذلك أنكروا عليهم أئمة الدين وغيرهم من علماء السنة .اهـ

وجاء في فتاوى اللجنة الدائمة (٣/ ٥٠٥): عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «خلق الله آدم على صورته ستون ذراعاً» فهل هذا الحديث صحيح؟

[٢٥٩] وَقَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - رَأَيْتُ رَبِّي فِي صُورَةِ كَذَا (١).

= فأجابت: هو حديث صحيح، ولا غرابة في متنه فإن له معنيين:
الأول: أن الله لم يخلق آدم صغيراً قصيراً كالأطفال من ذريته ثم نما وطال حتى بلغ ستين ذراعاً، بل جعله يوم خلقه طويلاً على صورة نفسه النهائية طوله ستون ذراعاً.

والثاني: أن الضمير في قوله «على صورته» يعود على الله بدليل ما جاء في رواية أخرى صحيحة: «على صورة الرحمن» وهو ظاهر السياق ولا يلزم على ذلك التشبيه، فإن الله سمي نفسه بأسماء سمي بها خلقه ووصف نفسه بصفات وصف بها خلقه، ولم يلزم من ذلك التشبيه، وكذا الصورة، ولا يلزم من إثباتها لله تشبيهه بخلقها؛ لأن الاشتراك في الاسم وفي المعنى الكلي لا يلزم منه التشبيه فيما يخص كلا منهما، لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (١١) اهـ.
وسئل العلامة ابن باز رحمه الله كما في مجموع فتاواه (٤/ ٢٢٦): ورد حديث عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ينهى فيه عن تقبيح الوجه، وأن الله سبحانه خلق آدم على صورته. فما الاعتقاد السليم نحو هذا الحديث؟

فأجاب رحمه الله: الحديث ثابت عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «إذا ضرب أحدكم فليترك الوجه فإن الله خلق آدم على صورته» وفي لفظ آخر: «على صورة الرحمن» وهذا لا يستلزم التشبيه والتشليل، والمعنى عند أهل العلم أن الله خلق آدم سمياً بصيراً، متكليماً إذا شاء، وهذا وصف الله فإنه سميع بصير متكلم إذا شاء، وله وجه جل وعلا. وليس المعنى التشبيه والتشليل، بل الصورة التي لله غير الصورة التي للمخلوق، وإنما المعنى أنه سميع بصير متكلم إذا شاء ومتى شاء، وهكذا خلق الله آدم سمياً بصيراً ذا وجه وذو قدم، لكن ليس السمع كالسمع وليس البصر كالبصر، وليس المتكلم كالمتكلم، بل لله صفاته جل وعلا التي تليق بجلاله وعظمته، وللعبد صفاته التي تليق به، صفات يعترها الفناء والنقص، وصفات الله سبحانه كاملة لا يعترها نقص ولا زوال ولا فناء، ولهذا قال عَزَّجَلَّ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (١١) الشورى: ١١، وقال سبحانه: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ (١٠) الإخلاص: ١٠، فلا يجوز ضرب الوجه ولا تقبيح الوجه» اهـ.
قال العلامة العثيمين كما في مجموع فتاواه (١٠/ ٩٤٥): أما حديث أبي هريرة رضى الله عنه أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «إن الله خلق آدم على صورته»، ووجه الله لا يماثل أوجه المخلوقين، فيجيب عنه: بأنه لا يراد به صورة تماثل صورة الرب - عَزَّجَلَّ - بإجماع المسلمين والعقلاء؛ لأن الله - عَزَّجَلَّ - وسع كرسيه السماوات والأرض، والسماوات والأرضون كلها بالنسبة للكرسي - موضع القدمين - كحلقة ألفت في فلاة من الأرض، وفضل العرش على الكرسي كفضل الفلاة على هذه الحلقة، فما ظنك برب العالمين؟ فلا أحد يحيط به وصفاً ولا تحيلاً، من هذا وصفه لا يمكن أن يكون على صورة آدم ستون ذراعاً، وإنما يراد به أحد معنيين:

الأول: أن الله خلق آدم على صورة اختارها وجعلها أحسن صورة في الوجه، وعلى هذا، فلا ينبغي أن يقبح أو يضرب؛ لأنه لما أضافه إلى نفسه اقتضى من الإكرام ما لا ينبغي معه أن يقبح أو أن يضرب.

الثاني: أن الله خلق آدم على صورة الله - عَزَّجَلَّ - ولا يلزم من ذلك المماثلة بدليل قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إن أول زمرة تدخل الجنة على صورة القمر ليلة البدر ثم الذين يلونهم على أضواء كوكب في السماء»، ولا يلزم أن يكون على صورة نفس القمر؛ لأن القمر أكبر من أهل الجنة، وأهل الجنة يدخلونها طول أحدهم ستون ذراعاً، وعرضه سبعة أذرع كما في بعض الأحاديث. وقال بعض أهل العلم: على صورته، أي: صورة آدم، أي: أن الله خلق آدم أول مرة على هذه الصورة، وليس كبنية يتدرج في الإنشاء نطفة ثم علقه ثم مضغه. لكن الإمام أحمد رحمه الله أنكر هذا التأويل، وقال: هذا تأويل الجهمية، ولأنه يفقد الحديث معناه، وأيضاً يعارضه اللفظ الآخر المفسر للضمير وهو بلفظ: «على صورة الرحمن».

(١) يقصد المصنف حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعاً: «رأيت ربي في صورة شاب أمرد جعد» أخرجه ابن عدي (٢/ ٢٦٠) والبيهقي في الصفات (٩٣٨) والقاضي أبو يعلى الفراء في إبطال التأويلات (١٢٢، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٩) من طريق الأسود بن عامر شاذان عن حماد بن سلمة عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «رأيت ربي في صورة شاب أمرد جعد»، وأخرجه الإمام أحمد (٢/ ٢٨٥) وابن أبي عاصم (٤٤٠) والدارقطني في الرؤية (٢٩٦، ٢٩٩) واللالكائي (٩٨٧) وأبو القاسم الأصبهاني في الحجة في بيان المحجة (١/ ٥٠٩) والذهبي في السير (١٠/ ١١٣) من طريق شاذان به مقتضراً على لفظ «رأيت ربي عَزَّجَلَّ» فقط، وأخرجه الطبراني في السنة، ومن طريقه ابن مندة كما في إبطال التأويلات (١/ ١٤٣) من طريق عبد الله بن الإمام أحمد عن أبيه عن شاذان به مرفوعاً، ولفظ الطبراني: «رأيت ربي في صورة شاب له وفرة»، انظر السيوطي: (اللائل المصنوعة ١/ ٢٩) ولفظ ابن مندة: «رأيت ربي في صورة شاب أمرد له وفرة جعد فقط في روضة خضراء»، وأخرجه ابن الجوزي في العلل المتناهية (١٥) من طريق عبد الصمد بن كيسان عن حماد بن سلمة عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «رأيت ربي في صورة شاب أمرد عليه حلة حمراء»، وأخرجه ابن أبي عاصم في

= السنة (٤٣٣) والإمام أحمد (٢٩٠/٢) وعبد الله في السنة (١٥٤، ١٥٥) وابن الأعرابي في المعجم (٤٠٥) والدارقطني في الرؤية (٢٩٧) واللالكائي (٨٩٩) والخطيب في التاريخ (٢١٤/١٢) من طريق عبد الصمد بن كيسان عن حماد بن سلمة عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس به مرفوعاً ولفظه: «رأيت ربي عَرَجَجَلٌ» فقط، وأخرجه الطبراني في السنة من طريق عبد الصمد ولفظه: «رأيت ربي في صورة شاب له وفرة» اللآلئ للسيوطي (٢٩/١)، وأخرجه ابن الجوزي في العلل (١٦) والدارقطني في الرؤية (٣٠٠) من طريق إبراهيم بن أبي سويد ثنا حماد بن سلمة عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً ولفظه: «رأيت ربي في أحسن صورة»، وأخرجه الطبراني من طريق إبراهيم بن أبي سويد به ولفظه: «رأيت ربي في صورة شاب له وفرة» اللآلئ (٢٩/١).

والحديث من هذا الطريق صححه جمعٌ من أهل العلم، منهم: الإمام أحمد كما في المنتخب من علل الخلال (ص ٢٨٢)، وفي إبطال التأويلات لأبي يعلى (١٣٩/١)، وأبو زرعة الرازي كما في إبطال التأويلات لأبي يعلى (١٤٤/١)، والطبراني كما في إبطال التأويلات لأبي يعلى (١٤٣/١)، وأبو الحسن بن بشار كما في إبطال التأويلات (١٤٢، ١٤٣، ٢٢٢)، وأبو يعلى في إبطال التأويلات (١/١، ١٤٢، ١٤٣)، وابن صدقة كما في إبطال التأويلات (١٤٤/١)، وتلبس الجهمية (٢٩٠/٧، ٣٥٦).

وضعه آخرون، فضعه ابن الجوزي في العلل المتناهية (٣٦/١)، واستنكره الذهبي كما في السير (١٠/ ١١٣)، وقال السبكي في طبقات الشافعية الكبرى (٢/ ٣١٢): موضوع مفترى على رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وللحديث طريق آخر عن مروان بن عثمان عن عمارة بن عامر عن أم الطفيل امرأة أبي بن كعب مرفوعاً. ومن ألفاظه:

١- (رَأَيْتُ رَبِّي فِي الْمَنَامِ فِي صُورَةِ شَابٍ مُوَفَّرٍ فِي خَضِرٍ، عَلَيْهِ نَعْلَانِ مِنْ ذَهَبٍ، وَعَلَى وَجْهِهِ فَرَّاشٌ مِنْ ذَهَبٍ).

٢- (يَذْكُرُ أَنَّهُ رَأَى رَبَّهُ عَرَجَجَلٌ فِي الْمَنَامِ فِي صُورَةِ شَابٍ مُوَفَّرٍ فِي خَضِرٍ عَلَى فَرَّاشٍ مِنْ ذَهَبٍ فِي رِجْلَيْهِ نَعْلَانِ مِنْ ذَهَبٍ).

٣- (أَنَّهُ رَأَى رَبَّهُ عَرَجَجَلٌ فِي النَّوْمِ فِي صُورَةِ شَابٍ ذِي وَفَرَةٍ، قَدَمَاهُ فِي الْخَضِرَةِ، عَلَيْهِ نَعْلَانِ مِنْ ذَهَبٍ، عَلَى وَجْهِهِ فَرَّاشٌ مِنْ ذَهَبٍ).

وهذا الحديث صححه الحسن بن بشار وأبو يعلى كما في طبقات الحنابلة لأبي يعلى (٥٩/٢).

وضعه واستنكره جمعٌ من أهل العلم، منهم: الإمام أحمد كما في المنتخب من علل الخلال لابن قدامة (ص ٢٨٤)، ويحيى بن معين كما في تاريخ بغداد للخطيب (٣١١/١٣)، والنسائي كما في العلل المتناهية لابن الجوزي (٣٠/١)، وابن حبان في الثقات (٢٤٥/٥)، والسبكي في طبقات الشافعية الكبرى (٢/ ٣١٢)، وابن حجر في تهذيب التهذيب (٨٦/١٠)، والسيوطي في اللآلئ المصنوعة (٣٠/١)، والشوكاني في الفوائد المجموعة (ص ٤٤٧).

وكلٌ من صحح الحديث أثبت أنه رؤيا منام لا رؤيا عين، لذلك فلا إشكال ولا مطعن لأهل الأهواء فيه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في (بيان تلبس الجهمية (٢٢٩/٧): وكلها (يعني روايات الحديث) فيها ما يبين أن ذلك كان في المنام وأنه كان بالمدينة إلا حديث عكرمة عن ابن عباس وقد جعل أحمد أصلهما (أي: حديث ابن عباس وأم الطفيل) واحداً وكذلك قال العلماء .

وقال في بيان تلبس الجهمية (١٩٤/٧): وهذا الحديث الذي أمر أحمد بتحديثه قد صرح فيه بأنه رأى ذلك في المنام .

وله رحمه الله كلامٌ صريحٌ في أنَّ الله لا يُرى في الدنيا بالأبصار فقال في منهاج السنة (٣١٣/٢) في معرض ردِّه على المجسِّمة: (أدخلوا في ذلك من الأمور ما نفاه الله ورسوله، حتى قالوا: إنه يُرى في الدنيا بالأبصار .

وقال في الوصية الكبرى (ص ٧٧): وكل من قال من العباد المتقدمين أو المتأخرين أنه رأى ربه بعين رأسه فهو غالط في ذلك بإجماع أهل العلم والإيمان .

وشيخ الإسلام ابن تيمية ليس وحده الذي نفى أن يكون في الحديث إشكال؛ لأنه رؤيا منام، بل ذكر ذلك غير واحد من أهل العلم.

ومن هؤلاء:

١- الذهبي في ميزان الاعتدال (٥٩٤/١) قال: وهذه الرؤية رؤيا منام إن صحت.

٢- السيوطي في (اللآلئ المصنوعة) (٣٤/١) قال: وهذا الحديث إن محملاً على رؤية المنام فلا إشكال .

٣- العجلوني في كشف الخفاء (٤٣٧/١) نقل كلام السيوطي ولم يتعقبه.

٤- المعلني كما في التنكيل (٢٥٣/١) قال: إن لهذا الحديث طرقاً معروفة في بعضها ما يشعر بأنها رؤيا منام، وفي بعضها ما يصرح بذلك، فإن كان كذلك اندفع الاستنكار رأساً

وغيرهم ..



الشرح والإبانة

قَدْ رَوَى هَذِهِ الْأَحَادِيثَ الثَّقَاتُ مِنَ الْأَصْحَابَةِ وَالسَّادَاتِ مِنَ الْعُلَمَاءِ مِنْ بَعْدِهِمْ مِثْلُ ابْنِ عُثْمَرَ وَعَائِشَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي عَبَّاسٍ وَجَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَأَنَسُ بْنُ مَالِكٍ وَغَيْرِهِمْ. [٢٦٠] وَأَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَنْزِلُ كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا. (١)

= قال الإمام الدارمي في النقض على المريسي (٧٣٨/٢) عند كلامه على حديث: «أتاني ربي في أحسن صورة»: «وانما هذه الرؤية كانت في المنام، وفي المنام يمكن رؤية الله تعالى على كل حال وفي كل صورة».

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في بيان تلبيس الجهمية (٣٢٥/١-٣٢٨): لفظ الرؤية وإن كان في الأصل مطابقاً فقد لا يكون مطابقاً كما في قوله: ﴿أَفَنُورُهُمْ كَمِثْلَ نُورِ اللَّهِ﴾ وقال: ﴿يُرَوُّهُمْ وَمِنْهُمْ رَأَى الْقَتَنِ﴾ وقد يكون التوهم والتخيل مطابقاً من وجه دون وجه فهو حق في مرتبته وإن لم يكن مماثلاً للحقيقة الخارجة مثل ما يراه الناس في منامهم وقد يرى في اليقظة من جنس ما يراه في منامه فإنه يرى صوراً وأفعالاً ويسمع أقوالاً وتلك أمثال مضروبة لحقائق خارجية كما رأى يوسف سجود الكواكب والشمس والقمر له فلا ريب أن هذا تمثله وتصوره في نفسه وكانت حقيقته سجود أبويه وأخوته كما قال: ﴿يَكُنَّ هَذَانِ أَوَّلَ رُؤْيَى مِنْ قَبْلِ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّي حَقًّا﴾ وكذلك رؤيا الملك التي عبرها يوسف حيث رأى السنبل بل والبقر فتلك رآها متخيلة تمثله في نفسه وكانت حقيقتها وتأويلها من الحصب والجذب فهذا التمثيل والتخيل حق وصدق في مرتبته بمعنى أن له تأويلاً صحيحاً يكون مناسباً له ومثابهاً له من بعض الوجوه فإن تأويل الرؤيا مبناها على القياس والاعتبار والمثابة والمناسبة ولكن من اعتقد أن ما تمثل في نفسه وتخيل من الرؤيا هو مماثل لنفس الموجود في الخارج وأن تلك الأمور هي بعينها رآها فهو مبطل، مثل من يعتقد أن نفس الشمس التي في السماء والقمر والكواكب انفصلت عن أماكنها وسجدت ليوسف وأن بقراً موجودة في الخارج سبعا سماناً أكلت سبعا عجافاً فهذا باطل.

وإذا كان كذلك فالإنسان قد يرى ربه في المنام ويخاطبه فهذا حق في الرؤيا ولا يجوز أن يعتقد أن الله في نفسه مثل ما رأى في المنام فإن سائر ما يرى في المنام لا يجب أن يكون مماثلاً ولكن لا بد أن تكون الصورة التي رآه فيها مناسبة ومثابة لاعتقاده في ربه فإن كان إيمانه واعتقاده مطابقاً آتى من الصور وسع من الكلام ما يناسب ذلك وإلا كان بالعكس قال بعض المشايخ: إذا رأى العبد ربه في صورة كانت تلك الصورة حجاباً بينه وبين الله وما زال الصالحون وغيرهم يرون ربه في المنام ويخاطبهم وما أظن عاقلاً ينكر ذلك فإن وجود هذا مما لا يمكن دفعه إذ الرؤيا تقع للإنسان بغير اختياره وهذه مسألة معروفة وقد ذكرها العلماء من أصحابنا وغيرهم في أصول الدين وحكوا عن طائفة من المعتزلة وغيرهم إنكار رؤية الله والنقل بذلك متواتر عن رأي ربه في المنام ولكن لعلمهم قالوا لا يجوز أن يعتقد أنه رأى ربه في المنام فيكونون قد جعلوا مثل هذا من أضغاث الأحلام ويكونون من فرط سلبهم ونفهم نقوا أن تكون رؤية الله في المنام رؤية صحيحة كسائر ما يرى في المنام فهذا مما يقوله المتجهم وهو باطل مخالف لما اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها بل ولما اتفق عليه عامة عقلاء بني آدم وليس في رؤية الله في المنام نقص ولا عيب يتعلق به سبحانه وتعالى وإنما ذلك بحسب حال الراي وصحة إيمانه وفساده واستقامة حاله وانحرافه.

وقول من يقول ما خطر بالبال أو دار في الخيال فالله بخلافه ونحو ذلك إذا حمل على مثل هذا كان محملاً صحيحاً فلا نعتقد أن ما تخيله الإنسان في منامه أو يقظته من الصور أن الله في نفسه مثل ذلك فإنه ليس هو في نفسه مثل ذلك بل نفس الجن والملائكة لا يتصورها الإنسان ويتخيلها على حقيقتها بل هي على خلاف ما يتخيله ويتصوره في منامه ويقظته وإن كان ما رآه مناسباً مثابهاً لها فالله تعالى أجل وأعظم. انتهى كلامه .

(١) أخرجه البخاري (١١٤٥)، ومسلم (٧٥٨) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

مسألة: أعلم رحماني الله وإياك أن (النزول والهبوط إلى السماء الدنيا) كلاهما صفة فعلية خيرية ثابتة لله عز وجل بالسة الصحيحة. قال أبو سعيد الدارمي في الرد على الجهمية (ص ٧٩) بعد أن ذكر ما ثبت النزول من أحاديث رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: فهذه الأحاديث قد جاءت كلها وأكثر منها في نزول الرب تبارك وتعالى في هذه المواطن، وعلى تصديقها والإيمان بها أدركنا أهل

الفقه والبصر من مشايخنا، لا ينكرها منهم أحد، ولا يستنفع من روايتها. هـ
وقال إمام الأئمة محمد بن خزيمة في كتاب التوحيد (٢٨٩/١): باب: ذكر أخبار ثابتة السند صحيحة القوام، رواها علماء الحجاز والعراق عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في نزول الرب جل وعلا إلى السماء الدنيا كل ليلة: تشهد شهادة مقر بلسانه، مصدق بقلبه، مستيقن بما في هذه الأخبار من ذكر نزول الرب، من غير أن نصف الكيفية؛ لأن نبينا المصطفى لم يصف لنا كيفية نزول خالفنا إلى سوء الدنيا، وأعلمنا أنه ينزل، والله جل وعلا لم يترك ولا نبه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بيان ما بالمسلمين الحاجة إليه من أمر دينهم؛ فنحن قائلون مصدقون بما في هذه الأخبار من ذكر النزول، غير متكلفين القول بصفته أو بصفة الكيفية؛ إذ



لَا يُقَالُ لِهَذَا كَلِّهِ كَيْفَ وَلَا لِمَ بَلْ تَسْلِيْمُهَا لِلْقُدْرَةِ وَإِيْمَانًا بِالْعَلِيْبِ كُلَّمَا عَجَزَتْ الْعُقُولُ عَنْ مَعْرِفَتِهِ فَالْعِلْمُ بِهِ وَعَيْنُ الْهَدَايَةِ فِيهِ الْإِيْمَانُ بِهِ وَالتَّسْلِيْمُ لَهُ وَتَصْدِيْقُ رَسُوْلِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِيْمَا قَالَهُ هُوَ أَصْلُ الْعِلْمِ وَعَيْنُ الْهَدَايَةِ لَا تُضْرَبُ لِهَذِهِ الْأَحَادِيْثِ وَمَا شَاكَلَهَا الْمَقَايِيْسُ وَلَا تُعَارَضُ بِالْأَمْثَالِ وَالنَّظَائِرِ.

٢٠- نُزُولُ عِيْسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ

ثُمَّ الْإِيْمَانُ بِأَنَّ عِيْسَى ابْنَ مَرْيَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ

يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ فَيَكْسِرُ الصَّلِيْبَ وَيَقْتُلُ الْخَنَزِيْرَ وَتَكُوْنُ الدَّعْوَةُ وَاحِدَةً. (١)

= النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يصف لنا كيفية النزول. وفي هذه الأخبار ما بان وثبت وصح أن الله جل وعلا فوق سماء الدنيا الذي أخبرنا نبينا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه ينزل إليه، إذ محال في لغة العرب أن يقول: نزل من أسفل إلى أعلى، ومفهوم في الخطاب أن النزول من أعلى إلى أسفل. ا. هو للمزيد انظر رسالة شرح أحاديث النزول لابن تيمية.

(١) نزول عيسى ابن مريم عَلَيْهِ السَّلَامُ من أمارات الساعة العظام وأشراتها الكبار نزول عيسى ابن مريم عَلَيْهِ السَّلَامُ آخر الزمان من السماء، وقد دلت نصوص الكتاب والسنة على أنه ينزل قبل قيام الساعة فيقتل الدجال ويكسر الصليب ويحكم بالقسط ويقضي بشريعة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ويحيي من شأنها ما تركه الناس، ثم يمكث ما شاء الله أن يمكث ثم يموت ويصلى عليه ويدفن. والكلام على عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ يتضمن عدة مسائل:

المسألة الأولى: الأدلة على نزوله من الكتاب والسنة: ورد في القرآن الكريم ثلاث آيات تدل على نزول عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ: الآية الأولى: قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَعَلَّمَ الْإِنْسَانَةَ﴾ [الزخرف: ٦١]. أي أن نزول عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ قبل القيامة علامة على قرب الساعة، ويدل على هذا: القراءة الأخرى: ﴿وَإِنَّهُ لَعَلَّمَ الْإِنْسَانَةَ﴾ بفتح العين واللام، أي خروجه علم من أعلام الساعة وشرط من شروطها وأماره على قرب قيامها. وروى الإمام أحمد والحاكم عن ابن عباس - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - في تفسير هذه الآية ﴿وَإِنَّهُ لَعَلَّمَ الْإِنْسَانَةَ﴾ [الزخرف: ٦١] قال: هو خروج عيسى ابن مريم عَلَيْهِ السَّلَامُ قبل يوم القيامة.

وهذا المعنى مروى عن عدد من أئمة التفسير واختاره - الحافظ ابن كثير وغيره. الآية الثانية: قوله تعالى: ﴿فَإِذَا لَيْسَ الَّذِينَ كَفَرُوا فَصَرَبَ أَرْجَافَ حَتَّىٰ إِذَا انْخَسَفُوا فَشَدُّوا الرِّجَالَ فَمَا مَتَّعُوا إِلَّا مَتَّعًا بَعْدَ وَإِنَّمَا فَذَلَكُ حَتَّىٰ تَصْعَدَ الْكُرْسِيُّ أَوْ أَزْمَا ذَلِكَ وَلَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَكُنْتُمْ أَفْئِدَةً وَهُمْ ذَرْبُ آبَرَةٍ لَّيْسَ بِغَيْرِ صَرْفٍ لَّهُمْ وَلَئِنْ يَشَاءُ اللَّهُ لَنُنَزِّلَ فِيكَ الْقُرْآنَ فَتُؤْمِنَ بِهِ. قُلْ مَوْيِدٌ بِقَوْلِ اللَّهِ فَإِنَّ يَوْمَ الْقِيَمَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَيْدًا﴾ [النساء: ١٥٩]. قرر كثير من

قال البيهقي - رحمه الله - في تفسير هذه الآية (١٧٩/٤): معنى الآية: «أُخْشِنُوا الْمَشْرُكِينَ بِالْقَتْلِ وَالْأَسْرِ حَتَّى يَدْخُلَ أَهْلُ الْمَلِكِ كُلِّهَا فِي الْإِسْلَامِ، وَيَكُونُ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ، فَلَا يَكُونُ بَعْدَهُ جِهَادٌ وَلَا قِتَالٌ، وَذَلِكَ عِنْدَ نَزُولِ عِيْسَى ابْنِ مَرْيَمَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ». والآية الثالثة: قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَمَنْ يُؤْمِنُ بِهِ. قُلْ مَوْيِدٌ بِقَوْلِ اللَّهِ فَإِنَّ يَوْمَ الْقِيَمَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَيْدًا﴾ [النساء: ١٥٩]. قرر كثير من المفسرين أن الضميرين في (به) و (موتته) لعيسى ابن مريم عَلَيْهِ السَّلَامُ.

وقد روى ابن جرير الطبري (١٨ / ٦) - رحمه الله - عن أبي مالك - رحمه الله - في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَمَنْ يُؤْمِنُ بِهِ. قُلْ مَوْيِدٌ بِقَوْلِ اللَّهِ فَإِنَّ يَوْمَ الْقِيَمَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَيْدًا﴾ [النساء: ١٥٩] قال: «ذلك عند نزول عيسى ابن مريم عَلَيْهِ السَّلَامُ، لا يبقى أحد من أهل الكتاب إلا ليؤمن به».

يقول الحافظ ابن كثير - رحمه الله - في تفسيره (٥١٤ / ١): «ولا شك أن هذا هو الصحيح؛ لأنه المقصود من سياق الآية في تقرير بطلان ما ادعته اليهود من قتل عيسى وصلبه، وتسليم من سلم لهم من النصارى الجلهة ذلك، فأخبر الله أنه لم يكن الأمر كذلك، وإنما شبه لهم، فقتلوا الشبه وهم لا يتبينون ذلك، فأخبر الله أنه رفعه إليه، وأنه باق حي، وأنه سينزل قبل يوم القيامة، كما دلت عليه الأحاديث المتواترة التي سنورهاها إن شاء الله قريباً، فيقتل مسيح الضلالة، ويكسر الصليب ويقتل الخنزير، ويضع الجزية، يعني: لا يقبلها من أحد من أهل الأديان، بل لا يقبل إلا الإسلام أو السيف، فأخبرت هذه الآية الكريمة أنه يؤمن به جميع أهل الكتاب حينئذ ولا يتخلف عن التصديق به واحد منهم».

وأما الأدلة من السنة المطهرة على نزوله فهي كثيرة جداً منها: حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الذي نفسي بيده ليوشكن أن ينزل فيكم ابن مريم حكماً عدلاً، فيكسر الصليب، ويقتل الخنزير، ويضع الجزية، لا يقبلها من كافر، ويفيض المال حتى لا يقبله أحد، حتى تكون السجدة الواحدة خير من الدنيا وما فيها»، ثم يقول أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أقرأوا إن شئتم: ﴿وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَمَنْ يُؤْمِنُ بِهِ. قُلْ مَوْيِدٌ بِقَوْلِ اللَّهِ فَإِنَّ يَوْمَ الْقِيَمَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَيْدًا﴾ [النساء: ١٥٩] أخرجه البخاري ومسلم.

ومنها حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: سمعت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لا تزال طائفة من أمتي يقاتلون على الحق ظاهرين إلى يوم القيامة»، قال: «فينزل عيسى ابن مريم عَلَيْهِ السَّلَامُ فيقول أميرهم: تعال صل لنا، فيقول: لا، إن بعضكم على بعض أمراء، تكلمة الله هذه الأمة» أخرجه مسلم.



النبي ﷺ والإيمان

= ومنها حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «الأنبياء إخوة لعلات أمهاتهم شق ودينهم واحد، وإني أولى الناس بعيسى ابن مريم؛ لأنه لم يكن بيني وبينه نبي، وإنه نازل، فإذا رأيتموه فاعرفوه: رجل مربوع إلى الحمرة والبياض، عليه ثوبان مضران كأن رأسه يقطر، وإن لم يصبه بلل، فيدق الصليب، ويقتل الخنزير، ويضع الجزية، ويدعو الناس إلى الإسلام، ويهلك الله في زمانه الملل كلها إلا الإسلام، ويهلك الله في زمانه المسيحية الدجال، ثم تقع الأمانة على الأرض، حتى ترتفع الأسود مع الإبل، والنمار مع البقر، والذئاب مع الغنم، ويلعب الصبيان بالحيات لا تضرهم، فيمكث أربعين سنة، ثم يتوفى، ويصلي عليه المسلمون» أخرجه أحمد وأبو داود. إلى غير ذلك من الأحاديث الكثيرة.

قال الحافظ ابن كثير - رحمه الله - في تفسيره (١/٥٢٠، ٥١٩): «معلقاً على أحاديث نزول عيسى عَلَيْهِ السَّلَام: «فهذه أحاديث متواترة عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من رواية أبي هريرة وابن مسعود، وعثمان بن أبي العاص، والناس بن سمان، وعبد الله بن عمرو بن العاص، ومجمع بن جارية، وأبي سريجة حذيفة بن أسيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وفيها دلالة على صفة نزوله ومكانه، وأنه بالشام، بل بدمشق عند المنارة الشرقية، وأن ذلك يكون عند الإقامة لصلاة الصبح... فيقتل الخنزير ويكسر الصليب ويضع الجزية فلا يقبل إلا الإسلام كما تقدم في الصحيحين، وهذا إخبار من النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بذلك، وتقرير وتشريع وتسيغ له على ذلك في ذلك الزمان، حيث تنزاح علمهم، وترتفع شبههم من أنفسهم، ولهذا كلهم يدخلون في دين الإسلام متابعين لعيسى عَلَيْهِ السَّلَام وعلى يديه، ولهذا قال تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنُوا بِهِ، وَقِيلَ مَوْفٍ، وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا﴾ [النساء: ١٥٩]. وهذه الآية كقوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ لَئِنْ لَمْ يَنصَرِكُمْ لَآتِيَنَّكُمْ﴾ [الزخرف: ٦١] وقرئ (لَعَلَّكُمْ) بالتحريك، أي أماره ودليل على اقتراب الساعة، وذلك؛ لأنه ينزل بعد خروج المسيح الدجال فيقتله الله على يديه ويبعث الله في أيامه يأجوج ومأجوج فيهلكهم الله ببركة دعائه».

وقد أجمعت الأمة على نزول عيسى عَلَيْهِ السَّلَام علماً من أعلام الساعة، ولم يخالف في ذلك إلا من شذ من لا يلتفت إليه ولا يعتد بخلافه.

قال السفاريني - رحمه الله - في لوامع الأنوار البهية: (١/ ٩٤ - ٩٥): «أجمعت الأمة على نزوله، ولم يخالف فيه أحد من أهل الشريعة، وإنما أنكر ذلك الفلاسفة والملاحدة، ممن لا يعتد بخلافه، وقد انعقد إجماع الأمة على أنه ينزل ويحكم بهذه الشريعة المحمدية، وليس ينزل بشرعية مستقلة عند نزوله من السماء، وإن كانت قائمة به وهو متصف بها».

المسألة الثانية: صفات عيسى عَلَيْهِ السَّلَام أخبرنا الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن صفات عيسى عَلَيْهِ السَّلَام فجاء في الروايات أنه رجل مربوع القامة ليس بالطويل ولا بالقصير، جعد أحمر اللون، عريض الصدر، أقرب الناس شبهاً به عروة بن مسعود الثقفي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

عن ابن عباس - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «رأيت عيسى وموسى وإبراهيم، فأما عيسى فأحمر جعد عريض الصدر» أخرجه البخاري.

وفي حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ المتقدم أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «لم يكن بيني وبينه نبي - يعني عيسى - وإنه نازل، فإذا رأيتموه فاعرفوه: رجل مربوع، إلى الحمرة والبياض، عليه ثوبان مضران، كأن رأسه يقطر، وإن لم يصبه بلل، فيدق الصليب، ويقتل الخنزير، ويضع الجزية، ويدعو الناس إلى الإسلام، فيهلك الله في زمانه الملل كلها إلا الإسلام...» الحديث.

وعن جابر بن عبد الله - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «عرض علي الأنبياء فإذا موسى... ورأيت عيسى ابن مريم، فإذا أقرب من رأيت به شبها عروة بن مسعود...» الحديث أخرجه مسلم.

المسألة الثالثة: مكان نزوله ينزل عيسى عَلَيْهِ السَّلَام عند المنارة البيضاء شرقي دمشق واضعاً كفيه على أجنحة ملكين، وعليه مهروتان، ويكون هذا مع صلاة الفجر حيث اصطف المسلمون للصلاة، وقد تقدم إمامهم - والغالب أنه المهدي كما سبق - للصلاة بهم، فعندما يعلم بعيسى عَلَيْهِ السَّلَام يتأخر ويطلب من عيسى أن يتقدم ليؤمهم فيأتي، فيصلي بهم المهدي، فعن النواس بن سمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «... فبينما هو كذلك إذ بعث الله المسيح ابن مريم فينزل عند المنارة البيضاء شرقي دمشق بين مهروتين واضعاً كفيه على أجنحة ملكين إذا طأطأ رأسه قطر، وإذا رفعه نحد منه جمان كاللؤلؤ، فلا يحل لكافر يجذ نفسه إلا مات، ونفسه ينتهي حيث ينتهي طرفه، فيطلب بباب لد فيقتله، ثم يأتي عيسى ابن مريم قوما قد عصهم الله منه، فيمسح عن وجوههم ويحذرهم بدرجاتهم في الجنة».

يقول الحافظ ابن كثير - رحمه الله - في النهاية (١/١٦٧): «الأشهر في موضع نزوله أنه على المنارة البيضاء الشرقية بدمشق، وقد رأيت في بعض الكتب أنه ينزل على المنارة البيضاء شرقي جامع دمشق، فلعل هذا هو المحفوظ، وتكون الرواية فينزل على المنارة البيضاء الشرقية بدمشق، فتصرف الراوي في التعبير بحسب ما فهم، وليس بدمشق منارة تعرف بالشرقية سوى التي إلى شرق الجامع الأموي، وهذا هو الأنسب والأليق؛ لأنه ينزل وقد أقيمت الصلاة».



= ويقول الحافظ ابن رجب - رحمه الله - في لطائف المعارف ص (٩٠): «وبالشام ينزل عيسى ابن مريم في آخر الزمان، وهو المبشر بمحمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ويحكم به ولا يقبل من أحد غير دينه، فيكسر الصليب ويقتل الخنزير ويضع الجزية ويصلي خلف إمام المسلمين، ويقول: إن هذه الأمة أئمة بعضهم لبعض».

وأما مدة بقاء عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ إذا نزل: ففي بعض الروايات أنه يمكث سبع سنين، وفي الروايات الأخرى أنه يمكث أربعين عامًا ثم يتوفى ويصلي عليه المسلمون، ففي حديث عبد الله بن عمرو - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «فبعث الله عيسى ابن مريم... ثم يمكث الناس سبع سنين ليس بين اثنين عداوة، ثم يرسل الله ريحا باردة من قبل الشام فلا يبقى على وجه الأرض أحد في قلبه مثقال ذرة من خير أو إيمان إلا قبضته» أخرجه مسلم.

وفي حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ السابق: «ثم يمكث في الأرض أربعين سنة، ثم يتوفى ويصلي عليه المسلمون». وقد جمع الحافظ ابن كثير - رحمه الله - كما في النهاية (١٩٣/١) بين الروايتين فقال: «هكذا وقع في الحديث: أنه يمكث أربعين سنة، وثبت في صحيح مسلم عن عبد الله بن عمرو أنه يمكث في الأرض سبع سنين، فهذا مع هذا مشكل، اللهم إلا إذا حملت هذه السبع على مدة إقامته بعد نزوله، وتكون مضافة إلى مدة مكثه فيها قبل رفعه إلى السماء، وكان عمره إذ ذاك ثلاثًا وثلاثين سنة على المشهور، والله أعلم».

وقد عارض السفاريني في لوامع الأنوار البهية (٢/ ٩٩) هذا الجمع فقال بعد أن ذكره بدون عزو: وهذا - والله أعلم - ليس بشيء لما مر من حديث عائشة عند الإمام أحمد وغيره «فيقتل الدجال، ثم يمكث عيسى في الأرض أربعين سنة»، ثم حكى عن البيهقي أنه اعتمد رواية: «أربعين»، كما نقل عن السيوطي أنه ذهب إلى ترجيحها؛ لأن زيادة الثقة يحتاج بها، ولأنهم يأخذون برواية الأكثر ويقدمونها على رواية الأقل لما معها من زيادة العلم، ولأنه مثبت والمثبت مقدم.

وقال البرزنجي في الإشاعة ص (٣٠٤): «إن القليل لا ينافي الكثير». ولعل الراجح أن يقال: إن رواية: «أربعين سنة» هي المعتمدة؛ لأنها رواية الأكثر، كما أشار إلى ذلك السفاريني، ولعل هذه السنين تمر كأنها سبع سنين، ويستأنس لذلك بما رواه عبد بن حميد عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ لَآتٍ لِّسَاعَةِ﴾ [الزخرف: ٦١]. قال: خروج عيسى، يمكث في الأرض أربعين سنة، وتكون تلك الأربعون كأربع سنين، يحج ويعتمر. والله أعلم.

المسألة الرابعة: الأحاديث الواردة في نزول عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ متواترة سبق ذكر بعض الأحاديث الواردة في نزول عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ، وهي تدل دلالة واضحة على ثبوت نزول عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ في آخر الزمان، ولا حجة لمن ردها أو قال: إنها أحاديث آحاد لا تقوم بها الحجة أو أن نزوله ليس عقيدة من عقائد المسلمين التي يجب عليهم أن يؤمنوا بها؛ لأنه إذا ثبت الحديث وجب الإيمان به وتصديق ما أخبر به الصادق المصدوق صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولا يجوز لنا رد قوله لكونه حديث آحاد؛ لأن هذه حجة وأهية؛ لأن حديث الآحاد إذا صح وجب تصديق ما فيه، وإذا قلنا إن حديث الآحاد ليس بحجة، فإننا نرد كثيرًا من أحاديث رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ويكون ما قاله عليه الصلاة والسلام عبثًا لا معنى له، كيف والعلماء قد نصوا على تواتر الأحاديث في نزول عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ.

قال الإمام أحمد بن حنبل - رحمه الله - كما في طبقات الحنابلة (١/ ٢٤١ - ٢٤٣) «أصول السنة عندنا التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والافتداء بهم، وترك البدع، وكل بدعة فهي ضلالة ثم ذكر جملة من عقيدة أهل السنة ثم قال: والإيمان أن المسيح الدجال خارج مكتوب بين عينيه «كافر»، والأحاديث التي جاءت فيه، والإيمان بأن ذلك كائن، وأن عيسى ينزل فيقتله بباب لد».

وقال أبو الحسن الأشعري - رحمه الله - في مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين (١/ ٣٤٥) في سرده لعقيدة أهل الحديث والسنة «الإقرار بالله وملائكته وكتبه ورسله، وما جاء من عند الله وما رواه الفقهاء عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لا يردون من ذلك شيئًا ويصدقون بخروج الدجال وأن عيسى يقتله، ثم قال في آخر كلامه: وبكل ما ذكرنا من قولهم نقول: وإليه نذهب».

وقال ابن جرير الطبري في تفسيره (٣/ ٢٩١) بعد ذكره الخلاف في معنى وفاة عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ، «وأولى هذه الأقوال بالصحة عندنا قول من قال: معنى ذلك: إني قابضك من الأرض ورافعك إلي؛ لتواتر الأخبار عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «ينزل عيسى ابن مريم فيقتل الدجال» ثم ساق بعض الأحاديث الواردة في نزوله.

وقال ابن كثير في تفسيره (٧/ ٢٢٣) «تواترت الأحاديث عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه أخبر بنزول عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ قبل يوم القيامة إمامًا عادلًا وحكمًا مقسطًا».

وقال صديق حسن خان في الإذاعة (ص ١٦٠) «والأحاديث في نزوله عَلَيْهِ السَّلَامُ كثيرة، ذكر الشوكاني منها تسعة وعشرين حديثًا ما =

= بين صحيح وحسن وضعيف منجبر، منها ما هو مذكور في أحاديث الدجال، ومنها ما هو مذكور في أحاديث المنتظر، وتنضم إلى ذلك أيضًا الآثار الواردة عن الصحابة فلها حكم الرفع؛ إذ لا مجال للاجتهاد في ذلك، ثم ساقها وقال: جميع ما سقناه بالغ حد التواتر كما لا يخفى على من له فضل اطلاع.

وقال القمباري: «وقد ثبت القول بنزول عيسى عليه السلام عن غير واحد من الصحابة والتابعين وأتباعهم والأئمة والعلماء من سائر المذاهب على ممر الزمان إلى وقتنا هذا وقال: تواتر هذا تواترا لا شك فيه بحيث لا يصح أن ينكره إلا الجهالة الأغبياء كالقاديانية ومن نحا نحوهم؛ لأنه نقل بطريق جمع عن جمع حتى استقر في كتب السنة التي وصلت إلينا تواترا بتلقي جيل عن جيل». ومن جمع الأحاديث في نزول عيسى عليه السلام الشيخ محمد أنور شاه الكشميري في كتابه «التصريح بما تواتر في نزول المسيح» فذكر أكثر من سبعين حديثا.

وقال صاحب عون المعبود (١١/٤٥٧): «تواترت الأخبار عن النبي صلى الله عليه وسلم في نزول عيسى ابن مريم صلى الله عليه وسلم من السماء بحسبه العنصري إلى الأرض عند قرب الساعة، وهذا هو مذهب أهل السنة».

وقال الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على تفسير الطبري (٦/٤٦٠): «نزول عيسى عليه السلام في آخر الزمان مما لم يختلف فيه المسلمون لورود الأخبار الصحاح عن النبي صلى الله عليه وسلم بذلك... وهذا معلوم من الدين بالضرورة لا يؤمن من أنكره».

وقال العلامة محمد ناصر الدين الألباني في تعليقه على الطحاوية (ص ٥٦٥): «اعلم أن أحاديث الدجال، ونزول عيسى عليه السلام متواترة، يجب الإيمان بها، ولا تغتر بمن يدعي فيها أنها أحاديث آحاد، فإنهم جهال بهذا العلم، وليس فيهم من تتبع طرقها ولو فعل لوجدها متواترة كما شهد بذلك أئمة هذا العلم كالحافظ ابن حجر وغيره، ومن المؤسف حقاً أن يتجرأ البعض على الكلام فيما ليس من اختصاصهم لا سيما والأمر دين وعقيدة».

المسألة الخامسة: الحكمة من نزول عيسى عليه السلام دون غيره ذكر بعض العلماء - رحمهم الله تعالى - الحكمة من نزول عيسى عليه السلام دون غيره، ومن أقوالهم في ذلك:

١ - الرد على اليهود في زعمهم أنهم قتلوا عيسى عليه السلام، فبين الله تعالى كذبهم، وأنه الذي يقتلهم ويقتل رئيسهم الدجال، ورجح الحافظ ابن حجر هذا القول على غيره كما في الفتح (٦/٤٩٣).

٢ - أن عيسى عليه السلام وجد في الإنجيل فضل أمة محمد صلى الله عليه وسلم كما في قوله تعالى: ﴿وَمَلَأْنَا فِي الْإِنْجِيلِ كَرَّمَ أَخْرَجَ سُلَيْمَةُ فَأَزَادَهُ فَاسْتَقْلَطَ فَاسْتَوَى عَلَى سَوْدَى﴾ [الفتح: ٢٩] فدعا الله أن يجعله منهم فاستجاب الله دعاءه وأبقاه حتى ينزل آخر الزمان مجددا لما درس من دين الإسلام دين محمد عليه الصلاة والسلام، فتوافق خروج الدجال، فيقتله التذكرة (٢/٧٩٤).

٣ - أن نزول عيسى عليه السلام من السماء لدنو أجله ليدفن في الأرض؛ إذ ليس لمخلوق من التراب أن يموت في غيرها، فيوافق نزوله خروج الدجال فيقتله عيسى عليه السلام. التذكرة (٢/٧٩٥).

٤ - أنه ينزل مكذبا للنصارى فيظهر زيفهم في دعواهم الأباطيل، ويهلك الله الملل كلها في زمنه إلا الإسلام فإنه يكسر الصليب ويقتل الخنزير ويضع الجزية.

٥ - أن خصوصيته بهذه الأمور المذكورة لقول النبي صلى الله عليه وسلم: «أنا أول الناس بعيسى ابن مريم، ليس بيني وبينه نبي» فرسول الله صلى الله عليه وسلم أخص الناس وأقربهم إليه، فإن عيسى مبشر بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم يأتي من بعده ودعا الخلق إلى تصديقه والإيمان به، كما في قوله تعالى: ﴿وَيُبَشِّرُ رُسُلُوا يَأْتِي مِنْ بَعْدِي أَمَّةٌ أَحْمَدُ﴾ [الصف: ٦] وفي الحديث: «قالوا يا رسول الله أخبرنا عن نفسك، قال: نعم، أنا دعوة أبي إبراهيم وبشرى أخي عيسى» رواه الإمام أحمد.

المسألة السادسة: الأمور التي تكون في زمن عيسى عليه السلام:

١ - قتل المسيح الدجال: سبق ذكر أن نبي الله عيسى ابن مريم عليه السلام ينزل والمسلمون في حال إعداد أنفسهم لحرب الدجال، وعلمنا أن الصلاة تقام في ذلك الوقت، فيصلي عيسى ابن مريم عليه السلام خلف الرجل الصالح، وعند ما يعلم الدجال بنزول عيسى عليه السلام يهرب، فيلحقه نبي الله إلى بيت المقدس فيدركه وقد حاصر عصابة من المسلمين، فيأمرهم عيسى عليه السلام بفتح الباب فيفعلون ويكون وراءه الدجال فينطلق هاربا، فيلحقه نبي الله عليه السلام فيدركه عند باب لد الشرقي فيقبض عليه وعلى من معه من يهود.

ففي الحديث الصحيح عن أبي أمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «فبينما إمامهم قد تقدم يصلي بهم الصبح، إذ نزل عليهم عيسى ابن مريم الصبح، فرجع ذلك الإمام ينكص بمشي القهقري ليتقدم عيسى، فيضع عيسى يده بين كتفيه، ثم يقول له: تقدم فصل، فإنها لك أقيمت، فيصلي بهم إمامهم، فإذا انصرف قال عيسى: افتحوا الباب، فيفتحون ووراءه الدجال، معه سبعون ألف يهودي، كلهم ذو سيف محلى وساج، فإذا نظر إليه الدجال ذاب كما يذوب الملح في الماء، وينطلق هاربا، فيقول عيسى عليه السلام: إن لي فيك ضربة لن تسقي بها، فيدركه عند باب لد الشرقي، فيقتله، فيهرم الله اليهود،

= فلا يبقى شيء مما خلق الله عز وجل ليتوارى به يهودي إلا أنطق ذلك الشيء، لا حجر ولا شجر ولا حائط ولا دابة إلا الغرقدة، فإنها من شجرهم لا تنطق، إلا قال: يا عبد الله المسلم هذا يهودي فتعال اقتله... أخرجه ابن ماجه والحاكم. وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «... فبينما هم يعدون للقتال ويسوون الصفوف، إذ أقيمت الصلاة، فينزل عيسى ابن مريم عليه السلام، فإذا رآه عدو الله ذاب كما يذوب الملح في الماء، فلو تركه؛ لانداب حتى يهلك، ولكنه يقتله الله بيده، فيريهم دمه في حربته» أخرجه مسلم. وهكذا يكون أول عمل يقوم به نبي الله عيسى ابن مريم عليه السلام بعد نزوله من السماء هو مواجهة الدجال والقضاء عليه وعلى من يتبعه من يهود.

٢- هلاك يأجوج ومأجوج: إن خروج قوم يأجوج ومأجوج علامة من علامات الساعة الكبرى، وسيأتي الكلام على هذه العلامة، والمراد هنا بيان أن عيسى عليه السلام بعد أن يقضي على الدجال وفتنته، يفسد هؤلاء القوم في الأرض فسادا كبيرا، فيتضرع نبي الله عيسى عليه السلام وأصحابه إلى الله تعالى فيهلكهم شر هلكة، ويصبحون موق لا يبقى منهم أحد، كما سيأتي بيان ذلك إن شاء الله في الكلام على يأجوج ومأجوج.

٣- القضاء على كل الشرائع والحكم بالإسلام: عيسى عليه السلام عندما ينزل من السماء يكون تابعا لشرع الإسلام، فيحكم بكتاب الله عز وجل، وبسنة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، وبذلك يقضي على كل الشرائع التي تحكم الناس سوى الإسلام، وهذا أمر معلوم من الدين بالضرورة، فإن شريعة الإسلام ناسخة للشرائع قبلها، وقد أخذ الله العهد والميثاق على جميع الأنبياء أن يؤمنوا بمحمد صلى الله عليه وسلم ويتابعوه إذا بعث وهم أحياء، قال تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ. وَلَتَنْصُرُنَّهُ. قَالَ أَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَرْنَا قَالَ فَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ﴾ [آل عمران: ٨١].

ومن أجل هذا فهو يكسر الصليب، ويقتل الخنزير ويضع الجزية فلا يقبل من أحد إلا الإسلام، أو القتل. يقول القرطبي - رحمه الله - في التذكرة (٧٩٢/٢): «ذهب قوم إلى أنه ينزل عيسى عليه السلام يرتفع التكليف لئلا يكون رسولا إلى أهل ذلك الزمان يأمرهم عن الله تعالى وينهاهم، وهذا أمر مردود بالأخبار التي ذكرناها... وبقوله تعالى: ﴿وَيَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفْرَ وَالْأَحْزَابَ﴾ [١٠] وقوله عليه الصلاة والسلام: «لا نبي بعدي» وقوله صلى الله عليه وسلم: «أنا العاقب». يريد آخر الأنبياء وخاتمهم، وإذا كان ذلك فلا يجوز أن يتوهم أن عيسى ينزل نبيا بشريعة متجددة غير شريعة محمد نبينا صلى الله عليه وسلم، بل إذا أنزل فإنه يكون يومئذ من أتباع محمد صلى الله عليه وسلم كما أخبر النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال لعمر: «لو كان موسى حيا ما وسعه إلا اتباعي». فعيسى عليه السلام إنما ينزل مقررًا لهذه الشريعة مجددا لها؛ إذ هي آخر الشرائع ومحمد صلى الله عليه وسلم آخر الرسل.

٤- رفع الشحنة والتباغض من بين الناس وانتشار الأمن والرخاء بين الخلق: من الأمور التي أخبرنا عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم أنها تحدث في زمن عيسى عليه السلام: أن الشحنة والتباغض والتحاسد ترفع من بين الناس حيث تجتمع كلمة الجميع على الإسلام، وتعم البركة، وتكثر الخيرات، حيث تنبت الأرض نباتها، ولا يرغب في اقتناء المال لكثرتها، وينزع الله في ذلك الوقت سم كل ذي سم حتى يلعب الأولاد بالحيات والعقارب فلا تضرهم، وترعى الشاة مع الذئب فلا يضرها، فتملأ الأرض أمنا وسلاما، وينعدم القتال بين البشر فترخص الخيل لعدم القتال، وترفع أسعار الثور؛ لأن الأرض تحرث كلها.

وفي حديث النواس بن سميان رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «... ثم يرسل الله مطرا لا يكن منه بيت مدر ولا وير، فيغسل الأرض حتى يتركها كالزلف، ثم يقال للأرض أنبتى ثمرتك، وردي بركتك، فيومئذ تأكل العصابة من الرمانة، ويستظلون بقحفها، وبيارك في الرسل حتى أن اللقحة من الإبل لتكفي الفئام من الناس، واللقحة من البقر لتكفي القبيلة من الناس، واللقحة من الغنم لتكفي الفخذ من الناس...» الحديث.

ومن حديث أبي أمامة الطويل رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «... فيكون عيسى ابن مريم في أمتي حكما عادلا، وإماما مقسطا يدق الصليب، ويذبح الخنزير ويضع الجزية ويترك الصدقة، فلا يسعى على شاة ولا بعير، وترفع الشحنة والتباغض، وتنزع حمة كل ذات حمة، حتى يدخل الوليد يده في الحية فلا تضره، وتضر الوليدة الأسد فلا يضرها، ويكون الذئب في الغنم كأنه كلبها، وتملأ الأرض من السلم كما يملأ الإناء من الماء، وتكون الكلمة واحدة فلا يعبد إلا الله، وتضع الحرب أوزارها، وتسلب قرش ملكها، وتكون الأرض كفاثور الفضة، تنبت نباتها بعهد آدم حتى يجتمع النفر على القطف من العنب فيشبعهم، ويجتمع النفر على الرمانة فتشبعهم، ويكون الثور بكذا وكذا من المال، ويكون الفرس بالدرهمات...».

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «والله لينزلن عيسى ابن مريم حكما عادلا... وليضعن الجزية»

٢١- خُرُوجُ الدَّجَالِ:

وَالدَّجَالُ حَارِجٌ فِي آخِرِ هَذِهِ الْأَمَّةِ لَا مَحَالَةَ إِحْدَى عَيْنَيْهِ كَأَنَّهَا عَيْنَبٌ طَافِيَةٌ يَطُأُ الْأَرْضَ كُلَّهَا إِلَّا مَكَّةَ وَالْمَدِينَةَ.

وَيَقْتُلُهُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِبَابِ لُدَّ الشَّرْقِيِّ بِأَرْضِ فَلَسْطِينَ عَلَى قَدَرِ مَسِيرَةِ مِيلٍ مِنْ الرَّمْلَةِ (١).

= ولتركن القلاص فلا يسعى عليها، ولتذهبن الشحاء والتباغض والتحاسد، وليدعون إلى المال فلا يقبله أحد». قال الإمام النووي - رحمه الله تعالى - في المنهاج (١٩٢/٢): ومعناه أن يزهد الناس فيها، ولا يرغب في اقتنائها لكثرة الأموال وقلة الآمال وعدم الحاجة والعلم بقررب القيامة، وإنما ذكرت القلاص لكونها أشرف الإبل التي هي أنفس الأموال عند العرب وهي شبيهة بمعنى قول الله عز وجل: ﴿وَإِذَا أَلْمَسْتُ عِطْلًا﴾ [التكوير: ٤١]، ومعنى لا يسعى عليها: لا يعتني بها. المسألة السابعة: موت عيسى عليه السلام ودفنه: لم يرد عن الشارع نص يبين لنا مكان موت عيسى عليه السلام، ولكن ذكر بعض العلماء أنه يموت عليه السلام في المدينة النبوية، وقيل: إنه يدفن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وصاحبه رضي الله عنه. قال القرطبي - رحمه الله - في التذكرة (٧٩٤/٢): «واختلف حيث يدفن فقيل: بالأرض المقدسة ذكره الحلبي، وقيل: يدفن مع النبي صلى الله عليه وسلم على ما ذكرناه من الأخبار». كتاب أشراف الساعة.

(١) لفظ الدجال على وزن فعال بفتح أوله والتشديد من الدجل وهو التغطية، وأصل الدجل معناه: الخلط، يقال: دجل إذا لبس وموه، وجمع دجال: دجالون، ودجالعة.

وسي الدجال دجالاً؛ لأنه يغطي الحق بباطله، أو لأنه يغطي على الناس كفره بكذبه وتمويهه وتلبيسه عليهم. المراد بالدجال هنا: الدجال الأكبر الذي يخرج قبيل قيام الساعة في زمن المهدي وعيسى عليه السلام. وخروجه من الأشراف العظيمة المؤذنة بقيام الساعة، وفتنته من أعظم الفتن والمحن التي تمر على الناس، ويسمى مسيحاً؛ لأن إحدى عينيه ممسوحة؛ أو لأنه يسح الأرض في أربعين يوماً، ولفظة المسيح تطلق على الصديق، وهو عيسى عليه السلام، وعلى الضليل الكذاب وهو الأعور الدجال.

قال القرطبي في التذكرة (٦٧٩ - ٦٨٣): «واختلف في لفظة المسيح لغة على ثلاثة وعشرين قولاً، ذكرها الحافظ أبو الخطاب ابن دحية في كتابه مجمع البحرين، وقال: لم أر من جمعها قبلي ممن رحل وجال ولقي الرجال». والمقصود بالمسيح هنا مسيح الضلالة الذي يفتن الناس بما يجري على يديه من الآيات، كإنزال المطر وإحياء الأرض، وبما يظهر على يديه من عجائب وخوارق للعادات، وأما مسيح الهدى فهو عيسى ابن مريم عليه السلام. وقد تواترت الأحاديث الصحيحة عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذكر خروج الدجال في آخر الزمان والتحذير منه، حيث وصفه الرسول صلى الله عليه وسلم لأمتة وصفاً دقيقاً لا يخفى على ذي بصيرة، كما حذر منه الأنبياء عليهم الصلاة والسلام قبله أمهم ووصفوه لهم أوصافاً ظاهرة.

ومن الأحاديث الواردة في ذلك حديث عبد الله بن عمر - رضي الله عنه - قال: قام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الناس فأثنى على الله بما هو أهله، ثم ذكر الدجال فقال: «إني لأنذركموه، وما من نبي إلا وقد أنذر قومه، ولكني سأقول لكم فيه قولاً لم يقله نبي لقومه، إنه أعور، وإن الله ليس بأعور» أخرجه البخاري ومسلم.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ألا أخبركم عن الدجال حديثاً ما حدثه نبي قومه؟ إنه أعور، وإنه يجيء معه مثل الجنة والنار، فالتى يقول إنها الجنة هي النار، وإني أنذرتكم به كما أنذر به نوح قومه» أخرجه مسلم.

وعن عبد الله بن عمر - رضي الله عنه - قال: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر يوماً بين ظهري الناس الدجال فقال: «إن الله تعالى ليس بأعور، ألا إن المسيح الدجال أعور العين اليمنى، كان عينه عنبه طافية» أخرجه مسلم.

قال الخطابي في غريب الحديث (١/ ٦٦٧): «كان هذا الحديث عندي من الواضح الذي يستغنى بظاهره عن تفسيره، وقد بقيت زماناً أحسبه أراد بالعنب الطافية: الحبة من العنب تطفو على متن الماء، وذلك؛ لأن الحدة العوراء القائمة في المقلة الناتئة من أشبه شيء بها، حتى أخبرني مخبر عن أبي عمر صاحبنا قال: سئل أبو العباس ثعلب عن هذا القول فقال: الطافية: العنب التي خرجت عن حد نبته أخواتها، فقلت وتأت وظهرت، يقال: طفا الشيء: إذا علا وظهر.

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: «حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوماً حديثاً طويلاً عن الدجال فكان فيما يحدثنا به أنه قال: «يأتي الدجال، وهو محرم عليه أن يدخل نقاب المدينة، فينتهي إلى بعض السباخ التي تلي المدينة، فيخرج إليه يومئذ



= رجل هو خير الناس - أو من خير الناس - فيقول له: أشهد أنك الدجال الذي حدثنا رسول الله ﷺ حديثه، فيقول الدجال: أرايت إن قتلت هذا ثم أحييته، أشكون في الأمر؟ فيقولون: لا، فيقتله ثم يحييه، فيقول: والله ما كنت فيك أشد بصيرة مني اليوم الآن، قال: فريد الدجال أن يقتله فلا يسلب عليه^١ أخرجه البخاري ومسلم.

وعن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «ما بعث نبي إلا وقد أُنذِر أمته الأعور الكذاب ألا إنه أعور، وإن ربكم ليس بأعور، ومكتوب بين عينيهِ ك. ف. ر» أخرجه البخاري ومسلم.

قال الإمام النووي - رحمه الله - في المنهاج (٦٠/١٨): والصحيح الذي عليه المحققون أن هذه الكتابة على ظاهرها، وأنها كتابة حقيقية جعلها الله آية وعلامة من جملة العلامات القاطعة بكفره وكذبه وإبطاله، ويظهرها الله تعالى لكل مسلم كاتب وغير كاتب، ويخفيها عن أراد شقاوته وفتنته، ولا امتناع في ذلك.

وعن النواس بن سيعان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «ذكر رسول الله ﷺ الدجال ذات غداة، فخفض فيه ورفع، حتى ظنناه في طائفة النخل، فلما رحنا إليه، عرف ذلك فينا، فقال: «ما شأنكم؟» قلنا: يا رسول الله، ذكرت الدجال الغداة، فخفضت فيه ورفعته، حتى ظنناه في طائفة النخل، فقال: «غير الدجال أخوفي عليكم، إن يخرج وأنا فيكم فأنا حجيجه دونكم، وإن يخرج ولست فيكم فامرؤ حجيج نفسه، والله خليفتي على كل مسلم، إنه شاب قطط عينه طافئة، كأني أشبهه بـ (عبد العزى بن قطن) فمن أدركه منكم فليقرأ عليه فواتح سورة الكهف، إنه خارج خلة بين الشام والعراق، فعات يميناً، وعات شمالاً، يا عباد الله فاثبتوا. قلنا: يا رسول الله، وما لبثه في الأرض؟ قال: أربعون يوماً، يوم كسنة، ويوم كشهر، ويوم كجمعة، وسائر أيامه كأيامكم، قلنا: يا رسول الله، فذاك اليوم الذي كسنة: أتكفيها فيه صلاة يوم؟ قال: لا، اقدروا له قدره، قلنا: يا رسول الله، وما إسرعه في الأرض؟ قال: كالغيث استدبرته الريح، فيأتي على القوم فيدعوهم فيؤمنون به، ويستجيبون له، فيأمر السماء فتمطر، والأرض فتنبث، فتروح عليهم سارحتهم أطول ما كان ذرا وأُسبغه ضروعا، وأُمده خواصر، ثم يأتي القوم فيدعوهم، فيردون عليه قوله، قال: فينصرف عنهم، فيصبحون محللين ليس بأيديهم شيء من أحوالهم، ويمر بالخرية، فيقول لها: أخرجي كنوزك، فيتبعه كنوزها كيغاسيب النحل، ثم يدعو رجلاً ممتثلًا شاباً، فيضربه بالسيف فيقطعه جزلتين، رمية الغرض ثم يدعوه فيقبل، ويتهلل وجهه بضحك، فيبينما هو كذلك، إذ بعث الله المسيح ابن مريم عَلَيْهِ السَّلَامُ، فينزل عند المنارة البيضاء شرقي دمشق، بين مهرودتين واضعا كفيه على أجنحة ملكين، إذا طأطأ رأسه قطر، وإذا رفعه نحد من جمان كاللؤلؤ فلا يحل لكافر يجرد ريش نفسه إلا مات، ونفسه ينتهي حيث ينتهي طرفه، فيطلبه حتى يدركه بباب له، فيقتله، ثم يأتي عيسى ابن مريم قوما قد عصمهم الله منه، فيمسح عن وجوههم ويحدثهم بدرجاتهم في الجنة، فيبينما هو كذلك إذ أوحى الله ﷻ إلى عيسى ابن مريم: إني قد أخرجت عبداً لي لا يدان لأحد بقتالهم، فحرز عبادي إلى الطور، وبيعت الله بأجوج وأمأجوج وهم من كل حدب ينسلون، فيمر أوائلهم على بحيرة طبرية فيشربون ما فيها، ويمر آخرهم، فيقولون: لقد كان بهذه مرة ماء، ويحضر نبي الله عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ وأصحابه، حتى يكون رأس الثور لأحدهم خيراً من مائة دينار، فيرغب نبي الله عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ وأصحابه، فيرسل الله عليهم النصف في رقابهم فيصحبون فرسى، كموت نفس واحدة، ثم يهبط نبي الله عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ وأصحابه إلى الأرض، فلا يجدون في الأرض موضع شبر إلا ملأه زهمهم وتنهم، فيرغب نبي الله عيسى وأصحابه إلى الله، ثم يرسل الله مطراً لا يكن منه بيت مدر ولا وبر، فيفسل الأرض حتى يتركها كالزلفة ثم يقال للأرض أنبئي ثمرتك، وَرَدِّي بركتك، فيومئذ تأكل العصابة من الرمانة، ويستظلون بقحفها ويبارك في الرسل، حتى إن اللقحة من الإبل لتكفي الفئام من الناس، واللقحة من البقر لتكفي القبيلة من الناس، واللقحة من الغنم لتكفي الفخذ من الناس، فيبينما هم كذلك، إذ بعث الله رجلاً طيباً، فتأخذهم تحت أباطهم، فتقبض روح كل مؤمن ومسلم، ويبقى شرار الناس يتهارجون فيها تهارج الحر، فعليهم تقوم الساعة» أخرجه مسلم.

قال الخطابي - رحمه الله - كما في المنهاج (٥٨ / ١٨ - ٥٩): هذه الأحاديث التي ذكرها مسلم وغيره في قصة الدجال حجة لمذهب أهل الحق في صحة وجوده، وأنه شخص بعينه ابتلى الله به عباده، وأقره على أشياء من مقدورات الله تعالى، من إحياء الميت الذي يقتله، ومن ظهور زهرة الدنيا، والخصب معه، وجنته وناره ونهره، واتباع كنوز الأرض له، وأمره السماء أن تمطر فتمطر، والأرض أن تنبت فتنبث، فيقع كل ذلك بقدرته الله تعالى ومشيتته، ثم يعجزه الله تعالى بعد ذلك فلا يقدر على قتل ذلك الرجل ولا غيره، ويبطل أمره ويقتله عيسى ﷺ ويثبت الله الذين آمنوا. هذا مذهب أهل السنة وجميع المحدثين والفقهاء والنظار، خلافاً لمن أنكره وأبطل أمره من الخوارج والجهمية وبعض المعتزلة وخلافاً للبخاري المعتزلي وموافقيه من الجهمية وغيرهم في أنه صحيح الوجود، ولكن الذي يدعي مخارق وخيالات لا حقائق لها، وزعموا أنه لو كان حقاً لم يوثق بمعجزات الأنبياء صلى الله عليه وسلم، وهذا غلط من جميعهم؛ لأنه لم يدع النبوة فيكون ما معه كالتصديق له، وإنما يدعي الإلهية وهو في نفس دعواه مكذب لها بصورة حاله، ووجود دلائل الحدوث فيه ونقص صورته

= وعجزه عن إزالة العور الذي في عينيه، وعن إزالة الشاهد بكفره المكتوب بين عينيه، ولهذا الدلائل وغيرها لا يغتر به إلا رعا ع من الناس لسد الحاجة والفاقة رغبة في سد الرمق أو تقية وخوفا من أذاه، لأن فتنته عظيمة جدًا تدهش العقول وتحير الأبواب مع سرعة مروره في الأرض فلا يمسك بحيث يتأمل الضعفاء حاله، ولهذا حذرت الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين من فتنته ونهبوا على نقضه ودلائل إبطاله. وأما أهل التوفيق فلا يغترون ولا يخدعون بما معه لما ذكرناه من الدلائل المكذوبة له مع ما سبق لهم من العلم بحاله، ولهذا يقول الذي يقتله ثم يحياه: ما ازددت فيك إلا بصيرة.

وقد دلت الأحاديث على أن المسيح الدجال يدخل كل بلد إلا مكة والمدينة، فعن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ليس من بلد إلا سيطوه الدجال إلا مكة والمدينة، ليس له من نقابها نقب إلا عليه الملائكة صافين يحرسونها، ثم ترجف المدينة بأهلها ثلاث رجفات فيخرج الله كل كافر ومناق» أخرجه البخاري.

قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله - في الفتح (٤ / ٩٦): «قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ليس من بلد إلا سيطوه الدجال» هو على ظاهره وعمومه عند الجمهور، وشذ ابن حزم فقال: المراد: إلا يدخله بعثه وجنوده، وكأنه استبعد إمكان دخول الدجال جميع البلاد لقصر مدته، وغفل عما ثبت في صحيح مسلم أن بعض أيامه يكون قدر سنة.

وقد بين الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مدة مكثه في الأرض بعد خروجه، وأن قتله يكون على يد عيسى ابن مريم عَلَيْهِ السَّلَام كما في حديث النّوَّاس بن سَعَّان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقد سبق ذكره.

فظهر الدجال - أخسأه الله وأخزاه - وشدة فتنته وهوله وبلاء الناس به، وبما يجري على يديه من علامات الساعة العظيمة وأشراتها الجسيمة، وقد سبق إيراد الأحاديث النبوية في شأنه والخبر عنه وبيان وصفه ونعته والتحذير منه، وكان النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يستعيز في صلاته وغيرها من فتنة الدجال وشره وأمر أمته بذلك.

فعن ابن عباس - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - «أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يعلمهم هذا الدعاء كما يعلمهم السورة من القرآن: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ» أخرجه مسلم.

وعن زيد بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «بينما النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في حائط بني النجار على بغلة له ونحن معه إذ حادت به فكادت تلقيه، وإذا أقبر ستة أو خمسة أو أربعة فقال: «من يعرف أصحاب هذه الأقبر؟» فقال رجل أنا: قال: «متى مات هؤلاء؟» قال: «ماتوا في الإشرار»، فقال: «إن هذه الأمة تبطل في قبورها، فلولا ألا تدافنوا لدعوت الله أن يسعكم من عذاب القبر»، قالوا: نعوذ بالله من النار، قال: «تعوذوا بالله من عذاب القبر»، قالوا: نعوذ بالله من عذاب القبر، قال: «تعوذوا بالله من الفتن ما ظهر منها وما بطن»، قالوا: نعوذ بالله من الفتن ما ظهر منها وما بطن، قال: «تعوذوا بالله من فتنه المسيح الدجال»، قالوا: نعوذ بالله من فتنه الدجال» أخرجه مسلم.

وقد أرشد رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ المؤمنين إلى ما يعصمهم من فتنه المسيح الدجال كما جاء في حديث أبي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «من حفظ عشر آيات من أول سورة الكهف عصم من الدجال».

قال مسلم: قال شعبه: من آخر الكهف، وقال همام: من أول الكهف أخرجه مسلم.

قال المناوي في فيض القدير: (٦ / ١١٨) مبينا سبب العصية: «وذلك لما في قصة أهل الكهف من العجائب، فمن علمها لم يستغرب أمر الدجال فلا يفتن؛ أو لأن من تدبر هذه الآيات وتأمل معناها حذر فأمّن منه أو هذه خصوصية أودعت في السورة»، فسورة الكهف لها شأن عظيم وفيها من العجائب والآيات الباهرات التي من تدبرها عُصِمَ من فتنه الدجال، وقد ورد الحديث على قراءتها وخاصة في يوم الجمعة، كما في حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «إن من قرأ سورة الكهف يوم الجمعة أضاء له من النور ما بين الجمعتين» أخرجه الحاكم، فينبغي على المسلم أن يحرص على قراءة هذه السورة وحفظها وخاصة في يوم الجمعة.

وقبل الانتهاء من الكلام على الدجال أحب أن أشير إلى مسألتين لهما علاقة بالكلام على موضوع الدجال وهما:

١ - هل ابن صياد هو الدجال؟ وابن صياد: هو رجل من يهود المدينة، وقيل: إنه من الأنصار، واسمه «صاف» بمهملة وفاء وزن باع، وقيل: اسمه «عبد الله»، ذكره الذهبي في كتابه تجريد أسماء الصحابة (١ / ٣١٩) فقال: عبد الله بن صياد أورد ابن شاهين، وقال هو ابن صائد كان أبوه يهودياً فولد عبد الله أعور مخنونا، وهو الذي قيل: إنه الدجال ثم أسلم، فهو تابعي له رؤية، وقال الحافظ ابن حجر بعد أن ذكر كلام الذهبي السابق في الإصاية (٣ / ١٣٣): ومن ولده عمارة بن عبد الله بن صياد، وكان من خيار المسلمين من أصحاب سعيد بن مالك، روى عنه مالك وغيره، وقال الحافظ ابن كثير في النهاية في الفتن والملاحم (١ / ١٧٣): وقد كان ابن صياد من يهود المدينة، ولقبه «عبد الله» ويقال «صاف»، وقد جاء هذا وهذا، وقد يكون أصل اسمه «صاف» ثم تسمى لما أسلم بعبد الله، وقد كان ابنه عمارة بن عبد الله من سادات التابعين، وروى عنه مالك =



= وغيره، وللمزيد انظر: مشكل الآثار للطحاوي (٤/ ٩٦ - ١٠٣)، وتهذيب التهذيب (٧/ ٤١٨، ٤١٩).

٢ - الحكمة من عدم ذكر الدجال في القرآن.

أما المسألة الأولى - وهي: هل ابن صياد هو الدجال؟ - فقد اختلف العلماء في ذلك اختلافاً شديداً، واضطربت فيه الروايات والآراء، وقبل الدخول في ذكر أقوال العلماء في ذلك أحب أن أشير إلى بعض الروايات الواردة في شأنه، من ذلك: رواية عبد الله بن عمر - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - «أن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ انطلق مع رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في رهط قَبِلَ ابن صياد حتى وجده يلعب مع الصبيان عند أطم بني مغالة، وقد قارب ابن صياد يومئذ الخُلم، فلم يشعر حتى ضرب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ظهره بيده، ثم قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لابن صياد: «أتشهد أني رسول الله؟» فنظر إليه ابن صياد، فقال: «أشهد أنك رسول الأمين»، فقال ابن صياد لرسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أتشهد أني رسول الله؟» فرفضه رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وقال: «أمنت بالله وبرسوله»، ثم قال له رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ماذا ترى؟» قال ابن صياد: «يأتيني صادق وكاذب، فقال له رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «خلط عليك الأمر»، ثم قال له رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إني خبأت لك خبيثاً» فقال ابن صياد: هو الدخ فقال له رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اخساً فلن تعدو قدرك». فقال عمر بن الخطاب: ذرني يا رسول الله أن أضرب عنقه، فقال له رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إن يكنه فلن تسلم عليه، وإن لا يكنه فلا خير لك في قتله» أخرجه مسلم.

وقال سالم بن عبد الله: سمعت عبد الله بن عمر يقول: «انطلق بعد ذلك رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأبي بن كعب الأنصاري إلى النخل التي فيها ابن صياد حتى إذا دخل رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ النخل طفق يفتي بجذوع النخل وهو يختل أن يسمع من ابن صياد شيئاً قبل أن يراه ابن صياد، فرآه رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهو مضطجع على فراش في قطيفة له فيها زمزمة فرأت أم ابن صياد رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهو يفتي بجذوع، فقالت لابن صياد: يا صاف (وهو اسم ابن صياد) هذا محمد، فثار ابن صياد، فقال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لو تركته بين» أخرجه مسلم.

وعن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «لقيه رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأبو بكر وعمر - يعني ابن صياد - في بعض طرق المدينة، فقال له رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أتشهد أني رسول الله؟» فقال هو: «أتشهد أني رسول الله؟» فقال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أمنت بالله وملائكته وكتبه، ما ترى؟» قال: «أرى عرشاً على الماء، فقال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «تري عرش إبليس على البحر، وما ترى؟» قال: «أرى صادقين وكاذباً - أو كاذبين وصادقاً - فقال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لبس عليه، دعوه» أخرجه مسلم.

وعنه أيضاً: «خرجنا حجاجاً أو عماراً ومعنا ابن صياد، قال: فنزلنا منزلاً، فتفرق الناس وبقيت أنا وهو. فاستوحشت منه وحشة شديدة بما يقال عليه، قال: وجاء بمتاعه فوضعه مع متاعي، فقلت: إن الحر شديد، فلو وضعته تحت تلك الشجرة. قال: ففعل، قال: فرفعت لنا غنم، فانطلق فجاء بعس فقال: اشرب أبا سعيد! فقلت: إن الحر شديد واللبن حار، ما بي إلا أني أكره أن أشرب عن يده - أو قال أخذ عن يده - فقال: أبا سعيد! لقد هممت أن أخذ حبلاً فأعلقه بشجرة ثم أختنق مما يقول لي الناس، يا أبا سعيد: من خفي عليه حديث رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ما خفي عليكم معشر الأنصار، ألسنت من أعلم الناس بحديث رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ أليس قد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «هو كافر، وأنا مسلم» أو ليس قد قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «هو عقيم لا يولد له»، وقد تركت ولدي بالمدينة؟ أو ليس قد قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لا يدخل المدينة ولا مكة»، وقد أقبلت من المدينة، وأنا أريد مكة؟ قال أبو سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: حتى كدت أن أعذره، ثم قال: أما، والله إني لأعرف مولده وأين هو الآن. قال: قلت له: تبأ لك سائر اليوم» أخرجه مسلم.

ومن أقوال العلماء في ابن صياد هل هو الدجال الأكبر أم لا، قول البيهقي كما في الفتح (١٣/ ٣٢٦ - ٣٢٧) في سياق كلامه على حديث تميم الداري السابق فيه: أن الدجال الأكبر الذي يخرج في آخر الزمان غير ابن صياد، وكان ابن صياد أحد الدجالين الكذابين الذين أخبر صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بخروجهم، وقد خرج أكثرهم، وكان الذين يجزمون بأن ابن صياد هو الدجال لم يسمعوا بقصة تميم، وإلا فالجمع بينهما بعيد جداً، إذ كيف يلتزم أن يكون من كان في أثناء الحياة النبوية شبه محتلم، ويجتمع به النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ويسأل أنه يكون في آخرها شيخاً كبيراً مسجوراً في جزيرة من جزائر البحر موثقاً بالحديد يستفهم عن خبر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هل خرج أو لا؟ فالأولى أن يحمل على عدم الاطلاع، أما عمر فيحتمل أن يكون ذلك منه قبل أن يسمع قصة تميم ثم لما سمعها لم يعد إلى الحلف المذكور، وأما جابر فشهد حلفه عند النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فاستصحب ما كان اطلع عليه من عمر بحضرة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وقال النووي في المنهاج (١٨/ ٤٦، ٤٧): قال العلماء: وقصته مشكلة وأمره مشتبّه في أنه هل هو المسيح الدجال المشهور أم غيره، ولا شك في أنه دجال من الدجال. قال العلماء: وظاهر الأحاديث أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يوصف إليه بأنه المسيح

= الدجال ولا غيره، وإنما أوحى إليه بصفات الدجال، وكان في ابن صياد قرائن محتملة، فذلك كان النبي ﷺ لا يقطع بأنه الدجال ولا غيره، ولهذا قال لعمر رضي الله عنه: «إن يكن هو فسنقطع قتله». وأما احتجاجه هو بأنه مسلم والدجال كافر، وبأنه لا يولد للدجال وقد ولد له هو، وأنه لا يدخل مكة والمدينة وأن ابن صياد دخل المدينة وهو متوجه إلى مكة، فلا دلالة له فيه؛ لأن النبي ﷺ إنما أخبر عن صفاته وقت فتنته وخروجه في الأرض، ومن اشتباه قصته وكونه أحد الدجاجة الكذابين قوله للنبي ﷺ: أتشهد أني رسول الله؟ ودعواه أنه يأتيه صادق وكاذب، وأنه يرى عرشاً فوق الماء، وأنه لا يكره أن يكون هو الدجال، وأنه يعرف موضعه، وقوله: إني لأعرفه وأعرف مولده وأين هو الآن، وانتفاخه حتى ملأ السكة، وأما إظهاره الإسلام وحجه وجهاده وإقلاعه عما كان عليه فليس بصريح في أنه غير الدجال.

أقوال العلماء في ابن صياد:

قال أبو عبد الله القرطبي في التذكرة (٢ / ٨٢٢): «الصحيح أن ابن صياد هو الدجال بدلالة ما تقدم، وما يبعد أن يكون بالجزيرة في ذلك الوقت، ويكون بين أظهر الصحابة في وقت آخر».

وفيه من كلام النووي والقرطبي السابق أنهما يرجحان كون ابن صياد هو الدجال.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - في الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان ص (١٦٦) في معرض كلامه على الأحوال الشيطانية: «وهذا بخلاف الأحوال الشيطانية مثل حال عبد الله بن صياد الذي ظهر في زمن النبي ﷺ، وكان قد ظن بعض الصحابة أنه الدجال، وتوقف النبي ﷺ في أمره حتى تبين له فيما بعد أنه ليس هو الدجال، لكنه من جنس الكهان».

وقال الحافظ ابن كثير - رحمه الله - في النهاية (١٧٣/١) بعد أن ساق الأحاديث الواردة في ابن صياد وهل هو الدجال الأكبر أم لا، قال: «وقد قدمنا أن الصحيح أن الدجال غير ابن صياد وأن ابن صياد كان دجالاً من الدجاجة ثم تاب بعد ذلك فأظهر الإسلام، والله أعلم بضميره وسيرته».

ولعل ما ذهب إليه شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - والحافظ ابن كثير - رحمه الله - هو الراجح في ابن صياد، وأنه دجال من الدجاجة وليس هو الدجال الأكبر الذي يخرج في آخر الزمان - والله أعلم. وأما المسألة الثانية: وهي الحكمة من عدم ذكر الدجال في القرآن صراحة، فقد أجاب على ذلك الحافظ ابن حجر - رحمه الله - بقوله: «اشتهر السؤال عن الحكمة في عدم التصريح بذكر الدجال في القرآن مع ما ذكر عنه من الشر، وعظم الفتنة به، وتحذير الأنبياء منه، والأمر بالاستعاذة منه حتى في الصلاة، وأجيب بأجوبة:

أحدها: أنه ذكر في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ أَلْبَتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيَّتَاهَا﴾ [الأنعام: ١٥٨]، فقد أخرج الترمذي وصححه عن أبي هريرة رفعه: «ثلاثة إذا خرجن لم ينفعن نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل: الدجال، والدابة، وطلوع الشمس من مغربها». الثاني: قد وقعت الإشارة في القرآن إلى نزول عيسى ابن مريم في قوله تعالى: ﴿وَأَن يَنزِلَ إِلَيْكُم مِّن سَمَاءٍ مَّاءٌ بَارِكٌ﴾ [النساء: ١٥٩]، وفي قوله تعالى: ﴿وَأَن يَنزِلَ إِلَيْكُم مِّن سَمَاءٍ مَّاءٌ بَارِكٌ﴾ [الزخرف: ٦١]، وضح أنه الذي يقتل الدجال فاكتفي بذكر أحد الضدين عن الآخر، ولكونه يلقب المسيح كعيسى، لكن الدجال مسيح الضلالة وعيسى مسيح الهدى.

الثالث: أنه ترك ذكره احتقاراً، وتعقب بذكر يأجوج ومأجوج وليست الفتنة بهم بدون الفتنة بالدجال والذي قبله، وتعقب بأن السؤال باق وهو ما الحكمة في ترك التنصيص عليه؟ وأجاب شيخنا الإمام البلقيني بأنه اعتبر كل من ذكر في القرآن من المفسدين فوجد كل من ذكر إنما هم بمن مضى وانقضى أمره، وأما من لم يجيء بعد فلم يذكر منهم أحدًا، انتهى. وهذا ينتقض بيأجوج ومأجوج.

وقد وقع في تفسير البغوي (١٠١/٤): أن الدجال مذكور في القرآن في قوله تعالى: ﴿لَخَلْقُ السَّكَنَاتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ﴾ [غافر: ٥٧] (٢) وأن المراد بالناس هنا الدجال، من إطلاق الكل على البعض، وهذا إن ثبت أحسن الأجوبة فيكون من جملة ما تكفل النبي ﷺ ببيانه والعلم عند الله تعالى.

ومما سبق يتضح لنا أن خروج الدجال من أشرار الساعة الكبرى الثابتة، ومن الأخبار المتواترة التي يجب الإيمان بها، وفي ما مضى من الأدلة رد على من أنكروا خروج الدجال بالكلية من الخوارج والجمعية والمعتزلة وغيرهم ممن سار على نهجهم قديماً وحديثاً، أو قال: إن ما يأتي به الدجال خيالات لا حقيقة لها، فكل هؤلاء قد ردوا ما تواترت به الأحاديث الصحيحة من غير وجه عن رسول الله ﷺ كما تقدم.

قال الحافظ ابن كثير - رحمه الله - في النهاية (١ / ١٦٤ - ١٦٦) في معرض رده على هؤلاء: «وقد تقدم حديث حذيفة وغيره أن ماء نار وناره ماء بارد، وإنما ذلك في رأي العين، وقد تسلك بهذا الحديث طائفة من العلماء كابن حزم، والطحاوي وغيرهما في أن الدجال ممخوق بموه لا حقيقة لما يبيد للناس من الأمور التي تشاهد في زمانه بل كلها خيالات عند هؤلاء».

ثُمَّ الْإِيمَانُ بِمَلِكِ الْمَوْتِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنَّهُ يَقْبِضُ الْأَرْوَاحَ ثُمَّ تَرُدُّ فِي الْأَجْسَادِ فِي الْقُبُورِ. (١)

وقال الشيخ أبو علي الحبائي - شيخ المعتزلة -: لا يجوز أن يكون كذلك حقيقة؛ لئلا يشته خارق السحر بخارق النبي، وقد أجابه القاضي عياض وغيره بأن الدجال إنما يدعي الإلهية، وذلك مناف للبشرية فلا يستنع إجراء الخارق على يديه والحالة هذه. وقد أنكرت طوائف كثيرة من الخوارج والجهمية وبعض المعتزلة خروج الدجال بالكلية، وردوا الأحاديث الواردة فيه فلم يصنعوا شيئاً، وخرجوا بذلك عن حيز العلماء لردهم ما تواترت به الأخبار الصحيحة من غير وجه عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كما تقدم، وإنما أوردنا بعض ما ورد في هذا الباب؛ لأن فيه كفاية ومقنعاً، والله المستعان.

والذي يظهر من الأحاديث المتقدمة أن الدجال يستحق الله به عبادته بما يخلق معه من الخوارق المشاهدة في زمانه، كما تقدم أن من استجاب له يأمر السماء فتمطرهم والأرض فتنبث لهم زرعاً تأكل منه أنعامهم وأنفسهم وترجع إليهم سمائاً، ومن لا يستجيب له ويرد عليه أمره تصيبهم السنة والجذب والقحط والعلة وموت الأنعام ونقص الأموال والأنفس والشمرات، وأنه تتبعه كنوز الأرض كيعاسيب النحل، ويقتل ذلك الشاب ثم يحييه، وهذا كله ليس بمخرقة بل له حقيقة يستحق الله به عبادته في ذلك الزمان، فيضل به كثيراً ويهدي به كثيراً، يكفر المرتابون، ويزداد الذين آمنوا إيماناً، وقد حمل القاضي عياض وغيره على هذا المعنى معنى الحديث «هو أهون على الله من ذلك».

أي هو أقل من أن يكون معه ما يضل به عباداه المؤمنين، وما ذاك إلا؛ لأنه ظاهر النقص والفجور والظلم، وإن كان معه من الخوارق، وبين عينيه مكتوب كافر كتابة ظاهرة، وقد حقق ذلك الشارع في خبره بقوله: ك - ف - ر. وقد دل ذلك على أنها كتابة حسية لا معنوية، كما يقوله بعض الناس، وعينه الواحدة عوراء شنيعة المنظر ناتئة، وهو معنى قوله: «كانها عنبه طافية» أي طافية على وجه الماء، ومن روى ذلك «طافئة» فمعناه: لا ضوء فيها. وفي الحديث الآخر: «كانها نخامة على حائط مجصص» أي بشعة الشكل، وقد ورد في بعض الأحاديث أن عينه اليسرى عوراء رجا اليسرى - أي مثلها -، فإما أن تكون إحدى الروايتين غير محفوظة، أو أن العور حاصل في كل من العينين، ويكون معنى العور النقص والعيب.

ويقوي هذا الجواب: ما رواه الطبراني قال: حدثنا محمد بن محمد النصار وأبو خليفة قالوا: حدثنا أبو الوليد، حدثنا زائدة، حدثنا سالك، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الدجال جعد هجان أقر، كأن رأسه غصن شجرة، مطموس عينه اليسرى، والأخرى كأنها عنبه طافية» الحديث وكذلك رواه سفيان الثوري عن سالك بنحوه، لكن قد جاء في الحديث المتقدم: «وعينه الأخرى كأنها كوكب دري»، وعلى هذا فتكون الرواية الواحدة غلطاً، ويحتمل أن يكون المراد أن العين الواحدة عوراء في نفسها، والأخرى عوراء باعتبار انبrazها، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب. كتاب أشراط الساعة.

(١) قال تعالى: ﴿قُلْ يَتُوبُكُمْ مَلِكُ الْمَوْتِ الَّذِي وُكِّلَ بِكُمْ ثُمَّ لَكُمْ رَيْبُكُمْ ثُمَّ تَجْعَلُونَ﴾ [السجدة: ١١]، وملك الموت أعوان من الملائكة، يأتون العبد بحسب عمله، وإن كان محسناً ففي أحسن هيئة، وإن كان سيئاً ففي أشنع هيئة.

مسألة: اشتهر أن اسم ملك الموت عزرائيل، إلا أنه لم ترد تسمية ملك الموت بهذا الاسم في القرآن الكريم ولا في السنة النبوية الصحيحة، وإنما ورد ذلك في بعض الآثار والتي قد تكون من الإسرائيلية.

قال السندي: لم يرد في تسميته حديث مرفوع اه. وقال المناوي في «فيض القدير» (٣/٣٢) بعد أن ذكر أن ملك الموت اشتهر أن اسمه عزرائيل، قال: ولم أقف على تسميته بذلك في الخبر اه.

وقال العلامة الألباني في تعليقه على قول الطحاوي: «ونؤمن بملك الموت الموكل بقبض أرواح العالمين». قال رحمه الله: قلت: هذا هو اسمه في القرآن، وأما تسميته بـ «عزرائيل» كما هو الشائع بين الناس فلا أصل له، وإنما هو من الإسرائيلية.

وقال العلامة العثيمين كما في فتاواه (١٦١/٣): «مَلِكُ الْمَوْتِ»: وقد اشتهر أن اسمه (عزرائيل)، لكنه لم يصح، إنما ورد هذا في آثار إسرائيلية لا توجب أن نؤمن بهذا الاسم، فنسبي من وكل بالموت بـ «مَلِكُ الْمَوْتِ» كما سماه الله عزَّجَل في قوله: ﴿قُلْ يَتُوبُكُمْ مَلِكُ الْمَوْتِ الَّذِي وُكِّلَ بِكُمْ ثُمَّ لَكُمْ رَيْبُكُمْ ثُمَّ تَجْعَلُونَ﴾.

مسألة: أخبر سبحانه أن ملك الموت يقبض أرواح بني آدم، وأما أرواح البهائم والطير، فلم يرد فيها نص من الكتاب أو السنة الصحيحة - فيما نعلم - وإنما ورد في ذلك أحاديث لا تصح، منها حديث: «آجال البهائم كلها من القمل والبراغيث والحجراد والحليل والبالغل كلها والبقر وغير ذلك، آجالها في التسبيح، فإذا انقضى تسبيحها قبض الله أرواحها، وليس إلى ملك الموت من ذلك شيء» أخرجه بنحوه العقيلي (٣٢١/٤)، ترجمة (١٩٢٣ الوليد بن موسى الدمشقي)، وأبو الشيخ في العظمة (١٣٥/٥) رقم



التبليغ والإبانة

= (١٢١٠)، والديلمي في مسند الفردوس (١/١٨٨)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (١٧/٩١٠-٩١١)، وابن الجوزي في الموضوعات (٣/٥٢٤)، رقم (١٧٥٠). والحديث قال عنه ابن الجوزي: هذا حديث موضوع، والمتهم به الوليد، يعني ابن موسى الدمشقي، وقال الذهبي في ترتيب الموضوعات (٣٠٠): فيه الوليد بن موسى الدمشقي، وقال الحافظ في اللسان (٦/٢٢٧)، ترجمة (٨٠٧): منكر جداً، وقال الشوكاني في الفوائد المجموعة (ص ٢٧١): موضوع، وقال العقيلي: لا أصل له من حديث الأوزاعي ولا غيره، وأقره ابن عساكر، وقال الألباني في الضعيفة (١٦٩٣، ٦١١٤): موضوع، وجعجع حوله السيوطي في «اللآلئ» (٢/٤٢١) دون طائل، وإن تبعه ابن عراق (٢/٣٦٦)، فإن العقيلي ومن وافقه، أعلم منه بهذا الفن وأكثر. وحديث «يا محمد! لو أردت أن أقبض روح بعوضة ما قدرت على ذلك حتى يكون الله هو أذن يقبضها» أخرجه الطبراني في الكبير (٤/٢٢٠ رقم ٤١٨٨) والبرازي في مسنده (٧٨٤) كشف الأستار، وابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني (٤/٢٥١)، رقم (٢٢٥٤)، والحديث أورده ابن الجوزي في الموضوعات (٣/٥٢٠): قال: لا يصح، والمتهم به عمرو بن شمر، وقال الحافظ في الإصابة (٣/٩٣): فيه عمرو بن شمر متروك، وقال في تحفة النبلاء (٨٧): فيه عمرو بن شمر وهو ضعيف جداً، مع إرسال الحديث، وقال العلامة الألباني في الضعيفة (٦٤١٠): موضوع.

وقد اختلف أهل العلم في هذه المسألة:

فذهب بعض أهل العلم: إن ملك الموت هو الذي يقبض أرواح الجميع.

قال القرطبي في التفسير (١٤/ص ٩٣): ذكر الخطيب أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي قال حدثني أبو محمد الحسن بن محمد الخلال قال حدثنا أبو محمد عبد الله بن عثمان الصغار قال حدثنا أبو بكر حامد المصري قال حدثنا يحيى بن أيوب العلاف قال حدثنا سليمان بن مهير الكلبي قال حضرت مالك بن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَأَتَاهُ رَجُلٌ فَسَأَلَهُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ الرَّاعِيَتِ أَمْلَكَ الْمَوْتَ يَقْبِضُ أَرْوَاحَهَا قَالَ فَاطْرُقَ مَالِكٌ طَوِيلًا ثُمَّ قَالَ أَلَهَا أَنْفُسُ قَالَ نَعَمْ قَالَ مَلِكُ الْمَوْتَ يَقْبِضُ أَرْوَاحَهَا اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا. اهـ.

وقال الآلوسي في روح المعاني (٢١/١٢٦): (والذي ذهب إليه الجمهور أن ملك الموت لمن يعقل وما لا يعقل من الحيوان واحد وهو عزرائيل ومعناه عبد الله فيما قيل نعم له أعوان كما ذكرنا). اهـ.

وزعم ابن عجيبة في البحر المديد (٥/٥٨٧): أن مذهب أهل السنة قاطبة: أن ملك الموت هو الذي يقبض جميع الأرواح، من بني آدم والبهائم وسائر الحيوانات. اهـ.

وقال بعضهم: إن الله يتوفاها بنفسه، فيعدم حياتها.

وقال السيوطي في شرح الصدور (ص ٥١): ثم رأيت جويبراً أخرج في تفسيره عن الضحاك عن ابن عباس قال: وكل ملك الموت يقبض أرواح آدميين فهو الذي يقبض أرواحهم وملك في الجن وملك في الشياطين وملك في الطير والوحوش والسباع والخشاش والحيتان والتمل فهم أربعة أملاك) والله أعلم بصحة هذا عنه!! قلت إسناده ضعيف جداً؛ لأن جويبراً متروك. وقد اعتبر بعض أهل العلم البحث في مثل هذا تكلفاً.

ففي مسائل إسحاق (ص ٨٣٩، رقم ٣٥٣٤): قال إسحاق بن منصور قال: إسحاق بن راهويه: وأما قبض أرواح السباع والبهائم وسائر الدواب فإن بقية أخبارنا في حديث عن ابن عباس أنه سئل عن أرواح البهائم من يقبضها فقال: ملك الموت وقد ذكر في حديث آخر: «أنها أنفاس تخرج» وكل قد جاء. وليس على المتعلم في مثل هذا أو شبهه مضرة، إلا أن يكون سقط عليه، بل يؤدي ما سمع كما سمع، فأما أن يحكم بأمر ليس بمجمع عليه، فليس ذلك له.

وسئل العلامة ابن عثيمين رحمه الله كما في لقاء الباب المفتوح (١١/١٤٦): هل ملك الموت موكل بقبض أرواح الحيوانات؟ فأجاب: ما رأيك إذا قلت: إن ملك الموت موكل بقبض أرواح الحيوانات أو غير موكل، ما الفائدة من هذا؟! هل سأل الصحابة عنه الرسول ﷺ؟ وهم أحرص منا على العلم، والرسول أقدر منا على الإجابة، ومع ذلك ما سألوا، إنما قال الله عز وجل: ﴿ قُلْ يَتُوبُغْنَكُمْ مَلِكُ الْمَوْتِ الَّذِي كُلُّ يَوْمٍ يَكْتُمُ تَكْرِيلاً لَكُمْ تَرْجِعُونَ ﴾ [السجدة: ١١]، موكل بقبض أرواح بني آدم، أما غير أرواح بني آدم لم يثبت، الله أعلم.

ولكننا أهم شيء في جواب هذا السؤال أن الإنسان لا يتنطق، قال النبي ﷺ: «هلك المتنطقون» فلا تسأل عن شيء ليس فيه فائدة، والله لو كانت فيه فائدة بعلنا أن ملك الموت يقبض أرواح الحيوانات الأخرى لبينها الله سبحانه وتعالى، إما في القرآن أو السنة، أو أن الله يقبض من يسأل الرسول عن هذا، ولهذا كان الصحابة يفرحون أن يأتي أعرابي من البادية يسأل عن شيء ربما يستحون أن يسألوا الرسول عنه.

الحاصل يا أخي أنت ومن يسمع أقول: إن التعق في هذه الأمور خطأ؛ لأن الرسول قال: «هلك المتنطقون» ما قالها مرة: «هلك المتنطقون، هلك المتنطقون، هلك المتنطقون» ثلاث مرات، في مثل هذه الأمور الغيبية خذ ما ثبت ودع ما لم يذكر..

٢٢- النفخ في الصور:

وَالْإِيمَانُ بِالنَّفْخِ فِي الصُّورِ؛ وَالصُّورُ قَرْنٌ يَنْفُخُ فِيهِ إِسْرَافِيلُ^(١).

= فعلياً يا إخواني! أن نأخذ من مسائل الغيب ما ثبت عندنا، والباقي فسكت عنه، ولو كلفنا به أو كان لنا مصلحة في معرفته لبينه الله، قال الله تعالى للرسول عليه الصلاة والسلام: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]، فالرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ما ترك شيئاً نحتاجه إلا بينه^{أه}.

(١) الصور في لغة العرب هو: القرن (يشبه البوق) وقد سئل رسول الله عن الصور ففسره بما تعرفه العرب من كلامها كما سيأتي، وأما الذي ينفخ فيه: فقد اشتهر أنه إسرَافيل عَلَيْهِ السَّلَامُ، ونقل بعض العلماء الإجماع على ذلك، ووقع التصريح به في بعض الأحاديث كما في الفتح (١١/ ٣٦٨)، وقد ورد في الصور أحاديث منها حديث «كيف أنعم وصاحب الصور قد التقم القرن، وحسبته ينتظر متى يؤمر أن ينفخ»، قال: قلنا: يا رسول الله، فما نقول يومئذ؟ قال: «قولوا: حسبنا الله ونعم الوكيل» وهذا الحديث روي عن أبي سعيد الخدري وابن عباس وزيد بن أرقم وأبي هريرة وجابر بن عبد الله وأنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ والحديث حسنة الترمذي، والبغوي، وقال ابن كثير في البداية والنهاية إسناده جيد، وكذا قال السيوطي، وصححه العلامة الألباني في الصحيحة (١٠٧٩)، وصححه الوادعي في الجامع الصحيح مما ليس في الصحيحين (٤٠٠/١)، وصححه الأرئوط في تحقيق المسند، وقال العدوي في صحيح تفسير ابن كثير (١٣٠/٣): حسن لشواهد.

ومنها حديث ابن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «الصور قرن ينفخ فيه» أخرجه أحمد (١٦٢/٢)، رقم ٦٥٠٧، وأبو داود (٣٦٦/٤)، رقم ٤٧٤٢، والترمذي (٦٢٠/٤)، رقم ٢٤٣٠، والحاكم (٥٥٠/٢)، رقم ٣٨٧٠، والبيهقي في الشعب (٣٠٧/١)، رقم ٣٥٠، والنسائي في الكبرى (٣٩٦/٦)، رقم ١١٣١٢، والدارمي (٤١٨/٢)، رقم ٢٧٩٨، واليزار (٤٤٣/٦)، رقم ٤٤٨١، والديلمي (٤١٨/٢)، رقم ٣٨٥٥، والحديث حسنة الترمذي، وصححه ابن حبان، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي، وصححه العلامة الألباني في الصحيحة (١٠٨٠)، وقال الأرئوط في تحقيق المسند: إسناده صحيح رجاله ثقات، وصححه العدوي في صحيح تفسير ابن كثير (١٣٠/٣).

لذا قال ابن جرير في تفسيره (٢٤١/٧) وهو يتكلم عن الصور: قد اختلفوا فيه فقال بعضهم: هو قرن ينفخ فيه نفختان، أحدهما لفناء من كان حياً على الأرض، والثانية لنشر كل ميت، وقال آخرون: الصور في هذا الموضع: جمع صورة، ينفخ فيها روحها فتحيا.

ثم رجح ابن جرير القول الأول بقوله: والصواب من القول في ذلك عندنا ما تظاهرت به الأخبار عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «إن إسرَافيل قد التقم الصور، وحسبته ينتظر متى يؤمر فينفخ»، وأنه قال: (الصور قرن ينفخ فيه).

وقال ابن كثير في تفسيره (٢٨١/٣): واختلف المفسرون في قوله: ﴿يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ﴾ فقال بعضهم: المراد بالصور هاهنا جمع صورة أي: يوم ينفخ فيها فتحيا... والصحيح أن المراد بالصور: «القرن» الذي ينفخ فيه إسرَافيل، عَلَيْهِ السَّلَامُ.

وكذلك ذهب الألوسي حيث قال في روح المعاني (٣٠/٢٠) عن قوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ﴾ [الزمر: ٦٨]: (ظاهر في أن الصور ليس جمع صورة، وإلا لقال سبحانه (فيها) بدل (فيه))، وارتكاب التأويل يجعل الكلام من باب التمثيل ظاهر في إنكار أن يكون هناك صور حقيقة، وهو خلاف ما نطق به الأحاديث الصحاح.

ثم قال الألوسي: وقد قال أبو الهيثم - على ما نقل عنه القرطبي في تفسيره -: من أنكر أن يكون الصور قرناً، فهو كمن أنكر العرش والصراف والميزان، وطلب لها تأويلات. أه.

فكما يدخل في الإيمان باليوم الآخر الموت، وما بعده من فتنه القبر ونعيمه أو عذابه وباللقاء والبعث والنشور والقيام من القبور، كذلك يدخل في ذلك الإيمان بالصور والنفخ فيه الذي جعله الله سبب الفرع والصعق والقيام من القبور، وهو القرن الذي وكل الله تعالى: به إسرَافيل كما تقدم في ذكر الملائكة. وقد ذكر الله عَزَّوَجَلَّ النفخ فيه في مواضع من كتابه، كقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَيُنْفِخُ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَى فَإِذَا هُمْ فِي يَوْمٍ نَبْطِرُونَ﴾ [الزمر: ٦٨] الآيات، وقال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ وَكُلُّ أَتَوْا دَافِعِينَ﴾ [النمل: ٨٧] الآيات، وقال تعالى: ﴿يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ عَنكُمُ الْقَتِيلُ وَالشَّهِيدُ وَهُوَ الْكَافِرُ الْخَيْرُ﴾ [الأنعام: ٧٣]. وغيرها من الآيات.

مسألة: في عدد النفخات في الصور هل هي ثلاث نفخات أم نفختان فقط؟

ذهب أكثر العلماء إلى أن النفخ في الصور يكون مرتين: الأولى يحصل بها الصعق، والثانية يحصل بها البعث مستدلين بقوله تعالى: ﴿وَيُنْفِخُ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَى فَإِذَا هُمْ فِي يَوْمٍ نَبْطِرُونَ﴾ [الزمر: ٦٨].



وَاللَّهُ كَلَّمَ مُوسَى تَكْلِيمًا وَاتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا وَعِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رُوحَ اللَّهِ وَكَلَّمَتْهُ قَدْ أَحَبَّ الْمَوْتَى وَأَبْرَأَ الْأَكْمَةَ وَالْأَبْرَصَ وَخَلَقَ مِنَ الطَّيْنِ طَائِرًا كُلَّ ذَلِكَ بِقُدْرَةِ اللَّهِ - عَزَّجَلَّ - وَمَشِيتِيهِ وَإِرَادَتِهِ (١)

= ربما ورد في الأحاديث الصحيحة التي ذكرت هاتين النفختين وما يترتب عليهما من آثار فقد روى البخاري (٤٦٥١) ومسلم (٢٩٥٥) عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ما بين النفختين أربعون. قالوا: يا أبا هريرة أربعون يوماً؟ قال: أبليت قالوا أربعون شهراً؟ قال: أبليت قالوا: أربعون سنة؟ قال: أبليت. ثم ينزل الله من السماء ماء فينبثون كما ينبت البقل. قال: وليس من الإنسان شيء إلا يبلل إلا عظماً واحداً وهو عجب الذنب ومنه يركب الخلق يوم القيامة» قال النووي: ومعنى قول أبي هريرة «أبليت» أي أبليت أن أجزم أن المراد أربعون يوماً أو سنة أو شهراً بل الذي أجزم به أنها أربعون مجملة. اهـ.

وفي صحيح مسلم (٢٩٤٠) عن عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ثم ينفخ في الصور فلا يسمعه أحد إلا أصغى ليتها ورفع ليتها قال: وأول من يسمعه رجل يلوط حوض إبله قال فيصق الناس ثم يرسل الله أو قال ينزل الله مطراً كأنه الطل أو الظل (شك الراوي) فتنبت منه أجساد الناس ثم ينفخ فيه أخرى فإذا هم قيام ينظرون» وقوله: «أصغى ليتها»: أصغى أي أمال، والليت هو جانب العنق والمعنى فلا يبقى أحد إلا أمال عنقه، ورفع عنقه، وقوله: «يلوط حوض إبله»: أي يطئن ويصلح مجمع الماء الذي تشرب منه إبله. (شرح النووي على مسلم ١٨/ ٧٦) ومن العلماء من قال: إنها ثلاث نفخات وزاد فيها نفخة الفزع وأنها تكون قبل نفخة الصعق ثم تليها نفخة الصعق مستنديين على ما ورد في قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَتُخْرَجُ مِنْ فِي السُّمُوتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ وَكُلُّ أَثَرٍ ذَوْبٍ﴾ (الزلزال: ٨٧).

ولكن لا يلزم من ذكر الصعق في آية والفزع في الأخرى ألا يحصل معاً من النفخة الأولى بل هما متلازمان فإذا نفخ في الصور فزع الناس فزعا صعقوا منه وماتوا.

واستدلوا أيضاً ببعض الأحاديث التي ورد فيها أن النفخات ثلاث، لكن الحديث الذي استدلوا به هو حديث الصور الطويل؛ وهو حديث ضعيف مضطرب كما يقول الحافظ ابن حجر رحمه الله. والله أعلم.

فيستفاد مما سبق أن الله تعالى إذا أذن بموت الأحياء أمر ملك الصور أن ينفخ فيه؛ فينفخ نفخة عظيمة تفزع جميع الخلائق فيصعقون منها ويهلكون، ثم يكون على ذلك مدة قدرها أربعين من غير تحديد بسنة أو شهر أو يوم - الله أعلم بمقدارها - فتتحلل أجسادهم في هذه المدة ولا يبقى منها إلا عجب الذنب وهو العظم المستدير الذي في أصل الظهر، ثم يرسل الله سبحانه فتسطر مطراً فإذا أصاب الماء هذا العظم نبت منه الجسم كما ينبت النبات ويتركب الخلق من هذا العظم كما بدأ الله الخلق أول مرة يعيده وهو على كل شيء قدير، ثم ينفخ في الصور نفخة البعث فتعود الأرواح إلى الأجساد فيخرجون من القبور سراعاً إلى أرض المحشر نسأل الله رحمته ولطفه.

وبعد: فالواجب على المسلم أن يستعد لهذه اللحظات الحاسمة بالمبادرة للأعمال الصالحة، والمصارعة في الخيرات، والبعد عن الأمور المنكرة، ومجانبة السيئات، وإذا كان أخشى الخلق لله وأتقاهم له يقول: «كيف أنعم وقد التقم صاحب القرن القرن وحتى جبهته وأصغى سمعه، ينتظر أن يؤمر أن ينفخ فينفخ». فكيف بحالنا نحن المقصرين الضعفاء؟! نسأل الله أن يجعلنا ممن لا يحزنهم الفزع الأكبر، وتلقاهم الملائكة هذا يومكم الذي كنتم توعدون. آمين.

(١) يجب اعتقاد صحة ما جاءت به النصوص من ذكر فضائل الرسل وخصائصهم وأخبارهم، كاتخاذ الله إبراهيم ومحمداً صلى الله عليهما وسلم خليلين لقوله تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥]. ولقول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إن الله اتخذني خليلًا كما اتخذ إبراهيم خليلًا» أخرجه مسلم. وتكليم الله تعالى موسى لقوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]. وكذلك تسخير الجبال والطير لداود يسبحن بتسبيحه، قال تعالى: ﴿وَسَخَّرْنَا مَاءَ دَاوُدَ الْجَبَّالَ يُسَبِّحُ بِحَمْدِ اللَّهِ وَيُسَلِّمُ عَلَيْهِمْ﴾ [الأنبياء: ٧٩]. وإلانة الحديد لداود كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلًا يَجْعَلُ أَوِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ وَأَلْهَاهُ الْحَدِيدُ﴾ [سبا: ١٠]. وتسخير الرياح لسليمان تسير بأمره، وتسخير الجن له يعملون بين يديه ما يشاء، قال تعالى: ﴿وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ غَدُوًّا شَرُّهُ وِوَاخَهَا شَهْرًا وَسَلْنَا لَهَ عَنَ الْقَطْرِ وَبَنَ الْجَنِّ مَنَ يَعْمَلُ بَيْنَ يَدَيْهِ وَإِذْنَ رَيْتَهُ﴾ [سبا: ١٢]. وتعليم سليمان منطق الطير، قال تعالى: ﴿وَوَيْتَ سُلَيْمَانَ دَاوُدَ وَقَالَ يَا أَيُّهَا النَّاسُ عِلِّمْنَا مَنَطِقَ الطَّيْرِ وَأَوْعِيْنَا مَنَ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [النمل: ١٦].

وأن عيسى يحيى الموتى بإذن الله، وأنه يبرئ الأكمة الذي ولد أعمى بإذن الله، وأنه يصور طيراً فينفخ فيه فيكون طيراً يمر بإذن الله، وأنه يبرئ الأبصر بإذن الله، قال تعالى ﴿إِذْ قَالَ اللَّهُ لِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ أَكْفِرْ بِمَا كُنتَ تَعْبُدُ وَلِيُعْبَدَ إِلَهِكَ وَحْدًا لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَتَنَّاكَ تَهْلُكُ



٢٥ - وَالْإِيمَانُ بَأَنَّ اللَّهَ - عَزَّجَلْ - :

[٢٦١] خَلَقَ آدَمَ بِيَدِهِ وَغَرَسَ جَنَّةَ الْفِرْدَوْسِ بِيَدِهِ وَكَتَبَ التَّوْرَةَ بِيَدِهِ^(١).

[٢٦٢] وَمَا رَوَى: «إِنَّ آدَمَ أَذْكَرُنِي فِي نَفْسِكَ أَذْكَرَكُ فِي نَفْسِي وَأَذْكَرُنِي فِي مَلَأِ أَذْكَرَكُ فِي مَلَأِ خَيْرٍ مِنْ الْمَلَأِ الَّذِي تَذْكَرُ فِيهِ»^(٢).

= أَلْفَسَ تُكَلِّمُ النَّاسَ فِي التَّهْدِيدِ وَكَهْلًا وَإِذْ عَلَّمْتُكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَالتَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ بِإِذْنِي فَتَنْفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِي وَتُبْرِئُ الْأَكْمَةَ وَالْأَبْرَصَ بِإِذْنِي وَإِذْ تُخْرِجُ الْمَوْتُ بِإِذْنِي وَإِذْ كَفَفْتُ بَنِي إِسْرَءِيلَ عَنكَ إِذْ جَعَلْتَ بِالْيَمِينِ فَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنَّهُمْ إِنَّ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُبِينٌ ﴿١١﴾ [المائدة: ١١٠].

كما يجب الإيمان على وجه التفصيل بما قص الله عَزَّجَلْ في كتابه من أخبار الرسل مع أقوامهم، وما جرى بينهم من الخصومة، ونصر الله لرسله وأتباعهم. كقصة موسى مع فرعون، وإبراهيم مع قومه، وقصص نوح وهود وصالح وشعيب ولوط مع أقوامهم. وما قص الله علينا في شأن يوسف مع إخوته وأهل مصر، وقصة يونس مع قومه، إلى آخر ما جاء في كتاب الله من أخبار الأنبياء والرسل، وكذلك ما جاء في السنة فيجب الإيمان به إيماناً مفصلاً بحسب ما جاءت به النصوص (١) أن الله سبحانه وتعالى قد خص أشياء معينة بأنه خلقها أو عملها بـ «يده» سبحانه وتعالى دون سائر المخلوقات، وهذه الأمور هي:

أولاً: خلق آدم. دليل ذلك قوله عَزَّجَلْ: ﴿قَالَ يٰٓإِبْرٰهٖمُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ يَدَيَّ اسْتَكَبَرْتَ لَمْ تَكُنْ مِنَ الْغَالِينَ ﴿٧٥﴾﴾ [ص: ٧٥].
ثانياً: غرس جنة عدن بيده سبحانه. ودليله ما ورد عن المغيرة بن شعبه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أَوْلَسْكَ الَّذِينَ أُرِدْتُ: غَرَسَتْ كِرَامَتَهُمْ بِيَدِي، وَخَتَمَتْ عَلَيْهَا، فَلَمْ تَرَعَيْنِ، وَلَمْ تَسْمَعْ أَذْنَ، وَلَمْ يَخْطُرْ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ» رواه مسلم برقم (٣١٢).

ثالثاً: كتب الألواح لموسى عَلَيْهِ السَّلَامُ بيده. دليله ما رواه أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «احتج آدم وموسى، فقال موسى: يا آدم! أنت أبونا، خيبتنا وأخرجتنا من الجنة، فقال له آدم: أنت موسى، اصطفاك الله بكلامه، وخط لك بيده، أتولوني على أمر قد ربه الله علي قبل أن يخلقني بأربعين سنة فقال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: فحج آدم موسى، فحج آدم موسى». وفي حديث ابن أبي عمر وابن عبدة قال أحدهما: خط، وقال الآخر: كتب لك التوراة بيده (أخرجه مسلم برقم ٢٦٥٢).
رابعاً: القلم، دليله أثر مروى عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا من قوله موقوفاً عليه «خلق الله أربعة أشياء بيده: العرش، والقلم، وآدم، وجنة عدن، ثم قال لسائر الخلق: كن فكان» رواه الطبري في جامع البيان (١٤٥/٢)، والأجري في الشريعة (٢٢١/٢)، رقم (٨٠١)، والداري في الرد على المريسي (ص ٣٩٣)، وأبو الشيخ في العظمة (٥٧٨/٢)، وابن بطّة في الإبانة الكبرى (٣٠٠/٧)، والحاكم (٣٤٩/٢)، رقم (٣٢٤٤)، واللالكائي في شرح أصول السنة (٤٧٦/٣)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٤٨/٢) والأثر صححه الحاكم وأقره الذهبي، وقال الذهبي في العلو (ص ٦٦): إسناده جيد، وصححه العلامة الألباني في مختصر العلو (ص ٧٥).

وجاء نحوه أيضاً عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وعن مسيرة ووردان بن خالد وغيرهم من التابعين.
وقد تلقى أهل السنة هذا الأثر بالقبول وأوردوه في مصنفاتهم، وردوا به على الجهمية في إنكارهم صفة اليد لله سبحانه.
قال الإمام عثمان بن سعيد الدارمي رحمه الله، بعد روايته للأثر: «أفلا ترى أيها المريسي كيف مَيَّرَ ابن عمر وَفَرَّقَ بين آدم وسائر الخلق في خلقه اليد - باليد - أفأنت أعلم من ابن عمر بتأويل القرآن وقد شهد التنزيل وعاین التأويل وكان بلغات للعرب غير جهول». نقض الدارمي على بشر المريسي (ص ٣٥).
قال أيضاً: «وولي خلق آدم بيده مسيساً، لم يخلق ذا روح بيديه غيره، فلذلك خصه وفضله وشرف بذلك ذكره». انتهى من نقض الدارمي على المريسي (ص ٦٤).

قال الشيخ حامد الفقي في تعليقه على كتاب الدارمي: «لفظة المسيس والمس لا نعرفها وردت في القرآن ولا في الحديث بل نقول: خلقه بيديه، على ما يعلم الله ويليق بذاته العلية. ولا نعلم الكيفية ولا نزيد على ما ورد».
وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في بيان تلبيس الجهمية (٥١٣/١): «ثبوت ما أثبتته الدليل من هذه الصفات لم يوجب حاجة الرب إليها، فإن الله سبحانه قادر أن يخلق ما يخلقه بيديه وقادر أن يخلق ما يخلقه بغير يديه وقد وردت الأثارة من العلم بأنه خلق بعض الأشياء بيديه وخلق بعض الأشياء بغير يديه.. ثم نقل رحمه الله - أي: شيخ الإسلام - أثر الدارمي انتهى.

(٢) أخرجه بنحوه البخاري (٧٤٠٥)، ومسلم (٢٦٧٥) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
أهل السنة والجماعة يثبتون الثُّبُوتُ لله تعالى، ونَفْسُهُ هي ذاته عَزَّجَلْ، وهي ثابتة بالكتاب والسنة.
الدليل من الكتاب:

[٢٦٣] وَمَا رَوَى: مَنْ تَقَرَّبَ إِلَيَّ شَبْرًا تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ ذِرَاعًا وَمَنْ تَقَرَّبَ إِلَيَّ ذِرَاعًا تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ بَاعًا وَمَنْ جَاءَنِي يَمْسِيهِ أَتَيْتُهُ هَرُولًا^(١)

١ - قوله تعالى: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ. وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ﴾ [آل عمران: ٢٨، ٣٠].

٢ - وقوله: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ [المائدة: ١١٦].

٣ - وقوله: ﴿كُتِبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةُ﴾ [الأنعام: ٥٤]. الدليل من السنة:

١ - الحديث المشهور: «يا عبادي! إني حرمت الظلم على نفسي». رواه مسلم (٢٥٧٧).

٢ - حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أعوذ بك منك، لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك». رواه مسلم (٤٨٦).

٣ - حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «يقول الله تعالى: أنا عند ظن عبدي بي، وأنا معه إذا ذكرني، فإن ذكرني في نفسي، ذكرته في نفسي» رواه: البخاري (٧٤٠٥)، ومسلم (٢٦٧٥).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (١٤/ ١٩٦) عن نفْس الله: ونفسه هي ذاته المقدسة.

وقال أيضًا في مجموع الفتاوى (٩/ ٢٩٢ - ٢٩٣): ويراد بنَفْس الشيء ذاته وعينه؛ كما يقال: رأيت زيدًا نفسه وعينه، وقد قال تعالى: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾، وقال تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةُ﴾، وقال تعالى: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾، وفي الحديث الصحيح: أنه قال لأم المؤمنين: «لقد قلت بعدك أربع كلمات لو وزن بما قلتها لوزنتهن: سبحان الله عدد خلقه، سبحان الله زنة عرشه، سبحان الله رضى نفسه، سبحان الله مداد كلماته»، وفي الحديث الصحيح الإلهي عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يقول الله تعالى: أنا عند ظن عبدي بي وأنا معه حين يذكرني، إن ذكرني في نفسي، ذكرته في نفسي، وإن ذكرني في ملأ؛ ذكرته في ملأ خير منهم»؛ فهذه المواضع المراد فيها بلفظ النَّفْس عند جمهور العلماء: الله نفسه، التي هي ذاته، المتصفة بصفاته، ليس المراد بها ذاتًا منفكة عن الصفات، ولا المراد بها صفة للذات، وطائفة من الناس يجعلونها من باب الصفات، كما يظن طائفة أنها الذات المجردة عن الصفات، وكلا القولين خطأ. اهـ

وفي «كتاب التوحيد» من صحيح البخاري: باب: قول الله تعالى: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾، وقوله جل ذكره: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾.

وقال القاسمي في التفسير: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾ أي: ذاته المقدسة.

قال الشيخ عبد الله الغنيان في الشرح (١/ ٢٤٩): المراد بالنَفْس في هذا: الله تعالى، المتصف بصفاته، ولا يقصد بذلك ذاتًا منفكة عن الصفات، كما لا يراد به صفة الذات كما قاله بعض الناس. اهـ

لكن من السلف من يعدُّ (النَفْس) صفةً لله عزَّ وجلَّ، منهم الإمام ابن خزيمة في كتاب التوحيد؛ حيث قال في أوله (١/ ١): فأول ما نبدأ به من ذكر صفات خالقنا جل وعلا في كتابنا هذا: ذكر نفسه، جل ربنا عن أن تكون نَفْسُهُ كَنَفْسِ خلقه، وعزَّ أن يكون عَدَمًا لا نَفْس له. اهـ

ومنهم عبد الغني المقدسي؛ قال: ومما نطق به القرآن وصحَّ به النقل من الصفات (النَفْس)، ثم سرد بعض الآيات والأحاديث لإثبات ذلك. انظر: «عقيدة الحافظ عبد الغني المقدسي» (ص ٤٠)، ومنهم البغوي، ومن المتأخرين صديق حسن خان في قطف الشمس (ص ٦٥)؛ قال: ومما نطق بها القرآن وصحَّ بها النقل من الصفات: (النَفْس)، لكنه في تفسير قوله تعالى: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ. وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ﴾ (٣٠)، قال: أي: ذاته المقدسة. والله أعلم. كتاب صفات الله عز وجل (ص ٣٠٥ - ٣٠٧).

(١) أخرجه البخاري (٧٤٠٥)، ومسلم (٢٦٧٥) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قال العلامة العثيمين كما في مجموع فتاواه (٣/ ٣٢٧): المثال الثاني عشر: قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيما يرويه عن الله تعالى أنه قال: «من تقرب مني شبرًا تقربت منه ذراعًا ومن تقرب مني ذراعًا تقربت منه باعًا ومن أتاني يمشي أتيته هرولة». وهذا الحديث صحيح رواه مسلم في كتاب الذكر والدعاء من حديث أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وروى نحوه من حديث أبي هريرة أيضًا وكذلك روى البخاري نحوه من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في كتاب التوحيد الباب الخامس عشر. وهذا الحديث كغيره من النصوص الدالة على قيام الأفعال الاختيارية بالله تعالى وأنه سبحانه فعال لما يريد كما ثبت ذلك في الكتاب والسنة مثل قوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾. وقوله: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾. وقوله: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَن يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾. وقوله: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾. وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ينزل ربنا إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر» وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ما تصدق أحد بصدقة من طيب - ولا يقبل الله إلا الطيب - إلا أخذها الرحمن بيمينه». إلى غير ذلك من الآيات والأحاديث الدالة على قيام الأفعال الاختيارية به تعالى. فقولوه في هذا الحديث: تقربت منه وأتيته هرولة من هذا الباب، والسلف «أهل

[٢٦٤] «وَعَجِبَ رَبُّكَ مِنْ شَأْنٍ لَيْسَ لَهُ صَبُوءٌ» (١).

= السنة والجماعة يُخْبِرُونَ هذه النصوص على ظاهرها وحقيقة معناها اللائق بالله عَزَّجَلَّ من غير تكيف ولا تمثيل، قال شيخ الإسلام ابن تيمية في شرح حديث النزول ص ٤٦٦ هـ من مجموع الفتاوى: وأما دنوه نفسه وتقربه من بعض عبادِه فهذا يثبت من ثبوت قيام الأفعال الاختيارية بنفسه، ومحيطه يوم القيامة ونزوله واستواءه على العرش وهذا مذهب أئمة السلف وأئمة الإسلام المشهورين وأهل الحديث والنقل عنهم بذلك متواتر اهـ. فأَيُّ مانع يمنع من القول بأنه يقرب من عبده كيف يشاء مع علوه؟

وأي مانع يمنع من إتيانه كيف يشاء بدون تكيف ولا تمثيل؟ وهل هذا إلا من كماله أن يكون فعلاً لما يريد على الوجه الذي يليق به؟ وذهب بعض الناس إلى أن قوله تعالى في هذا الحديث القدسي: «أتيتُه هرولة». يراد به سرعة قبول الله تعالى وإقباله على عبده المتقرب إليه المتوجه بقلبه وجوارحه وأن مجازة الله للعامل له أكمل من عمل العامل. وعلم ما ذهب إليه بأن الله تعالى قال في الحديث: «ومن أتاني يمشي» ومن المعلوم أن المتقرب إلى الله - عَزَّجَلَّ - الطالب للوصول إليه لا يتقرب، ويطلب الوصول إلى الله تعالى بالمشي فقط بل تارة يكون بالمشي كالسير إلى المساجد ومشاعر الحج والجهاد في سبيل الله ونحوها وتارة بالركوع والسجود ونحوها وقد ثبت عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد بل قد يكون التقرب إلى الله تعالى وطلب الوصول إليه والعبد مضطجع على جنبه كما قال الله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ وُكُومًا وَتُعْزِذُونَ عَلَىٰ جُؤُومِهِمْ﴾. وقال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِعمران بن حصين: «صَلِّ قَائِمًا فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلِي جَنْبٍ». قال: فإذا كان كذلك صار المراد بالحديث بيان مجازة الله تعالى العبد على عمله وأن من صدق في الإقبال على ربه وإن كان بطيئاً جازاه الله تعالى بأكمل من عمله وأفضل. وصار هذا هو ظاهر اللفظ بالقرنية الشرعية المفهومة من سياقه. وإذا كان هذا ظاهر اللفظ بالقرنية الشرعية، لم يكن تفسيره به خروجاً به عن ظاهره ولا تأويلًا كتأويل أهل التعطيل فلا يكون حجة لهم على أهل السنة والله الحمد. وما ذهب إليه هذا القائل له حظ من النظر لكن القول الأول أظهر وأسلم وأليق بمذهب السلف.

ويجاء عما جعله قرينة من كون التقرب إلى الله تعالى وطلب الوصول إليه لا يختص بالمشي بأن الحديث خرج مخرج المبالا لا الحصر فيكون المعنى من أتاني يمشي في عبادة تفتقر إلى المشي لتوقفها عليه بكونه وسيلة لها كالمشي إلى المساجد للصلاة أو من ماهيتها كالطواف والسعي. والله تعالى أعلم.

(١) أخرجه أحمد (١٥١/٤)، رقم (١٧٤٩)، وابن الأعرابي في معجمه (٨٦٦)، والحاثر بن أبي أسامة في مسنده (١٠٩٩- زوائد)، والقضاعي في مسند الشهاب (٥٧٦)، والطبراني (٣٠٩/١٧)، رقم (٨٥٣)، وأبو يعلى (٢٨٨/٣)، رقم (١٧٤٩)، وابن أبي عاصم في السنة (٢٥٠/١)، رقم (٥٧١)، وابن عدي في الكامل (١٤٧/٤)، الخرائطي في اعتلال القلوب (٥٢٦)، وتام في الفوائد (١٣٠٠)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٩٩٣)، وابن شاهين في الترغيب (٢٣١)، والحديث رجح أبو حاتم وقفه كما في العلل لابنه (١٢٤/٣)، وأشار ابن عدي إلى ضعفه في الكامل (١٤٧/٤)، وكذا الذهبي في الميزان (٤٧٩/٢)، وضعفه ابن القيسراني في الذخيرة (١٥٧٣/٣)، وقال الهيثمي (٢٧٠/١٠): إسناده حسن، وقال السخاوي في المقاصد الحسنة (١٥١): هو عند أحمد، وأبي يعلى، وسنده حسن، وضعفه شيخنا (يعني: ابن حجر) في فتاويه لأجل أبي طيبة اهـ. وضعفه الألباني في ضعيف الجامع (١٦٥٨)، وقال الأرناؤوط ومن معه في تحقيق المسند (٦٠٠/٢٨): حسن لغيره.

مسألة: قال ابن جرير في التفسير: قوله: ﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ﴾ (١٢)؛ اختلفت القراء في قراءة ذلك، فقرأته عامة قراء الكوفة: (بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ)؛ بضم التاء من ﴿عَجِبْتَ﴾؛ بمعنى: بل عظم عندي وكبر اتخاذه لي شريكاً وتكذيبهم كُنْزِيلٍ وهم يسخرون، وقرأ ذلك عامة قراء المدينة والبصرة وبعض قراء الكوفة ﴿عَجِبْتَ﴾؛ بفتح التاء؛ بمعنى: بل عجب أنت يا محمد ويسخرون من هذا القرآن.

والصواب من القول في ذلك أن يقال: إنهما قراءتان مشهورتان في قراء الأمصار، فبأيهما قرأ القاري؛ فمصيب، فإن قال قائل: وكيف يكون مصيباً القاري بهما مع اختلاف معنيهما؟ قيل: إنهما وإن اختلفت معنيهما؛ فكل واحد من معنييه صحيح، قد عجب محمد بما أعطاه الله من الفضل، وسخر منه أهل الشرك بالله، وقد عجب ربنا من عظيم ما قاله المشركون في الله، وسخر المشركون مما قالوه اهـ.

وقال أبو يعلى الفراء في إبطال التأويلات (ص ٢٤٥) بعد أن ذكر ثلاثة أحاديث في إثبات صفة العَجَب: اعلم أنَّ الكلام في هذا الحديث كاللحاح في الذي قبله، وأنه لا يستنتج إطلاق ذلك عليه وحمله على ظاهره؛ إذ ليس في ذلك ما يحيل صفاته، ولا يخرجها عما تستحقه؛ لأننا لا نثبت عَجَبًا هو تعظيم لأمر دَهَمَ استعظمه لم يكن عالماً به؛ لأنه بما لا يليق بصفاته، بل نثبت ذلك صفة كما أثبتنا غيرها من صفاته.

[٢٦٥] وَقَوْلُهُ: «ضَحِكَ رَبُّكَ مِنْ قُنُوطِ عِبَادِهِ وَقُرْبِ غَيْرِهِ».

[٢٦٦] وَقَوْلُهُ: «لَنْ نَعْدَمَ مِنْ رَبِّ يَضْحَكُ خَيْرًا»^(١).

= وقال شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى (١٢٣/٦): وأما قوله: «التعجب استعظام للمتعجب منه». فيقال: نعم. وقد يكون مقرونا بجهل بسبب التعجب، وقد يكون لما خرج عن نظائره والله تعالى بكل شيء عليم فلا يجوز عليه أن لا يعلم سبب ما تعجب منه؛ بل يتعجب لخروجه عن نظائره تعظيما له. والله تعالى يعظم ما هو عظيم؛ إما لعظمة سببه أو لعظمته. فإنه وصف بعض الخير بأنه عظيم. ووصف بعض الشر بأنه عظيم فقال تعالى: «رَبِّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ»^(٢). وقال: «وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَتَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ»^(٣). وقال: «وَلَوْ أَنَّكُمْ فَكَّرْتُمْ مَا بَكَّرْتُمْ لَأَنَّ تَكَلُّمَكُمْ بِهَذَا سَخِطْنَا هَذَا يَهْتَنُّ عَظِيمٌ»^(٤). وقال: «إِنَّ الشَّرَّكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ»^(٥). ولهذا قال تعالى: «بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ»^(٦). على قراءة الضم فهنا هو عجب من كفرهم مع وضوح الأدلة. وقال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الذي أثر هو وامرأته ضيفهما: «لقد عجب الله» وفي لفظ في الصحيح: «لقد ضحك الله الليلة من صنعكم البارحة». وقال: «إن الرب ليعجب من عبده إذا قال رب اغفر لي فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت. يقول علم عبدي أنه لا يغفر الذنوب إلا أنا» وقال: «عجب ربك من شاب ليست له صوة» وقال: «عجب ربك من راعي غنم على رأس شظية يؤذن ويقم، فيقول الله انظروا إلى عبدي» أو كما قال. ونحو ذلك.

(١) هو والذي قبله حديث واحد أخرجه أحمد (١١/٤، رقم ١٦٢٣٢)، والطبراني (ص ١٤٧، رقم ١٠٩٢)، الدارمي في الرد على المريسي (ص ٥٣٣)، وابن أبي عاصم في السنة (٢٤٤/١، رقم ٥٥٤)، وعبد الله ابن أحمد في السنة (٢٦٤)، وابن ماجه (٦٤/١، رقم ١٨١)، والطبراني (١٠٧/١٩، رقم ٤٦٩)، والدارقطني في الصفات (ص ٤٧، رقم ٣٠)، واللالكائي (٤٢٦/٣)، والأصبهاني في الحجة (ص ٣٣٨) والحديث قال عنه البوصيري (٢٦/١): هذا إسناد فيه مقال، وضعفه العلامة الألباني في ظلال الحجة (٥٥٤)، ثم عاد وخرجه في الصحيحة (٢٨١) ولفظة: «ضحك ربنا» من قنوط عباد، وقرب غيره، فقال أبو رزين: أو يضحك الرب؟ قال: نعم. فقال: لن نعد من رب يضحك خيرا». وقال: والخلاصة أن الحديث بمجموع الطريقين حسن عندي، ولعله الذي يعنيه ابن تيمية بقوله: «حديث حسن» في «العقيدة الواسطية» بخلاف ابن القيم فقد صحح الحديث بطوله في «زاد المعاد» في (الوفود) وقال: «هذا حديث كبير جليل، تنادي جلالته وفخامته وعظمته على أنه قد خرج من مشكاة النبوة.» قلت: ثم ذكر من رواه من الأئمة، ولم يعرج على الكلام على أحد من رواه المجهولين، وبمثل ذلك الكلام الخطابي لا تصحح الأحاديث. اهـ. وقال الأرناؤوط ومن معه في تحقيق المسند (١٠٦/٢٦): إسناده ضعيف.

قوله: «وقرب غيره»، ضبط بكسر معجمة، ففتح ياء: بمعنى تغير الحال، وهو اسم من قولك غيرت الشيء فتغير، وضميره لجنس العبد، والمراد تغير حاله من القوة إلى الضعف، ومن الحياة إلى الموت، وهذه الأحوال مما تجلب الرحمة لا محالة في الشاهد، فكيف لا يكون أسبابا عادية لجليلها من أرحم الراحمين.

والأقرب أن الغير بمعنى تغير الحال وتحويله، وبه تشعر عبارة «القاموس» لا تغير الحال، وتحوله كما في «النهاية»، والضمير لله، والمعنى أنه تعالى يضحك من أن العبد يصير آيسا من الخير بأدنى شروعه عليه مع قرب تغييره تعالى الحال من شر إلى خير، ومن مرض إلى عافية، ومن بلاء ومحنة إلى سرور وفرحة.

مسألة: قال الإمام ابن خزيمة في كتاب التوحيد (٥٦٣/٢): باب: ذكر إثبات ضحك ربنا عَزَّ وَجَلَّ: بلا صفة تصف ضحكه جل ثناؤه، ولا يشبه ضحكه المخلوقين، وضحكهم كذلك، بل نؤمن بأنه يضحك؛ كما أعلم النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ونسكت عن صفة ضحكه جل وعلا، إذ الله عَزَّ وَجَلَّ استأثر بصفة ضحكه، لم يطلعنا على ذلك؛ فنحن قائلون بما قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، مصدقون بذلك، بقلوبنا منصتون عما لم يبين لنا مما استأثر الله بعلمه اهـ.

وقال أبو بكر الآجري في الشريعة (ص ٢٧٧): باب الإيمان بأن الله عَزَّ وَجَلَّ يضحك: اعلما - وفقنا الله وإياكم للرشاد من القول والعمل - أن أهل الحق يصفون الله عَزَّ وَجَلَّ بما وصف به نفسه عَزَّ وَجَلَّ، وبما وصفه به رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وبما وصفه به الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. وهذا مذهب العلماء ممن اتبع ولم يبتدع، ولا يقال فيه: كيف؟ بل التسليم له، والإيمان به؛ أن الله عَزَّ وَجَلَّ يضحك، كذا روي عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وعن صحابته رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ؛ فلا ينكر هذا إلا من لا يحمده حاله عند أهل الحق اهـ.

ومن المعلوم أنه قد ورد في القرآن الكريم آيات قرآنية تثبت صفات الله تعالى، وكذا في الأحاديث النبوية الصحيحة، كصفة القدرة، والعلم والإرادة، وغيرها وكل اسم من أسمائه تعالى يدل على صفة من صفاته، وقد كان الصحابة ومن أتى بعدهم يعتقدون هذه الصفات من غير أن يسألوا عن كنهها أو كيفيتها، ودليل ذلك: أنه لم يرد من طريق صحيح ولا سقيم عن



[٢٦٧] وَقَوْلُهُ: «لَا تَسْبُوا الدَّهْرَ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الدَّهْرُ» (١).

= أحد من الصحابة على اختلاف طبقاتهم وكثرة عددهم أنهم سألوا الرسول - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عن معنى شيء مما وصفه الرب به نفسه في كتابه، وعلى لسان نبيه - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بل كلهم فهموا معنى ذلك وسكتوا. وأما حديث أبي رزين عنه عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: (ضحك ربنا من قنوط عباده، وقرب غيره، قال: قلت: يا رسول الله أو يضحك الرب عَزَّجَلًا؟ قال: نعم، قال: لن نعدم من رب يضحك خيرا) فليس سؤال عن معنى الصفة بل سؤال عن ثبوت الصفة، لذا لما تأكد من ثبوتها قال: «لن نعدم من رب يضحك خيرا» وهي جملة تؤكد أنه فهم معناها الذي يفهمه أي عربي على السليقة مع رسوخ هذه الآية في قلوبهم ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] وقد سئل أبو عمر الزاهد غلام ثعلب - الذي ألف كتابا في غريب مسند الإمام أحمد كما في تاريخ بغداد (٣٥٨/٢) عن معنى الضحك في هذا الحديث، فقال: الحديث معروف، وروايته سنة، والاعتراض بالطعن عليه بدعة، وتفسير الضحك تكلف والحادث، يريد أبو عمر بذلك أن معنى الضحك في الحديث واضح، لا خفاء به، فمن ترك المعنى المتبادر، والمفهوم الظاهر منه، ولجأ إلى تفسيره بما لا يلائم الظاهر فقد تكلف في التأويل وأحد في صفة من صفات الله تعالى.

(١) أخرجه بهذا اللفظ مسلم (٢٢٤٦) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهو في البخاري بنحوه (٤٨٢٦)، (٦١٨١).
مسألة: في معنى الحديث: قال النووي في المنهاج (٣/١٥) قالوا: هو مجاز وسببه أن العرب كان شأنها أن تسب الدهر عند النوازل والحوادث والمصائب النازلة بها من موت أو هرم أو تلف مال أو غير ذلك فيقولون «يا خيبة الدهر» ونحو هذا من ألفاظ سب الدهر فقال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لا تسبوا الدهر فإن الله هو الدهر» أي: لا تسبوا فاعل النوازل فإنكم إذا سببتم فاعلها وقع السب على الله تعالى، لأنه هو فاعلها ومنزلها، وأما الدهر الذي هو الزمان فلا فعل له بل هو مخلوق من جملة خلق الله تعالى، ومعنى «فإن الله هو الدهر» أي: فاعل النوازل والحوادث وخالق الكائنات والله أعلم اهـ.
وقال الحافظ ابن كثير في تفسيره (١٥٢/٤) عند قول الله تعالى: ﴿وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُبْدِيهَا إِلَّا الدَّهْرُ﴾ [الجاثية: ٢٤]-: قال الشافعي وأبو عبيدة وغيرهما في تفسير قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لا تسبوا الدهر فإن الله هو الدهر» كانت العرب في جاهليتها إذا أصابهم شدة أو بلاء أو نكبة قالوا: «يا خيبة الدهر» فيسندون تلك الأفعال إلى الدهر ويسبونه وإنما فاعلها هو الله تعالى فكانهم إنما سبوا الله عَزَّجَلَّ لأنه فاعل ذلك في الحقيقة فلهذا نهى عن سب الدهر بهذا الاعتبار لأن الله تعالى هو الدهر الذي يعنونه ويسندون إليه تلك الأفعال، وهذا أحسن ما قيل في تفسيره، وهو المراد . والله أعلم اهـ.

مسألة: سئل الشيخ ابن عثيمين كما في فتاوى العقيدة (١٩٧/١) عن حكم سب الدهر؟
فأجاب قائلا: سب الدهر ينقسم إلى ثلاثة أقسام .

للقسم الأول: أن يقصد الخير المحض دون اللوم: فهذا جائز مثل أن يقول «تعبتنا من شدة حر هذا اليوم أو برده» وما أشبه ذلك؛ لأن الأعمال بالنيات واللفظ صالح لمجرد الخير .

القسم الثاني: أن يسب الدهر على أنه هو الفاعل كأن يقصد بسبه الدهر أن الدهر هو الذي يقلب الأمور إلى الخير أو الشر: فهذا شرك أكبر؛ لأنه اعتقد أن مع الله خالفا حيث نسب الحوادث إلى غير الله .

القسم الثالث: أن يسب الدهر ويعتقد أن الفاعل هو الله ولكن يسبه لأجل هذه الأمور المكروهة: فهذا محرم؛ لأنه مناف للصبر الواجب وليس بكفر؛ لأنه ما سب الله مباشرة، ولو سب الله مباشرة لكان كافرا .

مسألة: ذهب بعض أهل الحديث إلى أن الدهر من أسماء الله تعالى، نقله ابن تيمية عن نعيم بن حنّاد واختاره ابن حزم وابن الوزير وغيرهم لحديث الترجمة.

وهذا الاستدلال غير مسلم؛ لأنه يخالف الأصل في أسماء الله الحسنى؛ إذ الدهر اسم جامد؛ لا يتضمن من أوصاف الكمال ما يلحقه بالأسماء الحسنى، وأيضا فإن المراد بقوله: «وَأَنَا الدَّهْرُ» نسبة ما يجري في الدهر إلى الله؛ لأنه الفاعل الحقيقي لما يجري فيه من الأحداث، والدهر مجرد ظرف زمني لها؛ والمعنى: وأنا مقلب الدهر، ومدبره، ومصرف ما يجري فيه؛ بدليل قوله: «أَقْلَبُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ» والليل والنهار هما الدهر، ويستحيل أن يكون المقلب هو المقلب، وإلا للزم أن يكون الخالق الفاعل هو المخلوق المفعول!

وأیضا فإن الدهر عَرَضٌ لا يقوم بنفسه، بل يفتقر إلى محل يقوم به، والمفتقر إلى غيره يستحيل أن يكون هو الرب القائم بنفسه، وإنما هو مخلوق من جملة المخلوقات، كما قال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ﴾ [الأنبياء: ٢٣] .

وهذه اللوازم مجرد دليل على فساد المذهب كما هو معروف، وليست مذهبا لمن أدخل الدهر في عداد الأسماء الحسنى؛ لأنهم يفسرون الدهر بالقديم الأزلي؛ وهو تفسير غير مسلم؛ لأن الدهر اسم للزمان مطلقا، أو بقيد الطول، أو الاستمرار .

[٢٦٨] «وَأَنَّ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ مَسِيرَةَ خَمْسِمِائَةِ عَامٍ، سُمْكَ كُلِّ سَمَاءٍ كَذَلِكَ وَبَيْنَ كُلِّ سَمَاءٍ كَذَلِكَ»^(١).

فَكُلُّ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ، وَمَا شَاكَلَهَا تَمَرُّ كَمَا جَاءَتْ لَا تُعَارِضُ وَلَا تُضَرِبُ لَهَا الْأَمْثَالَ، وَلَا يَوَاضِعُ فِيهَا الْقَوْلَ. فَقَدْ رَوَاهَا الْعُلَمَاءُ، وَتَلَقَّاهَا الْأَكَابِرُ مِنْهُمْ بِالْقَبُولِ، وَتَرَكُوا الْمَسْأَلَةَ عَنْ تَفْسِيرِهَا وَرَأَوْا أَنَّ الْعِلْمَ بِهَا تَرَكَ الْكَلَامَ فِي مَعَانِيهَا^(٢).

(١) جزء من حديث الأوعال أخرجه أحمد (٢٠٦/١)، وأبو داود (٤٧٢٣)، والترمذي (٣٣٢٠)، وابن ماجه (١٩٣)، وأبو يعلى (٧٥/١٢)، والحاكم (٣١٦/٢)، وابن أبي عاصم في السنة (٢٥٣/١)، وابن عدى (٢٠٠/٧) ترجمة ٢١٠٤ يحيى بن الصلاء الرازي، والبيهقي في الأسماء والصفات (١٤٣-١٤٢/٢)، وابن خزيمة في التوحيد (ص ٦٨)، والدارمي في الرد على الجهمية (ص ١٩) والحديث حسنه الترمذي، وصححه ابن خزيمة والحاكم، وقال ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية (٨٧) حسن صحيح، وحسنه الذهبي في العرش (٢٤) وله فيه اجتهاد آخر، قلت الصواب أن الحديث ضعيف، فقد ضعفه العقيلي في الضعفاء (٢٨٤/٢) ونقل عن البخاري تضعيفه للحديث، وقال ابن عدي في الكامل (٢٧/٩) غير محفوظ، وضعفه ابن القيسراني في الذخيرة (١٨٦٨/٤)، وضعفه ابن الجوزي في العلل المتناهية (٢٣/١)، وأشار المزي إلى ضعفه في التهذيب (٣٩١/١٠)، وكذا الذهبي في العلو (٦٠)، وقال الشيخ أحمد شاكر في تحقيق المسند إسناده ضعيف جداً، وضعفه العلامة الألباني في الضعيفة (١٢٤٧) وله هناك بحث مانع فانظره، وقال الأرئوط في تحقيق المسند: إسناده ضعيف جداً.

(٢) غرض المصنف رحمه الله ترك الكلام في كيفية معانيها، لأننا معاشر أهل السنة - ننظر إلى آيات الصفات باعتبارين: باعتبار معانيها اللغوية، وباعتبار كيفياتها على ما هي عليه في الواقع، فأما نصوص الصفات باعتبار معانيها اللغوية فهي محكمة، بل هي من أعلى درجات المحكم، لأن معناها متضح وجهه في اللغة وليس بخاف، فأهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى يعلمون معاني الصفات، وذلك لأن الله تعالى قد خاطبنا في القرآن بلسان عربي مبين، فكان الواجب علينا هو حمل هذه الألفاظ على معانيها المتقررة في هذا اللسان العربي؛ ولأن الله تعالى إنما أنزل كتابه هدى مبين للناس وهذا يفيدك أنه لم يخاطبنا بهذه الألفاظ العربية إلا وهو يريد منا عين معانيها المتقررة في هذا اللسان العربي، لأنه لو خاطبنا بلفظ وأراد منا خلاف معناه المتقرر في لغة العرب لكان ذلك إلغازاً وتعمية وإضلالاً، وقد قلنا: إن هذا مناف لمقصود إنزال القرآن، فإله ما أنزل كتابه إلا لهداية الخلق إليه ودلائهم عليه، وتبصيرهم بطرق الخير والبر والإحسان التي توصلهم إلى جنة عرضها السموات والأرض، فكان الواجب علينا أن نعتقد أن كل لفظة في هذا القرآن فالواجب فيها أن نحملها على معناها المعهود في هذا اللسان، وهذا متفق عليه بين أهل السنة رحم الله أمواتهم وثبت أحياءهم؛ ومن نسب إلى أهل السنة أنهم لا يعلمون المعاني فقد كذب عليهم في هذه النسبة، فهذا بالنسبة للمعاني، وأما الكيفيات، فلا والله الذي لا إله غيره، نحن لا نعلمها ولا يمكن لنا العلم بها في هذه الدنيا، ولا طريق إلى العلم بها أصلاً، بل هي مما استأثر الله تعالى بعلمه وحده لا شريك له في ذلك، فلا يعلم كيفية صفاته جل وعلا إلا هو جل وعلا، والواجب على العبد أن يمسك لسانه ويقطع الطمع في التعرف على كيفية شيء من صفات الله تعالى، مع اعتقاده الجازم بأن صفات الله تعالى لها كيفيات، وهذا لا شك فيه، وإنما المنفي هو علمنا بهذه الكيفيات، فالكيفية مما أخفاه الله عنا ولم يطلعنا عليه، ولا طريق أصلاً للعلم به، وذلك لأن أهل العلم رحمهم الله تعالى قرروا أن الكيفية لا تعرف إلا بثلاث طرق، الأول: رؤية الشيء، والله تعالى لا يُرى في الدنيا بعيني القطة، وهذا متفق عليه بين أهل العلم، الثاني: رؤية نظيره ومثيله وهذا منتف عن الله تعالى؛ لأنه ليس كشيء شيء وهو السميع البصير، ولم يكن له كفواً أحد، ولا سبي له جل وعلا، الثالث: أن يتحرك الصادق صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن كيفية صفته، وهذا منتف أيضاً، فإن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد أخبرنا أن لرَبنا حياة وعِلماً واستواء ولم يخبرنا عن كيفية شيء من ذلك، وأخبرنا أن له وجهاً وبدناً ورجلاً وأصابعاً ورحمة ورضاً ورضاً ورضاً ولم يخبرنا عن كيفية شيء من ذلك، وهكذا القول في سائر صفات الرب جل وعلا، فوجب الرقوف حيث وقف النص، لا ندخل في هذا الباب متأولين بآرائنا ولا متوهمين بأهوائنا، ولا نقول إلا: ﴿إِنَّمَا يَدْرِيهِ كُلُّ مَنْ عِنْدَ رَبِّهِ﴾ فحيث انتفت طرق العلم بالكيفية في حق صفات الله تعالى فاعلم أنه لا يمكننا أبداً أن نتعرف على هذه الكيفية، بل لا يجوز لنا أن نطلق العنان لعقولنا القاصرة للبحث في هذا الأمر؛ لأنه أمر غيبي لا مدخل للعقول فيه، وليس إدراكه مما يدخل تحت طاقة العقل ومدركاته فحيث كان معنى الصفات واضحاً جلياً، قلنا: (إن معانيها من قبيل المحكم) وحيث كانت كيفياتها مما أخفاه الله تعالى عنا، قلنا: (إنها متشابهة باعتبار الكيفيات) فأهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى وسط في هذا الباب الخطير بين فرقتين ضالتين: - بين من يزعم أنه لا يعلم معاني الصفات فضلاً



= عن كفياتها، وبين من يزعم أنه يعلم معانيها وكفياتها، فالفرقة الأولى قالوا (نصوص الصفات كلها من المتشابه الخفي) والفرقة الثانية قالوا: (نصوص الصفات كلها من الواضح الجلي) وأما أهل السنة فتوسطوا وقالوا (إن نصوص الصفات من الواضح الجلي في معانيها، ومن المتشابه الخفي في كفياتها) وهذا هو الحق الذي ندين الله به.

قال العلامة العثيمين في شرح الواسطية: بهذا تعرف ضلال أو كذب من قالوا: إن طريقة السلف هي التفويض، هؤلاء ضلوا إن قالوا ذلك عن جهل بطريقة السلف، وكذبوا إن قالوا ذلك عن عمد، أو نقول: كذبوا على الوجهين على لغة الحجاز؛ لأن الكذب عند الحجازيين بمعنى الخطأ. وعلى كل حال، لا شك أن الذين يقولون: إن مذهب أهل السنة هو التفويض، أنهم أخطئوا؛ لأن مذهب أهل السنة هو إثبات المعنى وتفويض الكيفية. وليعلم أن القول بالتفويض - كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية - من شر أقوال أهل البدع والإلحاد! عندما يسمع الإنسان التفويض، يقول: هذا جيد، أسلم من هؤلاء وهؤلاء، لا أقول بمذهب السلف، ولا أقول بمذهب أهل التأويل، أسلك سبيلاً وسطاً وأسلم من هذا كله، وأقول: الله أعلم ولا ندري ما معناها. لكن يقول شيخ الإسلام: هذا من شر أقوال أهل البدع والإلحاد وصدق رحمه الله. وإذا تأملت وجهته وتكذيباً للقرآن وتجهيلاً للرسول واستطالة للفلسفة. تكذيب للقرآن، لأن الله يقول: ﴿وَوَلَّيْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ بُيِّنَاتٍ لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٨٩]، وأي بيان في كلمات لا يدري ما معناها؟ وهي من أكثر ما يرد في القرآن، وأكثر ما ورد في القرآن أسماء الله وصفاته، إذا كنا لا ندري ما معناها، هل يكون القرآن تبييناً لكل شيء؟ أين البيان؟

إن هؤلاء يقولون: إن الرسول لا يدري عن معاني القرآن فيما يتعلق بالأسماء والصفات وإذا كان الرسول عليه الصلاة والسلام لا يدري، فغيره من باب أولى.

وأعجب من ذلك يقولون: الرسول يتكلم في صفات الله، ولا يدري ما معناه يقول: «ربنا الله الذي في السماء»، وإذا سئل عن هذا؟ قال: لا أدري وكذلك في قوله: «ينزل ربنا إلى السماء الدنيا» وإذا سئل ما معنى «ينزل ربنا»؟ قال: لا أدري.. وعلى هذا، ففس. وهل هناك قدح أعظم من هذا القدح بالرسول بل هذا من أكبر القدح رسول من عند الله ليبين للناس وهو لا يدري ما معنى آيات الصفات وأحاديثها وهو يتكلم بالكلام ولا يدري معنى ذلك كله، فهذان وجهان: تكذيب بالقرآن وتجهيل الرسول.

وفيه فتح الباب للزندقة الذين تطاولوا على أهل التفويض، وقال: أنتم لا تعرفون شيئاً، بل نحن الذين نعرف، وأخذوا يفسرون القرآن بغير ما أراد الله، وقالوا: كوننا نثبت معاني للنصوص خير من كوننا أميين لا نعرف شيئاً وذهبوا يتكلمون بما يريدون من معنى كلام الله وصفاته! ولا يستطيع أهل التفويض أن يردوا عليهم؛ لأنهم يقولون: نحن لا نعلم ماذا أراد الله، فجائز أن يكون الذي يريد الله هو ما قلنا؛ ففتحوا باب شرور عظيمة، ولهذا جاءت العبارة الكاذبة: «طريقة السلف أسلم وطريقة الخلف أعلم وأحكم». يقول شيخ الإسلام رحمه الله: «هذه قائلها بعض الأغبياء» وهو صحيح، أن القائل غبي. هذه الكلمة من أكذب ما يكون نطقاً ومدلولاً، «طريقة السلف أسلم وطريقة الخلف أعلم وأحكم»، كيف تكون أعلم وأحكم وتلك أسلم؟! لا يوجد سلامة بدون علم وحكمة أبداً! فالذي لا يدري عن الطريق، لا يسلم؛ لأنه ليس معه علم، لو كان معه علم وحكمة، لسلم، فلا سلامة إلا بعلم وحكمة.

إذا قلت: إن طريقة السلف أسلم، لزم أن تقول: هي أعلم وأحكم وإلا لكنت متناقضاً.

إذاً، فالعبارة الصحيحة: «طريقة السلف أسلم وأعلم وأحكم»، وهذا معلوم.

وطريقة الخلف ما قاله القائل:

لعمري لقد طففت المعاهد كلها وسيرت طرقي بين تلك المعالم

قلتم أراً إلا واضعاً كف حائر على ذقن أوقاراً سن نادم

هذه الطريقة التي يقول عنها: إنه ما وجد إلا واضعاً كف حائر على ذقن. وهذا ليس عنده علم، أو آخر: قارعاً سن نادم لأنه لم يسلك طريق السلامة أبداً.

والرازي وهو من كبارهم يقول:

نهاية إقدام العقول عقال وأرواحنا في وحشة من جسوننا

ولم نستفد من بحثنا طول عمرنا سوى أن جمعنا فيه قيل وقالوا

ثم يقول: «لقد تأملت الطرق الكلامية والمناهج الفلسفية، فما رأيتها تشفى غليلاً ولا تروي غليلاً، ووجدت أقرب الطرق طريقة القرآن، أقرأ في الإثبات: ﴿الْحَزَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ ﴿طه: ٥﴾ ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ ﴿فاطر: ١٠﴾، وأقرأ في النفي: ﴿وَلَا

٢٦- حَفَظَ الْقُرْآنَ:

ثم الإيمان بأن القرآن محفوظ في صدور الرجال، وَمَنْ اسْتَظْهَرَ الْقُرْآنَ سَمِّيَ حَامِلَ كِتَابِ اللَّهِ - عَزَّجَلْ - .

[٢٦٩] وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «الَّذِي لَيْسَ فِي جَوْفِهِ شَيْءٌ مِنَ الْقُرْآنِ كَالْبَيْتِ الْحَرِبِ»^(١).

[٢٧٠] وَقَالَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «لَا تَعْرِتُكُمْ الْمَصَاحِفُ الْمُعَلَّقَةُ فَإِنَّ اللَّهَ - عَزَّجَلْ - لَا يُعَذِّبُ قَلْبًا وَعَى الْقُرْآنَ»^(٢).

= يُحِطُونَ بِهِ عِلْمًا ﴿٣٧﴾ [طه: ١١٠]، ومن جرب مثل تجربتي، عرف مثل معرفتي أهؤلاء نقول: إن طريقتهم أعلم وأحكم؟ الذي يقول: «إني أتمنى أن أموت على عقيدة عجائز نيسابور» والعجائز من عوام الناس، يتسنى أن يعود إلى الأميات هل يقال: إنه أعلم وأحكم؟ أين العلم الذي عندهم؟

فتبين أن طريقة التفويض طريق خاطئ، لأنه يتضمن ثلاث مفاصد: تكذيب القرآن، وتجهيل الرسول، واستطالة الفلاسفة وأن الذين قالوا: إن طريقة السلف هي التفويض كذبوا على السلف، بل هم يثبتون اللفظ والمعنى ويقروونه، ويشرحونه بأوفى شرح.

(١) أخرجه أحمد (٢٤٣/١)، رقم (١٩٤٧)، والداري (٥٢١/٢)، رقم (٣٣٠٦)، والترمذي (١٧٧/٥)، رقم (٢٩١٣)، وابن النضريس في فضائل القرآن (ص ١٥٨ رقم ٣٣٧)، وابن عدي في الكامل (٤٩/٦)، والطبراني (١٠٩/١٢)، رقم (١٢٦١٩)، والحاكم (٧٤١/١)، رقم (٥٣٧)، والبيهقي في الشعب (٣٢٨/٢)، رقم (١٩٤٣)، والسهمي في تاريخ جرجان (ص ٤/٢)، والضياء في المختارة (٥٣٧/٩)، رقم (٥٢٥)، والبغوي في «شرح السنة» (٤٤٣/٤)، والحديث قال عنه الترمذي: حسن صحيح، وصححه الحاكم فرداه الذهبي بقوله: قابوس لين. قلت: ولأجل قابوس بن أبي ظبيان وضعفه ابن القيسراني في الذخيرة (٥٥٤/١)، والمنذري في الترغيب (٣٠٥/٢)، وابن حجر في تخرجه المشكاة (٣٧٢/٢)، وضعفه الألباني في ضعيف الترغيب (٨٧١)، وضعفه الحويني في مجلة التوحيد «ذو الحجة» ١٤١٧ هـ، وفي فضائل القرآن (ث ٢٨٤)، وقال الأنزوط في تحقيق المسند: إسناده ضعيف.

(٢) أخرجه الحكيم في النوادر (١٣٣٤)، وتام في الفوائد (١٦٩٠) عن أبي أمامة مرفوعاً وهو ضعيف لا يثبت مرفوعاً، وأخرجه ابن أبي شيبه (٣٠٧/٢)، وأحمد في الزهد (ص ٨٧)، والداري (٣٣٦٢، ٣٣٦٣)، والمصنف في الإبانة الكبرى (٢١٩٢) عن أبي أمامة موقوفاً، قال الحافظ في الفتح (٧٩/٩) عن الموقوف: إسناده صحيح.

مسألة: سئل شيخ الإسلام كما في مجموع فتاواه (٢٣٥/١٢) عن بيان ما يجب على الإنسان أن يعتقد ويصبر به مسلماً؛ بأوضح عبارة وأبينها من أن ما في المصاحف هل هو كلام الله القديم؟ أم هو عبارة عنه لا نفسه وأنه حادث أو قديم وأن كلام الله حرف وصوت؟ أم كلامه صفة قائمة به لا تغارقه؟ وأن قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ ﴿٥٠﴾ حقيقة أم لا؟ وأن الإنسان إذا أجرى القرآن على ظاهره من غير أن يتأول شيئاً منه ويقول: أومن به كما أنزل هل يكفي ذلك في الاعتقاد أم يجب عليه التأويل؟

فأجاب: الذي يجب على الإنسان اعتقاده في ذلك وغيره ما دلَّ عليه كتاب الله وسنة رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ واتفق عليه سلف المؤمنين الذين أنشأ الله تعالى عليهم وعلى من اتبعهم وذم من اتبع غير سبيلهم وهو أن القرآن الذي أنزله الله على عبده ورسوله كلام الله تعالى وأنه منزل غير مخلوق منه بدأ وإليه يعود وأنه ﴿قُرْآنٌ كَرِيمٌ﴾ ﴿٢﴾ في كِتَابٍ مَكْنُونٍ ﴿٣﴾ لَا يَشْسُهُ إِلَّا السَّعِيرُونَ ﴿٤﴾ وأنه ﴿قُرْآنٌ مُجِيدٌ﴾ ﴿٥﴾ فِي رُوحٍ مُخْفُوظٍ ﴿٦﴾ وأنه كما قال تعالى: ﴿وَرِثَهُ فِي آيَةِ الْكِتَابِ لَدُنَّا عَلِيُّ حَكِيمٌ﴾ ﴿٧﴾ وأنه في الصدور كما قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «استذكروا القرآن فلهو أشد تفصيلاً من صدور الرجال من النعم في عقلها» وقال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الجوف الذي ليس فيه شيء من القرآن كالبيت الحرب» وأن ما بين لוחي المصحف الذي كتبته الصحابة رَحِمَهُمُ اللَّهُ كَلَامُ اللَّهِ كما قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لا تسافروا بالقرآن إلى أرض العدو مخافة أن تناله أيديهم». فهذه الجملة تكفي المسلم في هذا الباب. وأما تفصيل ما وقع في ذلك من النزاع فكثير منه يكون كلا الإطلاقين خطأ ويكون الحق في التفصيل ومنه ما يكون مع كل من المتنازعين نوع من الحق ويكون كل منهما ينكر حق صاحبه. وهذا من التفرق والاختلاف الذي ذمه الله تعالى ونهى عنه فقال: ﴿وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِي الْكِتَابِ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ﴾ ﴿٧٧﴾ وقال: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَقَرَّعُوا وَتَخْتَلَفُوا فِي بَيِّنَاتٍ مِمَّا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ كَاذِبُونَ﴾ ﴿٧٨﴾ وقال: ﴿وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَ نُهُمُ الْبَيِّنَاتُ بَيْنَا بَيْنَهُمْ﴾. فالواجب على المسلم أن يلزم سنة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وسنة

٢٧- يَبَيِّنُ مُوسَى وَمَلَكُ الْمَوْتِ عَلَيْهِمَا السَّلَامَ:

وَالْإِقْرَارُ بِحَدِيثِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ مَعَ مَلَكِ الْمَوْتِ، وَأَنَّهُ لَطَمَهُ وَلَا يَرُدُّ الْحَدِيثَ الْمَرْوِيَّ فِيهِ، وَلَا يُنَكِّرُهُ إِلَّا مُبْتَدِعٌ ضَعِيفُ الرَّأْيِ.

هَكَذَا قَالَتْ الْعُلَمَاءُ فِيمَنْ رَدَّهُ وَتَوَقَّفَ عَنْهُ^(١).

= صوت المبلغ لا صوت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهكذا كل من بلغ كلام غيره من نظم ونثر. ونحن إذا قلنا: هذا كلام الله لما نسعده من القارئ ونرى في المصحف الإشارة إلى الكلام من حيث هو ومع قطع النظر عما اقترن به البلاغ من صوت المبلغ ومداد الكاتب. فمن قال: صوت القارئ ومداد الكاتب كلام الله الذي ليس بمخلوق فقد أخطأ وهذا الفرق الذي بينه الإمام أحمد لمن سأله وقد قرأ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ فقال: هذا كلام الله غير مخلوق فقال: نعم. فنقل السائل عنه أنه قال: لفظي بالقرآن غير مخلوق فدعا به وزبره زبراً شديداً وطلب عقوبته وتعزيره وقال: أنا قلت لك لفظي بالقرآن غير مخلوق؟ فقال: لا ولكن قلت لي لما قرأت: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ هذا كلام الله غير مخلوق. قال: فلم تنقل عني ما لم أقله. فبين الإمام أحمد أن القائل إذا قال لما سعه من المبلغين المؤدين: هذا كلام الله. فالإشارة إلى حقيقته التي تكلم الله بها وإن كنا إنما سمعناها ببلاغ المبلغ وحركته وصوته؛ فإذا أشار إلى شيء من صفات المخلوق لفظه أو صوته أو فعله وقال: هذا غير مخلوق فقد ضل وأخطأ؛ فالواجب أن يقال: القرآن كلام الله غير مخلوق، فالقرآن في المصاحف كما أن سائر الكلام في الصحف ولا يقال: إن شيئاً من المداد والورق غير مخلوق؛ بل كل ورق ومداد في العالم فهو مخلوق ويقال أيضاً: القرآن الذي في المصحف كلام الله غير مخلوق والقرآن الذي يقرؤه المسلمون كلام الله غير مخلوق. ويتبين هذا الجواب بالكلام على «المسألة الثانية» وهي قوله: إن كلام الله هل هو حرف وصوت أم لا؟ فإن إطلاق الجواب في هذه المسألة نفيًا وإثباتًا خطأ وهي من البدع المولدة للحادثة بعد المائة الثالثة لما قال قوم من متكلمي الصفاتية: إن كلام الله الذي أنزل على أنبيائه - كالنوراة والإنجيل والقرآن والذي لم ينزله والكلمات التي كون بها الكائنات والكلمات المشتمة على أمره ونهيه وخبره ليست إلا مجرد معنى واحد هو صفة واحدة قامت بالله إن عبر عنها بالعبرانية كانت التوراة وإن عبر عنها بالعربية كانت القرآن وإن الأمر والنهي والخبر صفات لها لا أقسام لها وإن حروف القرآن مخلوقة خلقها الله ولم يتكلم بها وليست من كلامه؛ إذ كلامه لا يكون بحرف وصوت. عارضهم آخرون من المثبتة فقالوا: بل القرآن هو الحروف والأصوات وتوهم قوم أنهم يعنون بالحروف المداد وبالأصوات أصوات العباد وهذا لم يقله عالم. والصواب الذي عليه سلف الأمة - كالإمام أحمد والبخاري صاحب الصحيح في «كتاب خلق أفعال العباد» وغيره وسائر الأئمة قبلهم وبعدهم - اتباع النصوص الثابتة وإجماع سلف الأمة وهو أن القرآن جميعه كلام الله حروفه ومعانيه ليس شيء من ذلك كلاماً لغيره؛ ولكن أنزله على رسوله وليس القرآن اسماً لمجرد المعنى ولا لمجرد الحرف؛ بل لمجموعهما وكذلك سائر الكلام ليس هو الحروف فقط؛ ولا المعاني فقط. كما أن الإنسان المتكلم الناطق ليس هو مجرد الروح ولا مجرد الجسد؛ بل مجموعهما. وأن الله تعالى يتكلم بصوت كما جاءت به الأحاديث الصحاح وليس ذلك كأصوات العباد لا صوت القارئ ولا غيره. وأن الله ليس كمثل شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله. فكما لا يشبهه علمه وقدرته وحياته علم المخلوق وقدرته وحياته؛ فكذلك لا يشبهه كلامه كلام المخلوق ولا معانيه تشبه معانيه ولا حروفه تشبه حروفه ولا صوت الرب يشبه صوت العبد فمن شبه الله بمخلقه فقد أخطأ في أسائه وآياته ومن جحد ما وصف به نفسه فقد أخطأ في أسائه وآياته. وقد كتبت في الجواب المبسوط المستوفي: مراتب مذاهب أهل الأرض في ذلك وأن المتفلسفة تزعم أن كلام الله ليس له وجود إلا في نفوس الأنبياء تفيض عليهم المعاني من العقل الفعال فيصير في نفوسهم حروفاً كما أن ملائكة الله عندهم ما يحدث في نفوس الأنبياء من الصور النورانية وهذا من جنس قول فيلسوف قريش الوليد بن المغيرة: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ﴾^(٢) فحقيقة قولهم إن القرآن تصنيف الرسول الكريم؛ لكنه كلام شريف صادر عن نفس صافية. وهؤلاء هم الصابئة؛ فتقربت منهم الجهمية فقالوا: إن الله لم يتكلم ولا يتكلم ولا قام به كلام وإنما كلامه ما يخلقه في الهواء أو غيره فأخذ ببعض ذلك قوم من متكلمي الصفاتية. فقالوا: بل نصفه وهو المعنى كلام الله ونصفه وهو الحروف ليس هو كلام الله بل هو خلق من خلقه. وقد تنازع الصفاتية القائلون بأن القرآن غير مخلوق. هل يقال: إنه قديم لم يزل ولا يتعلق بمشيئته؟ أم يقال: يتكلم إذا شاء ويسكت إذا شاء (وهو الصواب). على قولين مشهورين في ذلك وفي السمع والبصر ونحوهما ذكرهما الحارث المحاسبي عن أهل السنة وذكرهما أبو بكر عبد العزيز عن أهل السنة من أصحاب الإمام أحمد وغيرهم. وكذلك النزاع بين أهل الحديث والصفوية وفرق الفقهاء: من المالكية والشافعية والحنفية والحنبلية؛ بل وبين فرق المتكلمين والفلاسفة في جنس هذا الباب. وليس هذا موضعاً لبسط ذلك.

(١) يقصد المصنف حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند البخاري (١٣٣٩، ٣٤٠٧)، ومسلم (٢٣٧٢) قال: «أرسل ملك الموت إلى موسى

٢٨- النَّبِيُّ وَالْقَرِينُ:

[٢٧١] وَقَوْلُ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «مَا أَحَدٌ إِلَّا وَقَدْ وَكَّلَ بِهِ قَرِينُهُ مِنَ الْجِنِّ» قَالُوا: وَأَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: «وَأَنَا إِلَّا أَنَّ اللَّهَ أَعَانَنِي عَلَيْهِ فَأَسْلَمَ فَلَا يَأْمُرُنِي إِلَّا بِخَيْرٍ»^(١).

= عَلَيْهِ السَّلَامُ فلما جاءه صكه ففقأ عينه فرجع إلى ربه فقال: أرسلتني إلى عبد لا يريد الموت قال: فرد الله إليه عينه وقال: ارجع إليه فقل له: يضع يده على متن ثور فله بما غطت يده بكل شعرة سنة قال: أي رب ثم مه؟ قال: ثم الموت قال: فالآن فسال الله أن يدينه من الأرض المقدسة رمية بحجر فقال رسول الله ﷺ: «فلو كنت ثم لأريتكم قبره إلى جانب الطريق تحت الكثيب الأحمر».

والحديث ثابت كما ترى، وقد أنكره بعض المبتدعة قائلين: إن كان موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ عرفه فقد استخف به، وإن كان لم يعرفه فلماذا لم تقتص له من فقه عينه؟ وفي مسائل الكوسج (٣٢٩٠) سئل أحمد عن الأحاديث.. منها هذا الحديث، فقال أحمد كل هذا صحيح، وقال إسحاق بن راهويه: كل هذا صحيح، ولا ينكره إلا مبتدع، أو ضعيف الرأي.

مسألة: قال بعض أهل العلم: إن الله لم يبعث ملك الموت لموسى، وهو يريد قبض روحه حينئذ، وإنما بعثه إليه اختباراً، فلطمه موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ لأنه رأى آدمياً داخل داره بغير إذنه، ولم يعلم أنه ملك الموت، فقد جاء في رواية «كان ملك الموت يأتي الناس عياناً فأتى موسى فلطمه..» وقد جاءت الملائكة إلى إبراهيم وإلى لوط في صورة البشر فلم يعرفاهم ابتداءً، وقد أباح الشارع فقه عين الناظر في دار المسلم بغير إذنه، كما جاء في الحديث: «من اطعم في بيت قوم بغير إذنهم حل لهم أن يفتشوا عينه»، وعلى فرض أنه عرفه فلا دليل على مشروعية القصاص بين الملائكة والبشر، ولا دليل على أن ملك الموت طلب القصاص من موسى فلم يقتص له، ثم رد الله عين ملك الموت ليعلم موسى أنه جاءه من عند الله فلماذا استسلم حينئذ.

ونقل النووي في المنهاج (١٢٩/١٥) أنه لا يستنع أن يأذن الله لموسى في هذه اللطمة امتحاناً للملطوم. وقال المحافظ في الفتح (٤٤٢/٦): وقال غيره - أي غير النووي -: إنما لطمه؛ لأنه جاء لقبض روحه من قبل أن يخبره، لما ثبت أنه لم يقبض نبي حتى يخبر، فلهذا لما خبره في المرة الثانية أذعن، قيل: وهذا أولى الأقوال بالصواب، وفيه نظر؛ لأنه يعود أصل السؤال، فيقال: لم أدم ملك الموت على قبض نبي الله وأخل بالشرط؟ فيجوز الجواب أن ذلك وقع امتحاناً، وزعم بعضهم أن معنى قوله: «فقأ عينه» أي أبطل حجه، وهو مردود بقوله في نفس الحديث «فرد الله عينه»، ويقول: «لطمه وصغته» وغير ذلك من قرائن السياق... ورد الله إلى ملك الموت عينه البشرية؛ ليرجع إلى موسى على كمال الصورة، فيكون ذلك أقوى في اعتباره.

(١) أخرجه مسلم (٢٨١٤) من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

القرين، قد جعله الله تعالى مع كل أحد من الناس، وهو الذي يدفع صاحبه للشر والمعصية، باستثناء النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كما سيأتي -.

قال الله تعالى: ﴿قَالَ قَرِينُهُ رَبَّنَا مَا أَفْغَيْتَهُمْ وَلَكِنْ كَانَ فِي ضَلَالٍ بَعِيدٍ﴾ (٧) قَالَ لَا تَخْصِمُوا لَدَيَّْ وَقَدْ قَدَّمْتُ إِلَيْكُمْ بِالْوَعِيدِ (٨) مَا يُبْدِلُ الْقَوْلَ لَدَيَّْ وَمَا أَنَا بِظَلَّامٍ لِلْبَيِّنَاتِ (٩) لَقَدْ قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ: ﴿قَالَ قَرِينُهُ﴾ قال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ومجاهد وقتادة وغيرهم: هو الشيطان الذي وكل به. ﴿رَبَّنَا مَا أَفْغَيْتَهُ﴾ أي: يقول عن الإنسان الذي قد وافى القيامة كافراً يتبرأ منه شيطانه، فيقول: ﴿رَبَّنَا مَا أَفْغَيْتَهُ﴾ أي: ما أضللته. ﴿وَلَكِنْ كَانَ فِي ضَلَالٍ بَعِيدٍ﴾ أي: بل كان هو في نفسه ضالاً قابلاً للباطل معانداً للحق، كما أخبر سبحانه وتعالى في الآية الأخرى في قوله: ﴿وَقَالَ الشَّيْطَانُ لَمَّا قُضِيَ الْأَمْرُ إِنَّكَ اللَّهُ وَعَلَيْكُمْ وَعْدُ الْحَقِّ وَوَعَدْتُكُمْ فَأَخْلَفْتُكُمْ وَمَا كَانَ لِي عَلَيْكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ إِلَّا أَنْ دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي فَلَا تَلُمُونِي وَلَوْلَا أَنْفُسُكُمْ مَا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ لِي كَفَرْتُ بِمَا أَشْرَكْتُمُونِ مِنْ قَبْلُ إِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [إبراهيم: ٢٢].

وقوله تبارك وتعالى: ﴿لَا تَخْصِمُوا لَدَيَّْ﴾ يقول الرب عَزَّ وَجَلَّ للإنسي وقرينه من الجن وذلك أنهما يختصمان بين يدي الحق تعالى فيقول الإنسي: يا رب هذا أضلني عن الذكر بعد إذ جاءني، ويقول الشيطان: ﴿رَبَّنَا مَا أَفْغَيْتَهُ وَلَكِنْ كَانَ فِي ضَلَالٍ بَعِيدٍ﴾ أي: عن منهج الحق. فيقول الرب عَزَّ وَجَلَّ لهما: ﴿لَا تَخْصِمُوا لَدَيَّْ﴾ أي: عندي، ﴿وَقَدْ قَدَّمْتُ إِلَيْكُمْ بِالْوَعِيدِ﴾ أي: قد أعددت إليكم على ألسنة الرسل، وأنزلت الكتب، وقامت عليكم الحجج والبيّنات والبراهين. ﴿مَا يُبْدِلُ الْقَوْلَ لَدَيَّْ﴾ قال مجاهد: يعني: قد قضيت ما أنا قاض. ﴿وَمَا أَنَا بِظَلَّامٍ لِلْبَيِّنَاتِ﴾ أي: لست أعذب أحداً بذنب أحد، ولكن لا أعذب أحداً إلا بذنبه بعد قيام الحجة عليه. تفسير ابن كثير (٢٢٧/٤).

وعن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ما منكم من أحد إلا وقد وكل به قرينه من الجن..» وفي رواية: «... وقد وكل به قرينه من الجن وقرينه من الملائكة». رواه مسلم (٢٨١٤).

= ويوب عليه النووي بقوله: باب تحريش الشيطان وبعثه سراياه لفتنة الناس وأن مع كل إنسان قريباً. قال النووي في المنهاج (١٥٧/١٧، ١٥٨): «فأسلم» يرفع الميم وفتحها، وهما روايتان مشهورتان، فمن رفع قال: معناه: أسلم أنا من شره وفتنته، ومن فتح قال: إن القرنين أسلم، من الإسلام وصار مؤمناً لا يأمرني إلا بخير. واختلفوا في الأرجح منهما فقال الخطابي: الصحيح المختار الرفع، ورجح القاضي عياض الفتح، وهو المختار؛ لقوله: «فلا يأمرني إلا بخير»، واختلفوا على رواية الفتح، قيل: أسلم بمعنى استسلم وانقاد، وقد جاء هكذا في غير صحيح مسلم «فاستسلم»، وقيل: معناه صار مسلماً مؤمناً، وهذا هو الظاهر.

وفي هذا الحديث: إشارة إلى التحذير من فتنة القرنين ووسوسته وإغوائه، فأعلمنا بأنه معنا لنحترز منه بحسب الإمكان اهـ وعن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «إذا كان أحدكم يصلي فلا يدع أحداً يمر بين يديه، فإن أبي فليقاتله فإن معه القرنين». رواه مسلم (٥٠٦) قال الشوكاني في النيل (٧/٣): قوله: «فإن معه القرنين» في القاموس: «القرنين: المقارن، والصاحب، والشيطان المقرون بالإنسان لا يفارقه، وهو المراد هنا.

مسألة: حكم الاستعانة بالجن أو بالقرنين في علاج بعض الأمراض وغيرها؟ أكثر أهل العلم على أنه لا يجوز الاستعانة بالجن في الوصول إلى المفقود، أو غير ذلك من المباحات؛ لأنهم غالباً لا يعينون شخصاً إلا إذا وصلوا لمأربهم منه، من الخضوع لهم، والوقوع في أنواع من الشرك والضلالات فسأل الله العافية، ومن الأدلة على عدم جواز الاستعانة بهم قوله تعالى: ﴿وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾ [الأنفال: ٦٠]، فهذا أمر بالإعداد للجهاد، فكل ما يمكن الإعداد به فهو مما تشمله الآية بالأمر، ومعلوم أن الاستعانة بالجن في مثل معارك المسلمين من أعظم الإعداد، فلو لم يكن منهم إلا نقل المعلومات عن العدو لكان ذلك من أعظم أسباب القوة، ومع هذا كله فلم ينقل عن النبي - ﷺ - في غزوة واحدة، ولا في بعث أو سرية أنه استعان بالجن المسلمين.

بل إنه في غزوة الخندق في ليلة باردة رغب عليه الصلاة والسلام في التعرف على أحوال الكفار، فلم يجد إلا أن ينتدب من أصحابه من يأتيه بخبرهم، وقد كرر عليهم الطلب فلم يقم أحد، حتى أمر حذيفة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - بأن يأتيه بالخبر، قال حذيفة: فلم أجد بداً إذ دعاني باسي أن أقوم، وذلك لشدة الأمر في تلك الليلة بين الخوف والبرد، فلو كانت الاستعانة بالجن المسلمين جائزة لكانت تلك الليلة من أعظم أوقات الحاجة، إن لم تكن ضرورة، فما كان على النبي - ﷺ - إلا أن يدعو جنياً ممن أسلم على يديه ليأتيه بالخبر في لحظة، دون أن يشق على أصحابه، فدل على أن الاستعانة بهم أصلاً غير واردة بل هي ممنوعة.

إن قرين النبي - ﷺ - قد أسلم كما ثبت في صحيح مسلم، ومع ذلك لم ينقل عنه أبداً أنه استعان به في شيء. بل إن النبي - ﷺ - قد سحر كما ثبت في الصحيحين، ولم يستعن بالجن المسلمين في معرفة السحر، بل إنه لم يعرف أنه في بئر ذي أروان حتى أخبره جبريل وميكائيل عليهما السلام.

وأين هم الجن يوم حنين إذ بلغت القلوب الحناجر ١٩.

وأين هم عن سائر غزوات النبي ﷺ وحاجاته ؟.

ها هم يطبرون، هلاً طاروا بالنبي ﷺ يوم هجرته فزاد أمنه من طلب قريش ١٩.

ها هم يأتون بأخبار المرضى، فهلاً أسعفوا مصابي الصحابة.

ولا يقال: إن النبي - ﷺ - ترك الاستعانة بالجن المسلمين مع جواز ذلك، لكونه منافياً لكمال التوكل كما في حديث السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب، لأن الاستعانة بهم لو كانت جائزة لكانت من قبيل أمره عليه الصلاة والسلام لبعض أصحابه لقضاء بعض حاجته، أو كأمرة حذيفة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - بأن يأتيه بخبر المشركين كما تقدم في الحديث السابق، مما لا يعتبر منافياً لكمال التوكل، فلما لم يحدث ذلك دل على أن الاستعانة بهم هي من قبيل المنوع، وليست من قبيل المأذون فيه.

وكما لم ينقل عن النبي - ﷺ - أنه استعان بالجن، فكذلك لم يثبت عن أحد من أصحابه - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - وما يروى عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في هذا الباب فضعيف لا يثبت.

وقد سئل العلامة الألباني كما في موسوعة العلامة الألباني (١٠٦٧/٣) هل يجوز الاستعانة بالجن أم لا ؟

فأجاب: لا، لأنني أعتقد أن الاستعانة بالجن أو المؤاخاة مع الجن كما يقولون اليوم هذا سبيل ضلال، وأنه لا يجوز للمسلم أن يستعين بمن يظن أنه من الجن لقوله تبارك وتعالى: ﴿وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِنَ الْإِنسِ يُوَدُّونَ رِجَالَ الْإِنِّ فَأَدَّوْهُمْ هَٰذَا﴾ [الجن: ٦] وبالإضافة إلى ذلك أن المسلم يخالط أخاه المسلم الإنسي سنين طويلة وهو واثق به وإذا به بعد هذه السنين كلها يتبين أنه ليس كذلك، وهو مثله يعامله ويفهم منه ويأخذ ويعطي و... إلخ، فكيف بإمكان الإنسي أن يعرف هذا الشخص الذي هو من عالم ما

٢٩- ابْتِدَاءُ خَلْقِ النَّبِيِّ وَأَنْوَارُ وِلَادَتِهِ :

[٢٧٢] وَأَنَّ نَبِيَّنَا أَوَّلَ الْأَنْبِيَاءِ خَلَقًا وَآخِرُهُمْ بَعَثًا ^(١).

[٢٧٣] وَأَنَّ أُمَّهُ حَيَّةٌ وَصَعْتُهُ رَأَتْ نُورًا أَضَاءَتْ لَهُ قُصُورُ السَّمَاءِ ^(٢).

= يسمى اليوم بما وراء المادة، كيف بإمكانه أن يعرف أنه مسلم أو كافر أو يعرف أنه صالح أو طالح، ونحن الإنس ما نقدر نتسكن من الوثوق بعضنا في بعض.

ولذلك فنحن نرى سد هذا الباب إطلاقاً إلا فقط مما ثبت في السنة عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أولاً، وعن بعض علماء المسلمين ثانياً، وفي مقدمتهم شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، من تلاوة بعض الآيات القرآنية على المسوس من الجن، هذا يمكن أن يقال بجوازه، وفائدته ملموسة قديماً وحديثاً، أما التوسع بأكثر من هذا القدر فهذا لا يجوز شرعاً، لأنه من مزالق الأقدام، ولأنه من الممكن أن يضل هذا الإنسي بهذا الجني بما قد يقدمه إليه من أخبار أو معلومات يتوهم الإنسي أنها معلومات صحيحة وصادقة، هذا ما نعتقد وندين الله به أه.

وقال علماء اللجنة الدائمة (١٣٤١-١٣٥٠): الاستعانة بالجن أو الملائكة والاستغاثة بهم لدفع ضرر أو جلب نفع أو للتحصن من شر الجن شرك أكبر يخرج عن ملة الإسلام والعياذ بالله - سواء كان ذلك بطريق ندائهم أو كتابة أسائهم وتعليقها تيمية أو غسلها وشرب الغسول أو نحو ذلك، إذا كان يعتقد أن التيمية أو الغسل تجلب له النفع أو تدفع عنه الضر دون الله «انتهى».

وسئل علماء اللجنة (٣٤٥/١-٣٤٨): ما حكم الإسلام في الذي يستعين بالجن في معرفة الغيبات كضرب المندل؟ فأجابوا: لا يجوز الاستعانة بالجن وغيرهم من المخلوقات في معرفة الغيبات لا بدعائهم والتزلف إليهم ولا بضرب مندل أو غيره، بل ذلك شرك؛ لأنه نوع من العبادة، وقد أعلم الله عباده أن يخصوه بها فيقولوا: ﴿يَا كُذِّبَتْ وَيَا كُذِّبَتْ﴾ ^(١) وثبت عن النبي ﷺ أنه قال لا بن عباس: «إذا سألت فاسأل الله، وإذا استعنت فاستعن بالله... الحديث. انتهى».

وقال الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ حفظه الله في التمهيد لشرح كتاب التوحيد (٣٧٣-٣٧٤): الاستعانة بالجن سواء أكانوا مسلمين أم غير مسلمين وسيلة من وسائل الشرك، والاستعانة معناها: طلب الإعانة؛ ولهذا فمن المتقرر عند أهل العلم أنه لا يجوز طلب الإعانة من مسلمي الجن؛ لأن الصحابة - رضوان الله عليهم - لم يطلبوا ذلك منهم، وهم أولى أن يخدمهم الجن، وأن تعينهم، وأصل الاستعانة بالجن: من أسباب إغراء الإنسي بالتوسل إلى الجني، وبرفعة مقامه، وبالإستمتاع به، وقد قال - جل وعلا - : ﴿وَيَوْمَ يُحْشَرُهُمْ جَمِيعًا لِنَعْلَمَ لِيَجْزِيَ الَّذِينَ هُمْ أَغْوَيْنَا وَلَوْلَا الَّذِي لَمْ يَتَّبِعْنَاهُ فِي الْأَرْضِ وَقَالَ أَولَئِكَ هُم مِّنَ الْإِنِّسِ بَنَّا أَسْتَمَعَ بَعْضُنَا بَعْضًا وَبَلَّغْنَا أَلْفَاظَ الْوَلَّى أَجَلَتْ لَنَا﴾ [الأنعام: ١٢٨]، فحصل الاستمتاع - كما قال المفسرون - من الجني بالإنسي: بأن الإنسي يتقرب إليه، ويخضع له، ويدل، ويكون في حاجته، ويحصل الاستمتاع من الإنسي بالجني بأن يخدمه الجني، وقد يكن مع ذلك الاستمتاع ذبح من الإنسي للجني، وتقرب بأنواع العبادات، أو بالكفر بالله - جل وعلا - والعياذ بالله، بإهانة المصحف، أو بامتهانه أو نحو ذلك؛ ولهذا نقول: إن تلك الاستعانة بجميع أنواعها لا تجوز، فمنها ما هو شرك - كالاستعانة بشياطين الجن - يعني: الكفار - ومنها ما هو وسيلة إلى الشرك، كالاستعانة بمسلمي الجن «انتهى».

(١) يشير المصنف إلى حديث «كنت أول النبيين في الخلق، وآخرهم في البعث، فبدأ في قبليهم» أخرجه الطبري في جامع البيان (١٢٥/٢١)، والديلمي في مسند الفردوس (٢٨٢/٣)، رقم ٤٨٥٠، وابن عدي في الكامل (٤٩/٣) ترجمة ٦٠٦ خليف بن دعلج (٣٧٣/٣) ترجمة ٨٠٥ سعيد بن بشير، وتام في فوائده (١٠٠٣) وأبو نعيم في الدلائل (ص ٦)، والعللي في تفسيره (١/٩٣/٣) والحديث ضعفه ابن كثير في تفسيره (٣٨٣/٦)، وقال ابن رجب في اللطائف (١٦٢): روي مرفوعاً والمرسل أشبهه، وضعفه العلامة الألباني في الضعيفة (٦٦١) وقال: هذا سند ضعيف، وله علتان: الأولى: عننة الحسن. الثانية: سعيد بن بشير، قال الحافظ: «ضعيف» وخالفه أبو هلال فقال: عن قتادة مرسل، فلم يذكر فيه الحسن عن أبي هريرة، ويغني عن هذا الحديث قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «كنت نبياً وأدم بين الروح والجسد». رواه أحمد في «السنة» (ص ١١١) عن ميسرة الفجر. وسنده صحيح، ولكن لا دلالة فيه ولا في الذي قبله على أن النبي ﷺ أول خلق الله تعالى، خلافاً لما يظن البعض. وهذا ظاهر بادى تأمل أه.

فالقول بأن رسول الله ﷺ أول خلق الله بمعنى أنه أول من خلق الله قول ضعيف؛ لأنه يستند إلى حديث ضعيف، (٢) جزء من حديث أخرجه أحمد (١٢٧/٤)، والبخاري في التاريخ الكبير (٦٨/٦-٦٩)، ويعقوب بن سفيان في المعرفة والتاريخ (٣٤٥/٢)، وابن حبان (٦٤٠٤)، والحاكم (٦٥٦/٢)، والطبراني في الكبير (٥٢٠/١٨)، والبيهقي (كشف - ٢٣٦٥)، والطبري في تفسيره (رقم ٢٠٧١ - ٢٠٧٣)، وأبو نعيم في الحلية (٨٩/٦ - ٩٠)، والبيهقي في دلائل النبوة (١/٣٨٩-٣٩٠)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (١٥٧/١) وغيرهم وفيه سويد بن سعيد وهو ضعيف، وقال البخاري: لم يصح حديثه، فذكر الحافظ في ترجمته =

٣٠- دِينَ النَّبِيِّ قَبْلَ الْبَيْعَةِ:

وَمَنْ رَعِمَ أَنَّهُ كَانَ عَلَى دِينِ قَوْمِهِ قَبْلَ أَنْ يُبْعَثَ، فَقَدْ أَعْظَمَ الْفِرْيَةَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَا يَكْلُمُ مَنْ قَالَ بِهَذَا وَلَا يُجَالَسُ^(١).

٣١- مِنَ الْخَصَائِصِ الْمُحَمَّدِيَّةِ:

[٢٧٤] وَنَقُولُ: «أَنَّ نَبِيَّنَا - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَلِدَ مَخْتُونًا مَسْرُورًا»^(٢).

= في «التعجيل» أنه يريد هذا الحديث لكن للحديث شواهد، لذا قال الحافظ في الفتح (٥٨٣/٦): صححه ابن حبان والحاكم وأقرهم وضعفه الألباني في الضعيفة (٢٠٨٥) ثم عاد وضححه لشواهد دون جملة (وكذلك ترى أمهات النبيين صلوات الله عليهم) وأورده في صحيح السيرة النبوية بدون الجملة الضعيفة وقال الأرناؤوط ومن معه في تحقيق المسند (٣٨٠/٢٨): حديث صحيح لغيره دون قوله: «وكذلك أمهات».

(١) قال الجرجاني في شرح المواقيف (ص ١٣٤): وأما الكفر فأجمعت الأمة على عصمتهم - أي الأنبياء - منه قبل النبوة وبعدها ولا خلاف لأحد منهم في ذلك.

وقد عقد الأصهباني في دلائل النبوة (ص ١٤٣-١٤٧) فصلاً بعنوان: «ذكر ما خصه الله عز وجل به من العصمة وحماه من التدين بدين الجاهلية..» وقد أورد تحت هذا العنوان العديد من الأحاديث والشواهد في هذا الشأن، وكذلك فعل البيهقي في دلائل النبوة (٤٢، ٣٠/٢) فعقد عنواناً لهذا الموضوع فقال: «باب ما جاء في حفظ الله تعالى رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في شببته عن أقدار الجاهلية ومعائبها، لما يريد به من كرامته برسالته حتى يبعث رسولاً»، ومثلها السيوطي في الخصائص الكبرى (١/ ١٤٨، ١٥٢) حيث قال: «باب اختصاصه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بحفظ الله إياه في شبابه عما كان فيه أهل الجاهلية».

(٢) ذكر ابن القيم رحمه الله في تحفة المولود (ص ٢٠١-٢٠٦) في ختان النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثلاثة أقوال، فقال: وقد اختلف فيه على أقوال:

أحدها: أنه ولد مختوناً.

والثاني: أن جبريل ختنه حين شق صدره.

الثالث: أن جده عبد المطلب ختنه على عادة العرب في ختان أولادهم.

أما الرأي الأول: فقد أورد ابن القيم في كتابه المذكور أحاديث كثيرة تدل على ذلك ولكنه حكم عليها كلها بالضعف، ثم ذكر أن الصبي إذا ولد مختوناً: فإن هذه نقیصة وليست منقبة لصاحبها كما يظنه بعض الناس.

فقال رحمه الله تعالى: وقيل: إن قيصر ملك الروم الذي ورد عليه امرؤ القيس ولد كذلك [يعني غير مختون]، ودخل عليه امرؤ القيس الحمام فرآه كذلك فقال يهجو:

لأنت أغلف إلا ما جنى القمر
إني حلفت يميناً غير كاذبة

يعبر أنه لم يختن، وجعل ولادته كذلك نقیصاً، وقيل: إن هذا البيت أحد الأسباب الباعثة لقيصر على أن سم امرء القيس فمات.

وكانت العرب لا تعتد بصورة الختان من غير ختان وترى الفضيلة في الختان نفسه وتفخر به.

قال ابن القيم: وقد بعث الله نبيناً من صميم العرب، وخصه بصفات الكمال من الخلق، والنسب فكيف يجوز أن يكون ما ذكره من كونه مختوناً مما يميز به النبي ويخصص، وقيل: إن الختان من الكلمات التي ابتلى الله بها خليله فأتتهن وأكملهن وأشد الناس بلاء الأنبياء ثم الأمثل فالأمثل وقد عد النبي الختان من الفطرة، ومن المعلوم: أن الابتلاء به مع الصبر مما يضاعف ثواب المبتلى به وأجره، والأليق بحال النبي ألا يسلب هذه الفضيلة وأن يكرم الله بها كما أكرم خليله فلان خصائصه أعظم من خصائص غيره من النبيين وأعلى.

أما الرأي الثاني فقد قال فيه: وحديث شق الملك قلبه قد روي من وجوه متعددة مرفوعاً إلى النبي وليس في شيء منها أن جبريل ختنه إلا في هذا الحديث فهو شاذ غريب.

وأما الرأي الثالث فقد قال فيه: قال ابن العديم: وقد جاء في بعض الروايات أن جده عبد المطلب ختنه في اليوم السابع، قال: وهو على ما فيه أشبه بالصواب، وأقرب إلى الواقع.

وقال في زاد المعاد (٨٢/١): وقد وقعت هذه المسألة بين رجلين فاضلين صنف أحدهما مصنفاً في أنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولد مختوناً وأجلب فيه من الأحاديث التي لا خطام لها ولا زمام، وهو كمال الدين بن طلحة، فنقضه عليه كمال الدين بن العديم وبين فيه أنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ختن على عادة العرب، وكان عموم هذه السنة للعرب قاطبة مغنياً عن نقل معين فيها والله أعلم.

[٢٧٥] وَكَانَ يَرَى مَنْ خَلْفَهُ كَمَا يَرَى مَنْ بَيْنَ يَدَيْهِ»^(١).

٣٢- الإسراء والمعراج:

[٢٧٦] «وَأَنَّهُ رَكِبَ الْبُرَاقَ وَأَتَى بَيْتَ الْمَقْدِسِ مِنْ لَيْلَتِهِ، ثُمَّ عُرِجَ بِهِ إِلَى السَّمَاءِ حَتَّى دَنَا مِنْ رَبِّهِ فَتَدَلَّى فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى»^(٢).

(١) يشير المصنف إلى حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند البخاري (٧١٩، ٧٤٢) قال أَقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَأَقْبَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بوجهه فقال: «أَقِيمُوا صُفُوفَكُمْ وَتَرَاوُوا فَإِنِّي أُرَاقِمُ مِنْ وَرَاءِ ظَهْرِي».

(٢) قوله: «حتى دنا من ربه فتدلى» أي أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دنا من ربه وهو خطأ، لأن المراد أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دنا فتدلى من جبريل عَلَيْهِ السَّلَام. قال الحافظ ابن كثير: هذا هو الصحيح في التفسير كما دل عليه كلام الصحابة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. وقد روى الشعبي عن مسروق قال: قلت لعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «ثُمَّ دَنَّا فَتَدَلَّى» (أ) فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى (ب) [النجم: ٨-٩] قالت: ذاك جبريل. قال العلامة ابن القيم: لأن جبريل هو الموصوف بما ذكر من أول السورة إلى قوله: «وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَى» (ج) عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى (د) [النجم: ١٣-١٤] هكذا فسرهُ النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - في الحديث الصحيح لعائشة، قالت عائشة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ فَقَالَ: «ذَلِكَ جَبْرِيلُ لَمْ أَرَهُ فِي صُورَتِهِ الَّتِي خُلِقَ عَلَيْهَا إِلَّا مَرَّتَيْنِ» رواه مسلم.

قال: ولفظ القرآن لا يدل على غير ذلك، ثم ساق سبعة وجوه دالة على ذلك، قال: وأما ما وقع في البخاري من رواية شريك عن أنس ودنا للجبار رب العزة، فتدلى حتى كان منه قَاب قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى، فقد تكلم الناس فيه، وقالوا: إن شريكا غلط فيه وذكر فيه أموراً منكراً. اهـ

وقال عبد الحق الأشبيلي في الجمع بين الصحيحين: زاد شريك في حديث الإسراء زيادة مجهولة، وأتى فيه بألفاظ غير معروفة، وقد روى الإسراء جماعة من الحفاظ فلم يأت أحد منهم بما أتى شريك، وشريك ليس بالحافظ، وقال العلامة الألباني في كتاب الإسراء والمعراج (ص ٣٣): ولعل هذا الاختلاف هو من شريك نفسه فإنه وإن كان من رجال الشيخين فقد تكلموا في حفظه كما تراه مبسوطة في كتب الرجال وقال الحافظ فيه في التقريب: «صدوق يخطئ» ومصدق ذلك في هذا الحديث نفسه في مواضع منه ذكرت أنفاً أحدها وبأني ذكر سائرهما أو بعضها وكأنه لذلك لم يسق الإمام مسلم لفظ حديثه كما تقدم ولذا قال ابن كثير في التفسير: «وهو كما قال مسلم فإن شريك بن عبد الله بن أبي نمر اضطرب في هذا الحديث وساء حفظه ولم يضبطه كما سيأتي بيانه في الأحاديث الأخر ومنهم من يجعل هذا مناماً توطئة لما وقع بعد ذلك. والله أعلم، وقد قال الحافظ البيهقي: «في حديث شريك زيادة تفرد بها على مذهب من زعم أنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رأى الله عَزَّ وَجَلَّ. يعني: قوله: «ثم دنا الجبار رب العزة فتدلى؟ فكان قَاب قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى؟» قال: وقول عائشة وابن مسعود وأبي هريرة في حملهم هذه الآيات على رؤيته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جبريل أصح، وهذا الذي قاله البيهقي رحمه الله في هذه المسألة هو الحق فإن أبا ذر قال: يا رسول الله هل رأيت ربك؟ قال: «نور أرى أراه؟» وفي رواية: «رأيت نورا». أخرجه مسلم وقوله: «ثُمَّ دَنَّا فَتَدَلَّى» إنما هو جبريل عَلَيْهِ السَّلَام كما ثبت في «الصحيحين» عن عائشة أم المؤمنين وعن ابن مسعود وكذلك هو في «صحيح مسلم» عن أبي هريرة ولا يعرف لهم مخالف من الصحابة في تفسير هذه الآية بهذا». انتهى كلام ابن كثير قلت: وانظر كتابي «ظلال الجنة في تخريج كتاب السنة» (١/ ١٩١)، قلت: وانظر أيضاً كلام الحافظ عن هذا الحديث في فتح الباري (١٣/ ٤٨٣).

مسألة: قال سبحانه وتعالى: «سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ، لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا الَّذِي بَرَكْنَا حَوْلَهُ، لِنُرِيَهُ مِنَ السَّمَاءِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ» (١).

قال الحافظ ابن كثير رحمه الله في تفسير هذه الآية الكريمة: يسجد الله تعالى نفسه، ويعظم شأنه؛ لقد رته على ما لا يقدر عليه أحد سواه؛ فلا إله غيره ولا رب سواه، «الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ»، يعني: محمداً صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «لَيْلًا»؛ أي: في جنح الليل. «مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ»؛ وهو مسجد مكة. «إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا»؛ وهو بيت المقدس الذي بإبيليا، معدن الأنبياء من لدن إبراهيم الخليل عَلَيْهِ السَّلَام، ولهذا جمعو له هناك كلهم، فأمهم في محلتهم ودارهم؛ فدل على أنه هو الإمام الأعظم والرئيس المقدم صلوات الله وسلامه عليه وعليهم أجمعين. وقوله تعالى: «الَّذِي بَرَكْنَا حَوْلَهُ»؛ أي: في الزروع والنصار. «لِنُرِيَهُ»؛ أي: محمداً. «مِنَ السَّمَاءِ»؛ أي: العظام؛ كما قال تعالى: «لَقَدْ رَأَيْنَا «آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَى»، «إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ»؛ أي: السميع لأقوال عباده؛ مؤمنهم وكافرهم مصدقهم ومكذبهم، البصير بهم فيعطى كلا منهم ما يستحقه في الدنيا والآخرة». اهـ

والمعراج: مفعال من العروج؛ أي: الآلة التي يعرج فيها؛ أي: يصعد، وهو بمنزلة السلم، لكن لا يعلم كيف هو إلا الله، وحكمه كحكم غيره من المغيبات؛ نؤمن به ولا نشغل بكيفيته.

= والذي عليه أئمة النقل: أن الإسراء كان مرة واحدة بمكة بعد البعثة وقبل الهجرة ببسنة، وقيل بسنة وشهرين، ذكره ابن عبد البر.

صفة الإسراء والمعراج المستفادة من النصوص:

قال الحافظ ابن كثير في «تفسيره»: «والحق أنه عليه السلام أسري به يقظة لا مناماً من مكة إلى بيت المقدس، ركباً البراق، فلما انتهى إلى باب المسجد ربط الدابة عند الباب، ودخله، فصل في قبلته تحية المسجد ركعتين، ثم أتى بالمعراج، وهو كالسلم ذو درج يرق فيه، فصعد فيه إلى السماء الدنيا، ثم إلى بقية السماوات السبع، فتلقاء من كل سماء مقربوها، وسلم على الأنبياء الذين في السماوات بحسب منازلهم ودرجاتهم، حتى مر بموسى الكليم في السادسة، وإبراهيم الخليل في السابعة، ثم جاوز منزلتهما - صلى الله وسلم عليه وعليهما وعلى سائر الأنبياء - حتى انتهى إلى مستوى يسمع فيه صريف الأقلام؛ أي: أقلام القدر بما هو كائن، ورأى سدرة المنتهى، وغشيها من أمر الله تعالى عظمة عظيمة من فراش من ذهب وألوان متعددة، وغشيتها الملائكة، ورأى هناك جبريل على صورته، وله ستمائة جناح، ورأى رفرفا أخضر قد سد الأفق، ورأى البيت المعمور، وإبراهيم الخليل بائي الكعبة الأرضية مسند ظهره إليه؛ لأنه الكعبة السماوية، يدخله كل يوم سبعون ألفاً من الملائكة، ثم يتعبدون فيه، ثم لا يعودون إليه إلى يوم القيامة، ورأى الجنة والنار، وفرض عليه هنالك الصلوات خمسين، ثم خففها إلى خمس رحمة منه ولطفا بعباده، وفي هذا اعتناء عظيم بشرف الصلاة وعظمتها، ثم هبط إلى بيت المقدس، وهبط معه الأنبياء، فصلى بهم لما حانت الصلاة، ويحتمل أنها الصبح من يومئذ، ومن الناس من يزعم أنه أمهم في السماء، والذي تظاهرت به الروايات أنه أمهم ببيت المقدس، ولكن في بعضها أنه كان أول دخوله إليه، والظاهر أنه بعد رجوعه إليه؛ لأنه لما مر بهم في منازلهم؛ جعل يسأل عنهم جبريل واحداً واحداً، وهو يخبر بهم، وهذا هو اللائق؛ لأنه كان أولاً مطلوباً إلى الجناب العلوي؛ ليفرض عليه وعلى أمته ما يشاء الله تعالى، ثم لما فرغ من الذي أريد به؛ اجتمع فيه - أي: بيت المقدس - هو وإخوانه من النبيين، ثم ظهر شرفه وفضله عليهم بتقدمه في الإمامة، وذلك عن إشارة جبريل عليه السلام في ذلك، ثم خرج من بيت المقدس، فركب البراق، وعاد إلى مكة بغلس، والله سبحانه وتعالى أعلم.

مسألة: اختلف الناس: هل كان الإسراء بيدته عليه السلام وروحه أو بروحه فقط؟ على قولين:

فالأكثر من العلماء على أنه أسري بيدته وروحه يقظة لا مناماً، والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ، لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا الَّذِي بَنَيْنَا لَهُ خُورُونَ﴾؛ فالتسبيح إنما يكون عند الأمور العظام؛ فلو كان مناماً؛ لم يكن فيه شيء كبير، ولم يكن مستعظماً، ولما بادرت كفار قريش إلى تكذيبه، ولما ارتدت جماعة ممن كان قد أسلم، وأيضاً؛ فإن العبد عبارة عن مجموع الروح والبدن، وقد قال تعالى: ﴿أَسْرَى بِعَبْدِهِ، لَيْلًا﴾؛ وأيضاً قال سبحانه: ﴿وَمَا جَعَلْنَا آزَنِيكَ إِلَهًا أَفِنَّةً لِلنَّاسِ﴾؛ قال ابن عباس: «هي رؤيا عين أريها رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة أسري به». رواه البخاري. وأيضاً قال سبحانه: ﴿مَا نَرَى أَكْثَرَهُمْ مَنَّانِينَ﴾، والبصر من آلات الذات لا الروح، وأيضاً فإنه حمل على البراق، وهو دابة بيضاء براقة لها معان، وإنما يكون هذا للبدن لا للروح؛ لأنها لا تحتاج في حركتها إلى مركب تركب عليه.

وقال آخرون: بل أسري برسول الله صلى الله عليه وسلم بروحه لا بجسده، نقل هذا القول ابن إسحاق عن عائشة ومعاوية رضي الله عنهما، ونقل عن الحسن البصري نحوه، وليس المراد بهذا القول أن الإسراء كان مناماً، بل إن الروح ذاتها أسري بها، ففارقت الجسد، ثم عادت إليه... وهذا من خصائصه؛ فإن غيره لا تنال ذات روحه الصعود الكامل إلى السماء إلا بعد الموت.

والمراد بالمنام أن ما يراه النائم قد يكون أمثالاً مضروبة للمعلوم في الصورة المحسوسة؛ فيرى كأنه قد عرج به إلى السماء وذهب به إلى مكة، وروحه لم تصعد ولم تذهب، وإنما ملك الرؤيا ضرب له المثال، والفرق بين الأمرين واضح.

واستدل من قال: إن الإسراء كان بروحه لا بجسده؛ بما جاء في رواية شريك بن أبي نمر، عن أنس: «ثم استيقظت؛ فإذا أنا في الحجر».

وقد أجيب عنه بجوابين:

أحدهما: أن هذا معدود من غلطات شريك؛ فقد غلط الحافظ شريكا في ألفاظ من حديث الإسراء.

الثاني: أن الاستيقاظ محمول على الانتقال من حال إلى حال.

قال ابن كثير: «وهذا الحمل أحسن من التغليب. والله أعلم».

إلى أن قال: «ونحن لا ننكر وقوع منام قبل الإسراء طبق ما وقع بعد ذلك؛ فإنه صلى الله عليه وسلم كان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح، وقد تقدم مثل ذلك في حديث بدء الوحي أنه رأى مثل ما وقع له يقظة مناماً قبله ليكون ذلك من باب الإرهاص والتوطئة والتثبيت والإناس...» والله أعلم.

مسألة: هل تكرر المعراج؟ قال الحافظ ابن كثير بعد أن ساق الأحاديث الواردة في هذا الموضوع: «وإذا حصل الوقوف على مجموع هذه الأحاديث صحيحها وحسنها وضعيفها؛ فحصل مضمون ما اتفقت عليه من إسراء رسول الله صلى الله عليه وسلم من

= مكة إلى بيت المقدس وأنه مرة واحدة، وإن اختلفت عبارات الرواة في أدائه، أو زاد بعضهم فيه أو نقص منه؛ فإن الخطأ جازئ على من عدا الأنبياء عليهم السلام، ومن جعل من الناس كل رواية خالفت الأخرى مرة على حدة، فأثبت إسرءات متعددة؛ فقد أبعد وأغرب وهرب إلى غير مهرب ولم يتحصل على مطلب.

وقد صرح بعض المتأخرين بأنه عَلَيْهِ السَّلَامُ أسري به مرة من مكة إلى بيت المقدس فقط، ومرة من مكة إلى السماء فقط، ومرة إلى بيت المقدس ومنه إلى السماء، وفرح بهذا المسلك، وأنه قد ظفر بشيء يخلص به من الإشكالات، وهذا بعيد جدًا، ولم ينقل هذا عن أحد من السلف، ولو تعدد هذا التعدد؛ لأخبر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ به أمته، ولنقله الناس على التعدد والتكرار.

وزعم بعض الصوفية أن المعراج وقع له صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثلاثين مرة! وقال بعضهم: أربعًا وثلاثين مرة! واحدة منها بجسمه الشريف والباقي بروحه!! وقيل: كان الإسرء مرتين؛ مرة بقطعة، ومرة منامًا!! وأصحاب هذا القول كأنهم أرادوا الجمع بين حديث شريك وقوله: «ثم استيقظت» وبين سائر الروايات!! وكذلك منهم من قال: بل كان مرتين؛ مرة قبل الوحي ومرة بعده!! ومنهم من قال: بل ثلاث مرات؛ مرة قبل الوحي ومرتين بعده!! وكلما اشتبه عليهم لفظة؛ زادوا مرة للتوفيق.

قال ابن القيم: «يا عجبا لهؤلاء الذين زعموا أنه كان مرارًا! كيف ساغ لهم أن يظنوا أنه في كل مرة يفرض عليهم الصلوات خمسين، ثم يتردد بين ربه وبين موسى حتى تصير خمسين! أمضيت فريضتي وخففت عن عبادي... ثم يعيدها في المرة الثانية خمسين، ثم يحطها إلى خمس...!!»

وقال ابن كثير: «وكان بعض الرواة يحذف بعض الخبر للعلم به، أو ينسأه، أو يذكر ما هو الأهم عنده، أو يبسط تارة فيسوقه كله، وتارة يحذف عن مخاطبه بما هو الأنفع عنده... ومن جعل كل رواية إسرء على حدة كما تقدم عن بعضهم؛ فقد أبعد جدًا، وذلك أن كل السياقات فيها السلام على الأنبياء، وفي كل منها يعرفه بهم، وفي كلها يفرض عليه الصلوات؛ فكيف يمكن أن يدعى تعدد ذلك؟! هذا في غاية البعد والاستحالة. والله أعلم» اهـ.

مسألة: الاحتفال بالإسرء والمعراج من الأمور البدعية، التي نسبها الجهال إلى الشرع، وجعلوا ذلك سنة تقام في كل سنة، وذلك في ليلة سبع وعشرين من رجب، وتقفنوا في ذلك بما يأتونه في هذه الليلة من المنكرات وأحدثوا فيها من أنواع البدع ضروبًا كثيرة، وهذه الاحتفالات باطلة من أساسها، لأنه لم يثبت أنه أسري بالنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في هذه الليلة بالذات.

قال ابن القيم في زاد المعاد (٥٧/١): «هذا إذا كانت ليلة الإسرء تعرف عينها، فكيف ولم يقم دليل معلوم لا على شهرها، ولا على عشرها، ولا على عينيها، بل النقول في ذلك منقطعة مختلفة، ليس فيها ما يقطع به، ولا شرع للمسلمين تخصيص الليلة التي يظن أنها ليلة الإسرء بقيام ولا غيره، بخلاف ليلة القدر اهـ.

وقال أبو شامة في الباعث ص (١٧١): وذكر بعض القصاص أن الإسرء كان في رجب، وذلك عند أهل التعديل والجرح عين الكذب اهـ.

وقال ابن رجب في لطائف المعارف ص (١٦٨): وقد روي أنه كان في شهر رجب حوادث عظيمة، ولم يصح شيء من ذلك اهـ. قال الحفاظ في الفتح: وقد اختلف في وقت المعراج ف قيل: كان قبل المبعث، وهو شاذ، إلا إن حمل على أنه وقع حينئذ في المنام، وذهب الأكثر إلى أنه كان بعد المبعث، ثم اختلفوا: ف قيل: قبل الهجرة بسنة. قال ابن سعد وغيره. وبه جزم النووي، وبالغ ابن حزم فنقل الإجماع فيه- فيكون في شهر ربيع الأول-.

وهو مردود، فإن في ذلك اختلافاً كثيراً، يزيد على عشرة أقوال منها ما حكاه ابن الجوزي أنه كان قبلها بشمانية أشهر- فيكون في رجب-، وقيل بستة أشهر- فيكون في رمضان- وحكى هذا الثاني أبو الربيع ابن سالم، وحكى ابن حزم مقتضى الذي قبله، لأنه قال: كان في رجب سنة اثنتي عشرة من النبوة، وقيل: بأحد عشر شهراً، جزم به إبراهيم الحربي حيث قال: كان في ربيع الآخر قبل الهجرة بسنة، ورجحه ابن المنير في شرح السيرة لابن عبد البر وقيل: قبل الهجرة بسنة وشهرين، حكاه ابن عبد البر، وقيل: بسنة وثلاثة أشهر حكاه ابن فارس، وقيل: بسنة وخمسة أشهر قاله السدي، وأخرجه من طريقة الطبري والبيهقي، فعلى هذا كان في شوال، أو في رمضان على إلغاء الكسرين منه ومن ربيع الأول، وبه جزم الواقدي، وعلى ظاهره ينطبق ما ذكره ابن قتيبة، وحكاه ابن عبد البر أنه كان قبلها بشمانية عشر شهراً.

وعند ابن سعد عن ابن أبي سبرة أنه كان في رمضان، قبل الهجرة بشمانية عشر شهراً، وقيل: كان في رجب حكاه ابن عبد البر، وجزم به النووي في الروضة. وقيل قبل الهجرة بثلاث سنين حكاه ابن الأثير، وحكى عياض وتبعه القرطبي والنووي عن الزهري أنه كان قبل الهجرة بخمس سنين، ورجحه عياض ومن تبعه. فتح الباري (٢٣/٧).

فالاحتفال بليلة الإسرء والمعراج بدعة محدثة لم يفعلها الصحابة والتابعون، ومن تبعهم من السلف الصالح، وهم أحرص الناس على الخير والعمل الصالح.

وإن كان الإسرء من أعظم فضائله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ومع هذا فلم يشرع تخصيص ذلك الزمان، ولا ذلك المكان، بعبادة شرعية، بل



[٢٧٧] «وَأَنَّ اللَّهَ - عَزَّجَلَّ - وَضَعَ يَدَهُ بَيْنَ كَيْفَيْهِ؛ فَوَجَدَ بَرْدَهَا بَيْنَ ثُدْيَيْهِ فَعَلِمَ عِلْمَ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ»^(١).

= غار حراء الذي ابتدئ فيه نزول الوحي، وكان يتحراه قبل النبوة، لم يقصده هو ولا أحد من الصحابة بعد النبوة مدة مقامه بمكة، ولا خصَّ اليوم الذي أنزل فيه الوحي بعبادة ولا غيرها، ولا خص المكان الذي ابتدئ فيه الوحي ولا الزمان بشيء. ومن خص الأمكنة والأزمنة من عنده بعبادات لأجل هذا وأمثاله، كان من جنس أهل الكتاب الذين جعلوا زمان أحوال المسيح مواسم وعبادات كيوم الميلاذ، ويوم التعميد، وغير ذلك من أحواله.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٢٥/٢٩٨): «وأما اتخاذ موسم غير المواسم الشرعية كبعض ليالي شهر ربيع الأول التي يقال أنها ليلة المولد، أو بعض ليالي رجب، أو ثامن عشر ذي الحجة، أو أول جمعة من رجب، أو ثامن شوال الذي يسميه الجهال عيد الأبرار، فإنها من البدع التي لم يستحبها السلف ولم يفعلوها، والله سبحانه وتعالى أعلم اهـ» وقال ابن الحاج في المدخل (١/٢٩٤): «ومن البدع التي أحدثوها فيه أعني في شهر رجب ليلة السابع والعشرين منه التي هي ليلة المعراج اهـ»

وقال الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ في فتاواه (٣/٩٧-١٠٠) في رده على دعوة وجهت لرابطة العالم الإسلام لحضور أحد الاحتفالات بذكرى الإسراء والمعراج، بعد أن سئل عن ذلك: «هذا ليس بمشروع، لدلالة الكتاب والسنة والاستصحاب والعقل، ثم ذكر الأدلة».

وقال العلامة ابن باز كما في التحذير من البدع (ص ٩) وهذه الليلة التي حصل فيها الإسراء والمعراج، لم يأت في الأحاديث الصحيحة تعيينها، وكل ما ورد في تعيينها فهو غير ثابت عن النبي ﷺ عند أهل العلم بالحديث، والله الحكمة البالغة في إفساء الناس لها، ولو ثبت تعيينها لم يجز للمسلمين أن يخصوها بشيء من العبادات ولم يجز لهم أن يحتفلوا بها لأن النبي ﷺ وأصحابه - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - لم يحتفلوا بها، ولم يخصوها بشيء، ولو كان الاحتفال بها أمراً مشروعاً لبينه الرسول ﷺ للأمة إما بالقول أو الفعل، ولو وقع شيء من ذلك لعرف واشتهر، ولنقله الصحابة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - إلينا فقد نقلوا عن نبيهم ﷺ كل شيء محتاجه الأمة، ولم يفرطوا في شيء من الدين، بل هم السابقون إلى كل خير، فلو كان الاحتفال بهذه الليلة مشروعاً لكانوا أسبق الناس إليه، والنبي ﷺ هو أنصح الناس للناس، وقد بلغ الرسالة غاية البلاغ، وأدى الأمانة، فلو كان تعظيم هذه الليلة والاحتفال بها من دين الإسلام لم يغفل النبي ﷺ ولم يكتسه، فلما لم يقع شيء من ذلك علم أن الاحتفال بها وتعظيمها ليسا من الإسلام في شيء...

(١) يشير المصنف إلى حديث معاذ بن جبل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «احتبس عنا رسول الله ﷺ ذات غداة عن صلاة الصبح حتى كدنا نترأى عين الشمس فخرج سريعا فثوب بالصلاة فصلى رسول الله ﷺ وتجويز في صلاته فلما سلم دعا بصوته فقال لنا على مصافكم كما أنتم ثم انتفل إلينا ثم قال: «أما إني سأحدثكم ما حبسني عنكم الغداة أني قتت من الليل فتوضأت وصليت ما قدر لي فنعست في صلاتي فاستثقلت فإذا أنا بربي تبارك وتعالى في أحسن صورة فقال: يا محمد قلت: لبيك رب قال: فبم يختصم الملأ الأعلى؟ قلت: لا أدري رب قالها ثلاثا قال: فرأيت وضع كفه بين كتفي حتى وجدت برد أنامله بين ثديي فتجلى لي كل شيء وعرفت فقال: يا محمد قلت: لبيك رب قال: فبم يختصم الملأ الأعلى؟ قلت: في الكفارات قال: ما هن؟ قلت: مشي الأقدام إلى الجماعات والجلوس في المساجد بعد الصلوات وإسباغ الوضوء في المكروهات قال: ثم قيم؟ قلت: إطعام الطعام ولين الكلام والصلاة بالليل والناس نيام قال: سل قلت: اللهم إني أسألك فعل الخيرات وترك المنكرات وحب المساكين وأن تغفر لي وترحمني وإذا أردت فتنة قوم فتوفني غير مفتون أسألك حبك وحب من يحبك وحب عمل يقرب إلى حبك» قال رسول الله ﷺ: «إنها حق فادرسوها ثم تعلموها» أخرجه أحمد (٥/٢٤٣)، رقم ٢٢١٢، والترمذي (٥/٣١٨)، رقم ٣٢٣٥، والبخاري (٧/١١٠)، رقم ٢٦٦٨، والطبراني في الكبير (١٠/١٠٩)، رقم ٢١٦، عن معاذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وروى أيضا عن غيره من الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وهذا الحديث اختلف في صحته الجهابذة فقال البخاري: حسن صحيح كما نقل ذلك عنه تلميذه الترمذي، وقال الترمذي: حسن صحيح، وقال البزار في مسنده (١٠/١٠٩): «روي من وجوه» وقال ابن عدي في الكامل (٨/٦١): «له طرق، وكذا قال ابن القيسراني في التخيرة (١/٢٤١)، وحسنه ابن عبد البر في التمهيد (٢٤/٣٢٢)، وصححه ابن العربي في أحكام القرآن (٤/٧٣)، وحسنه الحافظ في نتائج الأفكار (٢/٣١٧)، وصححه الشيخ شاکر في تحقيق المسند، وصححه الشيخ الألباني في الصحيحة (٣١٦٩)، وقال العدوي في صحيح تفسير ابن كثير (٣/٢٥٠): إسناده صحيح، ثم قال في موضع ثاني في نفس المصدر: الأظهر أنه معلول.

وضعه بعض الحفاظ منهم محمد بن نصر في قيام الليل (ص ١٨) فقال: هذا حديث اضطرب الرواة في إسناده وليس يثبت عند



وَأَنَّهُ يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَهُوَ أَشْرَفُ الْأَنْبِيَاءِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مَقَامًا وَأَعْلَاهُمْ مَكَانًا وَأَقْرَبَهُمْ إِلَى اللَّهِ - عَرْجَلٌ - وَأَحَبُّهُمْ إِلَيْهِ، فَيَسْقَعُ فَيَسْقَعُ، يَسْأَلُ فَيُعْطَى، وَيَجْلِسُ مَعَ رَبِّهِ عَلَى الْعَرْشِ وَلَيْسَ هَذَا لِأَحَدٍ غَيْرِهِ.

[٢٧٨] كَذَا رَوَى نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾ (١) قَالَ: يُقْعِدُهُ مَعَهُ عَلَى الْعَرْشِ، وَهَكَذَا قِسْرُهُ مُجَاهِدٌ فِيْمَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ عَنِ اللَّيْثِ عَنْهُ (١).

= أهل المعرفة بالحديث، وقال ابن خزيمة في (التوحيد) (١٤٠ - ١٤٥): إنه خير يتروهم كثير من طلاب العلم أنه خير صحيح، وليس كذلك، وقال الدارقطني في العلل (٧٥/٦) بعد ذكر أوجه الخلاف في الحديث: وليس فيها صحيح وكلها مضطربة، وقال البيهقي في الأسماء والصفات (ص ٣٩٣): وفي ثبوت هذا الحديث نظر، وقال الأرناؤوط ومن معه في تحقيق المسند: ضعيف لا اضطرابه ومداره على عبد الرحمن بن عائش وقد اختلف فيه عليه والله أعلم.

(١) لقد اختلف أهل العلم في قبول هذا الأثر أعني أثر مجاهد رحمه الله تعالى والقول به، وبما دل عليه، فقبل فريق منهم أثر مجاهد رحمه الله تعالى وقالوا به، ومن ذهب إلى ذلك:

- ١- أبو عبيد القاسم بن سلام.
- ٢- أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة.
- ٣- عثمان بن محمد بن أبي شيبة.
- ٤- هارون بن معروف (٢٣١هـ).
- ٥- إسحاق بن إبراهيم الحنظلي التميمي المعروف بابن راهويه.
- ٦- إمام أهل السنة والجماعة الإمام أحمد بن حنبل.
- ٧- عبد الوهاب بن عبد الحكم بن نافع الوراق (٢٥١هـ).
- ٨- محمد بن حماد بن بكر، أبو بكر المقرئ (٢٦٧هـ).
- ٩- محمد بن إسحاق، أبو بكر الصاغاني (٢٧٠هـ).
- ١٠- العباس بن محمد بن حاتم، أبو الفضل الدوري (٢٧١هـ).
- ١١- محمد بن علي بن عبد الله أبو جعفر الوراق الجرجاني، يعرف بـ «محمدان» (٢٧١هـ).
- ١٢- علي بن سهل بن المغيرة البغدادي البزار، أبو الحسن النسائي (٢٧١هـ).
- ١٣- علي بن داود بن يزيد التميمي البغدادي أبو الحسن القنطري (٢٧٢هـ).
- ١٤- أحمد بن محمد بن الحجاج أبو بكر المروزي (٢٧٥هـ).
- ١٥- سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني (٢٧٥هـ) قال: قال: من أنكر هذا فهو عندنا منهم، ما زال الناس يحدثن بهذا، يريدون مغايظة الجهمية؛ وذلك أن الجهمية ينكرون أن على العرش شيء. قال: ما ظننت أن أحدًا يذكر بالسنة يتكلم في هذا الحديث.
- ١٦- أبو العباس هارون بن العباس الهاشمي (٢٧٦هـ).
- ١٧- حرب بن إسماعيل الكرماني (٢٨٠هـ).
- ١٨- أحمد بن أصرم بن خزيمة المزني (٢٨٥هـ).
- ١٩- إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم أبو إسحاق الحارثي (٢٨٥هـ) قال: هذا حدث به عثمان بن أبي شيبة (٢٣٩هـ) في المجلس على رؤوس الناس، فكلم ترى كان في المجلس، عشرين ألفًا؟ فترى لو أن إنسانًا قام إلى عثمان فقال: لا تحدث بهذا الحديث، أو أظهر إنكاره تراه، كان يخرج من ثم إلا وقد قتل.
- ٢٠- زكريا بن يحيى بن عبد الملك بن مروان أبو يحيى الناقد (٢٨٥هـ).
- ٢١- ابن أبي عاصم (٢٨٧هـ) (صاحب كتاب السنة).
- ٢٢- عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل (٢٩٠هـ) (صاحب كتاب السنة) قال: سمعت هذا الحديث من جماعة، وما رأيت أحدًا من المحدثين ينكره، وكان عندنا في وقت ما سمعناه من المشائخ أن هذا الحديث إنما تنكره الجهمية.
- ٢٣- محمد بن عثمان بن أبي شيبة (٢٩٧هـ) (صاحب كتاب العرش) قال: قال: ويلغني عن بعض الجهال دفع الحديث بقلة معرفته في رده مما أجازه العلماء ممن قبله ممن ذكرنا، ولا أعلم أحدًا ممن ذكرت عنه هذا الحديث إلا وقد سلم الحديث على ما جاء به

= الخبر، وكانوا أعلم بتأويل القرآن وسنة الرسول ﷺ من رد هذا الحديث من الجهال، وزعم أن المقام المحمود هو الشفاعة لا مقام غيره.

- ٢٣- محمد بن بشر بن شريك بن عبدالله القاضي (٢٩٧هـ).
- ٢٤- أحمد بن عمر بن سريج أبو العباس بن السراج الشافعي (٣٠٦هـ).
- ٢٥- أحمد بن الحسن بن عبد الجبار البغدادي (٣٠٦هـ).
- ٢٦- حامد بن محمد بن شعيب البجلي (٣٠٩هـ).
- ٢٧- محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ).
- ٢٨- ابن خزيمة (٣١١هـ) (صاحب كتاب التوحيد).
- ٢٩- أبو بكر الحلال (٣١١هـ) (صاحب كتاب السنة).
- ٣٠- عبدالله بن سليمان بن الأشعث أبو بكر ابن أبي داود (٣١٦هـ).
- ٣١- عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز أبو القاسم البغوي (٣١٧هـ).
- ٣٢- البريهاري (٣٢٩هـ) (صاحب كتاب السنة).
- ٣٣- أحمد بن سلمان بن الحسن أبو بكر النجاد (٣٤٨هـ).
- ٣٤- محمد بن الحسن بن محمد الموصلي أبو بكر النقاش (٣٥١هـ).
- ٣٦- الآجري (٣٦٠هـ) (صاحب كتاب الشريعة) وكلامه هو واضح في أصل الكتاب.
- ٣٧- الطبراني (٣٦٠هـ).
- ٣٨- الدارقطني (٣٨٥هـ).
- ٣٩- المصنف ابن بطة العكبري (٣٨٧هـ).
- ٤٠- القاضي أبو يعلى الفراء (٤٥٨هـ).
- ٤١- أبو محمد البغوي (٥١٦هـ) (صاحب كتاب شرح السنة).
- ٤٢- أبو الحسين محمد بن القاضي أبي يعلى الفراء (٥٢٦هـ).
- ٤٣- شيخ الإسلام ابن تيمية (٧٢٨هـ) قال في مجموع الفتاوى (٣٧٤/٤): إذا تبين هذا، فقد حدث العلماء المرضيون، وأولياؤه المقبولون: أن محمدا رسول الله يجلسه ربه على العرش معه. روى ذلك محمد بن فضيل عن ليث عن مجاهد في تفسير: (عسى أن يعطيك ربك مقاما محمودا)، أو ذكر ذلك من وجوه أخرى مرفوعة، وغير مرفوعة. قال ابن جرير: وهذا ليس مناقضا لما استفاضت به الأحاديث من أن المقام المحمود هو الشفاعة باتفاق الأئمة من جميع من ينتحل الإسلام ويدعيه لا يقول: إن إجلاله على العرش منكر، وإنما أنكره بعض الجهمية، ولا ذكره في تفسير الآية منكر. اهـ.
- وقال -رحمه الله- «في درة التعارض» (٢٣٧/٣) ما نصه: وقد صنف القاضي أبو يعلى كتابه في إبطال التأويل رداً لكتاب ابن فورك وهو وإن كان أسند الأحاديث التي ذكرها وذكر من رواها ففيها عدة أحاديث موضوعة كحديث الرؤية عياناً ليلة المعراج ونحوه وفيها أشياء عن بعض السلف رواها بعض الناس مرفوعة كحديث فعود الرسول ﷺ على العرش رواه بعض الناس من طرق كثيرة مرفوعة وهي كلها موضوعة، وإنما الغاية أنه عن مجاهد وغيره من السلف وكان السلف والأئمة يروونه ولا ينكرونها ويتلقونها، بالمقبول وقد يقال: إن مثل هذا لا يقال إلا توقيفا لكن لا بد من الفرق بين ما ثبت من ألفاظ الرسول وما ثبت من كلام غيره سواء كان من المقبول أو المردود اهـ.
- ٤٤- ابن قيم الجوزية (٧٥١هـ).
- ٤٥- الشوكاني (١٢٥٠هـ).
- ٤٦- الشيخ سليمان بن سحمان (١٣٤٩هـ).
- ٤٧- الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ - مفتي الديار السعودية سابقا - (١٣٨٩هـ).
- ٤٨- الشيخ محمد خليل هراس (١٣٩٦هـ).
- ٤٩- عبدالعزيز آل الشيخ مفتي المملكة العربية السعودية.
- ٥٠- الشيخ صالح الفوزان.
- ٥١- الشيخ الراجحي، قال في شرحه لكتاب الاعتقاد: كل هذه الآثار استدلل بها بعض العلماء على أن المقام المحمود أنه يجلسه على العرش يوم القيامة، هذا مروي عن ابن عباس ومجاهد وعائشة وعمر ابن الخطاب، وقال الإمام أحمد تلقاها العلماء بالمقبول، وقال عبد الله: أنا منكر على كل من رد هذا الحديث.



=والقول الثاني وهو القول المشهور: أن المقام المحمود هو الشفاعة العظمى في موقف القيامة، وهذا مروى عن ابن مسعود، وحذيفة بن اليمان، وابن عمر، وسلمان الفارسي، وجابر بن عبد الله، والحسن، وهي رواية ابن أبي نجيح عن مجاهد، وهو قول الجباهير أنه الشفاعة العظمى، وقال شيخ الإسلام رحمه الله: هذه الآثار أنه يجلس على العرش ليست مرفوعة إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بعضهم رواها مرفوعة عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لكنها موضوعة، الأحاديث التي فيها أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «يجلس على العرش» هذه موضوعة، لكن كلها مروية موقوفة على ابن عباس، وعلى عائشة، وعمر، وموقوفة على مجاهد؛ ولهذا قال شيخ الإسلام: إنه الثابت عن مجاهد وغيره من السلف، وكان السلف والأئمة يروونه ولا ينكرونه.

وعلى هذا فلا مانع أن يقال: إن المقام المحمود هو الشفاعة العظمى، وإجلال النبي على العرش، يكون منها، يكون الأمان. وإن لم يكن أحد من السلف قال بهذا القول؛ يعني الجمهور قالوا بالقول الأول: أنه الشفاعة، وقال آخرون: إنه إجلاله على العرش، لكن لا مانع أن يكون ما دام أن العلماء تلقوه بالقبول كما قال الإمام أحمد، فيكون من إكرام الله لنبيه يكون: الشفاعة العظمى، وإجلاله على العرش.

والشوكاني في تفسيره نقل عن ابن عبد البر أنه قال: «مجاهد وإن كان أحد أئمة التأويل إلا أن له قولين مهجورين عند أهل العلم أحدهما هذا - إلقاء الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على العرش، وهذا من الأقوال المهجورة».

كيف يكون من القول المهجور، والإمام أحمد يقول: تلقته الأمة بالقبول؟ هذه قد يكون بعض العلماء قال بهذا، لكن كما سبق، المشهور أن المقام المحمود هو الشفاعة العظمى، ولا مانع أن يكون إجلاله على العرش جزء منها. اهـ

القول الثاني: رد أثر مجاهد رحمه الله تعالى والطعن في منته. قال ابن عبد البر في التمهيد (١٥٧/٧-١٥٨): ومجاهد وإن كان أحد المتقدمين في العلم بتأويل القرآن فإن له قولين في تأويل اثنين هما مهجوران عند العلماء مرغوب عنهما أحدهما هذا والآخر قوله في قول الله عز وجل: ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩] حدثنا أحمد بن عبد الله حدثنا أبو أمية الطرسوسي حدثنا عثمان بن أبي شيبة حدثنا محمد بن فضيل عن ليث عن مجاهد ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾ قال: يوسع له على العرش فيجلسه معه وهذا قول مخالف للجماعة من الصحابة ومن بعدهم فالذي عليه العلماء في تأويل هذه الآية أن المقام المحمود الشفاعة والكلام في هذه المسألة من جهة النظر يطول وله موضع غير كتابنا هذا وبالله التوفيق. اهـ

وقال العلامة الألباني في مختصر العلو (ص ١٣): (فأما قضية قعود نبينا على العرش فلم يثبت في ذلك نص بل في الباب حديث واه وما فسر به مجاهد الآية كما ذكرناه).

قلت: ولو أن المصنف رحمه الله تعالى وقف عند هذا البيان الواضح في أنه ليس في الباب نص ملزم للأخذ به لكان قد أحسن وسد بذلك الطريق على أهل الأهواء أن يتخذوا ذلك ذريعة للطعن في أهل السنة والحديث كما فعل الكوثري هنا بالذات في مقدمته لكتاب (تبين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري) (ص ٦٤) فقد قال فيهم بعد أن نزههم بلقب الحشوية - أسوة بسلفه من الجهمية - وغيرهم: (ويقولون في الله مالا يجوز الشرع ولا العقل من إثبات الحركة له (تعالى) والنبلة (ويعني بهما النزول) والحد والجهة (يعني العلو) والقعود والإقعاد). فيعني هذا الذي نحن في صدد بيان عدم ثبوته. أقول: لو أن المؤلف رحمه الله وقف عند ما ذكرنا لأحسن ولكنه لم يقنع بذلك بل سود أكثر من صفحة كبيرة في نقل أقوال من أفتى بالتسليم بأثر مجاهد في تفسير قوله تعالى: ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾ قال: يجلسه أو يقعده على العرش. بل قال بعضهم: (أنا منكر على كل من رد هذا الحديث وهو عندي رجل سوء متهم) بل ذكر عن الإمام أحمد أنه قال: هذا تلقته العلماء بالقبول إلى غير ذلك من الأقوال التي تراها في الأصل ولا حاجة بنا إلى استيعابها في هذه المقدمة. وذكر في (مختصره) المسمى (بالذهبية) أسماء جمع آخرين من المحدثين سلموا بهذا الأثر ولم يتعقبهم بشيء هناك. وأما هنا فموقفه مضطرب أشد الاضطراب فبينما تراه يقول في آخر ترجمة محمد بن مصعب العابد عقب قول من تلك الأقوال (ص ١٢٦): (فأبصر - حفظك الله من الهوى - كيف آل الفكر بهذا المحدث إلى وجوب الأخذ بأثر منكر...) فأتت إذا أمعنت النظر في قوله هذا ظننت أنه ينكر هذا الأثر ولا يعتقده ويلزمه ذلك ولا يتردد فيه ولكنك ستفاجأ بقوله (ص ١٤٣) بعد أن أشار إلى هذا الأثر عقب ترجمة حرب الكرماني: (وغضب العلماء لإنكار هذه المنقبة العظيمة التي انفرد بها سيد البشر ويبعد أن يقول مجاهد ذلك إلا بتوقيف...)

ثم ذكر أشخاص آخرين ممن سلموا بهذا الأثر غير من تقدم فإذا أنت فرغت من قراءة هذا قلت: لقد رجعت الشيخ من إنكاره إلى التسليم به لأنه قال: إنه لا يقال إلا بتوقيف ولكن سرعان ما تراه يستدرك على ذلك بقوله بعد سطور:

(ولكن ثبت في (الصحيح) أن المقام المحمود هو الشفاعة العامة لنبينا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قلت: وهذا هو الحق في تفسير المقام المحمود دون شك ولا ريب للأحاديث التي أشار إليها المصنف رحمه الله تعالى وهو الذي صححه الإمام ابن جرير في

= (تفسيره) (٩٩ / ١٥) ثم القرطبي (٣٠٩ / ١٠) وهو الذي لم يذكر الحافظ ابن كثير غيره وساق الأحاديث المشار إليها. بل هو الثابت عن مجاهد نفسه من طريقين عنه عند ابن جرير. وذلك الأثر عنه ليس له طريق معتبر فقد ذكر المؤلف (ص ١٢٥) أنه روي عن ليث بن أبي سليم وعطاء بن السائب وأبي يحيى القتات وجابر بن يزيد. قلت: والأولان مختلطان والآخران ضعيفان بل الأخير متروك متهم ولست أدري ما الذي منع المصنف - عفا الله عنه - من الاستقرار على هذا القول وعلى جزمه بأن هذا الأثر منكر كما تقدم عنه فإنه يتضمن نسبة القعود على العرش لله عز وجل وهذا يسلمت نسبة الاستقرار عليه لله تعالى وهذا مما لم يرد فلا يجوز اعتقاده ونسبته إلى الله عز وجل ولذلك ترى المؤلف رحمه الله أنكر على من قال ممن جاء بعد القرون الثلاثة: إن الله استوى استواء استقران كما تراه في ترجمة (١٤٠ - أبو أحمد القصاب). وصرح في ترجمة (١٦١) البيهقي) أنه لا يعجبه تفسير (استوى) بـ (استقر). بل إنه بالغ في إنكار لفظة (بذاته) على جمع ممن قال: (هو تعالى فوق عرشه بذاته) لعدم ورودها عن السلف مع أنها مفسرة لقولهم باستواء الله على خلقه حقيقة استواء يليق بجلاله وكاله واعتبرها من فضول الكلام فانظر ترجمة (١٣٦ - ابن أبي زيد) و (١٤٤ - يحيى بن عمار) و (١٤٦ - أبو عمر الطلمنكي) و (١٤٩ - أبو نصر السجزي) وهذه اللفظة (بذاته) وإن كانت عندي معقولة المعنى وأنه لا بأس من ذكرها للتوضيح فهي كالفظة الأخرى التي كثر ورودها في عقيدة السلف وهي لفظة (بائن) في قولهم (هو تعالى على عرشه بائن من خلقه). وقد قال هذا جماعة منهم كما استراه في هذا (المختصر) في التراجم الآتية (٤٥ - عبد الله بن أبي جعفر الرازي) و (٥٣ - هشام بن عبيد الله الرازي) و (٥٦ - سنيد بن داود المصيصي الحافظ) (٦٧ - إسحاق بن راهويه عالم خراسان) وذكره عن ابن المبارك و (٧٧ - أبو زرعة الرازي) و (٨٧ - أبو حاتم الرازي) وحكيه عن العلماء في جميع الأمصار. و (٧٩ - يحيى بن معاذ الرازي) و (٨٤ - عثمان بن سعيد الدارمي الحافظ) و (١٠٣ - أبو جعفر ابن أبي شعبة) وكل هؤلاء من القرون الثلاثة المشهود لهم بالخيرية ثم (١٠٨ - حماد البوشنجي الحافظ) وحكاه عن أهل الأمصار (١٠٩ - إمام الأئمة ابن خزيمة). و (١٢٥ - أبو القاسم الطبراني) و (١٣٣ - ابن بطّة) و (١٤١ - أبو نعيم الأصبهاني) وعزاه إلى السلف. و (١٤٢ - معمر بن زياد) و (١٥٥ - الفقيه نصر المقدسي) و (١٥٨ - شيخ الإسلام الأنصاري) و (١٦٤ - ابن موهب) قلت: ومن هذا العرض يتبين أن هاتين اللفظتين: (ذاته) و (بائن) لم تكونا معروفين في عهد الصحابة رضي الله عنهم. ولكن لما ابتدع الجهم وأتباعه القول بأن الله في كل مكان اقتضى ضرورة البيان أن يتلفظ هؤلاء الأئمة الأعلام بلفظ (بائن) دون أن ينكروه أحد منهم ومثل هذا تماماً قولهم في القرآن الكريم أنه غير مخلوق فإن هذه لا تعرفها الصحابة أيضاً وإنما كانوا يقولون فيه: كلام الله تبارك وتعالى لا يزيدون على ذلك وكان ينبغي الوقوف فيه عند هذا الحد لولا قول جهم وأشباعه من المعتزلة: إنه مخلوق ولكن إذا نطق هؤلاء بالباطل وجب على أهل الحق أن ينطقوا بالحق ولو بتعابير وأفلاظ لم تكن معروفة من قبل وإلى هذه الحقيقة أشار الإمام أحمد رحمه الله تعالى حين سئل عن الواقعة الذين لا يقولون في القرآن إنه مخلوق أو غير مخلوق هل لهم رخصة أن يقول الرجل: (كلام الله) ثم يسكت؟ قال: ولم يسكت؟ لولا ما وقع فيه الناس كان يسعه السكوت ولكن حيث تكلموا فيما تكلموا لأي شيء لا يتكلمون؟ سمعه أبو داود منه كما في (مسائله) (ص ٢٦٣ - ٢٦٤) قلت: والمقصود أن المؤلف رحمه الله تعالى أقر لفظة (بائن) لتتابع أولئك الأئمة عليها دون تكبير من أحد منهم وأنكر اللفظة الأخرى وهي (بذاته) لعدم تواردها في أقوالهم. إلا بعض المتأخرين منهم فأنكر ذلك مبالغة منه في المحافظة على نهج السلف مع أن معناها في نفسه سليم وليس فيها إثبات ما لم يرد فكنت أحب له رحمه الله أن لا يتروى في إنكار نسبة القعود إلى الله تعالى وإقاعده محمداً صلى الله عليه وسلم على عرشه ما دام أنه لم يأت به نص ملزم عن النبي صلى الله عليه وسلم ومعناه ليس له شاهد في السنة ومعناه ولفظه لم يتوارد على السنة الأئمة وهذا هو الذي يدل عليه بعض كلماته المتقدمة حول هذا الأثر ولكنه لما رأى كثيراً من علماء الحديث أقروه لم يجرؤ على التزام التصريح بالإنكار وإنما تارة وتارة والله تعالى يغفر لنا وله.

ومن العجيب حقاً أن يعتمد هذا الأثر الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى فإنه نقل كلام القاضي أبي يعلى فيه وبعض أسماء القائلين به ثم قال ابن القيم رحمه الله: (قلت: وهو قول ابن جرير الطبري وإمام هؤلاء كلهم مجاهد إمام التفسير وهو قول أبي الحسن الدارقطني ومن شعره فيه) ثم ذكره مثلما ذكره المصنف فيما يأتي في ترجمة (١٣٤ - الدراقطني) وزاد بيتاً رابعاً لعل المصنف تعدد حذفه:

ولا تنكروا أنه قاعد ولا تنكروا أنه يقعد

قلت: وقد عرفت أن ذلك لم يثبت عن مجاهد بل صح عنه ما يخالفه كما تقدم. وما عزاه للدارقطني لا يصح إسناده كما بيناه في (الأحاديث الضعيفة) (٨٧٠) وأشارت إلى ذلك تحت ترجمة الدارقطني الآتية. وجعل ذلك قولاً لابن جرير فيه نظر لأن كلامه في (التفسير) يدور على إمكان وقوع ذلك كما سبق لا أنه وقع وتحقق ولذلك قال الإمام القرطبي في (تفسيره) (٣١١ / ١٠): (وعضد الطبري جواز ذلك بشطط من القول وهو لا يخرج إلا على تلفظ في المعنى وفيه بعد ولا ينكر مع ذلك أن يروى

ثم الإيمان، والمعرفة بأن خير الخلق وأفضلهم وأعظمهم منزلة عند الله - عز وجل - بعد الأنبياء والمرسلين وأحقهم بخلافة رسول الله صلى الله عليه وسلم أبو بكر الصديق عبد الله بن عثمان وهو عتيق

= والعلم يتأوله) ثم بين وجه تأويله بما لا حاجة بنا إلى ذكره والنظر فيه ما دام أنه أثر غير مرفوع ولو افترض أنه في حكم المرفوع فهو في حكم المرسل الذي لا يحتاج به في الفروع فضلاً عن الأصول كما ذكرت ذلك أو نحوه فيما يأتي من التعليق على قوله بعضهم: (ولا نتكلم في حديث فيه فضيلة للنبي صلى الله عليه وسلم بشيء) التعليق (٢٦٥) ولعل المصنف رحمه الله تعالى يشير إلى ذلك بقوله في ترجمة (١٦٥) - القاضي العلامة أبو بكر بن العربي) وقد نقل عنه القول بهذا القعود معه على العرش: قال: (وما علمت للقاضي مستندا في قوله هذا سوى قول مجاهد) وخلاصة القول: إن قول مجاهد هذا - وإن صح عنه - لا يجوز أن يتخذ ديناً وعقيدة ما دام أنه ليس له شاهد من الكتاب والسنة فيما ليت المصنف إذ ذكره عنده جزم برده وعدم صلاحيته للاحتجاج به ولم يتردد فيه فإنه هو اللائق به ويتورعه من إثبات كلمة (بذاته) والله المستعان. وسئل العلامة العثيمين كما في شرح السفارينية (ص ٤٦٣): هل المقام المحمود ما ذكره بعض العلماء من أن الله سبحانه وتعالى يجلس الرسول صلى الله عليه وسلم على العرش؟

فأجاب: هذا إن صح فهو من المقام المحمود لا شك، إذا صح فهو من المقام المحمود. اهـ
وسئل في لقاءات الباب المفتوح: هل صحيح أن المقام المحمود الذي وعده الله عز وجل لرسوله صلى الله عليه وسلم هو مكان العرش كما ورد في بعض الآثار؟

فأجاب: الصحيح أن المقام المحمود عام؛ كل مقام يحسده الناس فيه، ومن ذلك الشفاعة العظمى، حين يتدافع الأنبياء عليهم الصلاة والسلام الشفاعة، حتى تصل إليه صلى الله عليه وسلم فيشفع فيشفعه الله عز وجل، هذا هو الصحيح أنه عام. اهـ
وقال الشيخ صالح آل الشيخ في شرح الحموية: أثر مجاهد في قوله تعالى: ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩] وأن يجلسه تعالى على عرشه هذا كان الناس يمتحنون به في زمن الفتنة في القرن الثاني والثالث لما حصلت فتنة خلق القرآن وقبل ذلك كان الناس يمتحنون بهذا الأثر أثر مجاهد، ومن لم يكن من أهل السنة نفاه وقال: لا أقول به، ومن كان من أهل السنة أثبت؛ لأن المراد ليس هو الإجلال المراد منه فيه التصريح بالاستواء الذي معناه الجلوس، فأوضح الاستواء أنه بمعنى الجلوس لإجلال النبي - صلى الله عليه وسلم - مع الرب جل وعلا على العرش، وإلا فالإجلال لم تثبت به السنة، ما نقول ابتداء أنه من عقيدتنا أنه يجلس عليه الصلاة والسلام تسكت عن ذلك لا نذكرها؛ لكن قالها مجاهد رحمه الله، وإبطل الناس بذلك لأنها تفسر معنى الاستواء، فمن رد هذا؛ لأن بعض الناس يقول أنا أقر بالاستواء ويعني بالاستواء معنى آخر، فهذا الأثر صار فارقاً بين الاسم وغيره، فمن لم يقل به قبل أنه من المبتدعة في الزمن الأول، لهذا من أهل العلم طول عليه الكلام مثل الخلال في السنة أربعين صفحة أو خمسين صفحة على هذا، وكذلك الدارقطني والطبراني ومن الآثار التي ينبغي الانتباه لمعناها، وإلا فالقاعدة عندكم أنه لا يتجاوز القرآن والحديث. اهـ

وقال في شرح الواسطية: أولاً ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ثم هذا من اجتهاد مجاهد يكون هذا اجتهاد من مجاهد ذكره اجتهاداً وهو ما يثبت صفة من الصفات، لكن أثر مجاهد هذا كان فاصلاً بين أهل السنة وغيرهم في زمن من الأزمنة، في الأزمنة الأولى كان هو الفارق أثر مجاهد في إجلال النبي صلى الله عليه وسلم على العرش وقال به جماعة من أهل العلم لأجل أن الإجلال فيه إثبات استواء الله على عرشه بذلك سبحانه، ولهذا يهتمون به، فمن أنكروا خبر مجاهد فهو جهلي لماذا؟ لأنهم لا يريدون - من أنكره - لا يريد إنكار الفضيلة الخاصة بالنبي صلى الله عليه وسلم وإنما يريد إنكار الاستواء على العرش وعلو الله جل وعلا بذلك.

ولهذا كان هذا الأثر عن مجاهد في إجلال النبي صلى الله عليه وسلم على عرش الله جل وعلا أنه فارق بين أهل السنة وأهل المبتدعة والتجهم؛ لأن أهل السنة يروونه ويقبلون ما جاء به مجاهد في هذا الحديث لكن ما تفرده من جهة الإجلال لا يأخذون به ويقولون هو من قول مجاهد وعلى عهده لكن هو يشمل العلو والاستواء وهذا رواه أهل الحديث والأمة وتلقته - تلقته يعني مضمونه - بالقبول.

هذا مثل حديث الأوعال، له نظائر في أحاديث تضعف أسانيد بعضها ويكون واهياً، لو رأيت مثلاً كتاب العرش وما جاء فيه لآين أبي شيبة تجد فيه أخباراً ضعيفة وأخباراً ضعيفة جداً إلى آخره يريد الناقل يريد المؤلف بذلك أن هذه الأخبار قبلها أهل السنة يعني قبلوا بمضمونها بما دلت على استواء الله على عرشه ودلت على علو الذات لله تبارك وتعالى، فلا يدخل أثر مجاهد في ذلك لأن هذا الكلام يرد به ما جاء في حديث النبي عليه الصلاة والسلام.

ابن أبي ثحافة رضي الله عنه، وتعلم أنه يوم مات رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن على وجه الأرض أحدٌ بالوصف الذي قدمنا ذكره غيره رحمة الله عليه.

ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِ عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ وَالصِّفَةِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَهُوَ الْفَارُوقُ ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِمَا عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ وَالتَّعَتِ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَهُوَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ وَأَبُو عَمْرٍو دُو الثَّوْرَيْنِ. ثُمَّ عَلَى هَذَا التَّعَتِ وَالصِّفَةِ مِنْ بَعْدِهِمْ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَهُوَ الْأَنْشَرُ الْبَطِينُ صَهْرُ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَابْنُ عَمٍّ خَاتَمِ النَّبِيِّينَ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَرَحْمَتُهُ وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ فَيُحِبُّهُمْ وَيَمَعْرِفُهُ فَضْلُهُمْ قَامَ الَّذِينَ وَتَمَّتِ السَّنَةُ وَعَدَلَتْ الْحُجَّةُ^(١).

(١) قال الإمام الشافعي فيما رواه عنه البيهقي بإسناده في الاعتقاد (ص ١٩٢): «ما اختلف أحد من الصحابة والتابعين في تفضيل أبي بكر وعمر وتقديسهما على جميع الصحابة وإنما اختلف من اختلف منهم في علي وعثمان ونحن لا نخطئ واحدًا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما فعلوا» اهـ

وقال الحافظ في الفتح (٧/٧): «ونقل البيهقي في الاعتقاد» بسنده إلى أبي ثور عن الشافعي أنه قال: أجمع الصحابة وأتباعهم على أفضلية أبي بكر، ثم عمر ثم عثمان، ثم علي» اهـ

وقال النووي في المنهاج (١٤٨/٥): «اتفق أهل السنة على أن أفضلهم أبو بكر ثم عمر» اهـ
وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في الوصية الكبرى (ص ٣٢): «وقد اتفق أهل السنة والجماعة على ما تواتر عن علي بن أبي طالب أنه قال: خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر» اهـ

وقال ابن حجر الميثمي في الصواعق المحرقة (ص ٥٧): «واعلم أن الذي أطبق عليه عظماء الملة وعلماء الأمة أن أفضل هذه الأمة أبو بكر الصديق ثم عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا» اهـ

- وهؤلاء الأعلام الذين نقلوا هذا الإجماع إنما هو بناء على ما قاله أئمة أهل السنة والجماعة فقد قال الإمام أبو حنيفة كما في شرح «الفقه الأكبر» (ص ١٠٨): «ونقر بأن أفضل هذه الأمة بعد نبيها محمد عليه أفضل الصلاة والسلام أبو بكر ثم عمر ثم عثمان، ثم علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ» اهـ

ونقل شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٤٠٣/٤) عن الإمام مالك بن أنس أنه قال: لما سأله الرشيد عن منزلة الشيخين من النبي صلى الله عليه وسلم فقال: «منزلتهما منه في حياته كمنزلتهما منه بعد مماته - ثم قال - وكثرة الاختصاص والصحبة مع كمال المودة والاتلاف والمحبة والمشاركة في العلم يقضي بأنهما أحق من غيرهما وهذا ظاهر بين لمن له خبرة بأحوال القوم» اهـ

وروى الإمام البيهقي في مناقب الشافعي (٤٣٣/١-٤٣٤) مسندًا إلى محمد بن عبد الله بن عبد الحكم قال: سمعت محمد بن إدريس الشافعي يقول: «أفضل الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ» اهـ

وقال أيضًا رحمه الله تعالى: «اضطر الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أبي بكر فلم يجدوا تحت أديم السماء خيرًا من أبي بكر من أجل ذلك استعملوه على رقاب الناس» اهـ

وقال الإمام أحمد كما في طبقات الحنابلة (٣٠/١): «وخير الأمة بعد النبي صلى الله عليه وسلم أبو بكر، وعمر بعد أبي بكر، وعلي بعد عثمان ووقف قوم على عثمان وهم خلفاء راشدون مهديون» اهـ

- وقال أبو الحسن الأشعري في مقالات الإسلاميين (٣٤٨/١) مبيّنًا مذهب أهل السنة وعقيدتهم في السلف: «يعرفون حق السلف الذين اختارهم الله - سبحانه - لصحبة نبيه صلى الله عليه وسلم وأخذون بفنائهم.. ويقدمون أبا بكر ثم عمر، ثم عثمان، ثم عليًا رضوان الله عليهم ويقولون أنهم الخلفاء الراشدون المهديون أفضل الناس كلهم بعد النبي صلى الله عليه وسلم» اهـ
وقال ابن قدامة المقدسي في لمعة الاعتقاد (ص ٢٥): «وأفضل أمته صلى الله عليه وسلم: أبو بكر الصديق ثم عمر الفاروق، ثم عثمان ذو النورين، ثم علي المرتضى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ» اهـ

- وقال الحافظ ابن كثير في الباعث الحثيث (ص ١٨٣): «وأفضل الصحابة بل أفضل الخلق بعد الأنبياء عليهم السلام أبو بكر عبد الله بن عثمان أبو قحافة التيمي، ثم من بعده عمر بن الخطاب ثم عثمان بن عفان، ثم علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ» اهـ

[٢٧٩] قَالَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: لَا تَشْتِمُ السَّلَفَ وَادْخُلِ الْجَنَّةَ بِسَلَامٍ ^(١).

(١) ينقسم سب الصحابة إلى أنواع، ولكل نوع من السب حكم خاص به. والسب: هو الكلام الذي يقصد به الانتقاص والاستخفاف، وهو ما يفهم من السب بقول الناس على اختلاف اعتقاداتهم، كاللعن والتقيح ونحوهما. (الصارم المسلول). وسب الصحابة رضوان الله عليهم دركات بعضها شر من بعض، فمن سب بالكفر أو الفسق، ومن سب بأمور دنيوية كالبلخل، وضعف الرأي. وهذا السب إما أن يكون لجميعهم أو أكثرهم، أو يكون لبعضهم أو لفرد منهم، وهذا الفرد إما أن يكون ممن تواترت النصوص بفضله أو دون ذلك. وإليك تفاصيل وبيان أحكام كل قسم.

* من سب الصحابة بالكفر والردة أو الفسق، جميعهم. فلا شك في كفر من قال بذلك لأمر من أهمها: إن مضمون هذه المقالة أن نقلة الكتاب والسنة كفار أو فساق، وبذلك يقع الشك في القرآن والأحاديث، لأن الطعن في النقطة طعن في المنقول.

إن في هذا تكذيباً لما نص عليه القرآن من الرضا عنهم والثناء عليهم (فالعلم الحاصل من نصوص القرآن والأحاديث الدالة على فضلهم قطعي). (الرد على الرافضة ص ١٩). ومن أنكر ما هو قطعي فقد كفر. إن في ذلك إيذاء له صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لأنهم أصحابه وخاصته، فسب المرء خاصته والطعن فيهم، يؤذيه ولا شك. وأذى الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كفر كما هو مقرر. قال شيخ الإسلام ابن تيمية مبيناً حكم هذا القسم: (وأما من جاوز ذلك إلى أن زعم أنهم ارتدوا بعد رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلا نفراً قليلاً لا يبلغون بضعة عشر نفساً، أو أنهم فسقوا عامتهم، فهذا لا ريب أيضاً في كفره، لأنه مكذب لما نص القرآن في غير موضع، من الرضا عنهم والثناء عليهم، بل من يشك في كفر مثل هذا فإن كفره متعين - إلى أن قال - وكفر هذا مما يعلم بالاضطرار من دين الإسلام). (الصارم المسلول ص ٥٨٦-٥٨٧). وقال الهيثمي رحمه الله: (ثم الكلام - أي الخلاف - إنما هو في سب بعضهم، أما سب جميعهم فلا شك في أنه كفر). (الصواعق المحرقة ص ٣٧٩). ومع وضوح الأدلة الكلية السابقة، ذكر بعض العلماء أدلة أخرى تفصيلية، منها:

أولاً: ما مر معنا من تفسير العلماء للآية الأخيرة من سورة الفتح، من قوله: ﴿وَيُحَمَّدُ رَسُولَ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ﴾ إلى قوله: ﴿لِيُغَيِّظَهُمُ الْكُفَّارَ﴾ استنبط الإمام مالك رحمه الله من هذه الآية كفر من يبغضون الصحابة، لأن الصحابة يغيظونهم، ومن غاظه الصحابة فهو كافر، ووافقه الشافعي وغيره. (الصواعق المحرقة ص ٣١٧، وتفسير ابن كثير ٤ / ٢٤٠).

ثانياً: ما سبق ذكره من حديث أنس عند الشيخين أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «آية الإيمان حبُّ الأنصار وآية النفاق بغض الأنصار»، وفي رواية: «لا يجهم إلا مؤمن ولا يبغضهم إلا منافق».

ولسلم عن أبي هريرة عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لا يبغض الأنصار رجل آمن بالله واليوم الآخر»، فمن سبهم فقد زاد على بغضهم، فيجب أن يكون منافقاً لا يؤمن بالله ولا اليوم الآخر. (الصارم المسلول ص ٥٨١).

ثالثاً: ما ثبت عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أنه ضرب بالدرّة من فضله على أبي بكر، ثم قال عمر: (أبو بكر كان خير الناس بعد رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في كذا وكذا)، ثم قال عمر: (من قال غير هذا أقمنّا عليه ما نقيم على المفتري). (فضائل الصحابة للإمام أحمد ١ / ٣٠٠، وصححه ابن تيمية في الصارم ص ٥٨٥).

وكذلك قال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب: (لا يفضلني أحد على أبي بكر وعمر إلا جلدته حد المفتري). (فضائل الصحابة ١ / ٨٣، والسنة لابن أبي عاصم ٢ / ٥٧٥ عن طريق الحكم بن جحل وسنده ضعيف لضعف أبي عبيدة بن الحكم، انظر فضائل الصحابة ١ / ٨٣، لكن له شواهد أحدها من طريق علقمة عن علي عند ابن أبي عاصم في السنة ٢ / ٤٨، حسن الألباني إسناده، والآخر عن سويد بن غفلة عن علي عند اللالكائي ٧ / ١٢٩٥).

فيذا كان الخليفان الراشدان عمر وعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يجلدان حد المفتري من يفضل عليّاً على أبي بكر وعمر، أو يفضل عمر على أبي بكر، مع أن مجرد التفضيل ليس فيه سب ولا عيب، علم عقوبة السب عندهما فوق هذا بكثير. (الصارم المسلول ص ٥٨٦).

* من سب بعضهم سباً يظن في دينهم كأن يتهمهم بالكفر أو الفسق، وكان ممن تواترت النصوص بفضله. بعض العلماء يقيّد ذلك بالخلفاء، والبعض يقتصر على الشيخين، ومن العلماء من يفرق باعتبار تواتر النصوص بفضله أو عدم تواترها، ولعله الأقرب والله أعلم، وكذلك بعض من يكفر ساب الخلفاء يقصر ذلك على رميهم بالكفر، والآخرين يعمون بكل سب فيه طعن في الدين: فذلك كفر على الصحيح، لأن في هذا تكذيباً لأمر متواتر.

روى أبو محمد بن أبي زيد عن سحنون، قال: من قال في أبي بكر وعمر وعثمان وعلي، أنهم كانوا على ضلال وكفر، قتل، ومن شتم غيرهم من الصحابة بمثل ذلك نكل النكال الشديد. (الشفاء للقاظمي عياض ٢ / ١١٠٩).

وقال هشام بن عمار: (سمعت مالكا يقول: من سبّ أبا بكر وعمر، قتل، ومن سبّ عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قتل، لأن الله تعالى يقول

= فيها: ﴿يُعْظَمُ اللَّهُ أَنْ تُؤَدُّوا إِلَيْهِ أَيْدِيَكُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ فمن رماها فقد خالف القرآن، ومن خالف القرآن قتل. (الصواعق المحرقة ص ٣٨٤).

أما قول مالك رحمه الله في الرواية الأخرى: (ومن سب أبا بكر، جلد، ومن سب عائشة، قتل. قيل له: لم؟ قال: من رماها فقد خالف القرآن).

فالظاهر - والله أعلم - أن مقصود مالك رحمه الله هنا في سب أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فيما هو دون الكفر، ويوضحه بقية كلامه عن عائشة رضي الله عنها، حيث قال: (من رماها فقد خالف القرآن) فهذا سب مخصوص يكفر صاحبه - ولا يشمل كل سب - وذلك لأنه ورد عن مالك القول بالقتل فيمن كفر من هو دون أبي بكر. (الشفاء ١١٩ / ٢).

قال الهيثمي مشيراً إلى ما يقارب ذلك عند كلامه عن حكم سب أبي بكر: (فيتلخص أن سب أبي بكر كفر عند الحنفية، وعلى أحد الوجهين عند الشافعية، ومشهور مذهب مالك أنه يجب به الجلد، فليس بكفر. نعم قد يخرج عنه ما مر عنه في الخوارج أنه كفر، فتكون المسألة عنده على حالين: إن اقتصر على السب من غير تكفير لم يكفره وإلا كفره. (الصواعق ص ٣٨٦).

وقال أيضاً: (وأما تكفير أبي بكر ونظرائه ممن شهد لهم النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالجنة، فلم يتكلم فيها أصحاب الشافعي، والذي أراه الكفر فيها قطعاً). (الصواعق ص ٣٨٥).

وقال الخرشني: (من رمى عائشة بما برأها الله منه... أو أنكر صحبة أبي بكر، أو إسلام العشرة، أو إسلام جميع الصحابة، أو كفر الأربعة، أو واحداً منهم، كفر). (الخرشي على مختصر خليل ٨ / ٧٤).

وقال البغدادى: (وقالوا بتكفير كل من أكفر واحداً من العشرة الذين شهد لهم النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالجنة، وقالوا بمسألة جميع أزواج رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأكفروا من أكفروا، أو أكفر بعضهم). (الفرق بين الفرق ص ٣٦٠).

والمسألة فيها خلاف مشهور، ولعل الراجح ما تقدم، وأما القائلون بعدم التكفير من هذه حاله، فقد أجمعوا على أنه فاسق، لارتكابه كبيرة من كبائر الذنوب، يستحق عليه التعزير والتأديب، على حسب منزلة الصحابي، ونوعية السب، واليك بيان ذلك: قال الهيثمي: (أجمع القائلون بعدم تكفير من سب الصحابة على أنهم فاسق). (الصواعق المحرقة ص ٣٨٣).

وقال ابن تيمية: (قال إبراهيم النخعي: كان يقال: شتم أبي بكر وعمر من الكبائر، وكذلك قال أبو إسحاق السبيعي: شتم أبي بكر وعمر من الكبائر التي قال الله تعالى فيها: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ﴾. وإذا كان شتمهم بهذه المثابة، فأقل ما فيه التعزير؛ لأنه مشروع في كل معصية ليس فيها حد أو كفارة. وهذا مما لا نعلم فيه خلافاً بين أهل الفقه والعلم من أصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والتابعين بإحسان، وسائر أهل السنة والجماعة، فإنهم مجمعون على أن الواجب الفناء عليهم والاستغفار لهم والترحم عليهم... وعقوبة من أساء فيهم القول). (اللاكثي ٨ / ١٢٦٢ - ١٢٦٦).

وقال القاضي عياض: (وسب أحدهم من المعاصي الكبائر، ومذهبنا ومذهب الجمهور أنه يعزر ولا يقتل). (مسلم بشرح النووي ٩٣ / ١٦).

وقال عبد الملك بن حبيب: (من غلام الشيعة إلى بغض عثمان والبراء منه أدب شديد، وإن زاد إلى بغض أبي بكر وعمر، فالعقوبة عليه أشد، ويكرر ضربه ويطال سجنه حتى يموت). (الشفاء ١١٠٨ / ٢).

فلا يقتصر في سب أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على الجلد الذي يقتصر عليه في غيره؛ لأن ذلك الجلد لمجرد حق الصحبة، فإذا انضاف إلى الصحبة غيرها مما يقضي الاحترام، لنصرة الدين وجماعة المسلمين وما حصل على يده من الفتوح وخلافة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وغير ذلك، كان كل واحدة من هذه الأمور تقتضي مزيد حق موجب لزيادة العقوبة عند الاجترار عليه. (الصواعق المحرقة ص ٣٨٧).

وعقوبة التعزير المشار إليها لا خيار للإمام فيها، بل يجب عليه فعل ذلك. قال الإمام أحمد رحمه الله: (لا يجوز لأحد أن يذكر شيئاً من مساوئهم، ولا يطعن على أحد منهم بعيب ولا بنقص، فمن فعل ذلك وجب على السلطان تأديبه وعقوبته، ليس له أن يعفو عنه، بل يعاقبه ويستتيبه، فإن تاب قبل منه، وإن ثبت عاد عليه بالعقوبة، وخلده الحبس حتى يموت أو يرجع). (طبقات الخنابلة ١ / ٤٤، والصارم المسلول).

فانظر أخي المسلم إلى قول إمام أهل السنة فيمن يعيب أو يطعن بواحد منهم، ووجوب عقوبته وتأديبه. ولما كان سبهم المذكور من كبائر الذنوب عند بعض العلماء فحكم فاعله حكم أهل الكبائر من جهة كفر مستحلها.

قال الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله، مبيناً حكم استحلال سب الصحابة: (ومن خص بعضهم بالسب، فإن كان من تواتر النقل في فضله وكماله كالخلفاء، فإن اعتقد حقيقة سبه أو إباحته فقد كفر، لتكذيبه ما ثبت قطعاً عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ومكذبه كافر، وإن سبه من غير اعتقاد حقيقة سبه أو إباحته فقد فسق، لأن سباب المسلم فسوق، وقد =

وَدُشِّهْدُ لِلْعَشْرَةِ بِالْجَنَّةِ بِلَا شَكٍّ^(١) وَلَا اسْتِثْنَاءٍ، وَهُمْ أَصْحَابُ حِرَاءَ^(٢): الشَّيْءُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعُثْمَانُ، وَعَلِيٌّ، وَطَلْحَةُ، وَالزُّبَيْرُ، وَسَعْدٌ، وَسَعِيدٌ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ، وَأَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ

= حكم البعض فيمن سب الشيخين بالكفر مطلقاً، والله أعلم). (الرد على الرافضة ص ١٩).
وقال القاضي أبو يعلى - تعليقا على قول الإمام أحمد رحمه الله حين سئل عن شتم الصحابة، فقال: «ما أراه على الإسلام»، قال أبو يعلى: (فيحتمل أن يحمل قوله: ما أراه على الإسلام، إذا استحسب سبهم، فإنه يكفر بلا خلاف، ويحتمل إسقاط القتل على من لم يستحل ذلك مع اعتقاده تحريمه، كمن يأتي بالمعاصي...) ثم ذكر بقية الاحتمالات. (الصارم المسلول ص ٥٧١ وما قبلها).
يتلخص مما سبق فيمن سب بعضهم سباً يظن في دينه وعدالته، وكان ممن تواترت النصوص بفضله، أنه يكفر - على الراجح - لتكذيبه أمراً متواتراً.

أما من لم يكفره من العلماء، فأجمعوا على أنه من أهل الكبائر، ويستحق التعزير والتأديب، ولا يجوز للإمام أن يعفو عنه، ويزاد في العقوبة على حسب منزلة الصحابي. ولا يكفر عندهم إلا إذا استحسب السب.
أما من زاد على الاستحلال، كأن يتعبد الله عَزَّوَجَلَّ بالسب والشتم، فكفر مثل هذا مما لا خلاف فيه، ونصوص العلماء السابقة واضحة في مثل ذلك.

وباتضح هذا النوع بإذن الله، يتضح ما بعده بكل يسر وسهولة، ولذلك أطلنا القول فيه.

* من سب صحابي لم يتواتر النقل بفضله

فقد بينا فيما سبق رجحان تكفير من سب صحابياً تواترت النصوص بفضله من جهة دينه، أما من لم تتواتر النصوص بفضله، فنقول جمهور العلماء بعدم كفر من سبه، وذلك لعدم إنكاره معلوماً من الدين بالضرورة، إلا أن يسبه من حيث الصحبة.
قال الإمام محمد بن عبد الوهاب: (وإن كان ممن لم يتواتر النقل بفضله وكماله، فالظاهر أن سابه فاسق، إلا أن يسبه من حيث صحبته لرسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فإنه يكفر). (الرد على الرافضة ص ١٩).

* من سب بعضهم سباً لا يظن في دينهم وعدالتهم

فلا شك أن فاعل ذلك يستحق التعزير والتأديب، ولكن من مطالعتي لأقوال العلماء في المراجع المذكورة، لم أر أحداً منهم يكفر فاعل ذلك، ولا فرق عندهم بين كبار الصحابة وصغارهم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (وإما إن سبهم سباً لا يقدح في عدالته ولا في دينهم، مثل وصف بعضهم بالبخل أو الجبن أو قلة العلم أو عدم الزهد ونحو ذلك، فهو الذي يستحق التأديب والتعزير، ولا يحكم بكفره بمجرد ذلك، وعلى هذا يحمل كلام من لم يكفرهم من العلماء)، وذكر أبو يعلى من الأمثلة على ذلك اتهامهم بقلّة المعرفة بالسياسة. (الصارم المسلول ص ٥٨٦).
ومما يشبه ذلك اتهامهم بضعف الرأي، وضعف الشخصية، والغفلة، وحب الدنيا، ونحو ذلك، وهذا النوع من الطعن تطفح به كتب التاريخ، وكذلك الدراسات المعاصرة لبعض المنسوين لأهل السنة، باسم الموضوعية والمنهج العلمي.

(١) لحديث عبد الرحمن بن الأحنس أنه كان في المسجد فذكر رجل عليّاً رضي الله عنه فقام سعيد بن زيد فقال: أشهد على رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنِّي سمعته وهو يقول: «عشرة في الجنة النبي في الجنة وأبو بكر في الجنة وعمر في الجنة وعثمان في الجنة وعلي في الجنة وطلحة في الجنة والزبير بن العوام في الجنة وسعد بن مالك في الجنة وعبد الرحمن بن عوف في الجنة» ولو شئت لسميت العاشر قال: فقالوا: من هو؟ فسكت قال: فقالوا: من هو؟ فقال: هو سعيد بن زيد» أخرجه من طرق أحمد (١/١٨٨)، وابن أبي شيبة (١٢/١٥)، والترمذي (٣٧٤٨)، وأبو داود (٤٦٤٩)، وابن ماجه (١٣٣)، وعبد الله بن الإمام أحمد في زوائد الفضائل (٩٠) و (٩١)، وابن أبي عاصم (١٤٣٠) و (١٤٣١)، والشاشي (١٩٠) و (١٩١) و (٢١٠)، وابن حبان (٦٩٩٣) ذكر ابن الحديث قال عنه الترمذي: حسن صحيح، وصححه الشيخ أحمد شاكر في تحقيق المسند، وكذا العلامة الألباني في صحيح الجامع (٤٠١٠)، وصححه بمجموع طرقه الوادعي في أحاديث معلقة ظاهرها الصحة (ص ٢٩٣)، وكذا صححه الأرناؤوط ومن معه في تحقيق المسند. (فائدة) قال العجلوني في كشف الخفاء (١/٣٢): وقد نظم أسماءهم الحافظ ابن حجر العسقلاني لكن لا على ترتيبهم في الفضيلة فقال:

لقد بشر الهادي من الصحب عشرة

بجنت عدن كلهم قدرة علي

عتيق سعيد سعد عثمان طلحة

زبير ابن عوف عامر عمر علي

(٢) يقصد المصنف حديث أبي هريرة عند مسلم (٢٤١٧) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان على حراء هو وأبو بكر وعمر وعثمان وعلي وطلحة والزبير فتحركت الصخرة فقال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اهدأ فما عليك إلا نبي أو صديق أو شهيد».



الشَّيْخُ وَالْإِيمَانِيَّةُ

الْجَرَّاحُ. فَهَؤُلَاءِ لَا يَتَقَدَّمُهُمْ أَحَدٌ فِي الْفَضْلِ وَالْخَيْرِ، وَيُشْهَدُ لَكُلِّ مَنْ شَهِدَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْجَنَّةِ. [٢٨٠] وَأَنَّ حَمْرَةَ سَيِّدِ الشُّهَدَاءِ (١).

[٢٨١] وَجَعَفَرُ الظَّيَّارُ فِي الْجَنَّةِ (٢).

[٢٨٢] وَالْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ سَيِّدَا شَبَابِ أَهْلِ الْجَنَّةِ (٣).

وَيُشْهَدُ لِجَمِيعِ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ بِالْجَنَّةِ (٤) وَالرَّضْوَانِ وَالْثَوْبَةِ وَالرَّحْمَةِ مِنَ اللَّهِ، وَيَسْتَقَرُّ عِلْمُكَ

(١) روي عن عدة من الصحابة، والحديث قواه العلامة الألباني بطرقه وشواهد في الصحيحة (٣٧٤).

(٢) جاء من طرق عن أبي هريرة وابن عمر وابن عباس وعلي بن أبي طالب وأبي عامر والبراء، وقد صححه ابن الملقن في البدر المنير (١١١/٨)، وكذا صححه العلامة الألباني في الصحيحة (١٢٢٦).

(٣) روي عن ستة عشر نفساً من الصحابة منهم أبي سعيد الخدري وحذيفة بن اليمان وعلي بن أبي طالب وعمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمر والبراء بن عازب وأبي هريرة وجابر بن عبد الله وقره بن إياس، وقد عده السيوطي في الأزهار متواتراً، وكذا الكتاني في نظم المتناثر (١٩٦) والحديث قد ضعفه بعض أهل العلم وصححه الترمذي، والدرقطني، وقال الذهبي في السير: روي من وجوه يقوي بعضها بعضاً، وقال العلامة الألباني في الصحيحة (٧٩٦): وبالجملة فالحديث صحيح بلا ريب بل هو متواتر كما نقله المناوي، وصححه الوادعي في الصحيح المسند لما ليس في الصحيحين (٤٣٢).

(٤) الصحابة هم خير أمة أخرجت للناس، وأسمى طائفة عرفها التاريخ، وأنبل أصحاب لنبي ظهر على وجه الأرض، وأوعى وأضبط جماعة لما استحفظوا عليه من كتاب الله عز وجل، وسنة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وعدالة الصحابة المستلزمة كونهم من أهل الجنة عند أهل السنة من مسائل العقيدة القطعية، أو مما هو معلوم من الدين بالضرورة، ويستدلون لذلك بأدلة كثيرة من الكتاب والسنة، وسنكتفي بذكر بعض الأدلة من الكتاب:

الآية الأولى: يقول الله عز وجل: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَنْتَبَهُمْ فَتَحَا قُرَيْبًا﴾ [الفتح: ١٨]، قال جابر بن عبد الله رضي الله عنهما: كنا ألفاً وأربعمائة. أخرج البخاري (٤١٥٤) فهذه الآية ظاهرة الدلالة على تركية الله لهم، تركية لا يغير بها، ولا يقدر عليها إلا الله، وهي تركية بواطنهم وما في قلوبهم، ومن هنا رضي عنهم.

قال ابن حزم في الفصل في الملل والنحل (١٤٨/٤): أخبرنا الله عز وجل أنه علم ما في قلوبهم، ورضي عنهم، وأنزل السكينة عليهم، فلا يحل لأحد التوقف في أمرهم أو الشك فيهم البتة.

وقال ابن تيمية في الصارم المسلول (ص ٥٧٣، ٥٧٤): والرضا من الله صفة قديمة، فلا يرضى إلا عن عبد علم أن يوافيه على موجبات الرضا - ومن رضي الله عنه لم يسخط عليه أبداً - فكل من أخبر الله عنه أنه رضي عنه فإنه من أهل الجنة، وإن كان رضاه عنه بعد إيمانه وعمله الصالح؛ فإنه يذكر ذلك في معرض الثناء عليه والمدح له. فلو علم أنه يتعقب ذلك بما سخط الرب لم يكن من أهل ذلك. اهـ.

وقال الهيثمي في الصواعق المحرقة (ص ٣١٦): ومن رضي عنه تعالى لا يمكن موته على الكفر؛ لأن العبرة بالوفاة على الإسلام. فلا يقع الرضا منه تعالى إلا على من علم موته على الإسلام. اهـ.

ومما يؤكد هذا ما ثبت في صحيح مسلم (٢٤٩٦) من قول رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا يَدْخُلُ النَّارَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ مَنْ أَصْحَابَ الشَّجَرَةِ أَحَدٌ؛ الَّذِينَ يَابِعُوا تَحْتَهَا».

الآية الثانية: قوله تعالى: ﴿يُحَمَّدُ رَسُولَ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيَّاهُمْ فِي وَجْهِهِمْ مِنْ أَشْجَرٍ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْبَةِ وَمَثَلُ الْإِنْجِيلِ كَرِيعٌ أَخْرَجَ سُلَيْمَانُ فَتَارَةً فَاسْتَقْلَقَ فَاسْتَوَى عَلَى سَوْفِهِ يَمْجُبُ الْأَرْكَامَ لِيُعْطِيَهِمُ الْكَفَّارَ وَعَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ تَغْفِرَ وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الفتح: ٢٩].

قال الإمام مالك كما في الاستيعاب لابن عبد البر (٦/١): بلغني أن النصارى كانوا إذا رأوا الصحابة - رضي الله عنهم - الذين فتحوا الشام، يقولون: والله هؤلاء خير من الحوارين فيما بلغنا. وصدقوا في ذلك؛ فإن هذه الأمة معظمة في الكتب المتقدمة، وأعظمها وأفضلها أصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وقد نوه الله تبارك وتعالى بذكرهم في الكتب المنزلة والأخبار المتداولة؛ ولهذا قال سبحانه وتعالى هنا: «ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْبَةِ». ثم قال: «وَمَثَلُ الْإِنْجِيلِ كَرِيعٌ أَخْرَجَ سُلَيْمَانُ». أي: فراخه. «فَتَارَةً». أي: شدة «فَاسْتَقْلَقَ». أي: شب وطال. «فَاسْتَوَى عَلَى سَوْفِهِ يَمْجُبُ الْأَرْكَامَ». أي: فكذلك أصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أزروه وأيدوه ونصروه، فهو معهم كالشطء مع الزراع ليعطي بهم الكفار. اهـ.

= الآية الخامسة: قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتْلَ أَوْلِيكَ أَكْثَمَ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدِ وَقَتْلِهِ وَلَا وَعَدَ اللَّهُ الْمُنْتَفِينَ﴾ [الحديد: ١١]، والحسن الحجة، وقد استدل ابن حزم في الفصل (١٤٨/٤، ١٤٩) بهذه الآية وقطع بأن الصحابة جميعاً من أهل الجنة لقوله عز وجل: ﴿وَلَا وَعَدَ اللَّهُ الْمُنْتَفِينَ﴾.

الآية السادسة: قوله تعالى: ﴿لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْمُسْرَةِ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَرِيحُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُنَّ تَابَ عَلَيْهِمْ إِنَّهُمْ بِهِ رَرْءُ وَفٍ رَجِيعٌ﴾ [التوبة: ١١٧]. وقد حضر غزوة تبوك جميع من كان موجوداً من الصحابة، إلا من عذر الله من النساء والعجزة. أما الثلاثة الذين خلفوا فقد نزلت توبتهم بعد ذلك.

والآيات القرآنية في مدحهم وتعظيم قدرهم كثيرة منها: قوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠]. وقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: ١٤٣]. فمن المخاطب وقت نزول الآيتين غير الصحابة؟ فهم المخاطبون بذلك خطاباً أولياً، فثبت خيريتهم رضي الله تعالى عنهم على كافة الناس غير الأنبياء وجعلهم الله شهداء على الناس يوم القيامة لفضلهم وشر فهم وعلو منزلتهم.

ومنها قوله تعالى: ﴿يَوْمَ لَا يُخْزِي اللَّهُ النَّبِيَّ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ نُورُهُمْ يَسْعَى بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ﴾ [التحریم: ٨]. قال شيخ الإسلام في منهاج السنة (٤٩/٢-٥٠): وفي الجملة كل ما في القرآن من خطاب المؤمنين والمتقين والمحسنين ومدحهم والثناء عليهم، فهم - أي: الصحابة - أول من دخل في ذلك من هذه الأمة، وأفضل من دخل في ذلك من هذه الأمة. **مسألة:** القاعدة في مذهب أهل السنة والجماعة: أن الشهادة لعين بالجنة والنار من أمور العقيدة التي تؤخذ بالتلقي من الكتاب والسنة، ولا مجال للعقل بالاجتهاد فيها، فمن شهد له الشرع - الكتاب والسنة - بجنة أو نار، شهدنا له، ومع ذلك فتنحى نرجو للمحسن الحجة، ونخاف على المسيء النار، والله أعلم بالخاتيم.

والشهادة بالجنة والنار تنقسم إلى قسمين :-
١. الشهادة العامة: المتعلقة بوصف، كأن تقول: من أشرك بالله تعالى شركاً أكبر فقد كفر وخرج من الدين وهو في النار. وكذلك نقول: «من صام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر»، «والحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة». ومثل هذه النصوص وغيرها كثيرة في القرآن الكريم، والسنة النبوية، وإذا سأل شخص: هل الذي يدعو غير الله ويستغيث به في الجنة أم في النار؟ فنقول هو كافر وفي النار إذا قامت عليه الحجة والدليل وأصر ومات على ذلك، وإذا قيل: من حج فلم يرفث ولم يفسق، ومات بعد حجه - مثلاً فأين مصيره؟ قلنا هو في الجنة، أو من كان آخر كلامه من الدنيا: لا إله إلا الله: «فهو في الجنة ونحو ذلك، كل هذا للوصف لا للشخص المعين.
٢. الشهادة الخاصة أو المعينة: لشخص بذاته واسمه أنه في الجنة أو في النار، فهذه لا تجوز إلا في حق من أخبر الله تعالى عنه، أو رسوله أنه في الجنة أو في النار.

فمن شهد لهم الله أو رسوله بالجنة بأعيانهم فهم من أهلها قطعاً كالعشرة المبشرين بالجنة، وعلى رأسهم الخلفاء الأربعة، أبو بكر الصديق وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم.

ومن شهد له الشرع بالنار على التعيين فهو من أهلها كأبي لهب، وامرأته، وأبي طالب، وعمرو بن لحي، وغيرهم.

مسألة: هل يشهد للتابعين بالجنة؟

ذهب بعض العلماء إلى أنه يشهد للتابعين بالجنة، واختار هذا القول عبد الغني النابلسي في كتابه: «لمعة الأنوار في المقطوع لهم بالجنة أو النار»، فقال تشهد أيضاً للتابعين بالجنة: واستدل على ذلك بحديث الترمذي (٦٩٤/٩، رقم ٣٨٥٨): «لا تمس النار مسلماً رأى أو رأى من رأيي» وهو حديث ضعيف لا يثبت، وهذا القول شاذ، ويستلزم تبشير الحجاج بن يوسف وعبد الرحمن بن ملجم وقتلة عثمان وقاتل عمار ومن على شاكلتهم بالجنة، ولا يقول بهذا أحد.

مسألة: قال شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى (٥١٨/١١): فمن شهد له النبي ﷺ بالجنة شهدنا له بالجنة وأما من لم يشهد له بالجنة فقد قال طائفة من أهل العلم: لا يشهد له بالجنة ولا تشهد أن الله يحبه. وقال طائفة: بل من استفاض من بين الناس إيمانه وتقواه واتفق المسلمون على الثناء عليه كعمر بن عبد العزيز والحسن البصري وسفيان الثوري وأبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد والفضيل بن عياض وأبي سليمان الداراني ومعروف الكرخي وعبد الله بن المبارك - رضي الله تعالى عنهم - وغيرهم شهدنا له بالجنة؛ لأن في الصحيح: أن النبي ﷺ مر عليه بجنزة فأنشأ عليها خيراً فقال: «وجبت وجبت ومرت عليه بجنزة فأنشأ عليها شراً». فقال: «وجبت وجبت». قالوا: يا رسول الله، ما قولك: «وجبت وجبت»؟ قال: «هذه الجنزة أنثيتم عليها خيراً فقلت وجبت لها الجنة وهذه الجنزة أنثيتم عليها شراً فقلت: وجبت لها النار» قيل بم يا رسول الله قال: بالثناء الحسن والثناء السيئ.

وَتَوْقِنْ بِقَلْبِكَ أَنَّ رَجُلًا رَأَى النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَشَاهَدَهُ وَآمَنَ بِهِ وَاتَّبَعَهُ وَلَوْ سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ أَفْضَلُ مِنْ لَمْ يَرَهُ وَلَمْ يُشَاهِدْهُ وَلَوْ أَتَى بِأَعْمَالِ الْخَلْقِ أَجْمَعِينَ.

ثُمَّ أَلْتَرَحَّمْ عَلَى جَمِيعِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - صَغِيرِهِمْ وَكَبِيرِهِمْ وَأَوَّلِهِمْ وَآخِرِهِمْ، وَذَكَرْ تَحَاسِنَهُمْ، وَنَشْرَ فَضَائِلِهِمْ، وَالْإِقْتِدَاءُ بِهِدْيِهِمْ، وَالْإِقْتِفَاءُ لِأَنْكَارِهِمْ وَأَنَّ الْحَقَّ فِي كُلِّ مَا قَالُوهُ، وَالصَّوَابُ فِيمَا فَعَلُوهُ.

٣٢ - حُكْمُ مُرْتَكِبِي الذُّنُوبِ

وَقَدْ أَجْمَعَتِ الْعُلَمَاءُ - لَا خِلَافَ بَيْنَهُمْ - أَنَّهُ لَا يُكْفَرُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِذَنْبٍ وَلَا تُخْرِجُهُ مِنْ الْإِسْلَامِ بِمَعْصِيَةٍ، نَرَجُو لِلْمُحْسِنِ، وَتَخَافُ عَلَى الْمُسِيءِ^(١) وَلَا تَقُولُ فِي ذَلِكَ بِقَوْلِ الْمُعْتَزِلَةِ، فَإِنَّهَا تَقُولُ:

(١) قال الإمام الطحاوي في عقيدته: ولا نكفر أحداً من أهل القبلة بذنوب ما لم يستحلها، وإن كانت العبارة الأدق في ما أورده الشارح ابن أبي العز (٤٣٢/٢) إذ قال: (بل يقال: لا نكفرهم بكل ذنب)؛ لأن من الذنوب ما يكون كفراً في ذاته. أذن فمن أصول أهل السنة أنهم لا يكفرون الإنسان بطلاق المعاصي والكبائر كما يفعله الخوارج، ولا يخلدونه في النار كما تقولوه المعتزلة، بل يكون أمره إلى الله، إن شاء عذبه، وإن شاء غفر له. ولهذا اشتهر قولهم: ولا نكفر أحداً من أهل القبلة بذنوب ما لم يستحلها.

ومرادهم بالذنوب هنا: المعاصي التي ليست كفراً مخرجاً عن الملة، ولا هي من المباني الأربعة التي بني عليها الإسلام. قال ابن أبي العز في شرح الطحاوية (ص ٣١٧). ولهذا امتنع كثير من الأئمة عن إطلاق القول بأن لا نكفر أحداً بذنوب، بل يقال: لا نكفرهم بكل ذنب، كما يفعله الخوارج، وفرق بين النفي العام، ونفي العموم، والواجب إنما هو نفي العموم، مناقضة لقول الخوارج الذين يكفرون بكل ذنب.

وقال شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى (٣٠٤/٧): ونحن إذا قلنا: أهل السنة متفقون على أنه لا يكفر بذنوب، فإنما نريد المعاصي كالزنا والشرب، وأما هذه المباني ففي تكفير تاركها نزاع مشهور.

ومن أدلة أهل السنة على هذا الأصل:

١ - قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرَ لِمَنْ يَشْرِكْ بِهِ، وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨]. فأدخل في المشيئة كل ذنب عدا الشرك، وهذا في حق غير التائبين، وأما مع التوبة فلا فرق بين الشرك وغيره، فالله يغفر الذنوب جميعاً، كما قال سبحانه: ﴿قُلْ يَٰٓيُحْيَى الْكَلْبُ أَشْرَفُوا عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ [الزمر: ٥٣].

٢ - ومن أدلتهم: ما رواه البخاري (١٨)، ومسلم (٩٣٧) عن عبيدة بن الصامت أن رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ وَخَوَّلَهُ عَصَابَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ: «يَا يَعْصَى عَلَى أَنْ لَا تَشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا تَسْرِقُوا وَلَا تَزْنُوا وَلَا تَقْتُلُوا وَلَا تَكْذِبُوا وَلَا تَأْتُوا بِبَهْتَانٍ تَفْتَرُونَهُ بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ وَلَا تَقْضُوا فِي مَعْرُوفٍ قَمَنَ وَفِي مَنَظْمٍ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَعُوقِبَ فِي الدُّنْيَا فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا ثُمَّ سَرَّهُ اللَّهُ فَهُوَ إِلَى اللَّهِ إِنْ شَاءَ عَقَا عَنْهُ وَإِنْ شَاءَ عَاقَبَهُ قَبَاحَةً عَلَى ذَلِكَ.

وهذا نص صريح لا يحتمل التأويل.

٣ - ومن أظهر الأدلة على ذلك أن المسلمين مجمعون على أن الزاني والسارق والقاذف لا يقتل واحد منهم، ولو كانت ذنوبهم موجبة للردة لقتلوا جميعاً.

قال ابن أبي العز شرح الطحاوية (ص ٣١٧): والجواب أن أهل السنة متفقون كلهم على أن مرتكب الكبيرة لا يكفر كفراً ينقل عن الملة بالكلية كما قالت الخوارج؛ إذ لو كفر كفراً ينقل عن الملة لكان مرتداً يقتل على كل حال ولا يقبل عفو ولي القصاص، ولا تجزي الحدود في الزنا والسرقة وشرب الخمر. وهذا القول معلوم بطلانه وفساده بالضرورة من دين الإسلام. ومتفقون على أنه لا يخرج من الإيمان والإسلام، ولا يدخل في الكفر، ولا يستحق الخلود مع الكافرين، كما قالت المعتزلة، فإن قولهم باطل أيضاً؛ إذ قد جعل الله مرتكب الكبيرة من المؤمنين، قال تعالى: ﴿فَمَنْ عَفَىٰ اللَّهُ مِنْ أَمْرِهُ فَقَدْ عَفَىٰ فَالْيَاسِرُ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ١٧٨] فلم يخرج القاتل من الدين آمنوا، وجعله أحملاً لولي القصاص، والمراد أخوة الدين بلا ريب. وقال تعالى: ﴿وَلَنْ تَلْفَنَّا مِنْ الْمُؤْمِنِينَ أَفَنَتَلَوَّا قَاصِلًا حُرّاً يَنْتَهَبًا﴾ [الحجرات: ٩]. إلى أن قال: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلَحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ [الحجرات: ١٠].

ونصوص الكتاب والسنة والإجماع تدل على أن الزاني والسارق والقاذف لا يقتل، بل يقام عليه الحد، فدل على أنه ليس بمرتد. وقد ثبت في (الصحيح) عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ كَانَتْ عِنْدَهُ لِيَوْمِ مَظْلَمَةٍ مِنْ عَرَضٍ أَوْ شَيْءٍ فَلْيَتَحَلَّلْهُ مِنْهُ

مَنْ أَتَى دُنْبًا وَاحِدًا فِي عُمْرِهِ، أَوْ ظَلَمَ بِحَبِّهِ فِي عُمْرِهِ فَقَدْ كَفَرَ.

فَمَنْ قَالَ ذَلِكَ فَقَدْ أَعْظَمَ الْفِرْيَةَ عَلَى اللَّهِ عَزَّجَلَّ وَبَرَّأَهُ مِمَّا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ مِنَ الرَّأْفَةِ وَالرَّحْمَةِ وَالتَّجَاوُزِ وَالْإِحْسَانِ وَالْعُفْرَانِ وَقَبُولِ التَّوْبَةِ. وَقَدْ زَعَمَ أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ مِنْ آدَمَ وَمَنْ دُونَهُ كَانُوا كُفَّارًا وَقَالَ اللَّهُ - عَزَّجَلَّ - : ﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ، فَغَوَى ﴿١٧﴾﴾ وَقَدْ وَصَفَ دُنُوبَ الْأَنْبِيَاءِ صَلَوَاتِ اللَّهِ عَلَيْهِمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْقُرْآنِ وَالْخُوءِ يُوسُفَ فَقَدْ ظَلَمُوا أَخَاهُمْ وَعَقَّبُوا أَبَاهُمْ وَعَصَوْا مَوْلَاهُمْ وَهُمْ مَعَ ذَلِكَ أَحْيَاءُ أُنْرَارٍ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ (١) وَقَدْ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لِتَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾

= النُّيُومَ قَبْلَ أَنْ لَا يَكُونُوا دَرَجَةً وَلَا دِيَارًا إِنْ كَانَ لَهُ عَمَلٌ صَالِحٌ أَخَذَ مِنْهُ بِقَدْرِ مَظْلَمَتِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ حَسَنَاتٌ أَخَذَ مِنْ سَيِّئَاتٍ صَاحِبِهِ فَطَرَحَتْ عَلَيْهِ ثُمَّ أُلْقِيَ فِي النَّارِ» أَخْرَجَاهُ فِي (الصَّحِيحِينَ)، فثبت أن الظَّالِمَ يَكُونُ لَهُ حَسَنَاتٌ يَسْتَوْفِي المَظْلُومَ مِنْهَا حَقَّهُ.

٤ - ومن ذلك: أحاديث الشفاعة وأنه يخرج أقوام من النار بعد دخولهم إياها، كقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «شَفَاعَتِي لِأَهْلِ الْكِبَائِرِ مِنْ أُمَّتِي» وهو حديث صحيح، وقوله: «يُخْرَجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَفِي قَلْبِهِ وَزُنْ شَعِيرَةٌ مِنْ خَيْرٍ وَيُخْرَجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَفِي قَلْبِهِ وَزُنْ شَعِيرَةٌ مِنْ خَيْرٍ» الْبُخَارِيُّ (٤٤) وَمُسْلِمٌ (١٩٣).

إلى غير ذلك من الأدلة المشهورة المعلومة، التي أخذ بها أهل السنة فكانوا وسطاً في النحل، كما أن أمة الإسلام وسط في الملل، وفي هذا يقول شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى (٣/ ٣٧٤): وهم في باب الأسماء والأحكام والوعد والوعيد، وسط بين الوعيدية الذين يجعلون أهل الكبائر من المسلمين مخلدين في النار، ويخرجونهم من الإيمان بالكليّة، ويكذبون بشفاعة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وبين المرجئة الذين يقولون: إيمان الفاسق مثل إيمان الأنبياء والأعمال الصالحة ليست من الدين والإيمان، ويكذبون بالوعد والعقاب بالكليّة. فيؤمن أهل السنة والجماعة بأن فساق المسلمين معهم بعض الإيمان وأصله، وليس معهم جميع الإيمان الواجب الذي يستوجبون به الجنة، وأنهم لا يخلدون في النار، بل يخرج منها من كان في قلبه مثقال حبة من إيمان أو مثقال خردلة من إيمان، وأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَدْخَلَ شَفَاعَتَهُ لِأَهْلِ الْكِبَائِرِ مِنْ أُمَّتِهِ.

مسألة: لا بد من نفوذ الوعيد في أقوام من العصاة: قال شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى (٧/ ٥٠١): بل السلف والأئمة متفقون على ما تواترت به النصوص، من أنه لا بد أن يدخل النار قوم من أهل القبلة، ثم يخرجون منها. وأما من جزم بأنه لا يدخل النار أحد من أهل القبلة، فهذا لا نعرفه قولاً لأحد، وبعده قول من يقول: ما تمّ عذاب أصلاً، وإنسا هو تحريف لا حقيقة له، وهذا من أقوال الملاحدة والكفار.

وقال أيضاً في مجموع الفتاوى (١٦/ ١٩): وهذا مذهب الصحابة والسلف والأئمة، وهو القطع بأن بعض عصاة الأمة يدخل النار، وبعضهم يغفر له.

وقال السفاريني في لوايح الأنوار البهية (١/ ٣٨٩): ذكر بعض المحققين انعقاد الإجماع على أنه لا بد سمعاً من نفوذ الوعيد في طائفة من العصاة، أو طائفة من كل صنف منهم، كالزناة، وشربة الخمر، وقتلة الأنفس، وأكلة الربا، وأهل السرقة والغصب، إذا ماتوا على غير توبة، فلا بد من نفوذ الوعيد في كل طائفة من كل صنف، لا لفرد معين، لجواز العفو، وأقل ما يصدق عليه نفوذ الوعيد واحد من كل صنف. والأدلة قاضية بقصر العصاة على عصاة الموحدين.

وقد رتب بعض الناس على ذلك امتناع سؤال العفو لجميع المسلمين؛ لمنافاته لذلك، وهذا ساقط إلا إذا قصد العفو ابتداء لكل فرد من أفراد الأمة، على أن العفو يصدق بما بعد العذاب والتعذيب، فمن قال يمنع المنع فهو المصيب، وبالله التوفيق.

(١) للسيوطي فتوى مفيدة في كتابه الحاروي للفتاوى (١/ ٤٨٠-٤٨٣) باسم دفع التعسف عن أخوة يوسف قال فيها:

مسألة - في رجلين قال أحدهما: إن أخوة يوسف عَلَيْهِ السَّلَامُ أنبياء وقال الآخر: ليسوا بأنبياء فمن أصاب؟

الجواب - في أخوة يوسف عَلَيْهِ السَّلَامُ قولان للعلماء والذي عليه الأكثر سلفاً وخلفاً أنهم ليسوا بأنبياء أما السلف فلم ينقل عن أحد من الصحابة أنهم قالوا بنبوتهم - كذا قال ابن تيمية، ولا أحفظه عن أحد من التابعين وأما أتباع التابعين فنقل عن ابن زيد أنه قال بنبوتهم وتابعه على هذا فئة قليلة وأنكر ذلك أكثر الأتباع فمن بعدهم، وأما الخلف فالمفسرون فرق منهم من قال بقول ابن زيد كالبغوي ومنهم من بالغ في رده كالقرطبي والإمام فخر الدين وابن كثير ومنهم من حكي القولين بلا ترجيح كابن الجوزي ومنهم من لم يتعرض للمسألة ولكن ذكر ما يدل على عدم كونهم أنبياء كتفسيره الأسباط بمن نبي من بني إسرائيل والمزل إليهم بالمنزل إلى أنبيائهم كأبي الليث السمرقندي والواحدي ومنهم من لم يذكر شيئاً من ذلك

وَقَالَ اللَّهُ - عَزَّجَلَّ -: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنْتَ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٣].

= ولكن فسر الأسباط بأولاد يعقوب فحسبه ناس قولاً بنبوتهم وإنما أريد بهم ذريته لا بنوه لصلبه كما سيأتي تحرير ذلك. قال القاضي عياض في الشفا: أخوة يوسف لم تثبت نبوتهم وذكر الأسباط وعددهم في القرآن عند ذكر الأنبياء قال المفسرون: يريد من نبي من أبناء الأسباط فانظر إلى هذا النقل عن المفسرين من مثل القاضي. وقال ابن كثير: اعلم أنه لم يبق دليل على نبوة أخوة يوسف وظاهر سياق القرآن يدل على خلاف ذلك ومن الناس من يزعم أنهم أوحى إليهم بعد ذلك وفي هذا نظر ويحتاج مدعى ذلك إلى دليل ولم يذكروا سوى قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْزَلْ إِلَهُ إِبْرَاهِيمَ﴾ إلى قوله: ﴿وَالْأَسْبَاطُ﴾ وهذا فيه احتمال لأن بطون بني إسرائيل يقال لهم الأسباط كما يقال للعرب قبائل وللعجم شعوب فذكر تعالى أنه أوحى إلى الأنبياء من أسباط بني إسرائيل فذكرهم إجمالاً لأنهم كثيرون ولكن كل سبط من نسل رجل من أخوة يوسف ولم يبق دليل على أعيان هؤلاء أنهم أوحى إليهم انتهى. وقال الواحدي: الأسباط من ولد إسحاق بمنزلة القبائل من ولد إسماعيل وكان في الأسباط أنبياء وقال في قوله تعالى: ﴿وَيُثْبِتُ يُسْمَعُهُ عَلَيْهِ وَعَلَى يَدَيْهِ يَفْقُوهُ﴾ يعني المختصين بالنبوة منهم، وقال السرقندي في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْزَلْ إِلَهُ إِبْرَاهِيمَ﴾ إلى قوله: ﴿وَالْأَسْبَاطُ﴾ السبط بلغتهم بمنزلة القبيلة للعرب وما أنزل على أنبيائهم وهم كانوا يعملون به فأضاف إليهم كما أنه أنزل على محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فأضاف إلى أمته فقال: ﴿وَمَا أَرْزَلْ إِلَهُ إِبْرَاهِيمَ﴾ فكذلك الأسباط أنزل على أنبيائهم فأضاف إليهم لأنهم كانوا يعملون به وقال في قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾ إلى قوله: ﴿وَالْأَسْبَاطُ﴾ هم أولاد يعقوب أوحى إلى أنبيائهم، ثم رأيت الشيخ تقي الدين ابن تيمية ألف في هذه المسألة مؤلفاً خاصاً قال فيه ما ملخصه: الذي يدل عليه القرآن واللغة والاعتبار أن أخوة يوسف ليسوا بأنبياء وليس في القرآن ولا عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بل ولا عن أصحابه خبر بأن الله تعالى نبأهم وإنما احتج من قال: إنهم نبؤا بقوله في آيتي البقرة والنساء: ﴿وَالْأَسْبَاطُ﴾ وفسر الأسباط بأنهم أولاد يعقوب، والصواب: أنه ليس المراد بهم أولاده لصلبه بل ذريته كما يقال فيهم أيضاً بنو إسرائيل وقد كان في ذريته الأنبياء فالأسباط من بني إسرائيل كالقبائل من بني إسماعيل، قال أبو سعيد الضريز: أصل السبط شجرة ملتفة كثيرة الأغصان فسموا الأسباط لكثرتهم فكما أن الأغصان من شجرة واحدة كذلك الأسباط كانوا من يعقوب ومثل السبط الحافد وكان الحسن والحسين سبطي رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والأسباط حفدة يعقوب ذراري أبنائه الاثني عشر، وقال تعالى: ﴿وَمِنْ قَوْمِ مُوسَى أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ﴾ وَقَطَعْنَهُمْ اثْنَيْ عَشَرَ نَبِطًا أُمَّةً [الأعراف] فهذا صريح في أن الأسباط هم الأمم من بني إسرائيل كل سبط أمة لا أنهم بنوه الاثنا عشر بل لا معنى لتسميتهم قبل أن تنتشر عنهم الأولاد أسباطاً فالحال أن السبط هم الجماعة من الناس ومن قال: الأسباط أولاد يعقوب لم يرد أنهم أولاده لصلبه بل أراد ذريته كما قال بنو إسرائيل وبنو آدم فتحصيص الآية بينه لصلبه غلط لا يدل عليه اللفظ ولا المعنى ومن ادعاه فقد أخطأ خطأً بيناً والصواب أيضاً أن كونهم أسباطاً إنما سماوا به من عهد موسى للآية المتقدمة ومن حينئذ كانت فيهم النبوة فإنه لا يعرف أنه كان فيهم نبي قبل موسى إلا يوسف ومما يؤيد هذا أن الله تعالى لما ذكر الأنبياء من ذرية إبراهيم قال ومن ذريته داود وسليمان الآيات فذكر يوسف ومن معه ولم يذكر الأسباط فلو كان أخوة يوسف نبؤا كما نبؤ يوسف لذكروا معه وأيضاً فإن الله يذكر عن الأنبياء من المحامد والثناء ما يناسب النبوة وإن كان قبل النبوة كما قال عن موسى: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ﴾ الآية، وقال في يوسف كذلك، وفي الحديث: أكرم الناس يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم نبي من نبي من نبي فلو كانت إخوته أنبياء كانوا قد شاركوه في هذا الكرم وهو تعالى لما قص قصة يوسف وما فعلوا معه ذكر اعترافهم بالخطيئة وطلبهم الاستغفار من أبيهم ولم يذكر من فضلهم ما يناسب النبوة ولا شيئاً من خصائص الأنبياء بل ولا ذكر عنهم توبة باهرة كما ذكر عن ذنبه دون ذنبهم بل إنما حكى عنهم الاعتراف وطلب الاستغفار ولا ذكر سبحانه عن أحد من الأنبياء لا قبل النبوة ولا بعدها أنه فعل مثل هذه الأمور العظيمة من عقوق الوالد وقطيعة الرحم وإرقاق المسلم وبيعته إلى بلاد الكفر والكذب البين وغير ذلك مما حكاه عنهم ولم يحك عنهم شيئاً يناسب الاصطفاء والاختصاص الموجب لنبوتهم بل الذي حكاه يخالف ذلك بخلاف ما حكاه عن يوسف، ثم إن القرآن يدل على أنه لم يأت أهل مصر نبي قبل موسى سوى يوسف لآية غافر، ولو كان من إخوة يوسف نبي لكان قد دعا أهل مصر وظهرت أخبار نبوته فلما لم يكن ذلك علم أنه لم يكن منهم نبي فهذه وجوه متعددة يقوى بعضها بعضاً. وقد ذكر أهل السير أن إخوة يوسف كلهم ماتوا بمصر وهو أيضاً وأوصى بنقله إلى الشام فنقله موسى. والحاصل أن الغلط في دعوى نبوتهم حصل من ظن أنهم هم الأسباط وليس كذلك إنما الأسباط ذريتهم الذين قطعوا أسباطاً من عهد موسى كل سبط أمة عظيمة ولو كان المراد بالأسباط أبناء يعقوب لقال ويعقوب وبنيه فإنه أوجز وأبين واختير لفظ الأسباط على لفظ بني إسرائيل للإشارة إلى أن النبوة إنما حصلت فيهم من حين تقطيعهم أسباطاً من عهد موسى - هذا كله كلام ابن تيمية والله أعلم.

٣٤- النَّهْيُ عَنِ الْخَوْضِ فِي أَحْدَاثِ الْفِتْنَةِ الْكُبْرَى

وَمِنْ بَعْدِ ذَلِكَ: تَكُفُّ عَمَّا شَجَرَ بَيْنَ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَدْ شَهِدُوا الْمَشَاهِدَ مَعَهُ، وَسَبَقُوا النَّاسَ بِالْفَضْلِ فَقَدْ عَقَرَ اللَّهُ لَهُمْ وَأَمَرَكَ بِالِاسْتِغْفَارِ لَهُمْ وَالتَّقَرُّبِ إِلَيْهِ بِمَحَبَّتِهِمْ وَقَرَضَ ذَلِكَ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ وَهُوَ يَعْلَمُ مَا سَيَكُونُ مِنْهُمْ وَأَنْهُمْ سَيَقْتُلُونَ وَأَنْمَا فَضَّلُوا عَلَى سَائِرِ الْخَلْقِ؛ لِأَنَّ الْخَطَأَ وَالْعَمْدَ قَدْ وَضَعَ عَنْهُمْ وَكُلَّ مَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ مَقْفُورٌ لَهُمْ.

وَلَا يُنْظَرُ فِي كِتَابِ صِفَتَيْنِ^(١)

(١) صفيين: موضع بقرب الرقة على شاطئ الفرات من الجانب الغربي بين الرقة وبالس، وفيه كانت موقعة صفين التي دارت رحاها بين أهل العراق من أصحاب علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وبين أهل الشام من أصحاب معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ في شهر صفر سنة (٣٧)، وذلك أن علياً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لما فرغ من وقعة الجمل، ودخل البصرة، وشيع أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لما أرادت الرجوع إلى مكة، ثم سار من البصرة إلى الكوفة فدخلها، وكان في نيته أن يمضي ليرغم أهل الشام على الدخول في طاعته كما كان في نية معاوية ألا يبيع حتى يقام الحد على قتلة عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أو يسلموا إليه ليقتلهم، ولما دخل علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الكوفة شرع في مراسلة معاوية بن أبي سفيان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فقد بعث إليه جرير بن عبد الله البجلي، ومعه كتاب أعلمه فيه باجتماع المهاجرين والأنصار على بيعته، ودعاه فيه إلى الدخول فيما دخل فيه الناس، فلما انتهى إليه جرير بن عبد الله أعطاه الكتاب فطلب معاوية عمرو بن العاص ورؤوس أهل الشام، فاستشارهم فأبوا أن يبيعوا حتى يقتل قتلة عثمان، أو أن يسلم إليهم قتلة عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فرجع جرير إلى علي فأخبره بما قالوا.

ومكث علي يومين لا يكتب معاوية، ولا يكتبه معاوية، ثم دعا علي بشير بن عمرو الأنصاري وسعيد بن قيس الهمداني، وشيث بن ربيعي التميمي فقال لهم: اتنوا هذا الرجل (معاوية) فادعوه إلى الطاعة والجماعة، واسمعوا ما يقول لكم: فلما دخلوا على معاوية جرى بينه وبينهم حوار لم يوصلهم إلى نتيجة فما كان من معاوية إلا أن أخبرهم أنه مصمم على القيام بطلب دم عثمان الذي قتل مظلوماً.

ولما رجع أولئك النفر إلى علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأخبروه بجواب معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لهم، وأنه لن يبيع حتى يقتل القتلة، أو يسلمهم، عند ذلك نشبت الحرب بين الفريقين فعند ذلك رفع أهل الشام المصاحف فوق الرماح، وقالوا: هذا بيننا وبينكم، قد فنى الناس فمن لغفور أهل الشام بعد أهل الشام؟ ومن لغفور العراق بعد أهل العراق؟ فلما رأى الناس المصاحف قد رفعت قالوا: نجيب إلى كتاب الله عز وجل، وننيب إليه، ولما رفعت المصاحف فوق الرماح توقفت الحرب.. فتم الاتفاق بين الفريقين على التحكيم بعد انتهاء موقعة صفين، وهو أن يحكم كل واحد منهما رجلاً من جهته، ثم يتفق الحكمان على ما فيه مصلحة المسلمين، فوكل معاوية عمرو بن العاص، ووكل علي أبو موسى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ثم أخذ الحكمان من علي ومعاوية ومن الجندين العهود والمواثيق أنهما أمانان على أنفسهما وأهلهما، والأمة لهما أنصار على الذي يتقاضيان عليه، وعلى المؤمنين والمسلمين من الطائفتين كليهما عهد الله، وميثاقه أنهما على ما في ذلك الكتاب، وأجلا القضاء إلى رمضان، وإن أحبا أن يؤخرا ذلك فعلى تراض منهما.

فلما اجتمع الحكمان وتراضا على المصلحة للمسلمين، ونظرا في تقدير الأمور، ثم اتفقا على أن يكون الفصل في موضوع النزاع بين علي ومعاوية يكون لأعيان الصحابة الذين توفي رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وهو راض عنهم، هذا ما اتفق عليه الحكمان فيما بينهما لا شيء سواه!

قال ابن كثير في البداية والنهاية (٦/٢٤٥): «والحكمان كانا من خيار الصحابة، وهما: عمرو بن العاص السهمي (من جهة أهل الشام)، والثاني: أبو موسى عبد الله بن قيس الأشعري (من جهة أهل العراق) وإنما نصبا ليصلحا بين الناس، ويتفقا على أمر فيه رفق بالمسلمين، وحقق لدمائهم وكذلك وقع».

وإذا كان قرارهما الذي اتفقا عليه لم يتم فما في ذلك تقصير منهما؛ لأنهما قد قاما بمهمتهما بحسب ما أداه إليهما اجتهادهما واقتناعهما، ولو لم تكلفهما الطائفتان معا بأداء هذه المهمة لما تعرضا لها ولا أبديا رأيا فيها، فَرَضَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا، وعن بقية الصحابة أجمعين!

(تنبيه مهم) أما ما يذكره المؤرخون من أن الحكمين لما اجتمعوا بأدح من دومة الجندل، وتفاوضا على أن يخلعا الرجلين (علياً، ومعاوية)، فقال عمرو بن العاص لأبي موسى: اسبق بالقول، فتقدم فقال: إني نظرت فخلعت علياً عن الأمر، وينظر المسلمون لأنفسهم كما خلعت سيفي هذا من عنقي، وأخرجه من عنقه فوضعه في الأرض، وقام عمرو فوضع سيفه في

= الأرض، وقال: إني نظرت فأثبت معاوية في الأمر: كما أثبت سيفي هذا في عاتقي وتقلده، فأنكر أبو موسى، فقال عمرو: كذلك اتفقنا، وتفرق الجمع على ذلك من الاختلاف.

فهذه الحكاية وما يشبهها من اختلاق أهل الأهواء والبدع الذين لا يعرفون قدر أبي موسى وعمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ومنزلتهما في الإسلام!

قال أبو بكر ابن العربي في العواصم من القواصم (ص ١٧٧) مبينا كذب هذه القصة: «هذا كله كذب صراح ما جرى منه حرف قط، وإنما هو شيء أخبر عنه المبتدعة، ووضعت التاريخية (القصاصون) للملوك، فتوارثه أهل المجانة والجهالة بمعاصي الله والبدع» ا. هـ

ولم يكتف الواضعون من أهل التاريخ بهذا؛ بل وسوا الحكمين بصفات مردولة هزيلة يتخذون منها وسيلة للتفكه والتندر! فقد وصفوا عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: بأنه كان صاحب غدر وخداع، ووصفوا أبا موسى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه كان أبلهًا، ضعيف الرأي، مخدوعا في القول، كما وصفوه بأنه كان على جانب كبير من الغفلة.

وقبل الخروج من موقعة (صفين) أحببنا أن نرد على من ساءى بين قتال علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ للخوارج بقتل معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ومن معه! فهذا ابن حزم رحمه الله في الفصل في الملل والنحل (١٥٩/٤-١٦١) يبين لنا البون الفارق بين القتالين بقوله: «وأما أمر معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فبخلاف ذلك، ولم يقاتلهم علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لامتناعه من بيعته؛ لأنه كان يسعه في ذلك ما وسع ابن عمر وغيره، لكن قاتله لامتناعه من إنفاذ أوامره في جميع أرض الشام، وهو الإمام الواجب طاعته، فعلى المصيب في هذا، ولم ينكر معاوية قط فضل علي واستحقاقه الخلافة، لكن اجتهاده أداه إلى أن رأى تقديم أخذ القود من قتلة عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على البيعة، ورأى نفسه أحق بطلب دم عثمان» إلى أن قال: «فلم يطلب معاوية إلا ما كان له من الحق أن يطلبه، وأصاب في ذلك الأثر الذي ذكرنا وإنما أخطأ في تقديمه ذلك على البيعة فقط، فله أجر الاجتهاد في ذلك، ولا إثم عليه فيما حرم من الإصابة كسائر المخطئين في اجتهادهم الذين أخبر الرسول - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: أن لهم أجرا واحداً، وللمصيب أجران - إلى أن قال - وقد علمنا أن من لزمه حق واجب وامتنع من أدائه وقاتل دونه فإنه يجب على الإمام أن يقاتله، وإن كان منا، وليس ذلك بمؤثر في عدالته وفضله، ولا بموجب له فسقا؛ بل هو مأجور لاجتهاده ونيتة في طلب الخير، فهذا قطعنا على صواب علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وصحة إمامته، وأنه صاحب الحق، وأن له أجرين أجر الاجتهاد، وأجر الإصابة، وقطعنا أن معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ومن معه مخطئون مجتهدون مأجورون أجرا واحداً» ا. هـ

فابن حزم رحمه الله يقرر في كلامه هذا أن النزاع الذي كان بين علي ومعاوية إنما هو في شأن قتلة عثمان، وليس اختلافاً على الخلافة، إذ إن معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لم ينكر فضل علي واستحقاقه للخلافة، وإنما امتنع عن البيعة حتى يسلمه القتلة، أو يقتلهم، وكان علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يستمهله في الأمر حتى يتمكن هو بأخذ قتلة عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ورحم الله معاوية إذ لم يملك عينه من البكاء؛ عندما جاءه الخبر بموت علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ فقيل له في ذلك، فقال: «ويحكم إنما أبكي لما فقد الناس من حلمه، وعلمه، وفضله، وسوابقه، وخبره».

خلاصة ما جاء في صفين:

أولاً: أن معاوية بن أبي سفيان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لم يقاتل أو ينازع علياً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على خلافة، أو أفضلية قط.

ثانياً: أن معاوية بن أبي سفيان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لم يعط علياً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ البيعة حتى يقتل قتلة عثمان، أو يسلمهم إليه.

ثالثاً: أن علياً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لم يقدم على القتال حتى أمهل معاوية عساه يرضى بتقديم البيعة أولاً على أخذ الحد من القتلة.

رابعاً: أن معاوية بن أبي سفيان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اجتهد في تأخير البيعة، وتقديم أخذ القصاص من القتلة وللمجتهد أجره، وحسبنا أن معاوية من أهل الاجتهاد، مع ما عنده من صدق نية، وبذل وسع فيما أقدم عليه.

خامساً: أن ما قيل في شأن التحكيم بأن عمرو بن العاص مكر بأبي موسى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كله كذب وإفك شرعا وعقلا، وهو من دسائس الشيعة الكذبة، وغفلة القصاصين!

(تنبيه) عدد الصحابة الذين حضروا أيام الفتنة (الجميل وصفين) فهو قليل جداً، لا يكادون يتجاوزون الثلاثين قطعاً، وهم أيضاً مع حضورهم هذا لم يقاتل منهم أحد ابتداءً، أما أكابر الصحابة رضي الله عن الجميع فلم يدخلوا في فتنة قط!

ومن المقرر عند أهل السنة والجماعة: أن أحداً من الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لم يدخل في بدعة، أو فتنة مضلة بدافع الهوى، أو الفساد، أو حب الدنيا كلا؛ اللهم ما كان من تأويل واجتهاد في بعض المسائل والمواقف الخفية كما هو ظاهر معركتي (الجميل، وصفين)، فهم قطعاً بين أجرين أو أجر، وبين مغفور ومأجور!

وعلى هذا؛ ندفع كثيراً مما هو موجود في كتب التاريخ المعتمد منها أو المنتقد، أو مما يتناقله الناس على ألسنتهم، أو في مجالسهم: أن القتال كان بين جمهور الصحابة! نعم؛ إن أيام الفتنة في الصدر الأول إذا أطلقت لا تنصرف إلا للصحابة،

= إلا أن هذه النسبة إليهم خرجت من باب تسمية المعارك باسم أمرائها وأشرافها والصحابة وقتئذ هم أمراء الناس وأفاضلهم، وقد ذكر ابن تيمية رحمه الله في منهاج السنة النبوية (٢٣٦/٦-٢٣٧) بعض الآثار السلفية التي تزيد المسلم يقينا على أن أصحاب رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كانوا على السلامة والمسألة حياة وممات: «قال عبد الله بن أحمد حدثنا أبي، حدثنا إسماعيل (يعني ابن علية)، حدثنا أيوب السختياني، عن محمد بن سيرين قال: «هاجت الفتنة وأصحاب رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عشرة آلاف، فما حضرها منهم مائة؛ بل لم يبلغوا ثلاثين» وهذا الإسناد قال عنه ابن تيمية رحمه الله: «حسن أصح الأسانيد على وجه الأرض، ومحمد بن سيرين من أروع الناس، ومراسيله من أصح المراسيل».

وقال الشعبي رحمه الله: «لم يشهد الجمل من أصحاب رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - غير علي، وعمار، وطلحة، والزبير، فإن جاءوا بخمسة فأنا كذاب». وقد روى ابن بطة عن بكير بن الأشج قال: «أما إن رجلا من أهل بدر لزموا بيوتهم بعد مقتل عثمان، فلم يخرجوا إلا إلى قبورهم». قال ابن تيمية: «وأما الصحابة فجمهورهم، وجمهور أفاضلهم ما دخلوا في فتنة». فالحمد لله رب العالمين.

(١) دارت رحى الحرب في موقعة الجمل بين علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ومن معه، وبين أم المؤمنين عائشة وطلحة والزبير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ومن معهم، وكانت سنة (٣٦)، لما وقع قتل عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بعد أيام التشريق سنة (٣٥) كان أزواج النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - - أمهات المؤمنين قد خرجن إلى الحج في هذا العام فرارا من الفتنة، فلما بلغ الناس أن عثمان قد قتل أقمن بمكة، وقد تجمع بمكة خلق كثير وجم غفير من سادات الصحابة، منهم طلحة والزبير حيث استأذنا عليا في الاعتصام فأذن لهما، فخرجا إلى مكة وتبعهما كثير من الناس. وكذا قدم إلى مكة ابن عمر، ومن اليمن يعلى بن أمية عامل عثمان عليها، وعبد الله بن عامر عامله على البصرة، ولم يزل الناس حينذاك ينفدون على مكة، ولما كثروا فيها قامت فيهم أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فحثتهم على القيام بطلب دم عثمان، وذكرت ما افتات به أولئك من قتله في بلد حرام وشهر حرام، ولم يرقبوا جوار رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وقد سفكوا الدماء وأخذوا الأموال، فاستجاب الناس لها، وطأعوها على ما تراه من الأمر بالمصلحة، وقالوا لها: حيثما سرت سرنا معك، وبعد أن تعددت آراؤهم في تحديد الجهة التي يسيرون إليها أجمعوا على الذهاب إلى البصرة، فلما أتوا البصرة منعهم من دخولها عثمان بن حنيف عامل علي عليها حينذاك، وجرت بينه وبينهم مراسلة ومحاربة.

ثم ما لبثوا أن اصطالحوا بعد ذلك إلى أن يقدم علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ لأنه بلغهم أنه متوجه إليهم، فأخذ علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في الاتجاه بعدهم في جمع كبير قاصدا الشام، وهو يرجو أن يدركهم قبل وصولهم إلى البصرة، فلما علم أنهم قد فاتوه، استمر في طريقه إليهم قاصدا البصرة من أرض العراق.

كما استنفر علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أهل الكوفة ليلحقوا به، وقد استجاب للتغدير كثير من الناس وعلى رأسهم الحسن بن علي وعمار بن ياسر وقدموا على علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فتلقاهم بذي قار إلى أثناء الطريق في جماعة، منهم ابن عباس فرحب بهم، وقال: يا أهل الكوفة أنتم لقبتم ملوك العجم وفضضتم جموعهم، وقد دعوتكم لتشهدوا معنا إخواننا من أهل البصرة.

فإن يرجعوا فذاك الذي نريده، وإن أبوا داويناكم بالرفق حتى يبدؤونا بالظلم، ولن ندع أمرا فيه صلاح إلا أثناه على ما فيه الفساد إن شاء الله تعالى.

وفي هذا توضيح لمقصد أمير المؤمنين علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأن مقصده الأول والأخير: هو طلب الإصلاح، وأن القتال كان غير محبوب إليه، لا سيما مع إخوانه البررة أصحاب رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، وهكذا كان مقصد أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وطلحة والزبير من خروجهم من مكة إلى البصرة من أرض العراق: هو التماس الإصلاح بين المسلمين بأمر يرتضيه طرفا النزاع، ويحسم به الاختلاف، وتجتمع به كلمة المسلمين، ولم يخرجوا مقاتلين ولا داعين لأحد منهم ليولوه الخلافة، وهذا ما قرره العلماء.

قال ابن حزم رحمه الله في الفصل في الملل والأهواء والنحل (٤/١٥٨): «وأما أم المؤمنين والزبير وطلحة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، ومن معهم فما أبطلوا قط إمامة علي، ولا طعنوا فيها، ولا ذكروا فيه جرحه تحطه عن الإمامة، ولا أحدثوا إمامة أخرى، ولا حددوا بيعة لغيره هذا ما لا يقدر أن يدعيه أحد بوجه من الوجوه، بل يقطع كل ذي علم على أن كل ذلك لم يكن، إذ لا شك في كل هذا فقد صح صحة ضرورية لا إشكال فيها أنهم لم يمضوا إلى البصرة لحرب علي، ولا خلافا عليه، ولا نقضا لبيعته، ولو أرادوا ذلك لأحدثوا بيعة غير بيعته، هذا مما لا يشك فيه أحد، ولا ينكره أحد.

فصح أنهم إنما نهضوا إلى البصرة لسد الفتق الحادث في الإسلام من قتل أمير المؤمنين عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ظلما، وبرهان ذلك أنهم اجتمعوا ولم يقتتلوا ولا تحاربوا، فلما كان الليل عرف قتلة عثمان أن الإراغة (أي: الطلب)، والتدبير عليهم فبيتوا عسكر



= طلحة والزبير، وبذلوا السيف فيهم فدفع القوم عن أنفسهم في دعوى حتى خالطوا عسكر علي فدفع أهله عن أنفسهم، وكل طائفة تظن ولا شك أن الأخرى بدئ بها بالقتال، واختلط الأمر اختلاطاً لم يقدر أحد على أكثر من الدفاع عن نفسه، والفسقة من قتلة عثمان لا يفرون من شن الحرب وإضرامه، فكلنا الطائفتين مصيبة في غرضها ومقصدها مدافعة عن نفسها» ا. هـ

وكذا يقرر هذا المقصد الذي لأجله خرجت عائشة ومن معها من مكة إلى البصرة أبو بكر ابن العربي رحمه الله في العواصم من القواصم (ص ١٥١) بقوله: «ويسكن أنهم خرجوا في جمع طوائف المسلمين، وضم نشرهم، وردهم إلى قانون واحد حتى لا يضطربوا فيقتتلوا، وهذا هو الصحيح لا شيء سواه» ا. هـ

وهذا ما يؤكد ابن حجر رحمه الله في الفتح (١٣/٥٦) أن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ما خرجت إلا للإصلاح: «ويدل لذلك أن أحداً لم ينقل أن عائشة ومن معها نازعوا علياً في الخلافة، ولا دعوا إلى أحد منهم ليولوه الخلافة» ا. هـ

وكذا قال شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله في مختصر سيرة الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (ص ٢٥١): «وبلغ الخير (مقتل عثمان) عائشة، وهي حاجة ومعها طلحة والزبير، فخرجوا إلى البصرة يريدون الإصلاح بين الناس، واجتماع الكلمة» ا. هـ فأهل السنة والجماعة مجمعون على أن أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ما قصدت بخروجها إلى البصرة إلا الإصلاح بين بنيها من المسلمين، وبهذا وردت أخبار منها:

«أن علياً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لما نزل بذي قار دعا القعقاع بن عمرو، فأرسله إلى أهل البصرة، وقال له: الق هذين الرجلين (طلحة والزبير) يا ابن الخنظلة فادعهما إلى الألفة والجماعة، وعظم الفرقة فخرج القعقاع حتى قدم البصرة فبدأ بعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فسلم عليها، وقال: أي أمه ما أشخصك وما أقدمك هذه البلدة؟ قالت: أي بني إصلاح بين الناس، قال: فابعني إلى طلحة والزبير حتى تسمعي كلامي وكلامهما، فبعثت إليهما فجاء فقال: إني سألت أم المؤمنين ما أشخصها وأقدمها هذه البلاد؟

فقلت: إصلاح بين الناس، فما تقولان أنتما؟ أمتابعان أم مخالفان؟

قالا: متابعان، قال: فأخبراني ما وجه هذا الإصلاح؟ فوالله لئن عرفناه لنصلحن، ولئن أنكرناه لا نصلح.

قالا: قتلة عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فإن هذا إن ترك كان تركاً للقرآن».

فلما رجع القعقاع بن عمرو إلى علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أخبره أن أصحاب الجمل استجابوا إلى ما بعثه به إليهم - فأذعن علي لذلك وبعث إلى طلحة والزبير يقول: «إن كنتم على ما فارقتم عليه القعقاع بن عمرو فكفوا حتى ننزل فننظر في هذا الأمر، فأرسلا إليه: إنا على ما فارقتما عليه القعقاع بن عمرو من الصلح بين الناس».

ففي هذه الأخبار دليل واضح على أن أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ومن معها لم يقصدوا بخروجهم تفريقاً بين المسلمين كما يزعم ذلك مبغضوا الصحابة من الرافضة، وإنما الغرض الذي كانوا يريدونه: هو الإصلاح بين الناس!

كما أن الذين طلبوا الخروج من أم المؤمنين عائشة، وهم طلحة والزبير ومن معها أنهم كانوا يعلقون آمالاً على خروجها في حسم الاختلاف، وجمع الكلمة، ولم يخطر على بالهم قتل أحد؛ لأنهم ما أرادوا إلا الإصلاح ما استطاعوا!

وعلى هذا يقول أبو بكر ابن العربي في العواصم من القواصم (ص ١٥٢): «فخرج طلحة والزبير وعائشة أم المؤمنين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُنَّ رجاء أن يرجع الناس إلى أمهم، فبراعوا حرمة نبيهم، واحتجوا عليها عندما حاولت الامتناع بقول الله تعالى: ﴿لَا حَرَّ فِي كَثِيرٍ مِّنْ نَّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ أَصْلَحٍ بِرَأْسِ الْوَحْيِ﴾ [النساء: ١١٤]، ثم قالوا لها: إن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قد خرج في الصلح وأرسل فيه، فرجت المثوبة واغتنتم الفرصة، وخرجت حتى بلغت الأقضية مقاديرها» ا. هـ

وكذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية في منهاج السنة (٢/١٨٥): «فإن عائشة لم تقاتل، ولم تخرج لقتال، وإنما خرجت بقصد الإصلاح بين المسلمين لا قاتلت، ولا أمرت بقتال هكذا ذكر غير واحد من أهل المعرفة بالأخبار» ا. هـ

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله في الفتح (٧/١٠٨) مبيناً القصد الذي خرجت من أجله عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا هي ومن معها بقوله: «والعذر في ذلك عن عائشة أنها كانت متأولة هي وطلحة والزبير، وكان مرادهم إيقاع الإصلاح بين الناس، وأخذ القصاص من قتلة عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أجمعين، وكان رأي علي الاجتماع على الطاعة، وطلب أولياء المقتول القصاص ممن ثبت عليه القتل بشروطه» ا. هـ

فلا مقصد إذن من خروج أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا هي ومن معها من الصحابة من مكة إلى البصرة: إلا بغية الإصلاح بين المسلمين، ولم تخرج لقتال، ولا أمرت به، ثم إن إرادة الصلح لم يكن من جانب عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا هي ومن معها فحسب؛ بل كان أيضاً إرادة علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ومن معه، وقد تقدم معنا قريباً أن علياً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عندما بعث إلى طلحة والزبير يقول: «إن كنتم على ما فارقتم عليه القعقاع بن عمرو فكفوا حتى ننزل فننظر في هذا الأمر، فأرسلا إليه: إنا على ما فارقتما عليه القعقاع بن عمرو من الصلح بين الناس».

= ولما كان جوابهم على علي عليه السلام بهذا «اطمأنت النفوس وسكنت واجتمع كل فريق بأصحابه من الجيشين فلما أمسوا بعث علي عبد الله بن عباس إليهم، وبعثوا إليه محمد بن طلحة السجاد وعولوا جميعاً على الصلح وياتوا بخير ليلة لم يبيتوا بمثلاً للعافية».

ولما أرسلت أم المؤمنين عائشة عليها السلام إلى علي عليه السلام تعلمه أنها إنما جاءت للصلح فرح هؤلاء وهؤلاء لاتفاقهم على رأي واحد: وهو الصلح، ولما رجع القعقاع بن عمرو من عند أم المؤمنين وطلحة والزبير بمثل رأيهم «جمع علي الناس ثم قام خطيباً فيهم: فحمد الله عز وجل وأثنى عليه وصلى على النبي - صلى الله عليه وسلم - وذكر الجاهلية وشقاءها، والإسلام والسعادة وإنعام الله على الأمة بالجماعة بالخليفة بعد رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، ثم الذي يليه، ثم حدث هذا الحدث الذي جره على هذه الأمة أقوام طلبوا هذه الدنيا، حسدوا من أفاءها الله عليه على الفضيلة، وأرادوا رد الأشياء على أدبارها، والله بالغ أمره، ومصيب ما أراد؛ ألا وإني راحل غداً فارتحلوا، ألا ولا يرتحلن معي أحد أعان على قتل عثمان في شيء من أمور الناس». وهكذا بات الصلح بين الفريقين محل اتفاق، وذلك في وجوب إقامة الحد، وتنفيذ القصاص في قتلة عثمان، ولم يخطر القتال على بال أحد منهم، ولكن المفسدين في الأرض الذين قتلوا عثمان عليه السلام أصابهم الغم وأدركهم الحزن من اتفاق الكلمة، وجمع الشمل، وأيقنوا أن الصلح هذا سيكشف أمرهم، ويسلم رؤوسهم إلى سيف الحق، وقصاص الخليفة، فباتوا يدبرون أمرهم بليل، فلم يجدوا سبيلاً لنجاتهم إلا بأن يعملوا على إبطال الصلح، وتفريق صفوف المسلمين؛ كما قض مضجعهم قول علي عليه السلام في خطبته التي ذكرناها آنفاً: «ألا وإني راحل غداً فارتحلوا، ألا ولا يرتحلن معي أحد أعان على قتل عثمان في شيء من أمور الناس»، فلما قال هذا اجتمع من رؤوسهم جماعة: كالأشتر النخعي، وشريح بن أوفى، وعبد الله بن سبأ (المعروف بابن السوداء)، وسالم بن ثعلبة، وعلياء بن الهيثم وغيرهم في ألفين وخمسمائة، وليس فيهم صحابي (ولله الحمد) فقالوا: ما هذا الرأي؟ وعلي والله أعلم بكتاب الله ممن يطلب قتلة عثمان، وأقرب إلى العمل بذلك، وقد قال ما سمعتم، غداً يجمع عليكم الناس، وإننا نريد القرم كله: أنتم فكيف بكم وعددكم قليل في كثرتهم؟

فقال الأشتر: قد عرفنا رأي طلحة والزبير فينا، وأما رأي علي فلم نعرفه إلى اليوم، فإن كان اصطليح معهم فإننا اصطليحوا على دمائنا، فإن كان الأمر هكذا ألحقنا علياً بعثمان، فرضي القوم منا بالسكوت. فقال ابن السوداء: بشس ما رأيت لو قتلناهم قتلنا، فإننا يا معشر قتلة عثمان في ألفين وخمسمائة، وطلحة والزبير وأصحابهما في خمسة آلاف، لا طاقة لكم بهم، وهم إنما يريدونكم! فقال علياء بن الهيثم: دعوهم وارجعوا بنا حتى نتعلق ببعض البلاد فنمتنع بها، فقال: ابن السوداء: بشس ما قلت، إذا والله كان يحفظكم الناس، ثم قال ابن السوداء: يا قوم إن عزمكم في خلطة الناس، فإذا التقى الناس فأنشوا الحرب والقتال بين الناس، ولا تدعوهم يجتمعون، فمن أنتم معه لا يجد بداً من أن يمتنع، ويشغل الله طلحة والزبير ومن معهما عما يحبون، ويأتيتهم ما يكرهون، فأبصروا الرأي وتفرقوا عليه». فاجتمعوا على هذا الرأي الذي تفوه به الخبيث عبد الله بن سبأ اليهودي، «فغفدوا مع الفلس وما يشعر بهم جيرانهم، فخرجوا متسللين وعليهم ظلمة، فخرج مضربهم إلى مضربهم، وربيعهم إلى ربيعهم، ويأتيهم إلى يمانيتهم، فوضعوا فيهم السلاح بغتة، فثار أهل البصرة، وثار كل قوم في وجوه أصحابهم الذين أتوهم، وبلغ طلحة والزبير ما وقع من الاعتداء على أهل البصرة، فقالا: ما هذا؟ قالوا: طرقتنا أهل الكوفة ليلاً، وفي نفس الوقت حسب خطة أولئك المفسدين ذهبت منهم فرقة أخرى في ظلمة الليل ففاجأت معسكر علي بوضع السيف فيهم، وقد وضعت السبئية رجالاً قريباً من علي يخبره بما يريدون فلما سمع علي الصوت عندما هجموا على معسكره قال: ما هذا؟ قال ذلك الرجل: ما شعرنا إلا وقوم من أهل البصرة قد بيتونا، فثار كل فريق إلى سلاحه، ولبسوا اللامة وركبوا الخيول، ولا يشعر أحد منهم بما وقع الأمر عليه في نفس الأمر، وكان أمر الله قدراً مقدوراً، وقامت الحرب على قدم وساق، وتبارز الفرسان، وجالت الشجعان، فنشبت الحرب وتوافق الفريقان، وقد اجتمع مع علي عشرون ألفاً، والتف على عائشة ومن معها نحو من ثلاثين ألفاً، فإننا لله وإننا إليه راجعون، والسبئية أصحاب ابن السوداء (قبحه الله) لا يفترون عن القتل، ومنادي علي ينادي: ألا كفوا، ألا كفوا، فلا يسمع أحد، فاشتدت المعركة وحمل الوطيس، «وقد كان من سنتهم في هذا اليوم أنه لا يذفف (لا يجهز عليه) على جريح، ولا يتبع مديبر، وقد قتل من هذا خلق كثير جداً» حتى حزن علي عليه السلام أشد الحزن، وجعل يقول لابنه الحسن: يا بني ليت أباك مات منذ عشرين سنة، فقال له: يا أبة، قد كنت أنهارك عن هذا، قال: يا بني إني لم أرى أن الأمر يبلغ هذا! ثم نزل بنفسه إلى ميدان المعركة لإنهاء القتال، «وطلب طلحة والزبير ليكلهما فاجتمعوا حتى التقت أعتناق خيولهما، فذكرهما بما ذكرهما به فانتبه الأمر برجع الزبير يوم الجمل، وفي أثناء رجوعه عليه السلام نزل وادياً يقال له: وادي السباع، فاتبه رجل يقال له: عمرو بن جرموز، فجاءه وهو نائم فقتله غيلة».

وأما طلحة عليه السلام فإنه بعد «أن اجتمع به علي فوعظه تأخر فوق في بعض الصفوف فجاءه سهم غرب فوقع في ركبته (وقيل في رقبته والأول أشهر)، فانتظم السهم رجله مع فرسه فجمحت به الفرس، وجعل يقول: إني عبد الله، إني عبد الله، فأدركه



وَوَقْعَةَ الدَّارِ^(١)، وَسَائِرِ الْمُنَازَعَاتِ الَّتِي جَرَتْ بَيْنَهُمْ، وَلَا تُكْتَبُ لِنَفْسِكَ وَلَا لِعَيْرِكَ وَلَا تَرَوْهُ عَنْ أَحَدٍ، وَلَا تَقْرَأْهُ عَلَى غَيْرِكَ، وَلَا تَسْمَعُهُ مِنْ يَزْوِيهِ. فَعَلَى ذَلِكَ اتَّفَقَ سَادَاتُ عُلَمَاءِ هَذِهِ الْأُمَّةِ مِنَ النَّهْثِيِّ عَمَّا وَصَفْنَاهُ مِنْهُمْ: حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، وَيُونُسُ بْنُ عُيَيْنَةَ، وَسُقْيَانُ الْكُتُوبِيِّ، وَسُقْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ، وَمَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، وَأَبْنُ أَبِي ذُئْبٍ، وَأَبْنُ الْمُبَارَكِ، وَشُعَيْبُ بْنُ حَرْبٍ، وَأَبُو إِسْحَاقَ الْفَرَّارِيُّ، وَيُونُسُ بْنُ أَسْبَاطٍ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَيَشْرُ بْنُ الْحَارِثِ، وَعَبْدُ الْوَهَّابِ الْوَرَّاقُ، كُلُّ هَؤُلَاءِ قَدْ رَأَوْا النَّهْثِيَّ عَنْهَا وَالتَّنَظَّرَ فِيهَا وَالِاسْتِمَاعَ إِلَيْهَا وَحَدَّثُوا مِنْ طَلَبِهَا وَالْإِهْتِمَامَ بِجَمْعِهَا. وَقَدْ رَوَى عَنْهُمْ فِيمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ أَشْيَاءُ

= مولى له فركب وراءه فأدخله البصرة، فمات بدار فيها، ويقال: إنه مات بالمعركة. وأما علي رضي الله عنه أقام بظاهرة البصرة ثلاثاً، ثم صلى على القتل من الفريقين ثم جمع ما وجد لأصحاب عائشة في المعسكر، وأمر به أن يحمل إلى مسجد البصرة؛ فمن عرف شيئاً هو لأهلهم فليأخذه، إلا سلاحاً كان في الخزانة عليه سعة السلطان. ولما أرادت أم المؤمنين عائشة الخروج من البصرة بعث إليها علي رضي الله عنه بكل ما ينبغي من مركب وزاد ومتاع وغير ذلك، وأذن لمن نجا ممن جاء في الجيش معها أن يرجع إلا أن يحب المقام، واختار لها أربعين امرأة من نساء أهل البصرة المعروفات، وسير معها أخاها محمد بن أبي بكر، فلما كان اليوم الذي ارتحلت فيه، جاء علي فوقف على الباب، وحضر الناس وخرجت من الدار في المودج فودعت الناس، ودعت لهم، وقالت: يا بني لا يعتب بعضنا على بعض إنه والله ما كان بيني وبين علي في القديم إلا ما يكون بين المرأة وأحمانها. فقال علي: صدقت والله ما كان بيني وبينها إلا ذاك، وإنها لزوجتي نبيكم - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - في الدنيا والآخرة، وسار علي معها مودعاً ومشيعاً أميالاً، وسرح بنيه معها بقية ذلك اليوم، وكان يوم السبت مستهل رجب سنة ست وثلاثين، وقصدت في مسيرها ذلك إلى مكة، فأقامت بها إلى أن حجت عامها ذلك ثم رجعت إلى المدينة رضي الله عنها.

وما تقدم ذكره بشأن موقعة الجمل تبين أن القتال وقع بين الصحابة فيما بينهم كان بدون قصد منهم ولا اختيار، وأن حقيقة المؤامرة التي قام بها قتلة عثمان خفيت على كلا الفريقين حتى ظن كل منهما أن الفريق الآخر قصده بالقتال. وقد وضع حقيقة هذه المؤامرة العلامة ابن حزم، وشيخ الإسلام ابن تيمية رحمهما الله، وغيرهما من المحققين من أهل العلم. قال أبو محمد ابن حزم رحمه الله في الأحكام في أصول الأحكام (٢/ ٨٥): «وأما أهل الجمل فما قصدوا قط قتال علي رضوان الله عليه، ولا قصد علي رضوان الله عليه قتالهم، وإنما اجتمعوا بالبصرة للنظر في قتلة عثمان رضوان الله عليه، وإقامة حق الله تعالى فيهم، وتسرع الخائفون على أنفسهم أخذ حد الله تعالى منهم، وكانوا أعداداً عظيمة يقربون من الألوف، فأثاروا القتال خفية حتى اضطرب كل واحد من الفريقين إلى الدفاع عن أنفسهم إذ رأوا السيف قد خالطهم». هـ وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في منهاج السنة (٢/ ١٨٥): «لم يكن يوم الجمل لهؤلاء (الصحابة) قصد في القتال، ولكن وقع الاقتتال بغير اختيارهم، فإنه لما ترأس علي وطلحة والزبير وقصدوا الاتفاق على المصلحة، وأنهم إذا تمكنوا طلبوا قتلة عثمان أهل الفتنة، وكان علي غير راض بقتل عثمان، ولا معين عليه كما كان يحلف، فيقول: «والله ما قتلت عثمان، ولا مألأت على قتله»، وهو الصادق البار في يمينه، فخشي القتل أن يتفق علي معهم على إمساك القتل، فحملوا دفعاً عن أنفسهم فظن علي أنهم حملوا عليه، فحمل دفعاً عن نفسه، فوقعت الفتنة بغير اختيارهم». اهـ. فهكذا سعى قتلة عثمان رضي الله عنه بإدكاء نار الفتنة، وأشعلوا القتال بين علي ومن معه، وبين عائشة وطلحة والزبير ومن معهم، دون أن يظن لذلك الصحابة رضي الله عنهم وأرضاهم.

وبخلاصة ما جاء في موقعة الجمل: أولاً: أن ذهاب عائشة ومن معها إلى البصرة كان لأجل الإصلاح بين المسلمين، وهو أخذ القصاص من قتلة عثمان رضي الله عنه. ثانياً: أن عائشة وطلحة والزبير لم يدعوا الخلافة لأحد منهم، ولم ينازعوا علياً في خلافته. ثالثاً: أن الصلح حصل بين الفريقين، وهو أخذ القصاص من قتلة عثمان رضي الله عنه. رابعاً: أن القتال دار بين علي ومن معه، وبين عائشة وطلحة والزبير دون علم منهم جميعاً. خامساً: أن أصحاب الفتنة من العواري والأعراب هم الذين أنشؤا الحرب بين الفريقين، هروباً من أخذ القصاص منهم. سادساً: أن القتال دار بين الفريقين ظناً منهما أن الواحد منهما يدفع عنه صولة الآخر. سابعاً: أن الصحابة جميعاً لم يشارك أحد منهم في قتال الجمل البتة. ثامناً: أن الحرب ابتدأت وانتهت وقلوب الصحابة مؤتلفة متحابية في الله تعالى، متراضية متراحمة فيما بينها. (١) المقصود بالدار: دار الخليفة الراشد عثمان رضي الله عنه، ووقعه الدار هي حصار الخوارج لدار عثمان رضي الله عنه وقلته.

كثيرةً بِالْقَاطِ مُخْتَلِفَةٌ مُتَّفِقَةٌ الْمَعَانِي عَلَى كَرَاهِيَةِ ذَلِكَ وَالْإِنْكَارِ عَلَى مَنْ رَوَاهَا وَاسْتَمَعَ إِلَيْهَا^(١).

(١) اعلم وقانا الله وإياك الفتى، ما ظهر منها وما بطن - أن أصحاب محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هم أفضل أصحاب لأفضل نبي، وخاصة الخلفاء الأربعة الراشدين المهديين.

قال الله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَئِكَ مِنْكُمْ قَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَالْأَوَّلِينَ مِنْ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [التوبة: ١٠٠]. قال ابن كثير رحمه الله: «قد أخبر الله العظيم أنه قد رضي عن السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان، فيما ريل من أبغضهم أو سبهم أو أبغض أو سب بعضهم» انتهى. «تفسير ابن كثير» (٢٠٣/٤)، وقال الله تعالى عن المهاجرين: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأُمْلِهِمْ يَسْتَغْنُونَ فَضَّلْنَا لَهُم مَّا فِي دِيَارِهِمْ مِنْ نِسَاءٍ وَاللَّذِينَ فِيهَا مِنْ حُرٍّ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ [الحشر: ٨]، وقال سبحانه عن الأنصار: ﴿وَالَّذِينَ يَبُذُّونَ الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قُلُوبِهِمْ يُخَيِّبُونَ مَنْ حَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يُجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقِ شَحْنًا نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [الحشر: ٩]، وقال عن الذين جاءوا من بعدهم من المؤمنين: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠]. أما ما حصل بين الصحابة من الاختلاف والافتتال: فيجب علينا الكف عنه، مع اعتقاد أنهم أفضل الأمة، ومحبتهم والرضى عنهم، وعلى هذا تتابعت كلمة أهل السنة والجماعة.

قال إمام أهل السنة والجماعة الإمام أحمد - رحمه الله - في عقيدته (ص ٨٠-٨١): ومن الحجة الواضحة الثابتة البينة المعروفة ذكر محاسن أصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كلهم أجمعين والكف عن ذكر مساوئهم التي شجرت بينهم فمن سب أصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أو واحدا منهم أو تنقص أو طعن عليهم أو عرض بعيبهم أو عاب واحدا منهم فهو مبتدع رافضي خبيث مخالف لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا بل جهنم سنة والدعاء لهم قرينة والإقتداء بهم وسيلة والأخذ بآثارهم فضيلة وخير الأمة بعد النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أبو بكر وعمر بعد أبي بكر وعثمان بعد عمر وعلي بعد عثمان ووقف قوم على عثمان وهم خلفاء راشدون مهديون ثم أصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بعد هؤلاء الأربعة خير الناس لا يجوز لأحد أن يذكر شيئا من مساوئهم ولا يطعن على أحد منهم بعيب ولا ينقص فمن فعل ذلك فقد وجب على السلطان تأديبه وعقوبته وليس له أن يعفو عنه بل يعاقبه ويستتبيه فإن تاب قبل منه وإن ثبت أعاد عليه العقوبة وخلده في الحبس حتى يموت أو يراجع. هـ

وسئل عمر بن عبد العزيز رحمه الله عن علي وعثمان والجميل وصفين وما كان بينهم؟ فقال: (تلك دماء كف الله يدي عنها، وأنا أكره أن أغسس لساني فيها). «الطبقات الكبرى» (٣٩٤/٥).

وقال الطحاوي في الطحاوية: ونحب أصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولا نفرط في حب أحد منهم، ولا نتبرأ من أحد منهم، ونبغض من يبغضهم وبغير الخير يذكرهم، ولا نذكرهم إلا بخير، وحبهم دين وإيمان وإحسان، وبغضهم كفر ونفاق وطغيان. اهـ

قال شارح الطحاوية (٤٦٩): فمن أضل ممن يكون في قلبه غلٌّ على خيار المؤمنين، وسادات أولياء الله تعالى بعد النبيين؛ بل قد فضلهم اليهود والنصارى بخصلة؟ قيل لليهود: من خير أهل ملتكم؟ قالوا: أصحاب موسى. وقيل للنصارى: من خير أهل ملتكم؟ فقالوا: أصحاب عيسى. وقيل للرافضة: من شر أهل ملتكم؟ فقالوا: أصحاب محمد، ولم يستثنوا منهم إلا القليل، وفيمن سبهم من هو خير ممن استثنوهم بأضعاف مضاعفة. اهـ

وروى الخطيب البغدادي في كتابه الكفاية (ص: ٤٩) بإسناده إلى أبي زرعة الرازي أنه قال: إذا رأيت الرجل ينتقص أحدا من أصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فاعلم أنه زنديق؛ وذلك أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عندنا حق والقرآن حق، وإنما أدى إلينا هذا القرآن والسنة أصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وإنما يريدون أن يجرحوا شهودنا ليبتلوا الكتاب والسنة، والجرح بهم أولى وهم زنادقة. اهـ

وقال البغوي في شرح السنة (٢٢٩/١): قال مالك: من يبغض أحدا من أصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وكان في قلبه عليه غل فليس له حق في فيء المسلمين، ثم قرأ قوله سبحانه وتعالى: ﴿مَّا آفَاقَهُ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى﴾ إلى قوله: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ﴾ الآية، وذكر بين يديه رجل ينتقص أصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فقرأ مالك هذه الآية ﴿يُحَمَّدُ رَسُولَ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ﴾ إلى قوله: ﴿يَغِيظُ بِهِمُ الْكُفَّارَ﴾، ثم قال: من أصبح من الناس في قلبه غل على أحد من أصحاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقد أصابته هذه الآية. اهـ

وقال أبو عثمان الصابوني في كتابه عقيدة السلف وأصحاب الحديث: ويرون الكف عما شجرت بين أصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وتطهير الألسنة عن ذكر ما يتضمن عيبا لهم أو نقصا فيهم ويرون الترحم على جميعهم والموالة لكافتهم. اهـ

وقال القرطبي في تفسيره (٣٢١/١٦): لا يجوز أن ينسب إلى أحد من الصحابة خطأ مقطوع به، إذ كانوا كلهم اجتهدوا فيما فعلوه

٣٥- فَضْلُ أَمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ:

ثُمَّ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ: يَشْهَدُ لِعَائِشَةَ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا الصِّدِّيقَةُ الْمُبْرَأَةُ مِنَ السَّمَاءِ عَلَى لِسَانِ جَبْرِئِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِخْبَارًا عَنْ اللَّهِ - عَزَّوَجَلَّ - مَثَلُوا فِي كِتَابِهِ مُثَبَّتًا فِي صُدُورِ الْأُمَّةِ وَمَصَاحِفِهَا، إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، مُبْرَأَةً ظَاهِرَةً خَيْرَةً فَاضِلَةً وَأَنَّهَا زَوْجَتُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَصَاحِبَتُهُ فِي الْجَنَّةِ وَهِيَ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ فَمِنْ شَكِّ فِي ذَلِكَ أَوْ طَعَنَ فِيهِ أَوْ تَوَقَّفَ عَنْهُ فَقَدْ كَذَّبَ بِكِتَابِ اللَّهِ وَشَكَّ فِيمَا جَاءَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَزَعَمَ أَنَّهُ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ - عَزَّوَجَلَّ - قَالَ اللَّهُ - عَزَّوَجَلَّ - ... ﴿يَعْظُمُ اللَّهُ أَنْ تَعُودُوا لِمِثْلِهِ أَبَدًا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ فَمَنْ أَنْكَرَ هَذَا فَقَدْ بَرَّئَ مِنَ الْإِيمَانِ^(١).

= وأرادوا الله عَزَّوَجَلَّ، وهم كلهم لنا أئمة، وقد تعبدنا بالكف عما شجر بينهم، وألا نذكرهم إلا بأحسن الذكر، لحرمة الصحبة ولنهي النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن سبهم، وأن الله غفر لهم، وأخبر بالرضا عنهم ا. هـ.
وقال ابن أبي زيد القيرواني وهو بصدد عرضه لما يجب أن يعتقده المسلم في أصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وما ينبغي أن يذكروا به قال: وألا يذكر أحد من صحابة الرسول إلا بأحسن ذكر، والإمسالك عما شجر بينهم، وأنهم أحق الناس أن يلمس لهم أحسن المخارج، ويظن بهم أحسن المذاهب ا. هـ.
ونقل الحافظ في الفتح (٣٦٥/٤) عن أبي المظفر السعافاني أنه قال: التعرض إلى جانب الصحابة علامة على خلدان فاعله، بل هو بدعة وضلالة ا. هـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في العقيدة الواسطية (ص: ٢٨): وهم مع ذلك (يعني أهل السنة والجماعة) لا يعتقدون أن كل واحد من الصحابة معصوم عن كبائر الإثم وصغائره، بل يجوز عليهم الذنوب في الجملة، وهم من السوابق والفضائل ما يوجب مغفرة ما يصدر منهم إن صدر، حتى إنهم يغفر لهم من السيئات ما لا يغفر لمن بعدهم، وقد ثبت بقول رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنهم خير القرون، وأن المد من أحدهم إذا تصدق به كان أفضل من جبل أحد ذهباً ممن بعدهم، ثم إذا كان قد صدر عن أحد منهم ذنب فيكون قد تاب منه، أو أتى بحسنات تمحوه، أو غفر له بفضل سابقته، أو بشفاعته محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الذي هم أحق الناس بشفاعته، أو ابتلي ببلاء في الدنيا كفر به عنه، فإذا كان هذا في الذنوب المحققة فكيف الأمور التي كانوا فيها مجتهدين، إن أصابوا فلهم أجران، وإن أخطأوا فلهم أجر واحد، والخطأ مغفور، ثم القدر الذي ينكر من فعل بعضهم قليل نزر مغفور في جنب فضائل القوم ومحاسنهم من الإيمان بالله ورسوله والجهاد في سبيله والهجرة والنصرة والعلم النافع والعمل الصالح، ومن نظر في سيرة القوم بعلم وبصيرة وما من الله عليهم من الفضائل علم يقيناً أنهم خير الخلق بعد الأنبياء، لا كان ولا يكون مثلهم، وأنهم الصفوة من قرون هذه الأمة التي هي خير الأمم وأكرمها على الله ا. هـ.

وقال شيخ الإسلام في إجابته على سؤال في معاوية بن أبي سفيان - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - طبع بتحقيق صلاح الدين المنجد: (لا يجوز لعن أحد من أصحاب النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ولا سبه، ومن لعن أحداً منهم كمعاوية بن أبي سفيان، وعمر بن العاص، ونحوهما، أو من هو أفضل منهما كأبي موسى الأشعري، وأبي هريرة، وغيرهما، أو من هو أفضل من هؤلاء، كطلحة بن عبيد الله، والزبير بن العوام، وعثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب، وأبي بكر الصديق، وعمر بن الخطاب، أو عائشة أم المؤمنين، وغير هؤلاء من أصحاب النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فإنه مستحق للعقوبة البليغة باتفاق أئمة الدين، وتنازع العلماء، هل يعاقب بالقتل أو بما دون القتل؟).

وقال الحافظ في الفتح (٣٤/١٣): اتفق أهل السنة على وجوب منع الطعن على أحد من الصحابة بسبب ما وقع لهم من ذلك ولو عرف المحق منهم؛ لأنهم لم يقاتلوا في تلك الحروب إلا عن اجتهاد، وقد عفا الله تعالى عن المخطئ في الاجتهاد، بل ثبت أنه يؤجر أجراً واحداً وأن المصيب يؤجر أجرين ا. هـ.

وقال الإمام محمد بن عبد الوهاب في مختصر سيرة الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (٢٣٨) أجمع أهل السنة على السكوت عما شجر بين الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ولا يقال فيهم إلا الحسنى فمن تكلم في معاوية أو غيره من الصحابة فقد خرج عن الإجماع والله سبحانه وتعالى أعلم.

(١) قال الأجرى في الشريعة (٣٩٦/٣): اعلموا رحمنا الله وإياكم أن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وجميع أزواج رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أمهات المؤمنين، فضلهن الله عَزَّوَجَلَّ برسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أولهن خديجة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وقد ذكرنا فضلها، وبعدها عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا شرفها عظيم، وخطرها جليل، فإن قال قائل: فلم صار الشيوخ يذكرون فضائل عائشة دون سائر أزواج النبي

= صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ كَانَ بَعْدَهَا ، أَعْنِي : بَعْدَ خَدِيجَةَ وَبَعْدَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قِيلَ لَهُ : لِمَا أَنْ حَسَدَهَا قَوْمٌ مِنَ الْمُنَافِقِينَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرَمَوْهَا بِمَا قَدْ بَرَّأَهَا اللَّهُ تَعَالَى مِنْهُ وَأَنْزَلَ فِيهِ الْقُرْآنَ وَأَكْذَبَ فِيهِ مِنْ رَمَاهَا بِبَاطِلِهِ ، فَسَرَّ اللَّهُ الْكَرِيمُ بِهِ رَسُولَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَأَقْرَبَهُ أَعْيُنَ الْمُؤْمِنِينَ ، وَأَسْخَرَ بِهِ أَعْيُنَ الْمُنَافِقِينَ ، عِنْدَ ذَلِكَ عَنِ الْعُلَمَاءِ بِذِكْرِ قَضَائِهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجَةَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ رَوَى أَنَّهُ قِيلَ لِعَائِشَةَ رَحِمَهَا اللَّهُ : أَنْ رَجُلًا قَالَ : إِنَّكَ لَسْتَ لَهُ بِأَمٍ فَقَالَتْ : صَدَقَ أَنَا أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ ، وَلَسْتُ بِأُمِّ الْمُنَافِقِينَ . وَيُلْغِي عَنْ بَعْضِ الْفُقَهَاءِ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ أَنَّهُ سَتَلَ عَنْ رَجُلَيْنِ حَلَفَا بِالطَّلَاقِ ، حَلَفَ أَحَدُهُمَا أَنْ عَائِشَةُ أُمُّهُ ، وَحَلَفَ الْآخَرُ أَنَّهَا لَيْسَتْ بِأُمِّهِ فَقَالَ : كِلَاهُمَا لَمْ يَحْنُثْ . فَقِيلَ لَهُ : كَيْفَ هَذَا ؟ لَا يَدَّ مِنْ أَنْ يَحْنُثَ أَحَدُهُمَا فَقَالَ : إِنْ الَّذِي حَلَفَ أَنَّهَا أُمُّهُ هُوَ مُؤْمِنٌ لَمْ يَحْنُثْ ، وَالَّذِي حَلَفَ إِنَّهَا لَيْسَتْ أُمُّهُ هُوَ مُتَافِقٌ لَمْ يَحْنُثْ . قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ رَحِمَهُ اللَّهُ : فَنَعُوذُ بِاللَّهِ مَنْ يَشْتَأُ عَائِشَةَ حَبِيبَةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الطَّيِّبَةَ الْمَبْرُوءَةَ الصَّدِيقَةَ ابْنَةَ الصَّدِيقِ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَعَنْ أَبِيهَا خَلِيفَةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

مسألة : حَكَمَ سَبُّ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : مِنْ سَبِّ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِمَا بَرَّأَهَا اللَّهُ مِنْهُ ، فَقَدْ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ أَنَّهُ يَكْفُرُ .

قَالَ الْقَاضِي أَبُو بَلْعَى : مَنْ قَذَفَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِمَا بَرَّأَهَا اللَّهُ مِنْهُ كَفَرَ بِهَا خِلَافَ ، وَقَدْ حَكِيَ الْإِجْمَاعُ عَلَى هَذَا غَيْرَ وَاحِدٍ مِنَ الْأَنَسَةِ .

فَرَوَى عَنْ مَالِكٍ : (مَنْ سَبَّ أَبَا بَكْرٍ جَلَدَ ، وَمَنْ سَبَّ عَائِشَةَ قَتَلَ . قِيلَ لَهُ : لِمَ ؟ قَالَ : مَنْ رَمَاهَا فَقَدْ خَالَفَ الْقُرْآنَ) . (الصَّارِمُ الْمَسْلُوكُ ص ٥٦٦) .

وَقَالَ ابْنُ شَعْبَانَ فِي رِوَايَتِهِ ، عَنْ مَالِكٍ : (لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ : ﴿ يَعْظُمُكُمْ اللَّهُ أَنْ تَوَدُّوا لِوَيْلِهِ أَبَدًا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ فَمَنْ عَادَ فَقَدْ كَفَرَ . (الشَّافِعِيُّ ٢ / ١١٩) .

وَالْأَدْلَةُ عَلَى كُفْرِهِ مِنْ رَأَى أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ صَرِيحَةً وَظَاهِرَةً لِلدَّلَالَةِ ، مِنْهَا :
أَوَّلًا : مَا اسْتَدَلَّ بِهِ الْإِمَامُ مَالِكٌ ، أَنَّ فِي هَذَا تَكْذِيبًا لِلْقُرْآنِ الَّذِي شَهِدَ بِبِرَائَتِهَا ، وَتَكْذِيبٌ مَا جَاءَ بِهِ الْقُرْآنُ كُفْرًا .
قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي تَفْسِيرِهِ (٢٧٦ / ٣) : (وَقَدْ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ قَاطِبَةً عَلَى أَنَّ مَنْ سَبَّهَا بَعْدَ هَذَا وَرَمَاهَا بِهِ بَعْدَ هَذَا الَّذِي ذَكَرَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ ، فَإِنَّهُ يَكْفُرُ ، لِأَنَّهُ مُعَانِدٌ لِلْقُرْآنِ .

وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ فِي الْمَحَلِّ (١٥ / ١١) تَعْلِيقًا عَلَى قَوْلِ الْإِمَامِ مَالِكِ السَّابِقِ : قَوْلُ مَالِكٍ هَاهُنَا صَحِيحٌ ، وَهِيَ رَدَّةٌ تَامَةٌ ، وَتَكْذِيبٌ لِلَّهِ تَعَالَى فِي قِطْعَةٍ بِبِرَائَتِهَا .

ثَانِيًا : إِنْ فِيهِ إِيْذَاءٌ وَتَنْقِصًا لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، مِنْ عِدَّةِ وَجُوهِ ، دَلَّ عَلَيْهَا الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ ، فَمِنْ ذَلِكَ :
أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَرَّقَ بَيْنَ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْمِنُ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَا يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شَهَادَةٍ ﴾ وَبَيْنَ قَوْلِهِ : ﴿ إِنْ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْفُتُوكَ الْمُؤْمِنَاتِ ﴾ ، فَقَالَ عِنْدَ تَفْسِيرِ الْآيَةِ الثَّانِيَةِ : هَذِهِ فِي شَأْنِ عَائِشَةَ وَأَزْوَاجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَاصَّةً ، وَهِيَ مَبْهُمَةٌ لَيْسَ تَوْبَةً ، وَمَنْ قَذَفَ امْرَأَةً مُؤْمِنَةً فَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُ تَوْبَةً ... إِلَى آخِرِ كَلَامِهِ ... قَالَ : فَهَمَّ رَجُلٌ أَنْ يَقُومَ فَيَقْبِلَ رَأْسَهُ مِنْ حَسَنِ مَا فَسَّرَ تَفْسِيرَ الطَّبْرِيِّ (١٨ / ٨٣) ، فَقَدْ بَيَّنَّ ابْنُ عَبَّاسٍ أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ إِنَّمَا نَزَلَتْ فِيمَنْ قَذَفَ عَائِشَةَ وَأَهْمَاتِ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، لَهَا فِي قَذْفِهَا مِنَ الطَّعْنِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعِيْبِهِ ، فَإِنْ قَذَفَ الْمَرْأَةَ أَذَى لَزَوْجِهَا ، كَمَا هُوَ أَذَى لِابْنِهَا ؛ لِأَنَّهُ نَسَبَةٌ لَهُ إِلَى الدِّيَانَةِ وَإِظْهَارُ لِفْسَادِ فَرَاشِهِ ، وَإِنْ زَنَى امْرَأَتَهُ يُوْذِيهِ أَذَى عَظِيمًا . وَلَعَلَّ مَا يَلْحَقُ بَعْضَ النَّاسِ مِنَ الْعَارِ وَالْحَزَنِ بِقَذْفِ أَهْلِهِ أَعْظَمُ مِمَّا يَلْحَقُهُ لَوْ كَانَ هُوَ الْمَقْذُوفُ . (الصَّارِمُ الْمَسْلُوكُ ص ٤٥ ، وَالْقُرْطُبِيُّ ١٢ / ١٣٩) .

وَكَذَلِكَ فَإِذَا دُعا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كُفْرًا بِالْإِجْمَاعِ .
قَالَ الْقُرْطُبِيُّ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ يَعْظُمُكُمْ اللَّهُ أَنْ تَوَدُّوا لِوَيْلِهِ أَبَدًا ﴾ : بِعَيْنِي فِي عَائِشَةَ ، لِأَنَّ مِثْلَهُ لَا يَكُونُ إِلَّا نَظِيرُ الْقَوْلِ فِي الْمَقْذُوفِ بَعِينَهُ ، أَوْ فِيمَنْ كَانَ فِي مَرَاتِبِهِ مِنْ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ أَذَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي عَرْضِهِ وَأَهْلِهِ ، وَذَلِكَ كُفْرًا مِنْ فَاعِلِهِ . (الْقُرْطُبِيُّ ١٢ / ١٣٦ ، عَنْ ابْنِ عَرَبٍ فِي أَحْكَامِ الْقُرْآنِ ٣ / ١٣٥٥ - ١٣٥٦) .

وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ قَذْفَهُنَّ أَذَى لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، مَا أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانُ فِي صَحِيحَيْهِمَا فِي حَدِيثِ الْإِفْكِ عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : فَصَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاسْتَعْذَرَ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَنٍ سُلُوكَ ، قَالَتْ : فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَهُوَ عَلَى الْمَنْبَرِ - : « يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ مَنْ يَعْذِرُنِي مِنْ رَجُلٍ قَدْ بَلَّغَنِي أَذَاهُ فِي أَهْلِ بَيْتِي ... » كَمَا جَاءَ فِي الصَّحِيحَيْنِ .

فَقَوْلُهُ : « مَنْ يَعْذِرُنِي » أَيِ : مَنْ يَنْصَفُنِي وَيَقِيمُ عَذْرَتِي إِذَا انْتَصَفْتُ مِنْهُ لِمَا بَلَّغَنِي مِنْ أَذَاهُ فِي أَهْلِ بَيْتِي ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .
فَنُتِبَ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ تَأَذَّى بِذَلِكَ تَأْذِيًا اسْتَعْذَرَ مِنْهُ .

وَقَالَ الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ لَمْ تَأْخُذْهُمْ حِمِيَّةٌ : (مَرْنَا نَضْرِبُ أَعْنَاقَهُمْ ، فَإِنَّا نَعْذُرُكَ إِذَا أَمَرْتَنَا بِضَرْبِ أَعْنَاقِهِمْ) ، وَلَمْ يَتَكَرَّرِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى سَعْدِ اسْتِمَارِهِ فِي ضَرْبِ أَعْنَاقِهِمْ . (الصَّارِمُ الْمَسْلُوكُ ص ٤٧) .

٣٦- حُبِّ الصَّحَابَةِ:

وَيُحِبُّ جَمِيعَ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى مَرَاتِبِهِمْ وَمَنَازِلِهِمْ أَوَّلًا فَأَوَّلًا، مِنْ أَهْلِ بَدْرٍ وَالْحَدِيثِيَّةِ وَتَبِيعَةِ الرُّضْوَانِ وَوَاحِدٍ، فَهَؤُلَاءِ أَهْلُ الْفَضَائِلِ الشَّرِيفَةِ وَالْمَنَازِلِ الْمُتَيَقِّةِ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ السَّوَابِقُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ أَجْمَعِينَ.

٣٧- مُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ:

وَتَرَحَّمْ عَلَى أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ أَخِي أُمِّ حَبِيبَةَ زَوْجَةَ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - خَالَ الْمُؤْمِنِينَ أَجْمَعِينَ وَكَاتِبِ الْوَحْيِ وَتَذَكَّرْ فَضَائِلَهُ وَتَرَوِي مَا رَوِي فِيهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَقَدْ قَالَ ابْنُ عُثْمَرَ:

[٢٨٣] - كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَقَالَ: «يَدْخُلُ عَلَيْكُمْ مِنْ هَذَا الْفَجِّ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ» فَدَخَلَ مُعَاوِيَةُ رَحِمَهُ اللَّهُ^(١) فَتَعَلَّمُ أَنَّ هَذَا مَوْضِعُهُ وَمَنْزِلَتُهُ.

= قال الشيخ محمد بن عبد الوهاب: (ومن يقذف الطيبة الطاهرة أم المؤمنين زوجة رسول رب العالمين صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الدنيا والآخرة، لما صح ذلك عنه، فهو من ضرب عبد الله بن أبي بن سلول رأس المنافقين، ولسان حال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: «يا معشر المسلمين من يعذرنني فيمن أذاني في أهلي». ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُهِينًا﴾^(٢) وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغْيًا مَا أَكْتَسَبُوا فَقَدْ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِفْكًا مُبِينًا^(٣)﴾ [الأحزاب] فأين أنصار دينه ليقولوا له: نحن نعذرك يا رسول الله. (الرد على الرافضة ٢٥-٢٦).

كما أن الطعن بها رَجُلًا عَنْهَا فِيهِ تَقْيِصُ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من جانب آخر، حيث قال عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَقَدْ بَيَّنَّتْ لِلنَّبِيِّينَ﴾ قال ابن كثير في تفسيره (٢٧٨/٣): أي: ما كان الله ليجعل عائشة زوجة لرسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلا وهي طيبة، لأنه أطيّب من كل طيب من البشر، ولو كانت خبيثة لما صلحت له شرعًا ولا قدرًا، ولهذا قال تعالى: ﴿أُولَئِكَ مُبَرَّءُونَ مِمَّا يَقُولُونَ﴾ أي: عما يقوله أهل الإفك والعدوان.

حكم سب بقية أمهات المؤمنين:
اختلف العلماء في قذف بقية أمهات المؤمنين، والراجح الذي عليه الأكثرون: كفر فاعل ذلك؛ لأن المقدوفة زوجة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والله تعالى إنما غضب لها؛ لأنها زوجته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فهي وغيرها منهن سواء. (البداية والنهاية ٨ / ٩٥). وكذلك فيه تقيصًا وأذى لرسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بقذف حليلته. (الشفاء ٢ / ١١١٣)، وراجع أيضًا الصواعق المحرقة ص ٣٨٧. وقد بينا ذلك عند كلامنا عن حكم قذف أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

أما إن سب أمهات المؤمنين سبًا غير ذلك - أي غير القذف - فحكمهن حكم سائر الصحابة على التفصيل السابق.
(١) أخرجه ابن عدي (٣٣٠/٢)، وأبو نعيم في الحلية (٣٩٣/١٣)، واللالكائي في شرح أصول السنة (١٤٤٢/٨)، والآجري في الشريعة (٤١٨/٣)، رقم (١٦٦٧)، والحلال في السنة (ص ٤٥٤) والحديث قال عنه ابن عدي: منكر، وأقره ابن القيسراني في الذخيرة (١٠٧٢/٢)، وضعفه ابن الجوزي في العلل المتناهية (٢٧٨/١) بقوله: هذا حديث لا يصح من جميع طرقه، وقال الذهبي في الميزان (١٩٤/٥): باطل، وأقره الحافظ في اللسان (٢٥/٤).

مسألة: جاءت في فضل معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أدلة من الكتاب والسنة وهي تنقسم إلى قسمين:
١- أدلة عامة: وهي التي جاءت في فضائل الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ ولا شك أن معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ داخل في هذا الفضل. فما الذي يخرج معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من عموم هذه الأدلة؟ قال ابن القيم رحمه الله في المنار المنيف (٩٣): «فيما صح في مناقب الصحاب على العموم ومناقب قریش فمعاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ داخل فيه».

٢- أدلة خاصة: جاءت في فضل معاوية واليك هذه الأدلة التي تدل على فضله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وبعض آثار السلف رحمهم الله تعالى.
* قال عمير بن سعد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لا تذكروا معاوية إلا بخير فإني سمعت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: «اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ هَادِيًا مُهْدِيًا وَاهْدِ بِهِ» أخرجه أحمد (٢١٦/٤)، والبخاري في التاريخ (٤٠/٥)، والترمذي (٣٨٤٢)، وابن سعد (٤١٨/٧)، وابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني (٣٥٨/٢) رقم (١١٢٩)، والبغوي في معجم الصحابة (٤٩١/٤)، والترمذي في جزئه (٤٥/١)، والطبراني في مسند الشاميين (١٩٠/١)، واللالكائي (١٤٤١/٨) رقم (٢٧٧٨)، وأبو نعيم في الصحابة (١٨٣٦/٤) رقم (٤٦٣٤)، وفي أخبار أصبهان (١/١)، والحطيب في تاريخه (٢٠٧/١)، وفي تلخيص المتشابه (٤٠٦/١)، وفي تالي تلخيص المتشابه (٥٣٩/٢)، والجورقاني في

= الأباطيل (١/ ١٩٣)، والأجري في الشريعة (١٩١٤، ١٩١٥)، وأبو الشيخ في طبقات المحدثين بأصبهان (٢/ ٣٤٣)، وابن عساكر (٦/ ٦٢ و ٥٩/ ٨١ - ٨٢)، وابن الجوزي في العلل المتناهية (١/ ٢٧٤ رقم ٤٤٤)، وابن الأثير في أسد الغابة (٣/ ٣١٣ و ٤/ ٣٨٦)، والمزي في تهذيب الكمال (١٧/ ٣٢٢)، والذهبي في السير (٨/ ٣٤) والحديث ضعفه أبو حاتم كما في العلل لابنه (٤/ ٢٧)، وقال ابن عبد البر في الاستيعاب (٢/ ٣٨٦): مضطرب، وضعفه ابن الجوزي، وقال الحافظ في الإصابه (٤/ ٣٤٣): «إن الحديث ليس له علة إلا الاضطراب، فإن رواته ثقات». وخالفهم غيرهم فحسنته الترمذي، وقال الجورقاني: «هذا حديث حسن»، وقال الذهبي في تلخيص العلل المتناهية (رقم ٢٢٥) - بعد أن بين وهم ابن الجوزي في إعلاله الحديث برأوين ثقتين حسبيهما ضعيفين لتشابه الاسم: «وهذا سند قوي»، وقال ابن كثير في البداية والنهاية (٨/ ١٢٥): منقطع يقويه ما قبله. وقال ابن حجر الهيتمي في الصواعق المحرقة (٢/ ٦٢٦): «إن الحديث حسن»، وقال الألوسي في صلب العذاب (ص ٤٢٧): «إن لهذا الحديث شواهد كثيرة تؤكد صحته»، وصححه العلامة الألباني في الصحيحة (١٩٦٩) وقال: وبالحيلة فالحديث صحيح، وهذه الطرق تزيد قوة على قوة، وقال الأرناؤوط ومن معه في تحقيق المسند (٢٩/ ٤٢٦): رجاله ثقات رجال الصحيح، إلا أن سعيد بن عبد العزيز، الذي مدار الحديث عنه، اختلط في آخر عمره فيما قاله أبو مسهر ويحيى بن معين. وعزم في هذا الحديث ابن عبد البر وابن حجر.

* روى مسلم في صحيحه من حديث ابن عباس قال: كنت ألعب مع الصبيان فجاء رسول الله ﷺ فتواريت خلف باب، فجاء فخطأني حطاة وقال: «أذهب وادع لي معاوية»، قال: فجننت فقلت: هو يأكل، قال: ثم قال لي: «أذهب فادع لي معاوية». قال: فجننت فقلت: هو يأكل، فقال: «لا أشبع الله بطنه». قال الحافظ ابن عساكر: «أصح ما ورد في فضل معاوية». وقال الإمام النووي رحمه الله في المنهاج (١٦/ ١٥٦): «أقد فهم مسلم رحمه الله من هذا الحديث أن معاوية لم يكن مستحقاً للدعاء عليه فلماذا أدخله في هذا الباب، وجعله من مناقب معاوية لأنه في الحقيقة يصير دعاء له». وقال الحافظ الذهبي في تذكرة الحفاظ (٢/ ٦٩٩): «العل هذه منقبة لمعاوية لقول النبي ﷺ: «اللَّهُمَّ من لعنته أو شتمته فاجعل ذلك له زكاة ورحمة»، وقال في السير (١٤/ ١٣٠): «العل أن يقال هذه منقبة لمعاوية، لقوله ﷺ: «اللَّهُمَّ من لعنته أو سببته فاجعل ذلك زكاة ورحمة».

* أخرج البخاري رحمه الله في صحيحه (٢٦٣٦)، ومسلم (٥٩٢٥) عن أنس بن مالك عن خالته أم حرام بنت ملحان قالت: نام النبي ﷺ يوماً قريباً مني ثم استيقظ يبتسم فقلت: ما أضحكك؟ قال: «أناس من أمتي عرضوا علي يركبون هذا البحر الأخضر كالمملوك على الأسرة»، قالت: فادع الله أن يجعلني منهم، فدعا لها ثم نام الثانية ففعل مثلها فقالت قوليها، فأجابها مثلها، فقالت: ادع الله أن يجعلني منهم، فقال: «أنت من الأولين» فخرجت مع زوجها عبادة بن الصامت غارياً أول ما ركب المسلمون البحر مع معاوية فلما انصرفوا من غزوتهم قافلين فزلوا الشام فغربت إليها دابة تركبها فصرعتها فماتت.

وأخرج البخاري (٢٧٦٦) أيضاً من طريق أم حرام بنت ملحان رضي الله عنها قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «أول جيش من أمتي يغزون البحر قد أوجبوا»، قالت أم حرام: قلت: يا رسول الله أنا فيهم؟ قال: «أنت فيهم» ثم قال النبي ﷺ: «أول جيش من أمتي يغزون مدينة قيصر - أي القسطنطينية - مغفور لهم» فقلت: أنا فيهم يا رسول الله؟ قال: «لا»، وهذا الحديث فيه منقبة لمعاوية ابن أبي سفيان رضي الله عنه وذلك لأن أول جيش غزى في البحر كان بإمرة معاوية.

قال الحافظ في الفتح (٦/ ١٢٠): «قال المهلب: في هذا الحديث منقبة لمعاوية لأنه أول من غزا البحر». وقال الحافظ في الفتح أيضاً (٦/ ١٢١): «ويعني أوجبوا: أي فعلوا فعلاً وجبت لهم به الجنة». وقال المناوي في الفيض (٣/ ٨٤): «أي فعلوا فعلاً وجبت لهم به الجنة أو أوجبوا لأنفسهم المغفرة والرحمة». وقال ابن عبد البر في التمهيد (١/ ٢٣٥): «وفيه فضل لمعاوية رحمه الله إذ جعل من غزا تحت رايته من الأولين ورؤسا الأنبياء صلوات الله عليهم وحى».

وقال الحافظ في الفتح (١١/ ٣): «قوله: «أناس من أمتي عرضوا علي غزاة» يشعر بأن ضحكه كان إعجاباً بهم، وفرحاً لما رأى لهم من المنزلة الرفيعة».

ومن مناقبه أنه أحد كتّاب الوحي: ففي صحيح مسلم (٢٥٠١) عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «كان المسلمون لا ينظرون إلى أبي سفيان ولا يقاعدونه فقال للنبي ﷺ: يا نبي الله ثلاث أعطينهن. قال: نعم. قال: عندي أحسن العرب وأجمله أم حبيبة بنت أبي سفيان أزوجكم». قال: نعم. قال: ومعاوية تجعله كاتباً بين يديك. قال: نعم. قال: وتؤمرفني حتى أقاتل الكفار كما كنت أقاتل المسلمين. قال: نعم» قال الإمام أحمد: معاوية رضي الله عنه كاتبه وصاحبه وصهره وأمينه على وحيه.

وقد نقل الإمام ابن تيمية في منهاج السنة النبوية (٤/ ٤٢٧) قول ابن المطهر الرافضي عن أهل السنة: «وسموا كاتب الوحي ولم

= يكتب له كلمة من الوحي» اهـ قال الإمام ابن تيمية: «فهذا قول بلا حجة، فما الدليل على أنه لم يكتب له كلمة واحدة من الوحي، وإنما كان يكتب له الرسائل» اهـ

وقال في (٤٤٢/٤) من منهاج السنة عن معاوية: «هو واحد من كتاب الوحي». وفي كتاب السنة للخلخال (٤٣٤/٢) قال الإمام أحمد رحمه الله فيمن قال: لا أقول أن معاوية كاتب الوحي ولا أقول أنه خال المؤمنين، فإنه أخذها بالسيف غصبا!؟ هذا قول سوء رديء يجانبون هؤلاء القوم ولا يجالسون ونبين أمرهم للناس. وسنده صحيح. * ومن مناقبه أنه خال المؤمنين: قال أبو يعلى في تنزيه خال المؤمنين ص (١٠٦): «ويسى إخوة أزواج رسول الله ﷺ أخوال المؤمنين، ولنا نريد بذلك أنهم أخوال في الحقيقة، كأخوال الأمهات من النسب، وإنما نريد أنهم في حكم الأخوال في بعض الأحكام، وهو التعظيم لهم» اهـ.

وروى الخلال في السنة (٤٣٤/٣) بسند صحيح قال أبو بكر المروذي: سمعت هارون بن عبد الله يقول لأبي عبد الله: «جاءني كتاب من الرقة أن قوما قالوا: لا تقول معاوية خال المؤمنين فغضب وقال: ما اعتراضهم في هذا الموضوع؟ يحفون حتى يتوبوا».

وقال الإمام أحمد في السنة (٤٣٣/٢): «أقول: معاوية خال المؤمنين، وابن عمر خال المؤمنين؟ قال: نعم معاوية أخو أم حبيبة بنت أبي سفيان زوج النبي ﷺ ورحمهما، وابن عمر أخو حفصة زوج النبي ﷺ ورحمهما» وسنده صحيح. * ومن مناقبه أن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ولاء على الشام وأقره عثمان رضي الله عليه أيضا مدة خلافته كلها وحسبك بمن يوليه عمر وعثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا على الشام نحوًا من عشرين سنة فيضبطه ولا يعرف عنه عجز ولا خيانة.

قال الهيثمي في «تطهير الجنان» (٢٠): «اتفاق كل من عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وهما من هيا في الفضل والصحة ولهما المكان الأعلى والمثل من الورع والدين والتقى وسداد الرأي وحسن الفكر وتمام النظر، على تأمير معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على الشام هو أكبر دليل على فضل معاوية واستحقاقه لهذه المنزلة. فاي فضل بعد هذا!؟

ومنها أن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مدحه وأثنى عليه، وولاه دمشق الشام مدة خلافة عمر، وكذلك عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وناهيك بهذه منقبة عظيمة من مناقب معاوية ومن الذين كان عمر يرضى به لهذه الولاية الواسعة المستمرة وإذا تأملت عزل عمر لسعد بن أبي وقاص الأفضل من معاوية بمراتب وإبقائه لمعاوية على عمله من غير عزل له علمت بذلك أن هذه نبئ عن رفعة كبيرة لمعاوية وأنه لم يكن ولا طراً فيه قاذح من قوادح الولاية وإلا لما ولاء عمر أو لعزله وكذا عثمان وقد شكاه أهل الأقطار كثيراً من ولائهم على عمر وعثمان فعزلاه عنهم من شكوههم وإن جلت مراتبهم وأما معاوية فأقام في إمارته على دمشق الشام هذه المدة الطويلة، فلم يشك أحد منه، ولا اتهمه بجزور ولا مظلمة، فتأمل ذلك ليزداد اعتقادك أو لتسلم من الغبارة والعناد والبهتان».

وقال الذهبي في «السير» (١٣٢/٣): «حسبك بمن يؤمره عمر ثم عثمان على إقليم - وهو ثغر - فيضبطه ويقوم به أتم قيام ويرضى الناس بسخائه وحلمه وإن كان بعضهم تألم مرة منه وكذلك فليكن الملك وإن كان غيره من أصحاب رسول الله ﷺ خيراً منه بكثير، وأفضل وأصلح، فهذا الرجل ساد وباس العالم بكمال عقله وفطر حلمه، وسعة نفسه وقوة دهائه، ورأيه وله هنات وأمور، والله الموعد. وكان محبباً على رعيته، عمل نيابة الشام عشرين سنة والخلافة عشرين سنة ولم يهجه أحد في دولته، بل دانت له الأمم وحكم على العرب والعجم، وكان ملكه على الحرمين ومصر والشام والعراق وخراسان وفارس والجزيرة واليمن والمغرب وغير ذلك».

* ومن مناقبه أنه من خير الملوك: قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «الفتاوى» (٤٧٨/٤) بالإجماع وانظر «سير أعلام النبلاء» (١٥٩/٣)، وقال ابن أبي العز الحنفي في شرحه على الطحاوية (٣٠٢/٢) «وأول ملوك المسلمين معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهو خير ملوك المسلمين». وانظر «البداية والنهاية» (٩٣/٨). وتفسير القرآن العظيم (١٥٠/٤) لابن كثير.

ثناء السلف على معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: في «صحيح البخاري» (٣٧٦٥) قيل لابن عباس: هل لك في أمير المؤمنين معاوية فإنه ما أوتر إلا بواحدة، قال: إنه فقيه.

* روى الطبراني في مسند الشاميين (٢٨٣)، وأبو نعيم في الحلية (٢٧٥/٨) من طريق سعيد بن عبدالعزيز عن إسماعيل بن عبد الله عن قيس بن الحارث عن الصنابحي عن أبي الدرداء قال: ما رأيت أحدا أشبه صلاة برسول الله من أميركم هذا - يعني معاوية - قيل لقيس: أين صلاته من صلاة عمر. قال: لا أخالها إلا مثلها. ورجاله ثقات.

قال الهيثمي في المجمع (٣٥٧/٩): ورواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح غير قيس بن الحارث المذحجي وهو ثقة.

* روى اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٢٧٨١)، والخلال في السنة (٤٤٢/٢) رقم (٦٨١)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (١٧٣/٥٩) من طريق جبلة بن سحيم عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنه قال: ما رأيت بعد رسول الله ﷺ أسود من

= معاوية، فقيل: ولا أبوك؟ قال: أبي عمر رحمه الله خير من معاوية وكان معاوية أسود منه. وجاء ما يقويه فرواه أيضًا الخلال في «السنة» (٤٤٢/٢-٤٤٣) و برقم (٦٧٩ و ٦٨١) بنحوه، وابن عساكر في تاريخه (١٧٤/٥٩)، والبخاري في التاريخ الكبير (٣٢٧/٧) مختصراً من طريق نافع عن ابن عمر. وانظر: سير أعلام النبلاء (١٥٣/٣).

* وروى معمر في جامعه «برقم: ٢٠٩٨٥»، والخلال في السنة (٤٤٠/٢)، رقم (٦٧٧)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (١٧٥/٥٩) من طريق وهب بن منبه عن ابن عباس رضي الله عنه قال: ما رأيت رجلاً كان أخلق للملك من معاوية كان الناس يردون منه على أرجاء واد رحب ولم يكن بالضيق الحصر العصعص المتغضب. وإسناده صحيح. ورواه أيضًا البلاذري في أنساب الأشراف (٥٤/٥) من طريق أبي عبد الله الحنفي عن رجل عن ابن عباس رضي الله عنه.

روى ابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق (١٨٥/٥٩) من طريق ابن أبي الدنيا حدثني المفضل بن غسان حدثنا علي بن صالح حدثنا عامر بن صالح عن هشام بن عروة قال صلى بنا عبد الله بن الزبير يوماً من الأيام فوجم بعد الصلاة ساعة فقال الناس: لقد حدث نفسه ثم التفت إلينا فقال: لا يبعدن ابن هند إن كانت فيه لمخارج لا نجدها في أحد بعده أبداً والله إن كنا لنفرقه وما الليث على برائته بأجرأ منه فيتفارق لنا، وإن كنا لنخدعه وما ابن ليلة من أهل الأرض بأدهى منه فيتخادع لنا، والله لو ددت أنا متعنا به ما دام في هذا الجبل حجر - وأشار إلى أبي قبيس - لا يتحول له عقل، ولا ينقص له قوة، قال فقلنا: أوحش والله الرجل. وسنده صحيح. ورواه البلاذري في أنساب الأشراف (٩١/٥) عن المدائني عن أبي عبد الرحمن بن إساعيل عن هشام بنحوه.

* روى ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢١١/٥٩) وبنحوه الأجرى في كتاب الشريعة (٢٤٦٦/٥) عن عبد الله بن المبارك أنه سئل أيهما أفضل: معاوية بن أبي سفيان أم عمر بن عبدالعزيز؟ فقال: والله إن الفجار الذي دخل في أنف معاوية مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أفضل من عمر بألف مرة صلى معاوية خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: سمع الله لمن حمده، فقال معاوية: ربنا ولك الحمد فما بعد هذا؟

* وأخرج الأجرى كتاب الشريعة (٢٤٦٦/٥)، واللالكائي في شرح السنة (٢٧٨٥)، والخطيب البغدادي في تاريخه (٢٣٣/١)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٠٨/٥٩)، بسند صحيح عن الجراح الموصلي قال: سمعت رجلاً يسأل المعافي بن عمران فقال: يا أبا مسعود، أين عمر بن عبدالعزيز من معاوية بن أبي سفيان؟ فرأيت غضباً شديداً وقال: لا يقاس بأصحاب محمد صلى الله عليه وسلم أحد، معاوية رضي الله عنه كاتبه وصاحبه وصهره وأمينه على وحيه. الحديث.

* وأخرج الأجرى في «كتاب الشريعة» (٢٤٦٥/٥)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (١٨٥/٢)، والخلال في «السنة» (٤٣٤/٢) ورقم (٦٦٦) بإسناد صحيح عن أبي أسامة حماد بن أسامة، قيل له: أيهما أفضل معاوية أو عمر بن عبدالعزيز؟ فقال: لا يقاس بأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أحداً، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «خير الناس قرني».

* روى الخلال في السنة بسند صحيح (٤٣٤/٢)، رقم (٦٦٠) عن أبي بكر المروزي قال: قلت لأبي عبد الله أيهما أفضل: معاوية أو عمر بن عبدالعزيز؟ فقال: معاوية أفضل، لسنا نقيس بأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أحداً، قال النبي صلى الله عليه وسلم: «خير الناس قرني الذي بعثت فيهم».

* وروى الخلال في السنة بسند صحيح (٤٣٥/٢)، رقم (٦٦٤) سئل المعافي بن عمران الأزدي: معاوية أفضل أو عمر بن عبدالعزيز؟ فقال: كان معاوية أفضل من ستمائة مثل عمر بن عبدالعزيز.

* روى الخلال في كتاب السنة (٤٣٨/٢)، رقم (٦٦٩)، والأجرى في الشريعة (٢٤٦٥/٥)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (١٧٢/٥٩) عن مجاهد قال: لو رأيت معاوية لقلتم هذا المهدي. وسنده جيد.

* روى الخلال في كتاب السنة (٤٤٤/٢)، رقم (٦٨٣) عن الزهري قال: عمل معاوية بسيرة عمر بن الخطاب سنتين لا يحرم منها شيئاً. وسنده صحيح.

* روى الخلال في السنة (٤٣٢/٢) ورقم (٦٥٤)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (١٥٣٢/٨) عن عبد الملك بن عبد الحميد الميموني قال: قلت لأحمد بن حنبل: أليس قال النبي صلى الله عليه وسلم: «كل صهر ونسب ينقطع إلا صهري ونفسي»؟ قال: بلى، قلت: وهذه لمعاوية؟ قال: نعم، له صهر ونسب، قال: وسمعت ابن حنبل يقول: ما لهم ولمعاوية نسال الله العافية وإسناده صحيح.

* وروى الخلال في السنة (٤٣٨/٢)، رقم (٦٧٠) من طريق أبي بكر بن عياش عن أبي إسحاق السبيعي: ما رأيت بعده مثله يعني معاوية. وسنده صحيح.

وما أجمل ما رواه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٢٠٨/١) وابن عساكر في تاريخ دمشق (١٦٨/٥٨) من طريق ابن شهاب حدثني عروة بن الزبير إن مسور بن مخرمة قدم وافداً إلى معاوية بن أبي سفيان فقصى حاجته ثم دعاه فأخلاه فقال: يا

٢٨- الْحُبُّ فِي اللَّهِ وَالْبُغْضُ فِي اللَّهِ :

ثُمَّ حُبُّ فِي اللَّهِ مَنْ أَطَاعَهُ - وَإِنْ كَانَ بَعِيدًا مِنْكَ، وَخَالَفَ مُرَادَكَ فِي الدُّنْيَا - وَتُبْغِضُ فِي اللَّهِ مَنْ عَصَاهُ وَوَالَى أَعْدَاءَهُ - وَأَنْ كَانَ قَرِيبًا مِنْكَ وَوَافَقَ هَوَاكَ فِي دُنْيَاكَ - وَتَصِلْ عَلَى ذَلِكَ وَتَقْطَعْ عَلَيْهِ وَلَا تُحَدِّثْ رَأْيَا، وَلَا تُصْغِي إِلَى قَائِلِهِ، فَإِنَّ الرَّاْيَ يُخْطِئُ وَيُصِيبُ^(١).

= مسور ما فعل طعنك على الأئمة.

قال المسور: دعنا من هذا وأحسن فيما قدمنا له. فقال معاوية: لا والله لتكلمن بآيات نفسك والتي نقيمت علي. قال المسور: فلم أترك شيئاً أعيبه عليه إلا بينته له. فقال معاوية: لا أبرأ من ذنب، فهل تعد لنا يا مسور بما نلي من الإصلاح في أمر العامة؟! فإن الحسنة بعشر أمثالها أم تعد الذنوب؟!.

فقال معاوية: فإنما تعترف لله بكل ذنب أذنبناه، فهل لك يا مسور ذنوب في خاصتك تخشى أن تهلك إن لم يغفر الله لك؟ فقال المسور: نعم. فقال معاوية: فما جعلك برجاء المغفرة أحق مني فوالله لما آلي من الإصلاح أكثر مما تلي ولكن والله لا أخير بين أمرين أمر الله وغيره إلا اخترت أمر الله على ما سواه وإلى لعل دين يقبل فيه العمل ويجزى فيه بالحسنات والذنوب إلا أن يغفر الله عنها فإني أحسب كل حسنة عملتها بأضعافها من الأجر وآلي أموراً عظيماً لا أحصيها ولا يحصيها من عمل بها الله في إقامة الصلوات للمسلمين والجهاد في سبيل الله والحكم بما أنزل الله والأمور التي لست أحصيها وإن عدتها فتكفي في ذلك.

قال مسور: فعرفت أن معاوية قد خصمني حين ذكر ما ذكر، قال عروة بن الزبير: لم أسمع المسور بعد يذكر معاوية إلا صلى عليه.

ورواه عبد الرزاق في مصنفه (٢٠٧/٧) بنحوه من طريق معمر عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن المسور وإسناده صحيح. قال ابن عبد البر في الاستيعاب (٦٧١): «وهذا الخبر من أصح ما يروى من حديث ابن شهاب رواه عنه معمر وجماعة من أصحابه».

ورواه أيضاً شعيب عن الزهري عن عروة عن المسور بنحوه.

ورواه بنحوه البلاذري في أنساب الأشراف (٥٣/٥) من طريق عبد الحميد بن جعفر عن عبد الرحمن بن المسور بن مخرمه عن أبيه، ورواه أيضاً البلاذري (٤٢/٥) بنحوه من طريق آخر.

(١) سئل العلامة العثيمين كما في مجموع فتاويه (١١/٣): عن الولاء والبراء؟

فأجاب: البراء والولاء لله سبحانه، أن يتبرأ الإنسان من كل ما تبرأ الله منه، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءُكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَذَبًا بَعْدَ بَيِّنَاتٍ مِمَّا يَنْشَأُ بَيْنَكُمْ وَالْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ أَبَدًا﴾ وهذا مع القوم المشركين، كما قال سبحانه: ﴿وَأَذِّنْ لِلنَّاسِ أَنَّ اللَّهَ رَحِيمٌ إِلَيْنَا يَوْمَ الْحُجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾، فيجب على كل مؤمن أن يتبرأ من كل مشرك وكافر، فهذا في الأشخاص.

وكذلك يجب على المسلم أن يتبرأ من كل عمل لا يرضي الله ورسوله وإن لم يكن كفراً، كالفسوق والعصيان، كما قال سبحانه: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبِيبٌ إِلَيْكُمْ إِلَيْكُمْ الْإِيمَانُ وَرَزَقَكُمْ فِي قُلُوبِكُمْ وَالْكَفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَئِكَ هُمُ الرَّاْيِدُونَ﴾.

وإذا كان مؤمن عنده إيمان، وعنده معصية، فنواله على إيمانه، ونكراهه على معاصيه، وهذا يجري في حياتنا، فقد تأخذ الدواء كراهية الطعم، وأنت كاره لطعمه، وأنت مع ذلك راغب فيه؛ لأن فيه شفاء من المرض.

وبعض الناس يكره المؤمن العاصي أكثر مما يكره الكافر، وهذا من العجب، وهو قلب للحقائق، فالكافر عدو الله ورسوله وللمؤمنين، ويجب علينا أن نكرهه من كل قلوبنا ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا عَدُوَّي وَعَدُوَّكُمْ أُولَئِكَ تَلْفُتُونَ إِيَّاهُم بِالْهَوَىٰ﴾. ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أُولَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ يَتَوَلَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾. ﴿فَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ يُسْتَعْرِفُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَحْنُ فَتَنَافِسًا دَابِرَةً قَعَسَ اللَّهُ أَنْ يَأْتِي بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ فَيَضْرِبُوا عَلَىٰ مَا أَسْرَوْا فِي أَنْفُسِهِمْ تَذِيبًا﴾. وهؤلاء الكفار لن يرضوا منك إلا اتباع ملتهم وبيع دينك ﴿وَلَنْ تَرْضَىٰ عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَىٰ حَتَّىٰ تَبِيعَ مِلَّتَهُمْ﴾، ود كثير من أهل الكتب لو يردوكم من بعد إيمانكم كفاراً، وهذا في كل أنواع الكفر: الجحود والإنكار، والتكذيب، والشرك، والإلحاد.

أما الأعمال فتتبرأ من كل عمل محرم، ولا يجوز لنا أن نألف الأعمال المحرمة، ولا أن نأخذ بها، والمؤمن العاصي نتبرأ من عمله بالمعصية، ولكننا نواله، ونحبه على ما معه من الإيمان.

٢٩- النَّهْيُ عَنِ الْمِرَاءِ وَمَجَالَسَةِ أَصْحَابِ الْبِدْعِ

وَلَا تُجَالِسْ أَصْحَابَ الْخُصُومَاتِ؛ فَإِنَّهُمْ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ وَإِيَّاكَ وَالْمِرَاءَ وَالْجِدَالَ فِي الدِّينِ فَإِنَّ ذَلِكَ يُحْدِثُ الْغُلَّ، وَيُخْرِجُ صَاحِبَهُ وَإِنْ كَانَ سُتْبًا إِلَى الْبِدْعَةِ لِأَنَّ أَوَّلَ مَا يَدْخُلُ عَلَى السُّتِيِّ مِنَ التَّقْصِصِ فِي دِينِهِ إِذَا خَاصَمَ الْمُبْتَدِعَ مُجَالَسَتَهُ لِلْمُبْتَدِعِ وَمُنَاطَرَتُهُ إِيَّاهُ، ثُمَّ لَا يَأْمَنُ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهِ مِنْ ذَقِيقِ الْكَلَامِ وَخَبِيثِ الْقَوْلِ مَا يَفْتِنُهُ أَوْ لَا يَفْتِنُهُ فَيَحْتَاجُ أَنْ يَتَكَلَّفَ لَهُ مِنْ رَأْيِهِ مِمَّا يَرُدُّ عَلَيْهِ قَوْلَهُ مِمَّا لَيْسَ لَهُ أَصْلٌ فِي التَّأْوِيلِ وَلَا فِي التَّنْزِيلِ وَلَا أَثَرٌ مِنْ أَحْبَارِ الرُّسُولِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -^(١).

ثُمَّ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ الْكَفُّ وَالْقُعُودُ فِي الْفِتْنَةِ وَلَا تَخْرُجَ بِالسَّيْفِ عَلَى الْأَئِمَّةِ وَإِنْ ظَلَمُوا.

[٢٨٤] وَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: «إِنْ ظَلَمَكَ فَاصْبِرْ وَإِنْ حَرَمَكَ فَاصْبِرْ»^(٢).

[٢٨٥] وَقَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لِأَبِي ذَرٍّ: «اصْبِرْ وَإِنْ كَانَ عَبْدًا حَبَشِيًّا»^(٣).

وَقَدْ أَجْمَعَتِ الْعُلَمَاءُ مِنْ أَهْلِ الْفِقْهِ وَالْعِلْمِ وَالنَّسَاكِ وَالْعِبَادِ وَالزُّهَادِ مِنْ أَوَّلِ هَذِهِ الْأُمَّةِ إِلَى وَفْتِنَا هَذَا: أَنَّ صَلَاةَ الْجُمُعَةِ وَالْعِيدَيْنِ وَمِئَى، وَعِرْقَاتٍ، وَالْعَزْوُ، وَالْحَجَّ، وَالْهَدْيَ مَعَ كُلِّ أَمِيرٍ، بَرٍّ وَفَاجِرٍ، وَاعْطَاءَهُمُ الْحَرَاجَ، وَالصَّدَقَاتِ، وَالْأَعْشَارَ جَائِزٌ.

وَالصَّلَاةُ فِي الْمَسَاجِدِ الْعِظَامِ الَّتِي بَنَوْهَا، وَالْمَشْيُ عَلَى الْقَنَاطِرِ، وَالْجُسُورِ الَّتِي عَقَدُوهَا، وَالتَّبِيعُ وَالشَّرَاءُ، وَسَائِرُ التَّجَارَةِ، وَالزَّرَاعَةِ، وَالصَّنَائِعِ، كُلُّهَا فِي كُلِّ عَصْرِ، وَمَعَ كُلِّ أَمِيرٍ جَائِزَةٌ، عَلَى حُكْمِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، لَا يَضُرُّ الْمُخْتَاطَ لِدِينِهِ، وَالْمَتَّسِكَ بِسُنَّةِ نَبِيِّهِ ﷺ ظَلَمَ ظَالِمٍ وَلَا جَوْرٌ جَائِزٌ إِذَا كَانَ مَا يَأْتِيهِ هُوَ عَلَى حُكْمِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ كَمَا أَنَّهُ لَوْ بَاعَ وَاشْتَرَى فِي زَمَنِ الْإِمَامِ الْعَادِلِ بَيْعًا يُخَالِفُ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ لَمْ يَنْفَعُهُ عَدْلُ الْإِمَامِ، وَالْمَحَاكِمَةُ إِلَى قَضَاتِهِمْ، وَرَفْعُ الْحُدُودِ وَالْقِصَاصِ، وَانْتِزَاعُ الْحُقُوقِ مَنْ أَيْدِي الظَّالِمَةِ بِأَمْرَائِهِمْ وَشُرَطِهِمْ، وَالسَّمْعُ وَالطَّاعَةُ لِمَنْ وَلَّوهُ وَإِنْ كَانَ عَبْدًا حَبَشِيًّا إِلَّا فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - فليس لمخلوق فيها طاعة^(٤).

(١) قدمنّا في هذه المسألة تعليقا مطولا فانظره إن شئت.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة (٥٤٤/٦)، والحلال في السنة (ص ١١١)، والآجري في الشريعة (١٥٣/١)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٥٩/٨) وإسناده صحيح.

(٣) أخرجه مسلم (١٨٣٧).

(٤) إن السمع والطاعة لولاة أمر المسلمين وإن جاروا وظلموا قل أن يخلوا منها كتاب من كتب العقيدة السلفية، وما ذاك إلا لبألغ أهميته وعظيم شأنه، إذ بالسمع والطاعة لهم تنتظم مصالح الدين والدنيا معًا، وبالاتقيات عليهم قولاً أو فعلاً فساد الدين والدنيا.

وقد علم بالضرورة من دين الإسلام أنه لا دين إلا بجماعة، ولا جماعة إلا بإمامة ولا إمامة إلا بسمع وطاعة. يقول الحسن البصري - رحمه الله تعالى - في الأمراء: هم يولون من أمورنا خمسًا: الجمعة، والجماعة، والعيد، والثغور، والحدود، والله لا يستقيم الدين إلا بهم، وإن جاروا وظلموا والله لما يصلح الله بهم أكثر مما يفسدون، مع أن طاعتهم - والله - لغبطة وأن فرقتهم لكفر اهـ

وذكر السلطان عند أبي العالية، فقال: أصح الله بهم أكثر مما يفسدون. اهـ

لقد كان السلف الصالح - رضوان الله عليهم - يولون هذا الأمر اهتمامًا خاصًا، لا سيما عند ظهور بوادر الفتنة، نظرًا لما يترتب على الجهل به - أو إغفاله - من الفساد العريض في العباد والبلاد والعدول عن سبيل الهدى والرشاد، واهتمام السلف بهذا الأمر تحمله صور كثيرة نقلت إلينا عنهم أقتصر على صور، منها:

الصورة الأولى: التحذير من الخروج عليه: مثال ذلك: ما قام به الإمام أحمد بن حنبل إمام أهل السنة - رحمه الله تعالى -، حيث كان مثالًا للسنّة في معاملة الولاة، فلقد تبني الولاة في زمنه أحد المذاهب الفكرية السيئة وحملوا الناس عليه بالقوة

= والسيف، وأريقَت دماء جم غفير من العلماء بسبب ذلك، وفرض القول بخلق القرآن الكريم على الأمة، وقرر ذلك في كتابي الصبيان.. إلى غير ذلك من الطامات والعظائم، ومع ذلك كله فالإمام أحمد لا ينزعه هوى، ولا تستجيشه العواطف بل ثبت على السنة، لأنها خير وأهدى فأمر بطاعة ولي الأمر، وجمع العامة عليه ووقف كالجبل الشامخ في وجه من أراد مخالفة المنهج النبوي والسير السلفية، انسحاقاً وراء العواطف المجردة عن قيود الكتاب والسنة، أو المذاهب الثورية الفاسدة، يقول حنبل كما في الآداب الشرعية (١/١٩٦/١٩٦)، والسنة للخلال (ص ١٣٣): اجتمع فقهاء بغداد في ولاية الواثق إلى أبي عبد الله - يعني الإمام أحمد بن حنبل - رحمه الله تعالى - وقالوا له: إن الأمر قد تفاقم وفشا - يعنون: إظهار القول بخلق القرآن، وغير ذلك ولا نرضي بإمارته ولا سلطانه! فناظرهم في ذلك، وقال: عليكم بالإنكار في قلوبكم ولا تخلعوا يداً من طاعة، ولا تشقوا عصا المسلمين، ولا تسفكوا دماءكم ودماء المسلمين معكم وانظروا في عاقبة أمركم، واصبروا حتى يستريح بر، ويستراح من فاجر، وقال: ليس هذا - يعني نزع أيديهم من طاعته - صواباً، هذا خلاف الآثار. اهـ

فهذه صورة من أروع الصور التي نقلها الناقلون، تبين مدى اهتمام السلف بهذا الباب، وتشرح - صراحة - التطبيق العملي لأقوال أهل السنة والجماعة فيه.

الصورة الثانية: التأكيد على الدعاء له:

مثال ذلك: ما جاء في كتاب السنة للإمام الحسن بن علي البربهاري كما في طبقات الحنابلة (٣٦/٢) حيث قال: إذا رأيت الرجل يدعوا على سلطان، فاعلم أنه صاحب هوى، وإن سمعت الرجل يدعو للسلطان بالصلاح فاعلم أنه صاحب سنة - إن شاء الله تعالى - يقول الفضيل بن عياض: لو كان لي دعوة ما جعلتها إلا في السلطان، فأمرنا أن ندعوا لهم بالصلاح، ولم نؤمر أن ندعوا عليهم وإن جاروا وظلموا! لأن جورهم وظلمهم على أنفسهم وعلى المسلمين. اهـ

الصورة الثالثة: التماس العذر له: كان العلماء يقولون: إذا استقامت لكم أمور السلطان، فأكثرُوا حمد الله - تعالى - وشكره، وأن جاءكم منه ما تكرهون، وجهوه إلي ما تستوجبونه بذنوبكم وتستحقونه بأثامكم، وأقيموا عذر السلطان، لا تنتشر الأمور عليه، وكثرة ما يكابده من ضبط جوانب المملكة، واستتلاف الأعداء وإرضاء الأولياء، وقلة الناصح وكثرة التدليس والطمع اهـ من كتاب «سراج الملوك» للطبرطوشي (ص ٤٣).

ولو ذهبنا نستقصي مثل هذه الصور الرائعة عن سلفنا الصالح، لطال المقام، واتسعت دائرة الكلام، وفيما ذكرنا تنبيه على المقصود وإيضاح للنشود، فمن تأمل فيه وأنصف بأن له غلط من تعسف وأجحف، ولم ير لولاء الأمر حقاً، ولم يرح لهم قدراً، فجردهم عن الحق الذي فرضه الشارع لهم، اتباعاً للهوى وتأثراً بمذهب أهل الردى.

ومما يجدر العلم به أن قاعدة السلف في هذا الباب زيادة الاعتناء به كلما ازدادت حاجة الأمة إليه، سداً لباب الفتن وإيصاداً لطريق الخروج على الولاية الذي هو أصل فساد الدنيا والدين.

ولقد تجسدت هذه القاعدة فيما كتبه أئمة الدعوة النجدية - رحمهم الله تعالى - في هذا الباب، عندما تسربت بعض الأفكار المنحرفة فيه إلى جماعة من المنتسبين إلى الخير والصلاح. فلقد أكثرُوا - رحمهم الله تعالى - من تقرير هذا الأمر، وأفاضوا فيه وكرروا بيانه زيادة في الإيضاح واستئصالاً للشبهة الواردة عليه، ولم يكتفوا بكلمة واحدة ولا تقرير فرد منهم لهذا الأمر الخطير لعلمهم بما ينتج عن الجهل به من البلاء والشر المستطير.

وفي ذلك يقول الإمام الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ في الدرر السنية في الأجوبة النجدية: (١٧٧/٧) - ١٧٨ (كلام متين، يكشف شيئاً من الشبه الملبسة في هذا الباب ويرد على من أشاعها من الجهال: ولم يدر هؤلاء المفتونون أن أكثر ولاية أهل الإسلام - من عهد يزيد بن معاوية - حاشا عمر بن عبد العزيز ومن شاء الله من بني أمية - قد وقع منهم من الجراءة والحوادث العظام والخروج والفساد في ولاية أهل الإسلام ومع ذلك فسيرة الأئمة الأعلام والسادة العظام - معهم - معروفة مشهورة، لا ينزعون يداً من طاعة فيما أمر الله به رسوله من شرائع الإسلام وواجبات الدين.

وأضرب لك مثلاً بالحجاج بن يوسف الثقفي، وقد اشتهر أمره في الأمة بالظلم والغشم، والإسراف في سفك الدماء وانتهاك حرمة الله وقتل من قتل من سادات الأمة كسعيد بن جبير، وحاصر ابن الزبير - وقد عاذ بالحرم الشريف -، واستباح الحرمه وقتل ابن الزبير - مع أن ابن الزبير قد أعطاه الطاعة وبياعه عامة أهل مكة والمدينة واليمن، وأكثر سواد العراق، والحجاج كان نائب عن عبد الملك بن مروان ولم يعهد أحد من الخلفاء إلى مروان ولم يبياعه أهل الحل والعقد -، ومع ذلك ما توقف أحد من أهل العلم في طاعته ولا انقياد له فيما تسوغ طاعته فيه من أركان الإسلام وواجباته.

وكان ابن عمر - ومن أدرك الحجاج من أصحاب رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لا ينازعونه، ولا يستنعون من طاعته فيما يقوم به الإسلام، ويكمل به الإيمان، وكذلك في من زمانه من التابعين، كابن المسيب والحسن البصري وابن سيرين، وإبراهيم التيمي، وأشباههم ونظراتهم من سادات الأمة.

= واستمر العمل على هذا بين علماء الأمة من سادات الأمة وأئمتها، يأمرون بطاعة الله ورسوله والجهاد في سبيله مع كل إمام بر أو فاجر - كما هو معروف في كتب أصول الدين والعقائد، وكذلك بنوا العباس استولوا على بلاد المسلمين قهراً بالسيف ولم يساعدهم أحد من أهل العلم والدين، وقتلوا خلقاً كثيراً وجمعوا غنيماً من بني أمية وأمرائهم ونوابهم، وقتلوا ابن هبيرة أمير العراق، وقتلوا الخليفة مروان، حتى نقل أن السفاح قتل في يوم واحد نحو الثمانين من بني أمية، ووضع الفرش على جثثهم وجلس عليها، ودعا بالمطاعم والمشارب.

ومع ذلك فسيرة الأئمة كالأوزاعي، ومالك، والزهري، والليث بن سعد، وعطاء بن أبي رباح، مع هؤلاء الملوك لا تخفى على من لهم مشاركة في العلم والاطلاع.

والطبقة الثانية من أهل العلم، كأحمد بن حنبل، ومحمد بن إسماعيل، ومحمد بن إدريس، وأحمد بن نوح، وإسحق بن راهويه، وإخوانهم.. وقع في عصرهم من الملوك ما وقع من البدع العظام وإنكار الصفات، ودعوا إلي ذلك، وامتنحوا فيه وقتل من قتل، كأحمد بن نصر، ومع ذلك، فلا يعلم أن أحداً منهم نزع يداً من طاعة، ولا رأي الخروج عليهم. اهـ فتأمل هذا الكلام البديع وانظر فيه بعين الإنصاف، تجده من مشكاة السلف الصالح، على وفق الكتاب والسنة والقواعد العامة بعيداً عن الإفراط والتفريط.

وكلام أئمة الدعوة - رحمهم الله تعالى - كثير في هذا الباب، ترى طائفة منه في الجزء السابع من كتاب الدرر السنية في الأجوبة النجدية، كل هذا يؤيد ضرورة الاهتمام بهذا الأصل العقدي، وترسيخه عند غلبة الجهل به، أو فشو الأفكار المنحرفة عن منهج أهل السنة فيه، ولا ريب أن الزمن الذي نعيش فيه الآن اجتمع فيه الأمران: غلبة الجهل بهذا الأمر، وفشو الأفكار المنحرفة فيه.

فواجب أهل العلم وطلبته: الالتزام بالميثاق الذي أخذه الله عليهم في قوله - تعالى - ﴿لَتَبْلُغُنَّهُ لِلنَّاسِ وَالْغُلَامَةِ﴾ فليبينوا للناس هذا الأصل محتسبين لله تعالى، مخلصين له أعمالهم، ولا يمنعونهم من بيانه تلك الشبهات المتهافة التي يروجها بعض من لا خلاق له، كقول بعضهم من المستفيد من بيان هذا الأمر؟

يشير إلي أن المستفيد منهم الولاة فقط ! وهذا جهل مفرط وضلال مبين، إذ منشؤه سوء الاعتقاد فيما يجب لولاة الأمر أرباراً كانوا أو فجاراً.

على أن الفائدة مشتركة بين الراعي والرعية كما لا يخفى على أهل العلم - بل قد تكون الرعية أكثر فائدة من الرعاة.

ومن الشبه - أيضاً - قول بعضهم: إن الكلام في هذا الموضوع ليس هذا وقته.

سبحان الله! متى وقته إذن؟ إذا طارت الرؤوس وسفكت الدماء؟ إذا غمت القوضى ورفع الأمن؟ إن الكلام في هذا الموضوع يجب أن يكشف من قبل العلماء وطلبة العلم في هذه الأيام خاصة، لما حصل لفئة من الناس من تلوث فكري في هذا الباب، قاد زمامه شرادم من أصحاب الاتجاهات الدخيلة، فأفسدوا أيما إفساد، وشوشو على عقيدة أهل السنة والجماعة في هذا الباب الخطير بما ألقوه من الشبه الفاسدة، والحجج الكاسدة.

ولا تغتر بمن ينكر وجود هؤلاء، ويقول: «أن موضوع البيعة والسمع والطاعة لم يشكك فيه أحد» فإنه أحد رجلين: أما مستتر عليهم يخشى من تصنيفهم بما هم عليه، أو جاهل لا يدري ما الناس فيه، فليتيق الله - تعالى - هؤلاء المرجفون، ولينتهوا عن صد الناس عن سبيل الله تعالى، خدمة لأحزابهم، أو ترويجاً لمذاهبهم الفاسدة بمثل هذه الشبه الواهية، أو اتباعاً لهؤلاء بغير هدى من الله. وعلى من أراد لنفسه النجاة والفلاح أن يتأمل في نصوص الشرع الواردة في هذا الباب، فيعمل بها ويذعن لها، ولا يجعل للمهوي عليه سلطاناً، فإن العبد لا يبلغ حقيقة الإيمان حتى يكون هواه تبعاً لما جاء به الشرع المطهر، وأكثر فساد الناس في هذا الباب إنما هو من جراء اتباع الهوى وتقديم العقل على النقل.

فبين يدك - أيها الطالب للحق - نصوص وشرعية، ونقول سلفية، فأرع لها سمعك، وأمعن فيها بصرك، جعل الله التوفيق حليفك، والتسديد رفيقك، وجنبنا - وإياك - مضلات الأهواء والفتن.

مسألة: يجب عقد البيعة للإمام القائم المستقر المسلم، والتغليظ على من ليس في عنقه بيعه، والترهيب من نقضها. وقد دل على ذلك ما أخرجه مسلم في «صحيحه» أن عبد الله بن عمر - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - جاء إلى عبد الله بن مطيع حين كان من أمر الحرّة ما كان، زمن يزيد بن معاوية، فقال عبد الله بن مطيع: اطرحوا لأبي عبد الرحمن وسادة، فقال: إني لم أتك لأجلس، أنتنك لأحدثك حديثاً، سمعت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول، سمعت رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يقول: «من خلع يداً من طاعة، لقي الله يوم القيامة لا حجة له، ومن مات ليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية». قال الذهبي في العبر في سنة ثلاث وستين: «كانت وقعة الحرّة، وذلك أن أهل المدينة خرجوا على يزيد لقلّة دينه، فجهر حربهم جيشاً عليهم مسلم بن عقبة».

= وقال ابن كثير في البداية والنهاية: «والفاسق لا يجوز خلعه، لأجل ما يثور بسبب ذلك من الفتنة، ووقوع الهرج كما وقع زمن الحرّة».

وفي صحيح البخاري، ومسنند الإمام أحمد: «لما خلع الناس يزيد بن معاوية، جمع ابن عمر بنيه وأهله، ثم قشده، ثم قال: أما بعد. فإننا بايعنا هذا الرجل على بيع الله ورسوله، وإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الغادر يُنصب له لواء يوم القيامة، يقال: هذه غدره فلان، وإن من أعظم الغدر إلا أن يكون الإشراك بالله: أن يبايع رجل رجلاً على بيع الله وبيع رسوله ثم ينكث بيعته، فلا يخلعن أحد منكم يزيد، ولا يسرقن أحد منكم في الأمر، فيكون الفيصل بيني وبينه» رواه مسلم والترمذي، قال الحافظ ابن حجر في الفتح معلقاً على الحديث: «وفي هذا الحديث وجوب طاعة الإمام الذي انعقدت له البيعة، والمنع من الخروج عليه ولو جار في حكمه، وأنه لا ينخلع بالفسق».

مسألة: من غلب فتوى الحكّم واستتب له، فهو إمام تجب بيعته وطاعته وتحرم منازعته ومعصيته.

قال الإمام أحمد: «... ومن غلب عليهم، يعني: الولاة بالسيف حتى صار خليفة ونُسي أمير المؤمنين، فلا يحمل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يبيت ولا يراه إماماً براً كان أو فاجراً»، واحتج الإمام أحمد بما ثبت عن ابن عمر أنه قال: «وأصلي وراء من غلب».

وفي صحيح البخاري، عن عبد الله بن دينار قال: شهدت ابن عمر حيث اجتمع الناس على عبد الملك بن مروان قال: «كتب: إني أقر بالسلم والطاعة لعبد الله؛ عبد الملك أمير المؤمنين، على سنة الله وسنة رسوله ما استطعت، وإنّي قد أقرؤا بمثل ذلك»، والمراد بالاجتماع: اجتماع الكلمة، وكانت قبل ذلك مفرقة، وكان في الأرض قبل ذلك اثنان، كل منهما يدعى له بالخلافة، وهما عبد الملك بن مروان، وعبد الله بن الزبير، وكان ابن عمر في تلك المدة امتنع أن يبايع لابن الزبير أو لعبد الملك، فلما غلب عبد الملك واستقام له الأمر بايعه».

وهذا ما ثبت عن الإمام مالك، والشافعي، ونقل الإجماع عليه الحافظ في «الفتح»، وشيخ الإسلام محمد ابن عبد الوهاب في «الدرر السنية».

مسألة: إذا لم يستجمع المتغلب شروط الإمامة، وتم له التمكن، واستتب له الأمر، وجبت طاعته، وحُرمت معصيته، وهذا ما يقتضيه النظر المصلحي، لما في عدم الإقرار ببيعته وطاعته من إثارة للفتن التي لا تطاق، وسفك الدماء، وذهاب الأموال، وفساد الدين والدنيا. وإقرار عبد الله بن عمر ببيعة يزيد، ومن ثم بيعة عبد الملك بن مروان، فيه دليل على ذلك، إذ لا يقارن عبد الملك فضلاً عن يزيد بعبد الله بن عمر شيخ الصحابة في زمانه، ومع ذلك لم يخرج عليهم، ولم ينزع يداً من طاعة، وأقر بالسلم والطاعة هو وأهله وبنيه فيما استطاع، كما ثبت.

مسألة: تعدد الأئمة والسلطين ليس سبباً شرعياً في ترك البيعة والسلم والطاعة لكل منهم على أهل القطر الذي يُنفذ فيه وأمره ونواهيه، وكذلك كل صاحب قطر فالسلم والطاعة له من أهل قطره واجبة بعد بيعته واجتماع الناس عليه.

وهذه الصورة تجلّت في كثير من الأزمنة بعد انتشار الإسلام، واتساع البلدان وتباعدها. ومن الأحكام المتعلقة بهذه القاعدة: أن السلم والطاعة لأهل كل قطر إنما هما لإمامهم وسلطانهم، ولا تجب على أهل الأقطار الأخرى طاعته، ولا الدخول في ولايته، إلا إذا تغلب عليها وشملها حكمه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية مقررًا ذلك (فتاوى ١٧٥/٣٥ - ١٧٦): «والسنة أن يكون للمسلمين إمام واحد، والباقون نوابه، فإذا فرض أن الأمة خرجت عن ذلك لمعصية من بعضها، وعجز من الباقين، أو غير ذلك فكان لها عدة أئمة، لكان يجب على كل إمام أن يقيم الحدود، ويستوفي الحقوق» اهـ وهذا الكلام متجّه في البيعة التي تحصل بالعقبة، والقهر لا بالاختيار.

مسألة: قال سهل بن عبد الله التستري: «لا يزال الناس بخير ما عظموا السلطان والعلماء، فإن عظموا هذين أصلح الله دنياهم وأخراهم، وإن استخفوا بهذين أفسدوا دنياهم وأخراهم». تفسير القرطبي (٥/٢٦٠ - ٢٦١).

قال العلامة العثيمين في «حقوق الراعي والرعية»: «فإن الله في فهم منهج السلف الصالح في التعامل مع السلطان، وألا يتخذ من أخطاء السلطان سبيلاً لإثارة الناس، وإلى تنفير القلوب عن ولاة الأمور، فهذا عين المفسدة، وأحد الأسس التي تحصل بها الفتنة بين الناس...» قال: وكذا ملء القلوب على العلماء، يحدث التقليل من شأن العلماء، وبالتالي التقليل من الشريعة التي يحملونها... قال: الواجب أن ننظر ماذا سلك السلف تجاه السلطان، وأن يضبط الإنسان نفسه، وأن يعرف العواقب. ويُعلم أن من يثور إنما يخدم أعداء الإسلام، فليست العبرة بالثورة ولا بالانفعال بل العبرة بالحكمة. وليست أريد بالحكمة السكوت عن الخطأ، بل معالجة الخطأ لتصلح الأوضاع لا لتغير الأوضاع، فالنصائح هو الذي يتكلم ليصلح الأوضاع لا ليغيرها».

مسألة: قال الإمام أحمد في «الآداب الشرعية» (١/١٩٧): «لا يُتعرّض للسلطان فإن سيفه مسلول».

= وفي هذا بيان لطريقة السلف في الإنكار على الولاة، ويكون بالوعظ والتخويف، والتحذير من العاقبة في الدنيا والآخرة، ويكون ذلك في الخلوة والسر، لا على رؤوس الأَشهاد، ومن قام بالنصح على هذا الوجه ممن تعين عليه، كأهل العلم مثلاً، فقد برئ وعُتبت ذمته من التبعة. وأخرج الإمام أحمد في «المسند»، وصححه الإمام الألباني في «ظلال الجنة» (٢٥١/٢ - ٥٢٢) أنَّ عياض بن غنم جَلَدَ صاحبَ دارا حين فتحت، فأغلظ له هشام بن حكيم القول، حتى غضب عياض ثم مكث ليالي، فاتاه هشام بن حكيم فاعتذر إليه، ثم قال هشام لعياض: ألم تسمع النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يقول: «إن من أشد الناس عذاباً أشدهم عذاباً في الدنيا للناس»؟ فقال عياض بن غنم: يا هشام بن حكيم! قد سمعنا ما سمعت، وأبنا ما رأيت، أو لم تسمع رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يقول: «من أراد أن ينصح لسلطان بأمر، فلا يبد له علانية، ولكن ليأخذ بيده فيخلو به، فإن قبل منه فذاك، وإلا كان قد أدى الذي عليه له»، وإنك يا هشام! لأنت الجريء، إذ تجترئ على سلطان الله، فهلاً خشيت أن يقتلك السلطان فتكون قتيلاً لسلطان الله - تبارك وتعالى -.

وفي السنن للترمذي (٢٢٢٥)، عن زياد بن كسيب العدوي قال: كنت مع أبي بكرة تحت منبر ابن عامر، وهو يخطب، وعليه ثياب رقاق، فقال أبو بلال - وهو مرداس بن أدية أحد الخوارج -: انظروا إلى أميرنا يلبس ثياب الفساق، فقال أبو بكرة: اسكت، سمعت رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يقول: «من أهان سلطان الله في الأرض، أهانه الله».

وأخرج الإمام أحمد (٤٢/٥) الحديث بلفظ: «من أكرم سلطان الله - تبارك وتعالى - في الدنيا، أكرمه الله يوم القيامة، ومن أهان سلطان الله - تبارك وتعالى - في الدنيا، أهانه الله يوم القيامة»، وحسنه الإمام الألباني في «الصحيحة» (٣٧٦/٥).

قال الشيخ العلامة ابن عثيمين في «مقاصد الإسلام» (ص: ٣٩٣): «فإن مخالفة السلطان فيما ليس من ضروريات الدين علناً، وإنكار ذلك عليه في المحافل والمساجد والصحف ومواضع الوعظ، وغير ذلك، ليس من باب النصيحة في شيء، فلا تغتر بمن يفعل ذلك، وإن كان عن حسن نية، فإنه خلاف ما عليه السلف الصالح المقتدى بهم، والله يتولى هدايتهم». وفي الصحيحين واللفظ لمسلم عن أسامة بن زيد أنه قيل له: ألا تدخل على عثمان لتكلمه، فقال: «أترؤن أني لا أكلئه إلا أسمعكم؟» والله لقد كلمته فيما بيني وبينه، ما دون أن أفتح أمراً لا أحب أن أكون أولاً من فتحه». قال الإمام الألباني في تعليقه على مختصر مسلم (٣٣٥): «يعني المجاهرة بالإنكار على الأمراء في الملأ، لأن في الإنكار جهاراً ما يخشى عاقبته، كما اتفق في الإنكار على عثمان جهاراً، إذ نشأ عنه قتله».

وقال ابن عباس عندما سُئِلَ عن أمر السلطان المعروف، ونهيه عن المنكر: «إن كنت فاعلاً ولا بدّ ففيماً بينك وبينه». جامع العلوم والحكم (١/٢٢٥).

مسألة: يجب الصبر على جور الأئمة.

أخرج البخاري ومسلم عن ابن عباس، واللفظ لمسلم، أن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قال: «من كره من أمره شيئاً فليصبر عليه، فإنه ليس أحد من الناس خرج من السلطان شبراً فمات عليه، إلا مات ميتة جاهلية».

أي: يموت كموت أهل الجاهلية على ضلال، وليس له إمام مطاع لأهم كانوا لا يعرفون ذلك. وليس المراد أنه يموت كافراً، بل يموت عاصياً، كما قال ذلك الحافظ في الفتح (٧/١٣). وفي الصحيحين: عن ابن مسعود أن رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قال: «إنها ستكون بعدي أثرة، وأمور تنكرونها، قالوا: يا رسول الله! فما تأمرنا؟ قال: تؤدون الحق الذي عليكم، وتسالون الله الذي لكم».

والأثرة: الانفراد بالشيء عمن له فيه حق، كالاستئثار بالمال. والأمور المنكرة: المخالفات الشرعية. وفي مصنف ابن أبي شيبة (٥٤٤/١٢) والسنة للخلال (ص: ١١١) عن سُوَيْد بن غفلة، قال: قال لي عمر - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: «يا أبا أمية! إنني لا أدري لعل لا ألقاك بعد عامي هذا، فإن أمرَ عليك عبد حبشي مجذع فاسع له وأطع، وإن ضربك فاصبر، وإن حرمك فاصبر، وإن أراد أمراً يُنْقِصْ دينك فقل: سمع وطاعة، دمي دون ديني، ولا تفارق الجماعة».

قال الإمام ابن أبي العز الحنفي في «شرح الطحاوية» (ص: ٣٦٨): «وأما لزوم طاعتهم وإن جاروا؛ لأنه يترتب على الخروج من طاعتهم من المفساد أضعاف ما يحصل من جورهم، بل في الصبر على جورهم تكفير السيئات ومضاعفة الأجور، فإن الله تعالى ما سلطهم علينا إلا لفساد أعمالنا، والجزاء من جنس العمل، فعلينا الاجتهاد في الاستغفار والتوبة، وإصلاح العمل، قال تعالى: ﴿وَمَا أَسْأَلُكُمْ مِنْ مَّجْهُدٍ فِيمَا كُنْتُمْ آيْدِيكُمْ وَتَقْتُلُونَ عَنْ كَثِيرٍ﴾.. إلى أن قال: «فإذا أراد الرعية أن يتخلصوا من ظلم الأمير الظالم، فليتركوا الظلم..».

مسألة: وجوب السمع والطاعة في المعروف (في غير معصية).

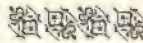
قال تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩].

٤٠- النَّصِيحَةُ لِأُئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَتِهِمْ:

ثُمَّ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ اعْتِقَادُ الدِّيَانَةِ بِالنَّصِيحَةِ لِلْأُئِمَّةِ وَسَائِرِ الْأُمَمَةِ، فِي الدِّينِ وَالْدُنْيَا^(١) وَحُبُّهُ الْخَيْرِ لِسَائِرِ الْمُسْلِمِينَ حُبُّ لَهْمٍ مَا حُبُّ لِنَفْسِكَ، وَتَكْرَهُ لَهُمْ مَا تَكْرَهُ لِنَفْسِكَ.

٤١- النَّهْيُ عَنْ مُخَالَطَةِ الْمُبْتَدِعِينَ:

وَلَا تُشَاوِرْ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ فِي دِينِكَ، وَلَا تُرَافِقْهُ فِي سَفَرِكَ، وَإِنْ أَمَكَّنَكَ أَنْ لَا تُقَارِبَهُ فِي جَوَارِكَ. وَمِنْ السُّنَّةِ مُجَانَبَةُ كُلِّ مَنْ اعْتَقَدَ شَيْئًا مِمَّا ذَكَرْنَاهُ، وَهَجَرَانُهُ وَالْمَقْثُ لَهُ، وَهَجَرَانُ مَنْ وَالَاهُ وَتَصَرُّهُ وَدَبَّ عَنْهُ وَصَاحِبُهُ وَإِنْ كَانَ الْفَاعِلُ لِدَلِكِ يُظْهِرُ السُّنَّةَ.



= وفي الصحيحين عن ابن عمر عن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قال: «على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وكره، إلا أن يؤمَّرَ بمعصية، فإن أُمِرَ بمعصية فلا سمع ولا طاعة». وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة قال: قال رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «عليك بالسمع والطاعة، في عسرك وميسرك، ومنشطك ومكرهك، وأثرة عليك».

وفي صحيح مسلم أن سلمة بن يزيد الجعفي سأل رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فقال: يا نبي الله أرايت إن قامت علينا أمراء يسألونا حقهم وينزعونا حقنا، فما تأمرنا؟ فأعرض عنه، ثم سأله؟ فأعرض عنه، ثم سأله في الثانية أو في الثالثة؟ فجذبه الأشعث بن قيس، فقال رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «اسمع وأطع فإنما عليهم ما حملوا وعليكم ما حملتم».

وفي صحيح مسلم عن حذيفة بن اليمان - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قلت: يا رسول الله إنا كنا بشراً، فجاء الله بخير، فحن فيه، فهل من وراء هذا الخير من شر؟ قال: نعم، قلت: هل وراء ذلك الشر خير؟ قال: نعم، قلت: فهل وراء ذلك الخير شر؟ قال: نعم، قلت: كيف؟ قال: «يكون بعدي أئمة لا يهتدون بهدي، ولا يستنون بسنتي، وسيقوم فيهم رجالاً قلوبهم قلوب الشياطين في جثمان إنس»، قلت: كيف أصنع يا رسول الله إن أدركت ذلك؟ قال: «تسمع وتطيع للأمر، وإن ضرب ظهرك، وأخذ مالك، فاسمعه وأطعه».

وفي صحيح مسلم عن عوف بن مالك، عن رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قال: «خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم، ويصلون عليكم وتصلون عليهم، وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم، وتلعنونهم ويلعنونكم». قيل: يا رسول الله، أفلا نتابعهم بالسيف؟ فقال: «لا ما أقاموا فيكم الصلاة، وإذا رايت من ولا تكم شيئاً تكرهونه، فاكرهوا عمله، ولا تنزعوا يداً من طاعة». وفي لفظ آخر: «ألا من ولي عليه والي، فراه يأتي شيئاً من معصية الله، فليكره ما يأتي من معصية الله، ولا ينزع يداً من طاعة». وفي الصحيحين عن أبي هريرة: قال رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «من أطاعني فقد أطاع الله، ومن عصاني فقد عصى الله، ومن أطاع أميري فقد أطاعني، ومن عصي أميري فقد عصاني».

وفي صحيح البخاري عن أنس قال: قال رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «اسمعوا وأطيعوا، وإن استعمل عليكم عبد حبشي كان رأسه زيبية».

وفي الصحيحين واللفظ لمسلم عن عبادة بن الصامت قال: دعانا رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فبايعناه، فكان فيما أخذ علينا أن بايعنا على السمع والطاعة، في منشطنا ومكرهنا، وعسركنا وميسركنا، وأثرة علينا، وألا ننازع الأمر أهله، قال: «إلا أن قرؤا كفراً بواحاً عندكم من الله فيه برهان». انتهى بتصرف من كتاب معاملة الحكام.

(١) لحديث تميم الداري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند مسلم (٥٥) أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «الدين النصيحة» قلنا: لمن؟ قال: «لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم».

القسم الثالث

[أهم مسائل السنة فليح العبادات والعادات]

رَفْعُ الْيَدَيْنِ فِي الصَّلَاةِ:

[٢٨٦] وَمِنْ أَلْسِنَةِ رَفْعِ الْيَدَيْنِ فِي الصَّلَاةِ عِنْدَ إِفْتِتَاحِهَا، وَإِذَا رَكَعَ وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنْ الرُّكُوعِ (١)

(١) وذلك لعدة أحاديث منها حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عند البخاري (٧٣٥)، ومسلم (٣٩٠): «أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يرفع يديه حذو منكبيه إذا افتتح الصلاة وإذا كبر للركوع وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما كذلك أيضًا وقال: سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد وكان لا يفعل ذلك في السجود». وقد عمل جمهور العلماء بهذه الأحاديث خلافاً لأبي حنيفة، فقالوا: باستحباب رفع المصلي يده في هذه المواضع المذكورة في الحديث.

قال العلامة الألباني في صلاة التراويح (ص ٣١): اتفق العلماء كلهم من مختلف المذاهب على مشروعيتها ما عدا الحنفية مع أنه ورد فيه نحو عشرين حديثاً صحيحاً وفي بعضها أن أبا حميد الساعدي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وصف صلاة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بحضور عشرة من الصحابة وذكر فيه الرفع فلما فرغ من وصفها قالوا له: «صدقت هكذا كانت صلاة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عليه و سلم». رواه البخاري.

وقد أجاب أبو حنيفة حين سئل عن عدم أخذه بالرفع بقوله: «لأنه لم يصح فيه حديث عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» في حكاية معروفة جرت بينه وبين أحد المحدثين ذكرها الحنفية في كتبهم فهذا القول من قبل الإمام أبي حنيفة رحمه الله لا يمكن أن يقوله لو أنه وقف على هذه الطرق التي أشرنا إليها فهذا أكبر دليل على أن الخلاف في هذه المسألة ليس بسببه عدم وجود أو ثبوت النص بل السبب هو عدم وصوله إلى الإمام من طريق صحيح كما عبر عن ذلك الإمام أبو حنيفة نفسه رحمه الله تعالى اهـ.

وقد صنف الإمام البخاري رحمه الله كتاباً مفرداً في هذه المسألة سماه (جزء في رفع اليدين) أثبت فيه الرفع في هذين الموضعين، وأنكر إنكاراً شديداً على من خالف ذلك. وروى فيه عن الحسن أنه قال: كان أصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يرفعون أيديهم في الصلاة إذا ركعوا وإذا رفعوا. قال البخاري ولم يستثن الحسن أحداً، ولم يثبت عن أحد من أصحاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه لم يرفع يديه اهـ انظر المجموع للنووي (٤٠٦-٣٩٩/٣).

وأحاديث رفع اليدين لم تبلغ أبا حنيفة رحمه الله، إلا أنها بلغت أتباعه، ولكنهم لم يعملوا بها؛ لأنها عارضت عندهم أحاديث وأثاراً أخرى رويت في ترك رفع اليدين فيما سوى تكبيرة الإحرام. منها: ما رواه أبو داود (٧٤٩) عن البراء بن عازب أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه إلى قريب من أذنيه ثم لا يعود.

ومنها: ما رواه أبو داود (٧٤٨) عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: ألا أصلي بكم صلاة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟ فصلى فلم يرفع يديه إلا مرة. انظر نصب الراية للزيلعي (٤٠٧-٣٩٣/١).

وهذه الأحاديث ضعفها أئمة الحديث وحفاظه. فحديث البراء ضعفه سفيان بن عيينة والشافعي والحميدي شيخ البخاري وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين والداري والبخاري وغيرهم.

وأما حديث ابن مسعود فضعفه عبد الله بن المبارك وأحمد بن حنبل والبخاري والبيهقي والدارقطني وغيرهم. وكذلك الآثار التي رووها عن بعض الصحابة في ترك الرفع كلها ضعيفة، وقد تقدم قول البخاري رحمه الله: ولم يثبت عن أحد من أصحاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه لم يرفع يديه اهـ انظر تلخيص الحبير للحافظ ابن حجر (٢٢٣-٢٢١/١).

وإذا ثبت ضعف هذه الأحاديث والآثار في ترك الرفع، فتبقى الأحاديث المثبتة للرفع لا معارض لها، ولذلك ينبغي للمؤمن ألا يترك رفع اليدين في المواضع الواردة في السنة، وليحرص على أن تكون صلاته كصلاة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ القائل: «صلوا كما رأيتموني أصلي» رواه البخاري (٦٣١). ولذلك قال علي بن المديني - شيخ البخاري -: حق على المسلمين أن يرفعوا أيديهم عند الركوع وعند الرفع منه. قال البخاري: وكان علي أعلم أهل زمانه اهـ.

ولا يجوز لأحد بعد تبين السنة ووضوحها أن يترك العمل بها تقليداً لمن قال ذلك من العلماء، قال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى: أجمع العلماء على أن من استبان له سنة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يحل له أن يدعها لقول أحد اهـ مدارج السالكين (٣٣٥/٢).

وَهُوَ زِيَادَةٌ فِي الْحَسَنَاتِ.

[٢٨٧] وَقَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «يُعْطَى بِكُلِّ إِشَارَةٍ حَسَنَةٌ»^(١).

الْمَسْحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ؛

[٢٨٨] وَمِنْ السُّنَّةِ الْمَسْحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ لِمَنْ أَحَدَثَ وَكَانَ لَيْسَ خُفَّيْهِ وَهُوَ كَامِلُ الظَّهَارَةِ إِنْ كَانَ مُسَافِرًا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهَا وَإِنْ كَانَ مُقِيمًا يَوْمًا وَلَيْلَةً، هَكَذَا سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَقَعَلَهُ هُوَ وَأَصْحَابُهُ وَعَلَى ذَلِكَ مَضَتْ سُنَّةُ الْأَوَّلِينَ الْمُسْلِمِينَ وَأَخَذَ بِهِ عُلَمَاءُ الدِّينِ لَا يُنْكِرُ ذَلِكَ وَلَا يَرُدُّهُ إِلَّا مُبْتَدِعٌ مِنَ الْكَاثِبِ مُخَالِفٌ لِرَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - رَاغِبٌ عَنْ سُنَّتِهِ رَادٌّ لِقَوْلِهِ^(٢).

= (وإذا كان الرجل متبعًا لأبي حنيفة أو مالك أو الشافعي أو أحمد ورأى في بعض المسائل أن مذهب غيره أقوى فاتبعه كان قد أحسن في ذلك ولم يقدح ذلك في دينه ولا عدالته بلا نزاع، بل هذا أولى بالحق وأحب إلى الله ورسوله) اه قاله شيخ الإسلام رحمه الله في الفتاوى (٢٤٧/٢٢).

ويعتذر عن العلماء الذين قالوا بعدم الرفع بأنهم مجتهدون، ولهم أجر على اجتهادهم وتحريرهم للحق، كما قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا حُكِمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا حُكِمَ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ» رواه البخاري (٧٣٥٢) ومسلم (١٧١٦). وانظر رفع الملام عن الأئمة الأعلام لشيخ الإسلام ابن تيمية. وهناك موضع رابع يستحب فيه رفع اليدين في الصلاة وهو إذا قام من التشهد الأول إلى الركعة الثالثة، لحديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَنَّهُ كَانَ إِذَا دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ، كَبَّرَ وَرَفَعَ يَدَيْهِ، وَإِذَا رَكَعَ رَفَعَ يَدَيْهِ، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمْدَهُ رَفَعَ يَدَيْهِ، وَإِذَا قَامَ مِنَ الرَّكَعَتَيْنِ رَفَعَ يَدَيْهِ» رواه البخاري (٢٢٢/٢).

(١) لم أقف عليه بهذا اللفظ، وورد في الحديث عن عقبة بن عامر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا «يَكْتُبُ فِي كُلِّ إِشَارَةٍ يَشِيرُ الرَّجُلُ [بِيَدِهِ] فِي صَلَاتِهِ عَشْرَ حَسَنَاتٍ؛ كُلُّ إِصْبَعٍ حَسَنَةٌ» أخرجه أبو عثمان البحيري في الفوائد (ق ٢/٣٩)، والدليسي (٥/٣٦٧)، رقم (٩٠١)، والمؤمل بن إهاب في جزئه (٢٦/٩٨)، وابن أبي الحديد السلي في حديث أبي الفضل السلي (٢/٤) والحديث ضعفه بعض أهل العلم، وصححه العلامة الألباني في الصحيحة (٣٢٨٦).

(٢) قال الكتاني في نظم المنائر (ص ٦١): قال الإمام أحمد في المسح على الخفين أربعون حديثًا مرفوعة وموقوفة وقال ابن أبي حاتم فيه عن أحد وأربعين وقال ابن عبد البر في الاستذكار: رواه عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نحو أربعين من الصحابة ونقل ابن المنذر عن الحسن البصري قال: حدثني سبعون من أصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ كَانَ يَمْسَحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ وَذَكَرَ أَبُو الْقَاسِمِ ابْنُ مِنْدَةَ أَسْمَاءَ مِنْ رَوَاهُ فِي تَذَكُّرْتِهِ فَبَلَغَ ثَمَانِينَ صَحَابِيًّا وَسَرَدَ التِّرْمِذِيُّ مِنْهُمْ جَمَاعَةً وَابْيَهَقَ فِي سُنَنِهِ جَمَاعَةً وَابْنُ عَبْدِ البرِّ جَمَاعَةً وَالْكَمَالُ بْنُ الْهَمَامِ فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ جَمَاعَةً وَفِي فَتْحِ الْمَغِيثِ لِلشَّافِعِيِّ جَمْعُ بَعْضِ الْخَفَاطِ رَوَاتِهِ مِنَ الصَّحَابَةِ فَجَاوَزُوا الثَّمَانِينَ قَالَ: وَصَرَّحَ جَمْعٌ مِنَ الْخَفَاطِ بِأَنَّ الْمَسْحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ مُتَوَاتِرٌ وَعِبَارَةُ ابْنِ عَبْدِ البرِّ مِنْهُمْ رَوَى الْمَسْحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَ أَرْبَعِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ وَاسْتَفَاضَ وَتَوَاتَرَ وَسَبَقَهُ أَحْمَدُ فَقَالَ: لَيْسَ فِي قَلْبِي فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ شَيْءٌ فِيهِ أَرْبَعُونَ حَدِيثًا عَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا رَفَعُوا إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَا وَقَفُوا. اهـ

وفي فتح الباري: صرح جمع من الحفاظ بأن المسح على الخفين متواتر وجمع بعضهم رواته فجاءوا الثمانين منهم العشرة وفي ابن أبي شيبَةَ وَغَيْرِهِ عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ حَدَّثَنِي سَبْعُونَ مِنَ الصَّحَابَةِ بِالْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ اهـ ومثله للزرقاني في شرح الموطأ وفي فيض القدير وقد بلغت أحاديث المسح على الخفين التواتر حتى قال الكمال بن الهمام قال أبو حنيفة: ما قلت به حتى جاءني فيه مثل ضوء النهار وعنه أخاف الكفر على من لم ير المسح على الخفين؛ لأن الآثار التي جاءت فيه في حيز التواتر اهـ وفي شرح العقائد النسفية للمعد.

قال الكرخي: إني أخاف الكفر على من لا يرى المسح على الخفين؛ لأن الآثار التي جاءت فيه في حيز التواتر اهـ وفي المعلم للمازري أما جواز المسح فالحجة له الأحاديث الواردة في المسح وقد ذكر بعض التابعين من بلوغها في الكثرة ما دل على أنها ترتفع عن رتبة أخبار الأحاد وتلتحق بما هو متواتر في المعنى والمفهوم اهـ وقد نقله عياض في الإكمال والنصوص بتواتره كثيرة ولكن تواتره كما نقلناه عن المازري وعياض معنوي لا لفظي وقد صرح بذلك أيضًا السيوطي في شرحه لألفية العراقي كما نقلناه عنه في الكلام على حديث: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ» إلخ فراجع.

وبهذه النصوص التي نقلناها يرد قول من قال: إنه مشهور قريب من المتواتر أو شبيه به راجع التحرير لابن الهمام وشرحه لابن أمير الحاج وقد قال ابن القصار من امتنا المالكية إنكاره فسق وابن حبيب لا ينكره إلا لمخذول وسئل أنس بن مالك عن

تَعْجِيلُ الْإِفْطَارِ وَتَأْخِيرُ السَّحُورِ:

[٢٨٩] وَمِنْ أَلْسَنَةِ تَعْجِيلِ الْإِفْطَارِ وَتَأْخِيرِ السَّحُورِ.

[٢٩٠] وَالْمُبَادَرَةُ بِصَلَاةِ الْمَغْرِبِ إِذَا غَابَ حَاجِبُ الشَّمْسِ قَبْلَ ظُهُورِ النُّجُومِ.

فَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -:

[٢٩١] «لَا تَزَالُ أُمَّتِي بِخَيْرٍ مَا عَجَلَتْ الْإِفْطَارَ وَأَخَّرَتْ السَّحُورَ»^(١).

[٢٩٢] قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا يَزَالُ النَّاسُ بِخَيْرٍ مَا لَمْ يُؤَخَّرُوا صَلَاةَ الْمَغْرِبِ حَتَّى تَشْتَبِكَ

النُّجُومُ»^(٢).

[٢٩٣] وَقَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الْأَوْدِيُّ: كُنْتُ أَصِلِّي مَعَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ الْمَغْرِبَ وَأَنَا لَا أَدْرِي

أَغْرَبَتِ الشَّمْسُ أَمْ لَا.

طَلَاقُ السَّنَةِ:

[٢٩٤] وَمِنْ أَلْسَنَةِ لِمَنْ أَرَادَ طَلَاقَ زَوْجَتِهِ أَلَّا يُطَلِّقَهَا إِلَّا بِطَلِيقَةٍ وَاحِدَةٍ، إِذَا ظَهَرَتْ مِنْ الْحَيْضِ،

وَلَمْ يُصِبْهَا فِي ذَلِكَ الظُّهْرُ، ثُمَّ يَتَرَكُهَا حَتَّى تَنْقُضِيَ عِدَّتَهَا^(٣).. فَإِنْ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا فِي لَفْظٍ وَاحِدٍ فِي ظَهْرِ

= السنة والجماعة فقال: أن تحب الشيخين يعني أبا بكر وعمر ولا تطعن في الحسنين يعني ابني علي والزهراء وتمسح على الخفين وسئل أبو حنيفة أيضًا عن مذهب أهل السنة والجماعة فقال: هو أن يفضل الشيخين وأن يحب الحنتين يعني عثمان وعليًا وأن يرى المسح على الخفين.

(١) أخرجه أحمد (١٤٧/٥، رقم ٢١٣٥)، والطحاوي في شرح المعاني (١٤٠/١) من حديث أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال الهيثمي (١٥٤/٣): فيه سليمان بن أبي عثمان قال أبو حاتم: مجهول، وقال العلامة الألباني في الإرواء (٩١٧): منكر بهذا التمام، وضعفه الشيخ مشهور في تعليقه على المرافقات (٨٤/٣)، وقال الأرناؤوط ومن معه في تحقيق المسند (٢٤١/٣٥): إسناده ضعيف، ابن لهيعة - وهو عبد الله - سعي الحفظ، وسليمان بن أبي عثمان - وهو التجيبي - وعدي بن حاتم الحمصي مجهولان.

ويفي عنه حديث: «لا تزال أمتي بخير ما عجلوا الإفطار» وهو حديث صحيح كما في الإرواء (٣٢/٤)، وحديث: «بكروا بالإفطار وأخروا السحور» وهو في الصحيحة (١٧٧٣).

ويدل على استحباب تأخير السحور أحاديث كثيرة، منها ما أخرجه البخاري في «الصحيح» كتاب الصوم، باب قدر كم بين السحور وصلوة الفجر (١٩٢١)، عن زيد بن ثابت؛ قال: «تسحرنا مع النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثم قام إلى الصلاة، قلت «أنس بن مالك»: كم بين الأذان والسحور؟ قال: «قدر خمسين آية». وفعله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يدل على الاستحباب.

(٢) أخرجه أحمد (١٤٧/٢)، (١٤٧/٥، ٤٢١)، وأبو داود (٤١٨)، وابن خزيمة (٣٣٩)، والدولابي في الكنى (١٥/١)، والطبراني في الكبير (٤٠٨٣)، والحاكم (١٩٠/١)، والبيهقي في السنن (٣٧٠/١) والحديث صححه ابن خزيمة، وصححه الحاكم وأقره الذهبي، وحسنه النووي في المجموع (٣٥/٣)، وصححه العلامة الألباني في صحيح أبي داود، وحسنه الوادعي في الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين (٩٥٦)، وقال الأرناؤوط ومن معه في تحقيق المسند (٥٦٥/٢٨): إسناده حسن من أجل محمد بن إسحاق، وباقي رجال الإسناد ثقات رجال الشيخين. وقوله: «حتى تشتبك النجوم»، أي: تظهر جميعها، وتختلط بعضها ببعض لكثرة ما ظهر منها. قاله ابن الأثير في «النهاية».

قال النووي في المنهاج (٢٠٨/٧): «فيه - أي الأحاديث المتقدمة - الحث على تعجيل الفطر بعد تحقق غروب الشمس، ومعناه: لا يزال أمر الأمة منتظمًا وهم بخير ما داموا محافظين على هذه السنة، وإذا أخروا كان ذلك علامة على فساد يقعون فيه».

وقال الحافظ في الفتح (١٩٩/٤): تنبيه: من البدع المنكرة ما أحدث في هذا الزمان من إيقاع الأذان الثاني قبل الفجر بنحو ثلث ساعة في رمضان، وإطفاء المصابيح التي جعلت علامة لتحريم الأكل والشرب على من يريد الصيام زعمًا ممن أحدثه أنه للاحتياط في العبادة ولا يعلم بذلك إلا آحاد الناس، وقد جرهم ذلك إلى أن صاروا لا يؤذنون إلا بعد الغروب بدرجة لتمكين الوقت - زعموا - فأخروا الفطر وعجلوا السحور وخالفوا السنة، فلذلك قل عنهم الخير وكثر فيهم الشر، والله المستعان.

(٣) ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عمر أنه طلق أمراته وهي حائض فأخبر عمر بذلك النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فتغيظ

= فيه رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «مره فليراجعها ثم ليمسكها حتى تطهر، ثم تحيض، ثم إن شاء أمسك بعد، وإن شاء طلق قبل أن يمس فتلك العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء».

لذا يقسم الفقهاء الطلاق - من حيث حكمه الشرعي - إلى:

١- طلاق جائز موافق للشرعية: ويسمى بـ «الطلاق السني» لموافقة الشريعة.

قال ابن قدامة في المغني (٢٧٨/٧): «معنى طلاق السنة: الطلاق الذي وافق أمر الله تعالى وأمر رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.. وهو الطلاق في طهر لم يصبها فيه، ثم يتركها حتى تنقضي عدتها. ولا خلاف في أنه إذا طلقها في طهر لم يصبها فيه، ثم تركها حتى تنقضي عدتها، أنه مصيب للسنة، مطلق للعدة التي أمر الله بها. قاله ابن عبد البر وابن المنذر.. قال أحمد: طلاق السنة واحدة، ثم يتركها حتى تحيض ثلاث حيض.. وكذلك قال مالك والأوزاعي والشافعي وأبو عبيد» انتهى.

وطلاق الحامل طلاق سنة، وقد انتشر بين كثير من العامة أنه مخالف للسنة، وقولهم لا أصل له ولا دليل عليه، فقد روى مسلم (١٤٧١) قصة طلاق ابن عمر لامرأته وفيه قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مره فليراجعها ثم ليمسكها طاهرًا أو حاملاً»، قال ابن عبد البر في التمهيد (٨٠/١٥): «وأما الحامل فلا خلاف بين العلماء أن طلاقها للسنة من أول الحمل إلى آخره لأن عدتها أن تضع حملها وكذلك ثبت عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في حديث ابن عمر أنه أمره أن يطلقها طاهرًا أو حاملاً ولم يخص أول الحمل من آخره».

٢- وطلاق محظور مخالف للشرعية: ويسمى بـ «الطلاق البدعي» لمخالفته ما شرعه الله تعالى في أمر الطلاق.

فاصطلاح «البدعة» هنا يقصد به مخالفة ما أمر الله به في شأن الطلاق، أن يكون لاستقبال العدة، ولا يتجاوز الحد الشرعي، فلما كان هذا الطلاق مخالفًا للمشروع، وفيه شائبة إحداث في الدين - إذ الطلاق حل لرابطة عقدها الشرع، فلا بد أن تكون طريقة الحل طريقة مشروعة أيضًا - لذلك سمي الطلاق المخالف «طلاقًا بدعيًا».

قال ابن قدامة رحمه الله: «وأما المحظور: فالطلاق في الحيض، أو في طهر جامعها فيه: أجمع العلماء في جميع الأمصار وكل الأعصار على تحريمه، ويسمى طلاق البدعة؛ لأن المطلق خالف السنة، وترك أمر الله تعالى ورسوله، قال الله تعالى: ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾، وقال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إن شاء طلق قبل أن يمس، فتلك العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء» انتهى.

فالطلاق البدعي نوعان:

إما بدعي باعتبار الوقت: وهو ما أوقع في زمن الحيض، أو وقع في طهر جامع الزوج فيه زوجته.

وإما بدعي باعتبار العدد: وهو طلاق المرأة المدخول بها أو غير المدخول بها أكثر من طلبة واحدة.

وجاء في «الموسوعة الفقهية» (٣٣/٢٩): «قسم الفقهاء الطلاق - من حيث وصفه الشرعي - إلى سني وبدعي: يريدون بالسني: ما وافق السنة في طريقة إيقاعه.

والبدعي: ما خالف السنة في ذلك، ولا يعنون بالسني أنه سنة، لما تقدم من النصوص المنفرة من الطلاق.

وقد اختلف الفقهاء في بعض أحوال كل من السني والبدعي، واتفقوا في بعضها الآخر، كما يلي:

قسم الحنفية الطلاق إلى سني وبدعي، وقسموا السني إلى قسمين: حسن وأحسن فالأحسن عندهم: أن يوقع المطلق على زوجته طلقة واحدة رجعية في طهر لم يطأها فيه، ولا في حيض أو نفاس قبله، ولم يطأها غيره فيه بشبهة أيضًا، فإن زنت في حيضها ثم طهرت، فطلقها لم يكن بدعيًا. وأما الحسن: فإن يطلقها واحدة رجعية في طهر لم يطأها فيه ولا في حيض أو نفاس قبله، ثم يطلقها طلقتين أخريين في طهرين أخريين دون وطء، هذا إن كانت من أهل الحيض، وإلا يطلقها ثلاث طلقات في ثلاثة أشهر، كمن بلغت بالسن ولم تر الحيض، وهذا في المدخول أو المختل بها، فالحسن: أن يطلقها واحدة فقط، ولا يهم أن يكون ذلك في حيض أو غيره، ولا يضر أن يطلقها يكون بائناً؛ لأنه لا يكون إلا كذلك.

وما سوى ذلك فبدعي عندهم، كان يطلقها مرتين أو ثلاثاً في طهر واحد معاً أو متفرقات، أو يطلقها في الحيض أو النفاس، أو يطلقها في طهر مسها فيه، أو في طهر مسها في الحيض قبله، فإن طلقها في الحيض، ثم طلقها في الطهر الذي بعده، كان الثاني بدعيًا أيضًا؛ لأنها بمثابة طهر واحد، وعليه أن ينتظر حيضها الثاني، فإذا طهرت منه طلقها إن شاء، ويكون سنيًا عند ذلك، ولو طلقها في الحيض، ثم ارتجعت، ثم طلقها في الطهر الذي بعده كان بدعيًا في الأرجح، وهو ظاهر المذهب، وقال القدوري: يكون سنيًا، وهذا كله ما لم تكن حاملاً، أو صغيرة دون سن الحيض، أو أيسة، فإن كانت كذلك كان طلاقها سنيًا سواء مسها أم لم يمسها؛ لأنها في طهر مستمر، ولكن لا يزيد على واحدة، فإن زاد كان بدعيًا، واستثنى الحنفية من البدعي عامة: الخلع، والطلاق على مال، والتفريق للعدة، فإنه لا يكون بدعيًا ولو كان في الحيض، لما فيه من الضرورة، وكذلك تخييرها في الحيض سواء اختارت نفسها في الحيض أم بعده وكذلك اختيارها نفسها في الحيض، سواء أخيرها في

وَاحِدٍ أَصَابَهَا فِيهِ أَوْ هِيَ حَائِضٌ فَقَدْ طَلَّقَهَا طَلَّاقٌ الْبِدْعَةُ وَهِيَ حَرَامٌ عَلَيْهِ لَا تَحِلُّ لَهُ أَبَدًا حَتَّى تَنْكِحَ رَوْجًا غَيْرَهُ قِيمُوتُ عَنْهَا أَوْ يُطَلِّقَهَا وَقَدْ أَصَابَهَا وَدَخَلَ بِهَا^(١).

= الحيض أم قبله، فإنه لا يكون بدعيًا لأنه ليس من فعله المحض. وقسم جمهور الفقهاء الطلاق من حيث وصفه الشرعي إلى سني وبدعي، ولم يذكروا للسني تقسيما، فهو عندهم قسم واحد خلافاً للحنفية، إلا أن بعض الشافعية قسموا الطلاق إلى سني وبدعي، وما ليس سنياً ولا بدعيًا وهو المرجح عندهم، والذي ليس سنياً ولا بدعيًا هو ما استثناه الحنفية من البديعي كما تقدم والسني عند الجمهور: هو ما يشمل الحسن والأحسن عند الحنفية معاً. والبديعي عندهم: ما يقابل البديعي عند الحنفية، إلا أنهم خالفوه في أمور، أهمها: أن الطلاق الثلاث في ثلاث حيضات سني عند الحنفية، وهو بدعي عند الجمهور، وكذلك الطلاق ثلاثاً في طهر واحد لم يصحها فيه، فإنه سني عند الشافعية أيضاً، وهو رواية عند الحنابلة، اختارها الحنفي.

وهذه المالكية إلى أنه محرم كما عند الحنفية، وهو رواية ثانية عند الحنابلة هذا، والمدار على معرفة السني والبديعي من الطلاق القرآن والسنة، أما القرآن فقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ وقد فسر ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ذلك بأن يطلقها في طهر لا جماع فيه، ومثله عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وأما السنة فما رواه ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه طلق امرأته وهي حائض، فسأل عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن ذلك فقال له رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مره فليراجعها، ثم ليتركها حتى تطهر، ثم تحيض، ثم تطهر، ثم إن شاء أمسك بعد وإن شاء طلق قبل أن يمس، فتلك العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء. وما ورد عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: طلاق السنة تطليقة وهي طاهر في غير جماع، فإذا حاضت وطهرت طلقها أخرى، فإذا حاضت وطهرت طلقها أخرى، ثم تعد بعد ذلك بحیضة والمعنى العام في السني والبديعي، أن السني يمنع الندم، ويقصر العدة على المرأة فيقل ضررها من الطلاق.

(١) ما ذكره المصنف هو قول جماهير أهل العلم، والقول الآخر هو الصواب والله أعلم، قال ابن عاشور في التحرير والتنوير (٢/٢٦٥): وقد اختلف علماء الإسلام فيما يلزم من تلفظ بطلاق الثلاث في طلبة ليست ثالثة، فقال الجمهور: يلزمه الثلاث أخذًا بما قضى به عمر بن الخطاب.

وقال علي بن أبي طالب وابن مسعود وعبد الرحمن بن عوف والزبير بن العوام ومحمد بن إسحاق وحجاج بن أرطاة وطاوس والظاهرية وجماعة من مالكية الأندلس: منهم محمد بن زنياع، ومحمد ابن بقي بن مخلد، ومحمد بن عبد السلام الخشني، فقيه عصره بقرطبة، وأصبغ بن الحباب من فقهاء قرطبة، وأحمد بن مغيث الطليطلي الفقيه الجليل، وابن تيمية من الحنابلة: إن طلاق الثلاث في كلمة واحدة لا يقع إلا طلبة واحدة وهو الأرجح من جهة النظر والأثر. اهـ

وقال العلامة الألباني في الضعيفة تحت الحديث (١١٣٤): في صحيح مسلم عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «كان الطلاق على عهد رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأبي بكر، وستين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة، فقال عمر بن الخطاب: إن الناس قد استعجلوا في أمر قد كانت لهم فيه أناة، فلو أمضيته عليهم، فأمضاه عليهم» هو نص لا يقبل الجدل على أن هذا الطلاق حكم محكم ثابت غير منسوخ لجريان العمل عليه بعد وفاته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في خلافة أبي بكر، وأول خلافة عمر، ولأن عمر رضي الله عنه لم يخالفه بنص آخر عنده بل باجتهاد منه ولذلك تردد قليلا أول الأمر في مخالفته كما يشعر بذلك قوله: «إن الناس قد استعجلوا. فلو أمضيته عليهم»، فهل يجوز للحاكم مثل هذا التساؤل والتردد لو كان عنده نص بذلك؟! وأيضاً، فإن قوله: «قد استعجلوا» يدل على أن الاستعجال حدث بعد أن لم يكن، فرأى الخليفة الراشد، أن يمضيه عليهم ثلاثاً من باب التعزيز لهم والتأديب، فهل يجوز مع هذا كله أن يترك الحكم المحكم الذي أجمع عليه المسلمون في خلافة أبي بكر وأول خلافة عمر، من أجل رأي بدا لعمر واجتهد فيه، فيؤخذ باجتهاده، ويترك حكمه الذي حكم هو به أول خلافته تبعاً لرسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأبي بكر؟! اللهم إن هذا من عجائب ما وقع في الفقه الإسلامي، فرجوا إلى السنة المحكمة أيها العلماء، لا سيما وقد كثرت حوادث الطلاق في هذا الزمن كثرة مدهشة تنذر بشر مستطير تصاب به مئات العائلات. وأنا حين أكتب هذا أعلم أن بعض البلاد الإسلامية كمصر وسوريا قد أدخلت هذا الحكم في محاكمها الشرعية، ولكن من المؤسف أن أقول: إن الذين أدخلوا ذلك من الفقهاء القانونيين لم يكن ذلك منهم بدافع إحياء السنة، وإنما تقليداً منهم لرأي ابن تيمية الموافق لهذا الحديث، أي إنهم أخذوا برأيه لا لأنه مدع بالحديث، بل لأن المصلحة اقتضت الأخذ به زعموا، ولذلك فإن جل هؤلاء الفقهاء لا يدعون أقوالهم واختياراتهم التي يختارونها اليوم بالسنة، لأنهم لا علم لهم بها، بل قد استغفوا عن ذلك بالاعتماد على آرائهم، التي بها يحكمون، واليها يرجعون في تقدير المصلحة التي بها يستجيزون لأنفسهم أن يغيروا الحكم الذي كانوا بالأمس القريب به يدينون الله، كمسألة الطلاق هذه، فالذي أوده

التَّكْبِيرُ عَلَى الْجَنَائِزِ:

[٢٩٥] وَمِنْ السُّنَةِ التَّكْبِيرُ عَلَى الْجَنَائِزِ أَرْبَعَ تَكْبِيرَاتٍ فَإِنْ كَبَّرَ إِمَامُكَ أَكْثَرَ قِيمٍ السُّنَةِ - أَيْضًا - أَنْ تَتَّبِعَهُ بَعْدَ أَنْ تَرَى أَنَّهَا أَرْبَعٌ.

[٢٩٦] فَقَدْ قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: كَبَّرَ مَا كَبَّرَ إِمَامُكَ^(١).

الْجَهْرُ بِالتَّبَسُّمَةِ وَالْقُنُوتِ وَالْوُثْرِ:

[٢٩٧] وَمِنْ السُّنَةِ أَلَّا تَجْهَرَ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ^(٢).

= أنهم إن غيروا حكماً أو تركوا مذهباً إلى مذهب آخر، أن يكون ذلك اتباعاً منهم للسنة، وألا يكون ذلك قاصراً على الأحكام القانونية والأحوال الشخصية، بل يجب أن يتعدوا ذلك إلى عباداتهم ومعاملاتهم الخاصة بهم، فلعلهم يفعلون! اهـ. وللعامة ابن القيم في هذه المسألة بحث موسع في إغاثة اللهيان (٢٨٤/١ - ٢٣٧) فانظره إن شئت.

(١) أخرجه الطبراني في الكبير (٣٢١/٩)، رقم ٩٦٠٤، والبيهقي في الكبرى (٣٧/٤)، رقم ٦٧٣٦.

قال العلامة الألباني في أحكام الجنائز (ص ١٤١): ويكبر عليها أربعاً أو خمساً، إلى تسع تكبيرات، كل ذلك ثبت عن النبي ﷺ فأبها فعل أجزاء، والاولى التنوع، فيفعل هذا تارة، وهذا تارة، كما هو الشأن في أمثاله مثل أدعية الاستفتاح وصيغ التشهد والصلوات الابراهيمية ونحوها، وإن كان لا بد من التزام نوع واحد منها فهو الأربع لأن الأحاديث فيها أكثر، وإليك بيان ذلك:

أ - أما الأربع ففيها أحاديث عن جماعة من الصحابة الأول: عن أبي هريرة، في الصلاة على النجاشي وأنه ﷺ عليه أربعاً، الثاني: عن ابن عباس عند البخاري في الرجل الذي دفن ليلاً وفيه «وكبر أربعاً»، الثالث عن يزيد بن ثابت في صلاته ﷺ على مولاة لبني فلان في قبرها، الرابع: عن بعض أصحاب النبي ﷺ في صلاته ﷺ على المرأة المسكينة في قبرها، الخامس: عن أبي أمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «السنة في الصلاة على الجنائز أن يقرأ في التكبيرة الأولى بأم القرآن مخافتة، ثم يكبر ثلاثاً، والتسليم عند الآخرة». وهو صحيح، السادس: عن عبد الله بن أبي أوفى قال: «إن رسول الله ﷺ كان يكبر أربعاً» أخرجه البيهقي (٣٥/٤) بسند صحيح.

ب - وأما الخمس فلحديث عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: «كان زيد بن أرقم يكبر على جنازة أربعاً، وإنه كبر على جنازة خمساً، فسألت فقال: كان رسول الله ﷺ يكبرها، فلا أتركها لأحد بعده أبداً» أخرجه مسلم (٣/٥٦).

قال الترمذي: «حديث حسن صحيح، وقد ذهب بعض أهل العلم إلى هذا من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم، رأوا التكبير على الجنائز خمساً، وقال أحمد وأصحابه: إذا كبر الإمام على الجنائز خمساً فإنه يتبع الإمام».

ج - وأما الست والسبع، ففيها بعض الآثار الموقوفة، ولكنها في حكم الأحاديث المرفوعة، لأن بعض كبار الصحابة أتى بها على مشهد من الصحابة دون أن يعترض عليه أحد منهم.

الأول: عن عبد الله بن معقل: «أن علي بن أبي طالب صلى على سهل بن حنيف، فكبر عليه ستاً، ثم التفت إلينا، فقال: إنه بدري»، قال الشعبي: «وقدم علقمة من الشام فقال لا بن مسعود: إن إخوانك بالشام يكبرون على جنازتهم خمساً، فلو وقتم لنا وقتاً نتابعكم عليه، فأطرق عبد الله ساعة ثم قال: انظروا جنازكم فكبروا عليها ما كبر أئمتكم، لا وقت ولا عدد».

أخرجه ابن حزم في المحلى (٥/١٢٦) بهذا التمام، وقال: «وهذا إستاد غاية في الصحة».

الثاني: عن عبد خير قال: «كان علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يكبر على أهل بدر ستاً، وعلى أصحاب النبي ﷺ خمساً، وعلى سائر الناس أربعاً».

أخرجه الطحاوي والدارقطني (١٩١) ومن طريقه البيهقي (٣٧/٤) وسنده صحيح رجاله ثقات كلهم.

الثالث: عن موسى بن عبد الله بن يزيد: «أن علياً صلى على أبي قتادة فكبر عليه سبعاً، وكان بدرياً» أخرجه الطحاوي والبيهقي (٤/٣٦) بسند صحيح على شرط مسلم.

د - وأما التسع، ففيه حديثان: الأول: عن عبد الله بن الزبير: «أن النبي ﷺ صلى على حمزة فكبر عليه تسع تكبيرات».

الثاني: عن عبد الله بن عباس قال: «لما وقف رسول الله ﷺ على حمزة.. أمر به فبقي إلى القبلة، ثم كبر عليه تسعاً. اهـ. بتصرف.

(٢) عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «صليت مع رسول الله - ﷺ - وأبي بكر وعمر وعثمان فلم أسمع أحداً منهم

[٢٩٨] وَلَا تَقُنْتُ فِي الْقَجْرِ إِلَّا أَنْ يَذْهَبَ الْمُسْلِمِينَ أَمْرٌ مِنْ عُدُوِّهِمْ فَيَقْنُتُ الْإِمَامُ فَتَنْبَعُهُ (١).

= يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم» رواه مسلم. وعنه رَجُلٌ لَقِيَ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَأَبَى بِكَرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ فَكَانُوا يَسْتَفْتِحُونَ بِـ «الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، لَا يَذْكُرُونَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فِي أَوَّلِ قِرَاءَةٍ وَلَا فِي آخِرِهِ» رواه مسلم. وروى رَجُلٌ لَقِيَ النَّبِيَّ «أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَأَبَى بِكَرٍ وَعُمَرُ كَانُوا يَفْتَتِحُونَ الصَّلَاةَ بِـ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» رواه البخاري. وعنه رَجُلٌ لَقِيَ النَّبِيَّ قَالَ «صَلَّيْتُ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَخَلْفَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ رَجُلٌ لَقِيَ النَّبِيَّ، وَكَانُوا لَا يَجْهَرُونَ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» رواه أحمد وابن جِبَّانٍ، وروى عائشة رَجُلٌ لَقِيَ النَّبِيَّ «أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَانَ يَسْتَفْتِحُ الْقِرَاءَةَ بِـ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» رواه أحمد. ورواه مسلم وابن جِبَّانٍ بلفظ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَسْتَفْتِحُ الصَّلَاةَ بِالتَّكْبِيرِ، وَالْقِرَاءَةَ بِـ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ...» فهذه روايات صحيحة وردت في الإسرار بالبسمة في الصلاة. أما أحاديث الجهر بالبسمة

فقال عنها شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى (٤١٧/٢٢): ليس في أحاديث الجهر بالبسمة حديث صحيح، وقال الألباني في الضعيفة تحت الحديث (٦٤٢٩): ثم أعلم أن الأحاديث في الجهر بالبسمة في الصلاة كثيرة، وليس فيها كلها ما يصلح للحجة، وقد استوعب الكلام عليها الحافظ الزيلعي في «نصب الراية» (٣٢٣/١ - ٣٥٦)، ثم الحافظ العسقلاني في «الدراية» (١٣٠/١ - ١٣٧)، ونقلوا عن الدراطيني أنه قال: «لا يصح في الجهر شيء مرفوع». وسبقه إلى ذلك العقيلي - فيما نقله عنه الزيلعي (٣٤٦/١ - ٣٤٧) - قال: «ولا يصح في الجهر بالبسمة حديث مسند». ومع ذلك فهي مخالفة لبعض الأحاديث الصحيحة عند الشيخين وغيرهما، وترى تفصيل الكلام في ذلك في المصدرين المذكورين آنفاً. وانظر «صفة الصلاة».

قال ابن القيم: وكان - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يجهر بـ بسم الله الرحمن الرحيم تارة، ويخفيها أكثر مما يجهر بها. ولا ريب أنه لم يكن يجهر بها دائماً في كل يوم وليلة خمس مرات أبداً، حضراً وسفراً، ويخفي ذلك على خلفائه الراشدين، وعلى جمهور أصحابه، وأهل بلده في الأعصار الفاضلة، هذا من أجل المحال، حتى يحتاج إلى التثبيث فيه بألفاظ مجملة، وأحاديث واهية، فصحيح تلك الأحاديث غير صحيح، وصريحها غير صحيح، وهذا موضع يستدعي مجلداً ضخماً اهـ.

والقول بعدم الجهر ذهب إليه جماعة من الصحابة والتابعين وفقهاء الأمصار منهم: عمر وعلي وعمار وابن عباس، وقد اختلف عن بعضهم، فروى عنهم الجهر بها، ولم يختلف عن ابن مسعود أنه كان يسرها. وبه قال الحسن وابن سيرين، وهذا مذهب سفيان وسائر الكوفيين وأهل الحديث: أحمد وإسحاق وأبي عبيدة ومن تابعهم، ويرى المالكية على المشهور كراهة استفتاح القراءة في الصلاة ببسم الله الرحمن الرحيم مطلقاً في أم القرآن وفي السورة التي بعدها سرا وجهراً، قال القراني من المالكية: الورع بالبسمة أول الفاتحة خروجاً من الخلاف إلا أنه يأتي بها سرا ويكسر الجهر بها.

لكن لو جهر بها تلقياً لقوم مذهبهم الجهر فحسن، قال الزيلعي: وكان بعض العلماء يقول بالجهر - أي بالبسمة - سداً للريقة، قال: ويسوغ للإنسان أن يترك الأفضل لأجل تأليف القلوب، واجتماع الكلمة، خوفاً من التنفير، كما ترك النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بناء البيت على قواعد إبراهيم، لكون قریش كانوا حديثي عهد بالجاهلية، وخشي تنفيرهم بذلك، ورأى تقديم مصلحة الاجتماع على ذلك، ولما أنكر الربيع على ابن مسعود إكمال الصلاة خلف عثمان، قال: الخلاف شر. وقد نص أحمد وغيره على ذلك في البسمة، وفي وصل الوتر، وغير ذلك، مما فيه العدول عن الأفضل إلى الجائز المفضل، مراعاة لاختلاف المأمومين، أولتعريفهم السنة، وأمثال ذلك، وهذا أصل كبير في سد الذرائع.

(قنبیه) قال شيخ الإسلام في منهاج السنة (١٥٠/٤): وكذلك الجهر بالبسمة هو مذهب الرافضة وبعض الناس تكلم في الشافعي بسببها وبسبب القنوت ونسبه إلى قول الرافضة والقدرية لأن المعروف في العراق أن الجهر كان من شعار الرافضة وأن القنوت في الفجر كان من شعار القدرية الرافضة حتى أن سفيان الثوري وغيره من الأئمة يذكرون في عقائدهم ترك الجهر بالبسمة لأنه كان عندهم من شعار الرافضة كما يذكرون المسح على الخفين لأن تركه كان من شعار الرافضة.

(١) القنوت في تعريف الفقهاء هو: «اسم للدعاء في الصلاة في محل مخصوص من القيام».

وقد ثبت أن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قنت بأصحابه شهراً على قبائل من العرب غدروا بسبعين من أصحابه رَجُلٌ لَقِيَ النَّبِيَّ وَكَانُوا يَفْتَتِحُونَ الصَّلَاةَ بِـ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَأَبَى بِكَرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ فَكَانُوا يَسْتَفْتِحُونَ بِـ «الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، لَا يَذْكُرُونَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فِي أَوَّلِ قِرَاءَةٍ وَلَا فِي آخِرِهِ» رواه مسلم (٣٧٠) وعن أنس رَجُلٌ لَقِيَ النَّبِيَّ (أن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قنت شهراً بعد الركوع يدعو على أحياء من بني سليم).

وكان صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقنت في الصلوات الخمس كلها، لا يخص فرضاً دون فرض، فروى أبو داود (١٤٤٣) وأحمد (٢٧٤١) عن ابن عباس رَجُلٌ لَقِيَ النَّبِيَّ قَالَ: «قننت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شهراً متتابعاً في الظهر والعصر والمغرب والعشاء وصلاة الصبح في دبر كل صلاة إذا قال: سمع الله لمن حمده من الركعة الآخرة، يدعو على أحياء من بني سليم على رعل وذكوآن وعصية، ويؤمن من خلفه» صححه ابن القيم في «الزاد» (٢٨٠/١)، وحسنه العلامة الألباني في «صحيح أبي داود».

[٢٩٩] وَالْوُتْرُ رُكْعَةٌ مَقْضُوتَةٌ مِمَّا قَبْلَهَا مِنَ الصَّلَاةِ (١)

= قال النووي في المجموع (٤٨٥/٣): «الصحيح في مذهبننا أنها إن نزلت (يعني النازلة) قنت في جميع الصلوات» انتهى وقال شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى (٢٤/٢٧٠): «يشرع أن يقنت عند النوازل يدعو للمؤمنين ويدعو على الكفار في الفجر وفي غيرها من الصلوات» انتهى.

وقال علماء اللجنة الدائمة للإفتاء (٤٢/٧): «ثبت أن النبي ﷺ كان يقنت في النوازل، يدعو على المعتدين من الكفار ويدعو للمستضعفين من المسلمين بالخلاص والنجاة من كيد الكافرين وأسرهم، ثم ترك ذلك ولم يخص بالقنوت فرضاً دون فرض» انتهى.

وقالوا أيضاً (٤٧/٧): «وأما القنوت في صلاة الصبح دائماً في جميع الأحوال فإنه «لم يصح عن النبي ﷺ أنه خص الصبح بالقنوت، ولا أنه داوم عليه في صلاة الصبح، وإنما الذي ثبت عنه ﷺ أنه قنت في النوازل بما يناسبها، فقنت في صلاة الصبح وغيرها من الصلوات يدعو على رعل وذكوآن وعصية لقتلهم القراء الذين أرسلهم النبي ﷺ إليهم ليعلموهم دينهم، وثبت في صلاة الصبح وغيرها يدعو للمستضعفين من المؤمنين أن ينجيهم الله من عدوهم، ولم يداوم على ذلك، وسار على ذلك الخلفاء الراشدون من بعده، فخير للإمام أن يقتصر على القنوت في النوازل اقتداء برسول الله ﷺ فيما ثبت عن أبي مالك الأشجعي قال: قلت لأبي: يا أبت قد صليت خلف رسول الله ﷺ وخلف أبي بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم أفكانوا يقنتون في الفجر؟ فقال: (أي بني محدث) رواه الحنسة إلا أبا داود (وصححه الألباني في الإرواء ٤٣٥)، وإن خير الهدي هدي محمد ﷺ».

وقال العلامة ابن باز في مجموع فتاواه (٣٨١/٧): «قنوت النوازل سنة مؤكدة في جميع الصلوات، وهو الدعاء على الظالم بأن يخزيه الله ويذله ويهزم جمعه ويشتت شمله، وينصر المسلمين عليه» انتهى.

وقال العلامة العثيمين في فتاوى نور على الدرب (٣٢/١٦٠): «القنوت في النوازل مشروع في جميع الصلوات كما صح ذلك عن النبي ﷺ، وليس خاصاً بصلاة الفجر والمغرب، وليس خاصاً بليلة أو يوم معين من الأسبوع، بل هو عام في كل أيام الأسبوع» انتهى.

مسألة: القنوت في صلاة الجمعة قد اختلف فيه العلماء، فذهب أكثرهم إلى أنه لا يقنت، اكتفاء بالدعاء في الخطبة، ولأنه لم يرد عن النبي ﷺ أنه قنت فيها، فعن طائوس ومكحول والنخعي أنه بدعة، وأنكره عطاء والحسن وقتادة. «مصنف عبد الرزاق» (١٩٤/٣)، «مصنف ابن أبي شيبة» (٤٦/٢).

وعن الإمام مالك رحمه الله أنه سأل ابن شهاب عن القنوت يوم الجمعة فقال: «محدث» انتهى. «الاستذكار» (٢٩٣/٢). وعنه أيضاً قال: «كان الناس في زمن بني أمية يقنتون في الجمعة، وما ذلك بصواب» انتهى. «الاستذكار» (٧٦/٢).

وقال المرادوي في «الإنصاف» (١٧٥/٢): «وعنه - يعني الإمام أحمد - يقنت في جميع الصلوات المكتوبات خلا الجمعة، وهو الصحيح من المذهب اختاره المجد في شرحه، والشيخ تقي الدين ابن تيمية، وقيل: يقنت في الجمعة أيضاً اختاره القاضي» انتهى باختصار.

وقال ابن المنذر في الأوسط (٤١/٦-٤٢): «اختلف أهل العلم في القنوت في الجمعة، فكرهت طائفة القنوت في الجمعة، ومن كان لا يقنت في صلاة الجمعة: علي بن أبي طالب، والمغيرة بن شعبة، والنعمان بن بشير، وبه قال عطاء، والزهري، وقتادة، ومالك، وسفيان الثوري، والشافعي، وإسحاق، وقال أحمد: بنو أمية كانت تقنت.

وروي عن محمد بن علي، قال: القنوت في الفجر، والجمعة، والعيد، وكل صلاة يجهر فيها بالقراءة. قال ابن المنذر: بالقول الأول أقول» انتهى.

وسئل العلامة العثيمين كما في لقاء الباب المفتوح (١٥/٢٤): «ما حكم القنوت في صلاة الجمعة؟ فأجاب: «يقول العلماء: إن الإمام لا يقنت في صلاة الجمعة؛ لأن الخطبة فيها دعاء للمؤمنين، فيدعو لمن يراود أن يقنت لهم في أثناء الخطبة، هكذا قال أهل العلم، فقليل له: وإن قنت؟

فأجاب: ما دام أن العلماء قالوا: لا يقنت، فعليه أن يترك. فقليل له: وهل هو جائز؟

فأجاب: لا بأس؛ لأنه حتى لو قنت فإنه لا يعتبر عاصياً؛ لكن الأحسن أن يدعو لمن أراد القنوت لهم في أثناء الخطبة» انتهى.

(١) ثبت عن النبي ﷺ أنه صلى الوتر على وجه متعده، وقد صلى ركعة واحدة، وثلاث، وخمس، وسبع، وتسع، وقد صلى الثلاث على صفتين: إما أن يسردها سرّاً بتشهد واحد، أو أنه يسلم من ركعتين، ثم يصلي واحدة ويسلم منها، ولم يكن يصليها كالمغرب - بتشهدين وسلام - بل قد نهى عن ذلك، فقال: «لا توتروا بثلاث تشبهوا المغرب رواه الحاكم (١/٣٠٤)»

[٣٠٠] وَالْقُنُوتُ فِيهَا بَعْدَ الرُّكُوعِ^(١).

الإقامة وتحية المسجد؛

[٣٠١] وَمِنْ أَلْسِنَةِ إِفْرَادِ الْإِقَامَةِ^(٢)

[٣٠٢] وَمِنْ أَلْسِنَةِ أَنْ تُرْكَعَ إِذَا دَخَلْتَ الْمَسْجِدَ قَبْلَ أَنْ تَجْلِسَ إِنْ كُنْتَ عَلَى وُضُوءٍ.

[٣٠٣] وَإِنْ كَانَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ^(٣).

= والبيهقي (٣/ ٣١) والدارقطني (ص ١٧٢)، وقال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٤/ ٣٠١): إسناده على شرط الشيخين. قال العلامة العثيمين في الشرح الممتع (٤/ ١٤ - ١٦): فيجوز الوتر بثلاث، ويجوز بخمس، ويجوز بسبع، ويجوز بتسع، فإن أوتر بثلاث فله صفتان كلتاها مشروعة:

الصفة الأولى: أن يسرد الثلاث بتشهد واحد.

الصفة الثانية: أن يسلم من ركعتين، ثم يوتر بواحدة.

كل هذا جاءت به السنة، فإذا فعل هذا مرة، وهذا مرة: فحسن.

ويجوز أن يجعلها بسلام واحد، لكن بتشهد واحد لا بتشهدين؛ لأنه لو جعلها بتشهدين لأشبهت صلاة المغرب، وقد نهى النبي ﷺ أن تشبه بصلاة المغرب.

(١) قال العلامة العثيمين في الشرح الممتع (٤/ ٦٤): أكثر الأحاديث والذي عليه أكثر أهل العلم: أن القنوت بعد الركوع، وإن قنت قبل الركوع فلا حرج، فهو مخير بين أن يركع إذا أكمل القراءة، فإذا رفع وقال: ربنا ولك الحمد قنت... وبين أن يقنت إذا أتم القراءة ثم يكبر ويركع، كل هذا جاءت به السنة.

وقال الدكتور بكر أبو زيد في تصحيح الدعاء (ص ٤٦٠): القنوت مشروع في صلاة الوتر بعد الركوع على الصحيح من قولي العلماء، ومشروع إذا نزلت بالمسلمين نازلة فيدعو بعد الرفع من الركوع في آخر ركعة من كل فريضة من الصلوات الخمس، حتى يكشف الله النازلة، ويرفعها عن المسلمين.

(٢) قال شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٦٦/٢٢ - ٦٩): فالصواب مذهب أهل الحديث ومن وافقهم وهو تسويغ كل ما ثبت في ذلك عن النبي ﷺ لا يكرهون شيئاً من ذلك إذ تنوع صفة الأذان والإقامة كتنوع صفة القراءة والتشهدات ونحو ذلك. وليس لأحد أن يكره ما سنه رسول الله ﷺ أمته، وأما من بلغ به الحال إلى الاختلاف والتفرق حتى يوالي ويعادي ويقاقل على مثل هذا ونحوه، مما سوغه الله تعالى كما يفعله بعض أهل المشرق فهؤلاء من الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاء...

ومن تمام السنة في مثل هذا: أن يفعل هذا تارة وهذا تارة وهذا في مكان وهذا في مكان؛ لأن هجر ما وردت به السنة وملازمة غيره قد يفضي إلى أن يجعل السنة بدعة والمستحب واجبا ويفضي ذلك إلى التفرق والاختلاف إذا فعل آخرون الوجه الآخر، فيجب على المسلم أن يراعي القواعد الكلية التي فيها الاعتصام بالسنة والجماعة لا سيما في مثل صلاة الجماعة... والترجيع في الأذان اختيار مالك والشافعي؛ لكن مالكاً يرى التكبير مرتين والشافعي يراه أربعاً، وتركه اختيار أبي حنيفة، وأما أحمد فعنده كلاهما سنة وتركه أحب إليه؛ لأنه أذان بلال.

والإقامة يختار أفرادها مالك والشافعي وأحمد وهو مع ذلك يقول: إن تثنيتها سنة والثلاثة: أبو حنيفة والشافعي وأحمد يختارون تكرير لفظ الإقامة دون مالك، والله أعلم.

(٣) الراجع أن من دخل المسجد والإمام على المنبر يخطب للجمعة أنه لا يحل له أن يجلس حتى يركع ركعتين، وأما ما يتناقله الناس من أن النبي ﷺ قال: «إذا صعد الإمام المنبر فلا صلاة ولا كلام» فهو حديث لا أصل له، فيجوز للرجل والإمام على المنبر أن يصلي تحية المسجد ويجوز له أن يتكلم والإمام على المنبر في وقت جلوسه بين الخطبتين وقد ثبت ذلك عن الصحابة والتابعين أنهم كانوا يتكلمون والإمام على المنبر حال سكوته بين الخطبتين، وقد ثبت في صحيح مسلم أن صحابياً دخل المسجد واسمه سليك الغطفاني فجلس فقال له النبي ﷺ وهو على المنبر: «قم فصل ركعتين وتحجوز بهما» فمن السنة للدخول إن كان الإمام يخطب للجمعة أو كان هناك درس علم من السنة أن يتجوز المصلي بالركعتين فيصلحها ويعطيها حقهما على نوع عجلة، فقول من قال أن من دخل المسجد فجلس ولم يصل تحية المسجد فإنها تسقط من ذمته مجلوسه ليس له نصيب من الصحة فسليك الغطفاني جلس ومع جلوسه قال له النبي ﷺ: «قم فصل ركعتين وتحجوز بهما» والله أعلم.

سُنَنُ الْأَسْتِمَاعِ لِلْخُطْبَةِ:

- [٣٠٤] وَمِنْ أَسْنَةِ الْإِنْصَاتِ لِلْخُطْبَةِ وَالْإِسْتِمَاعِ إِلَيْهَا.
- [٣٠٥] وَالْإِقْبَالُ بِوَجْهِكَ عَلَى الْخُطِيبِ إِنْ كُنْتَ بِحَيْثُ تُعَابِدُهُ أَوْ لَا تُعَابِدُهُ فَلَا إِنْصَاتَ.
- [٣٠٦] فَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «مَنْ قَالَ صَاحِبِهِ وَالْإِمَامُ يُخْطَبُ فَقَدْ لَعَا وَمَنْ لَعَا فَلَا جُمُعَةَ لَهُ»^(١).

- [٣٠٧] وَقَالَ: «مَنْ تَكَلَّمَ وَالْإِمَامُ يُخْطَبُ كَانَ كَالْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا»^(٢).
- [٣٠٨] وَقَالَ: «مَنْ تَكَلَّمَ وَالْإِمَامُ يُخْطَبُ كَانَ حَظُّهُ مِنَ الْجُمُعَةِ كَقَفِّ ثُرَابٍ»^(٣).
- [٣٠٩] وَمِنْ أَسْنَةِ أَنْ تُسَلِّمَ عَلَى مَنْ دَخَلَتْ عَلَيْهِ فِي مَسْجِدٍ أَوْ غَيْرِهِ وَتُسَلِّمَ إِذَا خَرَجْتَ^(٤).

(١) أخرجه أسلم في تاريخه واسط (ص ١٢٥) من حديث ابن عباس، وأخرجه بنحوه أحمد (٩٣/١)، رقم ٧١٩، وأبو داود (٢٧٦/١)، رقم ١٠٥١، والبيهقي (٢٢٠/٣)، رقم ٥٦٢٥ من حديث علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وضعفه العلامة الألباني في ضعيف أبي داود. وثبت في الحديث عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: (إذا قلت لصاحبك والإمام يخاطب يوم الجمعة أنصت فقد لغوت). رواه البخاري (٨٩٢)، ومسلم (٨٥١).

(٢) أخرجه أحمد (٤٧٥/٣-الرسالة)، وابن أبي شعبة (١٢٥/٢)، والبخاري (٦٤٤)، وابن عدي (١٧١/٨)، والرامهرمزي في الأمثال (ص ٩١)، والطبراني (١٢٥٦٣) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، والحديث ضعفه ابن عدي، وابن القيسراني في الذخيرة (٢٠٤٧/٤)، وضعفه ابن عبد الهادي في التنقيح (٨٠/٢)، وضعفه العلامة الألباني في ضعيف الترغيب (٤٤٠)، وضعفه ابن باز في حاشيته على بلوغ المرام (٣٠٣)، وقال الأرناؤوط ومن معه في تحقيق المسند (٤٧٥/٣): إسناده ضعيف، مجالد - وهو ابن سعيد الهمداني - وضعفه يحيى القطان وعبد الرحمن بن مهدي وأحمد وابن معين والنسائي وغيرهم.

(٣) تنبيه قول ابن كثير في إرشاد الفقيه (٢٠١/١): إسناده حسن، وإن كان قد تكلم في مجالده من قبل حفظه، وله شواهد، وكذا قول الحافظ في البلوغ (١٢٩): إسناده لا بأس به، وقول الشيخ أحمد شاكر في تحقيق المسند (٣٢٦/٣): إسناده حسن، متعقب بما تقدم.

(٣) أخرجه ابن قانع في معجم الصحابة (١٠٥/٢) من طريق خلف بن عمرو العكبري، نا معافى بن سليمان، نا موسى بن أعين، عن يحيى بن أيوب، عن بكير بن عبد الله بن الأشج، عن عبد الله الأنصاري، وإسناده حسن.

(٤) يجب على من حضر الجمعة أن ينصت للإمام وهو يخاطب، ولا يجوز له الكلام مع غيره، حتى لو كان الكلام لإسكانته، ومن فعل فقد لعأ، ومن لعأ فلا جمعة له، عن أبي هريرة أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «إذا قلت لصاحبك والإمام يخاطب يوم الجمعة أنصت فقد لغوت». رواه البخاري (٨٩٢)، ومسلم (٨٥١)، ويشمل المنع - كذلك - الإجابة عن سؤال شرعي، فضلاً عن غيره مما يتعلق بأمور الدنيا، عن أبي الدرداء قال: جلس النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على المنبر وخطب الناس وتلا آية وإلى جنبي أبي بن كعب فقلت له: يا أباي متى أنزلت هذه الآية؟ فأبى أن يكلمني ثم سأله فأبى أن يكلمني حتى نزل رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقال لي أبي: مالك من جمعتك إلا ما لغوت، فلما انصرف رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جثته فأخبرته فقال: «صدق أبي، إذا سمعت إمامك يتكلم فأنصت حتى يفرغ». رواه أحمد (٢٠٧٨٠) وابن ماجه (١١١١). وصححه البوصيري والألباني في «تمام المنة» (ص ٣٣٨).

وقد جاء في فتاوى اللجنة الدائمة (٢٤٢/٨): لا يجوز تشييت العاطس ولا رد السلام والإمام يخاطب على الصحيح من أقوال العلماء لأن كلا منهما كلام وهو ممنوع والإمام يخاطب لعموم الحديث» اهـ.

وجاء فيها أيضاً (٢٤٤/٨): لا يجوز الكلام أثناء أداء الخطيب لخطبة الجمعة إلا لمن يكلم الخطيب لأمر عارض» اهـ.

وقال العلامة الألباني في الأجوبة النافعة (ص ٤٥): فإن قول القائل: «أنصت»، لا يعد لغة من اللغو، لأنه من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومع ذلك فقد سماه عليه الصلاة والسلام: لغوا لا يجوز، وذلك من باب ترجيح الأهم، وهو الإنصات لموعظة الخطيب، على المهم، وهو الأمر بالمعروف في أثناء الخطبة، وإذا كان الأمر كذلك، فكل ما كان في مرتبة الأمر بالمعروف، فحكمه حكم الأمر بالمعروف، فكيف إذا كان دونه في الرتبة، فلا شك أنه حينئذ بالمنع أولى وأحرى، وهو من اللغو شرعاً اهـ.

وقال العلامة العثيمين في مجموع فتاواه (١٠٠/١٦): «السلام حال خطبة الجمعة حرام فلا يجوز للإنسان إذا دخل والإمام يخاطب

الافتراء في تحريم ما أحل الله؛

[٣١٠] وَلَا تَحْرَمَ شَيْئًا مِمَّا أَحَلَّهُ اللَّهُ - عَزَّجَلَّ - فَإِنْ قَاعِلَ ذَلِكَ مُفْتِرٌ عَلَى اللَّهِ رَادٌّ لِقَوْلِهِ مُعْتَدٍ ظَالِمٌ قَالَ - عَزَّجَلَّ - ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَامًا وَحَلَلًا قُلْ أَلَا إِنَّكُمْ أَنْتُمْ أَعْلَمُ عَلَى اللَّهِ تَقْدِيرًا﴾ [يونس: ٥٩] . وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْرَمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَسْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُتَعِدِّينَ﴾ [المائدة: ٨٧] وَعَابَ الْيَهُودَ بِتَحْرِيمِ الْحُزُورِ الَّتِي أَحَلَّهَا لَهُمْ وَلِسَائِرِ الْخَلْقِ فَقَالَ - عَزَّجَلَّ - ﴿كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حَلَالًا لِبَنِي إِسْرَءِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَءِيلُ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ قَبْلِ أَنْ تُنَزَّلَ التَّوْرَةُ قُلْ فَأْتُوا بِالتَّوْرَةِ فَاتْلُوهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [آل عمران: ٩٣] ثُمَّ قَالَ - عَزَّجَلَّ - ﴿فَمَنْ أَفْتَرَى عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [١٦] [آل عمران: ٩٤] ثُمَّ إِنَّ الرَّوَافِضَ

= الجمعة أن يسلم ورده حرام أيضًا اهـ

مسألة: جاء في الحديث الصحيح عن بعض أصحاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: كان النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إذا صعد المنبر، أقبلنا بوجودنا إليه. السلسلة الصحيحة للألباني رقم ٢٠٨٠

وعن أبان بن عبد الله البجلي قال: رأيت عدي بن ثابت يستقبل الإمام بوجهه إذا قام بخطب، فقلت له: رأيتك تستقبل الإمام بوجهك؟ قال: رأيت أصحاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يفعلونه.

وعن عبد الله بن مسعود قال: (كان رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إذا استوى على المنبر استقبلناه بوجوهنا). أخرجه الترمذي، وقال: «وفي الباب عن ابن عمر، ومحمد بن الفضل ذاهب الحديث، والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وغيرهم، يستحبون استقبال الإمام إذا خطب، وهو قول سفيان الثوري والشافعي وأحمد وإسحاق.

وعن يحيى بن سعيد الأنصاري قال: «السنة إذا قعد الإمام على المنبر يوم الجمعة، يقبل عليه القوم بوجوههم جميعاً»

وعن نافع: «أن ابن عمر كان يفرغ من سبحة يوم الجمعة قبل خروج الإمام، فإذا خرج لم يقعد الإمام حتى يستقبله».

وقد جمع الألباني رحمه الله تعالى هذه الأحاديث في السلسلة الصحيحة رقم ٢٠٨٠ وعلق عليها.

وعن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: (جلس رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على المنبر وجلسنا حوله). أخرجه البخاري ٩٢١.

وقد أورد البخاري الحديث في «باب يستقبل الإمام القوم، واستقبال الناس الإمام إذا خطب، واستقبل ابن عمر وأبى رافع رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الإمام».

قال الحافظ في الفتح (٤٠٢/٢): «وقد استنبط المصنف من الحديث مقصود الترجمة، ووجه الدلالة منه أن جلوسهم حوله لسامع كلامه يقتضي نظرهم إليه غالباً، ولا يعكر على ذلك ما تقدم من القيام في الخطبة، لأن هذا محمول على أنه كان يتحدث وهو جالس على مكان عال وهم جلوس أسفل منه، وإذا كان في غير حال الخطبة كان حال الخطبة أولى؛ لورود الأمر بالاستماع لها، والإنصات عندها».

قال: «ومن حكمة استقبالهم للإمام التهيؤ لسامع كلامه، وسلوك الأدب معه في استماع كلامه، فإذا استقبله بوجهه وأقبل عليه بجسده وبقلبه وحضور ذهنه؛ كان أدعى لتفهيم موعظته، وموافقته فيما شرع له القيام لأجله». والله أعلم.

(١) قال تعالى: ﴿كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حَلَالًا لِبَنِي إِسْرَءِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَءِيلُ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ قَبْلِ أَنْ تُنَزَّلَ التَّوْرَةُ قُلْ فَأْتُوا بِالتَّوْرَةِ فَاتْلُوهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [٣١] ﴿فَمَنْ أَفْتَرَى عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [١٦] قُلْ صَدَقَ اللَّهُ فَاتَّبِعُوا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [٣٠].

قال السعدي في تفسيره (ص ١٣٨): هذا رد على اليهود بزعمهم الباطل أن النسخ غير جائز، فكفروا بعمى ومحمد صلى الله عليه وسلم، لأنها قد أتيا بما يخالف بعض أحكام التوراة بالتحليل والتحریم فمن تمام الإنصاف في المجادلة الزامهم بما في كتابهم التوراة من أن جميع أنواع الأطعمة محللة لبني إسرائيل ﴿إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَءِيلُ﴾ وهو يعقوب عَلَيْهِ السَّلَامُ ﴿عَلَى نَفْسِهِ﴾ أي: من غير تحريم من الله تعالى، بل حرمه على نفسه لما أصابه عرق النساء نذر لئن شفاه الله تعالى ليحرم من أحب الأطعمة عليه، فحرم فيما يذكرون لحوم الإبل والبأنها وتبعه بنوه على ذلك وكان ذلك قبل نزول التوراة، ثم نزل في التوراة أشياء من المحرمات غير ما حرم إسرائيل مما كان حلالاً لهم طيباً، كما قال تعالى ﴿فَيُظْلَمُونَ أَلَا إِنَّهُمْ كَانُوا حَرَمًا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾ وأمر الله رسوله إن أنكروا ذلك أن يأمرهم بإحضار التوراة، فاستمروا بعد هذا على الظلم والعداوة، فلماذا قال تعالى: ﴿فَمَنْ أَفْتَرَى عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ وأي ظلم أعظم من ظلم من يدعى إلى تحكيم كتابه فيمتنع من ذلك عناداً وتكبراً وتجبراً، وهذا من أعظم الأدلة على صحة نبوة نبينا محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وقيام الآيات البينات



تَشَبَّهَتْ بِالْيَهُودِ فِي تَحْرِيمِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ وَرَدُّوا عَلَى اللَّهِ - عَزَّوَجَلَّ - قَوْلَهُ وَافْتَرَوْا عَلَيْهِ الْبُهْتَانِ وَحَرَّمُوا الْجَرِيَّ مِنْ السَّمَكِ ^(١) وَلَحَمَ الْجُرُورِ.

[٢١١] وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «الْمُحَرَّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ كَالْمُحَلَّلِ مَا حَرَّمَ اللَّهُ» ^(٢) وَلَعَلَّ الْأَكْثَرَ مِنْهُمْ مِمَّنْ يُحَرِّمُ هَذَا وَيَعِيبُ أَكْلَهُ يَزِي وَيَشْرَبُ الْخَمْرَ وَيَأْخُذُ أَمْوَالَ النَّاسِ ظُلْمًا وَفِي النَّاسِ مَنْ يَسْتَهِينُ لِتَحْرِيمِ هَذِهِ الْمَأْكِلِ وَيَسْتَصْغِرُهُ مِنْ فَعْلِهِمْ وَهَذَا عِنْدَ الْعُلَمَاءِ مِنَ الْكِبَائِرِ الْعَظِيمَةِ وَالْفَوَاحِشِ الْعَظِيمَةِ لِمُبَارَرَةِ اللَّهِ وَرَدَّ قَوْلِهِ فِي تَحْرِيمِ مَا أَحَلَّهُ، وَتَضْيِيقِ مَا وَسَّعَهُ، وَحَظَرِ مَا أَطْلَقَهُ، ^(٣) وَقَدْ

= المتنوعات على صدقه وصدق من نبأه وأخبره بما أخبره به من الأمور التي لا يعلمها إلا بإخبار ربه له بها، فلهذا قال تعالى: ﴿قُلْ صَدَقَ اللَّهُ﴾ أي: فيما أخبر به وحكم.

(١) قال الدميري في حياة الحيوان (٢٧٧/١): الجريث: بكسر الجيم بالراء المهمله والثاء المثلثة، وهو هذا السمك الذي يشبه الثعبان. وجمعه جرائي. ويقال له أيضا الجريء بالكسر والتشديد وهو نوع من السمك يشبه الحية ويسمى بالفارسية مارماهي وقد تقدم في باب الهمة أنه الأنكليس.

قال الجاحظ: إنه يأكل الجردان وهو حية الماء. وحكمه: الحل قال البيهقي عند قوله تعالى: ﴿أَجَلٌ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ﴾، إن الجريث حلال بالاتفاق، وهو قول أبي بكر وعمر وابن عباس وزيد بن ثابت وأبي هريرة رضي الله تعالى عنهم وبه قال شريح والحسن وعطاء، وهو مذهب مالك وظاهر مذهب الشافعي والمراد هذه الثعابين التي لا تعيش إلا في الماء. وأما الحيات التي تعيش في البر والبحر، فتلك من ذوات السوم، وأكلها حرام. وسئل ابن عباس عن الجري فقال: هو شيء حرمة اليهود ونحن لا نحرمة.

الخواص: مرارته يسعط بها الفرس المجنون فيذهب جنونه. ولحبه يجود الصوت.

(٢) أخرجه الطبراني في الكبير (١٧١/٢٥)، رقم ٤١٦، وقال عنه الهيثمي في المجمع (١٨١/١): وإسناده لم أر من ذكر أكثرهم.

(٣) قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الْحَكْمَ إِلَهِ أَمْرٍ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ الآية [يوسف: ٤٠].

قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحَرُّوا مِمَّا طَهَّرَ اللَّهُ لَكُمْ وَفَرَّغَ مِنْهَا لِيَوْمٍ تَعْلَمُونَ﴾ الآية [يوسف: ٤٠].

وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَمَةِ كَذَلِكَ نَفْصِلُ الَّذِينَ يَقُولُونَ بِآيَاتِنَا﴾ [الأعراف: ٣٢].

وقال سبحانه: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْنَاهُ حَرَامًا وَحَلَّالًا قُلْ اللَّهُ آذَنَ لَكُمْ أَنْ تَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ﴾ [يوسف: ٤٠]. [يونس: ١٠]. وحذر عباده من التحريم دون علم فقال: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ﴾ [النحل: ١١].

قال ابن القيم في إعلام الموقعين (٣٨/١): «وقد حرم الله سبحانه القول عليه بغير علم في الفتيا والقضاء، وجعله من أعظم المحرمات، بل جعله في المرتبة العليا منها فقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يَنْزِلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣].

فرتب المحرمات أربع مراتب: وبدأ بأسهلها وهو الفواحش، ثم ثنى بما هو أشد تحريما منه وهو الإثم والظلم، ثم ثلث بما هو أعظم تحريما منها وهو الشرك به سبحانه، ثم ربح ما هو أشد تحريما من ذلك كله وهو القول عليه بلا علم، وهذا يعم القول عليه سبحانه بلا علم في أسمائه وصفاته وأفعاله وفي دينه وشرعه.

ومما يدل أيضا على أنه من كبائر الإثم قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ﴾ [النحل: ١١]. متفق عليه. فقندم إليهم سبحانه بالوعيد على الكذب عليه في أحكامه، وقولهم لما لم يحرمه: هذا حرام، ولما لم يحله: هذا حلال، وهذا بيان منه سبحانه أنه لا يجوز للعبد أن يقول هذا حلال وهذا حرام إلا بما علم أن الله سبحانه وتعالى أحله وحرمه «انتهى».

فالتحليل والتحريم لله وحده، لأنه هو المشرع، ولا مشرع سواه، ونحن نقول أن الشيء الفلاني، وغيرها، حرام، أو حلال، فإنما نرجع في ذلك إلى الأدلة، من كتاب الله، وسنة رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فما وجدنا فيهما حراما حرمناه، وما وجدناه حلالا حللناه، ونستعين بأقوال الصحابة والتابعين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وتفسير السلف لتصوص القرآن والسنة، وننظر في أقوال العلماء واجتهاداتهم.

ولا يحل لنا، أن نحل ونحرم كما نشاء، ونحن تستجد أمور، لا نجد عليها نصا من القرآن أو السنة ولا كلام علماء السلف ومن

عَدَدٌ عَلَيْنَا نِعْمَهُ وَأَحْصَى لَدِينَا مِثْنَهُ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لَنَا كُلَّوْا مِنْهُ لِحِمَاطِرِنَا﴾ [النحل: ١٤].

[٣١٢] وَقَالَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي الْبَحْرِ: «هُوَ الظُّهُورُ مَاؤُهُ الْحِلُّ مِثْنَتُهُ»^(١).

وَقَدْ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّ الْجِرِّيَّ فِي الْبَحْرِ وَكَيْفَ لَا يَعْلَمُ . وَهُوَ خَلَقَهُ وَعَلِمَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنَّ الْجِرِّيَّ فِي الْبَحْرِ أَفْتَرَاهُمَا أَغْيَاهُمَا أَنْ يُسْتَثْنِيَا لِتَحْرِيمِ الْجِرِّيِّ. وَلَقَدْ جَعَلَ نَحْرَ الْجَزُورِ مِنْ أَعْظَمِ مَا تُقَرَّبُ بِهِ إِلَيْهِ وَابْتُغِيَ بِهِ الْقُورُ لَدَيْهِ فَقَالَ - عَزَّجَلَّ - ﴿وَالْبُدْنَ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ مِنْ شَعْمِ اللَّهِ لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ﴾ [الحج: ٣٦] وَجَعَلَ جَزَاءً مَنْ انْتَهَكَ حَبَّةً بِأَعْظَمِ الْمَحَارِمِ.

[٣١٣] وَهُوَ الْوُطَاءُ أَنْ يَنْحَرَ الْبَدَنَ.

[٣١٤] وَقَالَ إِسْرَائِيلُ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ: حَمَلْتُ جَرِيًّا إِلَى مَنْزِلِ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ثُمَّ لَقِيْتُهُ مِنَ الْقَدِ، فَقَالَ لِي: لَقَدْ أَغْبَجَنِي ذَلِكَ السَّمَكُ وَلَقَدْ بَلَغَنِي أَنْ قَوْمًا يُحَرِّمُونَهُ وَيَدْعُونَ تَحْرِيمَهُ عَلَيْنَا أَلَا فَمَنْ قَالَ ذَلِكَ أَوْ فَعَلَهُ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَلَعْنَةُ الْأَلْعَيْنِ .

[٣١٥] وَقَالَ الْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ: قُلْتُ لِحُفَيْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ كَيْفَ رَأَيْكَ فِي الْجِرِّيِّ، فَقَالَ: إِنَّهُ لَطَعَامٌ يُعْجِبُنِي، وَلَقَلَّ مَا آتَى عَلَيَّ وَقْتُ يَقُوتُنِي.

[٣١٦] وَقَالَ أَبُو أُسَامَةَ: خَرَجَ عَلَيْنَا الْأَعْمَشُ ذَاتَ يَوْمٍ فَقَالَ: أَكَلْتُ الْيَوْمَ طَعَامًا طَيِّبًا عَرَفَ الشَّيْطَانُ طَيِّبَتَهُ فَحَرَّمَهُ عَلَى النَّوْكَى، قَالَ: قُلْتُ: مَا هُوَ يَا أَبَا مُحَمَّدٍ قَالَ: أَكَلْتُ قُرَيْصَ جِرِّيِّ.

[٣١٧] وَمِنْ السُّنَنِ أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ الَّذِينَ شَاهَدُوا النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَصَدَّقُوا بِمَا أَتَتْ بِهِ أَيْمَتُهُمْ يَتَفَاضِلُونَ فِي الْخَوْفِ مِنَ اللَّهِ - عَزَّجَلَّ - وَالْعَظِيمِ وَالْتَبَجِيلِ لِرُؤْيَيْهِمُ الشَّوَاهِدِ وَالذَّلَائِلِ، وَكَذَلِكَ أَهْلُ الْإِيمَانِ فِي التَّصَدِيقِ يَعْلَوُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا^(٢)، وَكَذَلِكَ وَجُودُ الْأَعْمَالِ عَلَى قَدْرِ مَا أُوطِنَ فِي الصُّدُورِ مِنْ

= سبق من علماء أهل السنة والجماعة فإنه لا بد لنا من اللجوء إلى أهل العلم والذكر الثقات الذين أمرنا الله بالرجوع إليهم كما في قوله تعالى: ﴿فَتَسَلَّلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ أَنْ كَثُرَ لَا تَقْصُرُوا^(١)﴾، وهؤلاء العلماء يقومون بالاجتهاد، والنظر، والقياس على النصوص الشرعية الموجودة، آخذين بعين الاعتبار قواعد الضرورة والنظر والمصلحة الشرعية، ومعتمدين على القواعد والأصول الشرعية العامة، كقوله تعالى: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾ [الأعراف: ١٥٧]، وكقوله عليه الصلاة والسلام: «لا ضرر ولا ضرار» رواه ابن ماجه ٢٣٣١، محذرين الهوى والشهوة، وكل خبيث ثبت ضرره، فهو حرام، وكل طيب نافع حلال. وإن لم يعلم ضرره ولا نفعه، فهو على الأصل في الإباحة.

(١) حديث صحيح روي عن عدة من الصحابة منهم أبو هريرة وعلي وجابر بن عبد الله وابن عباس وابن عمرو وأبي بكر الصديق وأنس وابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وقد عدّه الكتاني في نظم المتناثر متواترا ومن قبله السيوطي والحديث صححه البخاري وابن عبد البر وابن المنذر وابن منده وابن خزيمة وابن حبان والنووي وابن تيمية وابن القيم وابن كثير والعراقي وابن حجر وأحمد شاكر والألباني وغيرهم وقال البغوي: هذا الحديث صحيح متفق على صحته وقال ابن الأثير في شرح المسند: هذا حديث صحيح مشهور أخرجه الأئمة في كتبهم واحتجوا به ورجاله ثقات. وقال ابن الملقن في البدر المنير: هذا الحديث صحيح جليل مروى من طرق، وقال الزرقاني في شرح الموطأ: وهذا الحديث أصل من أصول الإسلام تلقته الأئمة بالقبول وتداولته فقهاء الأمصار في سائر الأعصار في جميع الأقطار ورواه الأئمة الكبار.

(٢) قال شيخ الإسلام في كتاب الإيمان الكبير (ص ٣٠٠): إن العلم والتصديق نفسه، يكون بعضه أقوى من بعض، وأثبت وأبعد عن الشك والريب. وهذا أمر يشهده كل أحد من نفسه، كما أن الحس الظاهر بالشيء الواحد، مثل رؤية الناس للهلال، وإن اشتركوا فيها فيعضهم تكون رؤيته أتم من بعض، وكذلك سماع الصوت الواحد، وشم الرائحة الواحدة، وذوق النوع الواحد من الطعام، فكذا معرفة القلب وتصديقه يتفاضل أعظم من ذلك من وجوه متعددة. والمعاني التي يؤمن بها من معاني أسماء الرب وكلامه، يتفاضل الناس في معرفتها، أعظم من تفاضلهم في معرفة غيرها.

أَلْعَلِمَ بِاللَّهِ وَالْإِيمَانِ.

[٣١٨] وَمِنْ السُّنَّةِ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ الْمُتَنَّةَ حَرَامٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ.

[٣١٩] وَقَدْ قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَا أُوتِيْتُ بِنَاكِحٍ مُتَنَّةٍ قَدْ عَلِمَ تَحْرِيمَهَا إِلَّا رَجْمَهُ إِنْ كَانَ نَبِيًّا أَوْ جَلَدَتْهُ إِنْ كَانَ بَكْرًا. (١)

[٣٢٠] وَأَتَى عَلَى بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِرَجُلٍ قَدْ نَكَحَ مُتَنَّةً فَقَالَ: لَوْ كُنْتُ تَقَدَّمْتُ لَرَجَمْتُهُ. (٢)

= وقال في مجموع الفتاوى (٤٧٩/٦): والذي مضى عليه سلف الأمة وأئمتها: أن نفس الإيمان الذي في القلوب يتفاضل كما قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أخرجوا من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان» وأما زيادة العمل الصالح الذي على الجوارح ونقصانه فمتفق عليه.

وقال في مجموع الفتاوى أيضاً (٤٨٠/٦): إن التصديق نفسه يتفاضل كنهه، فليس ما أثنى عليه البرهان بل تشهد له الأعيان، وأميط عنه كل أذى وحسبان، حتى بلغ درجات الإيقان، كتصديق زعزعة الشبهات وصدفته الشهوات، ولعب به التقليد، ويضعف لشبه المعاند العنيد، وهذا أمر يجده من نفسه كل منصف رشيد.

وقال النووي - كما في الفتح (٤٦١/١) - والناس يتفاضلون في تصديق القلب على قدر علمهم ومعاينتهم، فمن زيادته بالعلم قوله تعالى: «زَادَتْهُمْ إِيمَانًا» ومن المعانة قوله تعالى: «لَتَرْوُنَّ غَيْرَ الْبَاقِينَ». فجعل له مزية على علم الباقين. ثم قال الحافظ: ويؤيده أن كل أحد يعلم أن ما في قلبه يتفاضل، حتى إنه يكون في بعض الأحيان أعظم يقيناً وإخلاصاً وتوكلاً منه في بعضها، وكذلك في التصديق والمعرفة بحسب ظهور البراهين وكثرتها.

وقال ابن رجب في جامع العلوم والحكم (ص ١١٣-١١٤): «وهذا مبني على أن التصديق القائم بالقلوب متفاضل، وهذا هو الصحيح. فإن إيمان الصديقين الذي يتجلى الغيب لقلوبهم حتى يصير كأنه شهادة بحيث لا يقبل التشكيك والارتياب ليس كإيمان غيرهم ممن لا يبلغ هذه الدرجة بحيث لو شكك لدخله الشك».

(١) أخرجه بنحوه ابن أبي شيبة (٢٩٤/٤)، وابن ماجه (١٩٦٣)، وابن حبان (٣٤٩٠)، والضعفاء (٢٢٥) والحديث قال عنه الحافظ في التلخيص (١٧٧/٣): إسناده صحيح، وحسنه العلامة الألباني في صحيح ابن ماجه، وحسنه الوادعي في الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين (٩٩٨).

(٢) المتعة أو الزواج المؤقت هو أن يتزوج الرجل المرأة إلى أجل معين بقدر معلوم من المال، والأصل في الزواج الاستمرار والدوام، والزواج المؤقت - وهو زواج المتعة - كان مباحاً في أول الإسلام ثم نسخت الإباحة، وصار محرماً إلى يوم الدين وهذا قول عامة أهل العلم ولم يخالف في ذلك إلا بعض الرافضة وقولهم باطل لا دليل عليه.

عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نهى عن نكاح المتعة وعن لحوم الحمر الأهلية زمن خير». وفي رواية: «نهى عن متعة النساء يوم خير وعن لحوم الحمر الإنسية». رواه البخاري (٣٩٧٩) ومسلم (١٤٠٧).

وعن الربيع بن سبرة الجهني أن أباه حدثه أنه كان مع رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقال: «يا أيها الناس إني قد كنت أذنت لكم في الاستمتاع من النساء وإن الله قد حرم ذلك إلى يوم القيامة فمن كان عنده منهن شيء فليخل سبيله ولا تأخذوا مما آتيتسوهم شيئاً». رواه مسلم (١٤٠٦).

قال الإمام ابن القيم في «زاد المعاد» (١١١/٥): وأما نكاح المتعة، فثبت عنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه أحلها عام الفتح، وثبت عنه أنه نهى عنها عام الفتح، كما في صحيح مسلم (١٤٠٦) (٢٢)، واختلف: هل نهى عنها يوم خير على قولين، والصحيح أن النهي إنما كان عام الفتح، وأن النهي يوم خير إنما كان عن الحمر الأهلية، وإنما قال عليّ لابن عباس: أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نهى يوم خير عن متعة النساء، ونهى عن الحمر الأهلية محتجاً عليه في المسائلين، فظن بعض الرواة أن التقييد بيوم خير راجع إلى الفضلين، فرواه بالمعنى، ثم أفرد بعضهم أحد الفضلين، وقيد به يوم خير.

وقال الحافظ في الفتح (٢١٦/٩-٢١٧): قال ابن المنذر: جاء عن الأوائل الرخصة فيها ولا أعلم اليوم أحدًا يبيحها إلا بعض الرافضة ولا معنى لقول يخالف كتاب الله وسنة رسوله. وقال القاضي عياض: ثم وقع الإجماع من جميع العلماء على تحريمها إلا الروافض. وقال الخطابي: تحريم المتعة كالإجماع إلا عن بعض الشيعة ولا يصح على قاعدتهم في الرجوع في المختلطات إلى علي وآل بيته فقد صح عن علي أنها نسخت. ونقل البيهقي عن جعفر بن محمد أنه سئل عن المتعة فقال: هي الزنا بعينه. وقال القرطبي: الروايات كلها متفقة على أن زمن إباحة المتعة لم يطل وأنه حرم ثم أجمع السلف والخلف على تحريمها إلا من لا يلتفت إليه من الروافض.



(١) لحديث: «لا نكاح إلا بولي» روي هذا الحديث عن النبي ﷺ من طريق جماعة من الصحابة، منهم أبو موسى الأشعري، وعمران بن الحصين، وجابر بن عبد الله، وعبد الله بن عباس، وأبو هريرة، وعائشة، وعلي بن أبي طالب، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عمرو، وأنس بن مالك، وأبو أمامة، وسمرة بن جندب، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وكل طرقه ضعيفة وأفضل طرقه طريق حديث أبي موسى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فإسناده صحيح، ولكنه أعلّ بالإرسال والحديث لكثرة طرقه وصحة إسناده حديث أبي موسى عند البعض صححه أكثر أهل الحديث، فقد صححه علي بن المديني كما في السنن الكبرى للبيهقي (١٠٨/٧)، والمحضر (٣٥٣)، وقال الإمام أحمد: أحاديث يشد بعضها بعضاً كما في السنن الكبرى للبيهقي (٢٦٧/٤)، وقال البزار في البحر الزخار (١١٥/٨): ثابت، وحسنه البغوي في شرح السنة (٣٢/٥)، وصححه ابن حبان والمحاكم، وصححه ابن العربي في العارضة (٤٠/٣)، وصححه ابن الملقن في البدر المنير (٥٤٣/٧)، وصححه ابن القيم في تهذيب السنن (١٠٢/٦)، وقال الحافظ في موافقة الخير (٣٧٢/٢): حسن صحيح، وصححه الشيخ أحمد شاكر في عدة التفسير (٢٨٦/١)، وصححه الألباني في الإرواء (١٨٣٩)، وصححه الشيخ مقبل في الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين (٨٢٢)، وصححه الجويني في جنة المراتب (٤١٤)، وغوث المكذوب (٣٨/٣)، رقم (٧٠١-٧٠٤)، وصححه الأرئوط ومن معه في تحقيق المسند.

وقد جاء في فتاوى اللجنة الدائمة (١٨ / ٤٦١ - ١٤٣): «من شروط صحة الزواج: الولاية، فلا يجوز للمرأة أن تتزوج بدون ولي، فإن تزوجت بدون ولي: فنكاحها باطل، لما روى أبو موسى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ أنه قال: «لا نكاح إلا بولي»؛ ولما روى سليمان بن موسى عن الزهري عن عروة عن عائشة أن النبي ﷺ قال: «أبما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل، فنكاحها باطل، فنكاحها باطل، فإن دخل بها فلها المهر بما استحل من فرجها، فإن اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له» رواها الخمسة إلا النسائي، وروى الثاني أبو داود الطيالسي ولفظه: «لا نكاح إلا بولي، وأبما امرأة نكحت بغير إذن ولي: فنكاحها باطل، باطل، باطل، فإن لم يكن لها ولي: فالسلطان ولي من لا ولي لها»، قال الإمام ابن المنذر رحمه الله: إنه لا يعرف عن أحد من الصحابة خلاف ذلك» انتهى، وهو اختيار العلامة ابن باز والألباني والعثيمين.

مسألة: قال العلامة العثيمين في الشرح الممتع (٩٤/١٢): قوله: «الربع الشهادة»، يعني الرابع من شروط صحة النكاح الشهادة، أي: أن يشهد على عقد النكاح شاهدان، ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿فَإِذَا بَلَغَ الْبَلَغَ فَمَا يَسْكُونُ يَعْرِفُ أَوْ فَاوَرَعَوْهُنَّ يَعْرِفُونَ وَأَشْهَدُوا ذَرْقًا عَلَى نِكَاحٍ﴾ [الطلاق: ٢].

فأمر الله - تعالى - بالإشهاد على الرجعة، والرجعة إعادة نكاح سابق، فإذا كان مأموراً بالإشهاد على الرجعة، فالإشهاد على العقد ابتداء من باب أولى؛ لأن المراجعة زوجته، وهذه أجنبية منه، ولحديث: «لا نكاح إلا بولي مرشد وشاهدي عدل»، لكن هذا الحديث ضعيف لا تقوم به الحجة، ولأن الإشهاد فيه إعلان للنكاح، ولخطورة هذا العقد؛ لأن من أخطر العقود عقد النكاح؛ يترتب عليه محرمية، وإرث، ونسب، ولذلك له شروط لا توجد في غيره.

وقال بعض العلماء: إن الإشهاد ليس بشرط؛ لأن عقد النكاح كغيره من العقود، فهو عقد يستتبع به الإنسان الاستمتاع بهذه الزوجة، كعقد البيع، أو عقد الشراء على المملوكة الذي يستتبع به التسري، قالوا: وأما الإشهاد على الرجعة، فإنما أمر به لئلا يحصل نزاع بين الزوج والزوجة، فيدعي - مثلاً - أنه راجعها، وتنكر أن يكون راجعها، وبالتالي ربما نقضي بعدم الرجوع ونبيحها لزوج آخر، وهو قد راجع فيكون في هذا مفسدة، أما النكاح ابتداء فليس فيه نزاع. وقال بعض العلماء: إنه يشترط إما الإشهاد، وإما الإعلان - أي: الإظهار، والتبيين - وأنه إذا وجد الإعلان كفى؛ لأنه أبلغ في اشتهار النكاح، وأبلغ في الأمن من اشتباهه بالزنا؛ لأن عدم الإشهاد فيه محذور، وهو أنه قد يزني بامرأة ثم يدعي أنه قد تزوجها، وليس الأمر كذلك، فاشتراط الإشهاد لهذا السبب، لكن إذا وجد الإعلان انتفى هذا المحذور من باب أولى، وهذا اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - بل قال: إن وجود الإشهاد بدون إعلان في النكاح في صحته نظر؛ لأن النبي - عليه الصلاة والسلام - أمر بإعلان النكاح، وقال: «أعلنوا النكاح»، ولأن نكاح السر يخشى منه المفسدة حتى ولو بالشهود؛ لأن الواحد يستطيع أن يزني - والعياذ بالله - بامرأة، ثم يقول: تزوجتها، ويأتي بشاهدي زور على ذلك، وما يدل على أن الشهادة ليست شرطاً أن هذا مما تدعو الحاجة إلى بيانه وإعلانه، والصحابة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - لا يمكن أن يتركوا هذا الأمر لو كان شرطاً، ولبيّنوه، ولكن أمراً مشهوراً مستفيضاً، ولو كان هذا من الأمور المشترطة لجاء في الكتاب أو السنة على وجه بين واضح، فالدليل عدم الدليل، فمن قال: إنه يشترط فليأت بالدليل.

وقد بلغنا أن أحد الإخوان الذين لهم عناية كبيرة في الحديث الشريف - أثابهم الله - قد ذكر أن حديث: «لا نكاح إلا بولي»



[٣٢٢] وَالْعِدَّةُ قَرُصٌ مِنَ اللَّهِ - عَزَّجَلْ - لَا زِمَةَ لِكُلِّ مُطَلَّغَةٍ أَوْ مُخْتَلَعَةٍ، مَدْخُولٍ بِهَا وَكُلُّ مُتَوَقِّعَتِهَا زَوْجُهَا، مَدْخُولٍ أَوْ غَيْرِ مَدْخُولٍ بِهَا، لَا يَنْكُرُ الْعِدَّةَ عَلَى النِّسَاءِ إِلَّا مُبْتَدِعٌ مُخَالِفٌ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ رَأْدٌ لِقَوْلِهِمَا كَافِرٌ بِكِتَابِ اللَّهِ - عَزَّجَلْ - (١).

= وشاهدي عدل» صحيح مرفوعاً، ثم أتى بأدلة ضعيفة، لا يجبر بعضها بعضاً، وعلى قاعدة المحدثين، لو أن الأدلة ضعيفة ضعفاً يسيراً لا يجبر بعضها ببعض لكن الحديث حسناً لغيره، لكن في بعض الطرق من هو متروك وما أشبه ذلك، فمثلاً هذا لا نستشهد به.

وقد نبهنا على هذا لأجل أن نعرف أن الإنسان مهما أدرك من العلم فإنه ليس معصوماً في كل شيء، وإنما هو بشر يخطئ ويصيب وينسى، ولا أحد معصوم إلا من عصم الله عَزَّجَلْ. إذا بعد النظر في هذا، يتبين لنا أن الإشهاد ليس بشرط، لكن ينبغي الإشهاد ويتأكد، لا سيما في بلاد كبلادنا يحكمون بأن الإشهاد شرط؛ لأن هذه المسألة لو يحصل خلاف، وترفع إلى المحاكم حكموا بفساد النكاح، وحينئذ نفع في مشاكل، فكل مسألة من مسائل النكاح يحتاط فيها الإنسان، لا سيما إذا كان فيها موافقة للحكام في بلده. فالأحوال أربعة:

الأول: أن يكون إشهاد وإعلان، وهذا لا شك في صحته ولا أحد يقول بعدم الصحة.

الثانية: أن يكون إشهاد بلا إعلان، ففي صحته نظر؛ لأنه مخالف للأمر: «أعلنوا النكاح».

الثالثة: أن يكون إعلان بلا إشهاد، وهذا على القول الراجح جائز وصحيح.

الرابعة: ألا يكون إشهاد ولا إعلان، فهذا لا يصح النكاح؛ لأنه فات الإعلان وفات الإشهاد.

(١) اليهود لا يرون على النساء عدة، وكذلك الرافضة، فالمرأة التي لم تبلغ التسع سنوات لا عدة لها إن طلقها زوجها ولو دخل بها على مذهب الإمامية، كما في إصباح الشيعة بمصباح الشريعة (ص ٤٥٢) وهو قول باطل، والحق أن العدة واجبة على كل امرأة فارقت زوجها، أو فارقتها زوجها بطلاق أو فسخ أو وفاة، بالكتاب والسنة والإجماع، إلا إن كان الطلاق قبل الدخول فلا عدة على المرأة، لقوله تعالى: ﴿وَيَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عَدْوٍ تَعُدُّوهنَّ﴾ [الأحزاب: ٤٩].

أما عدة الخلع: فالصحيح من أقوال العلماء أنها حيضة واحدة، وعليه تدل السنة.

فعن ابن عباس: أن امرأة ثابت بن قيس اختلعت من زوجها على عهد النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فأمرها النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن تعتد بحيضة. رواه الترمذي (١١٨٥) وأبو داود (٢٢٢٩). ورواه النسائي (٣٤٩٧) من حديث الربيع بنت عفراء. ابن القيم في إعلام الموقعين (٤١/٢)، وصححه العلامة الألباني.

قال ابن القيم رحمه الله: وفي أمره صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ المختلعة أن تعتد بحيضة واحدة دليل على حكمين:

أحدهما: أنه لا يجب عليها ثلاث حيض بل تكفيها حيضة واحدة، وهذا كما أنه صريح السنة فهو مذهب أمير المؤمنين عثمان بن عفان وعبد الله بن عمر بن الخطاب والربيع بنت معوذ وعمها وهو من كبار الصحابة لا يعرف لهم مخالف منهم كما رواه الليث بن سعد عن نافع مولى ابن عمر أنه سمع الربيع بنت معوذ بن عفراء وهي تخبر عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنها اختلعت من زوجها على عهد عثمان بن عفان فجاء عمها إلى عثمان بن عفان فقال له: إن ابنة معوذ اختلعت من زوجها اليوم أفنتنقل؟ فقال عثمان: لنتنقل ولا ميراث بينهما ولا عدة عليها إلا أنها لا تنكح حتى تحيض حيضة خشية أن يكون بها حمل، فقال عبد الله بن عمر: فعثمان خيرنا وأعلننا.

وذهب إلى هذا المذهب إسحاق بن راهويه والإمام أحمد في رواية عنه اختارها شيخ الإسلام ابن تيمية.

قال من نصر هذا القول: هو مقتضى قواعد الشريعة؛ فإن العدة إنما جعلت ثلاث حيض ليطول زمن الرجعة فيترى الزوج ويتسكن من الرجعة في مدة العدة فإذا لم تكن عليها رجعة فالمقصود مجرد براءة زوجها من الحمل وذلك يكفي فيه حيضة كالاستبراء، قالوا: ولا ينتقض هذا علينا بالمطلقة ثلاثاً؛ فإن باب الطلاق جعل حكم العدة فيه واحداً بئس ورجعية. «زاد المعاد» (٥/ ١٩٦، ١٩٧).

هذا، وقد قال بعض أهل العلم أن عدة المختلعة ثلاث حيض كعدة المطلقة، وقد تعقبهم الإمام ابن القيم فقال: والذي يدل على أنه - أي: الخلع - ليس بطلاق أن الله سبحانه وتعالى رتب على الطلاق بعد الدخول الذي لم يستوف عدده ثلاثة أحكام كلها منتفية عن الخلع:

أحدها: أن الزوج أحق بالرجعية فيه.

الثاني: أنه محسوب من الثلاث فلا تحل بعد استيفاء العدد إلا بعد زوج وإصابة.

- [٣٢٣] وَمِنْ أَسَنَةِ أَتْبَاعِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَالْإِفْتَاءُ لِأَمْرِهِ وَالْإِفْتِدَاءُ بِهِدْيِهِ، وَالْأَخْذُ بِأَفْعَالِهِ، وَالْإِنْتِهَاءُ إِلَى أَمْرِهِ، وَإِكْتَارُ الرِّوَايَةِ عَنْهُ، فِي كُلِّ مَا سَنَّهُ وَاسْتَحْسَنَهُ وَتَدَبَّ إِلَيْهِ وَحَرَّضَ أُمَّتَهُ عَلَيْهِ، لِيَتَّذَرُوا بِهِ فَتَحَسُنُ بِذَلِكَ فِي الدُّنْيَا آدَابُهُمْ وَيَعْظُمَ عِنْدَ اللَّهِ قَدْرُهُمْ. وَمِمَّا أَمَرَ بِهِ وَصَحَّتْ بِهِ الرِّوَايَاتُ اسْتِعْمَالُ ذِكْرِ اللَّهِ - عَزَّوَجَلَّ - فِي الْمَوَاطِنِ، وَعِنْدَ الْحَرَكَاتِ، مِثْلُ:
- [٣٢٤] التَّسْمِيَةُ عِنْدَ أَوَّلِ الْوُضُوءِ. (١)
- [٣٢٥] وَالْمَبَالِغَةُ فِي الْاسْتِنْشَاقِ. (٢)
- [٣٢٦] وَالِدُّعَاءُ بِمَا رُويَ عَنْهُ عِنْدَ غَسْلِ الْأَعْضَاءِ. (٣)

=الثالث: أن العدة فيه ثلاثة قروء.

- (١) لحديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَا وَضُوءَ لَهُ وَلَا وَضُوءَ لِمَنْ لَا يَذْكُرُ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ» والحديث روي عن عدة من الصحابة، وقد اختلف الحفاظ في صحته وضعفه قديما وحديثا فضعفه كثير من أهل العلم لضعف كل طريقه وحسنه آخرون بمجموع طرقه قال ابن أبي شيبة: ثبت لنا أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قاله، وقال المنذري في الترغيب والترهيب (١/١٠٠): لا شك أن الأحاديث التي ورد فيها، وإن كان لا يسلم شيء منها عن مقال، فإنها تتعاضد بكثرة طرقها وتكتسب قوة والله أعلم.
- وقال ابن الصلاح كما في نتائج الأفكار (٢/٣٧): ثبت بمجموعها ما يثبت به الحديث الحسن، وقال ابن القيم في المنار (ص ٤٥): أحاديث التسمية على الوضوء أحاديث حسان.
- وقال ابن سيد الناس في شرح الترمذي: ولا يخلو هذا الباب من حسن صريح وصریح غير صحيح، وقال العراقي في محجة القرب إلى محبة العرب (ص ٢٤٩): هذا حديث حسن.
- وقال ابن كثير في تفسيره (١/٤٣٢): حديث حسن، وقال الحفاظ في التلخيص (١/٧٥): والظاهر أن مجموع الأحاديث يحدث منها قوة تدل على أن له أصلاً، وحسنه الشيخ أحمد شاكر في شرح الترمذي (١/٣٨)، وحسنه الألباني في الإرواء (١/١٢٢)، وصححه في صحيح الجامع (٧٥١٤)، وللشيخ أبي إسحاق الحويني رسالة بعنوان كشف المخبوء بثبوت حديث التسمية عند الوضوء.
- (٢) وذلك لحديث لقيط بن صبرة، عن أبيه قال: قلت: يا رسول الله، أخبرني عن الوضوء: فقال: «أسبغ الوضوء، وخلل بين الأصابع، وبالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائماً». أخرجه الشافعي (١/١٥)، وعبد الرزاق (٦/١)، رقم ٧٩، وابن أبي شيبة (١/١٨)، رقم ٨٤، وأحمد (٤/٢١١)، رقم ١٧٨٧٩، وأبو داود (١/٣٥)، رقم ١٤٢، والترمذي (٣/١٥٥)، رقم ٧٨٨، والنسائي (١/٧٩)، رقم ١١٤، وابن ماجه (١/١٥٣)، رقم ٤٤٨، وابن حبان (٣/٣٦٨)، رقم ١٠٨٧، والحاكم (١/٤٤)، رقم ٢٥٢، والبيهقي (١/٥١)، رقم ٢٣٩، وابن خزيمة (١/٧٨)، رقم ١٥٠، وابن الجارود (ص ٣١)، رقم ٨٠، والطبراني في الكبير (١٩/٢١٦)، رقم ٤٨٢، وفي الأوسط (٧/٢٦٠)، رقم ٧٤٤٦، وابن المنذر في الأوسط (١/٤٠٧)، وابن عبد البر في التمهيد (١٨/٢٢٣) وابن قانع في المعجم (٣/٩) والرامهرمزي في المحدث الفاضل (٥٧٩)، وأبو نعيم في الحلية (٧/٢٢٩)، والبغوي في شرح السنة (١/٤١٥) والحديث قال عنه الترمذي حسن صحيح، وصححه ابن خزيمة، وابن حبان، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي، وقال ابن حزم في المحلى (٦/٢١٥): ثابت، وقال الحفاظ في التلخيص (١/٨١): صححه الترمذي والبغوي وابن القطان، وقال في الإمتاع بالأربعين المتباعدة السماع (ص ٣٥): حديث صحيح وكذا قال في الإصابة (٣/٣٢٩)، وصححه النووي في المجموع (٦/٣١٢)، وقال ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٢٥/٢٢٢): ثابت، وصححه أيضاً ابن الملقن في خلاصة البدر المنير، وصححه الألباني في المشكاة (٤٠٥)، وصححه الشيخ مقبل في الجامع الصحيح مما ليس في الصحيحين (١/٥١١)، وقال الحويني في غوث المكذوب (١/٧٥)، رقم ٨٠: إسناده صحيح، وقال الأرئوط ومن معه في تحقيق المسند: إسناده صحيح.
- (٣) هذا القول فيه نظر، قال النووي في الأذكار (ص ٣٠): وأما الدعاء على أعضاء الوضوء فلم يجز فيه شيء عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقال ابن القيم في «زاد المعاد» (١/١٩٥): ولم يحفظ عنه أنه كان يقول على وضوئه شيئاً غير التسمية، وكل حديث في أذكار الوضوء الذي يقال عليه فكذب مخلق، لم يقل رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شيئاً منه، ولا علمه لأُمَّته، ولا ثبت عنه غير التسمية في أوله، وقوله: «أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ، وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ» في آخره، وفي حديث آخر في «سنن النسائي» مما يقال بعد الوضوء أيضاً: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ» انتهى. وجاء في «فتاوى اللجنة الدائمة» (٢٢١/٥): «لم يثبت

[٣٢٧] وَأَنْ يَبْدَأَ الرَّجُلُ فِي غَسْلِ أَعْضَائِهِ وَلُبْسِ ثِيَابِهِ وَخُفِّهِ وَنَعْلِهِ وَكُلِّ مَلَابِسِهِ بِيَمِينِهِ وَلَا يَبْدَأُ بِيَسَارِهِ^(١).

[٣٢٩] وَالْإِسْتِنْجَاءُ بِالشَّمَالِ وَتَرْكُهُ بِالْيَمِينِ^(٢).

[٣٣٠] وَإِذَا خَالَ رَجُلُهُ الْمَسْرَى عِنْدَ دُخُولِ الْخَلَاءِ^(٣).

[٣٣١] وَقَوْلُهُ بَعْدَ ذِكْرِهِ اسْمُ اللَّهِ : «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ»^(٤).

[٣٣٢] وَإِذَا خَرَجَ الرَّجُلُ الْيُمْنَى إِذَا خَرَجَ وَقَوْلُهُ : «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنِّي الْأَذَى وَعَافَانِي»^(٥).

= عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دعاء أثناء الوضوء، وما يدعو به العامة عند غسل كل عضو بدعة، مثل قولهم عند غسل الوجه: «اللَّهُمَّ بِيضْ وَجْهِي يَوْمَ تَسُدُّ الْوُجُوهَ» وقولهم: عند غسل اليدين: «اللَّهُمَّ أَعْطِنِي كِتَابِي بِيَمِينِي، وَلَا تَعْطِنِي كِتَابِي بِشِمَالِي» إلى غير ذلك من الأدعية عند سائر أعضاء الوضوء» انتهى، وانظر البدر المنير (٢٧٠/٢)، والتلخيص الحبير (٢٩٧/١).

(١) هذه قاعدة مستمرة في الشرع: أن ما كان من باب التكريم والتشريف كلبس الثوب والسرَّاول والحُفِّ ودخول المسجد والسواك والاكتمال، وتقليم الأظفار، وقص الشارب، وترجيل الشعر (وهو تسريحه)، وتنف الإبط، وحلق الرأس، والسلام من الصلاة، وغسل أعضاء الطهارة، والخروج من الخلاء، والأكل والشرب، والمصافحة، واستلام الحجر الأسود، وغير ذلك مما هو في معناه يستحب التيامن فيه. وأما ما كان بضده كدخول الخلاء والخروج من المسجد والامتخاط والاستنجاء وخلع الثوب والسرَّاول والحُفِّ وما أشبه ذلك، فيستحب التيسار فيه، وذلك كله لكرامة اليمين وشرفها قاله النووي في شرح صحيح مسلم. وقد دل على هذه القاعدة أدلة كثيرة، منها حديث عائشة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا المتفق عليه كان الرسول - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يعجبه التيمن في شأنه كله: في طهوره، وترجله، وتنعله، وغيره من الأدلة.

(٢) لحديث أبي قتادة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «إِذَا تَمَسَّحَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَتَمَسَّحُ بِيَمِينِهِ» رواه البخاري (٥٦٣٠)، ولما روت حفصة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زوج النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَجْعَلُ يَمِينَهُ لِأَكْلِهِ وَشَرْبِهِ وَوَضُوءِهِ وَثِيَابِهِ وَأَخْذَهُ وَعِطَانَهُ وَيَجْعَلُ شِمَالَهُ لِمَا سِوَى ذَلِكَ» رواه الإمام أحمد وهو في صحيح الجامع (٤٩١٢)، وحديث أبي هريرة قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا اسْتَطَابَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَسْتَطِبُ بِيَمِينِهِ، لِيَسْتَطِبَ بِشِمَالِهِ» رواه ابن ماجه (٣٠٨) وهو في صحيح الجامع (٣٢٢).

(٣) قال العلامة الألباني في الإرواء (١٣١/١): قال الشيخ تقي الدين «يعني ابن دقيق العيد»: «وهذا الحديث وهو كان صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يعجبه التيمن في تنعله وترجله وطهوره وفي شأنه كله» عام مخصوص لأن دخول الخلاء والخروج من المسجد ونحوهما يبدأ فيهما بيساره» نقله الحافظ في الفتح (٢٦٦/١) وأقره.

وقد وجدت دليل الثاني وهو ما رواه الحاكم (٢١٨/١) عن أنس أنه كان يقول: «من السنة إذا دخلت المسجد أن تبدأ برجلك اليمنى وإذا خرجت أن تبدأ برجلك اليسرى».

وقال: صحيح على شرط مسلم ووافقه الذهبي. وأما دخول الخلاء فلا أعرف دليله الآن ولعله القياس على الخروج من المسجد والله أعلم.

(٤) تشرع التسمية لحديث علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «ستر ما بين أعين الجن وعورات بني آدم إذا دخل أحدهم الخلاء أن يقول بسم الله» أخرجه الترمذي (٥٠٣/٢)، وابن ماجه (١٠٩/١)، رقم ٢٩٧، والحديث ضعفه الترمذي بقوله: غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه وإسناده ليس بذاك القوى، وضعفه البيهقي في الدعوات الكبير (١١١/١) بقوله: إسناده فيه نظر، وضعفه ابن العربي في العارضة (٤٠/١)، وقال الحافظ في النتائج (١٩٧/١): رواه مؤلفون، وقال المناوي في الفيض (٩٧/٤): مال مغلطى إلى صحته فإنه لما نقل عن الترمذي أنه غير قوى قال: ولا أدري ما يوجب ذلك لأن جميع من في سنده غير مطعون عليهم بوجه من الوجوه بل لو قال قائل إسناده صحيح لكان مصيباً، وصححه العلامة الألباني بجموع طرقه في الإرواء (٨٨/١).

ويدشر الدعاء لحديث أنس أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان إذا دخل الخلاء قال: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ» رواه البخاري (١٤٢).

(٥) لحديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: كان النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إذا خرج من الخلاء قال: «الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني» أخرجه ابن ماجه (١١٠/١)، رقم ٣٠١، والحديث ضعفه ابن الملقن في تحفة المحتاج (١٦٨/١)، ومغلطاني في شرح ابن ماجه (١٠٠/١)، وابن كثير في إرشاد الفقيه (٥٥/١)، وضعفه العلامة الألباني في الإرواء (رقم ٥٣).

والحديث روي أيضاً من حديث أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أخرجه ابن السني (رقم ٢١) وهو ضعيف أيضاً، فقد ضعفه النووي في الخلاصة

[٣٣٣] وَاسْتَعْمَالَ الْعَشِيرِ الَّتِي قِيلَ إِنَّهَا مِنْ الْفِطْرَةِ وَهِيَ سُنَّةُ أَبِيْنَا إِبْرَاهِيمَ: وَهِيَ خُمْسٌ فِي الرَّأْسِ وَخُمْسٌ فِي الْجَسَدِ قَامًا أَلَلْوَاتِي فِي الرَّأْسِ: فَالْمُضْمَضَةُ وَالْإِسْتِنْشَاقُ وَالسَّوَاكُ وَقَصُّ الشَّارِبِ وَالْفَرْقُ، وَأَمَّا أَلَلْوَاتِي فِي الْبَدَنِ: فَالْإِسْتِنْجَاءُ وَالْحِثَانُ وَتَقْلِيمُ الْأظْفَارِ وَتَنْفُ الْعِطْفَيْنِ (١).

[٣٣٤] وَمِنْ السُّنَّةِ: تَقْدِيمُ الرَّجُلِ أَلَمَنَى عِنْدَ دُخُولِ الْمَسْجِدِ وَأَخِيرُهَا إِذَا خَرَجَ (٢) وَقَوْلُهُ عِنْدَ الدُّخُولِ: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ وَسَلِّمْ وَاعْفِرْ لِي ذُنُوبِي وَافْتَحْ لِي أَبْوَابَ رَحْمَتِكَ» وَإِذَا خَرَجَ مِثْلَ ذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُ يَقُولُ: «وَافْتَحْ لِي أَبْوَابَ فَضْلِكَ» (٣).

الْمَشْيُ إِلَى الصَّلَاةِ وَهَيْئَتُهَا:

[٣٣٥] وَمِنْ السُّنَّةِ: أَلْوَقَارُ فِي أَلَمَشْيِ وَالسَّكِينَةُ عِنْدَ أَلَمَشْيِ إِلَى الصَّلَاةِ: (٤)

= (١٧١/١)، وفي المجموع (٧٥/٢)، وضعفه ابن الجوزي في العلل المتناهية، وكذا الذهبي في تلخيص العلل المتناهية (١١٢)، ونقل المناوي في «الفيض» عن ابن محمود شارح أبي داود أنه قال: «إسناده. مضطرب غير قوي».

وقال الدارقطني: «حديث غير محفوظ». وضعفه العلامة الألباني في الإرواء تحت الحديث رقم (٥٣).

(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (٢٦١) عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «عشر من الفطرة قص الشارب وإعفاء اللحية والسواك واستنشاق الماء وقص الأظفار وغسل البراجم وتنف الإبط وحلق العانة وانتقاص الماء» قال زكرياء قال مصعب: ونسيت العاشرة إلا أن تكون المضمضة والحديث وإن كان في مسلم ولكنه من الأحاديث التي انتقدتها الإمام الدارقطني في التتبع حديث رقم (١٨٢) قال الدارقطني: خالفه (يقصد مصعب بن شيبة العبدري) رجلاً حافظاً: سليمان وأبو بشر رويهما عن طلق بن حبيب من قوله قاله معتمر عن أبيه وأبو عوانة عن ابن بشر ومصعب منكر الحديث قاله النسائي اهـ قال الشيخ مقبل رحمه الله في تعليقه على كتاب الإلزامات والتتبع (ص ٥٠٧-٥٠٨) ملخصاً: هذا من الأحاديث التي لم يجب عنها النووي رحمه الله ثم قال الشيخ وذكر الحافظ العراقي كلام النسائي هذا في طرح التثريب (٧٣/١) وسكت عليه وقال الحافظ في التلخيص (٧٧/١) بعد عزوه لمسلم: وصححه ابن السكن وهو معلول اهـ ثم رجح الشيخ رحمه الله قول النسائي والدارقطني وضعف الحديث «قلت»: واستنكره العقيلي أيضاً في الضعفاء (١٩٧/٤) وقال الزبلي في نصب الراية وهذا الحديث وإن كان مسلم أخرجه في «صحيحه» فففيه علتان، ذكرهما الشيخ تقي الدين في «الإمام» وعزاهما لابن منده: إحداهما: الكلام في مصعب بن شيبة، قال النسائي في «سننه»: «منكر الحديث»، وقال أبو حاتم: ليس بقوي، ولا يحمده. الثانية: أن سليمان التيمي رواه عن طلق بن حبيب عن ابن الزبير مرسلًا، هكذا رواه النسائي في «سننه» «ورواه أيضاً عن أبي بشر عن طلق بن حبيب عن ابن الزبير مرسلًا، قال النسائي: وحديث التيمي، وأبي بشر أولى، وأبو مصعب منكر الحديث انتهى».

ولأجل هاتين علتين لم يخرجهما البخاري، ولم يلتفت مسلم إليهما اهـ أما العلامة الألباني فقد حسنه في صحيح الجامع (٤٠٠٩). قلت: وفي الباب أحاديث أخرى.

(٢) لحديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه كان يقول: «من السنة إذا دخلت المسجد أن تبدأ برجلك اليمنى وإذا خرجت أن تبدأ برجلك اليسرى» أخرجه الحاكم (٢١٨/١)، وعنه البيهقي (٤٤٢/٢) والحديث قال عنه البيهقي: تفرد به شداد بن سعيد، أبو طلحة الراسبي وليس بالقوي، أما الحاكم فصحه ووافقه الذهبي، وحسنه العلامة الألباني في الصحيحة (٢٤٧٨).

(٣) لحديث فاطمة بنت الحسين عن جدتها فاطمة الكبرى قالت: كان رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إذا دخل المسجد صلى على محمد وسلم وقال: «رب اغفر لي ذنوبي وافتح لي أبواب رحمتك» وإذا خرج صلى على محمد وسلم وقال: «رب اغفر لي ذنوبي وافتح لي أبواب فضلك» أخرجه أحمد (٢٨٢/٦) رقم (٢٦٤٥٩)، والترمذي (١٢٧/٢) رقم (٣١٤)، وابن ماجه (٢٥٣/١) رقم (٧٧١)، وأبو يعلى (١٩٩/١٢) رقم (٦٨٢٢)، وابن خزيمة (٤٥٢)، والطبراني في الكبير (٤٢٤/٢٢) رقم (١٠١٤)، والحديث منقطع كما قال الترمذي وغيره لأن إسناده ليس بمتصل، لأن فاطمة بنت الحسين الصغرى لم تدرك فاطمة الكبرى، ولكن له شواهد لذا حسنه الترمذي، وقال ابن العربي في العارضة (٣٤٩/١): إذا كان منقطع السند فإنه متصل المعنى، وقال ابن تيمية في الصلاة من شرح العمدة (٦١١) روي من وجوه متعددة، وصححه العلامة الألباني في صحيح الجامع (٧٤٧١٤/١) وقال في المشكاة التحقيق الثاني (٦٩٨): حسن وفيه جمل لا تصح، وقال الأرناؤوط في تحقيق المسند: صحيح لغيره دون قوله: «اللَّهُمَّ اغفر لي ذنوبي» فحسن.

(٤) لحديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «إذا سمعتم الإقامة فامشوا إلى الصلاة وعليكم بالسكينة والوقار»

[٣٣٦] وَلَا يُفْرِقُ الرَّجُلُ أَصَابِعَهُ إِذَا أَرَادَ الصَّلَاةَ (١).

[٣٣٧] وَلَا يُشَبِّكُ يَدَيْهِ فِيهَا (٢).

[٣٣٨] وَيَتْرُكُ الْعَبْتَ فِيهَا وَالْإِخْفَاتِ (٣) وَيَتْرُكُ الْعَبْتَ بِالْحَائِمِ وَاللَّحْيَةِ وَدَوَامُ الْخُشُوعِ وَالنَّظَرُ إِلَى

مَوْضِعِ السُّجُودِ.

[٣٣٩] وَوَضَعَ أَلْيَمِينَ عَلَى الشَّمَالِ تَحْتَ السَّرَّةِ كَيْفَعِلَ عَلِيٌّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَأَمَرَهُ بِذَلِكَ (٤).

= ولا تسرعوا فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فاتموا» أخرجه البخاري (٦٣٦)، ومسلم (٦٠٢).
(١) لحديث على مرفوعاً: «لا تتفقع أصابعك وأنت في الصلاة» قال العلامة الألباني في الإرواء (٩٩/٢)، رقم (٣٧٨): أخرجه ابن ماجه (٩٦٥) وإسناده ضعيف جداً، قال البوصيري في الزوائد: (ق ١/٦٢): فيه الحارث بن عبد الله الأعور أبو زهير الحمداني وهو ضعيف، وقد اتهمه بعضهم اهـ، وفي الباب عن معاذ بن أنس الجهني مرفوعاً بلفظ: «الضاحك في الصلاة»، والمتلفظ، والمقعقع أصابعه بمنزلة واحدة»، أخرجه أحمد (٤٣٨/٣) والدارقطني (٦٤) والبيهقي (٢٨٩/٢) من طريق زيان بن فائد أن سهل بن معاذ حدثه عن أبيه به، وقال البيهقي: «زيان بن فائد غير قوي»، وروى ابن أبي شيبه (١/٧٢/٢) عن شعبة مولى ابن عباس قال: «صليت إلى جنب ابن عباس ففقت أصابعي، فلما قضيت الصلاة قال: لا أم لك تتفقع أصابعك وأنت في الصلاة؟» (١١٢). وسنده حسن اهـ. وهذا عبث لا يليق بالمصلي، وهو دليل على عدم الخشوع، إذ لو خشع القلب لخشعت الجوارح وسكنت. وقد سئل العلامة العثيمين في مجموع فتاواه (٣٠٥/١٣): عن فرقة الأصابع أثناء الصلاة سهواً هل تبطل الصلاة؟ فأجاب: فرقة الأصابع لا تبطل الصلاة، ولكن فرقة الأصابع من العبث، وإذا كان ذلك في صلاة الجماعة أوجب التشويش على من يسمع فرقتها فيكون ذلك أشد ضرراً مما لو لم يكن حوله أحد.

(٢) لحديث أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: «إذا توضأ أحدكم في بيته ثم أتى المسجد كان في صلاة حتى يرجع، فلا يفعل هكذا، وشبك بين أصابعه» قال العلامة الألباني في الإرواء (٩٩/٢) أخرجه الدارمي (٣٢٧/١) والحاكم وقال «صحيح على شرط الشيخين»، ووافقه الذهبي، وهو كما قال، وحمله القول أن الحديث صحيح من قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من حديث أبي هريرة، فلو أن المؤلف أتى على اللفظ الذي أورده لكان أصاب، والله هو الموفق للصواب اهـ قلت: ولا منافاة بين هذا وبين ماورد في حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في قصة ذي اليمين بلفظ: «فقام - أي النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إلى خشبة معروضة في المسجد فاتكأ عليها كأنه غضبان، ووضع يده اليمنى على اليسرى، وشبك بين أصابعه...» رواه البخاري (٤٨٢) ومسلم (٥٧٣)، لأن هذا التشبيك وقع بعد انقضاء الصلاة في ظنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فهو في حكم المنصرف عن الصلاة، ويكون النهي خاصاً بالمصلي؛ وبين قصد المسجد، لأن ذلك من العبث وعدم الخشوع، قال الحافظ في الفتح (٥٦٥/١): وجمع الإسماعيلي بأن النهي مقيد بما إذا كان في الصلاة أو قاصداً لها، إذ منتظر الصلاة في حكم المصلي.. ثم قال الحافظ: والرواية التي فيها النهي عن ذلك ما دام في المسجد ضعيفة كما قدمنا، واختلف في حكمة النهي عن التشبيك فقيل: لكونه من الشيطان كما تقدم في رواية ابن أبي شيبه. وقيل: لأن التشبيك يجلب النوم وهو من مظان الحدث، وقيل: لأن صورة التشبيك تشبه صورة الاختلاف كما نبه عليه في حديث ابن عمر فكره ذلك لمن هو في حكم الصلاة حتى لا يقع في المنهي عنه وهو قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «ولا تختلفوا فتحلقت قلوبكم» وسيأتي الكلام عليه في موضعه.

(٣) لحديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عند البخاري (٧٥١) قالت: سألت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن الالتفات في الصلاة فقال: «هو اختلاس يختلسه الشيطان من صلاة العبد».

(٤) أخرجه أحمد (٢٢٢/٢-الرسالة)، وأبو داود (٧٥٦)، والدارقطني (١٨٦/١)، والبيهقي (٣١/٢) والحديث ضعفه البيهقي، وابن القطان، في بيان الوهم والإيهام (٦٩٠/٥)، والضياء، وقال النووي في المنهاج (١١٥/٤) وفي الخلاصة (٣٥٨/١): متفق على تضعيفه، وضعفه أيضاً المزني في تهذيب الكمال (٣٨٠/٦)، وابن عبد الهادي في تنقيحه (٣٣٩/١)، والذهبي في تنقيحه (١٤٠/١)، وابن الملقن في شرح البخاري (٣٢٤/٥)، وابن كثير في الأحكام الكبير (٣٦٠/٢-٣٦٢)، وابن حجر في الدراية (١٢٨/١) وفي التلخيص (٤٤٥/١)، والشوكاني في النيل (٢٠٣/٢)، وابن باز في مجموع فتاواه (١٤٥/١)، والعلامة الألباني في ضعيف أبي داود، والأرنؤوط ومن معه في تحقيق المسند (٢٢٢/٢).

قال ابن القيم في بدائع الفوائد (٩١/٣): واختلف في موضع الوضع فعنه (أي: عن الإمام أحمد): فوق السرة، وعنه تحتها، وقال عنه أبو طالب: سألت أحمد بن حنبل: أين يضع يده إذا كان يصلي؟ قال: على السرة أو أسفل، كل ذلك واسع عنده إن وضع فوق السرة أو عليها أو تحتها.

[٢٤٠] وَالْجَهْرُ بِأَمِينٍ عِنْدَ قَوْلِ الْإِمَامِ ﴿وَلَا الصَّالِينَ﴾ وَمَدَّ الصَّوْتُ بِهَا. (١)

آدَابُ الْمَسَاجِدِ:

[٢٤١] وَكَثَرَهُ ذَكَرَ اللَّهُ - عَزَّجَلْ - وَذَكَرُ الْعِلْمِ فِي الْمَسْجِدِ وَتَرَكَ الْخَوْضَ وَالْفُضُولَ وَحَدِيثَ الدُّنْيَا فِيهِ فَإِنَّ ذَلِكَ مَكْرُوهٌ وَقَدْ رُوِيَ فِيهِ أَحَادِيثُ غَلِيظَةٌ صَعْبَةٌ يَطْرُقُ جِيَادُ صِحَاحٍ وَرِجَالُ ثِقَاتٍ مِنْهَا.

[٢٤٢] مَا رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنَّهُ قَالَ: «يَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ قَوْمٌ يَجْلِسُونَ فِي الْمَسَاجِدِ إِمَامَهُمُ الدُّنْيَا لَا تَجَالِسُوهُمْ فَلَيْسَ لِلَّهِ فِيهِمْ حَاجَةٌ» (٢).

[٢٤٣] وَمِنْهَا مَا رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو أَنَّهُ قَالَ: لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَجْلِسَ النَّاسُ فِي الْمَسَاجِدِ لَيْسَ فِيهِمْ مُؤْمِنٌ حَدِيثُهُمُ الدُّنْيَا. (٣)

[٢٤٤] وَمِنْهَا مَا قَالَهُ الْحَسَنُ: سَيَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يَجْلِسُونَ فِي الْمَسَاجِدِ حَلَقًا حَلَقًا حَدِيثُهُمُ الدُّنْيَا لَا تَجَالِسُوهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ - عَزَّجَلْ - قَدْ تَرَكَهُمْ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ (٤). فَهَذَا كُلُّهُ مِنْ حَدِيثِ الدُّنْيَا وَأَهْلِهَا فِي الْمَسَاجِدِ.

وقال العلامة الألباني في أصل صفة الصلاة (٢٠٩/١): وكان صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يضع اليمنى على ظهر كفه اليسرى والرسغ والساعد، وأمر بذلك أصحابه، وكان - أحياناً - يقبض باليمنى على اليسرى، وكان يضعهما على الصدر، وذهب أبو حنيفة، وسفيان الثوري وغيرهما إلى أن الوضع تحت السرة، واحتجوا بحديث علي المتقدم، وقد علمت أنه حديث ضعيف اتفاقاً؛ فلا يجوز الاحتجاج به، لا سيما وقد ثبت عن راويه - أعني: علياً - من فعله خلافة - كما سبق -؛ وهو الوضع فوق السرة لا تحتها! وقواعد الحنفية تقضي بترك الحديث الذي عمل راويه بخلافه - كما هو مقرر عندهم في أصول الفقه -؛ فينبغي عليهم أن يتركوا حديث علي - لا سيما وهو ضعيف -، وأن يأخذوا بفعله، وهو أصح من مرويه، ومؤيد بأحاديث أخرى في الباب - كما رأيت - . وقد أنصف المحقق السندي رحمه الله؛ حيث قال في «حاشية ابن ماجة» - بعد أن ساق بعض الأحاديث التي أسلفنا ومنها حديث طائوس المرسل: وهذا الحديث - وإن كان مرسلًا؛ لكن المرسل - حجة عند الكل، وبالجملة؛ فكما صح أن الوضع هو السنة دون الإرسال؛ ثبت أن محله الصدر؛ لا غير. وأما حديث: إن من السنة وضع الأكل على الأكل في الصلاة تحت السرة، فقد اتفقوا على ضعفه. كذا ذكره ابن الهمام نقلًا عن النووي، وسكت عليه.

(١) قال العلامة الألباني في أصل صفة الصلاة (٣٧٣/١): ثم كان صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إذا انتهى من قراءة فاتحة الكتاب؛ قال: آمين بجهراً ويهد بها صوته، وكان يأمر المقتدين بالتأمين بعيد تأمين الإمام؛ فيقول: «إذا قال الإمام: غير المغضوب عليهم ولا الضالين؛ فقولوا: آمين؛ فإن الملائكة تقول: آمين وإن الإمام يقول: آمين، وفي لفظ: إذا أمن الإمام؛ فأمنوا؛ فمن وافق تأمينه تأمين الملائكة، وفي لفظ آخر: إذا قال أحدكم في الصلاة: آمين. والملائكة في السماء: آمين. فوافق أحدهما الآخر؛ غفر له ما تقدم من ذنبه، وفي حديث آخر: فقولوا: آمين؛ يحببكم الله، وكان يقول: ما حسدتكم اليهود على شيء ما حسدتكم على السلام والتأمين خلف الإمام». اهـ وانظر للتوسع حاشية الكتاب المذكور.

(٢) أخرجه ابن عدى (٥٩/٢)، ترجمة ٢٩٣ بزيغ بن حسان أبو الخليل البصري؛ وابن حبان في المجروحين (١٩٩/١)، وأبو نعيم في الحلية (١٠٩/٤)، والطبراني (١٩٨/١٠)، رقم ١٠٤٥٢. والحديث قد أنكره ابن عدي وابن حبان، وقال أبو نعيم: غريب من حديث الأعمش تفرد به ابن صدران عن بزيغ وهو واهي الحديث، وقال الزبلي في تخريج الكشاف (٥٦/٢): فيه بزيغ قال الدارقطني لم يحدث به غيره وهو متروك وقال ابن حبان يروي عن الثقات الموضوعات، وقال الهيثمي (٢٤/٢): فيه بزيغ أبو الخليل ونسب إلى الوضع.

وقال ابن حجر في الكافي الشافي (١٢٥): مرفوع وفيه بزيغ أبو الخليل وهو متروك، أما العلامة الألباني فقال في الصحيحة (١١٦٣): بزيغ متروك لكن قد توبع، فأخرجه ابن حبان (٣١١)؛ أخبرنا الحسين بن عبد الله بن يزيد القطان حدثنا عبد الصمد بن عبد الوهاب البصري حدثنا أبو التقي حدثنا عيسى بن يونس عن الأعمش به. وهذا إسناد رجاله ثقات معروفون في «التهذيب» غير القطان هذا فلم أجد له ترجمة ولعله في «الثقات» لابن حبان فيراجع فإنه ليس في «الظاهرية» منه الجزء الذي فيه طبقة شيوخه؛ وقد سمع منه بالركة كما في كتابه «روضة العقلاء» (ص ٥) وعلى كل حال فهو من شيوخه الذين اعتمدتهم في «صحيحه» وهو من أعرف الناس به، فالنفس تطمئن لثبوت حديثه.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في الإيمان (١٠١)، والحاكم (٤٤٢/٤)، والخلال في السنة (١٣٠٨) وإسناده صحيح.

(٤) أخرجه أحمد في الورع (١٩٠) وإسناده ضعيف.

[٣٤٥] وَالْبَيْعُ وَالشَّرَاءُ بِالْجِدَالِ وَالْحُصُومَةِ (١)

[٣٤٦] وَإِنْشَادُ الصَّوَالِ (٢) وَإِنْشَادُ الشَّعْرِ وَالْعَزَلِ وَرَفْعُ الصَّوْتِ (٣) وَسَلُّ السُّيُوفِ (٤) وَكَثْرَةُ اللَّغَطِ.

[٣٤٧] وَدُخُولُ الصَّبْيَانِ وَالنِّسَاءِ وَالْمَجَانِينِ (٥).....

(١) لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: «أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نهى عن الشراء والبيع في المسجد وأن تنشد فيه ضالة وأن ينشد فيه شعر ونهى عن التحلق قبل الصلاة يوم الجمعة» أخرجه أحمد (١٧٩/٢)، رقم (٦٦٧٦)، وأبو داود (٣٥١/١)، رقم (١٠٧٩)، والترمذي (١٣٩/٢) رقم (٣٢٢)، وابن خزيمة (٢٧٤/٢) رقم (١٣٠٤) والحديث حسنه الترمذي، وصححه ابن العربي في العارضة (٣٥٤/١)، وحسنه النووي في المجموع (١٧٧/٢)، وقال ابن مفلح في الآداب الشرعية (١٠١/٤): إسناده ثقات وعمرو بن شعيب تكلم فيه، وحديثه حسن، وقال الحافظ في الفتح (٥٤٩/١): إسناده صحيح إلى عمرو فمن يصحح نسخهته يصححه، وحسنه العلامة الألباني في المشكاة (٧٣٢) وقال الشيخ أحمد شاكر في تحقيق المسند: إسناده صحيح وقال الأرناؤوط: إسناده حسن.

(٢) للحديث المتقدم في التعليق السابق، ولحديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند مسلم (٥٦٨) قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «من سمع رجلاً ينشد ضالة في المسجد فليقل لا ردها الله عليك فإن المساجد لم تبن لهذا».

(٣) الصحيح من أقوال العلماء جواز إنشاد الشعر في المسجد إذا كان مما يمدح به الإسلام، أو يحض على الجهاد والفضائل، وما شابه ذلك من المقاصد الحسنة، فقد روى البخاري ومسلم أن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرَّ بحسان وهو ينشد في المسجد فلحظ إليه، فقال: قد كنت أشد فيه، وفيه من هو خير منك. يعني رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. والأحاديث في إنشاد الصحابة للشعر في المسجد ورسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يسمع كثيرة.

ولكن يمنع إنشاد الشعر في المسجد، إذا أدى إلى اللغط وارتفاع الأصوات، فإن ذلك منهي عنه فيما رواه مسلم وغيره عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يليني منكم أولو الأحلام والنهي، ثم الذين يلونهم ثلاثاً، وإياكم وهيشات الأسواق»، ومن هيشات الأسواق كما قال النووي رحمه الله: «ارتفاع الأصوات واللفظ والإنشاد جماعة في المسجد داخل في هذا والله أعلم»، وعلى هذا يحمل قوله في الحديث المتقدم في التعليق قبل السابق «نهى.. وأن ينشد فيه شعر».

(تنبيه) حديث علي بن أبي طالب قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إذا فعلت أمتي خمس عشرة خصلة حل بها البلاء فقليل: وما هن يا رسول الله؟ قال: إذا كان المغمم دولا والأمانة مغنما والزكاة مغرماً وأطاع الرجل زوجته وعق أمه وبر صديقه وجفا أباه وارتفعت الأصوات في المساجد..» أخرجه الترمذي (٤٩٤/٤)، رقم (٢٢١)، والخطيب في تاريخ بغداد (١٥٨/٣) والحديث وضعفه الترمذي بقوله: حديث غريب، والفرج بن فضالة قد تكلم فيه بعض أهل الحديث وضعفه من قبل حفظه، وقال ابن حبان في المجروحين (٢٠٨/٢): فيه فرج بن فضالة يقلب الأسانيد ويلزق المتن الواهية بالأسانيد الصحيحة لا يحل الاحتجاج به، وضعفه ابن حزم في المحل (٥٦/٩)، وقال المناوي في فيض القدير (٤٦٦/١): قال الترمذي: غريب تفرد به فرج بن فضالة وهو ضعيف. وقال العراقي والمنذري: ضعيف لضعف فرج بن فضالة، وقال الدارقطني: حديث باطل، وقال الذهبي: منكر.

وقال ابن الجوزي: مقطوع واه لا يحل الاحتجاج به اه وضعفه الألباني في الضعيفة (١١٧٠).

وقال الحويني: باطل كما في مجلة التوحيد (عدد ربيع الآخر سنة ١٤٢٣هـ).

(٤) لحديث جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عند البخاري (٤٥١) قال: «مر رجل في المسجد ومعه سهام فقال له رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أمسك بنصاها».

(٥) الصبيان والمجانين لحديث وائلة بن الأسقع رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «جنبا مساجدكم صبيانكم ومجانينكم وشراءكم وبيعكم وخصوماتكم ورفع أصواتكم وإقامة حدودكم وسل سيفكم واتخذوا على أبوابها المظاهر وجمروها في الجمع» أخرجه ابن ماجه (٤٧/١)، رقم (٧٥٠)، والطبراني (٥٧/٢٢)، رقم (١٣٦)، والعقيلي في الضعفاء (٣٤٧/٣) رقم (١٣٧٩)، والدليلى (١٠٨/٢)، رقم (٢٥٦٦) والحديث وضعفه العقيلي، وقال البوصيري في مصباح الزجاجة (٩٥/١): هذا إسناده ضعيف، أبو سعيد هو محمد بن سعيد المصلوب، قال أحمد: عدا كان يضع الحديث، ثم قال: والحارث بن نبهان ضعيف.

وقال السخاوي في المقاصد (ص ٢٨٦): سنده ضعيف، وقال صاحب كتاب تحذير أولي النهى (٢٥١/٣): قال ابن عدي في الكامل: غير محفوظ، وضعفه البيهقي في السنن الكبرى والصغرى، وقال عبد الحق: لا أصل له، وأورده ابن الجوزي في الواهيات وقال: لا يصح، وضعفه الذهبي في تلخيص العلل والميزان، وضعفه ابن القيسراني، وضعفه ابن الملتن، وقال ابن كثير في إرشاد

وَالْجَنْبُ (١) وَالْإِتِّفَاقُ بِالْمَسْجِدِ وَاتِّخَاذُهُ لِلصَّنْعَةِ وَالتَّجَارَةِ كَالْحَانُوتِ مَكْرُوهٌ كُلُّهُ وَالْفَاعِلُ لَهُ أَتَمُّ لِنَهْيِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَتَغْلِيظِهِ عَلَى قَاعِيلِهِ . وَمِمَّا نَهَى عَنْهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَغَلَطَ عَلَى قَاعِيلِهِ.

تَعَرَّى الرَّجُلَانِ فِي التَّوْبِ الْوَاحِدِ:

= الفقيه: ليس إسناده بذلك، وقال ابن رجب في فتح الباري: إسناده ضعيف. وقال ابن حجر في الفتح: إسناده ضعيف، وقال الألباني في ضعيف الترغيب: ضعيف جداً. لذا سئلت اللجنة الدائمة (٢٦٣/٣١): هل يجوز دخول الأطفال للمساجد، وما هو الرد لمن يقول بعدم جواز دخول الأطفال للمسجد؟

فأجاب: إذا كان الطفل مميزاً شرعاً إحضاره إلى المسجد ليعتاد الصلاة مع جماعة المسلمين، وقد صح عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «امروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين، واضربوهم عليها وهم أبناء عشر سنين، وفرقوا بينهم في المضاجع». أما ما يروى في هذا عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من قوله: «جنّبوا مساجدكم صبيانكم ومجانينكم» فهو غير صحيح، أما إذا كان الطفل غير مميز فالأفضل ألا يحضر إلى المسجد لأنه لا يعقل الصلاة ولا معنى الجبابة، ولما قد يسببه من الأذى للمصلين. اهـ

(تنبيه) لا يجوز لولي المرأة أن يمنعها من الخروج إلى المسجد، ما دامت تخرج ملتزمة بالأداب والأحكام الشرعية، ولا يترتب على خروجها مفسدة أو فتنة، وذلك لما رواه البخاري (٩٠٠) ومسلم (٤٤٢) أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «لا تمنعوا إماء الله مساجد الله»، وقال صلى الله عليه وعلى آله وسلم أيضاً: «لا تمنعوا إماء الله مساجد الله، ويؤنهن خير لمن» أخرجه أحمد (٧٦/٢)، رقم ٥٤٦٨، وأبو داود (١٥٥/١)، رقم ٥٦٧، ابن خزيمة (٩٢/٣)، رقم ١٦٨٤، والطبراني (٣٢٨/١٢)، رقم ١٣٢٥٥، والحاكم (٣٢٧/١)، رقم ٧٥٥، والبيهقي (١٣١/٣)، رقم ٥١٤٢، والحديث.

قال عنه ابن خزيمة: لم أقف على سماع حبيب بن أبي ثابت هذا الخبر من ابن عمر. وقال العلامة الألباني في الإرواء (٢٩٤/٢): قال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين ووافقه الذهبي وصححه جماعة آخرون ذكرتهم في صحيح أبي داود (٥٧٦).

وهو كما قالوا: لولا عنعنة حبيب فإنه موصوف بالتدليس وقال في صحيح الترغيب (٣٤٣): صحيح لغيره، وقال الأرناؤوط في تحقيق المسند: حديث صحيح وهذا سند ضعيف.

فالأفضل للمرأة أن تصل في بيتها، لا في المساجد مع الرجال إلا في صلاة واحدة فإن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أمر النساء أن يخرجن إليها وهي صلاة العيدين: عيد الأضحى وعيد الفطر.

(١) الحديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: جاء رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ووجوه بيوت أصحابه شارعة في المسجد فقال: «وجهوا هذه البيوت عن المسجد» ثم دخل النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولم يصنع القوم شيئاً رجاء أن تنزل فيهم رخصة فخرج إليهم بعد فقال: «وجهوا هذه البيوت عن المسجد فإني لا أحل المسجد لحائض ولا جنب» أخرجه أبو داود (٢٣٢)، والبخاري في الكبير (١/٦٧/٢)، وابن خزيمة (١٣٢٧)، والدولابي في الكنى (١٥٠/١ - ١٥١)، والبيهقي (٤٤٢/٢ - ٤٤٣)، والحديث قال عنه البغوي في شرح السنة (٤٦/٢): وضعف أحمد الحديث، لأن رواه وهو أفلت بن خليفة مجهول، وضعفه النووي في الخلاصة (٢١/١)، وقال العلامة الألباني في الإرواء (١٢٤): ضعيف، في سنده جسة بنت دجاجة. قال البخاري: «عندها عجائب». وقد ضعف الحديث جماعة منهم البيهقي وابن حزم وعبد الحق الأشبيلي. بل قال ابن حزم: إنه باطل. وقد فصلت القول في ذلك في ضعيف السنن (رقم ٣٢)، وضعفه أيضاً الحويني في النافلة تحت الحديث رقم (١٢٢).

(تنبيه) قال ابن رجب في فتح الباري (٣٢٣/١ - ٣٢٤): أخرجه أبو داود من حديث عائشة وابن ماجه من حديث أم سلمة وفي إسنادهما ضعف اهـ.

قلت: إن جسة اضطربت فيه فروته مرة عن عائشة ومرة عن أم سلمة والصحيح جسة عن عائشة، كما قال أبو زرعة الرازي. والحديث صححه ابن خزيمة، وحسنه ابن القطان، وحسنه الزيلعي له في نصب الراية (٢٥٥/١)، وصححه الشوكاني في السبل الجرار (١٠٩/١) ولكن قولهم متعقب بما تقدم.

وجاء في فتاوى اللجنة الدائمة (٢٧٢/٦): يجوز للجنب الدخول إلى المسجد مروراً فقط من غير مكث لقوله تعالى: ﴿وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾.



- [٣٤٨] أَنْ يُبَايِسَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ لَيْسَ بَيْنَهُمَا غَيْرُهُ^(١).
[٣٤٩] وَلَعَنَ أَيْضًا الْمُتَجَرِّدِينَ فِي إِزَارٍ.
[٣٥٠] وَنَهَى عَنِ الْمُكَامَةِ وَهُوَ أَنْ يَتَعَرَّى الرَّجُلَانِ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ^(٢).
[٣٥١] وَنَهَى أَنْ يَتَعَرَّى الرَّجُلُ فِي بَيْتٍ أَوْ غَيْرِهِ^(٣).
[٣٥٢] أَوْ يَنْظُرَ إِلَى عَوْرَةِ أَحَدٍ غَيْرِهِ^(٤).
[٣٥٣] وَأَنْ يُحَدِّثَ الرَّجُلُ بِمَا يَخْلُو بِهِ مَعَ امْرَأَتِهِ^(٥).

(١) لحديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند مسلم (٣٣٨) أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «لا ينظر الرجل إلى عورة الرجل ولا المرأة إلى عورة المرأة ولا يفضي الرجل إلى الرجل في ثوب واحد ولا تفضي المرأة إلى المرأة في الثوب الواحد».

(٢) لحديث أبي ربحانة «نهى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن عشر عن الوشر والوشم والتنطف وعن مكامعة الرجل الرجل بغير شعار وعن مكامعة المرأة المرأة بغير شعار وأن يجعل الرجل في أسفل ثيابه حريرا مثل الأعاجم أو يجعل على منكبيه حريرا مثل الأعاجم وعن النهي وركوب النمر ولبوس الخاتم إلا الذي سلطان» أخرجه أحمد (١٣٥/٤)، وأبو داود (٤٠٤٩)، والنسائي في المجتبى (١٤٣/٨)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٣٢٥٥)، وفي شرح معاني الآثار (٢٦٥/٤)، والبيهقي (٢٧٧/٣)، وابن عبد البر في التمهيد (١٧٤/١٧) والحديث قال عنه أبو داود: الذي تفرد به من هذا الحديث ذكر الخاتم، وضعفه ابن عبد البر في التمهيد (١٧٤/١٧)، وفي الاستذكار (٤٠٠/٧)، وضعفه أيضًا ابن القطان في بيان الوهم والإيهام (٧٣/٣)، وضعفه الحافظ في التلخيص (٧٦١/٢)، وضعفه العلامة الألباني في الضعيفة (٦٥٣٩).

(٣) لحديث: «بهر بن حكيم عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «احفظ عورتك إلا من زوجتك أو ما ملكت يمينك فقال: الرجل يكون مع الرجل قال: إن استطعت ألا يراها أحد فافعل قلت: والرجل يكون خالئًا قال: فالله أحق أن يستحيا منه» أخرجه أحمد (٣/٥)، وعبد الرزاق (٢٨٧/١)، رقم (١١٠٦)، وأبو داود (٤٠/٤)، رقم (٤٠١٧)، والترمذي (٩٧/٥)، رقم (٢٧٦٩)، وابن ماجه (٦١٨/١)، رقم (١٩٢٠)، والحاكم (١٩٩/٤)، رقم (٧٣٥٨)، والبيهقي في الكبرى (١/١٩٩)، رقم (٩١٠)، والطبراني في الكبير (١٩٩/١٣)، رقم (٩٩٢) والحديث حسنه الترمذي، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي، وصححه ابن القطان كما في أحكام النظر، وقال ابن تيسية كما في مجموع الفتاوى: ثابت، وصححه ابن القيم في تهذيب السنن، وابن عبد الهادي كما في المحرر، وقواه ابن دقيق العيد في الإلمام، وقال الحافظ في الفتح (٣٨٦/١): إسناده إلى بهز صحيح ولهذا جزم به البخاري، وحسنه العلامة الألباني في الإرواء (١٨١٠)، وحسنه الأرناؤوط في تحقيق المسند، وحسنه العدوي في صحيح تفسير ابن كثير (٢٧٩/٣).

(تنبية) حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «إياكم والتعري فإن معكم من لا يفارقكم إلا عند الغائط وحين يفضي الرجل إلى أهله فاستحيوهم وأكرمهم» أخرجه الترمذي (١٩٢/٥)، رقم (٢٨٠٠)، والبخاري في شرح السنة (٢٥/٩)، عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، والحديث ضعفه الترمذي بقوله: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه»، وضعفه العلامة الألباني في الإرواء (٦٤)، وأخرجه البيهقي في الشعب (٢/٤٦٢)، عن زيد بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وضعفه العلامة الألباني في الضعيفة (٢٣٠٠).

(٤) لحديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند مسلم (٣٣٨) أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «لا ينظر الرجل إلى عورة الرجل ولا المرأة إلى عورة المرأة ولا يفضي الرجل إلى الرجل في ثوب واحد ولا تفضي المرأة إلى المرأة في الثوب الواحد».

(٥) لحديث أسماء بنت يزيد مرفوعاً (عسى رجل يحدث بما يكون بينه وبين أهله أو عسى امرأة تحدث بما يكون بينها وبين زوجها فلا تفعلوا فإن مثل ذلك مثل شيطان لقي شيطانه في ظهر الطريق فغشيها والناس ينظرون) قال العلامة الألباني في آداب الزفاف (ص ٧١): أخرجه أحمد وله شاهد من حديث أبي هريرة عند ابن أبي شيبة وأبي داود والبيهقي وابن السني، وشاهد ثان رواه البزار عن أبي سعيد، وشاهد ثالث عن سلمان في «الحلية» فالحديث بهذه الشواهد صحيح أو حسن على الأقل.

(تنبية) حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند مسلم (١٤٣٧) قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إن من أشر الناس عند الله منزلة يوم القيامة الرجل يفضي إلى امرأته وتفضي إليه ثم ينشر سرها» هذا الحديث من الأحاديث القليلة جداً التي أخرجهها مسلم ونالها أسهم النقاد، قال العلامة الألباني في آداب الزفاف (ص ٧٠): إن هذا الحديث مع كونه في «صحيح مسلم» فإنه ضعيف من قبل سنده لأن فيه عمر بن حمزة العمري وهو ضعيف كما قال في التقريب وقال الذهبي في الميزان: ضعفه يحيى

[٣٥٤] وَأَنْ يَحْذِفَ الرَّجُلُ بِالْحَجَرِ وَيَرِي بِالْمَدْرِ فِي الْأَمْصَارِ.^(١)
الْيَمِينِ الْكَاذِبَةُ:

[٣٥٥] وَنَهَى عَنِ الْيَمِينِ الْكَاذِبَةِ.^(٢)
بَيْعَ مَا لَمْ يَرَهُ وَالْكَلْبِ وَالْخَنْزِيرِ وَلَعِبِ الْقُرْدِ:
[٣٥٦] وَأَنْ تُبَاعَ الثَّمَرَةُ حَتَّى تَرَهُوَ.^(٣)

ورهبه: اصفراره واحمراره:

[٣٥٧] وَعَنْ بَيْعِ الْكَلْبِ وَالْقُرْدِ وَالْخَنْزِيرِ.^(٤)

= بن معين والنسائي وقال أحمد: أحاديثه منكرات ثم ساق له الذهبي هذا الحديث وقال: «فهذا مما استنكر لعمر». قلت: (والكلام للأباني): ويستنتج من هذه الأقوال لهؤلاء الأئمة أن الحديث ضعيف وليس بصحيح وتوسط ابن القطان فقال كما في الفيض: وعمر ضعفه ابن معين وقال أحمد: أحاديثه منكرات فالحديث به حسن لا صحيح قلت: ولا أدري كيف حكم بحسنه مع التضعيف الذي حكاه هو نفسه فلعله أخذ بهيبة «الصحيح» ولم أجد حتى الآن ما أشد به عضد هذا الحديث بخلاف الحديث الآتي بعده والله أعلم.

(١) حديث عبد الله بن مغفل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند البخاري (٥٤٧٩)، ومسلم (١٩٥٤) أنه رأى رجلاً يحذف فقال له: لا تحذف فإن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نهى عن الحذف أو كان يكره الحذف وقال: «إنه لا يصاد به صيد ولا ينكأ به عدو ولكنها قد تكسر السن وتنفق العين».

(٢) لحديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عند البخاري (٦٦٧٥) عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «الكبائر الإشراف بالله وعقوق الوالدين وقتل النفس واليمين الغموس».

(٣) حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند البخاري (٢١٩٥) أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نهى أن تباع ثمرة النخل حتى ترهبه.

(٤) أما الكلب فلحديث أبي مسعود الأنصاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند البخاري (٢٢٣٧) أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نهى عن ثمن الكلب ومهر البغي وحلوان الكاهن.

وأما الخنزير فلحديث جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عند البخاري (٢٢٣٦) أنه سمع رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول عام الفتح وهو بمكة «إن الله ورسوله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام».

ولم أجد حديثاً مرفوعاً في حكم بيع القرد، وأما حكم بيع القرد فقد اختلف فيه العلماء، والمختار عند الحنفية الجواز كما في تبين الحقائق لـ الزيلعي وفتح القدير لـ ابن الهمام والبحر الرائق لـ ابن نجيم.

أما المالكية فلا يجيزون بيعها، وحكى بعضهم الإجماع على عدم صحة بيعها. والصحيح أن فيه خلافاً.

قال الخطاب في مواهب الجليل في شرح مختصر خليل: «القرد مما لا منفعة فيه فلا يصح بيعه ولا ملكه. قال في أول البيوع من المتبعية: ما لا يصح ملكه لا يصح بيعه إجماعاً كالحر والخمر والخنزير والقرد والدم والميتة وما أشبه ذلك. انتهى ونقل الجزولي في الوسط عن ابن يونس: ثمن القرد حرام كاقتنائه. انتهى.

وتقدم في كلام ابن رشد في الفرع الثاني من القولة التي قبل هذه أنه: أجمع أهل العلم أن لحم القرد لا يؤكل، وحكى المصنف في الأطعمة في كراهته وحرمته قولين، وقال في المسائل الملقوطة: لا يجوز بيع الحر والخنزير والقرد.. انتهى

وأجاز الشافعية بيعه لما فيه من منفعة الحراسة. قال الخطيب الشربيني في معني المحتاج: أما ما ينفع من ذلك كالفهد للصيد والغيل للقتال والقرد للحراسة.. فيصح انتهى

وأما الحنابلة فقد فصل مذهبهم المرادوي في الإنصاف فقال: بيع القرد إن كان لأجل اللعب به لم يصح على الصحيح من المذهب. جزم به في الرعاية والمستوعب، وقيل: يصح مع الكراهة. قدمه في الحاوي الكبير. وقد أطلق الإمام أحمد رحمه الله كراهة بيع القردة وشرائها، فإن كان لأجل حفظ المتاع ونحوه. فقيل: يصح. اختاره ابن عقيل، وقدمه في الحاوي الكبير. وتقدم نص أحمد، قلت: وهو الصواب.

وعموماً كلام كثير من الأصحاب تقتضي ذلك. وقيل: لا يصح. قال المصنف والشارح: هو قياس قول أبي بكر وابن أبي موسى. واختاره ابن عبدوس في تذكرته. وأطلقهما في المستوعب، والرايعيتين، والفاثق، وظاهر المغني، والشرح، والفروع: الإطلاق.

==

[٢٥٨] وَلَعِبَ النُّرْدُ وَالشُّطْرَنْجُ (١)

خَلَوُ الرَّجُلِ بِالْمَرْأَةِ :

[٢٥٩] وَأَنْ يُخْلُوَ الرَّجُلُ بِامْرَأَةٍ غَيْرِ ذَاتِ مَحْرَمٍ (٢)

= وقال في آداب الرعايتين: يكره اقتناء قرد لأجل اللهو واللعب. وقيل: مطلقاً، قلت: الصواب تحريم اللعب. انتهى.
(١) أما النرد فلحديث بريدة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند مسلم (٢٢٦٠) أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «من لعب بالنردشير فكأنما صبغ يده في لحم خنزير ودمه».

وحديث أبي موسى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «من لعب بالنرد فقد عصى الله ورسوله» أخرجه مالك (٢/ ٩٥٨، رقم ١٧١٨)، وأحمد (٤/ ٣٩٤، رقم ١٩٥٣٩)، وأبو داود (٤/ ٢٨٥، رقم ٤٩٣٨)، وابن ماجه (٢/ ١٢٣٧، رقم ٣٧٦٢)، والبيهقي (٨/ ٧٧، رقم ٢٣٠٧٥)، وعبد بن حميد (ص ١٩٣، رقم ٥٤٧)، والخرائطي في مساوئ الأخلاق (ص ٢٥٩، رقم ٧٤٦)، والآجري في تحريم النرد (ص ٦١، رقم ١٤)، وابن حبان (١٣/ ١٨١، رقم ٥٨٧٢)، والدارقطني في العلل (٧/ ٢٤٠)، والحاكم (١/ ١١٤، رقم ١٦٠) والبيهقي (١٠/ ٢١٤، رقم ٢٠٧٣٩)، والبيهقي في شرح السنة (٣٤١٤) والحديث صححه الحاكم وأقره الذهبي، وصححه ابن عبد البر في التمهيد (١٣/ ١٧٣)، واحتج به ابن حزم في المحلى (٩/ ٢٤)، وقال ابن الملقن في البدر المنير (٩/ ٦٣٢): هذا الحديث صحيح، قال الحاكم: هذا صحيح على شرط البخاري ومسلم. وقال عبد الحق: يختلف في إسناد هذا الحديث. قال ابن القفطان: لم يبين من أمره شيئاً، وإنما هو والله أعلم منقطع - أعني رواية مالك - وهو أن سعيد بن أبي هند وأبي موسى الأشعري فإن بينهما أبا مرة مولى بني عقيل كذا ساقه الدارقطني، وغلا ابن معن البمشقي فعزاه في كتابه «التنقيب» إلى مسلم وهو وهم منه فاحش اهرحسنة العلامة الألباني في صحيح الجامع (٢٥٢٩)، وحسنه الأرئووط ومن معه في تحقيق المسند، أما الشيخ مقبل فقال في كتابه أحاديث معلقة ظاهرها الصحة (٢٨٤): هذا الحديث إذا نظرت إلى سنده وجدته من رجال الصحيح إلا موسى بن ميسرة قد وثقه ابن معين والنسائي كما في «تهذيب التهذيب» على أنه قد توبع قال ابن ماجه رحمه الله (ج ٢ ص ١٢٣٧): حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. حدثنا عبد الرحيم بن سليمان وأبو أسامة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن سعيد بن أبي هند عن أبي موسى فذكره. فهذا السند الظاهر أنه على شرط الشيخين، ولكن في «جامع التحصيل» أن سعيد بن أبي هند لم يلق أباً موسى الأشعري قاله أبو حاتم.

أما الشطرنج فلم يصح فيه حديث كما في تحذير أولي النهي من الأحاديث التي لا أصل لها (١/ رقم ٢٨). والصواب أن لعب الشطرنج محرم كما هو قول جمهور العلماء. قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: الشطرنج متى شغل عما يجب باطناً أو ظاهراً حرم باتفاق العلماء كما لو شغل عن واجب كالصلاة، أو ما يجب من مصلحة النفس أو الأهل، أو الأمر بالمعروف أو النهي عن المنكر أو صلة الرحم أو بر الوالدين، أو ما يجب فعله من نظر في ولاية أو إمامة أو غير ذلك من الواجبات، فإنه حرام بإجماع المسلمين. وكذلك إذا اشتمل على محرم كالكذب أو اليمين الكاذبة أو الخيانة أو الظلم أو الإغاة عليه أو غير ذلك من المحرمات فإنه حرام بإجماع المسلمين) اهد بتصرف من مجموع الفتاوى (٣٢/ ٢١٨، ٢٤٠).

أما إذا لم يشغل عن واجب ولم يتضمن محرماً، فقد اختلف العلماء في حكمه، فذهب جمهور العلماء (أبو حنيفة ومالك وأحمد وبعض أصحاب الشافعي) إلى تحريمه أيضاً. واستدلوا على تحريمه بأدلة من كتاب الله تعالى ومن أقوال الصحابة، قال ابن القيم في الفروسية (٣٠٣، ٣٠٥، ٣١١): ومفسدة الشطرنج أعظم من مفسدة النرد، وكل ما يدل على تحريم النرد فدلالة على تحريم الشطرنج بطريق أولى... وهذا قول مالك وأصحابه، وأبي حنيفة وأصحابه، وأحمد وأصحابه، وقول جمهور التابعين... ولا يعلم أحد من الصحابة أحلها ولا لعب بها، وقد أعادهم الله من ذلك وكل ما نسب إلى أحد منهم من أنه لعب بها كأبي هريرة فافتراء وبهت على الصحابة، ينكره كل عالم بأحوال الصحابة، وكل عارف بالآثار، وكيف يبيح خير القرون وخير الخلق بعد رسول الله اللعب بشيء صده عن سبيل الله وعن الصلاة أعظم من صد الخسر إذا استغرق فيه لاعبه، والواقع شاهد بذلك، وكيف يحرم الشارع النرد ويبيح الشطرنج وهو يزيد عليه مفسدة بأضعاف مضاعفة... اهـ

وقال الذهبي في الكباثر (٨٩-٩٠): وأما الشطرنج فأكثر العلماء على تحريم اللعب بها سواء كان برهن أو بغيره أما بالرهن فهو قمار بلا خلاف وأما إذا خلا عن الرهن فهو أيضاً قمار حرام عند أكثر العلماء... وسئل النووي رحمه الله عن اللعب بالشطرنج أحرام أم جائز؟ فأجاب رحمه الله تعالى: إن فوت به صلاة عن وقتها أو لعب بها على عوض فهو حرام وإلا فمكروه عند الشافعي وحرام عند غيره... اهـ والاستزادة ينظر كتاب (تحريم النرد والشطرنج والملاهي) للآجري، تحقيق محمد سعيد إدريس.

(٢) لحديث ابن عباس رضي الله عنهما عند البخاري (٥٢٣٣)، ومسلم (١٣٤١) عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال «لا يخلون رجل بامرأة»

[٣٦٠] وَأَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ: لَا تَزَالُ يَخَيِّرُ مَا بَقِيَتْ لَنَا. (١)

قَوْلُ مَا شَاءَ اللَّهُ وَشِئْتَ وَالْحَلِفُ بِغَيْرِ اللَّهِ:

[٣٦١] وَمَا شَاءَ اللَّهُ وَشِئْتَ. (٢)

[٣٦٢] وَأَنْ يَحْلِفَ الرَّجُلُ بِغَيْرِ اللَّهِ. (٣)

= إلا مع ذي محرم.

(١) قال الدكتور بكر بن عبد الله أبو زيد في معجم المناهي اللفظي (ص ٦٧٨): في كتاب: (الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة، ومجانبة المخالفين، ومباينة أهل الأهواء المارقين) لابن بطة العسكري الحنبلي المتوفى سنة (٣٨٧ هـ) - رحمه الله تعالى - ذكر جملة من التزام السنة في الأقوال والأعمال والمناهي فيها، منها: (و- النبي - أن يقول الرجل: لا نزال بخير ما بقيت لنا) اهـ ولعل هذا لما فيه من اعتماد القائل على غير الله، ومدح وتركية المقول له. ويظهر لي التسامح فيه وأنه لا محذور به. والله أعلم.

وانظر الزوائد على الزهد لابن المبارك (ص ١٤)، والمنهيات للحكيم الترمذي (ص ٩١)، وطبقات الحنابلة (٣٥١/٢)، والآداب الشرعية (٤٦٥/١).

(٢) لحديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: «قال رجل للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ما شاء الله وشئت فقال: أ جعلتني لله ندا؟ قل: ما شاء الله وحده».

أخرجه أحمد (٢١٤/١)، وابن أبي شيبة (٣٤٦/١)، وابن ماجه (٦٨٤/١) رقم (٢١١٧)، والنسائي في عمل اليوم والليلة (٩٨٨)، وابن أبي الدنيا في الصمت (٣٤٢)، وابن السني في اليوم والليلة (٦٦٧)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٢٣٥)، وابن عدي في الكامل (٤١٩/١)، والطبراني في الكبير (١٣٠٥، ١٣٠٦)، وأبو نعيم في الحلية (٩٩/٤)، والبيهقي (٢١٧/٣)، والخطيب البغدادي في تاريخه (١٠٥/٨) والحديث قال عنه ابن القيم في الجواب الكافي (١٠٢): ثابت، وصححه في المدارج (٦٠٢/١)، وقال العراقي في المغني: إسناده حسن، وصححه العلامة الألباني في صحيح الأدب المفرد، وانظر الصحيحة (٣٦، ٣٧، ٣٨، ١٣٩، ١٠٩٣، ١١٦٦)، وقال الشيخ أحمد شاکر في تحقيق المسند (٢٩٦/٣): إسناده صحيح، وقال الحويني في تحقيق كتاب الصمت (ص ١٩٢): إسناده حسن، وقال الأرئوط ومن معه في تحقيق المسند (٣٣٩/٣): صحيح لغيره.

(٣) وذلك لأحاديث منها عن عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عند البخاري (٢٦٧٩): «من كان حالفًا فليحلف بالله أو ليصمت». ولحديث عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أيضًا: «من حلف بغير الله فقد كفر أو أشرك» أخرجه الطيالسي (ص ٥٧٢، رقم ١٨٩٦)، وأحمد (١٢٥/٢) رقم ٦٠٧٢، والترمذي (١١٠/٤) رقم ١٥٣٥، وأبو داود (٢٢٣/٣) رقم ٣٢٥١، وأبو عوانة (٤٤/٤) رقم ٥٩٦٧، وابن حبان (١٩٩/١٠) رقم ٤٣٥٨، والحاكم (٦٥/١) رقم ٤٥، والبيهقي (٢٩/١٠) رقم ١٩٦١٤، والضياء (٣١٣/١) رقم ٢٥٥، والحديث حسنه الترمذي، وصححه الحاكم وأقره الذهبي، وصححه ابن القيم في أحكام أهل الذمة (١٢٩٢/٣)، وصححه ابن الملقن في البدر المنير (٤٥٨/٩)، وصححه ابن كثير في مسند الفاروق (٤٣١/١)، وصححه العلامة الألباني في صحيح الترمذي، وقال الشيخ أحمد شاکر في تحقيق المسند: إسناده صحيح، وصححه العلامة ابن باز في مجموع فتاواه (٤٥/١)، وصححه الوادعي في الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين (٧٣٤)، ثم عاد وقال في أحاديث معلة ظاهرها الصحة (رقم ٢٦٨): هذا الحديث إذا نظرت إلى سنده وجدتهم رجال الصحيح، ولكنه منقطع قال البيهقي (١٠١٧٢): وهذا لما لم يسمعه سعد بن عبيدة من بن عمر، أخبرنا أبو عبد الله الحافظ أن أبا أحمد بن جعفر هو القطيعي ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل حدثني أبي ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن منصور عن سعد ابن عبيدة قال: كنت عند عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فقمست وترك رجلًا عنده من كندة فأتيت سعيد بن المسيب قال: فجاء الكندي فرعًا فقال: جاء ابن عمر رجل فقال: أحلف بالكعبة؟ قال: لا ولكن أحلف برب الكعبة فإن عمر كان يحلف بأبيه فقال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «لا تحلف بأبيك فإنه من حلف بغير الله فقد أشرك». وجاء بيان المجهول أنه محمد الكندي كما في «مسند أحمد» (ج ٦٩ ص ٦٩) ومحمد الكندي ترجمته في «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (ج ٨ ص ١٣٢) وهو مجهول، قاله أبو حاتم اهـ وكذا قال الأرئوط ومن معه في تحقيق المسند (٢٧٦/٩، ٤٢٣، ٢٤٩/١٠).

وأما ما رواه الإمام أحمد رحمه الله (ج ٢ ص ٥٨) فقال: حدثنا وكيع حدثنا الأعمش عن سعد بن عبيدة قال: كنت مع ابن عمر في حلقة فسمع رجلًا في حلقة أخرى وهو يقول: لا وأبي فرماه ابن عمر بالخصي وقال: إنها كانت يمين عمر فنهاه النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم عنها وقال: «إنها شرك». وكذا ذكره (ص ٦٠) سندًا وممتنًا، فهذه الرواية محمولة على رواية منصور، إذ

النَّهْيُ عَنْ تَحْدِيدِ الشَّفَرَةِ وَالشَّاةِ تَنْظُرُ إِلَيْهِ؛

[٣٦٣] وَأَنْ يَحْدَّ الشَّفَرَةَ وَالشَّاةَ تَنْظُرُ إِلَيْهِ. (١)

النَّهْيُ عَنِ النَّجَشِ وَأَكْلِ لَحُومِ الْجَلَالَةِ وَبَيْعِ الْفَرَسِ؛

[٣٦٤] وَأَنْ يَسْتَعْمَلَ الْأَجِيرَ حَتَّى يَعْلَمَ كَمْ أَجَرَتْهُ. (٢)

[٣٦٥] وَعَنِ النَّجَشِ وَهُوَ أَنْ يَزِيدَ الرَّجُلُ فِي السَّلْعَةِ، وَلَيْسَتْ مِنْ حَاجَتِهِ. (٣)

[٣٦٦] وَعَنِ أَكْلِ لَحُومِ الْجَلَالَةِ، وَالْبَاهِنَاءِ، وَبَيْضِهَا مِنَ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ وَالِدِجَاجِ، وَقِيلَ: تَحْبَسُ

الْإِبِلُ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، وَالْبَقَرُ ثَلَاثِينَ يَوْمًا، وَالْغَنَمُ سَبْعَةَ أَيَّامٍ، وَالِدِجَاجُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ. (٤)

= في رواية منصور أنه لم يسمعه، إذ يحتمل أنه سمع رجلا في حلقة أخرى لم يكن فيها، ثم منصور أثبت وأنقن من الأعمش، والأعمش أيضا مدلس. وقال الإمام الطحاوي رحمه الله في «مشكل الآثار» (ج ٢ ص ٣٠٠) بعد ذكره من طريق منصور: وقفنا على أن منصور بن المعتمر قد زاد في إسناده هذا الحديث على الأعمش، وعلى سعيد بن مسروق، عن سعد بن عبيدة رجلا مجهولا بينه وبين ابن عمر في هذا الحديث ففسد بذلك إسناده. اهـ فعلم أن الحديث ضعيف، والحمد لله.

(١) حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى رَجُلٍ وَاضَعَ رِجْلَهُ عَلَى صَفْحَةِ شَاةٍ وَهُوَ يَحْدُ شَفَرَتَهُ وَهِيَ تَلْحُظُ إِلَيْهِ بِبَصَرِهَا فَقَالَ: «أَتُرِيدُ أَنْ تَمِيتَهَا مَوَاتًا؟ هَلَا أَحَدَدْتُ شَفَرَتَكَ قَبْلَ أَنْ تَضْجِعَهَا» أَخْرَجَهُ الْحَافِظُ (٢٥٧/٤)، رَقْم ٧٥٦٣، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ (٣/ ١٤٠)، وَفِي الْأَوْسَطِ (١/ ٣١٧) مِنْ زَوَائِدِهِ، وَالْبَيْهَقِيُّ (٢٨٠/٩) وَالحديث صححه الحافظ وأقره الذهبي، وقال الهيثمي في المجمع (٣٣/٥): رجاله رجال الصحيح، وصححه العلامة الألباني في الصحيحة (٢٤)، وصححه الوادعي في الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين (٦٦٧).

(٢) حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ اسْتِجَارِ الْأَجِيرِ حَتَّى يَبِينَ لَهُ أَجْرُهُ..» أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١٦٦/١٨ - الرسالة)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي الْمُرَاسِلِ (١٨١)، وَمِنْ طَرِيقِ الْبَيْهَقِيِّ فِي السَّنَنِ (١٢٠/٦)، وَأَخْرَجَهُ مَوْقُوفًا عَنْ أَبِي سَعِيدٍ النَّسَائِيِّ فِي الْمَجْتَبَى (٣١٧/٣٢)، وَفِي الْكَبَرِيِّ (٤٦٧٣) وَالحديث قال عنه الإمام أبو زُرْعَةَ: الصحيح موقوف عن أبي سعيد، فيما نقله عنه ابن أبي حاتم في العلل (١١١٨)، وضعفه البيهقي، وضعفه ابن الملقن في البدر المنير (٣٨٨/٧ - ٣٩٩).

وقال الهيثمي في المجمع (٩٧/٤): رواه أحمد، وقد رواه النسائي موقوفاً ورجال أحمد رجال الصحيح إلا أن إبراهيم النخعي لم يسمع من أبي سعيد فيما أحسب، وضعفه العلامة الألباني في الإرواء (١٤٩٠)، وقال الأرئوط ومن معه في تحقيق المسند (١١٦/١٨): إسناده ضعيف لا لقطاعه، إبراهيم: وهو ابن يزيد النخعي لم يسمع من أبي سعيد، وحمام الراوي عن إبراهيم: هو ابن أبي سليمان الأشعري، ثقة، روى له مسلم مقرونا، وقال أحمد: لكن حماد - يعني ابن سلمة - عنده عنه تحليط.

قلنا: وهو الراوي عنه هنا.

(٣) لأحاديث منها حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ الْبَخَارِيِّ (٦٩٦٣) «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ النَّجَشِ»، (٤) لأحاديث منها حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ أَكْلِ الْجَلَالَةِ وَالْبَاهِنَاءِ» أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٧٨٥)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٨٣٤)، وَابْنُ مَاجَةَ (٣١٨٩)، وَالْبَيْهَقِيُّ (٣٣٢/٩)، وَالْحَافِظُ (٣٤/٢)، وَأَبُو إِسْحَاقَ الْحَرَبِيُّ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ (١/ ٢٤٥) وَالحديث حسنه الترمذي، واحتج به ابن حزم في المحل (١٨٣/١)، وصححه العلامة الألباني في الإرواء (٢٥٠٣).

والجلالة: بفتح الجيم وتشديد اللام من أبنية المبالغة وهي الحيوان الذي يأكل العذرة سواء كانت من البقر أم الغنم أم الإبل أم الطيور كالدجاج والأوز وغيرها، وقد اختلفوا في حكم أكل لحمها على قولين:

القول الأول: يحرم أكلها وهو رواية عن أحمد وأحد القولين في مذهب الشافعية بدليل حديث ابن عمر - رضي الله - له عنهما قال: (نهى رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عن أكل الجلالة والباهنات) رواه الخمسة إلا النسائي وحسنه الترمذي فهو ظاهر في تحريم أكل لحم الجلالة لأن النهي ظاهره التحريم.

والقول الثاني: أنه يكره أكل لحمها كراهة تنزيه وهو الرواية الثانية عن أحمد والأصح في مذهب الشافعية وهو قول الحنفية لأن النهي لا يرجع إلى ذاتها بل لأمر عارض لا يوجب أكثر من تغير لحمها وذلك لا يوجب التحريم.

واختلفوا في مقدار النجس الذي إذا أكلته صارت جلاله يترتب عليها هذا الحكم على أقوال: القول الأول: يعتبر أن يكون الأكثر من علفها النجس فإن كان دون ذلك لم يؤثر وهذا قول في مذهب الحنابلة والحنفية =

[٣٦٧] ونهي عن بيع الغرر.^(١)

[٣٦٨] وَيَبْعُ مَا لَا تَمْلِكُ وَيَبْعُ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ وَعَنْ شَرَطَيْنِ فِي بَيْعٍ.^(٢)

[٣٦٩] وَعَنْ ضَرْبٍ وَجْهٍ أَلَدَابَةِ وَعَنْ أَلْسَمَةِ فِيهِ.^(٣)

[٣٧٠] وَأَنْ يَبْصُقَ فِي وَجْهِ إِنْسَانٍ.^(٤)

[٣٧١] وَأَنْ تَمْنَعَ الْمَرْأَةَ زَوْجَهَا الْفِرَاشِ.^(٥)

= والشافعية لأنه إذا كان الغالب من أكلها النجاسات فإنه يتغير لحمها، فيكره أكله كالطعام الممتنع. القول الثاني: أن يكون أكلها النجاسة كثيرًا ويعفى عن اليسير وهذا قول آخر في مذهب الحنابلة والفرق بين الأكثر والكثير واضح.

القول الثالث: أنه لا اعتبار بالكثرة وإنما الاعتبار بالرأحة والنتن فإن وجد في عرقها وغيره ريح النجاسة فجلالة وإلا فلا وهذا هو الصحيح في مذهب الشافعية.

والقائلون بتحريمها اختلفوا في المدة التي إذا حبست فيها حل لحمها على أقوال: أحدها قول الشافعية: «ليس للقدر الذي تعلفه من حد ولا لزمانه من ضبط وإنما الاعتبار بما يعلم في العادة أو يظن أن رائحة النجاسة تزول به».

الثاني: أن مدة حبس الجلالة ثلاثة أيام كانت طائرًا أو غيره وهذا رواية عن أحمد وهو قول أبي حنيفة في الدجاج على وجه الاستحباب.

القول الثالث: التفصيل فيحبس الطائر ثلاثًا والشاة سبعمائة وما عدا ذلك يحبس أربعين يومًا وهذا التفصيل رواية أخرى عن الإمام أحمد.

قال شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى (٦١٨/٢١): الجلالة التي تأكل النجاسة قد نهى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن لبنها، فإذا حبست حتى تطيب كانت حلالًا باتفاق المسلمين؛ لأنها قبل ذلك يظهر أثر النجاسة في لبنها ويبيضها وعرقها فيظهر نتن النجاسة وخبثها، فإذا زال ذلك عادت طاهرة، فإن الحكم إذا ثبت بعلّة زال بزوالها انتهى.

(١) لحديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند مسلم (١٥١٣) قال: «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الحصة وعن بيع الغرر».

(٢) لأحاديث منها حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال «لا يحل سلف وبيع ولا شرطان في بيع ولا ربح ما لم يضمن ولا يبيع ما ليس عندك» أخرجه أحمد (١٧٨/٢)، وأبو داود (٢٨٣/٣) رقم (٣٥٠٤)، والترمذي (٥٣٥/٣)، والنسائي (١٢٣٤)، وابن ماجه (٤٦٣٠)، وابن ماجه (٧٣٧/٢) رقم (٢١٨٨)، والطحاوي (٤٦/٤)، وابن الجارود (ص ١٥٤)، رقم (٦٠١)، والحاكم (٢١/٢)، رقم (٢١٨٥)، والبيهقي (٢٦٧/٥) رقم (١٠١٩٩) والحديث قال عنه الترمذي: حسن صحيح، وصححه الحاكم وأقره الذهبي، وصححه ابن حزم في المحلى (٥٢٠/٨)، وصححه ابن القطان في بيان الوهم والإيهام (٤٨٧/٥)، وصححه النووي في المجموع (٣٧٦/٩)، وصححه شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٨٤/٣٠)، وقال ابن القيم في الطرق الحكمية (ص ٢٠٣): ثابت، وكذا قال ابن عبد الهادي في تنقيحه (٥٣١/٢)، وصححه العلامة الألباني في صحيح الترمذي، وقال الشيخ أحمد شاكر في تحقيق المسند: إسناده صحيح، وصححه العلامة ابن باز في مجموع فتاواه (٦٤/١٩)، وقال الحويني في غوث المكذوب (١٨٢/٢): إسناده صحيح، وقال الأرناؤوط ومن معه في تحقيق المسند (٢٥٣/١١): إسناده حسن.

(٣) لحديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند مسلم (٢١١٦) قال: «نهى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن الضرب في الوجه وعن الوسم في الوجه».

(٤) لحديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا.. ثم أقبل على الناس مغضبًا، فقال: «أحب أحدكم أن يستقبله رجل فيبصق في وجهه».. أخرجه أحمد (٢٧٩/١-٢٨٠-الرسالة)، والحسيني (٧٤٩)، وابن أبي شيبة (٣٦٣/٢)، وأبو داود (٤٨٠)، وابن حبان (٢٢٧١)، وأبو يعلى (٩٩٣)، وابن خزيمة (٨٨٠)، والحاكم (٢٥٧/١) والحديث صححه الحاكم وأقره الذهبي، وقال مغلطي في شرح سنن ابن ماجه (٦٥٥/٣): صحيح على شرط مسلم، وقال ابن كثير في الأحكام الكبير (٦٤/٢): على شرط مسلم، وقال العلامة الألباني في صحيح الترغيب (٢٨٢): حسن صحيح، وقال الأرناؤوط ومن معه في تحقيق المسند (٢٨٠/١٧): إسناده قوي، ابن عجلان: هو محمد، صدوق قوي، أخرج له مسلم متابعة والبخاري تعليقًا، وبقية رجال الإسناد ثقات رجال الشيخين.

(٥) لحديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند البخاري (٥١٩٣)، ومسلم (١٤٣٦) عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «إذا دعا الرجل امرأته إلى

- [٣٧٢] وَأَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ مَا لَا يَفْعَلُ وَأَنْ يَعِدَ فَيُخْلِفَ ^(١).
- [٣٧٣] وَأَنْ يُحَدِّثَ بِسِرِّ أَخِيهِ.
- [٣٧٤] وَعَنْ الْإِسْرَافِ وَالْإِفْتَارِ ^(٢).
- [٣٧٥] وَأَنْ يَحْزَنَ لِلدُّنْيَا وَيَفْرَحَ لَهَا ^(٣).
- [٣٧٦] وَأَنْ يُطِيعَ عُرْسَهُ فِي الْخُرُوجِ إِلَى الْعُرْسَاتِ وَالنَّيَاحَاتِ.
- [٣٧٧] وَالْحَمَامَاتِ ^(٤).
- [٣٧٨] وَأَنْ يُطِيعَهَا فِي هَوَاهَا.
- [٣٧٩] قَالَ: «وَمَنْ أَطَاعَ امْرَأَتَهُ فِي كُلِّ مَا تُرِيدُ أَكَبَّتْهُ عَلَى وَجْهِهِ فِي النَّارِ» ^(٥).

= فراشه فأبى أن تجيء لعنتها الملائكة حتى تصبح».

- (١) لحديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند البخاري (٣٣)، ومسلم (٥٩) عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «آية المنافق ثلاث إذا حدث كذب وإذا وعد أخلف وإذا أؤتمن خان».
- (٢) لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾ [الفرقان]، قال السعدي في تفسيره (ص ٥٨٦): ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا﴾ في النفقات الواجبة والمستحبة ﴿لَمْ يُسْرِفُوا﴾ بأن يزيدوا على الحد فيدخلوا في قسم التبذير وإهمال الحقوق الواجبة، ﴿وَلَمْ يَقْتُرُوا﴾ فيدخلوا في باب البخل والشح ﴿وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾ إنفاقهم ﴿بَيْنَ ذَلِكَ﴾ بين الإسراف والتقتير ﴿قَوَامًا﴾ يبذلون في الواجبات من الزكوات والكفارات والنفقات الواجبة، وفيما ينبغي على الوجه الذي ينبغي من غير ضرر ولا ضرار وهذا من عدلهم واقتصادهم.
- (٣) ورد في الحديث عن زيد بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «.. من كان همه الآخرة، جمع الله شمله، وجعل غناه في قلبه، وأتته الدنيا وهي راغمة، ومن كانت نيته الدنيا، فرق الله عليه ضيعته، وجعل فقره بين عينيه، ولم يأته من الدنيا إلا ما كتب له..» أخرجه أحمد (٥/ ١٨٣، رقم ٢١٦٣٠)، والترمذي (٥/ ٣٣، رقم ٢٦٥٦)، وأبو داود (٣/ ٣٢٢، رقم ٣٦٦٠)، والنسائي في الكبرى (٣/ ٤٣١، رقم ٥٨٤٧)، والداري (١/ ٨٦، رقم ٢٢٩)، وابن ماجه (٤١٥)، وابن حبان (٢/ ٤٥٤، رقم ٦٨٠)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (١٦٠٠)، والطبراني في الكبير (٥/ ١٥٤، رقم ٤٩٢٥)، والبيهقي في شعب الإيمان (٧/ ٢٨٨، رقم ١٠٣٣٨) والحديث حسنه الترمذي، وقال ابن عبد البر في التمهيد (٢١/ ٢٧٦): ثابت، وصححه ابن العربي في العارضة (٥/ ٣٢٧)، وصححه ابن حجر في موافقة الخبر الخبير (١/ ٣٦٨)، وصححه الألباني في الصحيحة (٤٠٤)، وقال الشيخ مقبل في الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين (٣٥٨): صحيح، رجاله ثقات، وقال الحويني في شفاء الزمزم بتخريج الأربعين (الأربعين الصغرى للبيهقي) (ص ١١، رقم ١): إسناده صحيح، وقال العدوي في فقه الأخلاق (١/ ٤٢): صحيح ومعناه متواتر، وقال الأرناؤوط ومن معه في تحقيق المسند (٣٥/ ٤٦٧): إسناده صحيح.
- (٤) لحديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «.. ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر، فلا يدخل حليلته الحمام..» أخرجه أحمد (٣/ ٣٣٩، رقم ١٤٦٩٢)، والداري (٢/ ١٥٣، رقم ٢٠٩٢)، والترمذي (٥/ ١١٣، رقم ٢٨٠١)، وأبو يعلى (٣/ ٤٣٥، رقم ١٩٢٥) والطبراني في الأوسط (١/ ٢١٣، رقم ٢٦٨٨)، والحاكم (٤/ ٣٢٠، رقم ٧٧٧٩)، والبيهقي في الشعب (٥/ ١٢، رقم ٥٥٩٦)، والخطيب في تاريخه (١/ ٢٤٤) والحديث ضعفه بعض أهل العلم، وحسنه الترمذي، وصححه الحاكم وأقره الذهبي، وقال العلامة الألباني في صحيح الترغيب (١٦٧): صحيح لغيره، وقال الأرناؤوط ومن معه في تحقيق المسند (٢٣/ ١٩): حسن لغيره..
- (٥) يشير المصنف إلى حديث: «من أطاع امرأته، كبه الله عز وجل في النار على وجهه» قال العلامة الألباني في الضعيفة (٦٩٠٤): موضوع.

أورده السيوطي في «ذيل الأحاديث الموضوعة» ص ١٣٢/ ٦٢٣ بترقيي من رواية الديلمي بسنده عن المطلب بن شعيب بن حبان الأزدي: حدثنا عبد الله بن صالح: حدثنا عمرو بن هاشم عن ابن أبي كريمة عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر عن علي بن أبي طالب رفعه. قلت: وقد سكت عنه السيوطي، فلم يتكلم على إسناده بشيء؛ ولذلك قال ابن عراق معقباً عليه بعد أن رمز للديلمي بـ«ي»: «قلت: بيض له؛ كأنه أراد أن يبين علته فلم يتفق له، وأنا لم تلح لي، إلا أن أحمد بن عبد الرحمن الصايغ، و... والمطلب بن شعيب بن حبان الأزدي: لم أقف لهم على ترجمة».

فأقول: هؤلاء الأربعة إن لم يجد لهم ترجمة؛ فلا ينبغي لمثلهم أن يسكت عن بعض من فوقهم، وقد حاول أن يتعرف على من دونهم؛



[٣٨٠] وَأَنْ يُطِيعَهَا فِي عُقُوقٍ وَالدِّيَةِ وَقَطْعِ رَحِمِهِ وَمُوَاسَاةِ أَخِيهِ فِي اللَّهِ.

[٣٨١] وقال: «خَالِفُوهُمْ تَرْتُدُّوا وَيَبَارِكُ لَكُمْ»^(١).

[٣٨٢] وَنَهَى عَنْ ضِرَارِهِنَّ وَالْإِعْتِدَاءِ عَلَيْهِنَّ^(٢).

[٣٨٣] وَأَمَرَ بِالْعَدْلِ وَالتَّسْوِيَةِ فِي الْقِسْمَةِ بَيْنَهُنَّ^(٣).

[٣٨٤] وَنَهَى عَنْ أَدَى الْجَارِ^(٤).

[٣٨٥] وَعَنْ الْقَطَاوِلِ وَالطَّغْنِ فِي الْأَنْسَابِ وَالْهَمْزِ وَالْعُمْزِ

= فلم يعرفهم، بينما البعض المشار إليهم، فيهم من يعرف بالضعف، وأحدهم لا يعرف أيضًا، وهو: «ابن أبي كريمة»، فلإني لم أجد له ترجمة.

وأما «عمرو بن هاشم» - وهو: البيروني - فهو مترجم في «التهذيب» وغيره، وقال الذهبي في «المغن»: «وثق»، وقال ابن وارة: ليس بذلك. وقال الحافظ في «التقريب»: «صدوق يخطئ». وأما «عبد الله بن صالح»: فهو مشهور، ومعروف بالضعف؛ إلا في رواية بعض الأئمة عنه؛ كما قرره الحافظ في «مقدمة الفتح» وحديثنا ليس من هذا القبيل؛ فإن «المطلب بن شعيب بن حيان الأزدي» وإن كان قد وثق - ولم يعرفه ابن عراق -؛ فليس هو من أولئك الأئمة، وإنما هو من شيوخ الطبراني في «معاجمه»، وله ترجمة في كتاب الشيخ حماد الأنصاري - عافاه الله - الذي أسماه: «بلغت القاضي والداني في تراجم شيوخ الطبراني» (٣٢٧/٦٤٩). وأما ما وجه به ابن عراق سكوت السيوطي عن علة الحديث فلا أراه وجيبها وذلك للضعف الذي في الروايتين، وفي ظني أن مثله لا يخفى على مثل الحافظ السيوطي، وإنما سلكت عنه لظهور وضعه وبطلانه باللفظ المذكور؛ لأن من المقطوع به أن النبي ﷺ كان يسائر نساءه ويطيعهن فيما لا يخالفه للشرع؛ كما صنع ﷺ مع عائشة حينما لم تستطع في حجة الوداع أن تأتي بعمره الحج؛ لما عرض لها من الحيض، فأمر ابن أخيها عبد الرحمن أن يعمرها من «التنعيم» والناس يستعدون للرجوع إلى المدينة، وقال راوي القصة جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كان رسول الله ﷺ رجلاً سهلاً، إذا هويت - عائشة - الشيء تابعها عليه. انظر «حجة الوداع» ص ٩٢. ولعل أصل الحديث إنما هو باللفظ الذي ساقه أبو عبد الله بن بطة في «الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة» (٣٧٩/٢٠٤): «من أطاع امرأته في كل ما تريد... الحديث نحوه».

(١) قال السخاوي في المقاصد الحسنة (ص ٤٠٠) حديث «شاوروهن وخالفوهن»، لم أراه مرفوعاً، وفي المرفوع من حديث أنس، «لا يفعلن أحدكم أمراً حتى يستشير، فإن لم يجد من يستشير، فليستشر امرأة، ثم ليخالفها، فإن في خلافها البركة» أخرجه ابن لال، ومن طريقه الديلمي من حديث أحمد بن الوليد الفحام، حدثنا كثير بن هشام، حدثنا عيسى بن إبراهيم الهاشمي عن عمر بن محمد عنه به، وعيسى ضعيف جداً مع انقطاع فيه.

(٢) لحديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند البخاري (٥١٨٦)، ومسلم (١٤٦٨): «استوصوا بالنساء خيراً فإنهن خلقن من ضلع وإن أعوج شيء في الضلع أعلاه فإن ذهبت تقيمه كسرته وإن تركته لم يزل أعوج فاستوصوا بالنساء خيراً».

(٣) لحديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ «من كانت له امرأتان يميل مع إحداها على الأخرى جاء يوم القيامة وأحد شقيه ساقط» أخرجه الطيالسي (ص ٣٢٢، رقم ٢٤٥٤)، وأحمد (٤٧١/٢، رقم ١٠٠٩٢)، والداري (١٩٣/٢، رقم ٢٢٠٦)، وأبو داود (٢٤٢/٢، رقم ٢١٣٣)، والنسائي (٦٣/٧، رقم ٣٩٤٢)، وابن ماجه (٦٣٣/١، رقم ١٩٦٩)، والبيهقي (٢٩٧/٧، رقم ١٤٥١٥) والحديث صحيحه ابن حبان، وقال ابن حزم في المحل (٦٥/١٠): خير ثابت، وصححه ابن الملقن في البدر المنير (٣٧/٨)، وقال الحافظ في البلوغ (ص ٢٢٠): إسناده صحيح، وقال الألباني في الإرواء (٨٠/٧، رقم ٢٠١٧): قال الترمذي وإنما أسند هذا الحديث همام بن يحيى عن قتادة ورواه هشام الدستوائي عن قتادة قال: كان يقال ولا نعرف هذا الحديث مرفوعاً إلا من حديث همام وهمام ثقة حافظ قلت: وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين. ووافقه الذهبي وابن دقيق العيد كما نقله الحافظ في التلخيص (٣/٢٠١) وأقره وقال: واستغربه الترمذي مع تصحيحه وقال عبد الحق: هو خير ثابت لكن علته أن هماماً تفرد به. قلت (والكلام للألباني): وهذه علة غير قاذحة ولذلك تتابع العلماء على تصحيحه، وقال الشيخ أحمد شاكِر في تحقيق المسند: إسناده صحيح، وقال الأرئوط: إسناده صحيح على شرط الشيخين.

(٤) لأحاديث منه حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند البخاري (٥١٨٦)، ومسلم (٤٧) قال: قال رسول الله ﷺ «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جاره».

- [٣٨٦] وَشَتَمَ الْمَمَالِيكَ وَصَرَّيْهِمْ^(١) وَأَمَرَ أَنْ يُطْعِمَهُمْ مِمَّا يَأْكُلُ وَيَكْسُوهُمْ مِمَّا يَلْبَسُ وَلَا يَكْلَفُوا مِنَ الْعَمَلِ مَا لَا يُطِيقُونَ^(٢)
- [٣٨٧] وَأَنْ يَغْفُو عَنْهُمْ وَلَوْ أَذْنَبُوا فِي الْيَوْمِ سَبْعِينَ ذَنْبًا^(٣)
- الَّتِي عَنْ تَقَرُّ الرَّجُلِ فِي صَلَاتِهِ وَرَفَعَ الرَّأْسَ قَبْلَ الْإِمَامِ
- [٣٨٨] وَنَهَى أَنْ يَنْقُرَ الرَّجُلُ فِي صَلَاتِهِ كَنْقَرِ الدِّيكِ^(٤)
- [٣٨٩] وَأَنْ يَسْجُدَ قَبْلَ أَنْ يَرْفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ
- [٣٩٠] وَأَنْ يَفْتَرِشَ ذِرَاعَيْهِ فِي السُّجُودِ كَأَفْتَرِشِ الْكَلْبِ^(٥) وَأَنْ يَقْعَى كَقِفْعَاءِ الْقِرَدِ
- [٣٩١] وَأَنْ يَرْفَعَ رَأْسَهُ وَيَضَعَهُ قَبْلَ الْإِمَامِ
- [٣٩٢] أَوْ يَشَارِكُهُ فِي فِعْلِهِ
- [٣٩٣] وَقَالَ: «أَمَّا يَخْشَى الَّذِي يَرْفَعُ رَأْسَهُ قَبْلَ الْإِمَامِ أَنْ يُحَوَّلَ اللَّهُ رَأْسَهُ رَأْسَ حِمَارٍ»^(٦)
- [٣٩٤] وَقَالَ: «مَنْ رَفَعَ أَوْ وَضَعَ قَبْلَ إِمَامِهِ فَلَا صَلَاةَ لَهُ»^(٧)
- الَّتِي عَنِ الْإِحْتِكَالِ فِي الصَّلَاةِ وَغَسَلَ بَاطِنَ الْقَدَمِ وَالتَّثَاوُبِ
- [٣٩٥] وَنَهَى عَنِ الْإِحْتِكَالِ فِي الصَّلَاةِ
- [٣٩٦] وَنَهَى أَنْ يَغْسِلَ بَاطِنَ قَدَمَيْهِ بِبَاطِنِ كَفِّهِ الْيَمْنَى مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ^(٨)

- (١) لحديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عند مسلم (١٦٥٧) سمعت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: «من لطم مملوكه أو ضربه فكفارته أن يعتقه».
- (٢) لحديث أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند البخاري (٣٠، ٢٥٤٥) قال: إني سابيت رجلاً فعبثته بأمة فقال لي النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يا أبا ذر أعبثته بأمة إنك امرؤ فيك جاهلية إخوانكم خولكم جعلهم الله تحت أيديكم فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه مما يأكل وليلبسه مما يلبس ولا تكلفوهم ما يغلبهم فإن كلفتموهم فأعينوهم».
- (٣) لحديث عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: «جاء رجل إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقال: يا رسول الله! كم نغفو عن الخادم؟ فصت، ثم أعاد عليه الكلام، فصت، فلما كان في الثالثة، قال: أعفوا عنه في كل يوم سبعين مرة» أخرجه أبو داود (٤/ ٣٤١، رقم ٥١٦٤)، والترمذي (٤/ ٣٣٦، رقم ١٩٤٩)، والطبراني في الكبير (١٣/ ٣٢٦)، والبيهقي في الكبرى (٨/ ١٨، رقم ١٥٧٩٩) والحديث سكت عنه أبو داود، وحسنه الترمذي، وحسنه ابن حجر في تخريج المشكاة (٣/ ٣٤١)، وصححه العلامة الألباني في الصحيحة (٤٨٨).
- (٤) لحديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «نهاني خليلي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن أنقر في صلاتي نقر الديك، وأن ألتفت التفات النعل، وأن أقعي كاقعاء القرد» قال العلامة الألباني في أصل صفة الصلاة (٢/ ٦٤٤): أخرجه الطيالسي، وأحمد، وابن أبي شعبة. وهو حديث حسن، كما بيته في تعليقي على الأحكام للحافظ عبد الحق الإشبيلي (١٣٤٨)، وانظر صحيح الترغيب والترهيب (٥٥٥).
- (٥) لحديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند البخاري (٥٣٢)، ومسلم (٤٩٣) قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اعتدلوا في السجود ولا يبسط أحدكم ذراعيه انبساط الكلب».
- (٦) أخرجه البخاري (٦٩١)، ومسلم (٤٢٧).
- (٧) أخرجه عبد الرزاق (٣٧٥/٢)، رقم ٣٧٥٩، وابن قانع (٣٣٩/١)، وابن الضريس في أحاديثه (١/ ٣)، عن علي بن شيان عن أبيه، والحديث قال عنه البوصيري في تحاف الخيرة (٧٥/٢): إسناده ضعيف، وضعفه السيوطي في الجامع الصغير (٨٧٠٧)، وقال العلامة الألباني في الضعيفة (٤٥٩٦): منكر.
- (٨) أخرج ابن عدي (٣٠٤/٣) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إذا توضأ أحدكم فلا يغسل أسفله رجليه بيده اليمنى» والحديث وضعفه ابن عدي، وابن القطان في بيان الوهم والإيهام (٩٠٠)، وقال العلامة الألباني في الضعيفة (١٥٢٥): موضوع.

[٣٩٧] وَعَنِ الثَّائِبِ وَالتَّفْحِجِ^(١).

مَنْهِيَاتٍ فِي الصَّلَاةِ:

[٣٩٨] وَتَقْلِيلِ الْخَصَى فِيهَا^(٢) وَأَنْ يَمْسَحَ جَبْهَتَهُ مِنَ التُّرَابِ قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ^(٣).

[٣٩٩] وَأَنْ يَرْفَعَ بَصَرَهُ إِلَى السَّمَاءِ فِي الصَّلَاةِ^(٤).

[٤٠٠] وَأَنْ يُغْمِضَ عَيْنَيْهِ فِي السُّجُودِ^(٥).

(١) أما الثائب فلحديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند البخاري (٣٢٨٩)، ومسلم (٢٩٩٤) عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «الثائب من الشيطان فإذا ثائب أحدكم فليرده ما استطاع فإن أحدكم إذا قال ها ضحك الشيطان»، والحديث عند الترمذي (٣٧٠) مقيد بالصلاة.

وأما التفحج فلحديث أبي موسى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوع: «أربع من الجفاء يبول الرجل قائما أو يكثر مسح جبهته قبل أن يفرغ من صلاته أو يسمع المؤذن يؤذن فلا يقول مثل ما يقول أو يصلي بسبيل من يقطع صلاته» أخرجه ابن عدى (١٢٥/٧)، ترجمة ٢٠٤٢ هارون بن هارون بن عبد الله بن الهدير التيمي، والبيهقي (٢٨٥/٢)، عقب رقم (٣٢٦٧)، والدبليسي (٣٧٢/١)، رقم (١٥٠١) والحديث ضعفه قال البخاري: هذا حديث منكرو يضطربون فيه، وضعفه ابن عدي، والبيهقي، وضعفه الذهبي في المذهب (٧٢٥/٢).

(٢) لحديث أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «إذا قام أحدكم إلى الصلاة فإن الرحمة تواجهه فلا يمسح الخصى» أخرجه عبد الرزاق (٣٨/٢)، رقم (٢٣٩٩)، وأحمد (١٤٩/٥)، رقم (٢١٣٦٨)، وأبو داود (٢٤٤/١)، رقم (٩٤٥)، والترمذي (٢١٩/٢)، رقم (٣٧٩)، والنسائي (٦/٣)، رقم (١١٩١)، وابن ماجه (٣٢٨/١)، رقم (١٠٢٧)، والداري (٣٧٤/١)، رقم (١٣٨٨)، وابن خزيمة (٥٩/٢)، رقم (٩١٣)، وابن حبان (٥٠/٦)، رقم (٢٢٧٤)، والحميدي (١٢٨)، وابن الجارود (٢١٩)، والطبراني في مسند الشاميين (٦٠/٣)، رقم (١٨٠٤)، والبيهقي (٢٨٤/٢)، رقم (٣٣٦١) والحديث حسنه الترمذي، وقال ابن عبد البر في الصميد (١١٦/٢٤): مرفوع صحيح محفوظ، واحتج به ابن حزم في المحلى (٩٥/٣)، وصححه الشيخ أحمد شاكر في تحقيق سنن الترمذي (٢١٩/٢)، وقال الأرئوط في تحقيق المسند: إسناده محتمل للتحسين. أما ابن القطان فقال في بيان الوهم والإيهام (١٧٤/٤): فيه أبو الأحوص لا تعرف له حال، وضعفه العلامة الألباني في ضعيف الترغيب (٢٩٥) والصواب ضعف الحديث لأن مدار الحديث على أبي الأحوص، وهو في عداد المجاهلين.

(٣) للحديث الثاني المتقدم في التعليق قبل السابق، ولحديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند ابن ماجه (٩٦٤) أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «إن من الجفاء أن يكثر الرجل مسح جبهته قبل الفراغ من صلاته» والحديث ضعفه البوصيري في مصباح الزجاجة (١١٨/١) بقوله: هذا إسناده ضعيف فيه هارون بن هارون وقد اتفقوا على تضعيفه، وضعفه ابن رجب، وضعفه العلامة الألباني في ضعيف ابن ماجه.

وقد صح من قول ابن مسعود: «إن من الجفاء أن يكثر الرجل مسح جبهته قبل أن يفرغ من الصلاة» كما في الإرواء (١٠٤/٢).

(٤) لحديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند البخاري (٧٥٠) قال قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ما بال أقوام يرفعون أبصارهم إلى السماء في صلاتهم» فاشتد قوله في ذلك حتى قال: «لينتهن عن ذلك أو لتخطفن أبصارهم».

(٥) ورد في هذه المسألة أحاديث وهي لا تصح، قال الشيخ مشهور في أخطاء المصلين (ص ١١٢): قال ابن القيم: ولم يكن من هدية - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - تغميض عينيه في الصلاة، وقد تقدم أنه كان في التشهد يومئ ببصره إلى أصبعه في الدعاء، ولا يجاوز بصره إشارته، وقال الفيروز آبادي في سفر السعادة (ص ٤٠): كان - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يفتح عينه المباركة في الصلاة، ولم يكن يغمضها كما يفعله بعض المتعبدین اهـ.

ودلت كثير من الأحداث على أنه لم يكن يغمض عينيه في الصلاة، مثل: مد يده في صلاة الكسوف ليتناول العنقود لما رأى الجنة، وكذلك رؤيته النار وصاحبة الحرة فيها، وحديث مدافعتة للبهيمة التي أرادت أن تمر بين يديه، ورده الغلام والجارية، وكذلك أحاديث رد السلام بالإشارة على من سلم عليه وهو في الصلاة، فإنه كان يشير إلى من يراه، وكذلك حديث تعرض الشيطان له، فأخذ فخنقه، وكان ذلك رؤية عين، فهذه الأحاديث وغيرها، يستفاد من مجموعها بأنه لم يكن يغمض عينيه في الصلاة.

وقد اختلف الفقهاء في كراهته، فكرهه الإمام أحمد وغيره، وقالوا: هو فعل اليهود، وأباحه جماعة ولم يكرهوه، وقالوا: قد يكون أقرب إلى تحصيل الخشوع الذي هو روح الصلاة وسرها ومقصودها، والصواب أن يقال: إن كان تفتيح العين لا يخل

- [٤٠١] وَيَقْرَأُ فِي الرُّكُوعِ^(١).
 [٤٠٢] وَيَكْفُفُ شَعْرًا أَوْ ثَوْبًا^(٢).
 [٤٠٣] وَعَنِ السَّدَلِ وَاشْتِمَالِ الصَّمَاءِ^(٣).
 [٤٠٤] وَأَنْ يُصَلِّيَ مُحَلُولَ الإِزَارِ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَى قَمِيصِهِ رِدَاءً وَمَنْ تَحْتَهُ إِزَارٌ^(٤).

= بالحشوع، فهو أفضل، وإن كان يحول بينه وبين الحشوع لما في قبلته من الزخرفة و التزيق أو غيره مما يشوش عليه قلبه، فهناك لا يكره التغميض قطعاً، والقول باستحبابه في هذا الحال أقرب إلى أصول الشرع ومقاصده من القول بالكراهة، والله أعلم انظر زاد المعاد (٢٩٤/١) والفتاوى: (ص ١٤٧) للزبير بن عبد السلام - وسفر السعادة (ص ٢٠).
 (١) لما ورد في الحديث: «ألا وإني نهيت أن أقرأ القرآن راكعاً أو ساجداً فأما الركوع فعظموا فيه الرب عز وجل وأما السجود فاجتهدوا في الدعاء فقمن أن يستجاب لكم» أخرجه مسلم برقم (٤٧٩) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وروى مسلم برقم (٤٨٠) عن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «نهاني رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن أقرأ راكعاً أو ساجداً».
 (٢) جاء في فتاوى اللجنة الدائمة (١/٦٣٤): لا يجوز تشمير الأكماء بكفها أو ثنيها لئلا تقع على الأرض عند السجود في أثناء الصلاة ولا قبل الصلاة لقول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أمرت أن أسجد على سبعة أعظم وألا أكف شعراً ولا ثوباً» رواه البخاري ومسلم، وقال الشيخ مشهور في كتابه القول المبين في أخطاء المصلين (ص ٤٢): ومن أخطاء بعض المصلين: أنهم يكفون - أي: يشمرون - ثيابهم، قبل دخولهم في الصلاة، عن ابن عباس - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قال: قال رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «أمرت أن أسجد على سبعة، ولا أكف شعراً ولا ثوباً» أخرجه مسلم وترجم ابن خزيمة - رحمه الله تعالى - على هذا الحديث بـ (٣٨٣/١): «باب الزجر عن كف الثياب في الصلاة»، قال النووي - رحمه الله تعالى - في شرح مسلم: (٢٠٩/٤): اتفق العلماء على النهي عن الصلاة وثوبه مشتم أو كتمه أو نحوه، وقال الإمام مالك كما في المدونة الكبرى (٩٦/١): فبمن صلى مشتمراً كنيه: إن كان ذلك لباسه قبل ذلك وهيئته، وكان يعمل عملاً، فشمّر لذلك العمل، فدخل في صلاته كما هو، فلا بأس بأن يصلي بتلك الحال. وإن كان إنما فعل ذلك ليكف شعراً أو ثوباً فلا خير فيه أهد قلت: وظاهر النهي مطلق، سواء شمر للصلاة، أم كان مشتمراً قبلها، ودخل فيها، وهو على تلك الحالة، قال النووي بعد كلامه السابق: وهو - أي: النهي عن تشمير الثوب - كراهة تنزيه، فلو صلى كذلك فقد أساء وصحت صلاته. واحتج في ذلك أبو جعفر محمد بن جرير الطبري بإجماع العلماء. وحكى ابن المنذر الإعادة فيه عن الحسن البصري، ثم قال رحمه الله تعالى: ثم مذهب الجمهور: أن النهي مطلق، لمن صلى كذلك، سواء تعهده للصلاة أم كان قبلها كذلك، لا لها، بل لمعنى آخر. وقال الداودي: يختص النهي بمن فعل ذلك للصلاة. والمختار الصحيح هو الأول. وهو ظاهر المنقول عن الصحابة وغيرهم أهد وما قيل هنا هو نفس ما يقال في الباب القادم، وهو شد الشعر.

(٣) أما السدل فلحديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «نهى عن السدل في الصلاة، وأن يغطي الرجل فاه» أخرجه أبو داود (٦٤٣)، وابن خزيمة (٧٧٢) و (٩١٨)، وابن حبان (٢٣٥٣)، والحاكم (٢٥٣/١)، والبيهقي (٢٤٤/٢)، والبخاري (٥١٩) والحديث ضعفه بعض أهل العلم، وصححه الحاكم وأقره الذهبي، وقال العراقي في المغني: إسناده حسن، وحسنه العلامة الألباني في صحيح الجامع رقم (٦٨٨٣)، وحسنه الشيخ مشهور في أخطاء المصلين (ص ٣٩): واختلف في السدل على أقوال:

قيل: أن يرسل الثوب حتى يصبب الأرض. وهذا تفسير الشافعي، وهو على هذا المعنى: يشترك في معنى الإسهال، المبحوث في الخطأ السابق.

وقيل: أن يرخي الرجل ثوبه على عاتقه ثم لا يمسسه، وهو على هذا المعنى: خوفاً من كشف العاتقين، وسيأتي بحثه، إن شاء الله تعالى، والتفسير السابق للإمام أحمد.

وقال صاحب النهاية: هو: أن يلتحف بثوبه، ويدخل يديه من داخل، فيركع ويسجد، وهو كذلك، قال: وهذا مطرد في القميص وغيره من الثياب.

قلت: وهو على هذا المعنى: يشترك في معنى اشتمال الصماء، فعن أبي سعيد الخدري أنه قال: (نهى رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عن اشتمال الصماء) أخرجه البخاري (٣٦٧).

(٤) لحديث سلمة بن الأكوع رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قلت: يا رسول الله إني رجل أصيد أفأصلي في القميص الواحد قال: «نعم وأزرره ولو بشوكة» أخرجه الشافعي (١/٦٣ - ٦٤)، وابن أبي شيبة (١/٣٠٤)، وأحمد (٤/٤٩)، رقم (١٦٥٦٨)، والنسائي (٢/٧٠)، رقم

[٤٠٥] وَأَنْ يُصَلِّيَ فِي قَمِيصٍ رَقِيقٍ لَيْسَ تَحْتَهُ عَيْرٌ^(١).

[٤٠٦] وَأَنْ يَتَخَطَّى النَّاسَ فِي الصَّلَاةِ^(٢).

[٤٠٧] وَأَنْ يَقُومَ الرَّجُلُ فِي الصَّفِّ الثَّانِي وَلَهُ فِي الصَّفِّ الْأَوَّلِ فُرْجَةٌ^(٣).

[٤٠٨] وَأَنْ يَعْتَمِدَ الرَّجُلُ عَلَى الْخَائِطِ فِي الصَّلَاةِ.

[٤٠٩] وَأَنْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ فِي الْحَمَامِ وَمَعَاطِنِ الْإِبِلِ وَقَارِعَةِ الْبَطْرِيقِ وَالْمَقْبَرَةِ وَالْمَجْزَرَةِ وَالْمَرْبَلَةِ

= (٧٦٥)، وأبو داود (١٧٠/١)، رقم (٦٣٢)، وابن خزيمة (٣٨١/١)، رقم (٧٧٨)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٨٠/١)، وابن حبان (٧١/٦)، رقم (٢٢٩٤)، والحاكم (٣٧٩/١)، رقم (٩١٣) والحديث قال عنه البخاري في صحيحه (١٣٤/١): في إسناده نظر، وصححه الترمذي، وابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم وأقره الذهبي، وحسنه النووي في المجموع (١٧٤/٣)، وحسنه العلامة الألباني في الإرواء (٢٦٨)، وقال الأرئوط ومن معه في تحقيق المسند (٥٢/٢٧): إسناده حسن.

(١) ورد في الحديث عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقُولُ: «صَلِّ فِي الْقَمِيصِ الْوَاحِدِ إِذَا لَمْ يَكُنْ رَقِيقًا يَشْفِ عَنْكَ وَازِرَهُ» وهو حديث ضعيف، ضعفه ابن عدي، وقال ابن القيسراني في الذخيرة (١٨٠٢/٣): رواه حرام بن عثمان. وحرام متروك الحديث.

قال الشيخ مشهور في كتابه أخطاء المصلين (ص ٢٢-٢٥): أخرج البخاري في صحيحه (٣٦٥) بسنده إلى أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «قَامَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَسَأَلَهُ عَنِ الصَّلَاةِ فِي الْقُبُوبِ الْوَاحِدِ، فَقَالَ: «أَوْ كَلِّكُمْ يَجِدُ ثَوْبَيْنِ؟» ثُمَّ سَأَلَ رَجُلٌ عَمْرًا، فَقَالَ: إِذَا وَسَّعَ اللَّهُ فَأَوْسَعُوا: صَلَّى رَجُلٌ فِي إِزَارٍ وَرَدَاءٍ، فِي إِزَارٍ وَقَمِيصٍ، فِي إِزَارٍ وَقَبَاءٍ، فِي سُرَاوِيلٍ وَرَدَاءٍ، فِي سُرَاوِيلٍ وَقَمِيصٍ، فِي سُرَاوِيلٍ وَقَبَاءٍ، فِي ثُبَانٍ وَقَبَاءٍ، فِي ثُبَانٍ وَقَمِيصٍ. وَمِنْ هَذَا الْبَابِ صَلَاةُ بَعْضِهِمْ فِي الثَّوْبِ السَّاتِرِ لِلْجَسَدِ - وَلَكِنَّهُ - رَقِيقٌ، يَصِفُ لَوْنُ الْبَشَرَةِ، دُونَ سُرَاوِيلٍ تَحْتَهُ وَالسَّرَاوِيلُ الْقَصِيرُ تَحْتَ الثَّوْبِ لَا يَكْفِي، إِلَّا أَنْ يَكُونَ سَاتِرًا مَا بَيْنَ السَّرَةِ وَالرَّكْبَةِ. وَفِي مَقُولَةِ عَمْرِ السَّابِقَةِ، الَّتِي قَدِمَ فِيهَا أَكْثَرُ الْمَلَابِسِ سِتْرًا، أَوْ أَكْثَرُهَا اسْتِعْمَالًا، وَضَمَّ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ وَاحِدًا، وَلَمْ يَقْصِدِ الْحَصْرَ فِي ذَلِكَ، بَلْ يَلْحَقُ بِذَلِكَ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ، دَلِيلٌ عَلَى وَجُوبِ الصَّلَاةِ فِي الثِّيَابِ السَّاتِرَةِ، وَأَنَّ الْاِقْتِصَارَ عَلَى الْقُبُوبِ الْوَاحِدِ، كَانَ لَضَيْقِ الْحَالِ، وَفِيهِ: أَنَّ الصَّلَاةَ فِي الثَّوْبَيْنِ، أَفْضَلُ مِنَ الْقُبُوبِ الْوَاحِدِ، وَصَرَّحَ الْقَاضِي عِيَاضُ بْنُ الْخَلَّافِ فِي ذَلِكَ كَمَا فِي الْفَتْحِ (٤٧٦/١).

قال الإمام الشافعي في الأم: (٧٨/١): «إِنْ صَلَّى فِي قَمِيصٍ يَشْفِ عَنْهُ، لَمْ تَجْزِهِ الصَّلَاةُ.

وقال: والمرأة في ذلك أشدَّ حالًا من الرجل، إِذَا صَلَّتْ فِي دُرْعٍ وَخِمَارٍ، يَصِفُهَا الدَّرْعُ، وَأَحَبُّ إِلَيَّ أَلَّا تُصَلِّيَ فِي جَلِيَابٍ فَوْقَ ذَلِكَ، وَتُجَافِيهِ عَنْهَا لَعَلَّهَا يَصِفُهَا الدَّرْعُ.

(٢) لعل المصنف يشير إلى الحديث الذي أخرجه أحمد (١٨٨/٤)، رقم (١٧٧١٠)، وأبو داود (٢٩٢/١)، رقم (١١١٨)، والنسائي (١٠٣/٣)، رقم (١٣٩٩)، وابن خزيمة (١٥٦/٣)، رقم (١٨١١)، وابن حبان (٢٩/٧)، رقم (٢٧٩٠)، والبيهقي (٤٣٢/٨)، رقم (٣٥٠٦)، وابن الجارود (ص ٨٢)، رقم (٢٩٤)، والحاكم (٤٢٤/١)، رقم (١٠٦١)، والبيهقي (٢٣١/٣)، رقم (٥٦٧٨)، والضياء في المختارة (٤٧/٩)، رقم (٢٢)، عن كلهم عبد الله بن بسر أن رجلاً جاء إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يَخْطُبُ النَّاسَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَقَالَ: «اجْلِسْ فَقَدْ أَذِيتَ وَأَنْيْتُ» والحديث صحيحه ابن خزيمة، وصححه الحاكم وأقره الذهبي، وكذا صحيحه ابن السكن، وصححه النووي في الخلاصة (٧٨٥/٢) وفي المجموع (٥٥٧/٤)، وقال الحافظ في التلخيص (١٧٤/٢): ضعفه ابن حزم بما لا يقدح، وصححه الألباني في صحيح الترغيب (٧١٤)، وصحيح أبي داود الأم (٢٨١/٤)، وقال الخويي في غوث المكذوب (٢٥٦/١): إسناده صحيح، وقال الأرئوط ومن معه في تحقيق المسند (٢٤٠/٢٩): إسناده صحيح على شرط مسلم.

(٣) لحديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أَتَمُوا الصَّفَّ الْأَوَّلَ، ثُمَّ الَّذِي يَلِيهِ، فَإِنْ كَانَ نَقْصٌ فَلْيَكُنْ فِي الصَّفِّ الْمُؤَخَّرِ» أخرجه أحمد (٣٥٥/١٩-٣٥٥/١٩)، وأبو داود (٦٧١)، والنسائي (٩٣/٢)، وأبو يعلى (٣١٦٣)، وابن حبان (٢١٥٥)، وابن خزيمة (١٥٤/٦)، والبيهقي (١٠٢/٣)، والبقوي (٨٢٠)، والضياء (٢٣٧٦، ٢٣٧٧، ٢٣٧٨، ٢٣٨٠) والحديث احتج به ابن حزم في المحلى (٥٦/٤)، وحسنه النووي في المجموع (٢٢٧/٤)، وصححه ابن دقيق العيد في الاقتراح (١١٤)، وقال الشيخ أحمد شاکر في تعليقه على المحلى (٥٦/٤): إسناده صحيح، وصححه العلامة الألباني في صحيح أبي داود، وصححه الوادعي في الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين (٥٥)، وقال الأرئوط ومن معه في تحقيق المسند (٣٥٥/١٩): إسناده صحيح على شرط الشيخين.

وَقَوْفَ ظَهْرِ بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ^(١).

[٤١٠] وَأَنْ يَنْصَرِفَ الرَّجُلُ مِنَ الصَّلَاةِ وَهُوَ شَاكٌّ فِيهَا^(٢).

لَعَنَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - الْوَاشِمَةَ وَالْمُسْتَوْشِمَةَ

[٤١١] وَلَعَنَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - الْوَاشِمَةَ وَالْمُسْتَوْشِمَةَ وَهِيَ الَّتِي تَضْرِبُ الْخُضْرَةَ وَتُضْرِبُ لَهَا وَالْوَاصِلَةَ وَالْمُسْتَوْصِلَةَ وَهِيَ الَّتِي تُشَدُّ الْقَرَائِلَ وَتُشَدُّ لَهَا وَالنَّامِصَةَ وَالْمُتَمَنِّصَةَ وَهِيَ الَّتِي تُنْتَفِئُ الشَّعْرَ وَتُنْتَفِئُ لَهَا وَالْوَاشِرَةَ وَالْمُؤْتَشِرَةَ وَهِيَ الَّتِي تُفْلِحُ الْأَسْنَانَ وَتُفْلِحُ لَهَا^(٣).

النَّبِيُّ عَنْ وَضْعِ الْمَرْأَةِ ثَوْبَهَا فِي غَيْرِ بَيْتِ زَوْجِهَا:

[٤١٢] وَقَالَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «أَيُّمَا امْرَأَةٍ وَضَعَتْ ثَوْبَهَا فِي غَيْرِ بَيْتِ زَوْجِهَا فَقَدْ هَتَكَتْ سِتْرَهَا الْمُسْتَوْرَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ رَبِّهَا»^(٤).

(١) لحديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَصِلَ فِي سَبْعِ مَوَاطِنَ فِي الْمِزْبَةِ وَالْمِجْزَةِ وَالْمَقْبِرَةِ وَقَارِعَةِ الطَّرِيقِ وَالْحِمَامِ وَمِعَاطِنِ الْأَبْلِ وَفَوْقَ الْكَعْبَةِ» أَخْرَجَهُ عَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ (٧٦٥)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٤٦، ٣٤٧)، وَابْنُ مَاجَةَ (٧٤٦)، وَالتَّطْحَاوِيُّ فِي شَرْحِ الْمَعَانِي (٢٤٤/١)، وَأَبُو عَلِيٍّ الطُّوسِيُّ فِي مَخْتَصَرِ الْأَحْكَامِ (ق ١/٣٦)، وَابْنُ بَيْهَقٍ (٢٢٩/٢ - ٢٣٠) وَالحديث ضعفه الترمذي، وضعفه ابن عدي في الكامل (١٥٤/٤)، وضعفه العقيلي في الضعفاء الكبير (٧١/٢)، وابن حبان في المجروحين (٣٨٨/١)، والبيهقي، وابن القيسراني في الذخيرة (٩٠٣/٢)، والضياء في السنن والأحكام (٣٤٩/١)، والنسوي في الخلاصة (٣٢٢/١)، وابن عبد الهادي في التنقيح (٣٠١/١)، وكذا الذهبي في تنقيحه (١٢٤/١)، وضعفه ابن الملقن في البدر المنير (٤٤٠/٣)، والزبلي في نصب الراية (٣٢٣/٢)، وابن كثير في الأحكام الكبير (٢٩٨/١)، وضعفه العلامة الألباني في الإرواء (٢٨٧). قال الشيخ مشهور في كتابه أخطاء المصلين (ص ٥٩) جماع أخطاء المصلين في أماكن صلاتهم: السجود على تربة كربلاء، واتخاذ قرص منها للسجود عليه عند الصلاة، واعتقاد الأجر والفضل في ذلك، الصلاة إلى أماكن عليها صور أو على سجادة فيها صور ونقوش، أو في مكان فيه صور، الصلاة على القبور والبيها، تخصيص مكان للصلاة في المسجد. ثم فصل الشيخ في ذكر الأدلة.

(٢) لحديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا غَرَارَ فِي صَلَاةٍ وَلَا تَسْلِيمٍ» أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٤٦١/٢)، وَأَبُو دَاوُدَ (٩٢٨)، وَالتَّطْحَاوِيُّ فِي شَرْحِ مُشْكَلِ الْأَثَارِ (١٥٩٧)، وَالحَاكِمُ (٢٦٤/١)، وَابْنُ بَيْهَقٍ (٢٦٠/٢)، وَالبَغَوِيُّ (٣٤٩٩) وَالحديث صحيحه الحاكم وأقره الذهبي، وقال النووي في الخلاصة (٥١١/١)، وفي المجموع (١٠٤/٤): إسناده صحيح، وصححه ابن دقيق العيد في الاقتراح (٩٣)، وصححه العلامة الألباني في الصحيحة (٣١٨)، وصححه الشيخ أحمد شاذلي في تعليقه على المحلى (٨٢/٣)، وقال الأرناؤوط ومن معه في تحقيق المسند (٢٨/١٦): إسناده صحيح على شرط مسلم. والغرار في الصلاة، على وجهين: أحدهما: ألا يتم ركوعه وسجوده، والآخر: أن يشك هل صلى ثلاثاً أو أربعاً، فأخذ بالأكثر ويترك اليقين، وينصرف بالشك. قال عبد الله ابن الإمام أحمد كما في المسند (٢٩/١٦-الرسالة): سمعت أبي، يقول: سألت أبا عمرو الشيباني، عن قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا إِغْرَارَ فِي الصَّلَاةِ»، فقال: «إنما هو: لا غرار في الصلاة» قال أبي: ومعنى غرار، يقول: لا يخرج منها، وهو يظن أنه قد بقي عليه منها شيء حتى يكون على اليقين والكمال.

(٣) لأحاديث منها حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ الْبَخَارِيِّ (٥٩٣١)، ومسلم (٢١٢٥): «لَعَنَ اللَّهُ الْوَاشِمَاتِ وَالْمُسْتَوْشِمَاتِ وَالْمُتَمَنِّصَاتِ وَالتَّمَنِّصَاتِ لِلْحَسَنِ الْمَغِيرَاتِ خَلَقَ اللَّهُ تَعَالَى مَا لَيْسَ مِنَ لَعْنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ فِي كِتَابِ اللَّهِ وَوَمَا أَمَّا لَكُمْ رَسُولٌ قَدْ خُذُوهُ».

(٤) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (٢٩٤/١) رَقْم ١١٣٢، وَأَحْمَدُ (١٩٨/٦) رَقْم ٢٥٦٦٨، وَالدَّارِمِيُّ (٢٦٥١)، وَاسْحَاقُ (١٦٠٥)، وَأَبُو دَاوُدَ (٤٠١٠)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٨٠٣)، وَابْنُ مَاجَةَ (١٣٤/٢) رَقْم ٣٧٥٠، وَأَبُو يَعْلَى (١٣٨/٨) رَقْم ٤٦٨٠، وَالتَّطْبَرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ (٨٤/٥) رَقْم ٤٧٤٣، وَالحَاكِمُ (٣٢١/٤) رَقْم ٧٧٨٠، وَابْنُ بَيْهَقٍ (٣٠٨/٧) رَقْم ١٤٥٨٠، وَالدَّبَلِيُّ (٤٣/٤) رَقْم ٦١٣٤، وَالحديث حسنه الترمذي، وَقَالَ ابْنُ مَفْلُحٍ فِي الْأَدَابِ الشَّرْعِيَّةِ (٣٢٥/٣): وَصَحَّحَهُ السَّيُوطِيُّ فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ (٢٩٤٠)، وَالهَيْتِيُّ فِي الزَّوْجَرِ (١٢٩/١)، وَصَحَّحَهُ الْعَلَامَةُ الْأَلْبَانِيُّ فِي صَحِيحِ التَّرْغِيبِ (١٧٠)، وَصَحَّحَهُ الْوَادِعِيُّ فِي الصَّحِيحِ الْمُسْنَدِ مَا لَيْسَ فِي الصَّحِيحَيْنِ (١٦٣٩)، وَصَحَّحَهُ الْأَرْنَؤُوطُ وَمَنْ مَعَهُ فِي تَحْقِيقِ الْمُسْنَدِ (٣٣٠/٤٣).

أَدَابُ تَتَعَلُّقُ بِالطَّعَامِ:

وَمِمَّا أَدَّبَ بِهِ أُمَّتُهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَتَدَبَّهُمْ فِيهِ إِلَى مَعَالِي الْأَخْلَاقِ، وَمَكَارِمِ الْأَفْعَالِ:

[٤١٣] نَهَيْهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنْ يَأْكُلَ الرَّجُلُ مِمَّا بَيْنَ يَدَيْ أَخِيهِ وَأَنْ يَأْكُلَ مِنْ دُرُوزَةِ الْقُصْعَةِ وَقَالَ: «إِنَّ الْأَبْرَكَةَ تَنْزِلُ فِي وَسْطِهَا»^(١).

[٤١٤] وَأَمَرَ بِغَسْلِ الْيَدِ قَبْلَ الطَّعَامِ وَبَعْدَهُ^(٢).

(١) لحديث عمر بن أبي سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند البخاري (٥٣٧٦)، ومسلم (٢٠٢٢) قال: كنت غلاماً في حجر رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وكانت يدي تطيش في الصحفة فقال لي رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يا غلام سم الله وكل بيمينك وكل مما يليك» فما زالت تلك طعمتي بعد.

ولحديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ طَعَامًا فَلَا يَأْكُلْ مِنْ أَعْلَى الصَّحْفَةِ، وَلَكِنْ لِيَأْكُلْ مِنْ أَسْفَلِهَا فَإِنَّ الْبَرَكَةَ تَنْزِلُ مِنْ أَعْلَاهَا» ولفظ أحمد: «كُلُوا فِي الْقُصْعَةِ مِنْ جَوَانِبِهَا، وَلَا تَأْكُلُوا مِنْ وَسْطِهَا فَإِنَّ الْبَرَكَةَ تَنْزِلُ فِي وَسْطِهَا» أخرجه أحمد (٢٧٠/١) و٣٠٠ و٣٤٣ و٣٤٥ و٣٦٤، والدارمي (٢٦/٢)، وأبو داود (٣/٣٤٨)، رقم (٣٧٧٢)، والترمذي (٤/٢٦)، رقم (١٨٠٥)، والنسائي في الكبرى (٤/١٧٥)، رقم (٦٧٦٢)، وابن ماجه (٢/١٩٠)، رقم (٣٢٧٧)، وابن حبان (ص ٣٢٨) رقم (١٣٤٦)، والحاكم (٤/١١٦)، والبيهقي (٧/٢٧٨)، رقم (١٤٣٩٠) والحديث قال عنه الترمذي: حسن صحيح، وصححه الحاكم وأقره الذهبي، وصححه ابن دقيق العيد في الاقتراح (١٢٥)، وقال الحافظ في البلوغ (٣١٤): إسناده صحيح، وصححه السيوطي في الجامع الصغير (٨٩١)، وصححه العلامة الألباني في الإرواء (١٩٨٠)، وقال الشيخ أحمد شاكر في تحقيق المسند (٥/٦٩): إسناده صحيح، وقال الأرئوط ومن معه في تحقيق المسند (٤/٢٥٦): إسناده حسن.

(٢) لعل المصنف يشير إلى حديث سلمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «قُرَأَتْ فِي التَّوْرَةِ أَنَّ بَرَكَةَ الطَّعَامِ الْوُضُوءَ بَعْدَهُ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَخْبَرْتَهُ بِمَا قُرَأَتْ فِي التَّوْرَةِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «بَرَكَةُ الطَّعَامِ الْوُضُوءُ قَبْلَهُ وَالْوُضُوءُ بَعْدَهُ» أخرجه الطيالسي (ص ٩١، رقم ٦٥٥)، وأحمد (٤٤١/٥)، رقم (٢٣٧٨٣)، وأبو داود (٣/٣٤٥)، رقم (٣٧٦١)، والترمذي (٤/٢٨١)، رقم (١٨٤٦)، والبخاري (٦/٤٨٦)، رقم (٢٥٩١)، وابن عدي (٦/٢٠٦)، والطبراني (٦/٢٣٨)، رقم (٦٠٩٦)، والحاكم (٣/٦٩٩)، رقم (٦٥٤٦)، والبيهقي (٧/٢٧٥)، رقم (١٤٣٨١)، وفي الشعب (٥/٦٨)، رقم (٥٨٠٤)، وتام الرازي في فوائده (٩٦٣)، والبخاري في شرح السنة (٢٨٣٣)، والديلمي (٤/٤٢٤)، رقم (٧٢٣٧) والحديث ضعفه أبو داود بقوله: ليس هذا بالقوي وهو ضعيف، وقال الترمذي: لا تعرف هذا الحديث إلا من حديث قيس بن الربيع، وقيس بن الربيع يضعف في الحديث، وقال أبو حاتم الرازي كما في علل الحديث (١٠٢/١٠٢): هذا حديث منكر، وقال الحاكم: تفرد به قيس بن الربيع عن أبي هاشم وانفراده على علو محله أكثر من أن يمكن تركها في هذا الكتاب، فتعقبه الذهبي بقوله: قلت: مع ضعف قيس فيه إرسال، وقال البيهقي: قيس بن الربيع غير قوي، ولم يثبت في غسل اليد قبل الطعام حديث، وقال ابن الجوزي في العلل المتناهية (٢/٦٥٢): قال أحمد بن حنبل: هو حديث منكر ما حدث به غير قيس وكان قيس كثير الخطأ في الحديث، وضعفه العراقي في المغني عن حمل الأسفار، وضعفه الألباني في الضعيفة (١٦٨)، وقال الأرئوط ومن معه في تحقيق المسند (٣٩/١٣٦): إسناده ضعيف من أجل قيس بن الربيع. وأما غسل اليدين بعد الطعام، فقد رويت في ذلك آثار صحيحة، فمنها: ما رواه أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ نَامَ فِي يَدِهِ غَمَرٌ وَلَمْ يَغْسِلْهُ فَأَصَابَهُ شَيْءٌ فَلَا يُلُومُنْ إِلَّا نَفْسَهُ» وهو صحيح سيأتي تحريجه قريباً، والغمر: الدسم والزهومة من ريح اللحم.

وعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَكَلَ كَتَفَ شَاةٍ فَمَضَضَ وَغَسَلَ يَدَيْهِ وَصَلَّى «أخرجه أحمد (١٥/١٩ - ٢٠ - الرسالة)، والطيالسي (٢٤١١)، والترمذي في الشمائل (١٧٧)، وابن ماجه (٤٩٣)، والبخاري (٢٩٧ - كشف)، وابن خزيمة (٤٢)، والطحاوي (١/٦٧)، وابن حبان (١١٥١)، والبيهقي (١/١٥٦) والحديث قال عنه البوصيري في مصباح الزجاجة (١/٧١): رجاله ثقات، وصححه العلامة الألباني في صحيح ابن ماجه، وحسنه الوادعي في الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين (١٢٧١)، وقال الأرئوط ومن معه في تحقيق المسند (١٥/٢٠): إسناده صحيح على شرط مسلم.

(تنبية) يُسْتَحَبُّ غَسْلُ الْيَدَيْنِ قَبْلَ الطَّعَامِ أَيْضًا لِإِزَالَةِ مَا قَدْ يَلْقَى بِهَا مِنَ الْأَوْسَاحِ وَنَحْوِهَا الَّتِي تَضُرُّ بِالْبَدَنِ، وَلِلْإِمَامِ أَحْمَدَ فِي ذَلِكَ رَوَاتَانِ، كَرَاهَةٌ وَاسْتِحْبَابٌ. وَفَصَّلَ الْإِمَامُ مَالِكٌ وَقَيْدُ الْغَسْلِ قَبْلَ الطَّعَامِ بِوُجُودِ الْقَذْرِ، وَصَنَعَ ابْنُ مَفْلُحٍ فِي آدَابِهِ (٣/٢١٢) يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَذْهَبُ إِلَى اسْتِحْبَابِ غَسْلِهَا قَبْلَ الطَّعَامِ، وَعَلَيْهِ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَفِي الْأَمْرِ سَعَةٌ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

[٤١٥] وَقَالَ: «إِنَّهُ يُنْفِي الْفَقْرَ»^(١).

[٤١٦] وَقَالَ أَيْضًا: «أَيُّمَا قَوْمٍ أَذْمَنْتُوا الْوُضُوءَ قَبْلَ الطَّعَامِ وَبَعْدَهُ إِلَّا أَذْهَبَ اللَّهُ بِذَلِكَ عَنْهُمْ الْفَقْرَ»^(٢).

[٤١٧] وَأَمَرَ أَنْ يَأْكُلَ الرَّجُلُ مِمَّا يَنْتَثِرُ تَحْتَ الْحِوَانِ وَقَالَ: «مَنْ أَكَلَ ذَلِكَ نُفِيَ عَنْهُ الْفَقْرُ وَعَنْ وَلَدِهِ الْخُمُقُ»^(٣).

[٤١٨] وَنَهَى أَنْ يَنَامَ الرَّجُلُ وَهُوَ أَغْمَرُ الْيَدِ^(٤).

[٤١٩] وَأَنْ يَطْعَمَ وَيَنَامَ وَهُوَ جُنُبٌ.

[٤٢٠] وَكَانَ يُحِبُّ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَنَامَ أَوْ يَأْكُلَ وَهُوَ جُنُبٌ أَنْ يَتَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ^(٥).

[٤٢١] وَنَهَى - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَنِ الْقِرَانِ بَيْنَ التَّمَرَتَيْنِ وَذَلِكَ لِمَا يَدْخُلُ عَلَى فَاعِلٍ ذَلِكَ مِنْ سُوءِ الْمَوَالِكَةِ^(٦).

[٤٢٢] وَأَنْ يَنْظُرَ الرَّجُلُ إِلَى لَقْمَةِ مُوَاكِلِهِ^(٧).

[٤٢٣] وَكَانَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يُحِبُّ أَنْ يُعْطَى التَّرِيدُ وَقَالَ: «إِنَّ الْبَرَكَةَ تَنْزِلُ فِيهِ»^(٨).

(١) لعل المصنف يقصد حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عند الطبراني في الأوسط (٧١٦٦) «الوضوء قبل الطعام وبعده ينفي الفقر وهو من سنن المرسلين» والحديث قال عنه العلامة الألباني في ضعيف الجامع (٦١٦٠): موضوع. وورد في الحديث «سعة في الرزق ودع سنة الشيطان الوضوء قبل الطعام وبعده» وهو موضوع كما في الضعيفة (٣٧٠٠)، وورد في الحديث «الوضوء قبل الطعام حسنة، وبعد الطعام حسنتان» وهو موضوع كما في الضعيفة (٤٧٦٣).

(٢) لم أجد بهذا اللفظ.

(٣) هذا الحديث روي عن عدة من الصحابة، وكل طرقه تالفة، لذا ضعفه ابن الجوزي في العلل المتناهية (١٧٨/٢ - ١٧٩)، والذهبي في تلخيص العلل المتناهية (٢٢٩)، وقال العراقي في المغني (٨/٢): منكر جدًّا، وقال السخاوي في الأجوبة المرضية (٤٩١/٢): روي من طرق لا تخلو من طعن، وضعفه ابن عراق في تنزيه الشريعة (٢٦٢/٢)، وقال الغزي في إتيقان ما يحسن (٥٦٣/٢): منكر، وقال العلامة الألباني في الضعيفة (٥٧٢٢): موضوع.

(٤) لحديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ نَامَ فِي يَدِهِ غَمَرٌ وَلَمْ يَغْسِلْهُ فَأَصَابَهُ شَيْءٌ فَلَا يَلُومُنْ إِلَّا نَفْسَهُ» أخرجه أحمد (٦٣/٢)، رقم (٧٥٥٩)، والداري (٢٠٦٣)، وأبو داود (٣٦٦/٣)، رقم (٣٨٥٢)، وابن ماجه (١٠٩٦/٢)، رقم (٣٤٩٧)، والبيهقي في الأدب المفرد (١٢٤٠)، والنسائي في الكبرى (٤/٢٠٣)، رقم (٦٩٠٥)، والحاكم (١٣٧/٤)، والبغوي في شرح السنة (٢٨٧٨)، وأبو القاسم البغوي في المعاني (٢٧٦٨)، والبيهقي (٢٧٦/٧)، رقم (١٤٣٨٣)، والحديث حسنه الترمذي وحسنه البغوي، وصححه الحاكم، واحتج به ابن حزم في المحلى (٤٣٥/٧)، وحسنه المنذري في الترغيب (١١٧/٣)، وقال ابن مفلح في الآداب الشرعية (٢٣٨/٣): إسناده جيد، وقال الحافظ: سنده صحيح كما في الفيض (٦٢/٦)، وصححه العلامة الألباني في صحيح أبي داود، وقال الشيخ أحمد شاكر في تحقيق المسند: إسناده صحيح، وحسنه الوادعي في الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين (١٣٨٠)، وقال الأرئوط ومن معه في تحقيق المسند (١٦/١٣): إسناده صحيح. والغمر: الدسم والزهومة من ريح اللحم.

(٥) لحديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عند مسلم (٣٠٥) قالت: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا كَانَ جَنْبًا فَأَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ أَوْ يَنَامَ تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ».

(٦) لحديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عند البخاري (٢٤٨٩)، ومسلم (٢٠٤٥) قال: «نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَقْرَنَ الرَّجُلُ بَيْنَ التَّمَرَتَيْنِ جَمِيعًا حَتَّى يَسْتَأْذِنَ أَصْحَابَهُ».

(٧) لحديث: «لَا يَتَّبِعَنَّ أَحَدُكُمْ بَصْرَهُ لَقْمَةِ أَخِيهِ» أخرجه أبو نعيم في المعرفة (٦٩٠٦)، والديلمي (١٢٩/٥)، رقم (٧٧٠٩) عن أبي عمر مولى عمر، وإسناده ضعيف، ويغني عن هذا الحديث القواعد العامة للأدب الإسلامية.

(٨) لحديث واثلة بن الأسقع رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِرَأْسِ التَّرِيدِ فَقَالَ: «كَلُوا بِسْمِ اللَّهِ مِنْ حَوَالِيهَا وَاعْفُوا رَأْسَهَا فَإِنَّ الْبَرَكَةَ تَأْتِيهَا مِنْ فَوْقِهَا» أخرجه ابن ماجه (١٠٩/٢)، رقم (٣٢٧٦). قال البوصيري (١١/٤): هذا إسناده فيه مقال، وحسنه السيوطي في الجامع الصغير (٦٤١٠)، وصححه العلامة الألباني في الصحيحة (٢٠٣٠)، ولحديث عبد الله بن بسر المازني

[٤٢٤] وَنَهَى عَنْ أَكْلِهِ حَارًّا^(١).

[٤٢٥] وَنَهَى - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَنِ الشُّرْبِ مِنْ فَمِ السَّقَاءِ^(٢) وَذَلِكَ لِأَنَّ الشَّارِبَ مِنْ فِيهِ لَا يَعْلَمُ مَا دَاخِلُهُ وَقِيلَ أَنَّ رَجُلًا شَرِبَ مِنْ سِقَاءٍ سَطْحِيَّةٍ وَكَانَ فِيهَا حَيَّةٌ فَلَمْ يَعْلَمْ بِهَا حَتَّى دَخَلَتْ حَلْقَهُ وَقِيلَ: أَيْضًا أَنَّ الشُّرْبَ مِنْ فَمِ السَّقَاءِ يُغَيِّرُ رِيحَهُ.

[٤٢٦] وَمِنْ نَهْيِهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنْ يُعْرَسَ النَّاسُ عَلَى قَارِعَةِ الطَّرِيقِ^(٣) وَإِنَّمَا ذَلِكَ لِأَنَّ قَارِعَةَ الطَّرِيقِ مَذْرَجَةُ النَّاسِ وَالْهَوَامِّ وَالْحَيَّاتِ وَلِأَنَّ ذَلِكَ يُضَيِّقُ عَلَى النَّارَةِ ثُمَّ أَنَّ النَّارَ لَا يَذْرِي مَا يَطْرُقُهُ فِيهِ وَنَهَى أَنْ يُتَعَوَّطَ عَلَى قَارِعَةِ الطَّرِيقِ.

[٤٢٧] وَقَالَ: ائْتُمُوا الْمَلَاعِينَ قَالُوا: وَمَا الْمَلَاعِينُ؟ قَالَ: «التَّعَوُّطُ عَلَى الطَّرِيقَاتِ»^(٤). وَيُقَالُ: إِنَّ الْأَقْدَارَ وَالْعُدْرَةَ إِذَا كَثُرَتْ عَلَى الطَّرِيقَاتِ احْتَبَسَ الْقَطَرُ.

[٤٢٨] وَنَهَى أَنْ يُتَعَوَّطَ الرَّجُلُ تَحْتَ شَجَرَةٍ مُثْمِرَةٍ^(٥) وَذَلِكَ أَنَّ ثَمَرَةَ رَبَّمَا سَقَطَتْ عَلَى الْعِدْرَةِ أَوْ بِقُرْبِهَا فَتَعَافُهَا النَّفْسُ فَصَاعَتْ.

[٤٢٩] وَنَهَى أَنْ يُجَامَعَ الرَّجُلُ تَحْتَ شَجَرَةٍ مُثْمِرَةٍ.

[٤٣٠] وَأَنْ يَتَحَدَّثَ الْمُتَعَوِّطَانِ وَأَنْ يَتَكَلَّمَ الرَّجُلُ وَهُوَ فِي الْحَلَاءِ^(٦).

= رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَرْفُوعًا فَقَالَ: «خَذُوا بِسْمِ اللَّهِ مِنْ حَوَالِيهَا وَذَرُوهَا فَإِنَّ الْبُرْكَهَ فِيهَا». أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١٨٨/٤)، الدارمي (٢٠٢٢)، وابن ماجه (٣٢٧٥)، وأبو داود (٣٧٧٣) والفوسى في المعرفة (٣٥٢/٢)، وابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني (١٣٥٥)، والنسائي في الكبرى (٦٧٦٣)، وابن حبان (٥٢٩٩)، والطبراني في الشاميين (٩٢٣)، وابن عساکر في ترجمة عبد الله بن بسر (ص ٤٤٣) والحديث صححه ابن القطان في بيان الوهم والإيهام (٢٩٩/٥)، وصححه العلامة الألباني في الإرواء (١٩٨١)، وقال الأرئوط ومن معه في تحقيق المسند (٢٢٥/٢٩): إسناده صحيح على شرط مسلم.

(١) ورد في المعنى أحاديث لا يصح منها شيء كما في الضعيفة (١٥٨٧، ١٦٥٤، ٥٢٣٠).

(٢) لحديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند البخاري (٥٦٢٧) نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الشُّرْبِ مِنْ فَمِ الْقِرْبَةِ أَوْ السَّقَاءِ.

(٣) لحديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند مسلم (١٩٢٦) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا سَافَرْتُمْ فِي الْخُصْبِ فَأَعْطُوا الْإِبِلَ حَظَهَا مِنَ الْأَرْضِ وَإِذَا سَافَرْتُمْ فِي السَّنَةِ فَاسْرِعُوا عَلَيْهَا فِي السَّبْرِ وَإِذَا عَرَسْتُمْ بِاللَّيْلِ فَاجْتَنِبُوا الطَّرِيقَ فَإِنَّهَا مَأْوَى الْهَوَامِّ بِاللَّيْلِ».

(٤) لحديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند مسلم (٢٦٩) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «اتَّقُوا اللَّعَانِينَ» قَالُوا: وَمَا اللَّعَانَانِ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الَّذِي يَتَخَلَّى فِي طَرِيقِ النَّاسِ أَوْ فِي ظِلِّهِمْ».

(٥) لحديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَرْفُوعًا: «نَهَى أَنْ يَتَخَلَّى رَجُلٌ تَحْتَ شَجَرَةٍ مُثْمِرَةٍ، وَنَهَى أَنْ يَتَخَلَّى الرَّجُلُ عَلَى ضِفَةِ نَهْرٍ جَارٍ» أَخْرَجَهُ الْعُقَيْلِيُّ فِي الضَّعِيفَةِ الْكَبِيرِ (٤٥٨/٣)، وابن عدي في الكامل (١٣٥/٧)، وأبو نعيم في الحلية (٩٣/٤) والحديث ضعفه العقيلي، وقال ابن عدي: منكر، وقال أبو نعيم: من مفاريد فرات بن السائب عن ميمون، قلت: فرات بن السائب متروك الحديث، ولأجله ضعف الحديث أيضًا ابن القيسراني في الذخيرة (٢٤٩٤/٥)، والذهبي في الميزان (٣٤١/٣)، وابن الملقن في البدر المنير (٣١٤/٢)، ومغلطاي في شرح ابن ماجه (١٤٩/١)، والحافظ في اللسان (٣٢٣/٦)، وقال العلامة الألباني في الضعيفة (٤٧٠٧): ضعيف جدًا.

(٦) لحديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ «لَا يُخْرَجُ الرَّجُلَانِ يَضْرِبَانِ الْغَائِطَ كَاشِفَيْنِ عَنْ عَوْرَتَيْهِمَا يَتَحَدَّثَانِ فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَمِيقُ عَلَى ذَلِكَ» أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣٦٣/٣)، رقم (١١٣٢٨)، وأبو داود (٤/١)، رقم (١٥)، والنسائي في الكبرى (٧٠/١)، رقم (٣٣)، وابن ماجه (١٢٣/١)، رقم (٣٤٤)، وابن خزيمة (٣٩/١)، رقم (٧١)، وابن حبان (٢٧٠/٤)، رقم (١٤٢٢)، والحاكم (٢٦٠/١)، رقم (٥٦٠)، والبيهقي (٩٩/١)، رقم (٤٨٧)، من حديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ والحديث ضعفه كثير من الحفاظ، وحسنه النووي في المجموع (٨٧/٢)، وضعفه العلامة الألباني في ضعيف الجامع (ص ٩١٤/٢٣٣٦)، وتام المثة (ص ٥٨-٥٩)، وضعيف سنن أبي داود، وضعيف سنن ابن ماجه، ثم عاد وصححه في صحيح الترغيب والترهيب (١٧٥/١)، رقم (١٥٥)، والصحيحة (٣٢١/٧) - ٣٢٤/٢٣٢٤، وقال في المصدر الأخير: «وَالْآنَ وَقَدْ أَوْقَفْنَا ابْنَ الْقَطَانِ - جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا - عَلَى هَذَا السَّنَدِ الْجَيِّدِ مِنْ غَيْرِ طَرِيقٍ عَكْرَمَةُ بْنُ عَمَارٍ، فَقَدْ وَجِبَ نَقْلُهُ مِنْ «ضَعِيفِ أَبِي دَاوُدَ» إِلَى صَحِيحِ أَبِي دَاوُدَ» وَمِنْ «ضَعِيفِ الْجَامِعِ»

[٤٣١] أَوْ يَتَكَلَّمْ وَهُوَ يُجَامِعُ، أَوْ يَنْظُرَ إِلَى فَرْجِ امْرَأَتِهِ عِنْدَ الْجَمَاعِ، أَوْ تَنْظُرَ هِيَ إِلَى مِثْلِ ذَلِكَ مِنْهُ (١).

= إلى «صحيح الجامع»، و«ضعيف الترغيب» إلى صحيح ابن ماجه، و«ضعيف ابن ماجه» ولفظه ولفظ أبي داود وغيرهما من طريق عكرمة نحو حديث الترجمة.

ولحديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ رَجُلًا مَرَّ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِبُولٍ، فَسَلَّمَ، فَلَمْ يرد عَلَيْهِ». رواه مسلم (٣٧٠) والحديث فيه دليل على كراهية الكلام على قضاء الحاجة حيث لم يخبره، ولم يعتذر إليه قبل الفراغ.

(تنبيه) قال العلامة الألباني في الصحيحة تحت الحديث رقم (١٩٧) عن جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَجُلًا مَرَّ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يَبُولُ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا رَأَيْتَنِي عَلَى مِثْلِ هَذِهِ الْحَالَةِ فَلَا تَسَلِّمْ عَلَيَّ، فَإِنَّكَ إِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ لَمْ أَرِدْ عَلَيْكَ» وَظَاهَرِ الْحَدِيثُ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ ذَلِكَ وَهُوَ يَبُولُ، فَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الْكَلَامِ عَلَى الْخَلَاءِ، وَالحديث الوارد في أَنَّ اللَّهَ يَمُوتُ عَلَى ذَلِكَ.. غير صريح فيه فإنه بلفظ:

«لَا يَتَنَاجَى اثْنَانِ عَلَى غَائِطَهُمَا، يَنْظُرُ كُلُّ مَنَهُمَا إِلَى عَوْرَةِ صَاحِبِهِ، فَإِنَّ اللَّهَ يَمُوتُ عَلَى ذَلِكَ» فهذا النص إنما يدل على تحريم هذه الحالة وهي التحدث مع النظر إلى العورة، وليس فيه أن التحدث وحده - وإن كان في نفسه مستهجنًا - مما يمقتة الله تبارك وتعالى، بل هذا لا بد له من دليل يقتضي تحريمه وهو شيء لم نجده، بخلاف تحريم النظر إلى العورة، فإن تحريمه ثابت في غير ما حديث.

(١) ما ينسبه البعض إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من كراهية أن ينظر الرجل إلى فرج زوجته أو أن تنظر هي إلى ذلك منه وأيضًا كراهيته الكلام في أثناء الجماع، لا يصح منها شيء عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ومن هذه الأحاديث عن ابن عباس وأبي هريرة أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «إِذَا جَامَعَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَنْظُرُ إِلَى الْفَرْجِ فَإِنَّهُ يَبُورُ الْعَمَى، وَلَا يَكْثُرُ الْكَلَامُ فَإِنَّهُ يَبُورُ الْحَرَسُ» أخرجه البيهقي وابن أبي حاتم وابن عساكر وابن عدي وابن الجوزي في الموضوعات عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وأخرجه ابن الجوزي في الموضوعات عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، والحديث قال عنه أبو حاتم الرازي كسا في العلل لابنه (٣٨٦/٣): موضوع لا أصل له، وقال ابن حبان في المجروحين (٢٣١/١): موضوع، وقال ابن عدي في الكامل (٢٦٥/٢): منكر، وقال البيهقي في السنن الكبرى (٩٥/٧): فيه ضعفاء ومجهولون، وقال ابن القيسراني: موضوع كسا في الذخيرة (٢٠٣/١)، وضعفه ابن القطان في أحكام النظر (٣٠٤)، والزليعي في نصب الراية (٢٤٨/٤)، أورده ابن الجوزي في الموضوعات (٦٨٣-٦٩)، وضعفه ابن عبد الهادي، وقال الذهبي في السير (٥٢٤/٨): باطل، وقال ابن الملقن في البدر المنير (٥١٣/٧): موضوع، وقال الألباني في الضعيفة (١٩٥)، (١٩٦): موضوع.

ومنها حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: «مَا رَأَيْتُ عَوْرَةَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَطُّ وَلَا رَأَى مِنْهُ» قال الحويني في مجلة التوحيد أسئلة عام ١٤١٧ شهر ربيع الأول: حديث منكر: أخرجه ابن المقرئ في «مجمعه» (ق ١ / ٦٣)، وابن عدي في «الكامل» (٤٧٩ / ٢)، والطبراني في «الأوسط» (ج ٣ / رقم ٢٢١٨)، وفي «الصغير» (١٠ / ٥٣)، وأبو نعيم في «الحلية» (٧ / ١٠٠، ٨ / ٢٤٧) من طريق بركة بن محمد الحلبي ثنا يوسف بن أسباط ثنا الثوري عن محمد بن جحادة عن قتادة عن أنس عن عائشة قالت: ما رأيت عورة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.. الخ. قال الطبراني: «لم يروه عن الثوري إلا يوسف بن أسباط، تفرد به بركة بن محمد». قلت: ولا بركة فيه، فإنه كذاب. قال الدارقطني في «العلل» (ج ٥ / ق ٢٠ / ١): «يرويه بركة بن محمد الحلبي وهو متروك. هذا يضع الحديث على الثوري وعلى غيره، ولا يصح هذا لا عن الثوري، ولا عن محمد بن جحادة، ولا عرفناه». اهـ وله طريق آخر أخرجه أبو الشيخ ابن حبان والدارقطني: ونقل البخاري عن أحمد قال: «رَمِينَا حَدِيثَهُ»، أما توثيق ابن معين له فغير معتبر، فإن الرواة كان يخافون منه، فقد يكون أحدهم ممن يغلط عمدًا، ولكنه استقبل ابن معين بأحاديث مستقيمة، فإذا رجحنا ممن أدركه ابن معين من الرواة من وثقه ابن معين وكذبه الأكترون أو طعنوا فيه طعنًا شديدًا فالظاهر أنه من هذا الضرب فإنما يزيد توثيق ابن معين وهذا لدلالته على أنه كان يعتمد كما قال الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي رحمه الله.

وله طريق آخر أخرجه أحمد (٦٣ / ٦)، والترمذي في «الشبائل» (٣٥٢)، وابن ماجه (٦٦٢، ١٩٢٢) في سننه مولاة لعائشة وهي مجهولة، ثم اعلم أن هذا الحديث يعارض ما هو أقوى منه وفيه إجازة النظر إلى العورة، سواء في ذلك المرأة أو الرجل، وهو حديث معاوية بن حيدة أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال له: «احْفَظْ عَوْرَتَكَ إِلَّا مِنْ زَوْجَتِكَ أَوْ مَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ». أخرجه أبو داود (٤٠١٧)، والترمذي (٢٧٩٤)، وابن ماجه (١٩٢٠)، وأحمد (٤٠٣ / ٥)، وصححه الحاكم (١٨٠ / ٤)، وسنده حسن. وأخرجه الشيخان. واللفظ لمسلم عن عائشة قالت: «كُنْتُ اغْتَسَلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ إِيَّاءِ بَيْتِي وَبَيْنَهُ وَاحِدٌ، فَتُخَلِّفُ أَيْدِينَا فِيهِ، فَيُبَادِرُنِي حَتَّى أَقُولَ: دَعْ لِي، دَعْ لِي، قَالَتْ: وَهُمَا جَنْبَانِ».



[٤٣٢] أَوْ يَتَمَسَّحًا جَمِيعًا بِحِرْقَةٍ وَاحِدَةٍ .

[٤٣٣] وَمِنْ تَهْيِهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنْ يَقُومَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ، إِلَّا إِلَى أَبِيهِ، أَوْ الرَّجُلِ الْعَالِمِ، أَوْ إِلَى الْإِمَامِ الْعَادِلِ. وَتَعَى أَنْ يُحِبَّ الرَّجُلُ أَنْ يَقَامَ إِلَيْهِ^(١).

= قال الحافظ في «الفتح» (٣٦٤/١): «استدل به الداودي على جواز نظر الرجل إلى عورة امرأته وعكسه، ويؤيده ما رواه ابن حبان من طريق سليمان بن موسى أنه سئل عن الرجل ينظر إلى فرج امرأته فقال: سألت عطاء فقال: سألت عائشة فذكرت هذا الحديث بمعناه. وهو نص في المسألة. والله أعلم». اهـ

قال ابن حزم في «المحلى» (١٠/٣٣): «وحلال للرجل أن ينظر إلى فرج امرأته: زوجته، أو أمته التي يحل له وطؤها - وكذلك لهما أن ينظرا إلى فرجه، لا كراهية في ذلك أصلاً، برهان ذلك الأخبار المشهورة عن عائشة، وأم سلمة، وميمونة، أمهات المؤمنين - رضي الله عنهن - أنهن كن يغتسلن مع رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من الجنابة من إناء واحد، وفي خبر ميمونة بيان أنه - عليه الصلاة والسلام - كان يغير مئزره لأن في خبرها أنه - عليه الصلاة والسلام - أدخل يده في الإناء، ثم أفرغ على فرجه وغسل بشماله، فبطل بعد هذا أن يلتفت إلى رأي أحد، ومن العجب أن يبيع بعض المتكلمين من أهل الجهل وطء الفرج ويمنع من النظر إليه ويكفي من هذا قول الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأَعْيُنِهِمْ يَقْبِضُونَ﴾ (١١٣٥) لئلا يَنَظُرُوا إِلَى مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ (١١٣٦) [المؤمن: ٥، ٦] - أمر - عَزَّ وَجَلَّ - بحفظ الفرج إلا على الزوجة وملك اليمين فلا ملامة في ذلك، وهذا عموم في رؤيته ولمسه ومخالطته، وما تعلم للمخالف تعلقاً إلا بأثر سخي عن امرأة مجهولة عن أم المؤمنين: «ما رأيت فرج رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» وآخر في غاية السقوط. انتهى. وقال شيخنا العلامة الألباني في الضعيفة (١١٣٥): موضوع، ثم قال الشيخ: فإنه يدل على بطلانه أيضاً القرآن الكريم وهو قول الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَسَاوَكُمْ حُرَّتْ لَكُمْ فَأْتُوا حُرَّتْكُمْ أَنْ يَشْتَمَ عَلَيْكُمْ أَي: كيف شتمتم. فنع هذه الإباحة الصريحة في كيفية الإتيان، لا يعقل هذا التشقيق الذي تضمنه هذا الحديث الموضوع كما لا يخفى.

(١) هذا الأمر أوجزه شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - فقال في مجموع فتاواه (٣٧٤/١): لم تكن عادة السلف على عهد النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وخلفائه الراشدين: أن يعتادوا القيام كلما يروونه عَلَيْهِ السَّلَامُ، كما يفعله كثير من الناس، بل قد قال أنس بن مالك: لم يكن شخص أحب إليهم من النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وكانوا إذا رأوه لم يقوموا له، لما يعلمون من كراهيته لذلك. ولكن ربما قاموا للقدام من مغيبه تلقياً له، كما روي عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قام لعكرمة، وقال للإنصار لما قدم سعد بن معاذ: «قوموا إلى سيدكم». وكان قد قدم ليحكم في بني قريظة لأنهم نزلوا على حكمه.

والذي ينبغي للناس: أن يعتادوا اتباع السلف على ما كانوا عليه على عهد رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فإنهم خير القرون، وخير الكلام كلام الله، وخير الهدي هدي محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فلا يعدل أحد عن هدي خير الوري، وهدي خير القرون إلى ما هو دونه. وينبغي للمطاع ألا يقر ذلك مع أصحابه، بحيث إذا رأوه لم يقوموا له إلا في اللقاء المعتاد. وأما القيام لمن يقدم من سفر ونحو ذلك تلقياً له فحسن، وإذا كان من عادة الناس إكرام الجاني بالقيام ولو ترك لا تعتقد أن ذلك لترك حقه أو قصد خفضه ولم يعلم العادة الموافقة للسنة فلا أصلح أن يقام له، لأن ذلك أصلح لذات البين، وإزالة التباغض والشحناء، وأما من عرف عادة القوم الموافقة للسنة: فليس في ترك ذلك إيذاء له وليس هذا القيام المذكور في قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «من سره أن يتمثل له الرجال قياماً فليتبوأ مقعده من النار» فإن ذلك أن يقوموا له وهو قاعد ليس هو أن يقوموا لمجيئه إذا جاء؛ ولهذا فرقوا بين أن يقال قمت إليه وقمت له والقائم للقدام ساواه في القيام بخلاف القائم للقاعد. وقد ثبت في صحيح مسلم: (أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لما صلى بهم قاعداً في مرضه صلوا قياماً أمرهم بالقعود. وقال: «لا تعظموني كما يعظم الأعاجم بعضها بعضاً» وقد نهاهم عن القيام في الصلاة وهو قاعد لئلا يتشبه بالأعاجم الذين يقومون لعظمائهم وهم قعود. وجماع ذلك كله الذي يصلح اتباع عادات السلف وأخلاقهم والاجتهاد عليه بحسب الإمكان، فمن لم يعقد ذلك ولم يعرف أنه العادة وكان في ترك معاملته بما اعتاد من الناس من الاحترام مفسدة راجحة: فإنه يدفع أعظم الفسادين بالتزام أدناهما كما يجب فعل أعظم الصالحين بتفويت أدناهما.

(تنبيه) قال الشيخ ناصر بن حمد الفهد في صيانة مجموع الفتاوى من السقوط والتصحيح (ص ١٨) عن الحديث الوارد في التعليق: وهذا الحديث بهذا اللفظ ليس في مسلم، ولفظ مسلم عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعاً: «إن كدتم أنفساً لتفعلوا فعل فارس والروم يقومون على ملوكهم وهم قعود فلا تفعلوا» وهذا اللفظ المذكور هنا رواه أحمد عن أبي أمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بسند فيه نظر، فيظهر أن الشيخ رحمه الله أراد بقوله (ثبت في صحيح مسلم) إلى قوله: «أمرهم بالقعود»، ثم ذكر حديثاً آخر وهو (وقال: «لا تعظموني كما يعظم الأعاجم بعضها بعضاً» فالواو استئنافية لا عاطفة، ولكن يشكل عليه أنه قد تكرر هذا في ٩٣/٢٧: حيث قال: قد ثبت في الصحيح - وذكر هذا الحديث - والله أعلم.

[٤٣٤] وَقَالَ: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَتِمَّثَلَ لَهُ النَّاسُ قِيَامًا فَلْيَتَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»^(١).

[٤٣٥] وَقَالَ: «مَنْ قَامَ لِيَقُومَ النَّاسُ لِقِيَامِهِ، لَمْ يَنْظُرِ اللَّهُ إِلَيْهِ»^(٢).

[٤٣٦] وَقَالَ: «مَنْ عَظَّمَ صَاحِبَ دُنْيَا فَكَأَنَّمَا عَظَّمَ الْأَصْنَامَ»^(٣).

[٤٣٧] وَقَالَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «مَنْ دَخَلَ عَلَى صَاحِبِ دُنْيَا فَتَضَعَّصَ لَهُ ذَهَبٌ ثَلَاثًا دِينَيَةً»^(٤).

وَمِنْ آدَابِهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -

[٤٣٨] نَهَّيَهُ أَنْ يَنْفُخَ الرَّجُلُ فِي طَعَامِهِ أَوْ شَرَابِهِ»^(٥).

[٤٣٩] وَقَالَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «مَنْ سَقَطَتِ اللَّقْمَةُ مِنْ يَدِهِ فَلْيَأْخُذْهَا وَلْيَأْكُلْهَا أَوْ لِيَطْعِمَهَا

(١) أخرجه أحمد (١٣٢/٣)، وابن أبي شيبة (٥٨٦/٨)، وعبد بن حميد في المنتخب (٤١٣)، والبخاري في الأدب المفرد (٩٧٧)، والترمذي (٢٧٥٥)، والطبري في تهذيب الآثار (٨٤٠)، وأبو داود (٥٢٢٩)، والطبراني في الكبير (١٩/٨١٩)، وأبو نعيم في أخبار أصبهان (١/٢١٩)، والرازي في العلل (٣/٣٣٦)، والدولابي في الكنى (١/٩٥)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (١١٢٧)، وابن قانع في معجم الصحابة (٣/٧٢) والحرائطي في مساوئ الأخلاق (رقم ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠)، والباغندي في مسند عمر بن عبد العزيز (رقم ١٣)، والسعائي في أدب الإملاء والاستملاء (ص ٣٥)، والبغوي في شرح السنة (١٢/٢٩٥) رقم ٣٣٣٠، وأبو نعيم في أخبار أصبهان (١/٢١٩)، والبيهقي في المدخل (رقم ٧٢٤، ٧٢٥)، والخطيب في تاريخ بغداد (٢/١٧٠ - ١٧١) و١٣/١٩٥، وابن النجار في ذيل تاريخ بغداد (٥/١٠١)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٣١/٢١٧)، والنسوي في الترخيص في الإكرام (ص ٦١ - ٦٣) والحديث حسنه الترمذي، فتعقبه ابن العربي في العارضة (٥/٣٨٥) وقال حقه أن يصححه، وصححه المنذري في الترغيب (٣/٢٧١٧)، ومختصر سنن أبي داود (٨/٨٦، ٩٣)، وصححه ابن القيم في تهذيب السنن (٨/٨٤)، والنسوي في التلخيص (٦١ - ٦٢)، وحسنه العراقي في تخریج أحاديث الإحياء (٧/٢٢٦) - إتحاف، وابن مفلح في الآداب الشرعية (١/٤٣٣ - ٤٣٤)، وقال العلامة الألباني في الصحيحة (٣٥٧) إسناده صحيح على شرط مسلم، وقال الأرناؤوط في تحقيق المسند (٢٨/١٢١) : إسناده صحيح، رجاله ثقات رجال الشيخين، وصححه العدوي في صحيح تفسير ابن كثير (٤/٣٩٧).

(٢) لم أقف عليه بهذا اللفظ.

(٣) لم أقف عليه بهذا اللفظ.

(٤) روي من حديث ابن مسعود، وأبي ذر، وأبي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وهو حديث ضعيف لا يثبت، لذا أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (٣/٣٧٧)، وأقره الذهبي في ترتيب الموضوعات (٢٦٦)، وقال ابن الصلاح في فتاويه (٤٩) : لم يثبت، وخبره القاري في الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعات (٣٢٦)، وقال العلامة الألباني في ضعيف الترغيب (١٨٨٨) : ضعيف جداً.

(٥) في ذلك أحاديث صحيحة، منها: قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من حديث أبي قتادة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : «إِذَا شَرِبَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَتَنَفَسُ فِي الْإِنَاءِ». الحديث. أخرجه البخاري (٥٦٣٠)، ومسلم (٢٦٧)، ومنها: حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (نَهَى أَنْ يَتَنَفَسَ فِي الْإِنَاءِ أَوْ يَنْفُخَ فِيهِ)، وَفِي رَوَايَةٍ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ النَّفْخِ فِي الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ» أخرجه أحمد (٣/٣٩٠ - الرسالة)، والحميدي (٥٢٥)، وابن أبي شيبة (٨/٢١٧ - ٢٢٠ - ٢٢١)، والدارمي (٢١٣٤)، وأبو داود (٣٧٢٨)، وابن ماجه (٣٤٩٩)، والترمذي (١٨٨٨)، وأبو يعلى (٢٤٠٢)، والبيهقي في السنن (٨/٢٨٤)، وفي الشعب (٦٠٠٤)، والبغوي (٣٠٣٥) والحديث قال عنه الترمذي: حديث حسن صحيح، وحسنه السيوطي في الجامع الصغير (٩٥٤٢)، وصححه العلامة الألباني في الإرواء (١٩٧٧)، وقال الشيخ أحمد شاکر في تحقيق المسند (٣/٢٧٧) : إسناده صحيح، وقال الوادعي في الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين (٥٨٦) : صحيح على شرط البخاري، وقال الأرناؤوط ومن معه في تحقيق المسند (٣/٣٩٠) : إسناده صحيح على شرط البخاري.

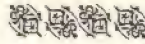
والنهي عن التنفس في الإناء هو من طريق الأدب مخافة من تقذيره وتنته وسقوط شيء من الفم والأنف فيه ونحو ذلك، قاله النسوي في المنهاج (٣/١٣٠). وأما النفخ في الشراب فإنه يُكسبه من فم النافخ رائحة كريهة يُعاف لأجلها، ولا سيما إن كان متغير الفم. وبالجملـة: فأنفاس النافخ تغالطه، ولهذا جمع رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بين النهي عن التنفس في الإناء والنفخ فيه، قاله ابن القيم في الزاد (٤/٢٣٥).

غَيْرُهُ وَلَا يَتْرُكُهَا لِلشَّيْطَانِ»^(١).

[٤٤٠] وَكَانَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَأْكُلُ التَّمْرَ وَيَطْنُو وَمَعْنَى ذَلِكَ: أَنْ يَتَنَاوَلَ التَّمْرَ بِبَاطِنِ يَدِهِ وَيَأْخُذَ

النَّوَاةَ بِظَاهِرِ أَصَابِعِهِ^(٢).

فَهَذِهِ الْأَدَابُ وَمَا أَشْبَهَهَا مِمَّا يَطُولُ بِذِكْرِهَا الْكِتَابُ مِنْ آدَابِهِ وَأَمْرِهِ وَنَهْيِهِ وَاجِبٌ عَلَى الْخَلِيقَةِ اسْتِعْمَالُهَا، وَالْبَحْثُ عَنْهَا، وَالِاتِّبَاعُ لَهُ فِيهَا، وَالْمَصِيرُ إِلَى طَاعَتِهِ وَالْأَخْذُ بِسُنَّتِهِ؛ لِأَنَّ الْعُقُولَ تَدُلُّ عَلَيْهَا، وَنَفْسُ الْعَاقِلِ تُتَارِعُ إِلَيْهَا، وَفِي ذَلِكَ كُلِّهِ أَدَبٌ وَنَظَافَةٌ وَوَقَايَةُ مِنَ الْمَكَارِهِ. وَقَدْ ذَكَّرْنَا مِنْ ذَلِكَ مَا حَصَرْنَا وَمَا قَرَّبَ مِنْ ذِكْرِهِ مِمَّا لَا غِنَى بِالنَّاسِ مِنْ عِلْمِهِ، وَلَا بُدَّ لَهُمْ مِنْ اسْتِعْمَالِهِ، وَمِمَّا تَكُنُّ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ، وَلَا يُعْذَرُ مَنْ جَهِلَهُ وَقَصَّرَ فِي طَلَبِهِ.



(١) أخرجه مسلم (٢٠٣٤).

(٢) لحديث عبدالله بن بسر عند مسلم (٢٠٤٢) قال: «أنزل رسول الله صلى الله عليه وسلم على أبي قال فقربنا إليه طعاما ووطبة فأكل منها ثم أتى بتمر فكان يأكله ويلقي النوى بين إصبعيه ويجمع السبابة والوسطى».

القسم الرابع

[فلاح ذكر البدع والصلوات]

وَنَحْنُ الْآنَ ذَاكِرُونَ بِعَقِبِ هَذَا مَا ابْتَدَعَهُ النَّاسُ وَأَحْدَثُوهُ مِمَّا لَا أَصْلَ لَهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ وَلَا جَاءَ فِي أَثَرٍ وَإِنْ كَانَ الْفَاعِلُ لَهُ غَيْرُ مُبَايِنٍ لِلدِّينِ وَلَا خَارِجٍ عَنْ جُمْلَةِ الْمُسْلِمِينَ فَإِنَّهُ قَدْ أَتَى بِإِحْدَائِهِ مَا لَمْ يَأْذَنْ اللَّهُ فِيهِ . فَمِنْ ذَلِكَ مَا حَرَّمَهُ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَعَلَّقَ فِيهِ ^(١).

النِّيَاحَةُ وَالِاسْتِمَاعُ إِلَيْهَا:

[٤٤٠] **النِّيَاحَةُ وَالِاسْتِمَاعُ إِلَيْهَا وَقَالَ: «إِنَّهَا مِنْ عَمَلِ الْجَاهِلِيَّةِ» ^(٢).**

[٤٤١] **وَقَالَ: «كُسِبَ النَّائِحَةُ مِنَ السُّحْتِ» ^(٣).**

[٤٤٢] **وَلَعَنَ النَّائِحَةَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ ^(٤).**

[٤٤٣] **وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: النَّيَاحَةُ حَرَامٌ وَاسْتِمَاعُهَا يُدْعَى.**

[٤٤٤] **وَقَدْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ: كُسِبُ الْغِنَاءِ وَالنِّيَاحَةُ مِنَ السُّحْتِ.**

[٤٤٥] **وَأَتَى عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - بِنَائِحَةٍ فَتَعَتَتْ قَبْدًا شَعْرَهَا فَقِيلَ لَهُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِنَّهُ قَدْ بَدَا شَعْرُهَا فَقَالَ: أُبْعِدْهَا اللَّهُ إِنَّهُ لَا حُرْمَةَ لَهَا قِيلَ: وَلِمَ قَالَ لِأَنَّهَا تَأْمُرُ بِالْخُرْجِ وَقَدْ نَهَى اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - عَنْهُ، وَتَنَهَى عَنِ الصَّبْرِ وَقَدْ أَمَرَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - بِهِ، وَتَأْخُذُ الدَّرَاهِمَ عَلَى دَمْعَتِهَا، وَتَسْبِي بِشُجُورٍ غَيْرِهَا، وَتُحَرِّنُ الْحَيَّ وَتُؤْذِي الْمَيِّتَ.**

[٤٤٦] **وَقَالَ ابْنُ عَوْفٍ: أَتَيْتُ الْكُوفَةَ. فَرَأَيْتُ رِجَالًا يَنْدُبُونَ عَلَى الطَّرِيقِ فَسَأَلْتُ عَنْ ذَلِكَ، فَقِيلَ**

(١) انظر في تعريف البدعة وما يتعلق بها التعليقات البديعة على كتاب الشريعة الجزء الأول باب الحث على التمسك بكتاب الله تعالى وسنة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وسنة أصحابه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وترك البدع وترك النظر والجِدَال فيما يخالف فيه الكتاب والسنة وأقوال الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

(٢) يقصد المصنف حديث أبي مالك الأشعري عند مسلم (٩٣٤) أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «أربع في أمتي من أمر الجاهلية لا يتركهن الفخر في الأحساب والطعن في الأنساب والاستسقاء بالنجوم والنياحة وقال النائحة إذا لم تتب قبل موتها تقام يوم القيامة وعليها سربال من قطران ودرع من جرب».

(٣) لا يصح بهذا اللفظ، وبغني عنه حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((.. وإن الله عَزَّ وَجَلَّ إذا أكل شيء، حرم ثمنه» أخرجه أحمد (١/ ٢٤٢، ٢٩٣، ٣٢٢)، والبيهقي (١٣/ ١٣-١٤) والحديث صححه ابن العربي في العارضة (٣/ ٢٦٧)، وصححه ابن القيم في زاد المعاد (٥/ ٦٦١)، وصححه ابن الملقن في تحفة المحتاج (٢/ ٢٠٤)، وصححه الشوكاني في السيل الجرار (٤/ ١١٣)، وصححه العلامة الألباني في غاية المرام (٣١٨)، وقال الشيخ أحمد شاكر في تحقيق المسند: إسناده صحيح، وكذا قال الأرناؤوط ومن معه في تحقيق المسند (٤/ ٤١٦).

(٤) يقصد المصنف حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «لعن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ النائحة والمستمعة» أخرجه أحمد (٣/ ٦٥)، وأبو داود (٣/ ١٩٣)، والبيهقي في الكبرى (٤/ ٦٣)، رقم (٦٩٠٥) وقد روي أيضًا من حديث ابن عمر وابن عباس وأبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ والحديث ضعفه كثير من الحفاظ منهم الإمام أبو حاتم الرازي كما في العلل لابنه (١٠٩٥) حيث قال: هذا حديث منكرو ومحمد بن الحسن بن عطية، وأبوه، وجده ضعفاء الحديث، وقال الحفاظ في التلخيص (٢/ ١٣٩) رقم (٨٠٣): استنكره أبو حاتم في العلل ورواه الطبراني والبيهقي من حديث عطاء عن ابن عمر ورواه ابن عدي من حديث الحسن عن أبي هريرة وكلها ضعيفة، وقال العلامة الألباني في الأرواء (٣/ ٢٢٢) رقم (٧٦٩): هذا سند ضعيف مسلسل بالضعفاء: عطية وهو العوفي وابنه وحفيده ثم ضعف الشيخ بقية طرقه، وقال الأرناؤوط في تحقيق المسند: إسناده مسلسل بالضعفاء.



التَّشْرِيحُ وَالْإِبَانَةُ

يَبْدُؤُونَ الْحَسَنَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَأَتَيْتُ إِبْرَاهِيمَ فَأَخْبَرْتُهُ بِذَلِكَ، فَقَالَ: لَا يَزَالُ أَهْلُ الْكُفَّةِ يَأْخُذَاتِ الْبِدْعَ فِي كُلِّ عَامٍ حَتَّى يَصِيرَ الْحَقُّ فِيهِمْ بِدْعَةً.

اسْتِعْمَالُ الْقِيَمَاتِ وَالْفَنَاءِ؛

[٤٤٧] وَمِنْ الْبِدْعِ اسْتِعْمَالُ الْقِيَمَاتِ.

[٤٤٨] وَاسْتِعْمَالُ الْغِنَاءِ^(١).

(١) قال القاسم رحمه الله: الغناء من الباطل، وقال الحسن: إن كان في الوليمة لهو، فلا دعوة لهم. الجامع للقيرواني (ص ٢٦٢-٢٦٣). وقال شيخ الإسلام ابن تيمية مجموع الفتاوى (٥٧٦/١١): مذهب الأئمة الأربعة أن آلات اللهو كلها حرام، ثبت في صحيح البخاري وغيره أن النبي ﷺ أخبر أنه سيكون من أمته من يستحل الحر والحريم والخمر والمعازف، وذكر أنهم يمسحون قردة وخنازير. ولم يذكر أحد من أتباع الأئمة في آلات اللهو نزاعا اه، وقال العلامة الألباني في الصحيحة (١٤٥/١): اتفقت المذاهب الأربعة على تحريم آلات الطرب كلها.

وقال ابن القيم رحمه الله: مذهب أبي حنيفة في ذلك من أشد المذاهب، وقوله فيه من أغلظ الأقوال، وقد صرح أصحابه بتحريم سماع الملاهي كلها كالزمار والدف، حتى الضرب بالقضيب، وصرحوا بأنه معصية يوجب الفسق وترد بها الشهادة، وأبلغ من ذلك أنهم قالوا: إن السماع فسق والتلذذ به كفر، هذا لفظهم، ورووا في ذلك حديثا لا يصح رفعه، قالوا: ويجب عليه أن يجتهد في ألا يسمعه إذا مر به أو كان في جواره، وقال أبو يوسف في دار يسمع منها صوت المعازف والملاهي: أدخل عليهم بغير إذنهم لأن النهي عن المنكر فرض، فلو لم يجز الدخول بغير إذن لا تمتنع الناس من إقامة الفرض) إغاثة اللهفان (٤٢٥/١). وسئل الإمام مالك رحمه الله عن ضرب الطبل والزمار، ينالك سماعه وتجده له لذة في طريق أو مجلس؟ قال: فليقم إذا التذلل، إلا أن يكون مجلس لحاجة، أو لا يقدر أن يقوم، وأما الطريق فليرجع أو يتقدم. (الجامع للقيرواني ٢٦٢)، وقال رحمه الله: إنما يفعله عندنا الفساق (تفسير القرطبي ٥٥/١٤)، قال ابن عبد البر رحمه الله: من المكاسب المجمع على تحريمها الربا ومهور البغايا والسحت والرشا وأخذ الأجرة على النياحة والغناء وعلى الكهانة وإدعاء الغيب وأخبار السماء وعلى الزمر واللعب الباطل كله. (الكافي).

قال ابن القيم رحمه الله في بيان مذهب الإمام الشافعي رحمه الله: وصرح أصحابه العارفون بمذهبه بتحريمه وأنكروا على من نسب إليه حله، إغاثة اللهفان (٤٢٥/١). وقد عد صاحب كفاية الأخيار، من الشافعية، الملاهي من زمر وغيره منكرا، ويجب على من حضر إنكاره، وقال: ولا يسقط عنه الإنكار بحضور فقهاء السوء، فإنهم مفسدون للشريعة، ولا بفقراء الرجس - يقصد الصوفية لأنهم يسمون أنفسهم بالفقراء - فإنهم جهلة أتباع كل ناعق، لا يهتمون بنور العلم ويميلون مع كل ريح. (كفاية الأخيار ١٢٨/٢).

قال ابن القيم رحمه الله: وأما مذهب الإمام أحمد فقال عبد الله ابنه: سألت أبي عن الغناء فقال: الغناء ينبت النفاق بالقلب، لا يعجبني، ثم ذكر قول مالك: إنما يفعله عندنا الفساق. (إغاثة اللهفان)، وقال ابن قدامة - محقق المذهب الحنبلي - رحمه الله: الملاهي ثلاثة أضرب: محرم، وهو ضرب الأوتار والنايات والمزامير كلها، والعود والطنبور والمعزفة والرباب ونحوها، فمن أدام استماعها ردت شهادته. (المغني ١٧٣/١٠)، وقال رحمه الله: وإذا دعي إلى ولية فيها منكر، كالخمر والزمر، فأمكنه الإنكار، حضر وأنكر؛ لأنه يجمع بين واجبين، وإن لم يمكنه لا يحضر. (الكافي ١١٨/٣).

قال الطبري رحمه الله: فقد أجمع علماء الأمصار على كراهة الغناء والمنع منه وإنما فارق الجماعة إبراهيم ابن سعد وعبيد الله العنبري، وقد قال رسول الله ﷺ: «عليك بالسواد الأعظم»، ومن فارق الجماعة مات ميتة جاهلية (تفسير القرطبي ٥٦/١٤). وقد كان لفظ الكراهة يستخدم بمعنى الحرمة في القرون المتقدمة ثم غلب عليه معنى التنزيه، ويحمل هذا على التحريم لقوله: والمنع منه، فإنه لا يمنع عن أمر غير محرم، ولذكره الحديثين وفيهما الزجر الشديد، والقرطبي رحمه الله هو الذي نقل هذا الأثر، وهو القائل بعد هذا: (قال أبو الفرج وقال القفال من أصحابنا: لا تقبل شهادة المغني والرقاص، قلت: وإذا ثبت أن هذا الأمر لا يجوز فأخذ الأجرة عليه لا يجوز)، قال الشيخ الفوزان حفظه الله: (ما أباحه إبراهيم بن سعد وعبيد الله العنبري من الغناء ليس هو كالغناء المعهود. فحاشا هذين المذكورين أن يبيحا مثل هذا الغناء الذي هو غاية في الانحطاط ومنتهى الرذالة) الإعلام، وقال ابن تيمية رحمه الله: (لا يجوز صنع آلات الملاهي) (المجموع ١٤٠/٢٢)، وقال رحمه الله: (آلات الملاهي، مثل الطنبور، يجوز إتلافها عند أكثر الفقهاء، وهو مذهب مالك وأشهر الروايتين عند أحمد) (المجموع ١١٣/٢٨)، وقال: (الوجه السادس: أنه ذكر ابن المنذر اتفاق العلماء على المنع من إجارة الغناء والنوح فقال: أجمع

[٤٤٩] وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: الْغِنَاءُ يُثَبِّتُ التَّفَاقُّ فِي الْقَلْبِ كَمَا يُثَبِّتُ الْمَاءُ الْبَقْلَ^(١).

[٤٥٠] وَمِنْ أَلْبَدِجِ النُّجُومِ وَالنَّظَرِ بِهَا وَالْإِعْتِصَامُ بَلْ هُوَ طَرَفٌ مِنَ الشَّرْكِ وَادَّعَاءُ لِعِلْمِ الْغَيْبِ وَكُلُّ ذَلِكَ مِنْهُي عَنْهُ مِثْلُ النُّجُومِ^(٢).

= كل من غفط عنه من أهل العلم على إبطال الناحية والمغنية، كره ذلك الشعبي والنخعي ومالك وقال أبو ثور والنعمان - أبو حنيفة رحمه الله - ويعقوب ومحمد - تلميذي أبي حنيفة رحمهم الله -: لا تجوز الإجارة على شيء من الغناء والنوح وبه نقول) وقال: (والمعارف خمر النفوس، تفعل بالنفوس أعظم مما تفعل حميا الكتوس) (مجموع الفتاوى ١٠/٤١٧). وأخرج ابن أبي شيبة رحمه الله: أن رجلاً كسر طنبوراً لرجل، فخاصمه إلى شريح فلم يضمنه شيئاً - أي لم يوجب عليه القيمة لأنه محرم لا قيمة له - (المصنف ٣٩٥/٥).

وأفتى البخوي رحمه الله بتحريم بيع جميع آلات اللهو والباطل مثل الطنبور والمزمار والمعارف كلها، ثم قال: فإذا طست الصور، وغيّرت آلات اللهو عن حالتها، فيجوز بيع جواهرها وأصولها، فضة كانت أو حديد أو خشباً أو غيرها) (شرح السنة ٢٨/٨). وانظر كتاب السماع للعلامة ابن القيم، وكتاب تحريم آلات الطرب للعلامة محمد ناصر الدين الألباني رحمهما الله.

(١) أخرجه عن ابن مسعود مرفوعاً أبو داود (٤/٢٨٢)، رقم (٤٩٢٧)، والمروزي في تعظيم قدر الصلاة (٢/٦٢٩)، رقم (٦٨٠)، وابن أبي الدنيا في ذم الملاهي (١/٥)، والبيهقي في الكبرى (١٠/٢٢٣)، رقم (٢٠٧٩٦)، وفي الشعب (٤/٢٧٨)، رقم (٥٠٩٨) والحديث قال عنه البيهقي: روي هذا مسنداً بإسناد غير قوي، وقال ابن الملقن في خلاصة البدر المنير (٢/٤٤٠): رواه البيهقي بإسناد ضعيف قال ابن طاهر وغيره: وأصح الأسانيد في ذلك وقفه على ابن مسعود، وقال المناوي (٤/٤١٣): قال النووي: لا يصح، وأقره الزركشي، وقال العراقي: رفعه غير صحيح لأن في إسناده من لم يسم. ا. هو قال الحافظ في التلخيص (٤/٤٨٢): فيه شيخ لم يسم، وأورده القاري في الموضوعات الكبرى (١٦٤/٦٣١)، وكذا صاحب الفوائد الموضوعة في الأحاديث الموضوعة (ص ١٠١)، وكذا صاحب النخبة البهية في الأحاديث المكذوبة على خير البرية (ص ٨٧)، وضعفه الألباني في الضعيفة (٢٤٣٠)، وقال: وقد رواه ابن أبي الدنيا (٤/٢)، والبيهقي في الشعب (٢/١٨٣ - ٢) بإسناد صحيح عن إبراهيم عن عبد الله موقوفاً عليه. وهذا أصح.

(٢) قال الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ حفظه الله في كتاب التمهيد لشرح كتاب التوحيد (١/٤٨٢-٤٨٥): والتنجم الذي يتعاطاه الناس ثلاثة أنواع:

الأول: التنجم الذي هو اعتقاد أن النجوم فاعلة مؤثرة بنفسها، وأن الحوادث الأرضية منفعة ناتجة عن النجوم وعن إرادات النجوم، وهذا تأليه للنجوم، وهو الذي كان يصنعه الصابئة ويجعلون لكل نجم وكوكب صورة وتمثالا، تحل فيها أرواح الشياطين، فتأمر أولئك بعبادة تلك الأصنام والأوثان، وهذا بالإجماع كفر أكبر وشرك كشرى قوم إبراهيم.

والنوع الثاني من التنجم: هو ما يسمى علم التأثير، وهو الاستدلال بحركة النجوم والتقائنها وافتراقها، وطلوعها وغروبها، على ما سيحصل في الأرض، فيجعلون حركة النجوم دالة على ما سيقع مستقبلاً في الأرض، والذي يفعل هذه الأشياء يستدل بها يقال له: المنجم، وهو من أنواع الكهان؛ لأنه يخبر بالأمور المغيبة عن طريق الاستدلال بحركات الأفلاك وتحرك النجوم، وهذا النوع محرم وكبير من الكبائر، وهو نوع من الكهانة وكفر بالله - جل وعلا -؛ لأن النجوم ما خلقت لذلك وهؤلاء تأتيتهم الشياطين، فتوحى إليهم بما يريدون وبما سيحصل في المستقبل ويجعلون حركة النجوم دليلاً على ذلك.

وقد أبطل قول المنجمين في أشياء كثيرة من الواقع ونحو ذلك كما في فتح عمورية في قصيدة أبي تمام المشهورة: السيف أصدق أنباء من الكتب... وغيرها.

النوع الثالث مما يدخل في اسم التنجم: ما يسمى بعلم التسيير، وهو أن يتعلم منازل النجوم وحركاتها، لأجل أن يعلم القبلة، والأوقات، وما يصلح من الأوقات للزراعة وما لا يصلح، والاستدلال بذلك على وقت هبوب الرياح، وعلى الوقت الذي جرت سنة الله ألا ينزل فيه من المطر كذا، ونحو ذلك. فهذا يسمى علم التسيير، وقد رخص فيه بعض العلماء، وسبب الترخيص فيه: أنه يجعل النجوم وحركاتها والتقائنها وافتراقها، وطلوعها أو غروبها، يجعل ذلك وقتاً وزمناً، لا يجعله سبباً، فيجعل هذه النجوم علامة على زمن يصلح فيه كذا وكذا، والله - جل وعلا - جعل النجوم علامات كما قال تعالى: ﴿وَعَلَّمَكَ نَجْمَ الْوُجُوهِ وَمَا يَسْتَوُونَ﴾ (١١) فهي علامة على أمور كثيرة، كأن يعلم - مثلاً - أنه بطلوع النجم الفلاني يدخل وقت الشتاء، قد دخول الوقت ليس بسبب طلوع النجم، ولكن حين طلع استدللنا بطلوعه على دخول الوقت، وإلا فهو ليس بسبب حصول البرد، وليس بسبب حصول الحر، وليس بسبب للمطر، وليس بسبب لمناسبة غرس النخل أو زرع المزروعات ونحو ذلك، ولكنه وقت، فإذا كان على ذلك فلا بأس به قولاً أو تعليماً؛ لأنه يجعل النجوم وظهورها وغروبها زمناً وذلك مأذون به.

[٤٥٢] وَالتَّطْيِيرُ (١).

(٢) أخرجه أحمد (٤٠٨/٢)، وابن أبي شيبه (٤/٢٥٢ - ٢٥٣)، والدارمي (١١٣٦)، والبخاري في تاريخه (٣/١٦ - ١٧)، وأبو داود (٣٩٠٤)، والترمذي (١٣٥)، وابن ماجه (٦٣٩)، والنسائي في الكبرى (٩٠١٧)، وابن الجارود (١٠٧)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٤٥/٣)، وفي شرح مشكل الآثار (٦١٣)، والعقيلي في الضعفاء (١/٣١٨)، وابن عدي في الكامل (٥/٦٣٧)، والبيهقي (٧/

[٤٥٤] وَقَالَ - «مَنْ اقْتَبَسَ شُعْبَةً مِنَ النُّجُومِ فَقَدْ اقْتَبَسَ شُعْبَةً مِنَ الشَّرِّكَ مِنْ زَادَ زَادَ» (١) -

[٤٥٥] وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَحْذَرُكُمْ عِلْمَ النُّجُومِ إِلَّا مَا يُهْتَدَى بِهِ فِي ظُلُمَاتِ اللَّيْلِ وَالْبَحْرِ فَإِنَّ الْمُنَجِّمَ كَالسَّاجِرِ وَالسَّاجِرُ كَاهِنٌ وَالْكَاهِنُ كَافِرٌ وَالْكَافِرُ فِي النَّارِ (٢).

خَضَابُ الرَّأْسِ وَأَعْفَاءُ اللَّحْيِ وَإِحْفَاءُ الشَّارِبِ؛

[٤٥٦] وَمَنْ أَلْبَدَعَ أَنْ يُخَضَّبَ الرَّجُلُ لِحْيَتَهُ وَرَأْسَهُ بِالسَّوَادِ (٣).

= (١٩٨) والحديث أشار الترمذي إلى ضعفه في سننه، وقال في العلل الكبير (١/ ٩١): سألت محمداً عن هذا الحديث فلم يعرفه إلا من هذا الوجه وضعف هذا الحديث جداً، وضعفه النووي في الخلاصة. وقال الحافظ في التلخيص (٣/ ٣٨٩): وقال البزار هذا حديث منكر وحكيم لا يحتاج به وما انفرد به فليس بشيء، وضعفه ابن عدي، والعقيلي، وقال المناوي في الفيض (٦/ ٢٣): قال البغوي: سنده ضعيف، وقال ابن سيد الناس: فيه أربع علل التفرد عن غير ثقة وهو موجب للضعف وضعف رواته والانقطاع ونكارة متنه وأطال في بيانه، وقال الذهبي في الكياف: ليس إسناده بالقائم، وقال المنذري: روه كلهم من طريق حكيم الأثر عن ابن تيمية وهو طريق خالد عن أبي هريرة وسئل ابن المديني من حكيم فقال: أعياناً، وقال الأرناؤوط ومن معه في تحقيق المسند (١٥/ ١٦٦): حديث محتمل للتحسين، وهذا إسناده ضعيف لا نقطاعه، أما العراقي فقال في الأمالي: حديث صحيح، وصححه العلامة الألباني في الجامع الصحيح (٥٩٤٢)، وقال الشيخ أحمد شاكر في تحقيق المسند: إسناده صحيح، وتعقب الحويني في غوث المكود (١/ ١٠٤، رقم ١٠٧) كل من ضعفه وقال: إسناده حسن.

(١) أخرجه أحمد (١/ ٣١١، رقم ٢٨٤١)، وأبو داود (٤/ ١٥٤، رقم ٣٩٠٥)، وابن أبي شيبة (٥/ ٢٣٩، رقم ٢٥٤٦)، وابن ماجه (٢/ ١٢٢٨، رقم ٣٧٢٦)، والبيهقي (٨/ ١٣٨، رقم ١٦٤٩٠) والحديث قال عنه النووي في الرياض (ص ٤٨٤): إسناده صحيح، وقال شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى (٣٥/ ١٩٣): إسناده صحيح، وصححه الذهبي في المذهب (٦/ ٣٢٣٣)، وقال العراقي في المغني (٤/ ١٤٤): إسناده صحيح، وقال ابن مفلح في الآداب الشرعية (٣/ ٤١٨): إسناده جيد، وجوده العلامة الألباني في الصحيحة (٧٩٣)، وصححه العلامة ابن باز في مجموع فتاواه (٢/ ١٢٠)، وقال الشيخ أحمد شاكر في تحقيق المسند: إسناده صحيح، وصححه الوادعي في الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين (٦٦٤)، وقال الأرناؤوط ومن معه في تحقيق المسند (٣/ ٤٥٤): إسناده صحيح.

(٢) التنجيم هو كما عرفه بعض المحققين بأنه الاستدلال بالأحوال الفلكية على الحوادث الأرضية؛ كتغير الأسعار، أو حدوث الأمراض والوفيات، أو السعد والنحوس. وهذا ما يسمى بعلم التأثير، وهو على نوعين: النوع الأول: أن يدعي المنجم أن الكواكب فاعلة مختارة، وأن الحوادث تجري بتأثيرها، وهذا كفر بإجماع المسلمين؛ لأنه اعتقاد أن هناك خالقاً غير الله، وأن أحداً يتصرف في ملكه بغير مشيئته وتقديره سبحانه وتعالى.

النوع الثاني: الاستدلال بمسير الكواكب واجتماعها وافتراقها على حدوث الحوادث، وهذا لا شك في تحريمه؛ لأنه من ادعاء علم الغيب، وهو من السحر أيضاً، كما قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ اقْتَبَسَ شُعْبَةً مِنَ النُّجُومِ فَقَدْ اقْتَبَسَ شُعْبَةً مِنَ السَّحَرِ» زاد ما زاد» وقد تقدم تخريجه قريباً، والسحر محرم بالكتاب والسنة والإجماع.

والمنجم الذي يستدل بحركة النجوم ومواقع النجوم على الحوادث الأرضية والسعد والنحس هو من جنس العراف بل هو عراف، وفي الحديث: «مَنْ أَتَى عَرَافًا فَسَأَلَهُ عَنْ شَيْءٍ فَصَدَّقَهُ لَمْ يَقْبَلْ لَهُ صَلَاةٌ أَرْبَعِينَ يَوْمًا»، رواه مسلم، لأن الكاهن والعراف يدعي بما يدعيه علم الغيب، ثم إذا قال المنجم: إن المولود إذا ولد في نجم كذا يحصل له سعد أو نحس، أو أن ذلك علامة على سعادته أو شقاوته، فذلك من الرجم بالغيب، ولا يمكن أن يعرف ذلك بالتجربة، فإنه يولد في الوقت الواحد ويحدث في الوقت الواحد أنواع من الأضداد، فيحدث في الوقت الخير والشر، ويولد في النجم الواحد من يكون سعيداً ومن يكون شقيماً ومن يكون صالحاً ومن يكون فاسداً، وفي الحديث أيضاً: «مَنْ أَتَى كَاهِنًا أَوْ عَرَافًا فَسَأَلَهُ عَنْ شَيْءٍ فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أَنْزَلَ عَلَى مُحَمَّدٍ» وقد تقدم تخريجه قريباً.

(٣) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى لَا يَصْبَغُونَ فُخَا الْفُوهِمَ» رواه البخاري (٣٢٧٥) ومسلم (٢١٠٣)، ويجب أن يتنبه أن تغيير الشيب بالسواد حرام وهو قول جمهور العلماء، وذلك لحديث الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لما رأى أبا قحافة، يقول جابر: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا رَأَى رَأْسَهُ كَأَنَّهَا الثَّغَامَةُ بَيَاضًا «غَيَّرُوا هَذَا». رواه مسلم (٢١٠٢)، والحديث: «يَكُونُ أَقْوَامٌ يَخْضُبُونَ بِالسَّوَادِ كَحَوَاصِلِ الْحَمَامِ لَا يَرِيحُونَ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ» رواه أبو داود (٤٢١٢) والنسائي (٥٠٧٥). والحديث قال ابن حجر: إسناده قوي، إلا أنه اختلف في رفعه ووقفه، وصححه العلامة الألباني، وعلى تقدير ترجيح وقفه فمثله لا يقال بالرأي فحكمه الرفع، فتح الباري (٦/ ٤٩٩).

[٤٥٧] أَوْ يَأْخُذَ مِنْ عَارِضِيهِ ^(١).[٤٥٨] أَوْ يُطَوِّلَ شَارِبَهُ ^(٢) وَقَدْ قِيلَ: أَوَّلُ مَنْ خَضَّبَ بِالسَّوَادِ فِرْعَوْنُ ^(٣) وَقِيلَ: إِنَّهُ خَضَّبَ أَهْلَالْقَارِ ^(٤).

= ويجوز استعمال الكتم مع الحناء في تغيير الشيب قال ابن حجر: والكتم نبات باليمن يخرج الصبغ أسود يميل إلى الحمرة وصبغ الحناء أحمر فالصبغ بهما معا يخرج بين السواد والحمرة. «فتح الباري» (١٠/٣٥٥).

هل صبغ رسول الله ﷺ والصحابه بالكتم؟
عن عثمان بن عبد الله بن وهب قال: دخلنا على أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فأخرجت إلينا شعرا من شعر رسول الله ﷺ مخضوبا أحمر. رواه البخاري (٥٥٥٨) زاد ابن ماجه (٣٦٢٣) وأحمد (٢٥٩٩٥): «بالحناء والكتم».

وقد قال رسول الله ﷺ: «إن أحسن ما غيرتم به الشيب الحناء والكتم». رواه الترمذي (١٧٥٣) وأبو داود (٤٢٥٥) وابن ماجه (٣٦٢٢). والحديث: قال الترمذي عنه: حسن صحيح، وصححه العلامة الألباني في الصحيحة (١٥٠٩).

وقد خضب أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بالحناء والكتم. رواه مسلم (٢٣٤١).

ويلاحظ أن الأحاديث التي ذكرت الكتم جعلته مقرونا بالحناء لأن المراد بالأحاديث صبغ الشعر بالكتم مخلوطا بالحناء. يقول ابن القيم: إن النهي هو عن التسويد البحت فاما إذا أضيف إلى الحناء شيء آخر كالكتم ونحوه فلا بأس به فإن الكتم والحناء يجعل الشعر بين الأحمر والأسود، بخلاف الوسمة فإنها تجعله أسود فاحما، وهذا هو الصحيح. «زاد المعاد» (٤/٣٣٦). والوسمة: نبات يخضب به.

بهذا نعلم أن الكتم لا يستخدم وحده لأنه يعطي اللون الأسود الفحم الخالص. ولكن يستعمل مع الحناء ليعطي لونا أسود مشربا بالحمرة، وهكذا نجتمع بين الأحاديث، والله تعالى أعلم.

(١) ورد ذلك في عدة أحاديث منها حديث عبد الله بن عمر - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عن النبي - ﷺ - قال: «أحفوا الشوارب وأعفوا اللحى»، وفي لفظ: «خالفوا المشركين وفروا اللحى واحفوا الشوارب»، وفي لفظ: «انهكوا الشوارب وأعفوا اللحى» أخرجه البخاري برقم (٥٥٥٣، ٥٥٥٤)، ومسلم برقم (٢٥٩).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: يحرم حلق اللحية. وقال القرطبي: لا يجوز حلقها ولا نتفها ولا قصها. وحكى أبو محمد ابن حزم: الإجماع على أن قص الشارب وأعفاء اللحية فرض، وقال النووي: والمختار تركها على حالها، وألا يتعرض لها بتقصير شيء أصلا، وقال في التمهيد: ويحرم حلق اللحية، ولا يفعله إلا المختنون من الرجال وقال أبو شامة: وقد حدث قوم يخلقون لحاهم وهو أشد مما نقل عن المجوس من أنهم كانوا يقصونها.

(٢) لحديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «الفطرة خمس أو خمس من الفطرة: الختان، والاستحدا، ونتف الإبط، وتقليم الأظفار، وقص الشارب»، ولحديث زيد بن أرقم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوع: «من لم يأخذ من شاربه فليس منا» أخرجه ابن أبي شيبة (٢٢٦/٥)، رقم (٢٥٤٩٣)، وأحمد (٣٦٦/٤)، رقم (١٩٢٨٣)، وعبد بن حميد (ص ١١٤، رقم ٢٦٤)، والترمذي (٩٣/٥)، رقم (٢٧٦١)، والنسائي (١٥/١)، رقم (١٣)، والطبراني (١٨٥/٥)، رقم (٥٠٣٣)، وابن حبان (٢٩٠/١٢)، رقم (٥٤٧٧)، والقضاعي (٢٢٩/١)، رقم (٣٥٦)، والبيهقي في شعب الإيمان (٢٢٢/٥)، رقم (٦٤٤٥) والحديث قال عنه الترمذي: حسن صحيح، وصححه ابن حبان، وصححه العلامة الألباني في صحيح الجامع (٦٥٣٣)، وقال الأرناؤوط في تحقيق المسند: إسناده صحيح رجاله ثقات رجال الشيخين غير يوسف بن صهيب وحبيب بن يسار فمن رجال الترمذي والنسائي.

(٣) يشير المصنف إلى حديث: «أول من خضب بالحناء و الكتم إبراهيم وأول من اختضب بالسواد فرعون» رواه الديلمي (٢٩/١)، رقم (٤٧) وابن النجار عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ والحديث ضعفه السيوطي في الجامع الصغير (٢٨٣٨)، وقال المناوي في الفيض (٩٣/٣): فيه منصور بن عمار قال العقيلي: فيه تجهم وقال الذهبي: له مناكير، وضعفه الألباني في ضعيف الجامع (٢١٤٥)، وفي الضعيفة (٣٣٥٣).

(٤) يقصد المصنف حديث «الخصاب بالسواد خضاب الكفار» وقد أخرجه الطبراني في الكبير (٣٢٢/١٣)، رقم ١٤١١٩-الجزء المفقود، والحكيم الترمذي في المنهايات (١٠١)، وعبد الغني المقدسي في السنن (٢/١٨٢)، والحاكم (٦٠٤/٣)، رقم (٦٢٣٩)، والديلمي (٤٢٢/٢)، رقم (٣٨٦٩) والحديث قال عنه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (١٨٥/٤): هو حديث منكر شبه الموضوع، وأقره العراقي في ذيل الميزان (٢١٧/١)، وقال الذهبي في الميزان: هذا خبر باطل، وأقره الحافظ في اللسان (٥/٣)، وقال العلامة الألباني في الضعيفة (٣٧٩٩): موضوع، وقال الحويني في النافلة (١٢٣): باطل.

[٤٥٩] وَأَمَرَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِإِعْقَاءِ اللَّحْيِ وَإِحْقَاءِ الشَّوَارِبِ^(١).

[٤٦٠] وَمِنَ الْبِدْعِ: أَنْ يَتَزَعَّفَرَ الرَّجُلُ أَوْ يُخَضَّبَ يَدَهُ بِالْحِنَاءِ^(٢).

إِسْبَالُ الْإِزَارِ:

[٤٦١] وَأَمِنَ الْبِدْعِ: أَنْ يُسِيلَ الرَّجُلُ إِزَارَهُ أَوْ السَّرَاوِيلَ عَلَى عَقَبَيْهِ^(٣).

[٤٦٢] وَقَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى الْمُسِيلِ إِزَارَهُ مِنْ الْحَيْلَاءِ»^(٤).

النَّظَرُ فِي كُتُبِ الْعِزَائِمِ وَتَعْلِيْقِ التَّمَانِهِ وَالتَّعَاوِيذِ:

[٤٦٣] ومن البدع: النَّظَرُ فِي كُتُبِ الْعِزَائِمِ، والعمل بها وادعاء كلام الجنِّ واستخدامهم وقتل

(١) تقدم ما يدل على ذلك قبل تعليقي.

(٢) لحديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند البخاري (٥٨٤٦)، ومسلم (٢١٠١) قال: «نهى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَتَزَعَّفَرَ الرَّجُلُ»، والتزعفر هو صبغ الثوب بالعففران.

وأما خضاب اليدين والرجلين بالحناء فمن زينة النساء، وليس من زينة الرجال: فروى أبو داود (٤١٦٦) والنسائي (٥٠٨٩) وغيرهما عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: أومت امرأة من وراء ستر بيدها كتاب إلى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فقبض النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يده، فقال: «ما أدري أيد رجل أم يد امرأة؟» قالت: بل امرأة. قال: لو كنت امرأة لغيرت أظفارك - يعني بالحناء - والحديث حسنه العلامة الألباني في «صحيح أبي داود».

قال في «عون المعبود»: «وفي الحديث شدة استحباب الخضاب بالحناء للنساء» انتهى، وقال السندي: «لو كنت امرأة» أي: لو كنت تراعين شعار النساء لخضبت يدك» انتهى.

فلا يجوز للرجل أن يزين بزينة النساء، فقد: «لعن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ المتشبهين من الرجال بالنساء، والمتشبهات من النساء بالرجال» رواه البخاري (٥٨٨٥) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَتَى بِمَخْنَثٍ قَدْ خَضَبَ يَدَيْهِ وَرَجْلَيْهِ بِالْحِنَاءِ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مَا بَالُ هَذَا؟) فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، يَتَشَبَّهُ بِالنِّسَاءِ! فَأَمَرَ بِهِ فَنُفِيَ إِلَى النَّقِيعِ) أخرجه أبو داود (٢٨٢/٤)، رقم (٤٩٢٨)، والدارقطني (٥٤/٢)، والبيهقي (٢٢٤/٨)، رقم (١٦٧٦٤)، والحديث قال عنه الدارقطني في العلل (٢٣١/١١) فيه أبو هاشم وأبو يسار مجهولان ولا يثبت الحديث، وكذا قال ابن الجوزي في العلل المتناهية (٧٥٢/٢)، وقال المنذري في تهذيب السنن: رواه أبو داود عن أبي يسار القرشي عن أبي هشام عن أبي هريرة وفي متنه نكارة وأبو يسار هذا لا أعرف اسمه وقد قال أبو حاتم الرازي لما سئل عنه: مجهول وليس كذلك فإنه قد روى عنه الأوزاعي والليث فكيف يكون مجهولاً انتهى، وقال النووي في الخلاصة (٢٤٧/١): إسناده ضعيف، وضعفه العلامة الألباني في ضعيف الترغيب (١٢٦٠)، ثم عاد وصححه في المشكاة (٤٤٨١) / التحقيق الثاني).

وقال علماء اللجنة الدائمة للإفتاء: «يستحب للنساء والرجال تغيير الشيب بلون غير السواد، لقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (غيروا هذا الشيب، وجنبوه السواد) سواء غيره بالحناء أو غيره من الألوان الأخرى غير السواد، أما الخضاب بالحناء للزينة فهو من خصائص النساء ولا يجوز للرجال؛ لأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لعن المتشبهين من الرجال بالنساء، وأما استعمال الحناء بوضعه على بعض الجسم للعلاج من المرض - إذا كان فيه فائدة - فهو جائز للرجال والنساء» انتهى. «فتاوى اللجنة الدائمة» (١٠٨/٢٤).

وسئل العلامة العثيمين رحمه الله: ما حكم تخضيب الرجال بالحناء في مناسبات الزواج؟

فأجاب: «يحرم على الرجل أن يخضب بالحناء في مناسبة الزواج أو غير مناسبة الزواج؛ وذلك لأن الخضاب بالحناء من خصائص النساء، فإذا فعله الرجل كان متشبهاً بالمرأة، وتشبه الرجل بالمرأة من كبائر الذنوب، كما أن تشبه المرأة بالرجل من كبائر الذنوب.. وخلاصة الجواب: أن خضاب الرجل بمناسبة الزواج أو غيره محرم، بل من كبائر الذنوب؛ لما فيه من المشابهة بالنساء» انتهى. «فتاوى نور على الدرب» (٤١٥-٤١٦).

(٣) لحديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن البخاري (٥٧٨٧) عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «ما أسفل من الكعبين من الإزار ففي النار».

(٤) أخرجه بنحوه البخاري (٥٧٨٨)، ومسلم (٢٠٨٥) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(١) قال ابن القيم في زاد المعاد (٧٦١/٥): وكذلك الكتب المشتملة على الشرك وعبادة غير الله، فهذه كلها يجب إزالتها وإعدامها، وبيعها ذريعة إلى اقتنائها واتخاذها، فهو أولى بتحريم البيع من كل ما عداها، فإن مفسدة بيعها بحسب مفسدتها في نفسها انتهي.

وجاء في «فتاوى اللجنة الدائمة» المجموعة الثانية/ (١٩٨/٢): أرفق لفضيلتكم ثلاثة كتيبات هي: (حزب الجوشن)، و (مجربات الديري) و (أسماء أهل بدر).

فما حكم قراءتها والعمل بها، وما هي نصيحتكم لمن يصر على التعامل معها ؟
فأجابت: بعد اطلاع اللجنة على الكتب المذكورة وجد أنها تحتوي على شركيات وأدعية مبتدعة وطلاسم وتوسل بالصالحين، وعلى هذا فهي كتب لا يجوز اقتناؤها، ولا العمل بها فيها، بل يجب إتلافها والابتعاد عنها للسلامة من شرها.

مسألة: أكثر أهل العلم على أنه لا يجوز الاستعانة بالجن في الوصول إلى المفقود، أو غير ذلك من المباحات؛ لأنهم غالباً لا يعينون شخصاً إلا إذا وصلوا لأربابهم منه، من الخضوع لهم، والوقوع في أنواع من الشرك والضلالات نسأل الله العافية، ومن الأدلة على عدم جواز الاستعانة بهم قوله تعالى: ﴿وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾ [الأنفال: ٦٠]، فهذا أمر بالإعداد للجهد، فكل ما يمكن الإعداد به فهو مما تشمله الآية بالأمر، ومعلوم أن الاستعانة بالجن في مثل معارك المسلمين من أعظم الإعداد، فلو لم يكن منهم إلا نقل المعلومات عن العدو لكان ذلك من أعظم أسباب القوة، ومع هذا كله فلم ينقل عن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - في غزوة واحدة، ولا في بعث أو سرية أنه استعان بالجن المسلمين.

بل إنه في غزوة الخندق في ليلة باردة رغب عليه الصلاة والسلام في التعرف على أحوال الكفار، فلم يجد إلا أن ينتدب من أصحابه من يأتيه بخبرهم، وقد كرر عليهم الطلب فلم يبق أحد، حتى أمر حذيفة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - بأن يأتيه بالخبر، قال حذيفة: فلم أجد بداً إذ دعاني باسمي أن أقوم، وذلك لشدة الأمر في تلك الليلة بين الخوف والبرد، فلو كانت الاستعانة بالجن المسلمين جائزة لكانت تلك الليلة من أعظم أوقات الحاجة، إن لم تكن ضرورة، فما كان على النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إلا أن يدعو جنياً ممن أسلم على يديه ليأتيه بالخبر في لحظة، دون أن يشق على أصحابه، فدل على أن الاستعانة بهم أصلاً غير واردة بل هي ممنوعة.

كان قرين النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قد أسلم كما ثبت في صحيح مسلم، ومع ذلك لم ينقل عنه أبداً أنه استعان في شيء.
بل إن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قد سحر كما ثبت في الصحيحين، ولم يستعن بالجن المسلمين في معرفة السحر، بل إنه لم يعرف أنه في بئر ذي أروان حتى أخبره جبريل وميكائيل عليهما السلام.

وأين هم الجن يوم حنين إذ بلغت القلوب الحناجر !!.

وأين هم عن سائر غزوات النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وحاجاته ؟.

ها هم يطيطون، هلاً طاروا بالنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يوم هجرته فزاد أمنه من طلب قريش !!.

ها هم يأتون بأخبار المرضى: فهلاً أسقفوا مصابي الصحابة.

ولا يقال: إن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ترك الاستعانة بالجن المسلمين مع جواز ذلك، لكونه منافياً، لكمال التوكل كما في حديث السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب؛ لأن الاستعانة بهم لو كانت جائزة لكانت من قبيل أمره عليه الصلاة والسلام لبعض أصحابه لقضاء بعض حاجته، أو كأمه - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - حذيفة بأن يأتيه بخبر المشركين كما تقدم في الحديث السابق، مما لا يعتبر منافياً لكمال التوكل، فلما لم يحدث ذلك دل على أن الاستعانة بهم هي من قبيل المنوع، وليست من قبيل المأذون فيه.

وكما لم ينقل عن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أنه استعان بالجن، فكذلك لم يثبت عن أحد من أصحابه - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - وما يروى عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في هذا الباب فضعيف لا يثبت.

وقد سئل العلامة الألباني كما في موسوعة العلامة الألباني (١٠٦٧/٣) هل يجوز الاستعانة بالجن أم لا ؟

فأجاب: لا، لأنني أعتقد أن الاستعانة بالجن أو المواخاة مع الجن كما يقولون اليوم هذا سبيل ضلال، وأنه لا يجوز للمسلم أن يستعين بمن يظن أنه من الجن لقوله تبارك وتعالى: ﴿وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِنَ الْإِنسِ يَقُولُونَ بِجَالِ بْنِ إِدْرِيسَ أَنَّهُ مُرَادُّهُمْ رَهَقًا﴾ [الجن: ٦] وبالإضافة إلى ذلك أن المسلم يخالط أخاه المسلم الإنسي سنين طويلة وهو واثق به وإذا به بعد هذه السنين كلها يتبين أنه ليس كذلك، وهو مثله يعامله ويفهم منه ويأخذ ويعطي و... الخ، فكيف بإمكان الإنسي أن يعرف هذا الشخص الذي هو من عالم ما يسمى اليوم بما وراء المادة، كيف بإمكانه أن يعرف أنه مسلم أو كافر أو يعرف أنه صالح أو طالح، ونحن الإنس ما نقدر نتسكن من الوثوق ببعضنا في بعض.

[٤٦٤] تَعْلِيْقُ التَّمَائِمِ وَالتَّعَاوِيْذِ. مِنْ عَمْرِ حَاجَةٍ أَوْ عِلَّةٍ تَحْدُثُ بِصَاحِبِهَا^(١).

= ولذلك فنحن نرى سد هذا الباب إطلاقاً إلا فقط مما ثبت في السنة عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أولاً، وعن بعض علماء المسلمين ثانياً، وفي مقدمتهم شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، من تلاوة بعض الآيات القرآنية على المسوس من الجن، هذا يمكن أن يقال بجوازه، وفائدته ملموسة قديماً وحديثاً، أما التوسع بأكثر من هذا القدر فهذا لا يجوز شرعاً؛ لأنه من مزالق الأقدام؛ ولأنه من الممكن أن يضلَّ هذا الإنسي بهذا الجني بما قد يقدمه إليه من أخبار أو معلومات يتوهم الإنسي أنها معلومات صحيحة وصادقة، هذا ما نعتقد وندين الله به اهـ.

وقال علماء اللجنة الدائمة (١٣٤٥-١٣٥٠): الاستعانة بالجن أو الملائكة والاستغاثة بهم لدفع ضرر أو جلب نفع أو للتحصن من شر الجن شرك أكبر يخرج عن ملة الإسلام والعياذ بالله - سواء كان ذلك بطريق ندائهم أو كتابة أسمائهم وتعليقها تيمية أو غسلها وشرب الغسول أو نحو ذلك، إذا كان يعتقد أن التيمية أو الغسل تجلب له النفع أو تدفع عنه الضرر دون الله انتهي.

وسئل علماء اللجنة (٣٤٥-٣٤٨): ما حكم الإسلام في الذي يستعين بالجن في معرفة المغيبات كضرب المندل ؟ فأجابوا: لا يجوز الاستعانة بالجن وغيرهم من المخلوقات في معرفة المغيبات لا بدعائهم والتزلف إليهم ولا بضرب مندل أو غيره، بل ذلك شرك؛ لأنه نوع من العبادة، وقد أعلم الله عباده أن يخصوه بها فيقولوا: ﴿إِنَّكَ تَعْبُدُ وَإِنَّكَ تُسْتَعِثُ﴾ وثبت عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال لابن عباس: «إذا سألت فاسأل الله، وإذا استعنت فاستعن بالله»... الحديث. انتهى.

وقال الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ حفظه الله في التمهيد لشرح كتاب التوحيد (٣٧٣-٣٧٤): الاستعانة بالجن سواء أكانوا مسلمين أم غير مسلمين وسيلة من وسائل الشرك، والاستعانة معناها: طلب الإعانة؛ ولهذا فمن المتقرر عند أهل العلم أنه لا يجوز طلب الإعانة من مسلمي الجن؛ لأن الصحابة - رضوان الله عليهم - لم يطلبوا ذلك منهم، وهم أولى أن تخدمهم الجن، وأن تعينهم، وأصل الاستعانة بالجن: من أسباب إغراء الإنسي بالتوسل إلى الجني، وبرفعة مقامه، وبالإستمتاع به، وقد قال - جل وعلا - : ﴿وَيَوْمَ يُحْشَرُهُمْ جَمِيعًا لِيَتَمَسَّكَ الْجَنُّ مِنَّا فَمَا تَعْلَمُ أَنَّا صَدَقْنَا أَوْ لَوْ أَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ﴾. انتهى. واستمع بعضهم ببعض وبلغنا أن الذين أثبتنا لك [الأنعام: ١٢٨]، فحصل الاستمتاع - كما قال المفسرون - من الجني بالإنسي؛ بأن الإنسي يتقرب إليه، ويخضع له، ويذل، ويكون في حاجته، ويحصل الاستمتاع من الإنسي بالجني بأن يخدمه الجني، وقد يكن مع ذلك الاستمتاع ذبح من الإنسي للجني، وتقرب بأنواع العبادات، أو بالكفر بالله - جل وعلا - والعياذ بالله، بإهانة المصحف، أو بامتنائه أو نحو ذلك؛ ولهذا نقول: إن تلك الاستعانة بجميع أنواعها لا تجوز، فمنها ما هو شرك - كالاستعانة بشياطين الجن - يعني: الكفار - ومنها ما هو وسيلة إلى الشرك، كالاستعانة بـسلسلي الجن انتهي..

(١) يقصد المصنف تعليق التمام التي من القرآن وأسماء الله وصفاته، قال الشيخ سليمان بن عبد الوهاب تيسير العزيز الحميد (ص ١٣٦ - ١٣٨): اعلم أن العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم اختلفوا في جواز تعليق التمام التي من القرآن وأسماء الله وصفاته: فقالت طائفة: يجوز ذلك وهو قول عبد الله ابن عمرو بن العاص وغيره، وهو ظاهر ما روي عن عائشة وبه قال أبو جعفر الباقر وأحمد في رواية، وحملوا الحديث على التمام الشريكية، أما التي فيها القرآن وأسماء الله وصفاته فكالرقية بذلك، قلت: وهو ظاهر اختيار ابن القيم، وقالت طائفة: لا يجوز ذلك، وبه قال ابن مسعود وابن عباس، وهو ظاهر قول حذيفة وعقبة بن عامر وابن عكيم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وبه قال جماعة من التابعين منهم أصحاب ابن مسعود وأحمد في رواية اختارها كثير من أصحابه، وحزم بها المتأخرون، واحتجوا بهذا الحديث وما في معناه فإن ظاهره العموم لم يفرق بين التي في القرآن وغيرها بخلاف الرقى فقد فرق فيها، ويؤيد ذلك أن الصحابة الذين رووا الحديث فهموا العموم كما تقدم عن ابن مسعود، وروى أبو داود عن عيسى بن حمزة قال: دخلت على عبد الله بن عكيم وبه حمزة فقلت: ألا تعلق تيمية ؟ فقال: نعوذ بالله من ذلك، قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «من تعلق شيئا وكل إليه»... هذا اختلاف العلماء في تعليق القرآن وأسماء الله وصفاته فما ظنك بما حدث بعدهم من الرقى بأسماء الشياطين وغيرهم وتعليقها بل والتعلق عليهم والاستعاذة بهم والذبح لهم وسؤالهم كشف الضر وجلب الخير مما هو شرك محض وهو غالب على كثير من الناس إلا من سلم الله ؟ فتأمل ما ذكره النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وما كان عليه أصحابه والتابعين وما ذكره العلماء بعدهم في هذا الباب وغيره من أبواب الكتاب ثم انظر إلى ما حدث في الخلوف المتأخرة يتبين لك دين الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وغرته الآن في كل شيء، قاله المستعان اهـ وقال الشيخ حافظ حكيم في معارج القبول (٢ / ٥١٠ - ٥١٢): إن تك هي - أي: التمام - آيات قرآنية مبينات، وكذلك إن كانت من السنن الصحيحة الواضحات فالاختلاف في جوازها واقع بين السلف من الصحابة والتابعين فمن بعدهم: فبعضهم - أي: بعض السلف - أجازها، يروي ذلك عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وأبي جعفر محمد بن علي وغيرهما من السلف.

والبعض منهم كف - أي: منع - ذلك وكرهه ولم يره جائزا، منهم عبد الله بن عكيم وعبد الله بن عمرو وعقبة بن عامر وعبيد

إِتْبَاعُ النِّسَاءِ لِلْجَنَائِزِ وَلَطَمُ الْخُدُودِ:
[٤٦٥] وَمِنْ الْيَدَعِ: إِتْبَاعُ النِّسَاءِ لِلْجَنَائِزِ^(١).

= الله بن مسعود وأصحابه كالأسود وعلقمة ومن بعدهم كإبراهيم النخعي وغيرهم رحمهم الله تعالى. ولا شك أن منع ذلك أسد لذريعة الاعتقاد المحظور لا سيما في زماننا هذا؛ فإنه إذا كرهه أكثر الصحابة والتابعين في تلك العصور الشريفة المقدسة والإيمان في قلوبهم أكبر من الجبال فلئن يكره في وقتنا هذا - وقت الفتن والمحن - أولى وأجدر بذلك، كيف وهم قد توصلوا بهذه الرخص إلى محض المحرمات وجعلوها حيلة ووسيلة إليها؟ فمن ذلك أنهم يكتبون في التعاويذ آية أو سورة أو بسملة أو نحو ذلك ثم يضعون تحتها من الطلاسم الشيطانية ما لا يعرفه إلا من اطلع على كتبهم، ومنها أنهم يصفون قلوب العامة عن التوكل على الله عَزَّجَلَّ إلى أن تتعلق قلوبهم بما كتموه، بل أكثرهم يرجفون بهم ولم يكن قد أصابهم شيء فيأتي أحدهم إلى من أراد أن يحتال على أخذ ماله مع علمه أنه قد أوقع به فيقول له: إنه سيصيبك في أهلك أو في مالك أو في نفسك كذا وكذا، أو يقول له: إن معك قرينا من الجن أو نحو ذلك ويصف له أشياء ومقدمات من الوسوسة الشيطانية موهبا أنه صادق الفراسة فيه شديد الشفقة عليه حريص على جلب النفع إليه فإذا امتلأ قلب الغبي الجاهل خوفا مما وصف له حيثئذ أعرض عن ربه وأقبل على ذلك الدجال بقلبه وقلابه والتجأ إليه وعول عليه دون الله عَزَّجَلَّ وقال له: فما المخرج مما وصفت؟ وما الحيلة في دفعه؟ كأنما بيده الضر والنفع، فعند ذلك يتحقق فيه أمله ويعظم طمعه فيما عسى أن يبذله له فيقول له: إنك إن أعطيتني كذا وكذا كتبت لك من ذلك حجابا طوله كذا وعرضه كذا ويصف له ويزخرف له في القول وهذا الحجاب علقه من كذا وكذا من الأمراض، أتري هذا مع هذا الاعتقاد من الشرك الأصغر؟ لا بل هو تالله لغير الله وتوكل على غيره والتجاء إلى سواه وركون إلى أفعال المخلوقين وسلب لهم من دينهم، فهل قدر الشيطان على مثل هذه الحيل إلا بوساطة أخوته من شياطين الإنس: ﴿قُلْ مَنْ يَكْفُرْكُمْ بِأَيْلٍ وَأَنْهَارٍ مِنَ الرَّحْمَنِ بَلْ هُمْ عَنْ ذِكْرِ رَبِّهِمْ مُعْرِضُونَ﴾ (١٤) [الأنبياء: ١٤]، ثم إنه يكتب فيه مع طلائسه الشيطانية شيئا من القرآن ويعلقه على غير طهارة، ويحدث الحدث الأصغر والأكبر، وهو معه أبدا لا يقدره عن شيء من الأشياء، تالله ما استهان بكتاب الله أحد من أعدائه استهانة هؤلاء الزنادقة المدعين الإسلام به، والله ما نزل القرآن إلا لتلاوته والعمل به وامتثال أوامره واجتناب نواهيه وتصديق خبره والوقوف عند حدوده والاعتبار بأمثاله والاتعاظ بقصصه والإيمان به ﴿كُلُّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ وهؤلاء قد عطلوا ذلك كله ونبذوه وراء ظهورهم ولم يحفظوا إلا رسمه كي يتأكلوا به ويكتسبوا كسائر الأسباب التي يتوصلون بها إلى الحرام لا الحلال ولو أن ملكا أو أميرا كتب كتابا إلى من هو تحت ولايته أن يفعل كذا وأترك كذا وأمر من في جهتك بكذا وانهم عن كذا ونحو ذلك فأخذ ذلك الكتاب ولم يقرأه ولم يتدبر أمره ونهيه ولم يبلغه إلى غيره ممن أمر بتبليغه إليه بل أخذه وعلقه في عنقه أو عضده ولم يلتفت إلى شيء مما فيه البتة لعاقبه الملك على ذلك أشد العقوبة ولسامه سوء العذاب فكيف بتنزيل جبار السموات والأرض الذي له المثل الأعلى في السموات والأرض وله الحمد في الأولى والآخرة واليه يرجع الأمر كله فاعبده وتوكل عليه هو حسبي لا إله إلا هو عليه توكلت وهو رب العرش العظيم وإن تكن مما سوى الوحيين فإنها شرك بغير مين، بل إنها قسمة الأزلام في البعد عن سيما أولي الإسلام، وإن تكن - أي: التائب - مما سوى الوحيين بل من طلائس اليهود وعباد الهياكل والنجوم والملائكة ومستخذي الجن ونحوهم أو من الخرز أو الأوتار أو الخلق من الحديد وغيره فإنها شرك - أي: تعليقها شرك - بدون مين - أي: شك - إذ ليست من الأسباب المباحة والأدوية المعروفة بل اعتقدوا فيها اعتقادا محضا أنها تدفع كذا وكذا من الآلام لذاتها لخصوصية زعموا فيها كاعتقاد أهل الأوثان في أوثانهم بل إنها قسمة أي شبيهة الأزلام التي كان يستصحبها أهل الجاهلية في جاهليتهم ويستقسمون بها إذا أرادوا أمرا وهي ثلاثة قدام مكتوب على إحداها افعل، والثاني لا تفعل، والثالث غفل، فإن خرج في يده الذي فيه افعل مضى لأمره، أو الذي فيه لا تفعل ترك ذلك، أو الغفل أعاد استقسامه، وقد أبدلنا الله تعالى - وله الحمد - خيرا من ذلك صلاة الاستخارة ودعاءها.

والمقصود: أن هذه التائب التي من غير القرآن والسنة شريكة للأزلام وشبيهة بها من حيث الاعتقاد الفاسد والمخالفة للشرع في البعد عن سيما أولي الإسلام - أي: عن زي أهل الإسلام - فإن أهل التوحيد الخالص من أبعد ما يكون عن هذا، والإيمان في قلوبهم أعظم من أن يدخل عليه مثل هذا، وهم أجل شأنا وأقوى يقينا من أن يتوكلوا على غير الله أو يثقوا بغيره، وبالله التوفيق اهـ.

والقول بالمنع حتى ولو كانت التائب من القرآن هو الذي عليه مشايخنا: علماء اللجنة الدائمة ومعهم العلامة ابن باز، والعلامة العثيمين، والعلامة الألباني.

(١) جاء في الصحيحين البخاري (٥٣٤١)، ومسلم (٩٣٨)، عن أم عطية قالت: لما قدم رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - المدينة جمع

[٤٦٦] وَلَظُمُ الْخُدُودِ فِيهَا ^(١) وَمَشَى الرَّجَالِ حَفَاةً مُنْسَلِينَ بَيْنَ أَيْدِيهَا.
الضَّرَاحُ وَلَظُمُ الْخُدُودِ عِنْدَ إِسْتِمَاعِ الذِّكْرِ وَالْقُرْآنِ:
[٤٦٧] وَتَشْقِيقُ الثِّيَابِ عِنْدَ إِسْتِمَاعِ الذِّكْرِ وَالْقُرْآنِ فَهَذَا مِمَّا أَحَدَّثَهُ النَّاسُ وَابْتَدَعُوهُ ^(٢).

= نساء الأنصار في بيت، وفيه «ونهانا عن اتباع الجنائز ولم يعزم علينا» قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري: أي ولم يؤكد علينا في المنع كما أكد علينا في غيره من المنهيات، فكانها قالت: كره لنا اتباع الجنائز من غير تحريم، وقال القرطبي ظاهر سياق أم عطية أن النهي نهي تنزيه، وبه قال جمهور أهل العلم، ومال مالك إلى الجواز، وهو قول أهل المدينة.

(١) لحديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند البخاري (١٢٩٤)، ومسلم (١٠٣) قال قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ليس منا من لطم الخدود وشق الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية».

(٢) ورد في الحديث عن عبد الرحمن بن عمرو السلمي، وحجر بن حجر، قال «أتينا العرياض بن سارية وهو ممن نزل فيه: ﴿وَلَا عَلَى الذِّبْرِ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَحَدٌ مَّا أَحَدُكُمْ عَلَيْهِ﴾ [التوبة: ٩٢] فسلمنا، وقلنا: أتيناك زائرين وعائدين ومقتبس. فقال عرياض: صلى بنا رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الصبح ذات يوم، ثم أقبل علينا، فوعظنا موعظة بليغة ذرفت منها العيون، ووجلت منها القلوب، فقال قائل: يا رسول الله، كأن هذه موعظة مودع، فماذا تعهد إلينا...؟ ولم يقل العرياض بن سارية راوى الحديث: زعقنا ولا رقصنا، والحديث أخرجه أحمد (١٢٦/٤)، وابن حبان (١٧٨٤)، وأبو داود (٢٠٠/٤)، رقم (٤٦٠٧)، والترمذي (٤٤/٥)، رقم (٢٦٧٦)، وابن ماجه (١٥/١)، رقم (٤٤)، وابن حبان (١٧٨/١)، رقم (٥)، وابن بطة في الإبانة (٣٠٥/١)، رقم (١٤٤)، والحاكم (١١٤/١)، رقم (٣٢٩)، والدارمي (٥٧/١)، رقم (٩٥)، والبيهقي (١١٤/١)، رقم (٢٠١٢٥)، واللالكا في شرح أصول الاعتقاد (٧٥-٧٤/١)، والآجري في الشريعة (ص ٤٦-٤٧)، وابن أبي عاصم في السنة (١٧١-١٦٩)، والبغوي في شرح السنة (٢٠٥/١)، وابن عبد البر في التمهيد (٢٧٨/٢)، رقم (٢٧٩)، والحديث صححه الترمذي، وصححه البزار كما في جامع بيان العلم وفضله (٩٢٤/٢)، وحسنه البغوي في شرح السنة، وقال أبو نعيم في المستخرج على صحيح مسلم: حديث جيد من صحيح حديث الشاميين كما في جامع العلوم والحكم (ص ٢٢٦)، وصححه ابن حبان والحاكم، وقال الجورقاني في الأباطيل والمناكير (٤٧٢/١): صحيح ثابت مشهور، وقال ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (١١٦٤/٢): ثابت صحيح، وقال شيخ الإسلام الأنصاري: هو أجود حديث في أهل الشام وأحسنه كما في تحفة الطالب (٤٦)، وصححه الضياء المقدسي في جزء في اتباع السنن واجتناب البدع (رقم ٢)، وصححه شيخ الإسلام في الاقتضاء (٨٣/٢)، وحسنه ابن القيم في أعلام الموقعين (١١٩/٤)، وجوده ابن رجب في جامع العلوم والحكم (ص ٣١٣)، وقال العراقي في الباعث على الخلاص (رقم ١): صحيح مشهور، وصححه الألباني في صحيح ابن ماجه وانظر الصحيحة (٩٣٧)، وحسنه الشيخ مقبل في الجامع الصحيح مما ليس في الصحيحين (٢٥-٢٤/٥)، وصححه الحويني في تخريج فضائل القرآن (ص ٦٩)، وقال الأرناؤوط ومن معه في تحقيق المسند: حديث صحيح ورجاله ثقات.

قال الشاطبي في الاعتصام (ص ٣٥٢): وخرج سعيد بن منصور في تفسيره «عن عبد الله بن عروة بن الزبير، قال: «قلت لحديثي أسماء: كيف كان أصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إذا قرءوا القرآن؟ قالت: كانوا كما نعتهم الله: تدمع أعينهم، وتقشعر جلودهم. قلت: إن ناسا هاهنا إذا سمعوا ذلك تأخذهم عليه غشية. فقالت: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم».

وخرج أبو عبيد من أحاديث أبي حازم، قال: «مر ابن عمر برجل من أهل العراق ساقط والناس حوله، فقال: ما هذا؟ فقالوا: إذا قرئ عليه القرآن أو سمع الله يذكر؛ خر من خشية الله. قال ابن عمر: والله إننا لنخشى الله ولا نسقط! وهذا إنكار.

وقيل لعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: إن قوما إذا سمعوا القرآن يغشى عليهم، فقالت: «إن القرآن أكرم من أن تنزف عنه عقول الرجال، ولكنه كما قال الله تعالى: ﴿تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٢٣].

وعن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أنه سئل عن القوم يقرأ عليهم القرآن فيصعقون؟ فقال: «ذلك فعل الخوارج».

وخرج أبو نعيم عن جابر بن عبد الله أن ابن الزبير رضي الله تعالى عنه قال: «جئت أبي، فقال: أين كنت؟ فقلت: وجدت أقواما يذكرون الله، فيرعد أحدهم حتى يغشى عليه من خشية الله، فقعدت معهم، فقال: لا تقعد بعدها. فرأني كأني لم يأخذ ذلك في، فقال: رأيت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يتلو القرآن، ورأيت أبا بكر وعمر يتلون القرآن، فلا يصيبهم هذا، أفتراهم أخشع لله من أبي بكر وعمر؟ فرأيت ذلك كذلك، فتركتهم».

وهذا يشعر بأن ذلك كله تعمل وتكلف لا يرضى به أهل الدين.

وسئل محمد بن سيرين، عن الرجل يقرأ عنده فيصعق؟ فقال: «مبعاد ما بيننا وبينه أن يجلس على حائط، ثم يقرأ عليه القرآن من أوله إلى آخره، فإن وقع؛ فهو كما قال».

[٤٦٨] وَقَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: وَعَظَنَا رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مَوْعِظَةً وَجَلَّتْ مِنْهَا الْقُلُوبُ، وَذَرَفَتْ مِنْهَا الْعُيُونُ فَصَرَخَ صَارِخٌ مِنْ جَانِبِ الْمَسْجِدِ فَقَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «مَنْ هَذَا الَّذِي

= وهذا الكلام حسن في المحق والمبطل؛ لأنه إنما كان عند الخوارج نوعاً من الفحة في النفوس المائلة عن الصواب، وقد تغالط النفس فيه فتظنه انفعالا صحيحا، وليس كذلك، والدليل عليه أنه لم يظهر على أحد من الصحابة لا هو ولا ما يشبهه، فإن مبناهم كان على الحق، فلم يكونوا يستعملون في دين الله هذه اللعب القبيحة المسقطة للأدب والمروءة. نعم؛ قد لا ينكر اتفاق الغشي ونحوه أو الموت لمن سمع الموعظة بحق، فضعف عن مصابرة الرقة الحاصلة بسببها، فجعل ابن سيرين ذلك الضابط ميزانا للمحق والمبطل، وهو ظاهر؛ فإن الفحة لا تبقى مع خوف السقوط من الحائط، فقد اتفق من ذلك بعض النواذر، وظهر فيها عذر التواجد.

فحكى عن أبي وائل، قال: «خرجنا مع عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ومعنا الربيع بن خثيم، فمررنا على حداد، فقام عبد الله ينظر إلى حديدة في النار، فنظر الربيع إليها، فتمايل ليسقط، ثم إن عبد الله مضى كما هو حتى أتينا على شاطئ الفرات على أتون، فلما رآه عبد الله والنار تلتهب في جوفه، قرأ هذه الآية: ﴿إِذَا رَأَوْهُمْ مِنْ تُكُنٍّ يُمِيدُ سَعْمًا مَا تَنْتَظِرُ وَأَنْفِيرًا﴾ [الفرقان: ١٢]، إلى قوله: ﴿دَعُوا هَٰؤُلَاءِ نَشُورًا﴾ [الفرقان: ١٣]، فصعق الربيع؛ يعني: غشي عليه، فاحتملناه، فأتينا به أهله. قال: «ورابطه عبد الله إلى الظهر فلم يبق، فرابطه إلى المغرب فأفاق، ورجع عبد الله إلى أهله».

فهذه حالات طرأت لواحد من أفاضل التابعين بحضر صحابي، ولم ينكر عليه؛ لعلمه أن ذلك خارج عن طاقته، فصار بتلك الموعظة الحسنة كالمغى عليه، فلا خرج إذا.

وحكى أن شابا كان يصحب الجنيد (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) إمام الصوفية في وقته، فكان الشاب إذا سمع شيئا من الذكر يزعم، فقال له الجنيد يوما: «إن فعلت ذلك مرة أخرى لم تصحبني»، فكان إذا سمع شيئا يتغير ويضبط نفسه حتى كان يقطر (العرق منه) بكل شعرة من بدنه قطرة، فيوما من الأيام صاح صيحة تلفت نفسه.

فهذا الشاب قد ظهر فيه مصداق ما قاله السلف؛ لأنه لو كانت صيحته الأولى غلبته لم يقدر على ضبط نفسه، وإن كان يشده، كما لم يقدر على ضبط نفسه الربيع بن خثيم، وعليه أدبه الشيخ حين أنكر عليه ووعد بالفرقة، إذ فهم منه أن تلك الزعقة من بقايا رعونة النفس، فلما خرج الأمر عن كسبه - بدليل موته - كانت صيحته عفوا لا خرج عليه فيها إن شاء الله.

بخلاف هؤلاء القوم الذين لم يشعروا من أوصاف الفضلاء راحة، فأخذوا بالتشبه بهم، فأبرز لهم هواهم التشبه بالخوارج، ويا ليتهم وقفوا عند هذا الحد المذموم، ولكن زادوا على ذلك الرقص والزمرد والدوران والضرب على الصدور، وبعضهم يضرب على رأسه... وما أشبه ذلك من العمل المضحك للحق؛ لكونه من أعمال الصبيان والمجانين، المبكي للعقلاء رحمة لهم، ولم يتخذ مثل هذا طريقا إلى الله وتشبها بالصالحين.

وقد صح من حديث العرياض بن سارية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ قال: «وعظنا رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ موعظة بليغة؛ ذرفت منها العيون، ووجلّت منها القلوب»... الحديث. فقال الإمام الأجرى العالم السني أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «ميزوا هذا الكلام؛ فإنه لم يقل: صرخنا من موعظة، ولا زعقنا، ولا طرقتنا على رؤوسنا، ولا ضربنا على صدورنا، ولا زفنا، ولا رقصنا»؛ كما يفعل كثير من الجهال؛ يصرخون عند المواعظ ويزعقون ويتعاشون.

قال: «وهذا كله من الشيطان يلعب بهم، وهذا كله بدعة وضلالة، ويقال لمن فعل هذا: اعلم أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أصدق الناس موعظة، وأنصح الناس لأمته، وأرق الناس قلبا، وخير الناس من جاء بعده - لا يشك في ذلك عاقل - ما صرخوا عند موعظته ولا زعقوا ولا رقصوا ولا زفوا، ولو كان هذا صحيحا؛ لكننا أحق الناس بهذا أن يفعلوه بين يدي رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولكنه بدعة وباطل ومنكر، فاعلم ذلك». انتهى كلامه، وهو واضح فيما نحن فيه.

ولا بد من النظر في الأمر كله الموجب للتأثر الظاهر في السلف الأولين مع هؤلاء المدعين، فوجدنا الأولين يظهر عليهم ذلك الأثر بسبب ذكر الله، وبسبب سماع آية من كتاب الله، وبسبب رؤية اعتبارية؛ كما في قصة الربيع عند رؤيته للحداد والأتون وهو موقد النار، وبسبب قراءة أو غيرها، ولم نجد أحدا منهم - فيما نقل العلماء - يستعملون الترنم بالأشعار لترق نفوسهم فتتأثر ظواهرهم، وطائفة الفقراء على الضد منهم؛ فإنهم يستعملون القرآن والحديث والوعظ والتذكير، فلا تتأثر ظواهرهم؛ فإذا قام المزمر؛ تسابقوا إلى حركاتهم المعروفة لهم، فبالجري ألا يتأثروا على تلك الوجوه المكروهة المبتدعة؛ لأن الحق لا ينتج إلا حقا؛ كما أن الباطل لا ينتج إلا باطلا.

يُلْبَسُ عَلَيْنَا دِينَنَا إِنْ كَانَ صَادِقًا فَقَدْ شَهَرَ نَفْسَهُ وَإِنْ كَانَ كَاذِبًا فَمَحَقَهُ اللَّهُ» (١).

[٤٦٩] وَقَالَ الْفَضِيلُ بْنُ عِيَّاضٍ: وَعَظَ مُوسَى بْنُ عِمْرَانَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَوْمَهُ فَشَقَّ رَجُلٌ ثَوْبَهُ فَأَوْحَى اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى إِلَى مُوسَى - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «قُلْ لَهُ إِنْ كَانَ صَادِقًا فَلْيَشْقَ لِي عَنْ قَلْبِهِ» (٢).

[٤٧٠] وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يُضَعِّقُونَ عِنْدَ اسْتِمَاعِ الذِّكْرِ تُفْعِدُهُمْ عَلَى الْجَذْرَانِ الْعَالِيَةِ، وَتَقْرَأُ عَلَيْهِمْ، وَتَنْظُرُ هَلْ يَتَرَدَّدُونَ.

وَصَنَّفَ مِنَ الثَّلَاثِ يُظْهِرُونَ التَّقَشُّفَ اتَّخَذُوا الْإِسْتِمَاعَ إِلَى الْقَصَائِدِ وَالْاجْتِمَاعَ عَلَى ذَلِكَ سُنَّةً لَهُمْ لِيُلْهَوْا بِذَلِكَ أَنْفُسَهُمْ، وَيُظَرِّبُوا قُلُوبَهُمْ، وَفِيهِمْ مَنْ يَرْفُضُ، وَيُصَفِّقُ بِيَدَيْهِ، وَيُخَرِّقُ ثِيَابَهُ، وَيَقُولُونَ - فِي قِيْلِهِمْ - قَالَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - ، وَقَالَتْ الْخَوَرَاءُ، وَقَالَ الْوَلِيُّ - شَيْئًا لَمْ يَقُلْهُ اللَّهُ، وَلَا جَاءَ فِي أَثَرٍ وَلَا سُنَّةٍ، وَلَمْ تَقُلْهُ خَوَرَاءُ، وَلَا قَالَهُ وَلِيُّ، وَهَذَا مُبْتَدِعٌ كَذِبٍ وَزُورٍ (٣).

(١) أخرجه ابن عدي في الكامل (٣٤٦/٥) والحديث قال عنه ابن عدي: البلاء في هذا الحديث من يوسف بن عطية، وقال الذهبي في الميزان (٤٦٩/٤): يتهم بوضعه فيما أظن يوسف، وأقره الحافظ في اللسان (٢٨٣/١)، وقال الفتني في تذكرة الموضوعات (ص ٢٠١): باطل، وقال ابن عراق في تنزيه الشريعة (٣٤٣/٢): قال الذهبي في الميزان هذا حديث باطل.

(٢) ضعيف لا يثبت.

(٣) لقد أشرنا نقل كلام ابن الحاج لأنه يعد من الصوفية ومسألة السماع تعد شعار لهم، قال ابن الحاج في المدخل (٩٩/٣): قد ذكر أن بعض الناس عمل فتوى، وكان ذلك في سنة إحدى وستين، وستمائة، ومشي بها على الأربع مذاهب، ولفظها: ما تقول السادة الفقهاء أئمة الدين، وعلماء المسلمين - وفقهم الله لطاعته، وأعانهم على مرضاته - في جماعة من المسلمين، وردوا إلى بلد فقصدوا إلى المسجد، وشرعوا يصفقون، ويغنون، ويرقصون تارة بالكف، وتارة بالدوف، والشبابة فهل يجوز ذلك في المساجد شرعاً؟ أفتونا مأجورين يرحمكم الله تعالى.

فقالت الشافعية: السماع هو مكروه يشبه الباطل من قال به: ترد شهادته - والله أعلم - وقال المالكية: يجب على ولاية الأمور زجرهم وردعهم وإخراجهم من المساجد حتى يتوبوا ويرجعوا، والله أعلم، وقالت الحنابلة: فاعل ذلك لا يصلي خلفه، ولا تقبل شهادته، ولا يقبل حكمه، وإن كان حاكماً، وإن عقد النكاح على يده فهو فاسد، والله أعلم، وقالت الحنفية: الحصر التي يرقص عليها لا يصلي عليها حتى تغسل، والأرض التي يرقص عليها لا يصلي عليها حتى يحفر ترابها ويرى، والله أعلم، وقد قال الشيخ الإمام أبو عبد الله القرطبي - رحمه الله - في تفسيره حين تكلم على قصة السامري في سورة طه سئل الإمام أبو بكر الطرطوشي - رحمه الله - ما يقول سيدنا الفقيه في مذهب الصوفية حرس الله مدته أنه اجتمع جماعة من الرجال يكثرون من ذكر الله، وذكر محمد - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ، ثم إنهم يوقعون أشعاراً مع الطقطقة بالقضيب على شيء من الأديم، ويقوم بعضهم يرقص، ويتواجد حتى يخر مغشياً عليه، ويحضرون شيئاً يأكلونه هل الحضور معهم جائز أم لا؟ أفتونا يرحمكم الله.

وهذا القول الذي يذكرونه

يا شيخ كف عن الذنوب	قبل التفريق والزلازل
واعمل لنفـسك صالحاً	ما دام ينفعك العمل
أما الشباب فقد مضى	ومشيب رأسك قد نزل

فأجاب بقوله يرحمكم الله مذهب هؤلاء بطالة، وجهالة، وضلالة، وما الإسلام إلا كتاب الله، وسنة رسوله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ، وأما الرقص، والتواجد فأول من أحدثه أصحاب السامري لما اتخذ لهم عجلاً جسداً له خوار قاموا يرقصون حوالیه، ويتواجدون فهو دين الكفار، وعباد العجل، وأما القضيب فأول من أحدثه الزنادقة ليشغلوا به المسلمين عن كتاب الله تعالى، وإنما كان يجلس النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مع أصحابه كأنما على رؤوسهم الطير من الوقار فينبغي للسلطان ونوابه أن يمنعهم من الحضور في المساجد وغيرها، ولا يحل لأحد يؤمن بالله، واليوم الآخر أن يحضر معهم، ولا يعينهم على باطلهم.

هذا مذهب مالك وأبي حنيفة والشافعي وأحمد بن حنبل، وغيرهم من أئمة المسلمين، وبالله التوفيق. وقال الشيخ الإمام أبو بكر الطرطوشي أيضاً - رحمه الله - في كتابه المسمى بكتاب النهي عن الأغاني: وقد كان الناس فيما

وَصِنْفٌ آخَرٌ يُظْهِرُونَ الزُّهْدَ وَالْعِبَادَةَ وَيَحْرُمُونَ الْمَكَايِبَ وَالْمَعِيشَةَ وَيَسْرُونَ الْإِحْكَافَ فِي الْمَسْأَلَةِ
وَالْكُذْبَةِ يَدْعُونَ الشُّوقَ وَالْمَحَبَّةَ وَسُقُوطَ الْخُوفِ وَالرَّجَاءِ وَهَذَا مُبْتَدَعٌ كُلُّهُ وَالْمُدَّعِي لَهُ مَقِيَّتٌ مَمْقُورٌ
عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْمَعْرِفَةِ لِأَنَّ اللَّهَ - عَزَّجَلَّ - قَدْ أَبَاحَ الْكُسْبَ وَالصَّنَاعَةَ وَالتَّجَارَةَ عَلَى حُكْمِ
الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ إِلَى أَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ وَحَرَّمَ الْمَسْأَلَةَ وَالْكُذْبَةَ مَعَ الْغِنَى عَنْهُمَا (١).

= مضى يستتر أحدهم بالمعصية إذا واقعها، ثم يستغفر الله، ويتوب إليه منها، ثم كثر الجهل، وقل العلم، وتناقص الأمر حتى صار أحدهم يأتي المعصية جهاراً ثم ازداد الأمر إدباراً حتى بلغنا أن طائفة من إخواننا المسلمين، وفقنا الله، وإياهم استزلم الشيطان، واستهوى عقولهم في حب الأغاني، واللهو، وساع الطقطقة، واعتقدته من الدين الذي يقربهم من الله تعالى، وجاهرت به جماعة المسلمين، وشاقت به سبيل المؤمنين، وخالفت العلماء والفقهاء وحلة الدين (ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيراً) [النساء: ١١٥]، وقد سئل مالك - رحمه الله - عما رخص فيه أهل المدينة من الغناء فقال: إنما يفعله عندنا الفساق، ونهى عن الغناء، واستماعه، وأما أبو حنيفة - رحمه الله - فإنه يكره الغناء، ويجعله من الذنوب، وكل ذلك مذهب أهل الكوفة سفيان وحما وإبراهيم والشعبي لا اختلاف بينهم في ذلك، ولا نعلم أيضاً بين أهل البصرة خلافاً في كراهية ذلك، والمنع منه، وأما الشافعي - رَحِمَهُ اللَّهُ عَزَّ - فقال في كتاب أدب القضاء: إن الغناء لهم مكروه، ويشبه الباطل، والمحال، أما سماعه من المرأة التي ليست بمحرم له فإن أصحاب الشافعي مجمعون على أنه لا يجوز بحال سواء كانت مكشوفة أو من وراء حجاب، وسواء كانت حرة أو مملوكة قال الشافعي: وصاحب الجارية إذا جمع الناس لسماعها فهو سفیه ترد شهادته، وغلظ القول فيه قال: هو ديانة فمن فعل ذلك كان ديوثاً، وكان الشافعي يكره الطقطقة بالقضيب، ويقول وضعته الزنادقة ليشغلوا به المسلمين عن القرآن، وأما العود، والطنبور، وسائر الملاهي فحرام، ومستمعه فاسق، وقال: - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «من فارق الجماعة قيد شبر مات ميتة الجاهلية»، وهذه الطائفة مخالفة لجماعة المسلمين؛ لأنهم جعلوا الغناء ديناً، وطاعة، ورأت إعلانه في المساجد، والجوامع، وقد كان أولى الناس بالاحتياط لدينهم هذه الطائفة فإنهم متلبسون بالدين، ومدعون الورع والزهد حتى توافق بواطنهم ظواهرهم اهـ

قلت ولشيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - بحث نفيس أتى فيه على كل شبه المجوزون للسماع يقع في أكثر من مئتي صفحة في آخر الجزء الأول من كتابه المتاع الاستقامة، فانظره إن شئت.

(١) قال ابن مفلح في الآداب الشرعية (٢٦١/٣): سأل رجل الإمام أحمد رحمه الله فقال أربعة دراهم درهم من تجارة ودرهم من صلة الإخوان ودرهم من اجر التعليم ودرهم من غلة بغداد فقال أحبه إلي من تجارة بزه وأكرهها عندي الذي من صلة الإخوان وأما أجرة التعليم فإن احتاج فليأخذ وأما غلة بغداد فأنت تعرفها فأني شيء تسألني عنها وقال رجل لأحمد التعليم أحب إليك أم المسألة قال التعليم أحب إلي

وقال المروزي سمعت رجلاً يقول لأبي عبد الله: إني في كفاية قال: الزم السوق تصل به الرحم وتعود به على نفسك. وقال أحمد للميموني: استغن عن الناس فلم أر مثل الغنى عن الناس، وقال رجل للفضيل بن عياض رحمه الله لو أن رجلاً قعد في بيته وزعم أنه يثق بالله فيأتيه برزقه قال: إذا وثق به حتى يعلم أنه قد وثق به لم يمنعه شيئاً أراداه ولكن لم يفعل هذا الأنبياء ولا غيرهم وقد قال الله تعالى: ﴿وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ ولا بد من طلب المعيشة.

وقال إبراهيم النخعي رحمه الله وقد سئل عن الرجل يترك التجارة ويقبل على الصلاة يعني ورجل يشتغل بالتجارة أيهما أفضل قال التاجر الأمين ترك سعيد بن المسيب دنائير فقال: اللَّهُمَّ إِنَّكَ تعلم أني لم أجمعها إلا لأصون بها ديني وحسبي لا خير فيمن لا يجمع المال فيقضي دينه ويصل رحمه ويكف به وجهه. وقال سفيان رحمه الله: ليس من حبك الدنيا أن تطلب فيها ما يصلحك. وقال إبراهيم النخعي: إنما أهلك الناس فضول الكلام فضول المال. وقيل لأحمد رحمه الله: فإن أطعم عياله حراماً يكون ضيعة لهم قال: شديداً.

قال المروزي وقد أنكر أبو عبد الله على المتوكلين في ذلك إنكاراً شديداً.

وقال في رواية عبد الله: ينبغي للناس كلهم يتوكلون على الله عَزَّجَلَّ ولكن يعودون أنفسهم بالكسب فمن قال بخلاف هذا القول فهذا قول إنسان أحمق؛ قال وسمعت أبي يقول: الاستغناء عن الناس بطلب العمل أعجب إلينا من الجلوس وانتظار ما في أيدي الناس.

وقال صالح سئل أبي وأنا شاهد عن قوم لا يعملون ويقولون: نحن متوكلون، فقال: هؤلاء مبتدعة قال المروزي قيل لأبي عبد الله إن ابن عيينة كان يقول هم مبتدعة فقال أبو عبد الله هؤلاء قوم سوء يريدون تعطيل الدنيا وقال في رواية أبي الحارث إذا جلس

وَأَجْمَعَتِ الْعُلَمَاءُ لَا خِلَافَ بَيْنَهُمْ أَنَّ اللَّهَ - عَزَّجَلْ - قَدْ افْتَرَضَ عَلَى الْخَلْقِ الْخَوْفَ وَالرَّجَاءَ وَأَنَّهُ دَعَا عِبَادَهُ إِلَيْهِ بِالرَّغْبَةِ وَالرَّهْبَةِ (١)
وَمِنَ الْبَدْعِ الْمُحَدَّثَةِ الَّتِي لَيْسَ لَهَا أَصْلٌ فِي كِتَابٍ وَلَا سُنَّةٍ - كَسَبَّهُوا فِيهَا بِأَفْعَالِ الْجَاهِلِيَّةِ -
اجْتِمَاعُهُمْ وَالتَّحَالُفُ بَيْنَهُمْ عَلَى التَّعَاوُدِ وَالتَّنَاصُرِ وَهَذَا مُبْتَدَعٌ مَكْرُوهٌ وَكَانَتْ الْجَاهِلِيَّةُ تَفْعَلُهُ فَأَذْهَبَهُ
اللَّهُ - عَزَّجَلْ - بِالْإِسْلَامِ وَهَيَّ عَنْهُ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - (٢).

== الرجل ولم يحترف دعوته نفسه إلى أن يأخذ ما في أيدي الناس فإذا شغل نفسه بالعمل والاكْتِسَابِ ترك الطمع.
(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٢٤١/١٠): وما يذكر عن بعض الشيوخ أنه جعل الخوف والرجاء من مقامات العامة؛ فهذا قد يفسر مراده بأن المقربين يريدون وجه الله فيقصدون التلذذ بالنظر إليه وإن لم يكن هناك مخلوق يتلذذون به، وهؤلاء يرجون حصول هذا المطلوب ويخافون حرمانه فلم يخلوا عن الخوف والرجاء لكن مرجوهم ومخوفهم بحسب مطلوبهم. ومن قال من هؤلاء: لم أعبدك شوقاً إلى جنتك ولا خوفاً من نارك فهو يظن أن الجنة اسم لما يتمتع فيه بالمخلوقات والنار اسم لما لا عذاب فيه إلا ألم المخلوقات، وهذا قصور وتقصير منهم عن فهم مسمى الجنة بل كل ما أعده الله لأوليائه فهو من الجنة والنظر إليه هو من الجنة؛ ولهذا كان أفضل الخلق يسأل الله الجنة ويستعبد به من النار ولما سأل بعض أصحابه عما يقول في صلاته: قال: «إني أسأل الله الجنة وأعوذ بالله من النار» أما إني لا أحسن دندنتك ولا دندنة معاذ فقال: «حوها ندندن» وقد أنكر على من قال هذا الكلام يعني أسألك لذة النظر إلى وجهك فريق من أهل الكلام ظنوا أن الله لا يتلذذ بالنظر إليه وأنه لا نعيم إلا بمخلوق. فغلط هؤلاء في معنى الجنة كما غلط أولئك لكن أولئك طلبوا ما يستحق أن يطلب وهؤلاء أنكروا ذلك. وأما التالم بالنار فهو أمر ضروري ومن قال: لو أدخلني النار لكنت راضياً فهو عزم منه على الرضا والعزائم قد تنفسخ عند وجود الحقائق ومثل هذا يقع في كلام طائفة مثل سنون الذي قال:
وليس لي في سواك حظ فكيفما شئت فامتنحي

فابتلي بعسر البول فجعل يطوف على صبيان المكاتب ويقول: ادعوا لعكم الكذاب.
(٢) سئل شيخ الإسلام رحمه الله تعالى كما في مجموع الفتاوى (٩٤/٣٥) عن الأخوة التي يفعلها بعض الناس في هذا الزمان، والزام كل منهم بقوله: إن مالي مالك، ودي دملك، وولدي ولدك، ويقول الآخر كذلك، ويشرب أحدهم دم الآخر؛ فهل هذا الفعل مشروع، أم لا؟ وإذا لم يكن مشروعاً مستحسناً، فهل هو مباح، أم لا؟ وهل يترتب على ذلك شيء من الأحكام الشرعية التي تثبت بالأخوة الحقيقية، أم لا؟ وما معنى الأخوة التي آخى بها النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بين المهاجرين والأنصار؟
فأجاب: الحمد لله رب العالمين. هذا الفعل على هذا الوجه المذكور ليس مشروعاً باتفاق المسلمين؛ وإنما كان أصل الأخوة أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ آخى بين المهاجرين والأنصار، وحالف بينهم في دار أنس بن مالك، كما آخى بين سعد بن الربيع وعبد الرحمن بن عوف، حتى قال سعد لعبد الرحمن: خذ شطر مالي، واختر إحدى زوجتي حتى أطلقها وتكحها فقال عبد الرحمن: بارك الله لك في مالك وأهلك، دلوني على السوق. وكما آخى بين سلمان الفارسي وأبي الدرداء. وهذا كله في الصحيح. وأما ما يذكر بعض المصنفين في «السيرة» من أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ آخى بين علي وأبي بكر، ونحو ذلك: فهذا باطل باتفاق أهل المعرفة بحديثه؛ فإنه لم يؤاخ بين مهاجر ومهاجر، وأنصاري وأنصاري، وإنما آخى بين المهاجرين والأنصار، وكانت المؤاخاة والمخالفة يتوارثون بها دون أقاربهم، حتى أنزل الله تعالى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ فصار الميراث بالرحم دون هذه المؤاخاة والمخالفة. وتنازع العلماء في مثل هذه المخالفة والمؤاخاة: هل يورث بها عند عدم الورثة من الأقارب والموالي؟ على قولين:

أحدهما: يورث بها، وهو مذهب أبي حنيفة، وأحمد في إحدى الروايتين، لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ فَاتَّقُواهُمْ تَقِيَّتُهُمْ﴾.
والثاني: لا يورث بها بحال، وهو مذهب مالك، والشافعي، وأحمد في الرواية المشهورة عند أصحابه وهؤلاء يقولون هذه الآية منسوخة.

وكذلك تنازع الناس هل يشرع في الإسلام أن يتآخى اثنان ويتحالفا كما فعل المهاجرون والأنصار؟ فقيل: إن ذلك منسوخ، لما رواه مسلم في صحيحه عن جابر أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «لا حلف في الإسلام وما كان من حلف في الجاهلية فلم يزد الإسلام إلا شدة» ولأن الله قد جعل المؤمنين إخوة بنص القرآن، وقال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «المسلم أخو المسلم لا يسلّمه، ولا يظلمه، والذي نفسي بيده لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه من الخير ما يحب لنفسه» فمن كان قائماً بواجب الإيمان

= كان أئمة لكل مؤمن، ووجب على كل مؤمن أن يقوم بحقوقه، وإن لم يجز بينهما عقد خاص؛ فإن الله ورسوله قد عقدا الأخوة بينهما بقوله: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ وقال النبي ﷺ: «وددت أني قد رأيت إخواني». ومن لم يكن خارجاً عن حقوق الإيمان وجب أن يعامل بموجب ذلك، فيحسد على حسناته، ويوالي عليها، وينهي عن سيئاته، ويجانب عليها بحسب الإمكان، وقد قال النبي ﷺ: «انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً قلت يا رسول الله أنصره مظلوماً، فكيف أنصره ظالماً قال: تمنعه من الظلم، فذلك نصره إياه». والواجب على كل مسلم أن يكون حبه وبغضه، وموالاته ومعاداته: تابعاً لأمر الله ورسوله. فيحب ما أحبه الله ورسوله، ويبغض ما أبغضه الله ورسوله، ويوالي من يوالي الله ورسوله، ويعادي من يعادي الله ورسوله. ومن كان فيه ما يوالي عليه من حسنات وما يعادي عليه من سيئات عومل بموجب ذلك، كفساق أهل الملة؛ إذ هم مستحقون للثواب والعقاب، والموالة والمعادة، والحب والبغض؛ بحسب ما فيهم من البر والفجور، فإن: ﴿كَفَنَ يَكْمَلُ﴾ و﴿ثَقَالَ ذَرَّةٌ خَيْرًا يَرَهُ﴾ و﴿ثَقَالَ ذَرَّةٌ شَرًّا يَرَهُ﴾. وهذا مذهب أهل السنة والجماعة، بخلاف الخوارج والمعتزلة، وبخلاف المرجئة والجهمية؛ فإن أولئك يميلون إلى جانب، وهؤلاء إلى جانب، وأهل السنة والجماعة وسط.

ومن الناس من يقول: تشرع تلك المؤاخاة والمخالفة، وهو يناسب من يقول بالتوارث بالمخالفة. لكن لا نزاع بين المسلمين في أن ولد أحدهما لا يصير ولد الآخر بإرثه مع أولاده. والله سبحانه قد نسخ التبني الذي كان في الجاهلية حيث كان يتبنى الرجل ولد غيره، قال الله تعالى: ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِنْ قَلْبَتٍ فِي جَوْفِهِ. وَمَا جَعَلَ أَرْوَاحَكُمْ الَّتِي تَظْهَرُونَ مِنْكُمْ أَهْتِكُمْ وَمَا جَعَلَ أَوْصِيَاءَكُمْ أَنْبَاءَكُمْ﴾ وقال تعالى: ﴿أَدْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَلَاخُذْكُمْ فِي الَّذِينَ لَا يَصِيرُ مَالُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَالاً لِلْآخَرِ يورث عنه ماله؛ فإن هذا ممنوع من الجانبين؛ ولكن إذا طابت نفس كل واحد منهما بما يتصرف فيه الآخر من ماله فهذا جائز، كما كان السلف يفعلون، وكان أحدهما يدخل بيت الآخر ويأكل من طعامه مع غيبته؛ لعلمه بطيب نفسه بذلك، كما قال تعالى: ﴿أَوْصِيَاكُمْ﴾. وأما شرب كل واحد منهما دم الآخر. فهذا لا يجوز بحال، وأقل ما في ذلك مع النجاسة التشبيه باللذين يتآخيان متعاونين على الإثم والعدوان؛ إما على فواحش، أو محبة شيطانية، كمحبة المردان ونحوهم، وإن أظهروا خلاف ذلك من اشتراك في الصنائع ونحوها. وإما تعاون على ظلم الغير، وأكل مال الناس بالباطل؛ فإن هذا من جنس مؤاخاة بعض من ينتسب إلى المشيخة والسلوك للنساء، فيواخي أحدهم المرأة الأجنبية، ويخلو بها. وقد أقر طوائف من هؤلاء بما يجري بينهم من الفواحش. فمثل هذه المؤاخاة وأمثالها مما يكون فيه تعاون على ما نهى الله عنه كأننا ما كان: حرام باتفاق المسلمين. وإننا النزاع في مؤاخاة يكون مقصودها بها التعاون على البر والتقوى، بحيث تجمعهما طاعة الله، وتفرق بينهما معصية الله، كما يقولون: تجمعنا السنة، وتفرقنا البدعة. فهذه التي فيها النزاع.

فأكثر العلماء لا يرونها، استغناء بالمؤاخاة الإيمانية التي عقدها الله ورسوله؛ فإن تلك كافية محصلة لكل خير؛ فينبغي أن يجتهد في تحقيق أداء واجباتها؛ إذ قد أوجب الله للمؤمن على المؤمن من الحقوق ما هو فوق مطلوب النفوس. ومنهم من سوغها على الوجه المشروع إذا لم تشتمل على شيء من مخالفة الشريعة وإما أن تقال على المشاركة في الحسنات والسيئات، فمن دخل منهما اللجنة أدخل صاحبه، ونحو ذلك مما قد بشرطه بعضهم على بعض: فهذه الشروط وأمثالها لا تصح، ولا يمكن الوفاء بها؛ فإن الشفاعة لا تكون إلا بإذن الله، والله أعلم بما يكون من حالهما، وما يستحقه كل واحد منهما، فكيف يلزم المسلم ما ليس إليه فعله، ولا يعلم حاله فيه، ولا حال الآخر ولهذا نجد هؤلاء الذين يشترطون هذه الشروط لا يدرون ما يشترطون؛ ولو استشعر أحدهم أنه يؤخذ منه بعض ماله في الدنيا فأنه أعلم هل كان يدخل فيها، أم لا؟ وبالجملة فجميع ما يقع بين الناس من الشروط والعقود والمخالفات في الأخوة وغيرها ترد إلى كتاب الله وسنة رسوله، فكل شرط يوافق الكتاب والسنة يوفى به، و«من اشترط شرطاً ليس في كتاب الله فهو باطل؛ وإن كان مائة شرط. كتاب الله أحق، وشرطه أوثق» فمتى كان الشرط يخالف شرط الله ورسوله كان باطلاً: مثل أن يشترط أن يكون ولد غيره ابنه، أو عتق غيره مولاه، أو أن ابنه أو قريبه لا يرثه، أو أنه يعاونه على كل ما يريد، وينصره على كل من عاداه سواء كان بحق أو بباطل، أو يطيعه في كل ما يأمره به، أو أنه يدخله الجنة ويمتنع من النار مطلقاً، ونحو ذلك من الشروط. وإذا وقعت هذه الشروط وفي منها بما أمر الله به ورسوله؛ ولم يوف منها بما نهى الله عنه ورسوله. وهذا متفق عليه بين المسلمين. وفي المباحات نزاع وتفصيل ليس هذا موضعه.

وكذا في شروط البيوع، والهبات، والوقوف، والنذور؛ وعقود البيعة للأئمة؛ وعقود المشايخ؛ وعقود المتآخين، وعقود أهل الأنساب والقبائل، وأمثال ذلك؛ فإنه يجب على كل أحد أن يطيع الله ورسوله في كل شيء؛ ويجتنب معصية الله ورسوله في كل شيء؛ ولا طاعة لمخلوق في معصية الخالق. ويجب أن يكون الله ورسوله أحب إليه من كل شيء، ولا يطيع إلا من آمن بالله ورسوله. والله أعلم.

[٤٧١] وَقَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «لَا حِلْفَ فِي الْإِسْلَامِ وَأَيُّمَا حِلْفٍ كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَمَا زَادَهُ الْإِسْلَامُ إِلَّا تَأْكِيدًا»^(١).

[٤٧٢] وَالشَّهَادَةُ بِدَعَا، وَالْبَرَاءَةُ بِدَعَا، وَالْوَلَايَةُ بِدَعَا، وَالشَّهَادَةُ، أَنْ يُشْهَدَ لِأَحَدٍ مِمَّنْ لَمْ يَأْتِ فِيهِ خَبَرٌ أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ أَوْ النَّارِ. وَالْوَلَايَةُ: أَنْ يَتَوَلَّى قَوْمًا وَيَتَبَرَّأَ مِنْ آخَرِينَ، وَالْبَرَاءَةُ: أَنْ يَتَبَرَّأَ مِنْ قَوْمٍ هُمْ عَلَى دِينِ الْإِسْلَامِ وَالسُّنَّةِ^(٢).

وَمِنْ أَلْبِدَةِ: أَنْ يَأْخُذَ السُّلْطَانُ الرَّجُلَ فَيَضْرِبُهُ وَيُعَاقِبُهُ فَيَقُولُ: أَفَعَلْتَ كَذَا أَصْنَعْتَ كَذَا حَتَّى يُسْقِطَهُ^(٣).

(١) أخرجه مسلم (٢٥٣٠) وفيه: «لم يزد الإسلام إلا شدة».

(٢) قال الخلال في السنة (ص ٧٦-٨٠) عن إسحاق قال: «سألت أبا عبد الله قلت: الشراة يأخذون رجلاً فيقولون له: تبرأ من علي وعثمان والا قتلناك، كيف ترى أن يفعل؟ قال أبو عبد الله: إذا عذب وضرب فليصر إلى ما أرادوا، والله يعلم منه خلافه. أخبرنا أحمد بن محمد قال: حدثنا أبو طالب قال: سألت أبا عبد الله عن البراءة بدعة والولاية بدعة والشهادة بدعة؟ قال: البراءة: أن تبرأ من أحد من أصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. والولاية: أن تتولى بعضاً وتترك بعضاً. والشهادة: أن تشهد على أحد أنه في النار».

(٣) القرائن: من الأدلة التي يرى الفقهاء جواز العمل والتعزير بموجيها. ويتضح ذلك من مسلكهم في إعمال القرائن في الكشف عن الجناة وإظهار الحقوق مستنديين في ذلك على بعض الدلائل نذكر منها:

١- عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده عن معاوية بن حيدة أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «حبس رجلاً في تهمة» أخرجه أحمد (٢/٥)، والترمذي (١٤١٧)، والنسائي (٦٦/٨ - ٦٧ و ٦٧)، وعبد الرزاق (١٨٨٩١)، وأبو داود (٣٦٣٠)، والطبراني في الكبير (١٩/رقم ٩٩٦، ٩٩٨)، وفي (الأوسط) (١٥٤)، والحاكم (١٢٥/١)، وابن عدي في الكامل (٢/٤٩٩ و ٥٠٠)، وابن حزم في المحلى (١١/١٣١)، والبيهقي (٥٣/٦) والحديث حسنه الترمذي، وقال ابن القيم في الزاد (٥/٥): ثابت، وحسنه العلامة الألباني في صحيح أبي داود، وقال الأرئوط ومن معه في تحقيق المسند (٢٢٣/٣٣): إسناده حسن، بهز بن حكيم وأبوه صدوقان.

٢- ما رواه أبو داود عن أزهري عن عبد الله الحارزي أن قوما سرق لهم متاع فاتهموا أناساً من الحاككة فأتوا النعمان بن بشير صاحب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فحبسهم أياماً ثم خل سبيلهم فأتوه وقالوا: خلعت سبيلهم بغير ضرب ولا امتحان. فقال: ما شئتم أن أضرهم فإن خرج متاعكم فذاك وإلا أخذت من ظهوركم مثل الذي أخذت من ظهورهم فقالوا: هذا حكسك قال: «حكم الله وحكم رسول الله» أخرجه أبو داود (٤٣٨٢)، والنسائي في المجتبى (٦٦/٨)، وفي الكبرى (٧٣٢٠) والحديث قال عنه النسائي في السنن الكبرى: هذا حديث منكر، لا يحتج به، وإنما أخرجه ليعرف القصص، وحسنه العلامة الألباني في صحيح أبي داود.

٣- أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «أمر الزبير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنْ يَسَّ بِشَيْءٍ مِنَ الْعَذَابِ - أَيْ ضَرْبٍ - ابْنَ أَبِي الْحَقِيقِ عِنْدَمَا غِيبَ مَالُهُ وَادْعَى نِفَاذَهُ وَقَالَ: أَذْهَبَتْهُ النِّفَقَاتُ وَالْحُرُوبُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْمَالُ كَثِيرٌ وَالْعَهْدُ قَرِيبٌ» أَخْرَجَهُ ابْنُ هِشَامٍ (٣٣٧/٣)، وَابْنُ حِبَانَ (٥١٧٦) وَالحديث قال عنه الحافظ في الفتح (٣٨٦/٧): أخرجه البيهقي بإسناد رجاله ثقات، وحسنه العلامة الألباني في التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان (٥١٧٦).

ووجه الدلالة من هذه الأحاديث - كما يستفاد من نصوص الفقهاء - أنه على القاضي ألا يهمل القرائن وشواهد الحال، وأنه لا بد من حبس المتهم حتى تنكشف الحقيقة، وأنه إذا ظهرت أمارات الريبة على المتهم يجوز ضربه ليتوصل القاضي إلى الحق. بيد أن الفقهاء قد قسموا الناس في الدعوى إلى ثلاثة أصناف:

الصف الأول: أن يكون المتهم في الدعوى معروفاً بين الناس بالدين والورع والتقوى، أي أنه ليس بمن يتهم بما وجه إليه في الدعوى.. فهذا لا يقوم القاضي بحبسه أو ضربه ولا يضيق عليه بشيء. بل قالوا لا بد من تعزيز من اتهمه صيانة لأعراض البراءة والصلحاء من تسلط أهل الشر والعدوان، وهذا القول مروى عن أبي حنيفة.

الصف الثاني: أن يكون المتهم مجهول الحال بين الناس، فهذا يقوم القاضي بحبسه حتى يكشف أمره، ومدة الحبس تختلف فيها بينهم، قيل: ثلاثة أيام، وقيل: شهر، وقيل: يترك ذلك لاجتهاد ولي الأمر، وأجاز بعض الفقهاء ضرب مجهول الحال وامتحنه بغرض إقراره وإظهار الحق.

الصف الثالث: أن يكون المتهم معروفاً بالفجور والتعدي كأن يكون معروفاً بالسرقة قبل ذلك أو تكررت منه المفاسد، أو

التَّغْيِيرُ فِي الْمَسَاجِدِ وَرُكُوبِ النِّسَاءِ السُّرُوحِ؛

[٤٧٣] وَمِنْ أَلَدَعَ التَّغْيِيرُ فِي الْمَسَاجِدِ (١).

[٤٧٤] وَرُكُوبِ النِّسَاءِ السُّرُوحِ (٢).

[٤٧٥] وَرُكُوبِ الرِّجَالِ سُرُوحِ الثُّمُورِ (٣).

= عرف بأسباب السرقة مثل أن يكون معروفاً بالقمار، والفواحش التي لا تتأق إلا بالمال وليس له مال، فهذه قرائن تدل على مناسبة التهمة له. فهذا يضربه الوالي أو القاضي بغية التوصل إلى إقراره أو إظهار المال منه. هذا الحبس أو الضرب الذي هو من باب الوصول إلى الحق يسمى البعض سياسة، ويسميه الآخرون تعزيراً، وذلك لاختلافهم هل هو من عمل الوالي أو من عمل القاضي؟.

قال شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى (٢٣٤/٣٤): الذي عليه جمهور الفقهاء في المتهم بسرقة ونحوها أن ينظر في المتهم: فإما أن يكون معروفاً بالفجور وإما أن يكون مجهول الحال، فإن كان معروفاً بالبر لم يجز مطالبته ولا عقوبته، وهل يخلف؟ على قولين للعلماء: ومنهم من قال: يعزر من رماه بالتهمة. وإما أن يكون مجهول الحال فإنه يحبس حتى يكشف أمره. قيل: يحبس شهراً. وقيل: اجتهد ولي الأمر لما في السنن عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده: أن رسول الله ﷺ حبس في تهمة وإن كان قد يكون الرجل معروفاً بالفجور المناسب للتهمة فقال طائفة من الفقهاء: يضربه الوالي؛ دون القاضي. وقد ذكر ذلك طوائف من أصحاب مالك والشافعي والإمام أحمد. ومن الفقهاء من قال: لا يضرب وقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ: «أنه أمر الزبير بن العوام أن يمس بعض المعاهدين بالعذاب لما كتم إخباره بالمال الذي كان النبي ﷺ قد عاهدهم عليه» وقال له: «أين كنز حي بن أخطب؟» فقال: يا محمد أذهبته النفقات والحروب. فقال: المال كثير والعهد قريب من هذا وقال للزبير: دونك هذا ففسه الزبير بشيء من العذاب فدلهم على المال {.

(١) التغير، عبارة عن شعر مزهد في الدنيا، إذا غنى المغني به، ضرب الحاضرون بقضيب على نطع، أو مخدة، ضرباً موافقاً للأوزان الشعرية.

قال شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى (٥٦٩/١١): اعلم أنه لم يكن في عتفوان القرون الثلاثة المفضلة لا بالحجاز ولا بالشام ولا باليمن ولا مصر ولا المغرب ولا العراق ولا خراسان من أهل الدين والصلاح والزهد والعبادة من يجتمع على مثل سماع المكاء والتصدية لا بدف ولا بكف ولا بقضيب وإنما أحدث هذا بعد ذلك في أواخر المائة الثانية فلما رآه الأئمة أنكروه. فقال: الشافعي - رَحِمَهُ اللهُ - خلقت ببغداد شيئاً أحدثته الزنادقة يسونه «التغير» يصدون به الناس عن القرآن. وقال يزيد بن هارون: ما يغير إلا الفاسق ومتى كان التغير. وسئل عنه الإمام أحمد فقال: أكرهه هو محدث. قيل: أنجلس معهم؟ قال: لا، وكذلك سائر أئمة الدين كرهوه وأكابر الشيوخ الصالحين لم يحضروه فلم يحضره إبراهيم بن أدهم ولا الفضيل بن عياض ولا معروف الكرخي ولا أبو سليمان الداراني ولا أحمد بن أبي الحواري والسري السقطي وأمثالهم. والذين حضروه من الشيوخ المحمودين تركوه في آخر أمرهم. وأعيان المشايخ عابوا أهله كما فعل ذلك عبد القادر والشيخ أبو البيان وغيرهما من المشايخ. وما ذكره الشافعي - رَحِمَهُ اللهُ - من أنه من إحداه الزنادقة كلام إمام خبير بأصول الإسلام فإن هذا السماع لم يرغب فيه ويدعو إليه في الأصل إلا ما هو متهم بالزندقة: كإبن الراوندي والفارابي وابن سينا وأمثالهم: كما ذكر أبو عبد الرحمن السلمي - في مسألة السماع - عن إبن الراوندي. قال: إنه اختلف الفقهاء في السماع: فأباحه قوم وكرهه قوم. وأنا أوجه - أو قال - وأنا أمر به. فخالف إجماع العلماء في الأمر به.

(٢) ورد في الحديث عن أبي هريرة رَحِمَهُ اللهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ: «والذي بعثني بالحق لا تنقض هذه الدنيا حتى يقع بهم الحسف والمسخ والقذف قالوا متى ذاك يا نبي الله قال إذا رأيت النساء قد ركن السروج وكثرت القينات وشهد شهادات الزور وشرب الخمر لا يستحي به وشرب المصلون في أنية أهل الشرك من الذهب والفضة واستغنى الرجال بالرجال والنساء بالنساء فاستغفروا واستعذوا واتقوا القذف من السماء» أخرجه البزار في مسنده (١٦٦/٤) رقم (٣٤٠٥)، والحاكم (٤٨٣/٤)، رقم (٨٣٤٩)، وابن عدي (٢٧٦/٣)، ترجمة ٧٤٨ سليمان بن داود، الطبراني في الأوسط (١٩٥/٥)، رقم (٥٠٦١)، والبيهقي في شعب الإيمان (٣٧٦/٤)، رقم (٥٤٦٦)، وابن الشجري في أماليه (٢٥٨/٢)، والدبليسي (٣٧٩/٤)، رقم (٧١٠٣) والحديث ضعفه البيهقي بقوله: تفرد به سليمان بن داود وهو ضعيف، وقال الذهبي في تلخيص المستدرک: فيه سليمان اليماني ضعفه، والخبر منكر، وقال الهيثمي (١٠/٨): فيه سليمان بن داود اليماني، وهو متروك.

(٣) لحديث معاوية رَحِمَهُ اللهُ عَنْهُ أنه قال لأصحاب النبي ﷺ: «هل تعلمون أن رسول الله ﷺ نهى عن كذا وكذا

[٤٧٦] وَاتَّخَذُوا آيَةَ الْذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ (١).

[٤٧٧] وَلُبِسُ الْحَرِيرِ وَالْدِّيْبَاجِ (٢).

الْبِنَاءُ عَلَى الْقُبُورِ وَتَجْصِصُهَا وَشَدَّ الرِّحَالِ إِلَى زِيَارَتِهَا؛

[٤٧٨] وَمِنْ الْمَدْعِ: الْبِنَاءُ عَلَى الْقُبُورِ وَتَجْصِصُهَا (٣).

= وعن ركوب جلود النور قالوا: نعم قال: فتعلمون أنه نهي أن يقرن بين الحج والعمرة فقالوا: أما هذا فلا فقال: أما إنها معهم ولكنكم نسيتم، أخرجه أحمد (٩٤/١-٩٥-٩٩) وأبو داود (١٧٩٤) والنسائي (٥١٥٣) و(٥١٥٩) والطحاوي في المشكل (٢٦٣/٤-٢٦٤) والطبراني في الكبير (٣٥٤-٣٥٢/١٩) ومعمر في جامعه (٦٣/١١) والبيهقي في الكبرى (١٩/٥) والحديث ضعفه أبو حاتم كما في العلل لابنه وابن حزم كما في حجة الوداع وابن القطان وعبد الحق وابن القيم كما في تهذيب السنن والذهبي كما في الميزان وضعفه العلامة الألباني في الضعيفة بهذا السياق (٤٧٢٢) وقال: إنما يستنكر من الحديث النهي الأخير منه (يقصد الشيخ الجمع بين الحج والعمرة) لما ذكرنا من مخالفته للأحاديث المتواترة وأما سائر الحديث فثابت من طرق وأحاديث أخرى ثم ذكر الشيخ شواهد لما قال، وصححه لغيره الأرئوط ومن معه في تحقيق المسند (٤٦/٢٨).

(١) لحديث حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند البخاري (٥٤٢٦)، ومسلم (٢٠٦٧) سمعت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: «لا تلبسوا الحرير ولا الديباج ولا تشربوا في آنية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافها فإنها لهم في الدنيا ولنا في الآخرة».

(٢) للحديث المتقدم في التعليق السابق.

(٣) النهي في هذه المسألة لأجل مشابهة أهل الشرك وخوف الفتنة، وكيف لا وقد ثبت أن من أعظم أسباب ضلال بني آدم غلوهم في الصالحين، ومن أعظم أسباب الافتتان بهم ما يحصل عند قبورهم من الغلو والشرك بالله، وصرف العبادات، من الطواف والذبح والنذر لغير الله تعالى، وقد ثبت عنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد» قالت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بخبر ما صنعوا، أخرجه البخاري (١٣٣٠) ومسلم (٥٢٩)، وقال عليه الصلاة والسلام لما أخبرته أم سلمة وأم حبيبة بكنيسة في الحبشة فيها تصاوير فقال: «أولئك إذا مات فيهم الرجل الصالح بنوا على قبره مسجداً وصوروا فيه تلك الصور أولئك شرار الخلق عند الله» متفق على صحته البخاري (٤٢٧) ومسلم (٥٢٨)، وقال عليه الصلاة والسلام: «ألا وإن من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم وصالحيهم مساجد ألا فلا تتخذوا القبور مساجد فإني أنهاكم عن ذلك» أخرجه مسلم في صحيحه (٥٣٢) عن جندب بن عبد الله الجهلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقال: صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اللَّهُمَّ لا تجعل قبري وثناً، لعن الله قوما اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد» رواه الإمام أحمد (٧٣١١) وغيره، وصححه الألباني، لذا قال العلامة الشوكاني في نيل الأوطار (١٣١/٤): ومن رفع القبور الداخل تحت الحديث دخولاً أولياً القيب والمشاهد المعمورة على القبور، وأيضاً هو من اتخاذ القبور مساجد، وقد لعن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فاعل ذلك كما سيأتي، وكما قد سرى عن تشييد أبنية القبور وتحسينها من مفساد يبكي لها الإسلام، منها اعتقاد الجهلة لها كاعتقاد الكفار للأصنام: وعظم ذلك فظنوا أنها قادرة على جلب النفع ودفع الضرر فجعلوها مقصداً لطلب قضاء الحوائج وملجأ لنجاح المطالب وسألوها منها ما يسألهم العباد من ربهم، وشدوا إليها الرجال وتمسحوا بها واستغاثوا وبالحيلة إنهم لم يدعوا شيئاً مما كانت الجاهلية تفعله بالأصنام إلا فعلوه، فإننا لله وإنا إليه راجعون. ومع هذا المنكر الشنيع والكفر الفظيع لا نجد من يغضب لله ويغار حمية للدين الحنيف لا عالماً ولا متعلماً ولا أميراً ولا وزيراً ولا ملكاً، وقد توارد إلينا من الأخبار ما لا يشك معه أن كثيراً من هؤلاء المقبورين أو أكثرهم إذا توجهت عليه يمين من جهة خصمه حلف بالله فاجراً، فإذا قيل له بعد ذلك: احلف بشيخك ومعتقدك الولي الفلاني تلعمت وتلكأ وأبى واعترف بالحق. وهذا من أبين الأدلة الدالة على أن شركهم قد بلغ فوق شرك من قال: إنه تعالى ثاني اثنين أو ثالث ثلاثة، فإيا علماء الدين ويا ملوك المسلمين، أي رزء للإسلام أشد من الكفر، وأي بلاء لهذا الدين أضر عليه من عبادة غير الله؟ وأي مصيبة يصاب بها المسلمون تعدل هذه المصيبة؟ وأي منكر يجب إنكاره إن لم يكن إنكار هذا الشرك البين واجبا:

لَقَدْ أَسْمَعْتُ لَوْ نَادَيْتَ حَيًّا وَلَكِنْ لَا حَيَاةَ لِمَنْ تَنَادَى

وَلَوْ نَارًا نَفَخْتُ بِهِ أَضَاءً وَلَكِنْ أَنْتَ تَنْفَعُ فِي رِمَادِهِ

وقال العلامة الألباني في الضعيفة تحت الحديث (٢٢٥): لعن المتخذين على القبور المساجد متواتر عنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في «الصحيحين» وغيرهما من حديث عائشة وابن عباس وأبي هريرة وزيد بن ثابت وأبي عبيدة بن الجراح وأسامة بن زيد، وقد سقت أحاديثهم وخرجتها في «التعليقات الجياد على زاد المعاد» ثم في «تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد»، وهو

[٤٧٩] وَشَدُّ الرَّحَالِ إِلَى زِيَارَتِهَا. (١)

= مطبوع، ونص حديث عائشة وابن عباس مرفوعاً: «لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا من قبور أنبيائهم مساجد» زاد أحمد في روايته: «يحرم ذلك على أمته» وأخرج أيضاً من حديث ابن مسعود مرفوعاً: «إن من شرار الناس من تدركه الساعة وهم أحياء، ومن يتخذ القبور مساجد». ومع هذه الأحاديث الكثيرة في لعن من يتخذ المساجد على القبور تجد كثيراً من المسلمين يتقربون إلى الله ببنائها عليها والصلاة فيها، وهذا عين المحادة لله ورسوله. وللأهمية راجع كتاب تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد للعلامة الألباني، وفتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١/ ١٠٧، ١٩٢).

(١) سئل شيخ الإسلام ابن تيمية كما في مجموع فتاواه (١٨٣/٢٧) عن - مسألة - في رجل نوى زيارة قبر نبي من الأنبياء مثل نبينا محمد ﷺ وغيره فهل يجوز له في سفره أن يقصر الصلاة؟ وهل هذه الزيارة شرعية أم لا؟ وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال: «من حج ولم يزرني فقد جفاني ومن زارني بعد مماتي فكأنما رآني في حياتي» وقد روي عنه أنه قال: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مواضع: المسجد الحرام والمسجد الأقصى ومسجدي هذا».

فأجاب: الحمد لله رب العالمين أما من سافر لمجرد زيارة قبور الأنبياء والصالحين فهل يجوز له قصر الصلاة؟ على قولين معروفين: أحدهما: وهو قول متقدمي العلماء الذين لا يجوزون القصر في سفر المعصية كأبي عبد الله ابن بطه وأبي الوفا ابن عقيل وطوائف كبيرة من العلماء المتقدمين أنه لا يجوز القصر في مثل هذا السفر؛ لأنه سفر منهي عنه وهو مذهب مالك والشافعي وأحمد أن السفر المنهي عنه في الشريعة لا يقصر فيه

والقول الثاني: أنه يقصر وهذا بقوله من يجوز القصر في السفر المحرم كأبي حنيفة ويقول بعض المتأخرين من أصحاب الشافعي وأحمد من يجوز السفر لزيارة قبور الأنبياء والصالحين: كأبي حامد الغزالي وأبي الحسن بن عبدوس الحراني وأبي محمد بن قدامة المقدسي وهؤلاء يقولون أن هذا السفر ليس بمحرم لعموم قوله: «فزوروا القبور»، وقد يحتج بعض من لا يعرف الحديث بالأحاديث المروية في زيارة قبر النبي ﷺ كقوله: «من زارني بعد مماتي فكأنما زارني في حياتي» رواه الدارقطني وابن ماجه وأما ما يذكره بعض الناس من قوله: «من حج ولم يزرني فقد جفاني» فهذا لم يروه أحد من العلماء وهو مثل قوله من زارني وزار أبي ضمنت له على الله الجنة فإن هذا أيضاً باطل باتفاق العلماء لم يروه أحد ولم يحتج به أحد وإنما يحتج بعضهم بحديث الدارقطني وقد احتج أبو محمد المقدسي على جواز السفر لزيارة القبور بأن النبي ﷺ كان يزور مسجد قباء وأجاب عن حديث لا تشد الرحال بأن ذلك محمول على نفي الاستحباب، وأما الأولون فإنهم يحتجون بما في الصحيحين: عن النبي ﷺ قال: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام والمسجد الأقصى ومسجدي هذا» وهذا الحديث اتفق الأئمة على صحته والعمل به فلو نذر الرجل أن يصلي في مسجد أو مشهد أو يعكف فيه أو يسافر إليه غير هذه الثلاثة لم يجب عليه ذلك باتفاق الأئمة ولو نذر أن يأتي المسجد الحرام لحج أو عمرة وجب عليه ذلك باتفاق العلماء ولو نذر أن يأتي مسجد النبي ﷺ أو المسجد الأقصى لصلاة أو اعتكاف وجب عليه الوفاء بهذا النذر عند مالك والشافعي وأحمد ولم يجب عند أبي حنيفة لأنه لا يجب عنده بالنذر إلا ما كان من جنسه واجب بالشرع وأما الجمهور فيوجهون الوفاء بكل طاعة كما ثبت في صحيح البخاري: «عن عائشة أن النبي ﷺ قال من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصه» والسفر إلى المسجد هو طاعة فلهذا وجب الوفاء به وأما السفر إلى بقعة غير المساجد الثلاثة فلم يوجب أحد من العلماء السفر إليه إذا نذره حتى نص العلماء على أنه لا يسافر إلى مسجد قباء لأنه ليس من الثلاثة مع أن مسجد قباء تستحب زيارته لمن كان بالمدينة لأن ذلك ليس بشد رحل كما في الصحيح: «من تطهر في بيته ثم أتى مسجد قباء لا يريد إلا الصلاة فيه كان كعمرة».

قالوا: ولأن السفر إلى زيارة قبور الأنبياء والصالحين بدعة لم يفعلها أحد من الصحابة ولا التابعين ولا أمر بها رسول الله ﷺ ولا استحسب ذلك أحد من أئمة المسلمين لمن اعتقد ذلك عبادة وفعلها فهو مخالف للسنة والإجماع الأئمة وهذا مما ذكره أبو عبد الله ابن بطه في إبانته الصغرى من البدع المخالفة للسنة والإجماع وبهذا يظهر ضعف حجة أبي محمد فإن زيارة النبي ﷺ لمسجد قباء لم تكن بشد الرحل وهو يسلم لهم أن السفر إليه لا يجب بالنذر وقوله: إن قوله «لا تشد الرحال» محمول على نفي الاستحباب يجاب عنه من وجهين:

أحدهما: أن هذا تسليم منه أن هذا السفر ليس بعمل صالح ولا قربة ولا طاعة ولا هو من الحسنات ومن اعتقد في السفر لزيارة قبور الأنبياء والصالحين أنه قربة وعبادة فقد خالف الإجماع وإذا سافر لاعتقاده أنه طاعة فإن ذلك محرم بإجماع المسلمين فصار التحريم من جهة اتخاذ قربة ومعلوم أن أحداً لا يسافر إليها إلا لذلك وأما إذا قدر أن شد الرحل إليها لغرض مباح فهذا جائز من هذا الباب

الوجه الثاني: أن النفي يقتضي النهي والنهي يقتضي التحريم وما ذكروه من الأحاديث في زيارة قبر النبي ﷺ فكلها

إِعْظَامُ الْمَوْتِ وَتَخْرِيقُ الثِّيَابِ عِنْدَ نَزْوِلِهِ :

٤٨٠ | وَمِنَ الْبَدْعِ إِعْظَامُ الْمَوْتِ وَتَخْرِيقُ الثِّيَابِ عِنْدَ نَزْوِلِهِ وَتَسْوِيدُ الْأَبْوَابِ وَجَزُّ النَّوَاصِي وَالْجُلُوسُ عَلَى بَابِ الْمَيِّتِ بَعْدَ الدَّفْنِ وَاتِّخَاذُ أَهْلِيهِ طَعَامًا لِمَنْ أَتَاهُمْ وَمَيِّتُ النَّاسِ عِنْدَهُمْ. (١)

= ضعيفة باتفاق أهل العلم بالحديث بل هي موضوعة لم يرو أحد من أهل السنن المعتمدة شيئا منها ولم يحتج أحد من الأئمة بشيء منها بل مالك إمام أهل المدينة النبوية الذين هم أعلم الناس بحكم هذه المسألة كره أن يقول الرجل: زرت قبر النبي ولو كان هذا اللفظ معروفا عندهم أو مشروعا أو مأثورا عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يكرهه عالم المدينة، والإمام أحمد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أعلم الناس في زمانه بالسنة لما سئل عن ذلك لم يكن عنده ما يعتمد عليه في ذلك إلا حديث أبي هريرة أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «ما من رجل يسلم علي إلا رد الله علي روحي حتى أرد» عَلَيْهِ السَّلَامُ وعلى هذا اعتمد أبو داود في سننه وكذلك مالك في الموطأ: روى عن عبد الله بن عمر أنه كان إذا دخل المسجد قال السلام عليك يا رسول الله السلام عليك يا أبا بكر السلام عليك يا أيت ثم يتصرف

وفي سنن أبي داود عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «لا تتخذوا قبوري عيدا وصلوا علي أينما كنتم فإن صلاتكم تبلغني»، وفي سنن سعيد بن منصور أن عبد الله بن حسن بن حسين بن علي بن أبي طالب رأى رجلا يختلف إلى قبر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ويدعوه عنده فقال: يا هذا إن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «لا تتخذوا قبوري عيدا وصلوا علي أينما كنتم فإن صلاتكم تبلغني» فما أنت ورجل بالأندلس منه إلا سواء، وفي الصحيحين: عن عائشة عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال في مرض موته: «لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد» يحذر ما فعلوا قالت عائشة: ولولا ذلك لأبرز قبره ولكن كره أن يتخذ مسجدا فهم دفنوه في حجرة عائشة بخلاف ما اعتاده من الدفن في الصحراء لئلا يصل أحد إلى قبره ويتخذ مسجدا فيتخذ قبره وثنا وكان الصحابة والتابعون لما كانت الحجرة النبوية منفصلة عن المسجد إلى زمن الوليد بن عبد الملك لا يدخل أحد عنده لا لصلاة هناك ولا لتسبح بالقبر ولا دعاء هناك بل هذا جميعه إنما يفعلونه في المسجد وكان السلف من الصحابة والتابعين إذا سلموا عليه أو أرادوا الدعاء دعوا مستقبل القبلة ولم يستقبلوا القبر، وأما وقت السلام عليه فقال أبو حنيفة يستقبل القبلة أيضا ولا يستقبل القبر وقال أكثر الأئمة: بل يستقبل القبر عند السلام خاصة ولم يقل أحد من الأئمة أنه يستقبل القبر عند الدعاء إلا حكاية مكذوبة تروى عن مالك ومذهبه بخلافها

واتفق الأئمة على أن لا يتمسح بقبر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولا يقبله وهذا كله محافظة على التوحيد فإن من أصول الشرك بالله اتخاذ القبور مساجد كما قال طائفة من السلف في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾ (٢) قالوا: هؤلاء كانوا قوما صالحين في قوم نوح فلما ماتوا عكفوا على قبورهم ثم صوروا على صورهم تماثيل ثم طال عليهم الأمد فعبدوها وقد ذكر هذا المعنى البخاري في صحيحه عن ابن عباس وذكره محمد بن جرير الطبري وغيره في التفسير عن غير واحد من السلف وذكره وثيمة وغيره في قصص الأنبياء من عدة طرق وقد بسط الكلام على أصول هذه المسائل في غير هذا الموضع وأول من وضع الأحاديث في السفر لزيارة المشاهد التي على قبورهم أهل البدع الرافضة ونحوهم الذين يعطلون المساجد ويعظمون المشاهد يدعون بيوت الله التي أمر أن يذكر فيها اسمه ويعبد وحده لا شريك له ويعظمون المشاهد التي يشرك فيها ويكذب فيها ويتدع فيها دين لم ينزل الله به سلطانا فإن الكتاب والسنة إنما فيهم ذكر المساجد دون المشاهد كما قال: ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ وقال: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسْجِدَ اللَّهِ مَنَ آمَنَ بِاللَّهِ﴾ وقال تعالى: ﴿وَأَنَّ الْمَسْجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ (٣) وقال تعالى: ﴿وَلَا تَكْتُمُوا بُرْهَانَ اللَّهِ تَكْتُمُونَ﴾ وقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسْجِدَ اللَّهِ أَن يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَعَىٰ فِي خَرَابِهَا﴾ وقد ثبت عنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الصحيح: أنه كان يقول: «إن من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد ألا فلا تتخذوا القبور مساجد فإني أنهاكم عن ذلك» والله أعلم.

(١) لحديث جرير بن عبد الله البجلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «كنا نعد الاجتماع إلى أهل الميت وصنعة الطعام بعد دفنه من النجاسة» أخرجه أحمد (٢٠٤/٢)، وابن ماجه (١٦١٢)، والطبراني في الكبير (٢٢٧٩ / ٣٠٧ / ٢) والحديث قال عنه النووي في المجموع (٣٢٠/٥) إسناده صحيح، وقال ابن كثير في إرشاد الفقيه (٢٤١/١) إسناده صحيح على شرط الشيخين، وقال البوصيري في مصباح الزجاجة: إسناده صحيح رجال الطريق الأول على شرط البخاري، والثاني على شرط مسلم، وقال الشوكاني في النبل (١٤٨/٤) إسناده صحيح، وصححه الألباني في أحكام الجنائز، وفي صحيح ابن ماجه، وقال الشيخ أحمد شاكر في تحقيق المسند (١٢٦/١١) إسناده صحيح، وصححه العلامة ابن باز في مواضع كثيرة في مجموع فتاواه، وصححه الأرئوط ومن معه في تحقيق المسند، والحديث أخرجه الإمام أحمد، كما في سؤالات أبي داود الفقهية (ص ٣٨٨)، قال أبو داود: ذكرت لأحمد حديث هشيم عن إسماعيل عن قيس عن جرير: كنا نعد الاجتماع عند أهل الميت وصنعة الطعام من أمر الجاهلية، قال =

قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ وَالْأَذَانُ بِاللَّحْنِ وَزُخْرَفَةُ الْمَسَاجِدِ:

[٤٨١] وَمِنْ الْبَدْعِ: قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ وَالْأَذَانُ، بِاللَّحْنِ، وَتَشْبِيهُهَا بِالْغِنَاءِ. ^(١)

[٤٨٢] وَمِنْ الْبَدْعِ: تَحْلِيَةُ الْمَصَاحِفِ، وَزُخْرَفَةُ الْمَسَاجِدِ وَتَطْوِيلُ الْمَنَابِرِ. ^(٢)

= زعموا أنه سمعه من شريك، قال أحمد ولا أرى لهذا الحديث أصلاً انتهى، وذكره الدارقطني في العلل (١٨٩/٤) مخطوط، وسئل عن حديث قيس عن جرير كانوا يرون الاجتماع إلى أهل الميت، وصنع الطعام من النياحة، فقال يرويه هشيم بن بشير واختلف عنه فرواه سريج بن يونس والحسن بن عرفة عن هشيم عن إسماعيل عن قيس عن جرير، ورواه خالد بن القاسم المدائني، قيل: ثقة، قال لا أضمن لك هذا، خرجوه عن هشيم عن شريك عن إسماعيل، ورواه أيضاً عباد بن العوام عن إسماعيل كذلك انتهى.

(١) قال شيخ الإسلام رحمه الله في الاستقامة (٢٤٦/١): ومع هذا فلا يسوغ أن يقرأ القرآن بالحن الغناء ولا أن يقرن به من الألحان ما يقرن بالغناء من الآلات وغيره انتهى.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية أيضاً في المستدرک على مجموع الفتاوى (١٠٥/٣): «قراءة القرآن بصفة التلحين الذي يشبه تلحين الغناء مكروه مبتدع، كما نص على ذلك مالك والشافعي وأحمد وغيرهم من الأئمة انتهى.

وقال ابن كثير في كتابه فضائل القرآن (ص ١٩): «و الغرض أن المطلوب شرعاً إنما هو التحسين بالصوت الباعث على تدبر القرآن وتفهمه والخشوع والخضوع والانقياد للطاعة، فأما الأصوات بالنغمات المكدسة المركبة على الأوزان والأوضاع الملهمية والقانون الموسيقي، فالقرآن ينزه عن هذا ويجل، ويعظم أن يسلك في أدائه هذا المذهب، وقد جاءت السنة بالزجر عن ذلك». انتهى

وسئل العلامة ابن باز كما في مجموع فتاواه (٢٩٠/٩): ماذا يقول سماحتكم في قارئ القرآن بواسطة مقامات هي أشبه بالمقامات الغنائية بل هي مأخوذة منها أفيدونا بذلك جزاكم الله خيراً؟

فأجاب: لا يجوز للمؤمن أن يقرأ القرآن بالحن الغناء وطريقة المغنيين بل يجب أن يقرأه كما قرأه سلفنا الصالح من أصحاب الرسول ﷺ وأتباعهم بإحسان، فيقرأه مرتلاً متحنزاً متخشعاً حتى يؤثر في القلوب التي تسعه وحتى يتأثر هو بذلك. أما أن يقرأه على صفة المغنيين وعلى طريقتهم فهذا لا يجوز. اهـ.

وقال الشيخ بكر أبو زيد في كتابه بدع القراء: «التلحين في القراءة، تلحين الغناء والشعر. وهو مسقط للعدالة، ومن أسباب رد الشهادة قضاء. وكان أول حدوث هذه البدعة في القرن الرابع على أيدي الموالي».

ويقول أيضاً في نفس الكتاب: «وهذا يدل على أنه محذور كبير وهو قراءة القرآن بالحن التي يسلك بها مذاهب الغناء، وقد نص الأئمة رحمهم الله على النهي عنه.

وللعلامة ابن القيم بحث مطول مائع في هذه المسألة في الزاد (٤٦٤/١).

(٢) حديث: النهي عن زخرفة المساجد وتزيينها بالنقوش أخرجه البخاري من قول عمر بن الخطاب: أكن الناس ولا تحمر ولا تصفر، قلت علقة البخاري بصيغة الجزم في كتاب الصلاة، وفي الباب حديث ابن عباس قال: «قال رسول الله

ﷺ: «ما أمرت بتشييد المساجد» قال ابن عباس لتزخرفنها كما زخرفت اليهود والنصارى» أخرجه أبو داود (١٧٦/١)، رقم ٤٤٨، وعبد الرزاق في المنصف (١٥٢/٣) رقم ٥١٢٧، وأبو يعلى (٣٤٠/٤) رقم ٢٤٥٤، وابن حبان (٤٩٣/٤) رقم ١٦١٥،

والبيهقي في الكبرى (٤٣٨/٢)، رقم ٤٠٩٦، وغيرهم والحديث صححه ابن حبان وصححه العلامة الألباني في صحيح أبي داود وفي صحيح الجامع (٥٥٥٠).

أعلم رحماني الله وإياك أن السنة في بناء المساجد القصد، وترك الغلو في تحسينها، والمبالغة في تزيينها وزخرفتها أو نقشها وصيغها، أو غير ذلك مما يليهي المصلي عن صلاته؛ فقد روى أبو داود وابن ماجه في «سننهما» عن ابن عباس قال: قال رسول

الله - ﷺ: «ما أمرت بتشيد المساجد» قال ابن عباس: «لتزخرفنها كما زخرفت اليهود والنصارى»؛ رواه أبو داود، قال ابن بطال: وهذا يدل على أن السنة في بنیان المساجد القصد، وترك الغلو في تحسينها؛ فقد كان عمر - رضي الله

تعالى عنه - مع كثرة الفتوحات في أيامه وكثرة المال عنده لم يغير المسجد عما كان عليه، وإنما احتاج إلى تجديده لأن جرید النخل كان قد نخر في أيامه، ثم قال عند عبارته: «أكن الناس من المطر وإياك أن تحمر أو تصفر فتفتن الناس».

وعن أنس - رضي الله عنه - أن النبي - ﷺ - قال: «لا تقوم الساعة حتى يتباهى الناس في المساجد»؛ رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه وأحمد، وصححه ابن خزيمة وصححه الألباني.

قال الإمام البخاري في صحيحه: [إباب بنیان المسجد، وقال أبو سعيد: كان سقف المسجد من جرید النخل، وأمر عمر ببناء المسجد وقال: «أكن الناس

الْأَجْرَةُ عَلَى الْأَذَانِ وَالْإِمَامَةِ وَتَعْلِيمِ الْقُرْآنِ وَتَفْسِيلِ الْمَوْتَى:

[٤٨٣] أَخَذُ الْأَجْرَةَ عَلَى الْأَذَانِ وَالْإِمَامَةِ وَتَعْلِيمِ الْقُرْآنِ وَتَفْسِيلِ الْمَوْتَى. (١)

الْبَرَاءَةُ مِنْ كُلِّ إِسْمٍ خَالَفَ السُّنَّةَ:

وَمِنْ السُّنَّةِ وَتَمَامِ الْإِيمَانِ وَكَمَالِهِ: الْبَرَاءَةُ مِنْ كُلِّ إِسْمٍ خَالَفَ السُّنَّةَ، وَخَرَجَ مِنْ إِجْمَاعِ الْأُمَّةِ، وَمُبَايَنَةِ أَهْلِهَا، وَمُجَانَبَةِ مَنْ إِعْتَقَدَهُ، وَالتَّقَرُّبُ إِلَى اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - بِمُخَالَفَتِهِ وَذَلِكَ مِثْلُ قَوْلِهِمْ الرَّاغِبَةُ وَالشَّيْعَةُ وَالْجَهْمِيَّةُ وَالْمَرْجِيَّةُ وَالْخُرُورِيَّةُ وَالْمُعْتَزِلَةُ وَالزَّيْدِيَّةُ وَالْإِمَامِيَّةُ، وَالْمُغِيرِيَّةُ وَالْإِبَاضِيَّةُ

= من المطر وإياك أن تحمر أو تصفر فتفتن الناس» وقال أنس: يتباهون بها ثم لا يعصونها إلا قليلا، وقال ابن عباس: «لنزخرفنها كما زخرفت اليهود والنصارى».

قال الحافظ ابن حجر: «قوله: ثم لا يعصونها: المراد به عمارتها بالصلاة وذكر الله، وليس المراد به بنيانها. قال الشوكاني في «نيل الأوطار»: قال محيي السنة أنهم زخرفوا المساجد عندما بدلوا دينهم وحرّفوا كتبهم، وأنتم تصيرون إلى مثل حالهم، وسيصير أمركم إلى المراءاة بالمساجد والمباهاة بتشييدها وتزيينها. قال أبو الدرداء: «إذا حليتكم مصاحفكم وزوقتكم مساجدكم فالدمار عليكم».

قال ابن رسلان: وهذا الحديث فيه معجزة ظاهرة لإخباره - صلى الله عليه وآله وسلم - عما سيقع بعده فإن تزويق المساجد والمباهاة بزخرفتها كثر من الملوك والأمراء في هذا الزمان بالقاهرة والشام وبيت المقدس، بأخذهم أموال الناس ظلما وعصارتهم بها المدارس على شكل بديع تسأل الله السلامة والعافية»، والله أعلم.

(١) قال العلامة العثيمين في مجموع فتاواه (١٦٣/١٢): لا يجوز أخذ الأجرة على الأذان لأنه قرية من القرب وعبادة من العبادات، والعبادات لا يجوز أخذ الأجرة عليها لقوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا فَعِنْدَ اللَّهِ ثَوَابُ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ (٢)، ولأنه إذا أراد بالأذان الدنيا بطل عمله، فلم يكن أذانه صحيحا، وقد قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»، إلا الرزق فلا يحرم أن يعطى المؤذن والمقيم عطاء من بيت المال وهو ما يعرف في وقتنا الحاضر بالراتب؛ لأن بيت المال إنما وضع لمصالح المسلمين، والأذان والإقامة من مصالح المسلمين اهـ

قلت وفي الحديث: «واتخذ مؤذنا لا يأخذ على أذانه أجرا» رواه أحمد وأبو داود والنسائي والحاكم عن عثمان ابن أبي العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال الترمذي حسن صحيح، واحتج به ابن حزم في المحلى ولا يحتج في المحلى إلا بصحيح عنده، وقال ابن عبد الهادي في التنقيح إسناده جيد، وصححه ابن كثير في إرشاد الفقيه، وصححه الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على سنن الترمذي، وصححه الألباني في صحيح الجامع، وقال الأرناؤوط في تحقيق المسند: إسناده صحيح على شرط مسلم.

مسألة: سئلت اللجنة الدائمة عن: طلب مني أهل المسجد أن أكون إماما من قبل الأوقاف براتب، أو يدفعون منهم مئتين مائة، فلم أوافق؛ لما أعلم من عدم جواز أخذ الأجر على العبادات، كالصلاة، فما رأيكم؟ أجيبوني خطيا. فأجابت: يجوز لك أن تأخذ أجرا على الإمامة مرتبا أو مكافأة من الأوقاف، وقد جرى عليه العمل ولم ينكره أئمة المسلمين، لكون الإمامة من المرافق العامة، فمن قام بها من المسلمين كان له أخذ مقابل عليه من مال الدولة العام أو من الأوقاف، وله أن يأخذ المقابل من التبرعات.

مسألة: سئلت اللجنة الدائمة (١٣٠/٤) عن: هل يجوز أن يتعلم الرجل القرآن على يد شيخ نظير أجر معين يأخذه هذا الشيخ؟ مع العلم بأن الشيخ إن لم يأخذ هذا المال لن يعلمه.

فأجابت: نعم، يجوز أخذ الأجر على تعليم القرآن في أصح قولي العلماء؛ لعوم قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنْ أَحَقَّ مَا أَخَذْتُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا كَتَابَ اللَّهُ» رواه البخاري، وليسيس الحاجة إلى ذلك.

مسألة: سئل العلامة العثيمين كما في فتاوى نور على الدرب (٣٦/٧): هل يجوز أخذ أجرة مقابل تفسير وتفسير الموتى؟ فأجابت: «إذا كانت هذه الأجرة أو هذا العطاء بدون شرط فلا شك في جوازه ولا حرج فيه؛ لأنه وقع مكافأة لهذا الفاسل المكفّن على عمله، وقد قال النبي عليه الصلاة والسلام: «مَنْ صَنَعَ لِيَكْفِيَكُمْ مَعْرُوفًا فَكَافَتْهُ».

أما إذا كانت هذه الأجرة مشروطة فإنها بلا شك تنقص أجر الفاسل المكفّن؛ لأن الفاسل المكفّن ينال أجرا كبيرا؛ لأن تفسير الميت وتكفينه من فروض الكفاية؛ فيحصل للفاسل والمكفّن أجر فرض الكفاية. لكن إذا أخذ على ذلك أجرة فإن أجره سوف ينقص، ولا حرج عليه إذا أخذ أجرة على هذا؛ لأن هذه الأجرة تكون في مقابل العمل المتعدي للغير، والعمل المتعدي للغير يجوز أخذ الأجرة عليه، كما جاز أخذ الأجرة على تعليم القرآن على القول الصحيح». انتهى.

وَالْكِسَانِيَّةُ وَالصُّفْرِيَّةُ وَالشَّرَاءُ وَالْقَدْرِيَّةُ وَالْمَنَانِيَّةُ وَالْأَزَارِقَةُ وَالْخُلُولِيَّةُ وَالْمَنْصُورِيَّةُ وَالْوَاقِفَةُ، وَمَنْ دَفَعَ الصِّقَاتِ وَالرُّوْيَةَ^(١).

وَمِنْ كُلِّ قَوْلٍ مُبْتَدَعٍ وَرَأْيٍ مُخْتَرَعٍ وَهَوًى مُتَّبِعٍ. فَهَذِهِ كُلُّهَا وَمَا شَاكَلَهَا وَمَا تَفَرَّعَ مِنْهَا أَوْ قَارَبَهَا أَقْوَالٌ رِيبِيَّةٌ وَمَذَاهِبٌ سَيِّئَةٌ تُخْرِجُ أَهْلَهَا عَنِ الدِّينِ وَمَنْ إِعْتَقَدَهَا عَنْ جُمْلَةِ الْمُسْلِمِينَ.

وَلِهَذِهِ الْمَقَالَاتِ وَالْمَذَاهِبِ رُؤَسَاءٌ مِنْ أَهْلِ الضَّلَالِ وَمُتَقَدِّمُونَ فِي الْكُفْرِ وَسُوءِ الْمَقَالِ، يَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا يَعْلَمُونَ وَيَعْيِبُونَ أَهْلَ الْحَقِّ فِيمَا يَأْتُونَ وَيَتَّهَمُونَ الثَّقَاتِ فِي الثَّقَلِ وَلَا يَتَّهَمُونَ آرَاءَهُمْ فِي التَّائِيلِ قَدْ عَقَدُوا أَلْوِيَّةَ الْبِدْعِ وَأَقَامُوا سُوقَ الْفِتْنَةِ، وَفَتَحُوا بَابَ الْبَلِيَّةِ، يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْبُهْتَانَ، وَيَتَّقُولُونَ فِي كِتَابِهِ بِالْكَذِبِ وَالْعُدْوَانِ إِخْوَانُ الشَّيَاطِينِ وَأَعْدَاءُ الْمُؤْمِنِينَ وَكَهْفُ الْبَاغِينَ وَمَلْجَأُ الْخَاسِدِينَ. هُمْ شُعُوبٌ وَقَبَائِلُ وَصُنُوفٌ وَطَوَائِفُ أَنَا أَذْكَرُ طَرَفًا مِنْ أَسْمَائِهِمْ وَشَيْئًا، مِنْ صِفَاتِهِمْ: لِأَنَّ لَهُمْ كُتُبًا قَدْ ائْتَشَرَتْ، وَمَقَالَاتٍ قَدْ ظَهَرَتْ، لَا يَعْرِفُهَا الْعُرُ مِنْ النَّاسِ، وَلَا النَّشْءُ مِنَ الْأَحْدَاثِ تَحْقِي مَعَانِيهَا عَلَى أَكْثَرِ مَنْ يَقْرُؤُهَا، فَلَعَلَّ الْحَدِيثَ يَقَعُ إِلَيْهِ الْكِتَابُ لِرَجُلٍ مِنْ أَهْلِ هَذِهِ الْمَقَالَاتِ قَدْ ائْتَدَا الْكِتَابَ بِحَمْدِ اللَّهِ وَالْقَنَاءِ عَلَيْهِ، وَالْأُطْنَابِ فِي الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ثُمَّ أَتْبَعَ ذَلِكَ بِدَقِيقِ كُفْرِهِ وَخَفِيِّ اخْتِرَاعِهِ وَبَشَرِهِ فَيُظَنُّ الْحَدِيثَ الَّذِي لَا عِلْمَ لَهُ، وَالْأَعْجَمِي وَالْعُمُرُ مِنَ النَّاسِ أَنَّ الْوَاضِعَ لِذَلِكَ الْكِتَابَ عَالِمٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ أَوْ فقيهٍ مِنَ الْفُقَهَاءِ وَلَعَلَّهُ يَعْتَقِدُ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ مَا يَرَاهُ فِيهَا عَبْدُهُ الْأَوْثَانِ وَمَنْ بَارَزَ اللَّهَ وَوَالَى الشَّيْطَانَ. فَمِنْ رُؤَسَائِهِمُ الْمُتَقَدِّمِينَ فِي الضَّلَالِ^(٢) مِنْهُمْ الْجَهْمُ بْنُ صَفْوَانَ الضَّالَّ.

[٤٨٤] وَقَدْ قِيلَ لَهُ وَهُوَ بِالشَّامِ: أَتَيْنَ تُرَيْدُ، فَقَالَ: أَظْلُبُ رَبًّا أَعْبُدُهُ. فَتَقَلَّدَ مَقَالَهُ طَوَائِفُ مِنَ الضَّالَّالِ.

[٤٨٥] وَقَدْ قَالَ ابْنُ شَدَّابٍ: تَرَكَ جَهْمُ الصَّلَاةَ أَرْبَعِينَ يَوْمًا عَلَى وَجْهِ الشُّكِّ.

وَمِنْ أَتْبَاعِهِ وَأَشْيَاعِهِ بِشَرِّ الْمَرْسِي، وَالْمِرْدَارُ، وَأَبُو بَكْرِ الْأَصَمُّ، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ابْنِ عَلِيَّةَ، وَابْنُ أَبِي دُوَادٍ، وَبَرْغوثُ، وَرَبَالُوِيَّةُ، وَالْأَرْمَنِيُّ وَجَعْفَرُ الْحَذَاءِ، وَشُعَيْبُ الْحَجَّامُ، وَحَسَنُ الْعَطَّارُ، وَسَهْلُ الْحَرَارُ، وَأَبُو لُقْمَانَ الْكَافِرُ... فِي جَمَاعَةٍ سِوَاهُمْ مِنَ الضَّالَّالِ.

وَكُلُّ الْعُلَمَاءِ يَقُولُونَ فِيمَنْ سَمِينَاهُمْ: إِنَّهُمْ أَيْمَةُ الْكُفْرِ وَرُؤَسَاءُ الضَّلَالَةِ.

وَمِنْ رُؤَسَائِهِمْ أَيْضًا - وَهُمْ أَصْحَابُ الْقَدَرِ - مَعْبُدُ الْجَهَنِّي، وَغِيلَانُ الْقَدْرِيُّ وَثِمَامَةُ بْنُ أَشْرَسَ، وَعَمْرُو بْنُ عَبِيدٍ، وَأَبُو الْهَذِيلِ، الْعَلَّافُ، وَإِبْرَاهِيمُ، النَّظَائِيُّ وَيَشْرُ بْنُ الْمُعْتَمِرِ، فِي جَمَاعَةٍ سِوَاهُمْ أَهْلُ كُفْرٍ وَضَلَالٍ يَبْعُمُ.

وَمِنْهُمْ: الْحَسَنُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ الْحَبَّائِيِّ وَأَبُو الْعَنْبَسِ الصَّيْمَرِيِّ.

وَمِنْ الرَّافِضِيَّةِ: الْمُغِيرَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَبَّأٍ، وَهَشَامُ الْفُوطِيُّ، وَأَبُو الْكُرُوسِ، وَفُضَيْلُ، الرَّقَاشِيُّ وَأَبُو مَالِكٍ الْحَضْرَمِيُّ، وَصَالِحُ قُبَّةَ.

(١) الكلام على هذه الفرق ينظر في كتب الفرق مثل الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم، والملل والنحل للشهرستاني، وذيل الملل والنحل لمحمد سعيد كيلاني، والأديان والفرق والمذاهب المعاصرة لعبد القادر شبيبة الحمد، وكتب شيخ الإسلام ابن تيمية.

(٢) من الأصول المقررة في مذهب السلف، التحذير من أهل البدع ويتمثل ذلك بذهمهم وهجرهم وتحذير الأمة منهم والنهي عن مجالستهم ومصاحبتهم ومجادلتهم، ونحو ذلك، ولهم في ذلك أقوال كثيرة مشتهرة.

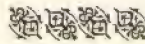
بَلْ هُمْ أَكْثَرُ مَنْ أَنْ يُحْصَوْا فِي كِتَابٍ أَوْ يُحْوَوْا بِحِطَابٍ.
ذَكَرْتُ طَرَفًا مِنْ أَيْمَتِهِمْ، لِيَتَجَنَّبَ الْحَدَّثُ، وَمَنْ لَا عِلْمَ لَهُ ذَكَرَهُمْ وَمُجَالَسَةً مَنْ يَسْتَشْهَدُ بِقَوْلِهِمْ
وَيُنَظِرُ بِكُتُبِهِمْ.

وَمِنْ حُبَّائِهِمْ وَمَنْ يَظْهَرُ فِي كَلَامِهِ الذَّبُّ عَنِ السُّنَّةِ وَالتَّصَرُّعِ لَهَا وَقَوْلُهُ أَخْبَثُ الْقَوْلِ ابْنُ كَلَّابٍ،
وَحُسَيْنُ النَّجَّارُ، وَأَبُو بَكْرٍ الْأَصَمُّ، وَابْنُ عَلِيَّةٍ.^(١)

أَعَادَنَا اللَّهُ وَإِيَّاكَ مِنْ شُرُورِ مَذَاهِبِهِمْ، وَأَحْيَانَا عَلَى الْإِسْلَامِ وَالسُّنَّةِ، وَأَمَاتَنَا عَلَى ذَلِكَ، وَحَشَرْنَا
عَلَيْهِ، وَلَا بَدَلَ بِنَا وَبِكَ مِنْ نِعْمَةٍ، وَقَوَاضِيلِ مِنْهُ وَلَا أَخْلَاقًا مِنْ حُسْنِ عَوَائِدِهِ وَجَمِيلِ قَوَائِدِهِ، وَجَعَلْنَا
وَإِيَّاكَ مِنَ الْحَافِظِينَ لِحُدُودِهِ، الْقَائِمِينَ بِحُقُوقِهِ، وَنَفَعْنَا وَإِيَّاكَ بِمَا عَلَّمْنَا، وَاسْتَعْمَلْنَا، بِهِ عَمَلًا صَالِحًا،
مُتَقَبِّلًا مُرَضِيًا، وَحَشَرْنَا وَإِيَّاكَ فِي زُمْرَةِ نَبِيِّهِ وَأَصْحَابِهِ، إِنَّهُ الْمُؤْمَلُ فِيهَا يُرْجَى، وَالصَّاحِبُ فِي الشَّدَّةِ
وَالرَّخَاءِ.

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ أَوَّلًا وَآخِرًا، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى نَبِيِّهِ بَاطِنًا وَظَاهِرًا.

تم بحمد الله تبارك وتعالى



(١) من ذكرهم المصنف يطول بذكر تراجمهم الكتاب، فلتنظر تراجمهم في كتب التراجم.



فهرست الموضوعات

٣	مقدمة
٥	ترجمة المصنف
٥	اسمه:
٥	كنيته:
٥	مولده:
٥	موطنه:
٦	كلام أهل العلم عنه:
٦	وفاته:
٧	القسم الأول: الأحاديث والآثار التي تدل على وجوب التمسك بالسنة وحب الصحابة
٣٦	القسم الثاني: أصول السنة في العقيدة
٤٠	١- تَمْهِيدٌ:
٤٠	٢- الإِيمَانُ:
٤٨	٤- الْقُرْآنُ:
٥١	٥- صِفَاتُ اللَّهِ تَعَالَى:
٥٢	٦- رُؤْيَا اللَّهِ تَعَالَى:
٥٣	٧- الْقَضَاءُ وَالْقَدَرُ:
٥٨	٨- عَذَابُ الْقَبْرِ:
٦٢	٩- صِيحَةُ النَّشُورِ:
٦٢	١٠- الْبُعْثُ وَالصِّرَاطُ:
٦٥	١١- الْمِيزَانُ:
٦٨	١٢- الْحَوْضُ وَالشَّقَاعَةُ:
٧٢	١٣- الْحِسَابُ:
٧٣	١٤- نَعِيمُ الْجَنَّةِ وَعَذَابُ النَّارِ:
٧٤	١٥- الشَّقَاعَةُ:

- ١٦- الْمَلَائِكَةُ: ٧٦
- ١٧- الْإِيمَانُ بِجَمِيعِ مَا جَاءَتْ بِهِ الرَّسُلُ: ٧٩
- ١٨- خَلْقُ الْجِنِّ: ٨٣
- ١٩- بَعْضُ الصِّفَاتِ الْخَبِيرَةِ: ٨٨
- ٢١- خُرُوجُ الدَّجَالِ: ١٠٤
- ٢٢- مَلَكُ الْمَوْتِ: ١٠٩
- ٢٣- النِّفْعُ فِي الصُّورِ: ١١١
- ٢٤- بَيْنَ اللَّهِ وَأَنْبِيَائِهِ: ١١٢
- ٢٥- وَالْإِيمَانُ بِأَنَّ اللَّهَ - عَزَّجَلَّ - : ١١٣
- ٢٦- حَفِظَ الْقُرْآنَ: ١٢٠
- ٢٧- بَيْنَ مُوسَى وَمَلَكِ الْمَوْتِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ: ١٢٢
- ٢٨- النَّبِيُّ وَالْقَرِينُ: ١٢٣
- ٢٩- ابْتِدَاءُ خَلْقِ النَّبِيِّ وَأَنْوَارُ وِلَادَتِهِ: ١٢٥
- ٣٠- دِينُ النَّبِيِّ قَبْلَ الْبُعْثَةِ: ١٢٦
- ٣١- مِنَ الْخَصَائِصِ الْمُحَمَّدِيَّةِ: ١٢٦
- ٣٢- الْإِسْرَاءُ وَالْمِعْرَاجُ: ١٢٧
- ٣٣- فَضَائِلُ الصَّحَابَةِ: ١٣٥
- ٣٣- حُكْمُ مُرْتَكِبِي الذُّنُوبِ: ١٤٣
- ٣٤- النَّهْيُ عَنِ الْخَوْضِ فِي أَحْدَاثِ الْفِتْنَةِ الْكُبْرَى: ١٤٦
- ٣٥- فَضْلُ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ: ١٥٣
- ٣٦- حُبُّ الصَّحَابَةِ: ١٥٥
- ٣٧- مُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ: ١٥٥
- ٣٨- الْحُبُّ فِي اللَّهِ وَالْبُغْضُ فِي اللَّهِ: ١٥٩
- ٣٩- النَّهْيُ عَنِ الْمِرَاءِ وَمُجَالَسَةِ أَصْحَابِ الْبِدْعِ: ١٦٠
- ٤٠- النَّصِيحَةُ لِأَيِّمَةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ: ١٦٥
- ٤١- النَّهْيُ عَنِ مُحَالَظَةِ الْمُبْتَدِعِينَ: ١٦٥
- القسم الثالث: [أهم مسائل السنة في العبادات والعادات] ١٦٦
- رَفَعَ الْيَدَيْنِ فِي الصَّلَاةِ: ١٦٦

- ١٦٧..... الْمَسْحُ عَلَى الْخَفَّيْنِ:
- ١٦٨..... تَعْجِيلُ الْإِفْطَارِ وَتَأْخِيرُ السَّحُورِ:
- ١٦٨..... طَلَاؤُ السُّنَّةِ:
- ١٧١..... التَّكْبِيرُ عَلَى الْجَنَائِزِ:
- ١٧١..... الْجَهْرُ بِالْبَسْمَلَةِ وَالْقُوتِ وَالْوُثْرِ:
- ١٧٤..... الْإِقَامَةُ وَتَحْيَةُ الْمَسْجِدِ:
- ١٧٥..... سُنَنُ الْأَسْتِمَاعِ لِلْخُطْبَةِ:
- ١٧٦..... الْإِفْتِرَاءُ فِي تَحْرِيمِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ:
- ١٨٠..... التَّكَاخُ وَالْعِدَّةُ وَاتِّبَاعُ الرَّسُولِ:
- ١٨٤..... الْمَسْئِي إِلَى الصَّلَاةِ وَهَيْئَتُهَا:
- ١٨٦..... آدَابُ الْمَسَاجِدِ:
- ١٨٨..... تَعَرِّي الرَّجُلَانِ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ:
- ١٩٠..... أَلْيَمِينُ الْكَاذِبَةِ:
- ١٩٠..... بَيْعُ مَا لَمْ يَزِهِ وَالْكَلْبُ وَالْخَنَزِيرُ وَلَعِبُ التَّرْدِ:
- ١٩١..... حَلُّو الرَّجُلِ بِالْمَرْأَةِ:
- ١٩٢..... قَوْلُ مَا شَاءَ اللَّهُ وَشَيْئٌ وَالْحَلِيفُ بِغَيْرِ اللَّهِ:
- ١٩٣..... أَلْتَّهَى عَنْ تَحْدِيدِ الشُّفْرَةِ وَالشَّاءُ تَنْظُرُ إِلَيْهِ:
- ١٩٣..... أَلْتَّهَى عَنْ التَّجَشُّسِ وَأَكْلِ لَحُومِ الْجَلَالَةِ وَبَيْعِ الْغَرَرِ:
- ١٩٨..... مَنْهِيَّاتٌ فِي الصَّلَاةِ:
- ٢٠١..... أَلْتَّهَى عَنْ وَضْعِ الْمَرْأَةِ ثَوْبَهَا فِي غَيْرِ بَيْتِ رَوْحِهَا:
- ٢٠١..... آدَابُ تَتَعَلَّقُ بِالطَّعَامِ:
- ٢٠٧..... وَمِنْ آدَابِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:
- ٢٠٩..... الْقِسْمُ الرَّابِعُ: [فِي ذِكْرِ الْبَدْعِ وَالْمَحْدَثَاتِ]
- ٢٠٩..... التَّيَاحَةُ وَالْأَسْتِمَاعُ إِلَيْهَا:
- ٢١٠..... إِسْتِعْمَالُ الْقَمِيَّاتِ وَالْغَنَاءِ:
- ٢١٣..... خِصَابُ الرَّأْسِ وَإِعْقَاءُ اللَّحَى وَإِحْقَاءُ الشَّارِبِ:
- ٢١٥..... إِسْبَالُ الْأَزَارِ:
- ٢١٥..... التَّنْظَرُ فِي كُتُبِ الْعَزَائِمِ وَتَغْلِيْقِ الْمَنَائِمِ وَالْتَعَاوِيذِ:



الشيء والإبانة

- ٢١٨.....إِتِّبَاعُ النِّسَاءِ لِلْجَنَائِزِ وَلَطْمُ الْخُدُودِ:
- ٢٢٦.....التَّغْيِيرُ فِي الْمَسَاجِدِ وَرُكُوبُ النِّسَاءِ السُّرُوجَ:
- ٢٢٧.....الْبِنَاءُ عَلَى الْقُبُورِ وَتَحْصِصُهَا وَشُدُّ الرَّحَالِ إِلَى زِيَارَتِهَا:
- ٢٢٩.....إِعْظَامُ الْمَوْتِ وَتَحْرِيقُ الْخِيَابِ عِنْدَ نُزُولِهِ:
- ٢٣٠.....قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ وَالْأَذَانُ بِاللَّحَانِ وَزُخْرَفَةُ الْمَسَاجِدِ:
- ٢٣١.....الْأُجْرَةُ عَلَى الْأَذَانِ وَالْإِمَامَةِ وَتَعْلِيمُ الْقُرْآنِ وَتَغْسِيلُ الْمَوْتَى:
- ٢٣١.....الْبِرَاءَةُ مِنْ كُلِّ إِسْمٍ خَالَفَ السُّنَّةَ:
- ٢٣٥.....فهرست الموضوعات

